

شرح منح الجليل

على مختصر العلامة خليل

لِتَاجِ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُدَقِّقِينَ

الشيخ محمد عlish

مع تعليقات من تسهيل منم الجليل للمؤلف

الجزء الثاني

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناسر
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

بيروت لبنان } حارة حريك - شارع عبد النور
هاتف: ٢٧٣٦٥ - ٢٧٣٤٨٧ - ص.ب. ١١ / ٧٠٦١
برقياً: فكسي - تليكس LE ٤١٣٩٢ فكر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب ﴾

تَجِبُ زَكَاةُ نِصَابٍ

(باب في احكام الزكاة)

(تجب زكاة) أي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص ببلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك وحول غير معدن وحراث وقطاع أيضاً على الجزء . الخصوص المخرج من المال الخصوص الذي ببلغ نصابا إن تم الملك وحول غير المعدن والحراث وهذان معنيان شرعيان لها ومعناها لغة النمو وزيادة الخير ومناسبة الشرعى اللغوى من جهة نمو الجزء الخصوص عند الله تعالى لحديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كأنما يضمها في كف الرحمن فيرببها له كما يربى احدكم فلوه أو فصيده حتى تكون كالجليل .

ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه ونموه بالربح والولادة والأثمار وتطهير صاحبه من الذنوب وحصول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها .

واضافة زكاة (نصاب) من اضافة اسم المصدر للمفعوله بعد حذف فاعله بكسر النون معناه لغة الأصل وشرعاً قدر مخصوص إذا بلغه المال وجبت زكاته لأنه أصل للوجوب ويحتمل أنه مأخوذ من النصب بسكون الصاد بمعنى التعليم لأنه علامة على وجوبها ويحتمل

(١) (قوله جزء مخصوص) أي يختلف باختلاف النصاب فان كان نقداً فربع العشر وان كان جبا فالمشر ان سقى بلا آلة ونصفه ان سقى بها وان كان نعماً ففيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى .

النَّعْمُ : بِمَلِكٍ وَحَوْلٍ ، كَمَلًا وَلِئْ مَعْلُوفَةً وَعَامِلَةً وَتَنَاجًا لَا مِنْهَا

أنه من النصب لأن للمستحقين نصيباً فيه ويحتمل أنه من النصب بفتحها أي التبع لأنه سبب في نصب السعاة وتعبهم بالطواف على أرباب الأموال .

واضافة نصاب (النعم) لامية بفتح النون والعين المهملة أي الإبل والبقر والغنم لكثرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنمو والولادة واللبن والصوف والوبر والشعر وعموم الانتفاع أو من نعم الجوابية بجامع السرور بكل منهما (ب) سبب (ملك) لنصاب النعم فلا زكاة على مودع بالفتح ومرتهن ومستعير ومستأجر وملتقط لعدم ملكهم ما بأيديهم .

(و) ب (حول) على النصاب وهو مملوك (. كملًا) بفتح الميم على الإفصح أي الملك والحوال فلا زكاة على مالك ملكاً غير كامل كرقائق ومدن وغاصب ليس لها ما يملكانه في الدين والمال الذي بيدهما عين ولا على من لم يكمل الحوال والنصاب في ملكه وهو غير معدن وحرث والحوال شرط اتفاقاً لأنه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدمه وأما الملك فقال القرافي أنه سبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وهو الحق .

وقال ابن الحاجب إنه شرط نظراً للظاهر وقرن المصنف له بالحوال يدل على أنه تبع ابن الحاجب في أنه شرط البناء في كلامه تحتل المية والملابسة فلا تتعين السببية ان كانت النعم راعية وغير عاملة وكباراً بل (وإن) كانت (معروفة وعاملة) في حرث أو حمل أو سقي والتقييد بالسائمة في حديث في سائمة الغنم زكاة لأنه الغالب على مواشي العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له نظير قوله تعالى ﴿ وَرِثَايَكُمُ اللَّاتِي فِي حَبْشٍ رُكْمٌ ۚ ۲۳ ۝ ۲۴ ۝ ۲۵ ۝ ۲۶ ۝ ۲۷ ۝ ۲۸ ۝ ۲۹ ۝ ۳۰ ۝ ۳۱ ۝ ۳۲ ۝ ۳۳ ۝ ۳۴ ۝ ۳۵ ۝ ۳۶ ۝ ۳۷ ۝ ۳۸ ۝ ۳۹ ۝ ۴۰ ۝ ۴۱ ۝ ۴۲ ۝ ۴۳ ۝ ۴۴ ۝ ۴۵ ۝ ۴۶ ۝ ۴۷ ۝ ۴۸ ۝ ۴۹ ۝ ۵۰ ۝ ۵۱ ۝ ۵۲ ۝ ۵۳ ۝ ۵۴ ۝ ۵۵ ۝ ۵۶ ۝ ۵۷ ۝ ۵۸ ۝ ۵۹ ۝ ۶۰ ۝ ۶۱ ۝ ۶۲ ۝ ۶۳ ۝ ۶۴ ۝ ۶۵ ۝ ۶۶ ۝ ۶۷ ۝ ۶۸ ۝ ۶۹ ۝ ۷۰ ۝ ۷۱ ۝ ۷۲ ۝ ۷۳ ۝ ۷۴ ۝ ۷۵ ۝ ۷۶ ۝ ۷۷ ۝ ۷۸ ۝ ۷۹ ۝ ۸۰ ۝ ۸۱ ۝ ۸۲ ۝ ۸۳ ۝ ۸۴ ۝ ۸۵ ۝ ۸۶ ۝ ۸۷ ۝ ۸۸ ۝ ۸۹ ۝ ۹۰ ۝ ۹۱ ۝ ۹۲ ۝ ۹۳ ۝ ۹۴ ۝ ۹۵ ۝ ۹۶ ۝ ۹۷ ۝ ۹۸ ۝ ۹۹ ۝ ۱۰۰ ۝ ﴾ فأنها تحرم ولو لم تكن في الحجر .

(وتَنَاجًا) بكسر النون أي صفاراً فتركي على حول أمهاتها ان كانت نصاباً ومائت الامهات كلها أو مكمله له بأن مات بعض الامهات وبقي منها مع التناج نصاب أو ملك دون نصاب فولدت ما تم به النصاب (لا) تجب الزكاة في نعم متولدة (منها) أي

وَمِنَ الْوَحْشِ ، وَضُمَّتْ الْفَائِدَةُ لَهُ ، وَإِنْ قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٌ .
لَا لِأَقْلٍ ، الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِنَةٌ

النعيم الانسية (ومن الوحش) بأن ضربت فعول الطباء في اناث المعز أو عكسه أو
فعول بقر الوحش في اناث البقر الانسية أو عكسه البناني ظاهر نقل المواق قصر النتائج
الذي لا زكاة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة وأما المتولد منها بواسطة فتجب
الزكاة فيه بلا خلاف واستظهره البدر .

(وضمت) بضم الضاد المعجمة وشد الميم (الفائدة) أي ما تجدد ملكه من النعم
بشراء أو نحوه وصلة ضمت (له) أي نصاب النعم ان اتحد نوعها ان حصلت الفائدة
قبل تمام حوله بزمان طويل بل (وإن) حصلت (قبل) تمام (حوله) أي النصاب (بيوم)
أي جزء من الزمن ولو لحظة فمن ملك أو زكى نصاب نعم أول المحرم وملك نصاباً آخر
ولو في آخر يوم من الحجة زكاهما معاً أول المحرم إن كانا من نوع واحد (لا) تضم فائدة
النعم (لأقل) من نصاب سواء كانت الفائدة نصاباً أو أقل وتضم الأولى للثانية المتممة
لنصاب ويستقبل بها حولا من يوم الثانية إلا النتائج فيضم لأصله الناقص عن النصاب
ويذكر مجموعها على حول أصله ان اجتمع منها نصاب .

وسبب ان فائدة العين يستقبل بها حولا من يوم قبضها والفرق بينهما ان زكاة الماشية
موكولة للساعي فلم تضم الفائدة للنصاب لزم خروجه مرتين وفيه مشقة ظاهرة وزكاة العين
موكولة لأربابها ولا مشقة عليهم في زكاة كل فائدة عند تمام حولها وإن كانت الماشية الأولى
دون نصاب وضمت للفائدة فلا يلزم ذلك واعترضه اللخمي وغيره بأن هذا الحكم فيمن
لا ساعي لهم أيضاً كما في العتبية .

وأجاب عنه أبو اسحق بأنه لما كان الغالب أنها لها ساع حمل النادر على الغالب طرداً
للإبواب على وثيرة واحدة (الإبل) يجب (في كل خمس) منها (ضائنة) بتقديم الهمز على
التون من الضان بالهمز ضد المعز تأوها للوحدة فشمّل الذكر فيجزى إخراجها هنا كما يجرى
في زكاة النعم صرح بهذا في الجواهر وغيرها ونص الباب الشاة المأخوذة عن الإبل

إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ فَغَنَمُ الْبَلَدِ الْمَغْرُ ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصَحُّ
 أَجْزَاءُ بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ قَبِيتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
 لَهُ سَلِيمَةٌ ، فَإِنْ لَبُونٌ

سنها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والأنثى هذا مذهب
 ابن القاسم وأشهب واشترط ابن القصار الأنثى في البابين الحط لم أر من فرق بينهما وقدمها
 لأنها أشرف الغنم ولذا سميت جمالا للتجمل بها بشرط كونها ضائنة .

(ان لم يكن جل) يضم للجيم وشدة اللام أي أكثر (غنم) أهل (البلد المعز) بأن
 كانت كلها أو جلها أو نصفها ضان فإن كانت كلها أو جلها معزا فالشاة منه إلا أن
 يشطوع المالك بدفع ضائنة فالمعتبر غنم أهل البلدان وافقت غنم المزكى بل (وإن خالفت)
 أي غنم أهل البلد غنم المزكى يكون إحداهما ضانا والأخرى معزا فهي مبالغة في
 المنطوق والمفهوم معا ابن عبد السلام وابن هرون ظاهر ابن الحاجب أنهما ان تساويا يتعين
 أحدهما من الضان والأقرب تغيير الساعي .

(والأصح) أي عند ابن عبد السلام قول عبد المتعم القروي وهو (أجزاء) اخراج
 (بعير) من خمس من الأبل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتها وقال الباجي وابن العربي
 لا يميز عنها وخرجه المازري على اخراج القيمة في الزكاة ابن عرفة وهو بعيد إذ القيمة حين
 الحط لا بعد فيه إذ ليس مراده حقيقة القيمة وإنما مراده أنه من بابها ألا ترى قولهم
 لا يجوز اخراج القيمة وجعلوا منه اخراج العرض عن العين وتعبيره بالأجزاء مشعر بعدم
 الجواز ابتداء وهو كذلك والبعير يشمل الذكر والأنثى وظاهره لو كان سنة أقل من سنة
 هو ما ارتضاه عج وقال الحط لا بد من بلوغه سنة ومفهوم عن الشاة عدم أجزاء عن
 شاتين فأكثر ولو زادت قيمته على قيمتهما اتفاقا .

(إلى خمس وعشرين) فيها (بليت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بليت
 مخاض (سليمة) بأن لم تكن له أصلا أو كانت له معيبة (ف) هي الخمس والعشرين (ابن
 لبون) بفتح اللام وضم الواو ذكر ان كان له سليما والا فكلفه الساعي بليت مخاض إلى
 خمس وثلاثين .

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ : بِنْتُ لُبُونٍ وَسِتٌّ وَأَرْبَعِينَ : حَقَّةٌ وَإِحْدَى
وَسِتِّينَ : جَذَعَةٌ وَسِتٌّ وَسَبْعِينَ : بِنْتُ لُبُونٍ ، وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ :
حَقَّتَانِ ، وَمِائَةٌ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ :
حَقَّتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لُبُونٍ : الْخِيَارُ لِلْسَّاعِي ، وَتَعْنِي
أَحَدُهُمَا مُتَفَرِّدًا ، ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ : يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ : فِي كُلِّ
أَرْبَعِينَ : بِنْتُ لُبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ : حَقَّةٌ .

(وفي ست وثلاثين بنت لبون) ولا يحزىء حق عنها والفرق بينه وبين ابن اللبون ان
في اللبون مزية ليست في بنت الخاض فعادلت أوثنها وهي امتناعه من صفار السباع
وورود الماء ورعي الشجر وليس في الحق مزية عن بنت اللبون تعادل أوثنها إلى خمس
وأربعين (و) في (ست وأربعين حقة) ولا يحزىء عنها جلدع إلى ستين (و) في
(إحدى وستين جذعة) إلى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا) مثني بنت
بلا لوت لاضافته إلى (لبون) إلى تسعين (و) في (إحدى وتسعين حقتان) إلى
مائة وعشرين .

(و) في (مائة وأحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون
الخيار) في أخذ أيهما (للساعي) ان وجدا أو فقدا (وتعين أحدهما) ان وجد حال
كونه (منفردا) من الآخر .

(ثم) في تحقق كل عشر (بعد المائة والتسعة والعشرين) يتغير الواجب (فيجب
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) والضابط لمعرفة ما يجب من بنات
اللبون والحقاق فيما زاد على مائة وتسعة وعشرين قسمة عدد عشرات ما يراد تزكيته
على عدد عشرات الأربعين والخمسين فان انقسم عليهما ولم يبق منه شيء فخارج
القسمة على عشرات الأربعين عدد بنات اللبون وخارج القسمة على عشرات الخمسين
عدد الحقاق .

ويخير الساعي وان انقسم على أحدهما دون الآخر فان انقسم على الخمسة فقط فعدد الخارج حقائق وعلى الأربعة فقط فعدده بنات لبون وان انكسر عليهما فلا يقسم على الخمسة ويقسم على الأربعة والخارج الصحيح عدد بنات اللبون وان كان الباقي واحداً فتبدل بنت لبون بحقة وان كان اثنين أبدلت بنتا لبون بحقتين وان كان ثلاثاً أبدلت ثلاث بنات لبون بثلاث حقائق ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة (١) .

وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون (٢) وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي مائة وستين أربع بنات لبون (٣) وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة (٤) وفي مائة

(١) (قوله ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة) لأن عدد عشرات المائة والثلاثين ثلاثة عشر وهي لا تنقسم على الخمسة ولا على الأربعة فتقسم على الأربعة فيخرج ثلاثة وهو عدد بنات اللبون ويبقى واحد فتبدل بنت لبون بحقة فيصير الواجب بنتي لبون وحقة .

(٢) (قوله وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون) لأن عدد عشرات المائة والأربعين أربعة عشر وهي تنكسر على الخمسة وعلى الأربعة والخارج من قسمتها على الأربعة ثلاث عدد بنات اللبون والباقي اثنان فتبدل بنتا لبون بحقتين فيصير الواجب حقتين وبنت لبون (قوله وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق) لأن عدد عشرات المائة والخمسين خمسة عشر منقسمة على خمسة وخارجها ثلاث عدد الحقائق ومنكسرة على أربعة .

(٣) (قوله وفي مائة وستين أربع بنات لبون) لأن عدد عشرات المائة والستين ستة عشر منقسمة على أربعة وخارجها أربعة عدد بنات اللبون ومنكسرة على خمسة .

(٤) (قوله وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة) لأن عدد عشرات المائة والسبعين سبعة عشر منقسمة على الخمسة وعلى الأربعة والخارج من قسمتها على الأربعة أربعة عدد بنات اللبون والباقي واحد فتبدل بنت لبون بحقة فيصير الواجب ثلاث بنات لبون وحقة .

وَبْنْتُ الْمَخَاضِ الْمَوْقِيَّةُ سَنَةً ،

وثمانين حقتان وبنتا لبون^(١) وفي مائة وتسعين ثلاث حقاى وبنت لبون^(٢) وفي مائتين
يخير الساعي بين خمس بنات لبون وبين أربع حقاى^(٣) وفي مائتين وعشرة حقة
وأربع بنات لبون .

وعلى هذا القياس روى عن النبي ﷺ انه بين ان في كل خمس من الابل شاة إلى خمس
وعشرين ففيها بنت مخاض ثم بين ان في احدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتين ثم قال ثم
ما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الامام مالك « رضى » ان المراد
زيادة عشرة وهو الراجح .

وفهم ابن القاسم ان المراد مطلق الزيادة ولو بواحد ففي مائة وثلاثين بنتا لبون
وحقة باتفاق وفي مائة واحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خلاف فالامام خير الساعي
بين حقتين وثلاث بنات لبون وعليه مشى المصنف وقال ابن القاسم يتعين ثلاث
بنات لبون .

(وبنت المخاض) الواجبة في خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين هي (الموقية) أى
التممة (سنة) من يوم ولادتها ودخلت في السنة الثانية سميت بنت مخاض لأن أمها مخض

(١) (قوله وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون) لأن عدد عشرات المائة والثمانين
ثمانية عشر منكسرة عليها والخارج من قسمتها على الاربعة أربعة عدد بنات اللبون
والباقي اثنان فتبدل بنتا لبون بحقتين فيصير الواجب حقتين وبنتي لبون .

(٢) (قوله وفي مائة وتسعين ثلاث حقاى وبنت لبون) لأن عدد عشرات المائة
والتسعين تسعة عشر منكسره عليها وخارج قسمتها على الاربعة أربعة عدد بنات
لبون والباقي ثلاثة فتبدل ثلاث بنات لبون بثلاث حقاى فيحصل ثلاث حقاى
وبنت لبون .

(٣) (قوله وفي مائتين يخير الساعي بين خمس بنات لبون وبين أربع حقاى) لأن
عدد عشرات المائتين عشرون والخارج من قسمتها على الخمسة أربعة عدد الحقاى وعلى
الاربعة خمسة عدد بنات اللبون .

فَمُ كَذَلِكَ الْبَقَرُ ، فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ ، تَبِيعُ ذُو سَنَتَيْنِ وَفِي
أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ذَاتُ ثَلَاثٍ ، وَمِائَةً وَعِشْرِينَ كِمَاتِنِ الْإِبِلِ ،

الجنين بطنها أى تعرك فيها لأن الإبل تحمل سنة وتضع سنة .

(ثم) بقيت الواجبات المتقدمة من بنت البون والحقة والجلدة (هكذا) أي بنت
الحاشر في توفية سنة زائدة على التي قبلها ودخولها في السنة التي تليها فبنت البون هي
الموفية سنتين ودخلت في الثالثة وصحبت بنت لبون لأن أمها ولدت غيرها وصارت
ذات لبن جديد والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة وصحبت
حقة لا مستحقا الحمل في بطنها بالزور عليها وعلى ظهرها بالإبل والجلدة أوفت
أربع سنين ودخلت في السنة الخامسة لأنها تجلد أي تسقط أسنان الرضاع (البقر)
يجب في (كل ثلاثين) منها (تبيع) ذكر والافضل الأنثى وهو (ذو سنتين) ودخل
في الثالثة .

(وفي) كل (أربعين) منها (مسنة) بضم فكسر اثني وهي (ذات ثلاث) من
السنين أوفتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر (كاتني) مثنى مائة بلا
نون لضافته إلى (الإبل) في تخيير الساهي بين ثلاث مسنات وأربعة أتبعه كتخييره في
ماتني الإبل بين أربع حقات وخمس بنات لبون .

المعلوم مما تقدم وان لم يصرح به المصنف والضابط لمعرفة عدد الاتبعة والمسنات
الواجبة في هذا وما زاد عليه قسم عدد عشرات البقر الذي أريد تركيته على ثلاثة عدة
عشرات الثلاثين نصاب التبيع وأربعة عدة عشرات الأربعين نصاب المسنة فان انقسم
على الثلاثة فقط فالواجب عدد الخارج اتبعة وان انقسم على الأربعة فهو عدده مسنات
وان انقسم عليها فاختار بين اتبعة بعدة خارج القسم على ثلاثة ومسنات بعدة
الخارج على أربعة وان انكسر عليها فلا يقسم على الأربعة ويقسم على الثلاثة
والخارج الصحيح عدد الاتبعة ثم ان بقي واحداً بدل تبيع منها بمسنة وان بقي اثنان
أبدل تبيعان بمسنتين .

الْقَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً ، جَذَعٌ أَوْ جَذْعَةٌ ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَغْرَأً ،
 وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ ، شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٌ ،
 ثَلَاثٌ ، وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ ، أَرْبَعٌ ، ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ ، شَاةٌ ،
 وَلَوْ أَلْوَسَطُ ، وَلَوْ أَنْفَرَدَ الْخَيْسَارُ أَوْ الشَّرَارُ ، إِلَّا أَنْ يَرَى
 السَّاعِي أَخَذَ الْمُعِيبَةَ

(القنم في كل أربعين) شاة (شاة جذع أو جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة أي ذكر أو أنثى (ذو سنة) ثمة قاله ابن حبيب وقيل ابن عيشة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر والأولى زيادة أو ثنى كما في المدونة والرسالة والجواهر وهل التخيير للساعي أو للمالك قولان ابن عرفة في كون التخيير بين الجذع والثنى للساعي أو لربهما قولاً أشبه وابن فافع والثنى ما دخل في الثانية ان كان ضافاً بل (ولو) كان (معزاً) مبالغة في جذع أو جذعة لأن الخلاف فيها .

وأشار بولو لقول ابن حبيب لا يجزئ الجذع ولا الجذعة من المعز إلا عن الضأن ولا عن المعز ولقول ابن القصار لا يجزئ جذع المعز وهل المبالغة إذا كان النصاب معزاً بدليل ما يأتي إلى مائة وعشرين .

(وفي مائة واحدَى وعشرين) شاة (شاتان) إلى مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من الشياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين شاة (وفي أربعمائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة) من الشياه بعد الأربعمائة (شاة) جذع أو جذعة فلا يتغير الواجب بعد الأربعمائة إلا بتمام مائة .

(ولزم) في زكاة الأبل والبقر والقنم (الوسط) أي المتوسط بين الخيار والشرار سواء كانت من صنف أو من صنفين ان وجد الوسط بل (ولو انفرد الخيار) فللمالك أن يأتي بالوسط فلا يلزمه دفعها من الخيار (أو) انفرد (الشرار) كصغار ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من الشرار في كل حال (إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة) بنحو عرج وعور لكثرة لحما عند إرادة دفعها للمستحقين أو ثمنها عند إرادة بيعها للفرقة ثمنها عليهم

- لَا الصَّغِيرَةَ - وَضُمَّ نَحْتُ لِعَرَابٍ ، وَجَامُوسٌ لِبَقَرٍ ، وَهَئَانُ
 لِعَمَزٍ ، وَخَيْرَ السَّاعِي إِنْ وَجَبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَيَا ، وَإِلَّا فَمِنْ
 الْأَكْثَرِ ، وَثَنَتَانِ مِنْ كُلٍّ إِنْ تَسَاوَيَا ، أَوْ الْأَقْلُ نَصَابُ
 غَيْرٍ وَثَقِي ،

سواء وجد الوسط أو انفرد الحيار أو الشرار كما في الجواهر والتوضيح (لا الصغيرة) التي
 لم تبلغ السن الواجب فليس له أخذها .

(وضم) بضم الصاد المعجمة وشد الميم مفتوحة (نحت) بضم الموحدة وسكون الحاء
 المعجمة بل ذات سنامين (لعراب) بكسر العين المهمة ابل ذات سنام واحد فان اجتمع
 منها نصاب وجبت زكاته (و) ضم (جاموس) بقر سود ضخام بطيء الحركة يدهم المكث
 في الماء ان تيسر له (لبقر) بحر فان اجتمع منها نصاب زكى .

(و) ضم (خان لعمز) فان اجتمع منها نصاب زكى (وخير) بضم الحاء المعجمة
 وكسر المثناة تحت مثقلة (الساعي) في أخذ الواجب من أي الصنفين (ان وجبت)
 ذات (واحدة) شاة كانت أو بعيراً أو بقرة في نصاب مطلق من صنفين (وتساويا)
 ووجد السن الواجب في كل منها أو فقد منهما فان وجد في أحدهما فقط تعين قاله
 الباجي كخمسة عشر جاموساً ومثلها حمراً وكعشرين ضاناً ومثلها ممزاً وكتلاتة عشر
 بغتاً ومثلها عراباً .

(والأ) أي وان لم يتساويا كعشرين بغتاً وستة عشر عراباً وكعشرين جاموساً وعشرة
 حمراً أو كتلاتين ضاناً وعشرين ممزاً (ف) يؤخذ الواجب (من الأكثر) اذ الحكم له . ابن
 عبد السلام هذا متبعه ان كانت الكثرة ظاهرة فان كانت شاة أو شاتين فالظاهر انهما
 كالمتساويين (و) ان وجب (ثنتان) في النصاب المطلق من صنفين أخذ (من كل) صنف
 واحدة (ان تساويا) أي الصنفان كسبعين ضاناً ومثلها ممزاً وكأربعين بغتاً ومثلها عراباً
 وكتلاتين جاموساً وثلاثين حمراً .

(أو) لم يتساويا (الأقل نصاب غير وقص) بفتح القاف وسكونها وبالصاد والسين

وَالْأَقْلَاكَثَرُ، وَثَلَاثُ وَتَسَاوِيَا فَمِنْهُمَا، وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ،
وَالْأَقْلَاكَثَرُ، وَأَعْتَبِرَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرُ: كُلُّ مِائَةٍ وَفِي
أَرْبَعِينَ جَامُوساً وَعِشْرِينَ بَقَرَةً: مِنْهُمَا،

ما بين النصابين والمراد بغيره هنا ما أوجب الثانية كائة وعشرين ضانا وخمسين معزا أي
انما يؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصابا بحيث لو انفرد نجب الزكاة فيه وكونه غير وقص
أي وجب الثانية (والا) أي وان لم يوجد الشرطان معاً بأن انتفيا معا كائة وثلاثين ضانا
وثلاثين معزا أو الأول كائة ضانا واحدى وعشرين معزا أو الثاني كائة واحدى وعشرين
ضانا وستين معزا (فلاكثر) يؤخذان منه .

(و) ان وجب في النصاب الملقق من صنفين (ثلاث وتساويا) أي الصنفان كائة
واحدة ضانا ومثلها معزا (ف) اثنتان تؤخذان (منهما) أي الصنفين من كل صنف
واحدة (وخير) بضم الحاء المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة أي الساعي (في) أخذ
(الثالثة) من أيها شاء (والا) أي وان لم يتساويا (فكذلك) أي وجوب ثنتين في
الملقق منهما في انه كان الأقل نصابا غير وقص اخذ منه واحدة والاثنتان من الاكثر
والا اخذ الجميع من الاكثر هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يؤخذ الكل من
الاكثر مطلقا .

(و) ان وجب اربع من الغنم فأكثر (اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (في) الشاة
(الرابعة فأكثر) منها كالحامسة والسادسة ونائب فاعل اعتبر (كل مائة) وحدها فيعتبر
الحاصل وحده والملقق وحده فإن كانت اربع مائة منها ائمة ضان ومائة بعضها ضان وبعضها
معز اخراج ثلاثة من اللضان واعتبرت المائة الملققة على حديثها فان تساوى فيها الصنفان
خير الساعي والا فمعن الاكثر .

(وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة) تبيعان (منهما) أي الجاموس والبقر من كل
صنف تبيع لأن في الثلاثين من الجاموس تبيعا والعشرة منه تضم للعشرين من البقر فيخرج
التبيع الثاني من البقر لأنها الاكثر ولا يخالف هذا ما مر من انه انما يؤخذ من الأقل

وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالِ مَاشِيَةٍ ، أَخَذَ بِزَكَاتِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْخَوَلِ
عَلَى الْأَرْجَحِ ، وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ يَغِيبُ أَوْ فَلَسَ :

إذا كان نصاباً وهو هنا غير نصاب واخذ منه لأن ذلك قبل تقرر النصاب وما هنا بعده فينظر لكل نصاب وحده ويؤخذ من أكثره ان كان والآخر كالمائة الرابعة من الغنم والمراد بتقرر النصاب استقراره في عدد مضبوط اما ابتداء ككل ثلاثين بقرة بتبيع وكل أربعين بقرة بمسنة واما انتهاء كاربعمائة من الغنم فأكثر ففي كل مائة شاة .

(ومن هرب) من الزكاة أي تحيل على إسقاطها (بإبدال) أي بيع (ماشية) أي نصاب ابل أو بقرة أو غنم ويعلم هرويه بإقراره أو بقرينة سواء ملكها لتجارة أو قينة وسواء أبدلها بتوعها أو بغيره أو بعرض أو بنقد وجواب من هرب (أخذ) بضم فكسر (بزكاتها) أي الماشية التي أبدلها معاملة بتقيض مقصود لا بزكاة البذل ولو أكثر لعدم تمام حولها ان أبدلها بعد تمام حولها بل (ولو) أبدلها (قبل) تمام (الحول) عليها بقرب كشهر (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وهذا قول عبد الحق وصوبه ابن يونس وأشار بولو لقول ابن الكاتب لا يؤخذ بزكاتها الا ان أبدلها بعد تمام الحول وقبل وصول الساعي فان أبدلها قبله ولو بقربه فليس هارباً فان أبدلها قبله يبعد فلا يؤخذ بزكاتها اتفاقاً وينظر للبدل ويكون من مشمول كمبدل ماشية تجارة النخ .

(وبني) بائع ماشية ولو غير هارب من الزكاة على حولها الذي ملكها أو زكاها فيه (في) ماشية (راجعة) له (بـ) سبب (عيب) قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه فردما عليه به بعد إقامتها عنده مدة فلا يلقيها البائع ويحسبها من الحول كأنها كانت باقية عنده لم تخرج عن ملكه بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع (أو) راجعة له بسبب (فلس) للمشتري قبل قبض ثمنها منه فاختار البائع أخذها وإبراء المشتري من ثمنها بعد إقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لأنفسه فسح له أيضاً وأولى الراجعة

كَيْبِدِل مَاشِيَةٍ تِجَارَةٍ ، وَإِنْ دُونَ نِصَابٍ بَعَيْنٍ ، أَوْ نَوْعِهَا ، وَلَوْ لَاسْتِهْلَاكِ :

بفسخه لفساده فيزكيها عند تمام حولها من يوم ملكها أو زكاتها وكأنها لم تخرج
عن حوز .

وشبه في البناء على الحول الأصلي فقال (كبدل) بضم فسكون فكسر اسم فاعل
أبدل مضاف لمفعوله (ماشية تجارة) أن كانت نصاباً بل (وان) كانت (دون نصاب)
وصلة مبدل (بعين) نصاب كمشرين ديناراً أو مائتي درهم فيزكيها على حول أصلها
وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراها به أو زكاه فيه أن لم تجز الزكاة في حينها
فإن جرت فيها بمرور حول عليها وهي نصاب في ملكه فيبنى على يوم زكاتها لنسخة
حول أصلها .

(أو) بنصاب من (نوعها) بأن أبدل أبل التجارة بأبل أو بقرها بقر أو غنمها بغنم سواء
كانت من صنفها أو غيره كبخب بعراب وجاموس بحمر وضأن بعمز فيزكي البدل على
حول المبدل سواء جرت الزكاة في عينه أو لا هذا مذهب ابن القاسم ومذهب أشهب
الاستقبال بالعين والنوع من يوم قبضه أن كان الأبدال اختيارياً بل (ولو) كان
(لاستهلاك) ماشية التجارة من شخص فلزمته قيمتها فدفعها للمالكها أو صالحه عنها بماشية
من نوعها فيبنى في زكاة القيمة أو الماشية على حول أصلها على ما مر .

وفي أبدالها بنوعها لاستهلاك قولان لابن القاسم في المدونة أحدهما البناء في زكاة البدل
على حول الأصل والثاني لاستقبال بالبدل حولاً من يوم قبضه وهما مستويان أو الثاني أقوى
من الأول ففي اقتصار المصنف على الأول ورد الثاني بولو مخالفة لاصطلاحه أفاده البناني
وأما أبدالها بعين الاستهلاك فقال ابن القاسم فيه يبنى على حول الأصل وقال أشهب فيه
بالاستقبال ابن الحاجب أخذ العين في الاستهلاك كالمبادلة اتفاقاً فمحكى الاتفاق على إلحاق
أخذ العين في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية .

ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الأصل ومذهب أشهب فيها الاستقبال فالأول

كَيْصَابٍ قَنِيةً ، لَا يَمْنَعُهَا ، أَوْ رَاجِعَةً ، أَوْ بِإِقَالَةٍ ،
 أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ . وَخُلْطَاءُ الْمَاشِيَةِ : كَمَا لِكَ ، فَيَا وَجِبَ مِنْ
 قَدَرٍ وَبَسَنٍ وَصَنَفٍ ،

جعل المبالغة راجعة للعين والنوع والمشار له يولو قول ابن القاسم الثاني بالاستقبال في النوع
 وقول اشهب بالاستقبال في العين والنوع وقيد عبد الحق قول ابن القاسم بالبناء على حول
 الأصل بعدم شهادة بينة بالاستهلاك والا استقبل وقال غيره قولاً ابن القاسم مطلقاً كانت
 دهور الاستهلاك بينة أو مجردة عنها .

وشبه في البناء على حول الأصل فقال (كَنْصَابٍ) مَاشِيَةٍ (قَنِيةً) ابدلها بَنْصَابٍ عَيْنٍ
 أَوْ مَاشِيَةٍ مِنْ نَوْعِهَا فَيَبْنِي عَلَى حَوْلِ أَصْلِهَا وَهُوَ الْمُبْدَلَةُ فِيهَا وَلَوْ لَا اسْتِهْلَاكَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَصَابًا
 فَإِنْ اِبْدَلَهَا بَنْصَابٍ عَيْنٍ اسْتَقْبَلَ بِهِ وَإِنْ اِبْدَلَهَا بَنْصَابٍ مِنْ نَوْعِهَا بَنَى (لَا) يَبْنِي عَلَى حَوْلِ
 الْأَصْلِ وَيَسْتَقْبِلُ إِنْ اِبْدَلُ مَاشِيَةَ التَّجَارَةِ أَوْ الْقَنِيةَ (ب) نَصَابٍ نَعَمْ (مَخَالِفُهَا) أَيِ الْمَاشِيَةِ
 الْمُبْدَلَةُ نَوْعًا كَابِلٍ بِقَرٍّ أَوْ غَنَمٍ فَيَسْتَقْبِلُ بِهِ حَوْلًا مِنْ يَوْمٍ قَبْضِهِ .

(أَوْ) مَاشِيَةٍ مَبِيعَةٍ (رَاجِعَةٍ) لِبَائِعِهَا (ب) سَبَبٍ (إِقَالَةٌ) فَلَا يَبْنِي فِي زَكَاةِهَا عَلَى
 حَوْلِهَا الْأَصْلِيِّ وَيَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا مِنْ يَوْمٍ رَجُوعِهَا لِأَنَّهَا يَبِيعُ وَأَوَّلَى الرَّاجِعَةِ بَيْعُهُ أَوْ صَدَقَةٍ
 (أَوْ) اِبْدَلُ (عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) أَيِ اشْتَرَاهَا لِلتَّجَارَةِ أَوْ الْقَنِيةَ بِعَيْنٍ فَيَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا مِنْ يَوْمٍ
 قَبْضِهَا وَلَا يَبْنِي عَلَى حَوْلِ ثَمَنِهَا (وَخُلْطَاءُ) بَضْمُ الْحَاءِ الْمُجْمَعَةِ مَجْمُوعٌ خَلِيطٌ أَيِ مُخَالَطٌ لغيره
 فِي (الْمَاشِيَةِ) الْمُتَعَدَّةِ نَوْعًا (كَمَا لِكَ) وَاحِدٌ (فَيَا وَجِبَ) عَلَيْهِمْ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ الْمُخَالَطَةِ
 (مِنْ قَدَرٍ) لِلْمَخْرُجِ زَكَاةً كَثَلَاةً لِكُلِّ أَرْبَعُونَ مِنَ الْغَنَمِ فَعَلَيْهِمْ شَاةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى كُلِّ ثَلَاثٍ
 قِيمَتِهَا وَلَوْلَا الْخُلْطَةُ لَكَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ .

(وَبَسَنٍ) لِلْوَاكِبِ فِي النَّصَابِ الْمَلْفُوقِ كَاثَتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ
 فَعَلَيْهَا جَذَعَةٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ قِيمَتِهَا وَلَوْلَا الْخُلْطَةُ لَكَانَ عَلَى كُلِّ بَنَتِ لَبُونٍ (وَصَنَفٍ)
 لِلْوَاكِبِ كَاثَتَيْنِ لِأَحَدِهِمَا ثَمَانُونَ مَعْزًا وَالْآخَرُ أَرْبَعُونَ ضَاةً فَعَلَيْهِمَا شَاةٌ مِنَ الْمَعْزِ عَلَى
 صَاحِبِ الثَّانِيَيْنِ ثَلَاثًا قِيمَتِهَا وَعَلَى الْآخَرِ ثَلَاثًا وَلَوْلَا الْخُلْطَةُ لَكَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ صَنَفٍ

إِنْ نُوتِيتَ ، وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَلَكٌ نِصَابًا بِحَوْلٍ ، وَاجْتَمَعَا
بِمَلِكٍ ، أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي أَكْثَرِ ، مِنْ مَاءٍ ، وَمِرَاحٍ ، وَمَيْتٍ ،
وَرَاعٍ يَأْذِنُهُمَا ، وَفَعْلٍ بِرَفَقٍ ،

نعمه (ان نويت) بضم النون وكسر الواو أي نوى الخلطة كل واحد منهما أو منهم لا
الفرار من كثرة الزكاة .

(وكل) من الخليطين أو الخططاء (حر) فلا أثر لخلطة رقيق (مسلم) فلا أثر لخلطة
كافر (ملك نصاباً) وخلاطه يجمعه أو ببعضه فلا أثر لخلطة من ملك أقل من نصاب ملكاً
مصحوباً (بـ) كمال (حول) من يوم الملك أو التزكية للتصايبن المخلوطين فلو تم الحول
على ماشية أحدهما دون الآخر فلا تؤثر خلطتهما وبزكي من تمام الحول على نصابه
وحده فلا يشترط تمام الحول من يوم الخلط فيكفي الخلط في اثنا عشر ما لم
يقرب جداً كشهري فإذا أقام نصاب كل منهما عنده ستة أشهر من يوم ملكه أو
زكاته وخططاهما ومضت ستة أشهر أخرى زكياً زكاة خلطة لأن الحول صاحب الملك
وان لم يصاحب الخلطة .

(واجتَمعا) أي الخليطان (بملك) للذات (أو) ملك (منفعة) بإجارة أو اعادة أو
إباحة لعموم الناس كسهر وميراث وميت بأرض موات أو بإعارة ولو لفعل يضرب في
الجميع أو منفعة راع تبرع لهما بها وصلة اجتماع (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر
(من) خمسة أشياء (مراح) بفتح الميم أي محل اجتماع الماشية للقبولة أو لتساق
منه للمبيت وأما محل بياتها فبعضها وسباتي (وماء) بالمد تشرب منه مباح أو مملوك
لهما أو لأحدهما ولا يمنع الآخر (وميت) ولو تعدد ان احتاجت له (وراع) لجمعا
أو لكل ماشية راع وتعاونوا ولو كفى أحدهما (بأذنها) أي الخليطين والا فلا يعد
من الأكثر .

(وفعل) يفرق على الجميع ان كان صنفاً واحداً (بـ) قصد (رفق) أي تعاون
راجع لاجتماعهما فيما اجتماعا فيه من خمسة أو أكثرها لا يقصد الفرار من كثرة الزكاة
فهو أيضاً لقوله ان نويت (و) ان أخذ الساعي الواجب في الماشية المخلوطة من

وَرَجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةِ عَدَدَيْهِمَا وَلَوْ أَنْفَرَدَ

وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ

ماشية أحد الخليطين أو من ماشيتيهما ولكن أخذ من ماشية أحدهما أكثر مما يجب فيها (راجع) أي رجع الخليط (المأخوذ من) الماشية التي لـ (هـ) جميع ما عليهما أو أكثر مما عليه ومفعول راجع قوله (شريكه) أي خليطه من قيمة المأخوذ (بـ) مثل (نسبة) عدد ماشية المرجوع عليه لمجموع (عدديهما) أي الماشيتين فإن كانت نصفاً رجع بنصف قيمة المأخوذ وإن كانت ثلثاً رجع بثلاثها وإن كانت سدساً رجع بسدسها .

وعلى هذا القياس أن لم ينفردهما بوقص كمشرة من الإبل لأحدهما وللآخر خمسة عشر فعلى الأول خمس قيمة بنت المخاض وعلى الثاني ثلاثة أخماسها وثمانية عشر إبلا لكل منهما فعلى كل نصف قيمة بنت اللبون وإن كانوا ثلاثة لكل عشرون إبلا فعلى كل ثلث قيمة الحقة بل (ولو انفرد وقص) بفتح الواو والقاف وسكونها آخره صاد أو سين مهملة ما زاد على نصاب ولم يبلغ ما يليه .

(لأحدهما) أي الخليطين كتسع من الإبل لأحدهما وللآخر خمس ففيهما شاتان على الأول أربعة أسباع قيمتهما ونصف سبعة وعلى الثاني سبعة وأصناف سبعة بناء على المشهور من أن الأوقاص مزكاة وهذا قول الإمام مالك المرجوع إليه وهو المشهور ولذا مشى عليه المصنف .

وأشار بولو إلى قوله المرجوع عنه وهو أن على كل شاة بناء على أن الأوقاص غير مزكاة وهما في المدونة والرجوع (بالقيمة) أي في قيمة المأخوذ يوم أخذه سواء كان الرجوع يجره أو شاة هذا مذهب ابن القاسم بناء على أن الأخذ في معنى الاستهلاك ومن استهلك شيئاً لزمته قيمته يوم استهلاكه وقال أشهب تعتبر قيمته يوم الرجوع بناء على أنه كالتسليف ومن تسلف شيئاً وعجز عن رده وأراد أن يرد قيمته فتعتبر يوم قضائه وإن كان الرجوع بشاة فيرجع بثلاثها لأنه كالتسليف .

كَتَاوَالِ السَّاعِي الْأَخْذِ مِنْ نِصَابٍ لَهَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، وَزَادَ
لِلْخُلْطَةِ ، لَا غَصْبًا ، أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهَا نِصَابٌ ، وَذُو ثَمَانَيْنِ
خَالَطَ بِنِصْفَيْهَا ذَوِي ثَمَانَيْنِ ، أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعَيْنِ ؛
كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ

وشبه في الرجوع بنسبة أحد العددين لجمعتهما فقال (كناول) بضم الواو مشددة
أي ظن (الساعي الأخذ) للزكاة (من نصاب) مملوك (لهما) أي الخليطين كعشرين
شاة لكل منهما فعلى كل منهما نصف قيمة الشاة التي اخذها الساعي زكاة بحسب اعتقاده
وكخمس عشرة بقرة لكل منهما فعلى كل نصف قيمة التبيع (أو) أخذ الساعي من
نصاب (لأحدهما) أي الخليطين وللآخر اقل من نصاب .

(وزاد) المأخوذ على الواجب في نصاب أحدهما (للمخلطة) كما لو كان لأحدهما مائة
شاة وللآخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعي من ماشيتها شاتين فعلى صاحب المائة
أربعة أخماس قيمتها وعلى الآخر خمسها (لا) يرجع المأخوذ منه على خليطه بشيء من
قيمة المأخوذ (غصباً أو) زكاة (ولم يكمل لهما) معاً (نصاب) كما لو كانت لكل
منهما خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فصيبتها على المأخوذ منه وحده وهذا
من الغصب أيضاً لكن الأول الغصب فيه مقصود والغصب في هذا ليس مقصوداً بل هو
جهل محض .

(وذو) أي صاحب (ثمانين) شاة مثلاً (خالط بنصفها) أي بكل أربعين منها أو
بخمسين وثلاثين أو بستين وعشرين أو بسبعين وعشرة (ذوى) بفتح الواو أي صاحبي
(ثمانين) شاة لكل منهما أربعون كالخليط الواحد بناء على أن خليط الخليط خليط
وهو المشهور ففي المائة والستين شاتان على ذي الثمانين نصف قيمتها وعلى كل من
خليطيها ربعها .

(أو) خالط ذو الثمانين (بنصف) مثلاً منها (فقط) أي دون النصف الآخر (ذا)
أي صاحب (أربعين) كالخليط الواحد بناء على أن خليط الخليط خليط وهو المشهور

عَلَيْهِ شَاةٌ ، وَعَلَى غَيْرِهِ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ ، وَخَرَجَ السَّاعِي ،
وَلَوْ يَجْذِبُ طُلُوعَ الثَّرِيَا

ففي المائة والعشرين شاة على ذى الثمانين ثلثا قيمتها وعلى ذى الأربعين ثلثها (عليه) أي ذى الثمانين في الصورة الأولى (شاة) أي نصف قيمة الشاتين المأخوذتين من المائة والستين لأن نسبة الثمانين لها نصف (وعلى) كل من (غيره نصف) أي ربع قيمة الشاتين لأن نسبة كل أربعين لها ربع فهذا جواب عن الأول وحذف جواب الثانية لعله بالقياس على جواب الأول .

وقوله (بالقيمة) راجع للشاة والنصف واغنى عنه قوله بالقيمة المتقدم وقيل خليط الخليط ليس بخليط وبحث في مثال المصنف بأن الحكم في الأول ما ذكره المصنف سواء بنى على أن خليط الخليط خليط أو على أنه غير خليط وكذا في الثانية فالمناسب التمثيل بنذى خمسة وبعشرة منها صاحب عشرة فعلى أن خليط الخليط خليط على الجميع بنت مخاض على ذى الخمسة عشرة نصف قيمتها وعلى ذى العشرة ثلثها وعلى ذى الخمسة سدسها وعلى أنه ليس بخليط ففي الجميع ست شياه ويأن الثانية ليس فيها خليط خليط وأجيب بأنه فيها باعتبار الأربعين التي لم يخالط بها والأربعين التي لغيره .

(وخرج الساعي) لأخذ الزكاة من الاغنياء ودفعها لمستحقها كل عام وجوبا قاله في سماح ابن القاسم لقوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ فلا يلزم رب الماشية سوقها للساعي بل هو يأتيتها إلا أن يبعد عن محل اجتماع الناس على الماء فيلزمها سوقها إليه واختلف في تولية الإمام ساعيا فقليل واجبة وقيل لا وإذا ولاء وجب خروجه بعام خصب بل (ولو زيد) عام (جدد) بفتح الجيم وسكون الدال المهمة أى قحط وعدم مطر لأن الضيق على المساكين والفقراء أشد منه على الاغنياء فيحصل لهم ما يستعينون به .

وأشار بولو لقول اشهب لا يخرج سنة الجذب وعليه فهل تسقط الزكاة في ذلك العام أو يحاسب بها للعام الثاني قولان وعلى المعتمد من خروجه عام الجذب فيقبل من ارباب الماشية ولو التزار وصلة خرج (طلوع الثريا) بضم المثناة وفتح الزاء وشدة المثناة فصحت

بِالْفَجْرِ وَهُوَ شَرُطٌ وَجُوبٌ ؛ إِنْ كَانَ ، وَبَلَغَ وَقَبْلَهُ ؛ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثَ ، وَلَا تُبَدَأُ

أصله قولاً أبدلت الواو ياء لاجتماعها معها وسبق أحدهما بالسكون وادغمت الياء في الياء من الثروة أي الكثرة نجوم متلاصقة في برج الثور تارة يكون طلوعها مع غروب الشمس وتارة عند مفيد الشفق وتارة عند آخر الثلث الأول وتارة عند آخر النصف وتارات عند غير ذلك من اجزاء الليل وتارة عند طلوع الفجر وذلك في السابع والعشرين من بشمس والشمس في منتصف برج الجوزاء قبيل فصل الصيف وتارات عند غير ذلك من اجزاء النهار وذلك في مدة الخمسين أي وقت طلوعها (بالفجر) أي عند طلوعه وكون خروجه في هذا الوقت مندوب رفقا بالساعي وبارباب المواشي لاجتماعها على الماء حينئذ فيخف دوران الساعي ومن احتاج إلى من ليس في حاشيته وجده عند غيره بالقرب منه .

(وهو) أي مجيء الساعي (شرط وجوب ان كان) ساع (وبلغ) أي امكن وصوله للماشية فإن مات شيء من الماشية أو ضاع بلا تفريط بعد كمال الحول وقبل مجيئه فلا يحسب ويذكرى الباقي إن كان نصاباً وكذا الموت والضياع بعد مجيئه وعده وقبل اخذه لأنه وجوب موسم وقته معرض للسقوط بطر ومانع كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بمانع فيه وإن ذبح أو باع شيئاً منها بعد مجيئه فيحسب ويذكرى مع الباقي إن كان المجموع نصاباً على المعتمد فإن لم يكن ساع أو لم يمكن وصوله وجبت الزكاة بمجرد كمال الحول وفرع على قوله وهو شرط وجوب ان كان وبلغ قوله (ومات) رب الماشية (قبله) أي مجيء الساعي وبعد كمال الحول (يستقبل الوارث) بالماشية التي ورثها حولاً إن لم يملك نصاباً من نوعها والا ضم ما ورثه له وذكرى الجميع لقوله آنفاً وضمت الفائدة له فإن مات المالك بعد مجيء الساعي ذكرى على ملك الميت .

(ولا تبداً) بضم المثناة وفتح الموحدة والذال المهملة أي لا تخرج الزكاة الموصى به ايضاً وصداق زوجة المريض التي تزوجها في مرضه ودخل بها ونحوها عند ضيقه

إِنْ أَوْصَى بِهَا وَلَا تُجْزَى ، كَمُرُورِهِ بِهَا نَاقِصَةً ، ثُمَّ رَجَعَ ،
وَقَدْ كَمَلَتْ ،

(ان اوصى) مالك النعم (ب) اخراج (هـ) أى زكاة النعم ومات قبل مجيء الساعي وتكون في رتبة الوصية بال فيقدم عليها فك الاسير وما يليه الآتي في قوله وقدم اسيق الثالث فك اسير اوصى به ثم مدير صعة ثم صدق مريض بنى ثم زكاة اوصى بها فيها لمالك « ره » من له ماشية تجب فيها الزكاة ومات بعد حولها وقبل مجيء الساعي اوصى بزكاتها فهي من الثالث غير مبدأة وعلى الوارث صرفها للمساكين الذين تحصل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لأنها لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها إذ هو مجيء الساعي بعد تمام عام فإن مات بعد مجيء الساعي دفعت له من رأس المال لوجوبها على الميت اوصى بها أم لا وقيد اخراجها من الثالث ان مات قبل مجيئه بما إذا لم يعتقد وجوبها فإن اعتقده فلا تنفذ لأنها مبنية على اعتقاد فاسد .

وأما زكاة العين لما فرط فيه واوصى باخراجها فيخرج من الثالث مقدماً على العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعترف بحولها عليه في المرض واوصى باخراجها فتخرج من رأس المال وان لم يوص بها استحب اخراجها (ولا تجزى) الزكاة التي تخرج قبل مجيء الساعي وبعد تمام الحول على ان مجيئه شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صعة كما استظهره ابن عبد السلام والمصنف وجزم به ابن عرفة وقوله الآتي أو قدمت بكشهر في عين وماشية محمول على مالا ساعي لها أو تخلف لفتنة مثلاً .

وشبه في الاستقبال فقال (كمروره) أي الساعي بعد تمام الحول (بها) أي الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) الساعي عليها وإن كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصاباً بولادة أو ابدال بنوعها وأولى بغيره أو هبة أو صدقة أو ائو أو شراء فيستقبل بها ريباً حولاً من يوم مروره الأول لأنه بمنزلة ابتداء حول وتقدم ان التناج يركى على حول اصله وان مبدل ماشية بماشية يبني على حول المبدلة .

فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَاءَ عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَإِلَّا حِمَلَ عَلَى الزَّيْدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي بِتَبْدِئَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنْ يُنْقَصَ الْأَخْذُ النَّصَابَ

(فإن تخلف) بفتحات مثقلا أي لم يحيم الساعي لعذر كفتنة مسح امكان وصوله
لولا العذر (واخرجت) بضم الهمز وكسر الراء أي الزكاة (اجزاء) اخراجها وجزاء
ابتداء (على المختار) للغمي من الخلاف وقال عبد الملك لا تجزى ويجب تأخيرها حتى
يأتي الساعي ولو تخلف اعواماً فإن تخلف لغير عذر واخرجت اجزأت اتفاقاً ولا بد من
بيئة على الاخراج فليس للساعي المطالبة بها ان شهدت البيئة باخراجها (والا) أي
وان لم يخرجها حين تخلفه وجاء بعد اعوام (حمل) بفتح فكسر أي الساعي (على)
ما وجده حين مجيئه من (الزيد) لعدد الماشية حين مجيئه على عددها حال تخلفه .

(والنقص) لعددها حال مجيئه عن عددها حال تخلفه والواو بمعنى أو وصلة حمل
(الماضي) من الاعوام التي تخلف فيها أي اخذ زكاة ما مضى على حساب ما وجده عام
مجيئه سواء كان مساوياً أو زائداً أو ناقصاً يأخذ زكاة سنة حضوره على الموجود فيها
اتفاقاً فلو تخلف اربع سنين عن خمسة ابعرة ثم وجدها عشرين بعيراً أو عكسه ففي
الاصل يأخذ ست عشرة شاة وفي عكسه اربع شياه فإن وجدها أقل من نصاب فلا زكاة
فيه ويعمل للماضي على الموجود عام حضوره .

(بتبديئة) اخذ زكاة (العام الأول) فالذي يليه وهكذا إلى عام حضوره هذا هو
المشهور وقيل بتبديئة العام الأخير فلو قال والا حمل على ما وجد للماضي لكان اوضح
واخصر واشمل لشموله وجودها بعالمها الذي فارقها عليه وأشار لفائدة التبديئة بالعام
الأول فقال (الا ان) بفتح فسكون حرف مصدري صلته (ينقص) بضم المثناة تحت
وفتح النون وكسر القاف مشددة (الاخذ) للزكاة عن العام الأول (النصاب) فيعتبر
التنقيص للعام الذي يليه فتسقط زكاته كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة اربعة اعوام ثم جاء
وهي التسلسل واربعون فيأخذ للعام الأول والثاني والثالث ثلاث شياه وتسقط

أَوْ الصِّفَةُ فَيُعْتَبَرُ : كَتَخْلَفُهُ عَنْ أَقْلٍ فَكَمِلَ ، وَصَدَّقَ ، لَا إِنْ نَقَصَتْ هَارِبًا ،

زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب .

(أَوْ) ينقص الأخذ (الصفة) للواجب (فيعتبر) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة التنقيص بالنسبة للاعوام المتأخرة كتخلفه عن ستين جملاً خمس سنين ثم وجدها سبعة وأربعين فيأخذ عن العامين الأولين حقتين وعن الثلاثة الاعوام الأخيرة ثلاث بنات ليون ولو وجدها خمسا وعشرين لاخذ عن الأول بنت مخاض وعن كل عام بعده اربع شياء ولو تخلف عن ستين بقره اثني عشر عاماً وجدها اربعين لاخذ الأول مسنة ولما بعده عشرة اتبعت وسقطت زكاة الثاني عشر لنقص النصاب فاو مانعة خلوفقط فتجاوز الجمع فالأخذ تارة ينقص النصاب فقط وتارة ينقصها معها وتارة لا ينقص نصاباً ولا صفة كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة اربع سنين ثم وجدها بهاها فيأخذ ثنائي شياء .

وشبه في التبدئة بالأول واعتبار التنقيص فقال (كتخلفه) أي الساعي (عن) ماشية (أقل) من نصاب ثلاثين شاة اربعة اعوام (قد) جاء وقد (كمل) النصاب بولادة أو ابدال أو فائدة كبة وصدة وإرث كان وجدها احدى واربعين واخبره ربها بكماها في العام الثاني فيأخذ له وللثالث شاتين وتسقط زكاة الرابع لنقص النصاب كزكاة الأول لعدم الكمال فيه ابن عرفة لو تخلف عن دون نصاب قتم بولادة أو بدل ففي عدة كاملاً من يوم تخلفه أو من يوم كاله مصداقاً ربها في وقته قولاً اشهب وابن القاسم مع مالك رضي الله تعالى عنهم .

ثم قال ولو كمل بفائدة فالثاني اتفاقاً (وصدق) المالك بضم فكسر مثقلاً في تعيين وقت الكمال بغير بين ولومتها (لا) يصدق في تعيين وقت النقص (ان نقصت) الماشية عما كانت عليه حال كونه (هارباً) بها من الزكاة كهروبه بها ثلاثمائة شاة ثلاث سنين ثم رجع بها اربعين فتؤخذ منه تسع شياء من الاعوام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه لنقص النصاب ولا يصدق في تعيين عام النقص الا بينة ولو أنى ثائباً فان شهدت البينة

وَأَنْ زَادَتْ لَهُ فَلِكُلِّ مَا فِيهِ بِتَبْدِئَةِ الْأَوَّلِ ، وَهَلْ يُصَدَّقُ

بتعيين وقته زكى لكل عام ما فيه كما في الحظ والمواق ويبدأ بالعام الأول .
ويعتبر تنقيص الأخذ النصاب أو الصفة للاعوام الماضية ولعام رجوعه أيضاً البناني
على القول بتبدئة العام الأول الذي مر عليه المصنف وهو الأشهر تعتبر التبدئة به حق على
عام القدرة عليه ويعتبر النقص فيما بعد العام الأول حتى في عام القدرة اللحمي إن هرب
بما شئته وهي أربعون شاة خمس سنين ثم قندر عليه السامي وهي بعالها فقال ابن القاسم
تؤخذ منه شاة خاصة لأنه يبتدأ بأول عام والباقي تسعة وثلاثون فلا زكاة فيها وهذا أحسن
ثم قال اللحمي وعلى القول بأنه يبتدأ بآخر عام يؤخذ من الأربعين خمس شياه اه فهذا
صريح في أنه على المشهور لا يبتدأ بعام القدرة بل بالعام الأول وأنه يعتبر تنقيص الأخذ
النصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع .

(وان زادت) الماشية (له) أي الهارب على ما كانت عليه قبل هروبه (ف) يزكى
(لكل) من الاعوام (ما) وجد (فيه) بشهادة بينة (بتبدئة) العام (الأول) فإذا
هرب بها ثلاث سنين وهي في العام الأول أربعون وفي الثاني مائة واحد وعشرون
وفي الثالث أربعمائة أخذ منه شاة عن الأول وشاتين عن الثاني وثلاث شياه عن الثالث
لتنقيص الأخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضي السنين هذا قول الامام مالك
« رض » اللحمي وهو قول جميع اصحابنا المدنيين والمصريين الا اشهب قال يأخذ للماضي
على ما وجد في آخر عام ولا يكون الهارب احسن حالاً ممن تخلف عنه الساعي فانه
لا يهتم ومع هذا اخذ منه للماضي على ما وجد فهذا مثله بالأولى سديكفي في رده اتفاق
اهل المذهب على خلافه .

(و) ان عين الهارب وقت الزيادة بأن قال إنما حصلت في هذا العام ولا بينة له
على هذا ف (هل يصدق) بضم المثناة وفتح الصاد والذال نائبه ضمير الهارب في تعيين
وقت الزيادة وهو الراجح بلا يمين الا لبينة بكذبه هذا قول ابن القاسم وسحنون وابن
جارث واللحمي وابن رشد أو لا يصدق وتؤخذ زكاة ما وجد لماضي الاعوام ولعام

قَوْلَانِ ، وَإِنْ سَأَلَ فَتَقَصَّتْ أَوْ زَادَتْ ، فَأَلْمَوْا جُودُ إِنْ لَمْ
يُصَدِّقْ ، أَوْ صَدَّقَ ، وَتَقَصَّتْ ، وَفِي الزَّيْدِ : تَرَدَّدُ ،

القدرة أيضاً وهذا لابن الماجشون فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما
عليهما ان لم يأت ثابثاً والا صدق اتفاقاً قاله ابن عبد السلام ابن عرفة وفيها القدرة
عليه كتوبته .

ونقل ابن عبد السلام تصديق الثائب دون من قدر عليه لا اعرفه الا في عقوبة شامد
الزور والمال اشد من العقوبة لسقوط الحد بالشبهة دونه البناني عليهما فيما عدا العام
الذي فر فيه وأما هو فيصدق فيه من غير خلاف فيؤخذ بزكاة ما فر به اتفاقاً كما في الحط
ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد ونص ابن عرفة وعلى المشهور لو لم تكن بينة
صدق في عدم زيادتها على ما يفر به عام فر وفي تصديقه في غيره نقلاً الباجي الخ .

ويعتبر تبدئة العام الأول على كلا القولين فان نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر
مثال تنقيص النصاب هروبه بها وهي إحدى وأربعون شاة واستمرت كذلك ثلاثة
اعوام ثم زادت فيؤخذ للعام الأول والثاني شاتان وتسقط زكاة الثالث لنقص
النصاب فيه ويؤخذ لما زاد على الاعوام الثلاثة بحسب الزيادة ومثال تنقيص الصفة
وهروبه بها وهي سبعة وأربعون جملاً واستمرت كذلك ثلاثة أعوام ثم زادت فيؤخذ
للعام الأول والثاني حقتان ولما يليهما بنت لبون ولباقي الاعوام بحسب الزيادة .

(وان سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره بعدد وغاب عنه قبل الأخذ
ورجع إليه فعددها (ف) وجددها (فنقصت) عما أخبره به (أو زادت) على ما أخبره
به (لمالوجود) هو المعتبر في الزكاة سواء كان ناقصاً أو زائداً (إن لم يصدق) الساعي
ربها فيما أخبره به حين اخباره (أو صدق) الساعي ربها فيما أخبره به (ونقصت) عما
أخبره به (وفي الزيد) على ما أخبره به بولادة كما لابن بشير وابن الحاجب أو بفائدة كما
لابن عبد السلام بأن أخبره بمائة شاة فوجددها مائة وأحدى وعشرين (تردد) من المتأخرين
لعدم نص المتقدمين في اعتبار ما وجد وهو المعتمد أو ما أخبر به فلو حذف قوله ان لم
يصدق الخ لكان أحسن .

وَأَخَذَ الْخَوَارِجُ بِالْمَاضِي ، إِنَّ لَمْ يَزْعَمُوا الْإِدَاءَ ، إِلَّا أَنْ
يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا ، وَفِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرُ ، وَإِنْ بِأَرْضٍ
خَرَاجِيَّةٍ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رِطْلٍ : يَمِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا
مَكْبًى ، كُلُّ : تَحْمُونَ وَخُسًا حَبَّةٌ ، مِنْ مُطْلَقٍ

(وأخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المعجمة الجماعات (الخوارج) عن طاعة الامام
العدل بعد القدرة عليهم (ب) زكاة (الماضي) من الاعوام في كل حال (الا) في حال
(ان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يزعموا) أي يدعى الخوارج (الاداء) أي
دفع الزكاة لمستحقها في الماضي فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (ان)
بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لمنعها) أي
الزكاة فلا يصدقون في دعواهم دفعها لمستحقها الا ببينة .

(وفي خمسة أوسق) بفتح فسكون فضم جمع وسق بفتح فسكون معناه لفة الجمع
وشرها مجروح ستين صاعا (فأكثر) ذكره مع علمه من سابقه لافادة ان لا وقص في الحب
والثمران زرع بأرض غير خراجية بل (وان) زرع (بأرض خراجية) أي عليها مال
معلوم لبيت المال لوقفها على مصالح المسلمين لفتحها عنوة كأرض مصر والشام والعراق
أو لمصلحة أهلها عليه فلا يسقط الخراج الزكاة ابن يونس لأنه كراء الأرض الخط
الخراج نوحات ما وضع على أرض العنوة وما صالح به الكفار على أرضهم فاشتراها
مسلم وتحمل بالخراج بعد شرائه فالنصاب للثمينة صاع والصاع أربعة امداد فهو ألف
ومائتا مد والمد مثل اليدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ووزنه رطل
وثلاث بالبغدادي .

فالنصاب (ألف وستائة رطل) ببغدادي والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما
مكبيا ، كل) أي كل درهم (خمسون) حبة و (خمسا) مثنى خمس سقطت نونه لاضافته إلى
(حبة من مطلق) عن التقييد بامتلاء أو ضمور واضافته من اضافة ما كان صفة فلا يقال
مطلق الثمير صادق بالتوسط والضمير أو الممتلئ فالأولى من الثمير المطلق أي وسط

الشعير ، من حب وتَمْرٍ فقط ، مُنقى ، مُقدَّر الجفاف ، وإن لم
يُحَف نصف عشره ؛ كزيت ما له زيت ،

(الشعير) فتجمع حبات مد من الشعير المتوسط وتكال ويحمل مكياها مدا تكال به
سائر الحبوب والثمار فلا يقال يلزم على التحديد بألف وسمائة رطل اختلاف مقدار
النصاب من الحبوب والثمار لاختلافها في الثقل .

وبين خمسة الأوسق فقال (من حب) أي القمح والشعير والسلت والذرة والدخن
والأرز والعلس والفول والحمص واللوبياء والعدس والجلبان والبسيلة والتمس والسمسم
والزيتون والقرطم وحب الفجل الأحمر (وتمر) بفتح المثناة وسكون الهمزة والحق
به الزبيب فهذه عشرون نوعاً هي التي تحب الزكاة فيها (فقط) فلا تحب في
لوز وجوز وبندق وفستق وتين وبزر كتان وحلبة وسلجم ونحوها حال كون المقدار
المذكور (منقى) بضم الميم وفتح النون والقاف مثقلاً أي مصفى من قشره الذي لا يخرن به
كقشر الفول والحمص والعدس الأعلى وأما الذي يخرن به كقشرها الأسفل فلا يشترط
تنقيته منه حال كونه (مقدر) بضم الميم وفتح القاف والبدال المهمة مشددة أي مفروضة
(الجفاف) بالحزر وغلبة الظن إذا أخذ الحب فريكا قبل ييبسه من فول وحمص وشعير
وقمح وغيرها وبلح وعنب بعد طيبه وقبل ييبسه بأن يحزر مقداره رطباً ويابساً إن كان
إن ترك يحف بل (وإن) كان إذا ترك (لم يحف) كالقول المسقاوي وبلح مصر وعنبها
وزيتونها ومبتدا في خمسة أوسق (نصف عشر) حب (هـ) إن كان شأنه الجفاف سواء ترك
حق جف أم لا .

وشبه في اخراج نصف العشر فقال (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت) من زيتون
وسمسم وقرطم وحب فجل أحمر إن كان حب كل نصافاً وإن قل زيتته فإن أخرج من حبه
أجزاً في غير الزيتون وأما الزيتون فيتمين الاخراج من زيتته إن كان له زيت سواء عصره
أو أكله أو بلعه ولا يحزى الاخراج من حبه ولا من ثمنه إن يبيع ولا من قيمته إن أكل

وَمَنْ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ ، وَمَا لَا يَحِفُّ ، وَفُولٍ أَخْضَرَ

ان أمكن معرفة قدر زيتة ولو بالتحريء وإلا أخرج نصف عشر قيمته ان أكل أو أهدى وثمنه ان يبيع (و) نصف عشر (ثمن غير ذي الزيت) من جنس ماله زيت كزيتون مصر ان يبيع وإلا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه .

(و) نصف عشر ثمن (ما لا يحف) كغيب مصر ورطبها إن بيع وإلا نصف عشر قيمته فلو أخرج زبيبا أو تمرأ فلا يحزى وكذا يقال فيما لا زيت له من جنس ماله زيت فيتعين الإخراج من ثمنه ان يبيع ومن قيمته أن أكل أو أهدى فإن أخرج عنه حبا أو زيتا فلا يحزى هذا مذهب المدونة قاله المواق ابن عرفة ما لا يتزيب محمد يخرج من ثمنه أو قيمته ان أكله لا زبيبا ودوى علي وابن نافع من ثمنه إلا أن يحذ زبيبا فيلزم شراؤه ابن حبيب من ثمنه وأن أخرج عنه عنبا أجزاء وكذا الزيتون الذي لا زيت له والرطب الذي لا يتتمر ان أخرج من حبه أجزاء هـ .

وأما ما يحف فيتعين الإخراج من حبسه ولو أكله أو باعه رطباً ما لم يعجز عن تحريه بعد بيحه وإلا أخرج من ثمنه هذا مذهب المدونة (و) نصف عشر ثمن أو قيمة (فول أخضر) وحبص كذلك مما شأنه عدم اليبس كالسقاوي الذي يسقى بالسواقي إن بيع أو أكل أو أهدى وإن شاء أخرج عنه حبا يابساً بقدر حزره فإن كان شأنه اليبس وأخذ أخضر تعين الإخراج من حبه بعد تقدير جفافه قاله الإمام مالك «رض» في العتبية واقتصر عليه الحرشي وقواه البناني .

ورجح الرماصي جواز الإخراج من ثمنه أو قيمته وهو قول الإمام مالك «رض» في كتاب ابن المواز فتحصل ان الفول الأخضر سواء كان شأنه اليبس أم لا يجوز الإخراج من ثمنه أو قيمته ومن حبه إلا أن الإخراج من الحب ملحوظ ابتداء فيما ييبس والتمن فيما لا ييبس البناني ظاهر النقل جريان الخلاف فيها ففي العتبية عن مالك «رض» أن الفول إذا أكل أو بيع أخضر تعين الإخراج من حبه ابن رشد هذا كما قال لأن الزكاة قد وجبت فيه بإفراكه فبيعه أخضر كبيع ثمن النخل أو الكرم المزهي . ثم قال ومالك «رض» في كتاب ابن المواز في الفول والحبص انه ان أدى من ثمنه فلا

إِنْ سَقِيَ بِآلَةٍ وَإِلَّا قَالَ عَشْرٌ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيْحُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُكْمَيْهِمَا ، وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ خِلَافٌ .

بأس ولم يقله في النخل والكرم فتصديره بالأول وتوجيهه بفيد اعتماده ولذا صدر به ابن عرفة فقال مالك « رضى » ما أكل من قطنية خضراء أو بيع ان بلغ خرصه يأساً نصائباً زكاه بحب يابس وروى محمد آ ومن ثمنه وعمل زكاة الحب والتمر بنصف عشره (ان) بكسر فسكون (سقى) بضم فكسر أي الحب أو التمر (بآلة) كسائية وغرب (والا) أي وان لم يسقى بآلة بأن كان بغيرها كنيل وسيح وعين ومطر (فالعشر) زكاته ان لم يشتر الماء ولم يتفق عليه بل (ولو اشترى السيح) أي ماء المطر ممن اجتمع في أرضه .

(أو أنفق عليه) في اجرائه من أرض مباحة إلى أرضه فيزكى بالعشر لغة الثمن والمنفق غالباً وأشار بولو إلى القول بزكاته بنصف عشره ان اشترى السيح أو أنفق عليه ابن عرفة والواجب عشر ما شرب دون كلفة مؤنة كالسيح والمطر وما شرب بعروقه ونصفه ان شرب بها كغرب أو دالية وما اشترى شربه في وجوب عشرة أو نصفه قولاً ابن حبيب مع ابن بشير عن المشهور وعبد الملك بن الحسن وخرج عليه الصقلي نصف عشر الكروم البعل المشق عملها للخمى فيما اشترى أصل مائة العشر لأن السقى منه غلة وفيما سقى بواد أجرى إليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشر فيما بعده ابن بشير ظاهر النص العشر مطلقاً .

(وان سقى) زرع (بهما) أي الآلة وغيرها (ف) يزكى (على حكميهما) بأن يقسم نصفين نصف للآلة ونصف لغيرها فيزكى ما سقى بلا آلة بالعشر وما سقى بآلة بنصفه (وهل) إذا كان أحدهما ثلثين والآخر ثلثاً (يغلب) بضم المثناة وفتح العين واللام مثقلة ونائب فاعله (الاكثر) على الأقل فيزكى الجميع بنصف العشر ان غلبت الآلة أو بالعشر ان غلب غيرها أو لا يغلب الاكثر ويزكى كل على حكمه فيه (خلاف) أي قولان يشتران

وَتَضُمُّ الْقَطَانِي : كَقَمَحٍ ، وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ ، وَإِنْ بِلْدَانٍ ، إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ ،

وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان السقي فيها أقل أو الاكثر سقياً وان قلت مدته خلاف كما لو كانت مدة السقي ستة أشهر شهران يسبح وأربعة بالة وسقيه بالسبح عشر مرات وبالألة خمس مرات ورجح كل منها ابن عرفة ما شرب بهما وتساويا فان القاسم اعتبر ما حي به .

وروى محمد عليهما بقدر زمانيهما وان تفاوتتا فثالثها الاقل كالاكثر ثم قال وفي كون الاكثر ما قارب الثلثين أو ما بلغها عبارتا الصقلي عن ابن القاسم وابن رشد عنه مع ابن الماجشون ومالك قالوا وما زاد على النصف يسير كمسار (وقضم) بضم المثناة فوق وفتح الضاد المعجمة ثابته (القطاني) السبعة فان اجتمع منها نصاب زكي وهي الفول والحمص والعدس واللوبيا والبسلة والجلبان والقرص لأنها جنس واحد في الزكاة ويخرج من كل نوع منها بحسابه ويمزى اخراج الاعلى والمساوى لا الأدنى .

وشبه في الضم فقال (كقمح وشعير وسلت) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره مثناة فوقية فتضم لأنها جنس واحد فيها فان اجتمع منها نصاب زكي ان زرعت ببلد واحد بل (وان) زرعت الانواع التي تضم (ببلدان) بكسر الموحدة جمع بلد وانما يضم نوع مما تقدم لغيره (ان زرع) يضم فكسر ثابته (أحدهما) أي النوعين اللذين أريد ضمهما (قبل) استحقاق (حصاد الآخر) وهو وقت وجوب زكاته ولو بقربه وبقي من حب الأول إلى استحقاق الثاني الحصاد ما يكمل به مع حب الثاني نصاب لأنهما حينئذ كقائدين جميعهما ملك وحول وهذا الشرط نسبة ابن رشد لابن القاسم وهو شرط في ضم ما زرع ببلد أو ببلدان من القطاني أو غيرها فان زرع الثاني بعد

فِيْضَمُ الْوَسْطُ لَهْمَا ، لَا أَوَّلُ لثَالِثٍ ، لَا لِعَلْسٍ وَذَخْنٍ وَذَرَّةٍ وَأَرْزٍ . وَهِيَ أَجْنَسُ

استحقاق الأول الحصاد أو لم يبق من حب الأول ما يكمل حب الثاني نصاباً فلا يضم أحدهما للآخر فإن زرع الثاني قبل حصاد الأول والثالث بعد حصاد الأول والثالث بعد حصاد الأول وقبل حصاد الثاني .

(فيضم الوسط لهما) أي الأول والثالث على سبيل البدلية أن كان فيه مع كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفي كل منهما وسقان ولم تخرج زكاة الأولين حتى حصد الثالث فيزكى الثلاثة زكاة واحدة فإن زكى الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له ويزكى وحده أن كان فيه نصاب وإلا فلا لأن الثاني لما زكى مع الأول لم يبق من حبسه ما يكمل به مع الثالث نصاب (لا) يضم زرع (أول لـ) زرع (ثالث) زرع بعد حصاد الأول إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما نصاب بأن كان في كل وسقان ولو كان في الوسط مع الأول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بأن كان الأول ثلاثة والثاني وسقين والثالث كذلك أو الأول وسقين والثاني كذلك والثالث ثلاثة أوسق فمضم الوسط للأول في الأول ولا زكاة في الثالث والثالث في الثانية ولا زكاة في الأول .

وقال ابن عرفة أن كمل مع الأول زكى الثالث معها لأن الحول للثاني والثالث خليطه وإن كمل بالثالث فلا يزكى الأول لأن الحول للثالث ولا خلطة بينه وبين الأول ورجح (لا) يضم قمح ولا غيره (لعلس) بفتح العين واللام حب طويل باليمن يشبه البر (و) لا لـ (ذخن و) لا لـ (ذرة و) لا لـ (أرز وهي) أي المذكورات من اللؤلؤ وما عطف عليه (أجناس) فلا يضم بعضها لبعض هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقال الإمام مالك « رض » وأصحابه إلا ابن القاسم يضم القمح للعلس واختاره ابن يونس واستقر به في التوضيح .

وَالسَّمْسِمُ ، وَيَزُرُّ الْفَجْلَ ، وَالْقَرْطُمُ : كَالزَّيْتُونِ ، لَا الْكُتَّانَ .
وَحَسِبَ قَشْرُ الْأَرْزِ وَالْعَلْسِ ، وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَاسْتَأْجَرَ قَتَا ،
لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا ، وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ ،

(والسَّمْسِمُ ويَزُرُّ) أي حب (الفجل) الأحمر والفجل الأبيض لازيت لجه
(و) يزر (القرطم) بضم القاف والطاء المهملة بينها راء ساكنة . وخبر السمس وما
عطف عليه (كالزيتون) في وجوب الزكاة وهي أجناس فلا يضم بعضها لبعض
(لا) يزر (الكتتان) بفتح الكاف فلا زكاة فيه كيزر الحنظل والسلجم (وحسب) بضم
فكر في تكميل النصاب (قشر الأرز والعلس) والفول والحمص والعدس الذي
يخزن به .

(و) حسب (ما تصدق) المالك (به) على الفقراء من الزرع أو التمر أو العنب بعد
وجوب الزكاة فيه ولم ينوز كاته منه أو اهداه أو وهبه أو باعه أو أكله (و) حسب
ما (استأجر) المالك به من الزرع في حصاده أو دراه أو تدريته حال كونه (قتا) أي
مقتوتاً أي محزوماً ولا مفهوم له فيحسب الاغمار والكيل الذي استأجر به ولقط اللقاط
الذي مع الحصاد لأنه من الاجرة لا لقط ما تركه ربه وهو حلال لمن أخذه قاله أبو الحسن
(لا) يحسب (أكل) بضم الهمز أي مأكول (دابة في) حال (درسها) لعسر الاحتراز
منها فنزل منزلة الآفات الساهية وأكل الوحوش ولا يجب تكميمها لأنه يضرها
ويعفى عن نجاستها التي قصيب الحب حال درسها فلا يجب غسله منها ويحسب ما تأكله
حال استراحتها .

(والوجوب) لزكاة الحب والتمر يتحقق (بإفراك الحب) أي صيرورته فريكة
منتزعة به صرح به في الامهات للخصمي الزكاة تجب عند مالك « رض » بالطيب أي بلوغه
حد الأكل فإذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن

وطيب الثمر، فلا شيء على وارث قبلهما لم يصير له
نصاب والزكاة على البائع بعدهما ،

الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فاقصر في الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع في غيره أفاده للبناني ثم قال فتحصل ان المشهور تعلق الوجوب بالافراك كما للصف وابن الحاجب وابن شاس والمدونة وشهره ابن الحاجب وان ما لابن عرفة من انه باليس ضعيف ولا يرد قوله تعالى ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ لأنه أمر بالخراج وهو لا ينافي ان الوجوب بالافراك ابن شاس طيب الثمار وييس الحب سبب وجوب اخراج زكاة الثمر والحب عند الجفاف والتنقية فاذا أزهى النخل وطاب الكرم وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت زكاته .

(وطيب الثمر) بالثلثة وفتح الميم بزهو ثمر النخل وحلاوة العنب واسوداد الزيتون أو مقاربتة وفرع على كون الوجوب بالافراك والطيب فقال (فلا شيء) من زكاة الحب والثمر (على وارث) زرعاً أو ثمرأ (قبلهما) أي الافراك والطيب (لم يصير له) أي الوارث (نصاب) بما ورثه الا ان يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر ويقى من حب الأول ما يكمل الثاني نصاباً فيضمهما ويذكرهما لأن الوجوب حصل بعد الموت فانما يزكى على ملك الوارث فان ورث نصاباً زكاه وإن ورث أقل منه فلا زكاة عليه ، إلا أن يكون له زرع بضمه إليه . وقيد عبد الحق زكاته على ملك الوارث بمحصل شيء له منه . فإن لم يحصل له منه شيء بأن كان على الميت دين مستغرق فيزكى على ملك الميت لبقاء ملكه إلى وفاء دينه لتقدمه على الميراث ، ومفهوم لم يصير الخ ان من صار له نصاب فعليه زكاته وهو كذلك ، ومفهوم قبلهما أن من ورث بعدهما يزكى الجملة على ملك الميت إن كان نصاباً ، ويقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من تأبه نصاب .

(والزكاة) واجبة (على البائع) ثمرأ أو زرعأ (بعدهما) أي الافراك والطيب

إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمَوْصِي لَهُ الْمَعِينُ
يُجْزَى ، لَا الْمَسَاكِينَ ، أَوْ كَيْلٍ فَعَلَى الْمَيْتِ

ويصدق المشتري في قدر ما حصل إن كان ثقة وإلا تحرى قدره . ويجوز اشتراطها على المشتري (إلا أن يعدم) البائع بضم المثناة تحت أو فتحها وكسر الدال أي يفتقر (فـ) وكأنه (على المشتري) نيابة عن البائع إن بقي المبيع بيده أو فوته هو ثم يرجع على البائع بحصة ما أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه . فإن فات بساوي أو أقله أجني فلا يزكيه المشتري ويزكيه البائع إن أيسر ، هذا قول ابن القاسم . ففي الامهات فإن لم يكن عند البائع شيء يأخذه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري أخذ المصدق الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن . وقال سحنون وقد قال بعض أصحاب مالك ليس على المشتري شيء مطلقاً كان المبيع قائماً أو تلف بساوي أو أقله هو أو أجني لأن البيع كان له جائزاً .

(و) إن أوصى مالك زرع أو ثمر يجرى شائع كثلثه أو قدر مكيل منه كوسق لمعين كزبد أو غيره كالمساكين قبل وجوب زكاته أو بعده (النفقة) أي السقي والخدمة للقدر الموصى به (على الموصى له) بفتح الصاد (المعين) بفتح المثناة كزبد إن كانت الوصية (يجرى) شائع كنصف الزرع أو الثمر ، وشمل الجزء الزكاة وكأنه أوصى بالعشر أو نصفه لاستحقاقه الجزء الموصى له به بمجرد موت الموصي وله النظر فيه والتصرف العام ، فصار شريكاً للورثة في الزرع أو الثمر بالجزء الموصى له به .

وذكر مفهوم المعين بقوله (لا) تكون النفقة على (المساكين) سواء أوصى لهم يجرى أو كيل وذكر محرز يجرى بقوله (أو) أوصى لمعين بـ (كيل) كخمس أوسق من زرع أو ثمره (فـ) النفقة (على الميت) في المسائل الثلاثة . وسكت المصنف عن حكم زكاة الوصية ، فإن كانت بعد الوجوب أو قبله ومات بعده . فهي على الميت سواء كانت يجرى أو كيل لمعين أو غيره . وإن كانت قبله ومات قبله فعلى الميت إن كانت بمكيل لمعين أو غيره . فإن كانت يجرى لمعين زكاهما المعين إن كانت نصاباً أو له ما يكملها

وَأَتَمَّا يُخْرِصُ الثَّمَرُ وَالْعِنْبُ إِذَا حَلَّ يَبْعُهُمَا وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِيهَا نَخْلَةً نَخْلَةً ،

نصاباً من جنسها . وإن كانت لمساكين وبلغت نصاباً زكيت وفرق باقيها عليهم ، لا يقال حيث مات قبل الوجوب فكيف تكون زكاة وصية المكمل عليه . لأننا نقول لما أوصى به استمر الملك له إلى تنفيذ وصيته كالمدن لتأخر الارث عنها .

(وإتاما يخرص) بضم المثناة تحت وفتح الحاء المعجمة والراء مشددة آخره صاد مهملة أي يحزر وهو مطلق بأصله (الثمر) بفتح المثناة وسكون الميم أي ثمر النخل الذي يؤل إلى كونه ثمرأ (والعنب) أي قدره رطباً وجافاً سواء كان شأنهما الجفاف أم لا (إذا حل بيعهما) بزهو البلح وحلاوة العنب ليعلم هل هو نصاب أم لا .

(و) إذا (اختلفت حاجة أهلهما) بأكل وبيع وإهداء وإبقاء بعض أي لأن شأنهما ذلك وأورد على الحصر الشعير الأخضر الذي أفرك وأكل أو بيع زمن المسغبة والفول الأخضر والمحصر كذلك ، فإنها تخرص بعد إفراكتها . وأجيب بأن الحصر منصب على قوله إذا حل بيعهما الرماصي لا ورود لهذا أصلاً ، لأن التخريص حزر الشيء على أصله والذي في الشعير والفول ونحوهما حزر قدر ما أكل أو بيع بعض الشارحين ، أراد المصنف الثمر الذي إذا بقي على أصله يتمر أو يتزيب بالفعل ، وأما ما لا يتمر ولا يتزيب فيخرص ولو لم تختلف حاجة أهله لتوقف زكاته على تخريصه بعد حل بيعه الرماصي هذا غير صحيح .

فكلام المصنف شامل لما يتمر وما لا يتمر وما لا يتزيب وما لا يتزيب كما في الجواهر . وإذا لم تختلف حاجة أهلهما يستغنى عن تخريصهما بكيل الرطب ووزن العنب بعد جذهما ، وتقدير جفافهما فالذي لا بد منه تقدير جفافهما . وفرق بينه وبين التخريص فالزيتون ونحوه لا يخرص ويقدر جفافه فمضب ورطبها إن خرصا فعلى رؤس الشجر ، وإن لم يخرص كيلاً وقدر جفافهما وهذا كله إذا شك فيما لا يتزيب وفيما لا يتزيب هل يبلغ النصاب فإن تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج لتقدير جفافه أصلاً لأن المذكي ثمنه حال كونه (نخلة نخلة)

بِاسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقَطِهَا ، وَكَفَى الْوَاحِدُ ، وَإِنْ اِخْتَلَفُوا ،
فَالْأَعْرَفُ ، وَإِلَّا فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِئَةٌ

أى مفصلاً نحو قرأت القرآن سورة سورة ، أى يحزر الحارص ثمر كل نخلة وحدها لأنه أقرب للصواب .

وهذا إن اختلفت في الجفاف وإلا جاز جمع أكثر من نخلة فيه إذا علم قدر جملة ما فيه وأما تجزئة الحائط أثلاثاً أو أرباعاً ، وتخريس كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا تجوز وكذا تخريصه بتمامه دفعة واحدة ففي مفهوم نخلة نخلة تفصيل (باسقاط نقصاً) أى ما تنقصه الثمرة عادة بسبب جفافها باجتهاد الحارص (لا) باسقاط (سقطها) أى ما يسقطه الريح وما يأكله الطير ونحوه ، لكن إن حصل شيء من ذلك بعد التخريس اعتبر ونظر للباقي ، فإن كان نصاباً زكى وإلا فلا (وكفى) الحارص (الواحد) العدل العارف لأنه حاكم .

(وإن اختلفوا) أى الحارصون في قدر الثمر الذي خرصوه في وقت واحد (فالأعرف) منهم بالتخريس يعمل بتخريصه ، ويلغى تخريس ما سواه . فإن اختلف زمن تخريصهم اعتبر الأول وألغى ما سواه . ابن القاسم ان ادعى رب الحائط حيف الحارص وأتى بخارص آخر فلم يوافق الأول فلا عبرة بقوله لان الحارص حاكم .

(وإلا) أى وان لم يكن فيهم أعرف (ف) يؤخذ (من كل) قول (جزء) بمثل نسبة واحد لعدد ، فإن كانا اثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثلثه وأربعة رבעه وسبعة سبعة ، وعلى هذا القياس وزكى عن مجموع الأجزاء فلو كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية زكى تسعة لأن مجموع ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلث ، وثلث التسعة وهو ثلاثة ، وثلث الثمانية وهو اثنان وثلثان تسعة وان شئت جمعت العشرة والتسعة والثمانية سبعة وعشرين وثلثها تسعة .

(وإن أصابته) أى المخرص بالفتح (جائئة) أى عامة كسموم وجراد وفار وعطش وثلج وبرد قبل جذاه سواء بيع بعد طيبه ثم أبيع أو لم يبيع ، وحله جد عج على ما

أَعْتَبِرَتْ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَغْرِيصِ عَارِفٍ ، فَالْأَحَبُّ
 الْإِخْرَاجُ ، وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوُجُوبِ ؟ تَأْوِيلَانِ ،
 وَأَخَذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ

بيع بعد طيبه ثم أجيح . فإن كان المباح ثلثاً سقطت زكاته عن البائع لوجوب رجوع
 المشتري بمحصنه من الثمن على البائع ونظر لما بقى ، فإن كان نصاباً زكاه وإلا فلا . وإن
 كان دون الثلث زكى الجميع . وظاهره ولو كان الباقي دون نصاب وهذا أولى لتأدية
 الأول إلى نوع تكرار مع قوله وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الإداء سقطت (اعتبرت)
 بضم المثناة وكسر الموحدة ، فإن بقى ما فيه الزكاة زكى وإلا فلا ظاهره ولو بعد بيعه
 ولم يرجع المشتري على البائع وهو ما نقله المواق عن فتوى ابن القاسم . ووجهه أن المشتري
 إن لم يرجع فكأنه وهب للبائع ذلك القدر الذي استحق الرجوع به .

(وإن زادت) أي وجدت الثمرة المخرصة بعد جذاذها وكيلاها زائدة (على تغريض)
 عدل (عارف) قال الإمام مالك « رض » (الأحب الإخراج) زكاة ما زاد لقلة
 إصابة الخراص اليوم (وهل) قوله الأحب محمول (على ظاهره) من النذب لتعليقه بقلة
 إصابة الخراص ، ولو كان على الوجوب لم يلتفت إلى إصابتهم ولا إلى خطئهم ، وهذا
 تأويل ابن رشد وعياض .

(أو) محمول على (الوجوب) وهو الأرجح ، وتأويل الأكثر لأن التغريض حينئذ
 كحكم ظهر خطؤه فيجب نقضه فيه (تأويلان) ابن بشير فإن كان الخراص ليس عدلاً
 أو ليس عارفاً فيجب الإخراج مما زاد اتفاقاً ، فإن نقصت عن تغريض عدل عارف
 فيعمل بالتغريض لا بما وجد لاحتمال كون النقص من أهل الثمرة ، إلا أن يثبت ببينة أنه
 ليس منهم فيعمل على ما وجد .

(وأخذ) بضم فكسر أي العشر أو نصفه (من الحب) حال كونه (كيف كان)
 أي على أي حال كان طيباً كله أو ودياً أو متوسطاً أو بعضه كذا وبعضه كذا نوعاً أو
 نوعين أو أنواعاً ويخرج من كل بقدره لا من الوسط ، فإن طاع بدفع الأعلى عن

كأكثر نوعاً أو نوعين ، وإلا فمن أوسطها ، وفي مائتي
درهم شرعي ، أو عشرين ديناراً فأكثر ، أو مجتمع بينهما
بالجزء : ربع العشر ،

الأدنى أجزاءً إن اُخذ جنسها وإلا فلا يجزى كإخراج الأدنى عن الأعلى ومما من
جنس واحد .

وشبه في الأخذ من المزكى كيف كان فقال (كالتمر) أو الزبيب حال كونه
(نوعاً) واحداً (أو نوعين) فقط فيؤخذ من كل منها بقدره كيف كان (وإلا) أي وإن
لم يكن نوعاً أو نوعين بأن كان أكثر من نوعين (ف) يؤخذ العشر أو نصفه (من
أوسطها) أي الأوزان قياساً على الماشية ولدفع المشقة لكثرة أصناف التمر فيها إن كان
في الحائط صنف واحد من أعلى التمر أو أدناه أخذ منه . وإن كان فيه أجناس من
التمر أخذ من أوسطها . وفي الجواهر وإن اختلف نوع التمر على صنفين أخذ من كل
صنف بقسطه .

(وفي مائتي درهم شرعي) فأكثر (أو عشرين ديناراً) شرعية (فأكثر) فلا وقص
في العين كالحطرت (أو) نصاب (مجمع) بضم الميم الأولى وفتح الجيم والميم الثانية مثقلة
أي مطلق (منها) أي الدراهم والدنانير كمشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة
وخمسين درهماً أو دينار ومائة وتسعين درهماً ، أو تسعة عشر ديناراً أو عشرة دراهم
حال كون التجميع معتبراً (بالجزء) أي التجزئة والمقابلة بأن يقابل الدينار بعشرة
دراهم لا بالقيمة التابعة للجودة والسكة والصياغة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة
دنانير قيمتها مائة درهم لجودتها أو سكتها أو صياغتها ومبتدأ في مائتي درهم أو عشرين
ديناراً الع .

(ربع العشر) وهو خمسة دراهم ونصف دينار وفهم من اقتصاره على الدراهم
والدنانير أنه لا زكاة في فلوس النحاس لذاتها وهو المذهب إن كانت مقتناة . فإن
الجر فيها زكيت زكاة حرص التجارة على ما يأتي إن كانت الدراهم أو الدنانير ملحقة

وإن لطفل ، أو مجنون . أو نقصت ، أو برداءة أصل ،
أو إضافة ، وراجت : ككاملة ،

لكلف بل (وإن) كانت (لطفل) بكسر الطاء المهملة أي من دون البلوغ ذكراً كان أو أنثى (أو) لـ (مجنون) مطبق لأن الخطاب بها خطاب وضع بمعنى أن الشارع جعل ملك النصاب سبباً في الزكاة والخطاب بإخراجها يتعلق بولي الصبي أو المجنون ، والعبرة بمذهبه في الوجوب وعدمه لا بمذهب المحجور ، لعدم تكليفه ولا بمذهب أبيه لا تتقال الملك عنه ، فإن لم يخرجها الولي حتى بلغ الصبي فالعبرة فيه بمذهبه ، فإن قلد من أوجبها في ماله أخرج زكاة ما مضى ، وإن قلد من لم يوجبها سقطت عنه إن كانت الدراهم أو الدنانير كاملة الوزن جيدة .

(أو) وإن (نقصت) زنة الدنانير أو الدراهم عن وزن الدنانير والدراهم الشرعية كعكة أو حبتين من كل دينار أو درهم ، وهذا قول الإمام مالك وابن القاسم وسحنون رضي الله تعالى عنهم . ابن هرون وهو المشهور ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقاً قل النقص أو كثر . قال ابن هرون وليس كما قال ابن ناجي اختلف في حد اليسير ، فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وإن اتفقت الموازين عليه . وقال الأبهري وابن القصار إنما ذلك إذا اختلفت الموازين في النقص ، وأما إذا اتفقت عليه فهو كالكثير وشهر في الشامل الأول وراجت ككاملة في الوزن بأن يشترى بها ما يشترى بالكاملة .

(أو) كانت متصفة (برداءة أصل) أي معدن بأن كان ذهباً أو فضتها دنيئاً وليس فيها غش ، وراجت كجيدة الأصل بأن لم تحطها رداءتها عن الذهبية والفضية . وإن كانت قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (بإضافة) أي خلط معدن آخر بها من نحو نحاس وهي المخشوشة (وراجت) بالجيم المضافة في المعاوضة بها (ككاملة) أي خالصة من الإضافة بأن يشترى بالمضافة ما يشترى بالخالصة فهو راجع للثلاثة

وَالْأُحْصِبَ الْخَالِصُ إِنْ تَمَّ الْمَلِكُ ، وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ ،

وإن اختلف معناه ^(١) كما رأيت .

(وإلا) أي وإن لم ترج ناقصة الوزن ككاملته تتوقف الزكاة على تمام الوزن كعشرين ديناراً وزن كل واحد منها نصف دينار شرعي فلا تجب زكاتها حتى تكمل أربعين . وإن لم ترج رديئة المعدن كالجيدة بأن حطتها رداؤها عن الذهبية أو الفضية فلا زكاة فيها كفلوس النحاس وإن لم ترج المضافة كالحالصة (حسب) بضم فكسر النقد (الخالص) الذي فيها على فرض تصفيتها فان بلغ نصاباً زكياً والا فلا وحكم النحاس الذي فيها حكم العرض . فان كانت مقتناة فلا زكاة فيه ، وإن كانت للتجارة زكى ثمنه أو قيمته على ما يأتي إن شاء الله تعالى . وشرط وجوبها في العشرين ديناراً أو المائتي درهم .

(ان تم الملك) فلا زكاة على حائز نصاباً غير مالك له كمودع بالفتح وملتقط بالكسر وخاصب ليس له ما يفي به . ابن القاسم المال المنصوب في ضمان غاصبه من حين غصبه فعليه زكاته بعضهم يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلى الكعبة ، والمساجد من قتاديل ، وعلائق ، وصفائح أبوب . وصدر به عبد الحق قال وهو الصواب عندي . وقال ابن شعبان يزكيه الإمام كالعين الموقوفة للقرض وسيأتي إن نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة فهي على ملك ربها فزكاتها عليه ، وقد يقال ربها أعرض عنها فمعلها بيت المال فزكاتها على الإمام ومدين كذلك ولا على رقيق لعدم تمام ملكه .

(و) ان تم (حول غير المعدن) والركاز وأما فالزكاة بوجود الركاز واخراج المعدن أو تصفيته قاله ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بأن في الركاز الحسن وأجاب الموضح بأن فيه الزكاة ان احتاج لكبير نفقة أو عمل في تحصيله ولا يشترط مرور الحول

(١) (قوله وإن اختلف معناه) أي راجت ككاملة حال اذمعناه في ردية الأصل أن لا تحطها رداؤها عن الذهبية أو الفضية ومعناه في الناقصة والمضافة ان يشترى بها ما يشترى بالكاملة والحالصة من الغش .

وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُوَدَّعَةٍ وَتُتَجَرَّ فِيهَا بِأَجَرٍ لَا مَقْصُودَةٍ ، وَمَدْفُونَةٍ ،

(وتعددت) الزكاة (بتعددته) أي الحول (في) عين (مودعة) عند من يحفظها وقبضها مودعها بالكسر بعد مضي أعوام وهي بيد المودع ، بالفتح ، فيزكيها لكل عام بعد قبضها . أو استظهر ابن حاشر أن مالكها يزكيها كل عام مما بيده قبل قبضها ، وعلى الأول يبتدىء بزكاة العام الأول ويترك الباقي للذي يليه ، وهكذا فإن نقص الأخذ النصاب اعتبر هذا هو المشهور ومقابله ما روى عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم تنميتها ، وما رواه ابن فافع عنه من أنه يستقبل بها حولاً بعده .

(و) تعددت بتعددته في عين (متجر) بضم الميم وفتح المثناة والجيم مثقلاً (فيها بأجر) أي أجرة للتاجر فيها وأولى بغيره وربحها لربها خاصة فيزكيها كل عام وهي عند التاجر حيث علم قدرها وهو مدير . ولو احتكر التاجر فإن لم يعلم قدرها أخرها لعله (لا) تتعدد الزكاة بتعدد الحول في عين (مقصودة) أقامت عند غاصبها أعواماً فيزكيها ربها بعد قبضها منه لعام واحد ولو رد غاصبها ربحها معها ، لأن ربها لم يقدر على تنميتها فاشبهت الضائمة ، هذا هو المشهور . وقال ابن شعبان يزكيها لكل عام مضي . وقيل يستقبل حولاً بها ويتركها غاصبها كل عام إن ملك وأبى بها والمأشبة إذا غصبت وردت بعد أعوام فالمشهور أنها تتركى لكل عام مضي إلا أن يكون الساعي أخذ زكاتها من الغاصب . هذا الذي رجع إليه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ، ورجعه ابن عبد السلام ، وصوبه ابن يونس . وقيل تتركى لعام واحد وعزاء ابن عرفة للمدونة والنخل إذا غصب ثم رد بعد سنين مع ثمره فإنه يتركى لكل عام مضي بلا خلاف إن لم يزكها الغاصب ، وكان في ثمر كل سنة نصاب .

(و) لا تتعدد الزكاة بتعدد العام في عين (مدفونة) بصحراء أو عمران صل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد . وقال ابن المواز إن دفنت بصحراء فتركى لعام ، وإن دفنت في بيت فتركى لكل عام وعكس هذا لابن حبيب ، وزاد في الشامل زكاتها لكل عام سواء دفنت بصحراء أو عمران . وعن ابن يونس أن محل الخلاف في

وَحَائِثُهُ ، وَمَدْفُوعُهُ ، عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ .

في المدفونة في الصحراء . وأما المدفونة في بيت غزكى لكل عام اتفاقاً وأما التي دفنها
وتركها سنين هالماً بكانها فيزكيها لكل عام اتفاقاً .

(و) لا تعتمد بتعمده في عين (ضائعة) من مالها ثم وجدها بعد سنين فيزكيها
لعام واحد ولو التقطت ما لم ينو ملتقطها ملكها ، ويمر عليها عام من يوم نيته فتجب
على ملتقطها إن ملك وأهياً بها وتسقط عن ربها (و) لا تعتمد بتعمده في عين
(مدفوعة) قراضاً .

(على أن الربح) كله (للعامل) فيها (بلا ضمان) عليه لسألف أو خسر منها
فيزكيها ربها لعام واحد بعد قبضها إن لم يكن مديراً وإلا فلكل عام مع ما بيده حيث
علم بقاها فله الحط والمواق عن السماع ، وبه اعترض الرماصي وغيره على المصنف فقال
هذه المسألة مساوية لقوله ومتجر فيها بأجر في أن المدير يزكى لكل علم دون غيره ،
فلا وجه لتفرقه بينهما . البنائي بل بينهما فرق بأن المدفوعة على أن الربح للعامل بلا
ضمان لا يعتبر فيها حال العامل من إدارة أو احتكار ، بل هي كالدائن إن كان ربها
مديراً زكاها على حكم الإدارة مطلقاً . وإن كان محتكراً زكاها لعام واحد على حكم
الاحتكار مطلقاً بخلاف السابقة فيراعى فيها حال كل منها حكماً دل عليه كلام
التوفيق . فإن احتكر العامل وأدار رب المال فإن تساوى أو كان ما بيد العامل
أكثر فكل على حكمه ، وإلا فالجميع للإدارة كما يأتي في قوله وإن اجتمع إدارة
واحتكار الخ .

وبهذا ظهر الفرق بين هذه وبين مسألة القراض أيضاً ، لأن العامل في القراض يزكى
كالدائن إذا احتكر وإن كان ما بيد ربه أكثر ، وهو ظاهر إطلاق قول المصنف الآتي
وإن احتكر أو العامل فكالدائن وروى كل منهما في التجرة بأجر لأن العامل في هذه
وكيله فشرأوه كشرائه بنفسه اهـ .

وقد يقال الدين الذي يزكيه المدير كل عام دين التجرة حيث كان الربح كله للعامل
فهو كالقراض ، فقتضاه أن لا يزكى إلا لعام بعد قبضه ولو مديراً وهذا ظاهر نص

وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِ فَقَطْ

التوضيح وهو إعطاء المال للتاجر على ثلاثة أقسام ، قسم يمطيه قراضاً ، وقسم يمطيه لمن يتجر فيه بأجر ، وهذا كالوكيل فيكون حكمه حكم شرائه بنفسه وقسم يدفعه على أن الربح كله للعامل ، ولا ضمان عليه فهو كالدين عند ابن القاسم يزكيه لعام واحد خلافاً لابن شعبان هـ . لكنه خلاف السماع الذي في المواق (١) من تركبته لكل عام وإن لم يعلم بقاءها صبر حتى يعلم يزكيها لكل عام مضي وهي بيد العامل . فإن كان على أن الربح لربها وحده فهو قوله آنفاً ومتجر فيه بأجر . وإن كان على أنه بينهما فهو قوله الآتي والقراض الخ . وإن كان الضمان على العامل فالحكم كما في كلام المصنف إلا أنها خرجت عن القراض إلى القرض فيزكيها العامل كل عام أن ملك وأحياناً بها وإلا فلا .

(ولا زكاة في عين فقط) أى دون الحرث والماشية وقد سبق حكمها من أن المورث إن مات قبل إفراكه الحب وطيب الثمر زكى عن ملك الوارث ، فمن نابه نصاب زكى ومن لا فلا ، إلا أن يكون له ما يكمل النصاب من جنسه . وإن مات بعد الإفراكه أو

(١) (قوله السماع الذى في المواق) نصه مجمع عيسى بن القاسم من أعطى رجلاً مائة دينار وقال له اتجر فيها ولك ربحها ولا ضمان عليك فيها فليس على الذى هي في يده ولا على الذى هي لها زكاتها حتى يقبضها فيزكيها زكاة واحدة سنة إلا أن يكون صاحبها ممن يدير فيزكيها مع ماله إذا علم أنها على حالها ابن رشد لا خلاف في هذا ولما لم تدخل في ضمان من هي في يده لم تجب عليه زكاتها بخلاف السلف ولما أوجب صاحبها ربحها كله للعامل لم يقدر أن يحركها لنفسه فاشبهت اللقطة التي سقطت عنه زكاتها لعدم قدرته على تحريكها هـ . وقامل قول ابن رشد ولما أوجب صاحبها ربحها كله للعامل لم يقدر أن يحركها لنفسه الخ فإنه يقتضى أنه لا يزكيها لكل عام ولو كان مديراً والله أعلم اللهم إلا أن يقال لما كان ربحها كله للعامل كان الأصل أن زكاتها عليه فلما أسقط ربها عنه ضمانها فكانه التزم زكاتها لئلا يلزم عدم زكاتها بالكلية ويضيع حق المستحقين والله أعلم .

وَرِثْتُ ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ
قَسَمِهَا أَوْ قَبْضِهَا ، وَلَا مُوصَى يَتَفَرَّقُهَا وَلَا مَالٌ رَقِيقٌ ،
وَمَدِينٌ ، وَسَكَّةٌ ، وَصَيَاغَةٌ ،

الطيب زكى على ملك الميت . وإن الماشية يستقبل بها الواث قبل مجيء الساعي ولو
لم يقبضها إلا بعد أعوام علم بها أم لا وقفت على يد أمين أولاً . وإن مات بعد مجيء
الساعي زكيت على ملك الميب ونمت عين بجملة (ورثت) بضم فكسر ومضى عليها
اعوام قبل قسمها .

(إن لم يعلم بها) الوارث (أو) بمعنى الواو أي و (لم توقف) من الحاكم عند أمين
فلا يتركها الوارث (إلا بعد) تمام (حول بعد قسمها) بين الورثة (أو) بعد (قبضها)
ولو بوكيل . فإن علم بها أو وقفت زكيت للماضي الأعوام من يوم وقفها أو علمها وهذا
التفصيل ضعيف ، والمعتمد أن العين الموروثة فائدة يستقبل الوارث بها حولاً بعد
قبضها . ولو علم بها ووقفت هذا مذهب المدونة وسيصرح به المصنف بقوله واستقبل
بفائدة تعددت لا عن مال ، فالمعتبر في الوجوب القبض ، ولا يعتبر فيه القسم . ولو كان
هناك شركاء فمضى قبضوها استقبلوا بها حولاً ولو لم يقسموا كما دل عليه قولها . وكذا
الوصي يقبض للأصغر عيناً أو ثمن عرض باعه لهم فليترك ذلك الحول من يوم قبض
الوصي ١٥ . وقبض الشركاء البالغين لأنفسهم كقبض الوصي لهجوره ، بل أقوى .
نعم إن كان في الورثة صغار وكبار فقبض الوصي كلا قبض كما في المدونة .

(ولا) زكاة في عين (موصى بتفرقتها) على معينين أو غيرهم ومر عليها حول بيد
الوصي قبلها ومات الموصى قبلها لخروجها عن ملكه بموته . فإن مات بعده زكيت على
ملكه إن كانت نصيباً ولو مع ما بيده ولا يتركها من صارت له إلا بعد حول من قبضها
لأنها فائدة (ولا) زكاة في (مال رقيق) وإن بشائبة حرية كمكاتب لعدم تمام ملكه
(ولا) زكاة في (مال مدين) إن كان المال عيناً سواء كان الدين عيناً أو عرضاً
حالا أو مؤجلاً وليس له ما يجعله فيه (و) لا زكاة في قيمة (سكة وصياغة

وَجَوْدَةٍ ، وَحَلِيٍّ وَإِنْ تَكَسَّرَ ، إِنْ لَمْ يَنْهَشْمْ ، وَلَمْ يَنْوِ عَدَمَ
إِصْلَاحِهِ ، أَوْ كَانَ لِزَجَلٍ ، أَوْ كِرَامٍ إِلَّا مُعَرَّمًا ، أَوْ
مُعَدًى لِعَاقِبَةٍ ، أَوْ صَدَاقٍ ، أَوْ مَنُوبًا بِهِ التَّجَارَةُ ، وَإِنْ
وَضَعَ بِجَوْهَرٍ ،

وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر ديناراً ولسكتها أو صياغتها أو جودتها تساوي
النصاب . وكذا لو كان عنده نصاب ولسكته أو صياغته أو جودته يساوي أكثر فلا
زكاة في الزائد .

(ولا) زكاة في (حلى) جائز اتخاذه ولو لرجل إن كان صحيحاً بل (وإن تكسر
إن لم ينهشم) فإن نهشم بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول
بعد نهشمه لأنه كالنحو وسواء نوى إصلاحه أم لا (و) الحال أنه (لم ينو عديم إصلاحه)
أي المتكسر بأن نوى إصلاحه أو لانيته له والمتمتع الزكاة في الثانية . فلو قال ونوى
إصلاحه لوافق المذهب فالزكاة في خمس صور المنهشم مطلقاً . والمتكسر المنوى عدم
إصلاحه والذي لم ينو به شيء (أو كان) الحلى الجائز (لرجل) اتخذه لنفسه كخاتم
وأذن وأسنان ، وحلية مصحف ، وسيف جهاد أو لزوجته وأمثه ، وبنته الموجودة عنده
الصالحة للزئين . فإن اتخذه لمن ستوجد أو ستصلح زكاه .

(أو) مقتنى لـ (كراء) لنساء يتزين به ولو لرجل على الأرجح أو إعارة لمن .
وقال الباجي المعد للكراء لا زكاة فيه إن كان مباحاً للمقتني وإلا ففيه الزكاة . المساوي
وهذا ظاهر المدونة والأول ظاهر ابن الحاجب والتوضيح واعتمده الرماصي (إلا) حلياً
(محرماً) اقتناؤه كأنه نقد وقمقم ومبخر ومكحلة ومروود ففيه الزكاة ولو لامرأة
(أو معد العاقبة) ففيه الزكاة ولو لامرأة أعدته بعد كبرها لعاقبتها على المشهور (أو)
معد الـ (صدق) لمن يتزوجها ففيه الزكاة (أو) كان (منوباً به لتجارة) أي البيع
بربح ففيه الزكاة إن لم يرصع بشيء بل (وإن رصع) بضم فكسر مثقلاً أي زين
(بجوهر) نفيس كياقوت .

وَذَكَى الزَّيْنَةُ ، إِنْ نُزِعَ بِلاَ ضَرَرٍ ، وَإِلَّا تَحَرَّى ، وَضُمَّ
الرَّيْبُ لِأَصْلِهِ : كَقَلَّةِ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ رَيْبٌ دَيْنٍ
لَا عَوَاضَ لَهُ عِنْدَهُ

(وزكى الزينة) للذهب أو فضة المصع بعد نزح الجوهر منه (ان نزح) بضم فكسر
أي أمكن نزح الجوهر منه (بلا ضرر) أي فساد وغرم أجرة وحكم الجوهر وحكم سائر
المروض (وإلا) أي وإن لم يمكن نزعه أو كان فيه ضرر (تحرى) زنة الذهب أو
الفضة وزكاها (وضم) بضم ففتح مثقلاً ونائبه (الربح) أي الزائد على ثمن ما اشتراه
وباعه للتجارة ذهباً أو فضة وصلة ضم (لأصله) أي الربح في الحول فيزكى مع أصله عند
تمامه من يوم ملكه أو زكاه . ولو كان الربح أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب
هذا قول ابن القاسم وهو المشهور . وقال ابن عبد الحكم يستقبل بالربح حولاً من يوم
قبضه كالفائدة فمن استفاد ديناراً في أول المحرم واتجر فيه فربح تمام النصاب فعوله أول
المحرم فإن تم النصاب به بعد المحرم زكى يوم التمام .

وشبه في الضم للأصل فقال (كقلة) شيء (مكترى) بضم الميم وفتح الراء وصلته
(للتجارة) في منفعته فتضم لأصلها في حوله ولو دون نصاب إن تم بها نصاباً فمن استفاد
مالاً أو زكاه في أول المحرم واكترى شيئاً بنية إكراه لغيره بزائد وإكراهه لغيره بنصاب
فاكثر فعوله أول المحرم ، لأن الزائد على الأصل ربح فيحتمل أن الكاف للتمثيل .
واحترز بقلة مكترى للتجارة عن غلة مشترى للتجارة وعن غلة مكترى للقيمة وإكراه
فهي فائدة يستقبل بها حولاً بعد قبضها ويضم الربح لأصله إن كان ملكاً له أو ديناً عنده
عوضه بل .

(ولو) كان (ربح دين) عليه (لا عوض له) أي الدين (عنده) أي المدين الذي
اتجر في الدين وربح فيه نصاباً بأن اقترض مالاً واتجر به أو اشترى سلعة بدين في ذمته
فربح نصاباً فيزكى له تمام حول من الاقتراض أو الشراء . وأشار بولو لقول أشهب باستقباله
بربح دين لا عوض له عنده والمشهور الأول .

وَلْيَنْفِقْ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقْتَ الشَّرَاءِ ، وَأَسْتَقْبِلَ بِفَائِدَةٍ
تَجَدَّدَتْ ، لَا عَنْ مَالٍ : كَعَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُزَكَّى : كَثَمَنِ
مُقْتَنَى ، وَتَضُمُّ نَاقِصَةً

(و) ضم الربح (لمال منفق) بضم الميم وسكون النون وفتح الفاء وصلته (بعد)
تمام (حوله) أي المنفق (مع) تمام حول (أصله) أي الربح وصلة منفق أيضاً (وقت)
أي بعد (الشراء) مثاله استفاد عشرة دنانير في أول محرم وتمر عليها الحول واشترى
بخمسة منها سلعة ، وأنفق الخمسة الأخرى وباع السلعة بخمسة عشر ديناراً فيضمها
للخمسة التي أنفقها ، ويزكي العشرين يوم قبضها فلو أنفق خمسة من العشرة ثم
اشترى بالخمسة الباقية سلعة وباعها بخمسة عشر فلا يضمها للخمسة التي أنفقها قبل
شراء السلعة .

(واستقبل) أي ابتداء حولاً (بفائدة) من يوم قبضها ووصفها بنمت كاشف
لحقيقتها فقال (تجددت) للشخص عن غير مال (لا عن مال) وهذا تعريف لنوع
منها ومثل له بقوله (كعطية) أي هبة أو صدقة وأدخلت الكاف الموروث
والصدقات والمخالص به وأرشد الجناية وسهم الغنيمة والمرتب من بيت المال أو
الوقف وغيرها .

وأشار لتعريف النوع الثاني بقوله (أو) تجددت عن مال (غير مذكى) بضم الميم
وفتح الكاف مثقلة أي لا تجب الزكاة في عينه أو عوضه كل عام ومثل له بقوله
(كثن) بفتح المثناة والميم (مقتنى) بضم الميم وفتح النون سواء كان عقاراً أو
حيواناً أو غيرها لا يقال التعريف لم يشمل ثمن المعسر وهي فائدة يستقبل بها فهو غير
جامع ، لأنه تجدد عن مذكى لأننا نقول المراد بالمزكى ما تجب الزكاة في عينه أو عوضه
كل عام كالدينار والدرهم والنعم وعرض التجارة كما مر ، والمعسر ليس كذلك ، لأنه
إنما تجب زكاته مرة واحدة بإفراكه أو طيبه فثمنه تجدد عن غير مذكى فدخل في التعريف
الثاني (وتضم) بضم المثناة وفتح المعجمة فائدة (ناقصة) إن كان نقصها من يوم استفادتها

وإن بعد تمام : لِثَانِيَةٍ أَوْ لثَالِثَةٍ ، إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً .
فَعَلَى حَوْلِهَا كَالْكَامِلَةِ أَوْ لَا ، وَإِنْ نَقَصْنَا ، فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي
إِحْدَاهُمَا أَوْ تَمَامَ نَصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأَوَّلَى ، أَوْ قَبْلَهُ ،

بل (وإن) نقصت (بعد تمام) لها نصاباً قبل تمام حولها تامة وصلة تضم (ل) فائدة
(ثانية) سواء كانت نصاباً أو أقل منه ، ويتم بها مع الأولى نصاب فيستقبل بها من يوم
قبض الثانية (أو) يضمن لفائدة (ثالثة) حيث لم يجتمع من الأولين نصاب ككون
الأولى خمسة ، والثانية كذلك ، والثالثة عشرة وعلى هذا القياس في كل حال (إلا) أن
تنقص الأولى (بعد) تمام (حولها) حال كونها (كاملة) أي نصاباً وبقي منها مع الثانية
نصاب (ف) تركى الأولى (على حولها) نظراً لتمامها نصاباً بالثانية ، وتركى الثانية على
حولها نظراً لكاملها بالأولى ما دام في مجموعها نصاب مثاله استفاد عشرة في أول رجب ، فإذا
حرم وحال عليها الحول ، ثم أنفق عشرة منها ، ثم استفاد عشرة في أول رجب ، فإذا
جاء المحرم زكى عشرته ، وإذا جاء رجب زكى عشرته وهذا مشهور مبنى على قول
أشهب يكفى في وجوب الزكاة في المالين الناقص كل منهما عن النصاب ، ومجموعها نصاب
اجتماعها في بعض الحول .

وقال ابن مسلمة تضم الأولى التي نقصت بعد حولها كاملة للثانية في حولها كالناقصة
قبل حولها ، وهو مبنى على اشتراط اجتماعهما في جميع الحول ، واستظهره في التوضيح
وشبه في عدم الضم فقال (ك) الفائدة (الكاملة) نصاباً بذاتها (أولاً) بشد الواو أي
ابتداء واستمرت كاملة حتى تم حولها فلا تضم لما بعدها بالأولى ولا يضم ما بعدها إليها
ولو كان أقل من نصاب (وإن نقصنا) أي الفائدتان معاً عن النصاب بعد تقرير
حولها بأن صارت المحرمية خمسة مثلاً والرجبية كذلك واتجر قبل تمام الحول
عليها ناقصتين .

(فربح فيها) معاً (أو في إحداها تمام) أي متمم (نصاب) وصلة ربح (عند
حول) الفائدة (الأولى) بضم الهمز (أو) ربح التام (قبله) أي حول الأولى

فَعَلَى حَوْلَيْهِمَا ، وَفَضْرٍ رِبْحُهُمَا ، وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ ، وَالثَّانِيَةُ
عِنْدَ حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ شَكٌّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا ،
فَمِنْهُ : كَبَعْدَهُ ، وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا ، ثُمَّ حَالَ حَوْلُ
الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً ، فَلَا زَكَاةَ ،

(ف) تزكيان (على حوليهما وفض) بضم الفاء وشد الضاد المعجمة أي قسم (ربحهما) أي
الفائدين بحسب نسبة عدد كل منهما لمجموعهما إن كان خلطها وزكى كل قسم من الربح
مع أصله على حوله والا زكى كل فائدة وربحها على حولها .

(وإن) ربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (بعد) مضي (شهر) بعد تمام حول
الأولى (ف) تزكى الأولى وربحها (منه) أي وقت حصول الربح لانتقال حولها إليه
(و) تزكى (الثانية) وربحها (على حولها) وإن ربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب
(عند) تمام (حول الثانية) فتزكيان مع الربح عند تمام حول الثانية (أو) ربح فيهما
أو في أحدهما و (شك) المالك (فيه) أي وقت الربح (لأيهما) أي الحول أي
الفائدين هل ربح عند حول الأولى أو قبله ، أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما
(ف) تزكى الفائدتان وربحهما (منه) أي عند تمام حول الثانية فليس المراد شك في
كون الربح للأولى أو الثانية مع علم وقته ، إذ الحكم في هذا اعتبار وقت الربح وإجراؤه
على التفصيل المتقدم (١) وجعل الربح للثانية .

وشبه في مطلق الانتقال فقال (ك) ربحه فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (بعده)
أي حول الثانية بشهر مثلاً فيزكيهما والربح وقت حصوله (وإن حال حولها) أي الفائدة
الكاملة (فانفقها) مثلاً قبل حول الثانية الناقصة (ثم حال حول الثانية) حال كونها
(ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها لعدم اجتماعها مع الأولى في كل الحول حل الشارح

(١) (قوله وإجراؤه على التفصيل المتقدم) بأن يقال إن كان عند حول الأولى أو
قبله فعلى حوليهما وإن كان بعده بشهر فالأولى منه والثانية على حولها وإن كان عند
حول الثانية فهما منه .

وَبِالْمُتَجَدِّ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ بِلَا يَبِيعُ كَقَلَّةِ عَبْدٍ وَكِتَابَةٍ
وَتَمْرَةٍ مُشْتَرَى ، إِلَّا الْمَوْبَرَةَ ، وَالصُّوفَ التَّامَ .

والموافق وقت كلام المصنف على فائدتين تضم أولاهما لثانيتها ، بأن استفاد عشرة اقامت عنده ستة أشهر ، ثم استفاد عشرة كذلك ثم أنفق الأولى فحال حول الثانية ناقصة فلا تركى لعدم اجتماعهما في جميع الحول .

وهذا وإن صح فقها بعيد من كلام المصنف لانتفاء حول الأولى لضمها الثانية ، والمصنف أثبت لها حولاً إلا أن يقال جعل لها حولاً نظراً للظاهر . وحله الشيخ أحمد الزرقاني على فائدتين لا تضم إحداهما للأخرى بأن استفاد عشرين ديناراً وحال حولها وأنفق عشرة منها واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم أنفق العشرة الأولى ، وحال حول الثانية ناقصة فلا تركى . وحله الخطاب على ما يشملها وهو أتم فائدة .

(و) استقبل (ب) النقد (المتجدد عن سلع التجارة) أي المشتارة لها وأولى المتجدد عن سلع مشتارة أو مكثارة للقيمة . وأما المتجدد عن السلع المكثارة للتجارة فربيع يضم لأصله كما تقدم وصلة المتجدد (بلا بيع) لها والمتجدد بالبيع ربيع يضم لأصله ومثل للمتجدد بلا بيع بقوله (كفلة عبد) مشتري لتجارة وكراء دار مثلاً كذلك (و) نجوم (كتابة) لرقيق اشتراه للتجارة (و) ثمن (ثمرة) شجر (مشتري) للتجارة حدثت بعد شرائه أو قبله ولم تؤولر فيستقبل بثمنها إن باعها مفردة أو مع الأصل بعد طيبها فيفض الثمن على قيمة الأصل والثمرة ، فما ناب الأصل زكاه لحول الأصل وما ناب الثمرة يستقبل به من يوم قبضه ، وإن باعها مع الأصل قبل طيبها زكى ثمن الجميع لحول الأصل لانهاتبع له وصرف غنم مشتارة للتجارة ولبنها وسمنها .

(إلا) الثمرة (المؤبرة) يضم الميم وفتح الهمز والموحدة أي المعلق عليها ثم الذكر حفظاً لها من مقطوعها وتشبيهاً حين شراء أصولها للتجارة .

(و) إلا (الصوف التام) أي المستحق للجز يوم شراء الغنم للتجارة فيزكى ثمنها لحول الثمن الذي اشتري الأصول أو الغنم به . وما ذكره المصنف في المؤبرة

وإن اُكْتَرَى وَزَرَ لِلتَّجَارَةِ زَكَى ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ
لَهَا ؟ تَرَدُّدٌ ، لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ ،

تخرج لبعض شيوخ عبد الحق قيد به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا ،
والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب المأبورة حين الشراء المنصوص
فيها أنها غلة .

وقول ابن محرز قال اهل المذهب يستقبل بثمن الثمرة وإن كانت مأبورة يوم الشراء
نعم إن كانت قد طابت حينه فقال بعض شارحي ابن الحاجب أنها كسلة وما ذكره في
الصوف التام لمنصوص كما تفيد عبارة اللخمي ونصها . اختلف إذا اشترى غنما وعليها
صوف تام فجزه وباعه فقال ابن القاسم انه مشترى يزكيه لحول الأصل الذي اشترى به
الغنم . وعند اشهب غلة والأول ابين لأنه مشترى يزاد في الثمن لاجله .

(وإن اُكْتَرَى) أرض زراعة للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) وخروج منها أقل من
نصاب وباعه بنصاب عين (زكى) الثمن لحول الأصل الذي اُكْتَرَى به الأرض (وهل
يشترط) في زكائه لحول الأصل (كون البذر) الذي بذره اشتراه (لها) أي التجارة .
فلو كلن من قوته استقبل بثمن ما حصل من زرعها لأنه كفاضة ولا يشترط كونه لها فيه
(تردد) المناسب تأويلان ، لأنها فهان لشارحي المدونة الأول لابن يونس وأكثر القرويين
وابن شبلون ، والثاني لأبي عمران (لا) يزكى ثمن ما خرج منها لحول الأصل ، ويستقبل
به حولا من يوم قبضه .

(إن لم يكن أحدهما) أي الإكتراء والزرع (للتجارة) بأن كانا معا للفتنة
ومفهومه انه ان كان أحدهما للتجارة والآخر للفتنة يزكى الثمن لحول الأصل ، وهو
خلاف منطوق قوله قبله وإن اُكْتَرَى وَزَرَ للتجارة زكى فالمناسب لا إن لم يكونا
للتجارة بأن كانا للفتنة أو كان أحدهما للتجارة والآخر للفتنة أو لم ينوبهما أو أحدهما
شيئا إلا أن يجعل كلامه من باب سلب العموم ، أي لا ان انتفى الكون للتجارة
عنهما معا فيصدق منطوقه بكونهما معا للفتنة أو كون أحدهما لها والإخر للتجارة أو

وإن وجبت زكاة في عينها زكى ، ثم زكى الثمن لحول
التزكية ، وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً بيده ، أو عرض
تجارة وقبض عيناً ، ولو بيهبة ، أو إحالة

كونهما أو أحدهما بلانية ، هذا إن لم تجب الزكاة في عين الشجرة .

(وإن وجبت زكاة في عينها) أي ذات الشجرة الحاصلة من الأصول المشتراة للتجارة
أو من زرع الأرض المكثرة والمزروعة للتجارة بأن كانت نصاباً (زكى) عينها باخراج
عشرها أو نصفه (ثم) إذا باعها بنصاب عين (زكى الثمن لـ) تام (حول التزكية)
لعينها ، وهذا خاص بمسألة من اكثرت وزرع للتجارة لما تقدم أن ثمن ثمرة المشتري
للتجارة يستقبل به من يوم قبضه ، وإن أبرت على المنصوص .

(وإنما يزكى) بضم المثناة وفتح الزاي والكاف مثقلة نائبه (دين) والمقصود فيه
قوله الآتي لسنة من أصله (إن كان أصله) أي الدين (عيناً بيده) أي المالك أو يد
وكيله فاقترضها سواء كان مديراً أو محتكراً أولاً ولا فإن كان أصله عطية بيد معطيها
أو صداقاً بيد زوج أو خلعاً بيد ملتزمه أو إرشاً بيد الجاني أو نجوماً بيد مكاتب أو نحوها
فلا يزكى إلا بعد تمام حول من قبضه .

(أو) كان أصله (عرض تجارة) باعه محتكراً به (و) إن (قبض) بضم فكسر فلا
يصح زكاته قبل قبضه حال كونه (عيناً) أي ذهباً أو فضة فإن قبضه عرضاً فلا
يزكيه حتى يبيعه بنصاب إن كان محتكراً أو ولو بأقل منه ويزكى قيمته إن كان
مديراً وإن كان للقبضة حتى يتم حول بعد قبض ثمنه إن قبضه حقيقة بل (ولو) قبضه
(بيهبة) لغير المدين وقبضه الموهوب له من المدين فيزكيه واهبه من غيره إلا لشرطه زكاته منه
أو نيته ذلك عند الهبة . فإن وهبه للمدين فلا يزكيه واهبه لأنه إبراء لا قبض .

(أو) قبضه به (إحالة) لمن له دين على المحيل فيزكيه المحيل بمجرد الحوالة من غيره
الخروجه عن ملكه بمجرد ما ، وعدم بطلانها بحصول مانع قبل القبض المحال ، بخلاف الهبة
ويزكيه المحال إن قبضه . والمحال عليه إن كان مالئكاً ما يفى به مما يباع على مفلس إن

كَمُلَ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَتَمُّ أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ
وَحَوْلٌ ، أَوْ بِمَعْدِنٍ عَلَى الْمُنْقُولِ لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ ، وَلَوْ قَرَّ
بِتَأْخِيرِهِ إِنْ كَانَ

(كمل) المقبوض نصاباً (بنفسه) في مرة أو مرات إن بقي المقبوض أولاً بيده إلى قبض
ما تم النصاب به بل (ولو تلف المتم) بفتح المثناة فوق أي المقبوض أولاً الذي تم نصاباً
بالمقبوض آخرأ بعد إمكان تركيته .

وأشار بولو إلى قول ابن الموار إذا تلف المتم بلا سببه سقطت زكاته وزكاة باقي الدين
إن لم يكن نصاباً واستظهره ابن رشد . وأما التالف بسببه فيزكيه اتفاقاً (أو) كمل
المقبوض نصاباً (بفائدة) متجددة عن غير مال أو غير مزكى (جمعها) أي المقبوض
والفائدة (ملك وحول) كملك عشرة دنائير في أول محرم واستمرت إلى مثله واقتضى
عشرة دنائير من دين حال حوله ، فيزكى العشرين ، ولا حاجة إلى ملك لأنه لازم
لها . وسواء تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء كما مثل بشرط مرور حول عليها وهي
عنده سواء بقيت للاقتضاء ، أو تلفت قبله أو تأخرت عنه بشرط بقاء الاقتضاء إلى تمام
حول الفائدة .

(أو) كمل المقبوض نصاباً (ب) خارج (معدن) ذهب أو فضة لأنه لا يشترط فيه
الحول (على المقول) أي الاختار للمازري من الخلاف ، وهو قول القاضي عياض واختار
الصقلي عديم ضم المعدن للمقبوض ، وإنما يزكى دين بالشروط المتقدمة (لسنة) ولو
أقام عند المدين سنين مبتدأة (من) يوم ملك (أصله) أي الدين أو تركيته إن لم
يؤخر قبضه فراراً من الزكاة والا زكاه لكل عام بتبدئة العام الأول ، فإن نقص
الأخذ القدر أو النصاب اعتبر عند ابن القاسم ومذهب المدونة تركيته لعام واحد .

ابن غازي الممول عليه كلام ابن القاسم فقوله (ولو قر) المالك من الزكاة كل عام
(بتأخير) أي الدين عند المدين سنين مع تمكنه من أخذه منه ليس بمبالغة في قوله
لسنة بل هو شرط مستأنف . وجوابه مقدر أي استقبل به حولاً بعد قبضه (إن كان)

عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ إِرْشٍ ، لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنِيَةِ ، وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ ،
فَلِكُلٍّ وَقَدْ إِبْجَارَةٌ أَوْ عَرْضٌ مُفَادٍ : قَوْلَانِ ، وَحَوْلٌ
أُلْتِمَ مِنَ التَّمَامِ ،

الدين (هن كهبة) واستمر بيد الواهب (أو إرش) أي دية نفس أو جرح استمر بيد
الجاني أو العاقلة ، وأدخلت الكاف الصدقة بيد المتصدق والصادق بيد الزوج والمحال به بيد
ملتزمة فجواب لو محذوف .

وفي بعض النسخ ولو فر بتأخير استقبل إن كان الخ وفي بعضها تأخير استقبل هن
إرش والمناسب على نسخة حذف استقبل جعل ولو فر الخ ، مبالغة في مفهوم حيناً بيده أو
عرض تجارة ، أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل به . ولو فر بتأخير وقوله إن كان
عن كهبة الخ تفصيل في ذلك المفهوم لأن حذف جواب لو بلا دليل ممتنع (لا) يركى
الدين لسنة من أصله ان كان توجب (عن) بيع عرض (مشتري للقنية) بنقد بأن اشترى
بعيراً بدينار لها (وباعه) بنصاب (لأجل) معلوم وأولى بحال وآخر قبضه فراراً من
الزكاة (فـ) يركبه (لكل) من الأعرام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد ، وهو ضعيف .
والمعتمد أنه يستقبل به حولاً بعد قبضه . ولو باعه بحال وآخر قبضه فراراً فالأحسن
حذف ولو فر بتأخير إلى قوله قولان ، والموافق للمعتمد قوله آنفاً واستقبل بفائدة
تجددت الخ فإن اشترى عرض القنية بعرض ملكه بنحو هبة ثم باعه بنصاب حين وآخره
فيستقبل به اتفاقاً .

(و) كان الدين الذي فر بتأخير توجب (عن إجارة) لرفيق أو عن كراء لدابة
(أو) كان أصله عن (عرض مفاد) بضم الميم بكثيرات أو هبة قبضه الموهوب له من
الواهب وباعه بدين ففي الاستقبال به بعد قبضه وتركيبته لماضي الأعرام (قولان) لم
يطلع المصنف على أرجحية أحدهما واعتمد المتأخرون الأول ، فإن لم يفر بتأخير
فيستقبل به اتفاقاً .

(وحول) المقبوض من الدين الناقص عن النصاب (التّم) بفتح المثناة فوق أي الذي
تم نصاباً بمقبوض آخر بعده كائن (من) وقت قبض (التّم) أي التّم للنصاب ثم

لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ ،
وَأِنْ أَقْتَضَى دِينَاراً فَمَا خَرَفَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ ، بَاعَهَا بِعِشْرِينَ ،
فَإِنْ بَاعَهَا مَعَ أَوْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ شِرَاءِ الْأُخْرَى

حول كل مقبوض من وقت قبضه ، هذا هو المشهور ، فان قبض عشرة في أول محرم
وعشرة في أول رجب فعولهما أول رجب . وقال أشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه
(لا) يكون حول المم من التمام (إن نقص) المم عن النصاب (بعد الوجوب) لزكائه
لكونه نصاباً ثم قبض ما يكمله نصاباً فلا يكون حوله من التمام ، فيزكي كل مقبوض عند
تمام حوله من يوم قبضه ، فمن اقتضى عشرين ديناراً في أول محرم وزكاهما ثم اقتضى
عشرة في أول رجب ثم جاء المحرم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب
زكاه نظراً لتامه بالرجبي . وإذا جاء رجب زكي مقبوضه نظراً لتامه بالمحرمي ما دام في
مجموعهما نصاب .

(ثم) بعد تمام المقبوض نصاباً في مرة أو مرات سواء بقي عنده أو تلف (زكي)
المالك (المقبوض) من الدين بعد ذلك إن كان نصاباً بل (وإن قل) عن النصاب حال
قبضه ويصير حول كل مقبوض يوم قبضه هذا قول ابن القاسم وأشهب . وقال ابن المواز
إن اقتضى نصاباً في مرة أو مرات وتلف فلا يزكي المقبوض بعد إلا إذا كان نصاباً إن لم
يكن له مدخل في تلفه والا زكاه وإن قل .

(وإن اقتضى) أي قبض من دينه الذي حال حوله عنده أو عند المدين أو عندهما
(ديناراً) في أول محرم مثلاً (فـ) اقتضى ديناراً (آخر) في رجب مثلاً (فاشترى
بكل) من الدينارين (سلعة) في وقت واحد أو بالأول ثم الثاني أو عكسه (باعها) أي
سلعة كل منهما (بعشرين) ديناراً مثلاً .

(فإن باعها) أي السلعتين معاً في صور الشراء الثلاثة زكي الأربعين يوم قبضها من
المشتري (أو) باع (إحداهما بعد شراء الأخرى) بحيث اجتمعتا في ملكه وتحت
صورتان ، لأن المبيعة أولاً إما سلعة الأول أو الثاني وهما في صور الشراء الثلاثة بسة وهي

زَكَى الْأَرْبَعِينَ، وَإِلَّا أَحَدًا وَعِشْرِينَ، وَضُمَّ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ : لِأَوَّلَ، عَكْسُ الْفَوَائِدِ، وَالْاِقْتِضَاءُ

مع الثلاثة الأول أي صور بيعهما معاً بتسعة ، أي وباع الأخرى أيضاً (زكى الأربعين)
ديناراً في الصور والتسع لكن تركية الأربعين في الثلاثة الأول حين بيعهما معاً وأما في
الست فيزكى حين بيع الأول إحدى وعشرين وعند بيع الثانية يزكى تسعة عشر وحول
المجموع من وقت بيع الأولى .

(وإلا) أي وإن لم يبيع إحداهما بعد شراء الأخرى بان باع الأولى قبل شراء الثانية
زكى (إحدًا وعشرين) ديناراً عشرون ثمن التي باعها والدينار الذي لم يشتر به ،
ويستقبل بربح الثانية حولاً من يوم زكاة الأولى لأنه ربح مزكى فحوله من يوم زكاة
أصله ، فاشتمل كلامه على الاحدى عشرة صورة التي ذكرها غيره ، ولكن المتمد أنه
إنما يزكى الأربعين في ثلاث صور وهي شراء السلعتين بالدينارين معاً وباعهما معاً أو سلعة
الأول ثم سلعة الثاني أو عكسه ، ويزكى احداً وعشرين في الباقي هذا قول الشيخ في
النوادر وابن يونس ، واختاره ابن عرفة والحط واعتداه الرماصي .

فلو قال المصنف فان اشتراها معاً زكى أربعين وإلا أحداً وعشرين لوافق هذا
(وضم) بضم الضاد المعجمة وشد الميم (ل) لأجل (اختلاط) أي التباس (أحواله) جمع
حول أي أوقات الاقتضآت ونائب ضم اقتضاء (آخر) منها ملتبس وقته وصلة ضم
(ل) لاقتضاء (أول) منها علم وقته فيصير حولهما منه وليس المراد بالأول خصوص الأول
الحقيقي ، وبالأخر خصوص الآخر الحقيقي ، بل المراد بالأول ما تقدم مطلقاً وبالأخر ما تأخر
كذلك ، فلا يضم الاقتضاء المنسى وقته للتأخر عنه المعلوم وقته فهي (عكس الفوائد)
التي نسيت أوقاتها سوى الأخيرة ، فانها تضم المنسى وقتها منها للأخيرة المعلوم وقتها
سواء كانت أخيرة حقيقة أم لا ، وضم للأخيرة في الفوائد لأن زكاتها لما يستقبل فلو ضمت
الأخيرة للأولى لزم زكاة الأخيرة قبل كمال حولها ، وأما الدين فزكاته لما مضى فإذا ضم
آخره لأوله لم يلزم ذلك .

لِيُثْلِهِ مُطْلَقاً ، وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ ، فَإِنْ أَقْتَضَى خَمْسَةً بَعْدَ
حَوْلٍ ، ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةً وَأَنْفَقَهَا بَعْدَ حَوْلِهَا ، ثُمَّ أَقْتَضَى عَشْرَةً
زَكَاةَ الْعَشْرَتَيْنِ ، وَالْأَوَّلَى إِنْ أَقْتَضَى خَمْسَةً ، وَإِنَّمَا يُزَكَّى
عَرَضٌ لَا زَكَاةَ فِيهِ .

(و) ضم (الاقتضاء) المتأخر الناقص عن النصاب (مثله) المتقدم في كونه اقتضاء
وإن لم يئالته في القدر (مطلقاً) عن التقييد ببقاء الأول إلى اقتضاء الثاني (و) ضمت
(الفائدة) المتقدمة الناقصة عن النصاب (للمتأخر) عنها (منه) أي الاقتضاء لا
للتقدم منه المتفق قبل استفادتها أو حولها هذه قاعدة فرع عليها لإيضاحها فقال
(فإن اقتضى) أي قبض (خمسة) من دينه (بعد) تمام (حول) من زكائه أو
ملكه وأنفقها .

(ثم استفاد عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنفقها) أي العشرة التي استفادها
(بعد حولها) وأولى أن ابقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه (زكى العشريين) أي
الفائدة والعشرة التي اقتضاها بعدها ولا يزكى الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب منها ومن
عشرة الاقتضاء وعدم ضمها للعشرة الفائدة المتأخرة عنها بناء على أن خليط الخليط غير
خليط ، وعلى أنه خليط يزكى خمسة وعشرين لأن عشرة الفائدة خليط لعشرة الاقتضاء
وهي خليط خمسة لاجتماعها في الحول ، ولا خلطة بين الخمسة والفائدة لعدم
اجتماعها فيه .

(و) يزكى الخمسة (الأولى إن اقتضى خمسة) أخرى مع تزكية هذه الخمسة المقترضة
أيضاً لتمام النصاب من مجموع الاقتضآت الثلاثة والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها أولاً
قبل حول الفائدة . فإن بقيت حولها ضمها لها (وإِنَّمَا يزكى عرض) بفتح العين المهملة
وسكون الراء وإعجام الضاء أي عوضه من قيمته إن كان مداراً وثمنه إن كان متكرراً
ونعت العرض بجملة (لا زكاة في عينه) أي العرض كزقيق وبر ودون نصاب نعم
وطعام وزكى عين ما في عينه زكاة كنصاب نعم وحلى ومعشر ولو مداراً أو متكرراً

مِلْكٍ بِمَعَاوَضَةٍ بِنْتِ تَجْرِ أَوْ مَعَ نِيَّةِ غَلَّةٍ أَوْ قِنِيَّةٍ عَلَى
الْمُخْتَارِ ، وَالْمَرْجَحِ ، لَا بِلَا نِيَّةٍ ، أَوْ نِيَّةِ قِنِيَّةٍ . أَوْ غَلَّةٍ
أَوْ هُمَا ، أَوْ كَانَ كَأَصْلِهِ ،

ونعته أيضاً بجملته (ملك) بضم فكسر أي العرض (بمعاوضة) مالية أي بسببها لاهبة
أو إرث أو زوج أو خلع (بنية تجر) أي معها وحدها .

(أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكرهه إلى أن يجد من يشتريه بربح (أو) مع نية
(قنية) بأن نوى استعماله بنفسه إلى أن يجد مشترياً به ، وأولئك الخلو فقط فتعوز جمعهما
مع نية التجر بأن نوى استعماله وكراهه وبيعه بربح (على المختار) للخصمي .

(والمرجح) لابن يونس من الخلاف وهي رواية أشهب عن الإمام مالك رضي الله عنها
ومقابلة لابن القاسم وابن المواز وابن غازي قوله على المختار والمرجح راجع لقوله أو قنية كافي
التوضيح . وأما قوله أو مع نية غلة فالحكم فيه أبين فقطع به من غير احتياج للاستظهار عليه
بعزوه لمن رجحه وهو اللخمي . وأما ابن يونس فلم يذكره أصلاً .

والحاصل أن اختيار اللخمي في المسألتين ورجيح ابن يونس في الثانية فقط لكنه يجري
في الأولى بالأول فيصح إرجاعه لما ذكر مفهوم بنية تجر عاطفاله عليه بلا فقال (لا)
يزكي عوض العرض أن ملك (بلا نية) لتجر أو غلة أو قنية (أو) مع (نية قنية) فقط
(أو) نية (غلة) فقط (أو) مع نية (هما) أي القنية والغلة معا .

وعطف على لا زكاة في عينه أو على ملك بنية تجر فقال (وكان) العرض (كأصله)
هذا من عكس التشبيه والمعنى ، وكان أصله كهو أي في كونه عرضاً ملك بمعاوضة مالية
سواء نوى به التجارة أو القنية ، فالتشبيه في الجملة هذا هو الصواب لا ظاهره من أن النوى
به القنية لا يزكي ما اشترى به بنية التجر لحول من أصله ويستقبل به لقول ابن عبدالسلام
أنه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه والقولان لابن القاسم فإن اشترى عرضاً للقنية واشترى به
عرضاً للتجارة وباعه فيزكي ثمنه لحول أصله الذي للتجارة ومفهوم كان كأصله أن العرض
المعطوك بلا معاوضة كمطية أو إرث أو بمعاوضة غير مالية ، كصداق إن اشترى به

أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قُلْ ، وَيَبِيعَ بَعَيْنٍ ، وَإِنْ لَاسْتِهْلَاكِ فَكَالِدَيْنِ
لَنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ وَإِلَّا زَكَّى عَيْنُهُ ، وَدَيْنُهُ النِّقْدَ الْحَالُ
أَكْرَجُو ، وَإِلَّا قَوْمُهُ ،

عرض تجارة وباعه بعين فانه يستقبل بشمته .

(أو) كان أصله (عينا وإن قل) عن نصاب اشترى بها عرض تجارة وعطف على
لا زكاة فيه أو على ملك بمعاوضة فقال (وبيع) أي عرض التجارة (بعين) لا إن لم يبيع
ولا إن لم يبيع بعرض إلا فراراً من الزكاة فيؤخذ بها قاله الرجراجي وابن جزى ، لكن
المحتكر لا بد أن يباع بنصاب ولو في مرات وحول المثل من التهام ثم يزكى ماباع به وإن قل
والمدار تركى قيمته ان يبيع منه ولو بدرهم ، كذا في المدونة .

وكلام أبي الحسن عليها صريح في أن الدرهم مثال للقليل لا تحديد وانه متى نضله شيء
وان قل لزمته الزكاة وهو الصواب إن كان بيعه بها اختيارياً بل (وإن) أخذ العين عوضه
(لاستهلاك) أي ائتلاف للعرض من شخص فاخذ ربه منه قيمته عينا (فكالدين) في زكاته
لسنة واحدة ولو أقام عنده سنين يحتمل أنه المحصور فيه فالقاء زائدة ، ويحتمل أن المحصور
فيه قوله لا زكاة في عينه الخ ، فالقاء في جواب شرط مقدر رأي إذا وجدت هذه الشروط
فيزكى كالدين (إن رصد) بفتح الراء والصاد المهمة أي انتظر التاجر (به) أي العرض
(السوق) أي إرتفاع ثمنه إرتفاعاً بينا ويسمى محتكراً (وإلا) أي وإن لم يرصد به السوق
بأن يكتفى بما تيسر من الربح ويخلفه بغيره ويسمى مديراً كأرباب الحوانيت وجالي السلع
إلى البلدان (زكى) ان تم حوله (عينه) أي الدنانير والدرهم والحلى التي بيده (ودينه)
على غيره أي عدده (النقد) أي الذهب أو الفضة (الحال) بشد اللام أي غير المؤجل
ابتداء أو بعد انتهاء أجله (المرجو) خلاصة لكونه على ملء حسن المعاملة أو تأخذه
الاحكام الناشئة من بيع .

(وإلا) أي وإن لم يكن نقداً بأن كان عرضاً مرجواً أو لم يكن حالاً بأن كان مؤجلاً
كذلك (قومه) بفتححات مثقلاً أي الدين العرض أو المؤجل ، أي قدر قيمته وقت التركيبة

وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ : كَسَلَعِهِ وَلَوْ بَارَتْ ، لَا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ ، أَوْ كَانَ قَرْضًا ، وَتَوَلَّتْ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ ،

لا زائدة ولا ناقصة . وزكاها مع عينه ودينه النقد الحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض وهو يقوم بنقد حال .

وهذا هو قيمة النقد المؤجل إن لم يكن الدين العرض طعام سلم بل (ولو) كان دينه العرض (طعام سلم) بفتح السين واللام أي طعاماً مسلماً فيه إذ ليس تقويمه بيعاً فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه ، هذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ، وأشار بولو إلى قول الأبياني وإبي عمران بعدم تقويمه .

وشبه في التقويم فقال (كسلة) أي المدير فيقومها إن تم الحلول وباع منها بنقد وإن قل ويزكي قيمتها مع ما تقدم كل عام وإن لم تبر بل (ولو بارت) أي كسدت وأقامت عنده سنين بلا بيع فلا تنتقل لقنية ولا لاحتكار هذا هو المشهور ، وهو قول ابن القاسم وأشار بولو إلى قول ابن نافع وسحنون لا يقوم ما بار منها وينتقل للاحتكار . وخص اللخمي وابن يونس الخلاف ببوران الأقل قالوا إن بار نصفها فلا يقومها اتفاقاً .

وأطلق ابن بشير الخلاف بناء على أن الحكم لنيته إذ لو وجد مشترياً لباع أو للموجود وهو انتظار السوق ، وشرط تقويمها دفع ثمنها أو مرور حول عليها بعد شرائها وحكمه في هذا حكم من عليه دين ويده مال ولا يسقط عنه شيء من زكاة ما حال حوله عنده بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله وإن نقصت قيمته عن ثمنه قاله في المقدمات (لا) تجب زكاة الدين (إن لم يرجه) لكونه على معدم أو ظالم لا تناله الأحكام حتى يقبضه فيزكيه لعام واحد كالمصوب .

(أو كان) الدين (قرضاً) ولو حالاً على ملء حتى يقبضه فيزكيه لعام واحد ، ولو أقام عند المدين أعواماً إلا أن يؤخر قبضه فراراً من الزكاة فيزكيه لكل عام (وتؤولت) بضم المثناة والهمز وكسر الواو مثقلة وسكون التاء أي فهمت المدونة (أيضاً) أي كما تؤولت بعدم تقويم القرض وصلة تؤولت (بتقويم القرض) بالقاف أي السلف وزكاة قيمته

وهل حوله للأصل ، أو وسط منه ومن الإدارة ؟ تأويلان ثم زيادته ملغاة ، بخلاف حلي التحري ، والقنح

وهذا ضعيف وإن كان ظاهرها وهو لابن رشد وعباس والأول للباجي وعليها قولها في زكاة المدير والمدير الذي لا يكاد يجتمع ماله كله حيناً والبراز والذي يجهز الامتعة للبلدان يحمل لنفسه شهراً يقوم فيه عروضه التي للتجارة فيزكى ذلك مع ما بيده على عين وماله من دين يرتجى قضاءه اهـ .

فجعل الباجي الدين على المعد للقاء وهو دين غير القرض . وأما دين القرض فلا يقوم لقولها في محل آخر ومن حال الحول على مال عنده ولم يزكه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاة لعامين فقد أسقط عنه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه زكاته مدة القرض إلا سنة قبضه ، وحسب ابن رشد وعباس في الدين .

(و) إن ملك نصيباً أو زكاة في أول محرم واشترى به سلعة للإدارة في أول واجب (هل حوله) أي المدير الذي يزكى عند تمامه قيمة ما يجب تقويمه من دين عرض ، أو مؤجل مرجو وسلع تجارة (للأصل) أي محرم الذي ملك أو زكى فيه رأس المال (أو وسط منه) أي الأصل .

(ومن) وقت (الإدارة) كربيع الثاني فيه (تأويلان) أي فهان لشرح المدونة الأولى للباجي ، ورجعه جماعة من الشيوخ ، واستحسنه ابن يونس وهو موافق لقول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه . الرماصي فكان من حق المصنف رحمه الله تعالى الاقتصار عليه والثاني للخمسي . المازري وهو ظاهر الروايات وإذا قوم المدير سلعة وزكاه (ثم) بأعها بزائد عما قومها به (زيادته) أي ثمنها على قيمتها (ملغاة) أي لا تجب زكاتها الاحتمال كونها لارتفاع سوقها أو رغبة مشترتها ، فإن تحقق خطاه في تقويمها فلا تلغى وتجب زكاتها .

(بخلاف) زيادة وزن (حلي التحري) أي الذي تحرى زنته لترصيعه يجوز وزكاهام نزع الجوهر منه ، ووزنه فزاد وزنه عما تحراه فيه فيزكى الزيادة لتحققها وتبين خطئه في تحريه (والقنح) بالقاف والميم أي مثلاً والمراد به ما يزكى بالمشر أو نصفه كغيره من العروض في تقويمه وزكاة قيمته إن نقص عن نصاب أو في غير عام خروجه . وفي نسخة والفسخ أي سلعة التجارة التي باعها المدير وفسخ بيعها لفساده أو عيبها كغيرها في التقويم .

وَأَلْمَرْتَجِعُ مِنْ مُفْلَسٍ ، وَالْمَكَاتِبُ يَعْجِزُ كَفِيرُهُ ، وَأَنْتَقِلَ
الْمَدَارُ لِلْإِحْتِكَارِ ، وَهُمَا لِلْقِنْيَةِ بِالنِّبَةِ لَا الْعَكْسُ . وَلَوْ
كَانَ أَوَّلًا لِلتِّجَارَةِ ،

(و) العرض (المراجعة) بضم الميم وفتح الجيم أي الذي أخذه بائعه المدير (من) مشتر (مفلس) بضم الميم وفتح الفاء واللام مثقلة قبل قبض ثمنه منه كغيره من العروض في التقويم (و) الرقيق المشتري للتجارة (المكاتب) أي الذي اعتقه المدير على مال مؤجل حال كونه (يعجز) عن شيء من المال المكاتب به ولو قل فيصير قنًا (كغيره) من العروض في التقويم ، لأن بطلان كتابته ليس ابتداء ملك له فلا يحتاج في هذه الثلاثة إلى إحداث نية التجاوز على المشهور من أنها حل ببيع فترجع لما كانت عليه قبل بيعها من إرادة أو احتكار . وأما على أنها ابتداء ببيع فتحمل على القنية حتى ينوى بها التجارة . وهذا إذ لم ينو بها شيئاً فإن نوى بها القنية أو التجارة حل بما لو اء اتفاقاً بخلاف السلفه التي ترجع اليه بعد بيعها بإقالة فهي القنية حتى ينوى بها التجارة ، لأن الإقالة بيع . وكذا الرجعة بعد بيعها بهبة أو صدقة أو صداق أو خلع لأنه ابتداء ملك .

(وانتقل) العرض (المدار) بضم الميم ، أي الذي لوى التاجر فيه يبيعه بما تيسر من الربح ولو قل من الإدارة (للاحتكار) أي انتظار ارتفاع السوق ببيعه بالنية (وهما) أي المدار والاحتكار ينتقل كل منهما (للقنية بالنية) فإن باعه بنصاب استقبل به حولا من قبضه (لا العكس) أي لا ينتقل الاحتكار للإرادة بالنية ولا المقتنى للإدارة أو الاحتكار بها لأنها سبب ضعيف فتنتقل للأصل ، ولا تنقل عنه . والأصل في العرض القنية والاحتكار قريب منها إن كان اشترى العرض للقنية ثم نوى التجرة فيه .

بل (ولو كان) اشتراه (أولاً) بشد الواو منوناً أي ابتداء (للتجارة) ثم نوى به القنية فلا ينتقل عنها للتجارة بالنية فالمبالغة راجعة لبعض ما صدق عليه ، قوله لا العكس وهو نية الإدارة أو الاحتكار بعرض القنية ، ولا ترجع للصورة الأولى وهي نية الإدارة بالاحتكار صحتها فيها وهو ظاهر ، هذا قول الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما . وقال

وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا ، أو احتكر الأكثر ،
فكل على حكمه ، وإلا فالجميع للإدارة ، ولا تقوم الأواني ،
وفي تقويم الكافر لحول من إسلامه أو استقباله بالثمن ؛
قولان . والقراض الحاضر يزكيه ربه ، إن أدار أو العاقل

أشبه ينتقل بها عن القنية إلى الاحتكار أو الإدارة إن كان أولا لتاجر واليه أشد يول ،
ويكفي في ترجيح الأول نسبتته إليها فاندفع قول المواق انظر من رجعه .

(وان اجتمع) لتاجر (إدارة) في عرض (واحتكار) في آخر (وتساويا) أي
المرضان قيمة (أو احتكر الأكثر) وأدار الأقل (فكل) من العرضين (على حكمه) في
التساوي واحتكار الأكثر (وإلا) أي وإن لم يتساويا ولم يحتكر الأكثر بأن أدلوا أكثر
واحتكر الأقل (فالجميع للإدارة) ولقي حكم الاحتكار ، هذا هو المشهور وهو قول ابن
القاسم وعيسى بن دينار . وقال ابن الماجشون يتبع الأقل الأكثر مطلقا . وقال هو
ومطرف كل على حكمه مطلقا . وتأويل ابن لبابه على أن الجميع للإدارة مطلقا وهو
ظاهر سماع أصبغ .

(ولا تقوم) بضم المثناة فوق وفتح القاف والواو مثقلة (الأواني) التي تدار فيها
السلع ولا الآلات التي تصنع بها ، وكذا الإبل التي تحملها ويقر الحراث لبقائها فاشبهت
المقتنى بل هي مقتناة إلا أن تكون نصابا .

(وفي تقويم الكافر) أي من كان كافرا وأسلم المدير سلعة إن باع منها بنقد وإن قل
(لحول من) يوم (إسلامه أو استقباله بالثمن) أن بلغ نصابا حولا من يوم قبضه (قولان)
لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ، وأما المحتكر إذا أسلم فيستقبل حولا بالثمن من يوم
قبضه اتفاقا (والقراض) أي المال المدفوع لمن يتجر فيه يجره معلوم النسبة لرجحه (الحاضر)
بيد ربه ولو حكما بعلمه حاله في غيبته (يزكيه) أي القراض (ربه) كل عام (إن أدار)
أي ربه وعامله فيقوم ما بيدهما ويؤكف رأس ماله وحصته من الربح .

(أو) أدار (العامل) وحده فيقوم ما بيده ويؤكف رأس ماله وحصته من الربح ،
وسواء كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال أم لا لأن المنظور إليه القراض وحده

مِنْ غَيْرِهِ ، وَصَبَرَ إِنْ غَابَ فَيُزَكَّى لِسَنَةِ الْفَصْلِ مَا فِيهَا ،
وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا ،

وصلة يزكيه (من غيره) أي القراض لثلا ينقص مال القراض ، وهو ممنوع .
فإن قيل زكاته من غيره زيادة فيه بتوفيره وهي ممنوعة أيضاً . قلت الزيادة الممنوعة هي
الزيادة التي تصل ليد العامل ، وينتفع برمجها والزكاة لم تصل ليد العامل ولا انتفع برمجها ،
هذه طريقة ابن يونس وعزاها اللخمي لابن حبيب في التوضيح وهو ظاهر المذهب . طفى
كيف هذا مع أن ابن رشد لم يمرج عليه واقتصر على أنه لا يزكى إلا بعد المفاصلة ، ويزكى
حينئذ للسنين الماضية كلها كالغائب فيأتي فيه وزكى لسنة الفصل ما فيها الخ وعزاه لقراض
المدونة والواضحة ، ولرواية أبي زيد وسامع عيسى بن القاسم واللخمي لابن القاسم وسحنون ،
وقد اشتهر عند الشيوخ أنه لا يعدل عن قول ابن القاسم سحنون . وحكى ابن شاس وابن
بشير أنه لا يزكى إلا بعد المفاصلة لسنة واحدة .

(وصبر) بفتح الواحدة ربه بزكاته (إن غاب) القراض عن بلده ولم يعلم حاله ولو
سنين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزكيه العامل لاحتمال موت ربه أو فله إلا أن يأمره
ربه بها أو تؤخذ منه كرها فتجزيه وتعصب على ربه وحده (فيزكى) رب المال (لسنة
الفصل) أي عن سنة الحضور ، ولو لم تحصل مفاصلة بين العامل ورب المال (ما فيها)
سواء سوى ما قبله أو زاد عليه أو نقص عنه .

(وسقط) عن ربه زكاة (ما زاد قبلها) أي سنة الفصل لأنه لم يصل ليد له ولم ينتفع
به ويبدأ بالإخراج عن سنة الحضور ويزكى الباقي لما قبلها وهكذا . وإن نقص الإخراج
النصاب سقطت عن الباقي ، هذا ظاهر المصنف . طفى الذي قاله ابن رشد وغيره أنه يبدأ
بالأولى فالتالي عليها وهكذا إلى سنة الحضور . فإن كان في أول سنة أربع مائة دينار ، وفي الثانية
ثلاثمائة دينار وفي سنة الحضور مائتان وخمسين فيزكى مائتين وخمسين للاولى ويسقط عنه
زكاة ما أخرجه زكاة في السنة الثانية .

وهكذا في الثالثة إلى سنة الحضور . بعض الشيوخ مآلها ^(١) واحد فلا فرق بين ابتدائه

(قوله مآلها) أي الابتداء بسنة الحضور ثم التي قبلها إلى الأولى والابتداء بالأولى ثم
التي تليها إلى سنة الحضور .

وإن نقص فلكل ما فيها

بسنة الحضور وابتدائه بالأولى . البناني وهو الظاهر فإن كان المال احدا وعشرين دينارا وغاب العامل به خمس سنين وحضر به أحداً وعشرين زكاة لسنتين ، وسقطت زكاة ثلاث سنين لتنقيص الإخراج ^(١) النصاب . وإن كان في الأول أربعائة وفي الثاني ثلثمائة وفي عام الحضور مائتين وخمسين أخرج عنه ستة وربعا ، وعن الذي قبله عن مائتين وخمسين إلا ستة وربعا وعن الذي قبله عنها إلا اثني عشر ونصفاً تقريباً ، ولا يقاسل تنقيص الأخذ النصاب أو القدر مقيد بما إذا لم يكن له ما يحمله في دين الزكاة وإلا فيزكي عن الجميع كل عام كما هو حكم دين الزكاة ، لأننا نقول لا يجري ذلك هنا لأن هذا لم يفرط في الزكاة فتتعلق بذمته ، فهي متعلقة بمدين المال فيعتبر نقصه مطلقاً بدليل قوله وسقط ما زاد قبلها . وقول ابن القاسم وغيره إن تلف القراض قبل عام المفاضلة فلا زكاة .

(وإن نقص) القراض قبل سنة حضوره عنه فيها (ف) يزكي (لكل) من السنين الماضية (ما فيها) ككونه في الأولى مائة ، وفي الثانية مائة وخمسين ، وفي الثالثة مائتين ، فعلى ظاهر المصنف يزكي مائتين لسنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للأولى ، وعلى قول ابن رشد وغيره يبدأ بالأولى يزكي مائة للأولى ومائة وخمسين الاثنتين ونصفاً للثانية ، ومائتين إلا سبعة ونصفاً تقريباً في سنة الحضور ، فقد ظهر الفرق بين الابتداء في هذا المثال وتوجه بحث طفي السابق ^(٢) .

(١) قوله لتنقيص الإخراج النصاب (إذ المخرج عن السنتين دينار ونصف عشر دينار تقريباً فيصير الباقي تسعة عشر دينارا وتسعة اعشار ونصف عشر دينار تقريباً .

(٢) قوله بحث طفي السابق لم يسبق في هذا الشارح ونصه وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع سكوته عما نقصته الزكاة فلو قال ابن عرفة فزكي لكل عام ما فيه غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لافاد جميع الصور مع حكم الزكاة ومعنى قوله غير نقص زكاة ما قبله ان كل عام يسقط منه زكاة ما قبله فان كان في أول سنة مائة مثلاً وفي الثانية مائتين وفي الثالثة ثلاثمائة زكي لكل سنة ما فيها غير ما نقصته الزكاة فالزكاة في المائة ←

وَأَزِيدُ وَأَنْقُصُ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنْ احْتَكِرَا ،
أَوْ الْعَامِلُ فَكَالِدَيْنِ ،

(وان) كان القراض (أزيد) في بعض سني الغيبة عنه في سنة الحضور (وأنقص) في بعضها عنه فيها ككونه في سنة حضوره أربعمئة ، وفي الأولى خمسمئة وفي الوسطى مائتين (قضى) بضم فكسر (بالنقص) أي بحكم الناقص (على ما) أي الزائد الذي (قبله) فيزكى أربعمئة لسنة الحضور ومائتين للأولى . وكذا للثانية لأن الزائد لم يصل لرب المال ولم ينتفع به فإن تقدم النقص كائنين في الأولى وخمسمئة في الثانية وأربعمئة في سنة الحضور زكى لسنة الحضور أربعمئة ، وللثانية أربعمئة إلا ما أخرجه عن سنة الحضور ومائتين للأولى . (وإن احتكرا) أي رب المال وعامله (أو) احتكر (العامل) فقط (ف) يزكى القراض (ك) زكاة (الدين) في كونها بعد القبض لسنة ولو أقام بيد العامل سنين إن كان ما بيد العامل مساوياً لما بيد رب المال أو أكثر وإلا كان قابلاً لما بيد ربه ، وإنما يعتبر إن

— الأولى ديناران ونصف فيسقط ذلك مما بيده في السنة الثانية ويزكى الباقي وهو مائة وسبعة وتسعون ونصف فيزكيها وينظر ما وجب فيها ويضيفه إلى الدينارين ونصف ويسقط الجميع من الثلاثمائة التي في يده في السنة الثالثة ويزكى ما بقى وقول زومن تبعه لو كان في العام الأول أربعمئة وفي الثاني ثلاثمائة وفي الثالث مائتان وخمسون فيزكى في عام الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزكى ذلك عن السنتين الأوليين إلا ما نقصه جزء الزكاة وهو ستة دنانير وربع فيها ذكر فع زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال يقتضى ان عام الانفصال لا ينقص منه ما نقصته الزكاة وليس كذلك اذ هو خلاف اطلاقاتهم وتصريحاتهم والتعليل يرشد له بأنه لما لم يجب الاخراج الا عند المفصلة اعتبر النقصان بالزكاة لما يستقبل ولا يجري فيه ما جرى في دين الزكاة لان هذا لم يقع فيه تفريط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر نقصه فعل هذا يسقط من السنة الثالثة فيما تقدم السنة وربع ما وجب في الثانية بعد اسقاط سنة وربع منها على حساب ما تقدم وكأنه اغتر بقوله فزكى لسنة الفصل ما فيها وأنه يبدأ بها وليس كذلك بل يبدأ بالأولى قاله ابن رشد وغيره .

وَعَجَلَتْ زَكَاةَ مَاشِيَةِ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا ، وَحَسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ وَهَلَ
عَبِيدُهُ كَذَلِكَ ، أَوْ تُلْفَى كَالْتَّفَقَةِ ؟ تَأْوِيلَانِ : وَزُكِّيَ رِبْحُ
الْعَامِلِ ، وَإِنْ قُلَّ :

كان يتجر به وإلا فالعبرة بما يبد العامل فقط (وعجلت) بضم فكسر مثقلا (زكاة ماشية
القراض) المشتراة به أو منه . وكذا زكاة حرثه ان بلغ نصاباً لتعلقها بعينها فلا تؤخر العلم
بها لها أو المفاصلة تعجيلاً (مطلقاً) عن التقيد بحضور رب المال أو إدارة العامل .

(وحسبت) بضم فكسر أي الزكاة (على ربه) أي القراض فلا تجبر بالربح إن غابت
الماشية عن ربه ، هذا هو المشهور . وقال أشهب تُلْفَى عليها ويحبرها الربح كالحسارة فإن
حضرت فهل يأخذها الساعى منها وتحسب على ربه أو من عند ربه تأويلان .

(وهل عبده) أي زكاة فطر الرقيق المشتري بالقراض أو منه (كذلك) أي المذكور
من زكاة ماشية القراض في كونها تحسب على ربه وحده (أو تُلْفَى) عليها (كالنفقة) على
عبيد القراض في جبرهما بالربح فيه (تأويلان) أي فهان لشارحي المدونة ، هذا تقرير
كلامه ، وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال خاصة ، وأما
نفقتهم فمن مال القراض ١٥ .

(وهذا صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تزكى منها
وتحسب على ربه أو من عند ربه . فلو قال بعد قوله مطلقاً وأخذت من عينها إن غابت
وحسبت على ربه وهل كذا إن حضرت أو من ربه كزكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل .

(وزكى) بضم فكسر مثقلا (ربح العامل) إن كان نصاباً بل (وإن قل) عنه وليس
له ما يضمه إليه بناء على أنه أجبر ، والمحاطب بزكاته العامل على المشهور ، وهو مذهب
المدونة وابن رشد بعد قبضه لسنة واحدة . ولو أقام المال بيده سنين سواء كان هو ورب المال
مديرين ومحتكرين أو مختلفين ، لكن الذي في البيان والمقدمات أنها إن أرادامعاً أو العامل
يزكى حصته لكل عام بعد المفاصلة ، واقتصر عليه ابن عرفة ، ورجحه بعضهم وقال إنه
مذهب المدونة ، وأشار به ان قل لقول الموازية لا زكاة فيما قل وقصر عن النصاب .

إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا ، وَكَانَا حُرَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دَيْنٍ ، وَحِصَّةُ
رَبِّهِ يَرْبِحُهُ نَصَابٌ ، وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا : خِلَافٌ ،

قال في التوضيح المشهور مبنى على أنه أجير ومقابله على أنه شريك الناصر فيه بحث
ظاهر إذ كونه أجيراً يقتضى استقباله لا زكاة لسنة ، وكونه شريكاً يقتضى سقوطها عنه
إِنْ كَانَ جِزْوُهُ دُونَ نَصَابٍ . قلت أصل وجوب الزكاة في جزء العامل مع قطع النظر عن
قلته مبنى على أنه شريك وجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على
أنه أجير ، فربحه بعض ربح المال الذي انجر فيه أخذه اجرة فزكى تبعاً للمال فلذا لم يشترط
كونه نصاباً .

(إِنْ أَقَامَ) مال القراض (بيده) أي العامل (حولاً) من يوم أخذه من ربه للتجارة
به بناء على أنه شريك ، وعلى أنه أجير يكفي حول الأصل (و كانا) أي رب المال وعامله
(حُرَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دَيْنٍ) عليهما اشتراطها في رب المال مبنى على أن العامل أجير وفي العامل
على أنه شريك (وحصة) أي رأس مال (ربه) أي القراض (يربحه) أي مع نصيب رب
المال من ربحه (نصاب) فإن نقصا عنه فيستقبل العامل بما خصه من الربح ولو نصاباً بناء
على أنه أجير ، إلا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب وحال الحول عليهما فزكى
العامل ربحه وإن قل ، ففي المفهوم تفصيل أشبه من له أحد عشر ديناراً وربح فيها خمسة
وله مال حال حوله يتم النصاب به فلذلك العامل حصته لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ
سحنون . ابن القاسم لا يضم العامل ربحه إلى مال له آخر ليزكى ، بخلاف رب المال وقاله
أصبح ويشترط في زكاة العامل أيضاً نضوض المال والقبض .

(وفي كونه) أي العامل (شريكاً) لرب المال لضمانه حصته من الربح إن تلف ولعق
من يعتق عليه بنفس الملك الذي اشتراه بمال القراض وعدم حدة بوطئه أمة القراض ولحوقه
ولدها وتقويمها عليه واشتراط أهلية الزكاة في زكاة حصته (أو أجيراً) لرب المال على
التجارة فيه يجزء ربحه إذ ليس له شركة في رأس المال وحول نصيبه من الربح حول أصله ،
وتركية نصيبه وإن قل وسقوطها عنه تبعاً لسقوطها عن رب المال (خلاف) في التشهير

وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَاشِيَةٍ : بَدَيْنِ ، أَوْ فَقْدٍ ،
 أَوْ أَسْرِ ، وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ ، إِلَّا زَكَاةَ فِطْرِ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ
 مِثْلُهُ ، بِخِلَافِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ ،

الفروع المبنية على كونه شريكاً أو أجيراً لا لكونه شريكاً أو أجيراً إذ المشهور منها
 كونه أجيراً . ولم يشهر القول بأنه شريك لكن ذكر اللقاني أن في الدخيرة ما يشهد لظاهر
 المتن فلا حاجة للتكلف .

(ولا تسقط زكاة حرث) أي محروث من حب وتمر (ومعدن) ذهب أو فضة (وماشية)
 أي نعم (بدین) على مآلكها مستغرق لها (أو فقد) أي غيبة المالك وانقطاع خبره
 (أو أسر) للمالك من حربي لحله على الحياة . وكذا زكاة فطره إن خالف الدين ما بيده من
 حرث الخ بل (وإن ساءى) الدين (ما بيده) أي المالك من ذلك بأن كان عليه خمسة
 أوسق من قمح وخرج له مثلاً أو عليه خمسة جمال وله مثلاً ، أو عليه عشرة وبيده خمسة .
 (إلا زكاة فطر عن عبد) و (عليه) أي المالك (مثله) أي العبد فتسقط عنه حيث
 لم يكن له ما يقابله فيها من له رق وعليه رق مثله في الصفة فلا يزكي عنه الفطر إن
 لم يكن له مال . أبو الحسن ظاهراً ليس له ما يقابل به الدين ، وإن كان له ما يخرج به
 زكاة فطر . عبد الحق فيه نظر لأن العبد الذي في يده ليس كالعين المستحق لان الذي
 عليه في ذمته ، ولو هلك ما بيده لطولب بما عليه فوجب كون زكاة فطره عليه إن ملكها
 وإلا فلا شيء عليه ، لأنه إن باهه أدى زكاة الفطر من ثمنه فالدين أولى به . وقد قال ابن
 القاسم الذي جنى عبده ومضى عليه يوم الفطر قبل أن يسلمه عليه زكاة فطره مع كون
 عين العبد كالمستحق لتعلق الجنابة به لا بالذمة . فإذا كان هذا العبد الذي كالمستحق عليه
 زكاة فطره فكيف هذا الذي هو غير مستحق . ولو هلك لبقى الدين في ذمته فلعل ابن
 القاسم أراد أن يقوله إن لم يكن له مال أنه ليس له ما يؤدي منه زكاة الفطر هـ .

(بخلاف) زكاة (العين) أي الذهب والفضة ومنها قيمة عرهن المديور فيسقطها الدين
 والفقير والأسير إن لم يكن دين زكاة بل (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتبت في
 ذمته ، وشمل زكاة الفطر والعين وعرهن التجارة والماشية والحرث إن كان حالاً بل

أَوْ مُوَجَّلًا ، أَوْ كَمْهَرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا ، أَوْ وَلَدٍ إِنْ حَكِمَ
بِهَا ، وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يَسْرٌ ؟ تَأْوِيلَانِ ، أَوْ وَالِدٍ

(أَوْ) كَانَ الدِّينَ الَّذِي عَلَيْهِ (مُوَجَّلًا) وَيَعْتَبَرُ عَدَدُهُ لِأَنَّهُ يُوَلِّى لِلْحُلُولِ بِمَضَى الزَّمَنِ أَوْ
الْمَوْتِ أَوْ الْفَلَسِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَهْرٍ بَلْ (أَوْ) كَانَ (كَمْهَرٍ) لَزَوْجَتِهِ وَلَوْ مُوَجَّلًا ، هَذَا
قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ « رَضَ » وَابْنُ الْقَاسِمِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِكُلِّ
دِينٍ إِلَّا مَهْرَ النِّسَاءِ إِذَا لَيْسَ شَأْنُهُنَّ الْقِيَامُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ وَأَدْخَلَتْ الْكَافَ دِينَ
الْوَالِدَيْنِ وَالصَّدِيقِ .

(أَوْ) كَانَ الدِّينَ (نَفَقَةِ زَوْجَةٍ) تَرْتَبُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُوسَّرُ حَالٍ كَوْنُهُ (مُطْلَقًا) هُنَّ
التَّجْسِيدُ بِالْحَكْمِ بِهَا لِأَنَّهَا فِي نَظِيرِ الْاسْتِمْتَاعِ (أَوْ) نَفَقَةٍ (وَلَدَانِ حَكْمُهَا) مُتَجَمِّدَةٌ عَنْ
مَا هُنَّ مِنْ غَيْرِ مَالِكِي . وَمَعْنَى الْحَكْمِ الْفَرْضُ أَيْ أَنَّ فَرَضَهَا وَقَدَرَهَا حَاكِمٌ فَتَصِيرُ كَالدِّينِ
فِي الْإِزْمِ وَعَدَمِ السَّقُوطِ بِمَضَى الزَّمَنِ ، فَلَا يُقَالُ الْمَاضِيَةُ سَقَطَتْ بِمَضَى زَمْنِهَا وَالْمُسْتَقْبَلَةُ
لَا يَحْكُمُ بِهَا إِذَا الْحَكْمُ ، سَوَاءٌ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ صِيرَهَا كَالدِّينِ فِي
الْإِزْمِ ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ لِلْوَلَدِ يَسْرٌ أَمْ لَا بِاتِّفَاقٍ . فَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَا فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَا تَسْقُطُ .
وَقَالَ أَشْهَبُ تَسْقُطُ .

وَاخْتَلَفَ هَلْ بَيْنَهُمَا وَفَاقٌ أَوْ خِلَافٌ وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَهَلْ عَدَمُ سَقُوطِ زَكَاةِ
الْعَيْنِ عَنْ الْأَبِ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ الَّتِي لَمْ يَحْكَمْ بِهَا) (إِنْ تَقَدَّمَ) لِلْوَلَدِ (يَسْرٌ) أَيَّامَ عَدَمِ إِنْفَاقِ
أَبِيهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ يَسْرٌ فَتَسْقُطُ كَمَا قَالَ أَشْهَبُ فَهِيَ مُتَّفَقَانِ أَوْ يَبْقَى كُلُّ
حَالٍ إِطْلَاقُهُ فَبَيْنَهُمَا خِلَافٌ فِيهِ (تَأْوِيلَانِ) أَيْ فَهَمَاتُ لَشَارِحِيهَا فَالْمَذْكُورُ تَأْوِيلُ
الْوَفَاقِ وَالْمَحْدُوفِ تَأْوِيلُ الْخِلَافِ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَهَلْ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ يَسْرٌ تَأْوِيلَانِ
فَالْمَذْكُورُ تَأْوِيلُ الْخِلَافِ ، وَعَلَى كُلِّ فَهْمٍ مُرْتَبٌ عَلَى مَفْهُومِ أَنَّ حَكْمَهَا فَالْمُنَاسِبُ وَالْأَوْفَاقُ
فَلَا . وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ لَهُ يَسْرٌ أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ الْوَفَاقُ لِبَعْضِ الْقُرُوبِينَ وَالْخِلَافُ
لِبَعْضِ الْخَلَفِ .

(أَوْ) كَانَ الدِّينَ مُتَجَمِّدًا مِنْ نَفَقَةِ (وَالِدٍ) أَبٍ أَوْ أُمٍّ فَيَسْقُطُ زَكَاةُ الْعَيْنِ عَنْ الْوَلَدِ حَالًا

يُحْكَمُ إِنْ تَسَلَّفَ لَا بَدِينَ كَفَّارَةً أَوْ هَدَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عِنْدَهُ مَعْشَرٌ زُكِّي ، أَوْ مَعْدِنٌ ، أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابِيَّةٌ

كونه (يحكم) أي فرض ولو من مالكي أو الزام وقضاء بها بعقد مضي زمنها من غير مالكي (إن تسلف) الولد ما أنفق على نفسه في الماضي ليأخذ قضاءه من ولده ، فإن لم يحكم بها أو لم يتسلف بأن تحيل في الإنفاق على نفسه بسؤال أو غيره فلا تسقط نفقته زكاة العين عن ولده (لا) تسقط زكاة العين عن مالكيها (بدين كفارة) وجبت عليه لقتل خطأ أو ظهار أو فطر في رمضان .

(أو هدى) وجب لتمتع أو قران أو ترك واجب من حج أو عمرة . ابن رشد الفرق بين دين الزكاة ودين الكفارة أن الزكاة يطلبها الإمام ويأخذها كرها ، بخلاف الكفارة . ابن عتاب لا فرق بين الزكاة والكفارة في أخذ الإمام قاله للخصمي والمازري ، ونص للخصمي الذي يقتضيه المذهب أن الكفارة مما يجبر الإنسان على إخراجها ولا توكل لأمانته وهذا هو الأصل في حقوق الله تعالى في الأموال ، فمن لم يؤد زكاته أو وجبت عليه كفارة أو هدى وامتنع من أداء ذلك فأنه يجبر على إنفاذه ، وقاله ابن المواز فيمن وجبت كفارة فمات قبل إخراجها أنها تؤخذ من تركته هـ . فتسقط زكاة العين بما تقدم في كل حال .

(إلا أن) بفتح فسكون حرف مصدر صلته (يكون عنده) أي المدين (معشر) بضم الميم وفتح العين والشين مثقلا أي ما يزكى بالعشر أو نصفه من حب وثمر (زكى) بضم فكسر مثقلا أي أخرجت زكاته وأولى إن لم تعجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله الماشية فيجعل ما ذكر في الدين ويزكى العين (أو معدن) أي ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكى العين .

(أو قيمة) نجوم (كتابة) فإن كانت عينا قومت بعرض ثم هو بعين هذا قول ابن القاسم وهو المشهور ، وقال أشهب يقوم المكاتب على أنه مكاتب . وقال أصبغ يقوم قنا فإن عجز المكاتب وقيمة رقبته زائدة على قيمة كتابته زكى من ماله بقدر تلك

أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبِّرٌ ، أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ ، أَوْ مُخْدَمٌ ، أَوْ رَقَبَتُهُ
لِمَنْ مَرَّجَعُهَا لَهُ ، أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَلٍّ ، أَوْ قِيَمَةٌ مَرَّجُوٌّ ،
أَوْ عَرَضٌ حَلٍّ حَوْلَهُ

الزيادة على مذهب ابن القاسم فيجعلها في الدين ويذكرى العين .

(أَوْ) قِيَمَةٌ (رَقَبَةٌ) رَقِيقٌ (مُدَبِّرٌ) بضم الميم وفتح الدال والموحدة مثقلة أي معتق
حقاً معلقاً تخييره على موت ماله ، فتجعل في الدين وتذكرى العين ، ويقوم على أنه من
كان تدبيره سابقاً على الدين أو متأخراً عنه هذا قول ابن القاسم . وقال أشهب لا تجعل
قيمة المدبر قبل الدين فيه إذ لا يباع فيه حينئذ . خليل لم يأت ابن القاسم راعى قول
من أجاز بيعه فيه حينئذ فقول المصنف أَوْ رَقَبَةٌ مُدَبِّرٌ على إطلاقه اتفاقاً في التأخر وعلى
المشهور في المتقدم (أَوْ) قِيَمَةٌ (خِدْمَةٌ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ) على غرارها (أَوْ) قِيَمَةٌ خِدْمَةٌ
(مُخْدَمٌ) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال أي رقيق لغيره وهبت خدمته له
سنتين معلومة أو حياته قاله ابن المواز . اللخمي جعل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته
ليس بحسن لأنها لا يجوز بيعها بنقد ولا بغيره ، وأظنه قاسه على المدبر وليس مثله لأنه
في المدبر مراعاة للقول يجوز بيعه في الحياة . ولا خلاف أنه لا يجوز للمخدّم بيع الخدمة
حياته فلا يجوز جعلها في الدين .

(أَوْ) قِيَمَةٌ (رَقَبَتُهُ) أي الخدم (لِمَنْ) أي شخص (مَرَّجَعُهَا) أي رَقَبَةٌ الخدم
(لَهُ) بأن أخدمه زيدا سنتين معلومة أو حياته ويعدّها يملكه عمر والمدن فيقابل
عمر وبقيمته الدين ويذكرى العين (أَوْ) يَكُونُ لَهُ (عَدَدِينَ) على غيره (حَلٍّ)
ورجى (أَوْ قِيَمَةٌ) دين مؤجل (مَرَّجُوٌّ) خلاصة بأن كان على مئة حسن المعاملة أو
تتأله الأحكام .

(أَوْ) يَكُونُ لَهُ (عَرَضٌ حَلٍّ) بفتح الحاء واللام مثقلة أي كحل (حَوْلَهُ) أي
العرض وهو في ملكه ، وإنما يشترط هذا الشرط إذا مر على الدين حول وهو على المدين
والأفلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمناً هذا قول ابن القاسم . وقال أشهب بعدم

إِنْ بَيْعَ ، وَقَوْمَ ، وَقَتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ ، لَا آيِقُ وَإِنْ
 وَجِي ، أَوْ دَيْنٌ لَمْ يُزَجَّ ، وَإِنْ وَهَبَ الدِّينَ

اشترطه فتجمل قيمته في الدين وإن لم يمر عليه حول عنده وبينوا هذا الخلاف على أن
 ملك العرض في آخر الحول هل هو منشئ لملك العين التي بيده فلا زكاة عليه وفيها
 للفقد الحول وهو قول ابن القاسم ، أو كاشف أنه كان مالكا لها فيزكي وهو قول أشهب
 وأنت خبير بأن هذا البناء يوجب شرط مرور الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل
 في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما ، لكن لم يشترطوه إلا في العرض . وظاهره
 أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه كالحول وهو كذلك المواق انظر على هذا ما تقدم
 أنه يجعل في دينه آخر الحول ما خرج من معدن أو زرع مزكى .

وكذا يجعل المائة الرجبية في مقابلة دينه مع كونه ليس له ما يجعله فيه من محرم إلى
 رجب . الرماصي تكلف سالم لإدخال هذا في كلامه بقوله يمكن عود الضمير في حوله
 لجميع ما سبق وحول كل شيء بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه اهـ وفيه
 نظر لاحالاته الحول في كلام الأئمة على غير مرادهم لأن الخلاف بين ابن القاسم وأشبهِه في
 العرض هل يشترط فيه الحول وهو مرور السنة أم لا وإلامالته التصوير أيضا ، لأن
 الحول المذكور في كلام الأئمة على سبيل الشرطية ولم يذكرها الطيب في المعشر شرطاً بل
 فرض مسألة ، ولذا خرج المازري الزرع قبل بدو صلاحه على خدمة المديرو وأقره ابن عرفة
 وغيره . ولو كان على سبيل الشرطية ما أتى تخريجه .

وذكر شرط جعل العرض الذي حل حوله في الدين فقال (إن بيع) أى كان العرض
 ما يباع على المفلس لو فاء دينه كثياب جمعة ، وكتاب فقه لا ثياب جسده ودار سكنه
 التي لا فضل فيها (وقوم) بضم الكاف وكسر الواو مشددة ما ذكر أي اعتبرت
 قيمته (وقت الوجوب) للزكاة في العين وهو آخر الحول وصلة بيع (على مفلس) لتوفية
 دينه فالأولى تقديمه بصلقه (لا) يجعل في الدين رقيق (آجى) أو بعير شارب إن لم
 يرج عوده بل (وإن رجب) إذا لا يجوز بيعه بوجسه (أو دين لم يرج) خلاصه لعسر
 دينه أو ظلم ولا تناله الأحكام لأنه كالمعدم (وإن وهب) بضم فكسر (الدين)

أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ ، وَلَمْ يَحِلَّ حَوْلُهُ أَوْ مَرَّ لَكُمْ وَجَرٍ نَفْسَهُ بِسِتِّينَ
 دِينَاراً ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ ، فَلَا زَكَاةَ أَوْ مَدِينُ مِائَةٍ ، لَهُ مِائَةٌ
 مُحَرَّمَةٌ ، وَمِائَةٌ رَجَبِيَّةٌ يُزَكَّى الْأَوَّلُ ، وَزُكِّيَتْ عَيْنٌ

المسقط لزكاة العين للمدين ، ولم يحل حوله عنده بعد هبته له فلا زكاة عليه في
 العين التي حال حولها بيده ، لأن هبة الدين منشئة للملكة العين فيستقبل بها حولا من
 يوم الهبة .

(أَوْ) وهب للمدين (ما) أي شيء (يجعل فيه) أي الدين (ولم يحل) أي
 يكمل (حوله) وهو في ملكه فلا زكاة في العين التي بيده ، وهذا مفهوم حل حوله
 وعطف على وهب فقال (أَوْ مَرَّ لَكُمْ وَجَرٍ) بضم الميم وكسر الجيم (نفسه بستين ديناراً)
 لعمل (ثلاث سنين) وقبضها وليس له غيرها وفاعل مر (حول فلا زكاة) عليه الآن
 ويستقبل بالعشرين التي ملكها بتمام الحول حولا إذ هي فائدة تجددت لا عن مال ، فإذا
 تم الحول الثاني وهي عنده زكاها واستقبل بالعشرين التي ملكها بتمامه حولا ، فإذا تم
 الحول الثالث زكاها وباقي الأول واستقبل بالعشرين التي ملكها بتمامه حولا ، فإن تم
 وهي بيده زكاها وباقي الأولين .

قال في البيان هذا الذي يأتي على مذهب مالك « رخص » في المدونة في الذي وهب له
 الدين بعد حلول الحول على المال الذي بيده ، أو أفاد مالا أنه يستقبل والقول الثاني
 يزكي عشرين بمرور الحول الأول قال في المقدمات وهو الذي يأتي على سماع سحنون
 عن ابن القاسم ، وعلى قياس قول غير ابن القاسم في المدونة في هبة الدين طفى وغاب عن
 المواقي كلام البيان وصحف كلام المقدمات وتبعه عيج وجعله خلاف ما ذكره المصنف .
 وقد قلل الموضح والشارح كلام البيان والمقدمات على وجهه .

(ومدين) لشخص (بمائة له) أي المدين (مائة محرمة) ملكها في محرم (ومائة
 رجبية) ملكها في رجب (يزكي) المائة (الأولى) المحرمة عند تمام حولها ويقابل
 الدين بالرجبية فلا يزكيها إذا تم حولها وهي بيده على المشهور وقيل يزكي كلا
 عند حولها ويقابل الدين بالأخرى (وزكيت) بضم فكسر مثقلا (عين) دنانير أو دراهم .

وَقَفْتُ لِلْسَلَفِ ، كُنْبَاتٍ ، وَحَيَوَانٍ ، أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ ، أَوْ
غَيْرِ مُعَيَّنِينَ ، كَعَلَيْنِهِمْ ، إِنْ تَوَلَّى أَلْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ ،

(وقفت) بضم فكسر أى حبست العين على معينين أو غيرهم (للسلف) بفتح السين واللام أى ليتسلفها المحتاج لقضاء حاجته بها ويرد مثلها ومز عليها حول من ملكها ، أو زكاتها وهي بيد واقفها أو الناظر عليها أو بعضه ، وهي بيد أحدهما وبعضه وهي بيد متسلف رد مثلها قبل تمام عام فيزكيها واقفها أو الناظر إن كانت نصاباً أو أقل ، وللواقف ما يتمه إذ وقفها لم يخرجها عن ملك واقفها . فان تسلفها أحد ولم يردّها إلا بعد عام فيزكيها من ذكر بعد قبضها منه لعام واحد . ولو أقامت عند المدين سنين وبزكيها المدين كل عام إن كان عنده ما يجعله في مقابلة الدين وإلا فلا .

وشبه في التزكية فقال (كنبات) خارج من زرع حسب وقف ليزرع كل عام في أرض معلوكة أو مستأجرة أو مباحة . ويفرق ما زاد من الخارج على القدر الموقوف على معينين أو غيرهم ويبقى منه القدر الموقوف ليزرع في العام القابل وهكذا ، فان كان الخارج نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف من مال الواقف زكاة الواقف أو الناظر قبل قسمه . وكذا ثمر الحوائط الموقوفة .

(وحيوان) أى نعم وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحعمل عليه أو يركب في سبيل الله ونسله تبع له ولو سكت عنه واقفه (أو) لتفرقة (نسله) أى الحيوان (على مساجد) أو ربط أو قناطر (أو) على آدميين (غير معينين) كالفقراء والمجاهدين وبني نعم راجعان للنبات والحيوان الموقوف لتفرقة نسله لا للحيوان الموقوف لتفرقة خلته ، إذ التفصيل الذي ذكره المصنف لم يقله أحد فيه .

وشبه في التزكية على ملك الواقف فقال (ك) بالنبات والحيوان الموقوف لتفرقة خارجه أو نسله (عليهم) أى الممينين (إن تولى المالك تفرقته) وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه ، فلو قال إن تولى المالك القيام به لكان أولى بأن كان الحب الموقوف تحت يد واقفه يزرعه ويعالجه حتى يثمر فيفرقه على الممينين ، أو الحيوان الموقوف تحت يده يقوم به

وَالْأَنْ هَذَا هُوَ لِكُلِّ نَصَابٍ فِي الْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمَعْنَيْنِ
أَوْ غَيْرِهِمْ : قَوْلَانِ ،

حتى يحصل نسله فيفرقه عليهم فيزكى جلته إن كانت نصاباً ولو بالضم لما له غير الموقوف
سواء كان يحصل لكل واحد من المعنيين نصاب أم لا .

(وإلا) أي وإن لم يتولى المالك القيام بالنبات أو الحيوان الموقوف وقولاه المعينون
الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويقتسمون الخارج ويخدمون الحيوان ويقتسمون نسله فلا
تزكى جلته على ملك واقفه و (إن حصل لكل) من المعنيين (نصاب) من الخارج أو من
النسل بالقسمة فيزكيه وإلا فلا ما لم يكن له ما يضمه له ويكمل به النصاب . هذا حكم
الحيوان الموقوف لتفرقة نسله ، وأما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو للحمل أو الركوب
عليه على معينين أو غيرهم فتزكى جلته على ملك واقفه إن كان نصاباً ، ولو بضمه لما
لم يوقف سواء تولى المالك القيام به أم لا .

ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب أن النباتات والحيوان الموقوف
للسل والخارج تزكى جملتها على ملك الواقف إن كانت نصاباً ، ولو بالضم كان على
معينين أو غيرهم قولاهما الواقف أم لا . والتفصيل الذي ذكره المصنف تبع فيه تشهير
ابن الحاجب مع قوله في توضيحه لم أر من صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ، ونسبه في
الجواهر لابن القاسم ، ونسبه اللخمي وغيره لابن المازي اقتصر عليه التونسي واللخمي .
ثم قيد اللخمي ما ذكره من اعتبار الانصباء في المعينين بما إذا كانوا يسقون ويلون
النظر له لأنها طابت على أملاكهم ، وتبعه المؤلف في هذا القيد وأما مقابل ما
درج عليه من التفصيل فهو لسحنون والمدنيين ، وفهم صاحب المقدمات وأبو عمر أن
المدونة عليه .

(وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان) كزيد (بـ) الحبس على (المعينين) في
التفصيل بين تولى الواقف أو نائبه للقيام به وتوليهم ذلك نظراً إلى تعيين الأب ، فتزكى
جلته على ملك الواقف إن تولاه وإلا زكى من نابه نصاب (أو) الحاق ولد فلان
بـ (غيرهم) أي المعينين نظراً إلى أنفسهم (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما

وَأَمَّا يَزْكِي مَعْدِنٌ عَيْنٍ ، وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ ، وَلَوْ بِأَرْضٍ مُعَيَّنَةٍ ،
إِلَّا مَمْلُوكَةٌ لِتَصَالِحٍ فَلَهُ ،

وهما مبنيان على التفصيل الذي ذكره المصنف ، وقد علمت ضعفه .

(وإما يزكي) بفتح الكاف مشددة (معدن عين) أي الخسارح منه من ذهب أو فضة لا معدن نحاس وحديد ونحوهما وفهم من قوله يزكي اشتراط حرية مخرجه واسلامه لامرور الحول ، وهذا هو الذي اقتصر عليه ابن الحاجب . وقيل لا تشتط حرية ولا اسلامه وأن الشركة فيه كالواحد ، الجزولي وهذا هو المشهور ، ويشترط بلوغه نصاباً وزكاته ربع عشرة .

(وحكمه) أي التصرف في المعدن من حيث هو لا بقيد كونه عيناً (الإمام) الأعظم أو نائبه يقطعه لمن يشاء أو يجعله لمصالح المسلمين إن كان بأرض غير مملوكة كالقياقي ، وما تركها أهلها ، أو مملوكة لغير معين كأرض الغنوة يسل (ولو) ظهر (بأرض معين) مسلم أو كافر ذمى سد الباب المخرج ، لأن المعادن قد يجدها شرار الناس . فإن تركت لهم لمحاسدوا وتقاتلوا عليها وسفك بعضهم دماء بعض التبطى ولا يحتاج الإقطاع لحيازة بخلاف الحبة . وقيل لا بد فيه من الحيازة وبالأول العمل اهـ . السنوي وهو ظاهر لأن الإمام ليس بواهب حقيقة إنما هو نائب عن المسلمين وهم أحياء ولذا قال لا ينمزل القاضي بموت الأمير .

وأشار بولو الى القول بأن المعدن الظاهر بأرض معين حكمه له مطلقاً ، وللقول بأنه له إن لم يكن عيناً وإلا للإمام والمعتمد ما مشى عليه المصنف (إلا) أرضاً (مملوكة له) كالكافر (مصالح) الإمام على ترك القتال ، وبقاء أرضه له بما لا يدفعه كل عام سواء أجل على الأرض والرقاب أو فرق عليها أو فرق على أحدهما وأجل على الآخر أو سكنت عنه معين أو غيره (فـ) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أي المصالح إلى أن يسلم فيصير حكمه للإمام لأنه صار من المسلمين الذين يجب على الإمام حمايتهم وسد باب الشر عنهم ، وهذا مذهب المدونة وهو الراجح . وقال سحنون يبقى لهم إن أسلموا .

وَضُمُّ بَقِيَّةِ عِرْقِهِ ، وَإِنْ تَرَخِيَ الْعَمَلُ ، لَا مَعَادِينَ وَلَا عِرْقُ
آخَرُ ، وَفِي ضَمِّ فَائِدَةِ حَالِ حَوْلِهَا وَتَعْلُقِ الْوُجُوبِ بِأَخْرَاجِهِ
أَوْ تَصْفِيَّتِهِ : تَرَدُّدٌ ،

(وضم) بضم الضاد المعجمة وشد الميم أي جمع لما خرج من المعدن أولاً وثائب فاعل
ضم (بقية) أي الخارج من باقي (عرقه) أي المعدن بكسر فسكون وإن تلف المضموم
إليه إلى تمام النصاب فيزكيه ثم يزكي ما خرج بعده وإن قل أن اتصل العمل بسل (وإن
ترأخى) أي انقطع (العمل) اختياراً أو اضطراراً (لا) تضم (معادن) أي الخارج من
أحدها للخارج من آخر ولو في وقت واحد .

(و) يضم (عرق) أي خارجه لخارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر
العرق الثاني قبل تمام الأول . وفي الخط أنه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى
أنتم الأول أو انتقل إليه قبل تمام الأول ، وهذا هو المعتمد قرره العدوي .

(وفي) وجوب (ضم فائدة) أي مال له نصاباً أو كانت دونه (حال حولها) أي
الفائدة وهي في ملكه لما أخرجه من معدن العين دون نصاب ، وهو المول عليه . وعدم
ضمها له لاختلافها في اشتراط تمام الحول فيها دونه تردد أي قولان : الأول لعبد الوهاب
والثاني وهو المعتمد . والثاني لسحنون قياساً على عدم ضم المعدنين . وفهم ابن يونس
المدونة عليه . وصرح في التوضيح بأن الخلاف مطلق سواء كانت الفائدة نصاباً أولاً وهو
الجهوم من كلام غيره . ولكنه خلاف ما في الذخيرة عن سنده من أن عبد الوهاب إنما قال
تضم الفائدة إذا كانت دون نصاب . فإن كانت نصاباً وأخرج من المعدن دون نصاب فلا
يزكيه . وفي قوله ضم إشارة إلى بقاء الفائدة بيده حتى أخرج من المعدن ما يكمل
النصاب فلم تلت قبل إخراجها فلا زكاة اتفاقاً .

(و) في (تعلق) الخطاب بـ (الوجوب) لزكاة ما خرج من المعدن (بـ) مجزؤه
(إخراجها) منه بدوت توقف على تصفيته ، وإنما المتوقف عليها الإخراج (أو)
تعلقه بـ (تصفيته) أي ذهبه أو ورقه من ترابه وسبكه (تردد) الأول للباجي

وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ ، عَلَى أَنْ الْمَخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ ،
وَأَعْتَبِرَ مِلْكُ كُلِّ ، وَفِي بَيْعِهِ : كَالْقِرَاضِ : قَوْلَانِ ، وَفِي نَدْرَتِهِ :

واستظهر وثمروه فيما أنفق أو تلف بعد الإخراج وقبل التصفية فيحسب على الأول دون الثاني ، وفيما أخرج ولم يصف إلا بعد ستين فعلى الأول يزكى لكل سنة ماضية وعلى الثاني يزكى مرة واحدة .

(وجاز دفعه) أي معدن العين لمن يعمل فيه ، ويأخذ ما يخرج منه لنفسه (بأجرة) معلومة يأخذها الدافع من العامل في نظير أخذه ما يخرج منه بشرط ضبط العمل بزمن أو عمل خاص ، كحفر يوم أو قامة نقياً للجهالة في الإجارة وسمي العوض أجرة ، لأنه ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة إسقاط الحق (غير نقد) لئلا يلزم بيع عين بعين غير يد بيد مع الجهل بمقدار إحداها نظراً للصورة . ولذا جاز دفع معدن غير النقد بأجرة نقد وصلة دفع :

(على أن المخرج) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء من المعدن من ذهب أو فضة (المدفوع له) المعدن وزكاته عليه . وأما لو استأجره على أن المخرج لمن له المعدن والأجرة للعامل فيجوز ولو بنقد ، لأنه في مقابلة العمل (و) إن تعدد العامل في معدن (اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (ملك كل) من العاملين فمن بلغت حصته نصيباً زكى ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن لمن يعمل فيه (بجزء) من خارجه معلوم النسبة للخارج كثلثه للعامل في مقابلة عمله .

(كالقراض) أي دفع المال لمن يتجربه بثلت ربحه مثلاً بجامع الغرر في كل ومنعه ، لأنه أشد غرراً من للقراض لبناء القراض على رأس مال . بخلاف هذا . ولأن الأصل فيها النع ورد دليل خاص بجواز القراض وبقي هذا على منعه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ، والأول للإمام مالك رضي الله تعالى عنه قال لأن المادان لما يجز بيعهما جازت المعاملة عليهما كالقراض والمساواة ، والثاني لاصبح .

(وفي ندرته) أي معدن العين بفتح النون وسكون المهملة أي قطعة ذهب أو فضة خالصة لا تحتاج لتصفية قاله عياض : وقال أبو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية

الْخُمْسُ: كَالرَّكَازِ ، وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ - وَإِنْ بَشَكَ - أَوْ قَلَّ ،
 أَوْ عَرْضاً ، أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ ، إِلَّا لِكَبِيرِ نَفَقَةٍ ،
 أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ

ولا مخالفة بينها ، إذ المراد ما نيل من المعدن غير محتاج لكبير عمل فشمّل القطعة الكبيرة .
 الخالصة والقطع الصفار الخالصة المبوثة في التراب والتراب الكثير الذهب السهل التنصيف
 (الخمس) أي خمسها سواء وجدها حر أو ورق مسلم أو كافر بلغت نصاباً أم لا ، هذا
 مذهب ابن القاسم . وقال ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الخمس بالركاز
 والندرة معدن لاركا ، لأنه دفن آدمي . وقال ابن القاسم الندرة ركاز لأنه ما وجد في
 بطن الأرض غير محتاج لتخليص سواء دفن فيها أو خلق .

وشبه في وجوب الخمس فقال (كالركاز وهو) أي الركاز (دفن) بكسر فسكون أي
 مدفون كافر (جاهلي) في التوضيح الجاهلية ما عدا المسلمين كان لهم كتاب أم لا . وقال
 أبو الحسن اصطلاحهم أن الجاهلية أهل الفترة الذين لا كتاب لهم . وأما أهل الكتاب قبل
 الإسلام فلا يقال لهم جاهلية وأراد المصنف به من ليس مسلماً ولا ذمياً بدليل قوله الآتي
 ودفن مسلم أو ذمي لقطة . فلو قال وهو دفن كافر غير ذمي لكان أوضح وأشمل لشموله
 دفن كل كافر غير ذمي كان قبل الإسلام أو بعده له كتاب أو لا ومال الكافر غير الذمي
 الذي وجد على وجه الأرض فيه الخمس أيضاً ، ولكن لا يسمى ركازاً .

وأورد على تعريف المصنف أنه لم يشمل الندرة وهي ركاز عند ابن القاسم كما تقدم
 إن كان دفن جاهلي بتحقيق أو ظن بل (وإن بَشَكَ) في كونه دفن جاهلي أو غيره ،
 لأن الغالب كونه لجاهلي بأن لا يكون عليه علامة أو انطمست أو كان عليه علامتان قاله
 سند إن كان نصاباً بل (أو) وإن (قل) كل من الندرة والركاز عن نصاب كان عيناً
 (أو عرضاً) كتعاس ومسك ورخام ، وهذا خاص بالركاز إن وجدته حر مسلم بالغ غير
 مدين (أو وجدته) أي ما ذكر من الندرة والركاز (عبد أو كافر) أو صبي أو مدين
 (إلا لكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه .

(أو كبير عمل) بنفسه أو رفيقه (في تخليصه) أي إخراجه من الأرض . وفي

فَقَطْ ، فَالزَّكَاةُ ، وَكَرَّةٌ حَفَرُ قَبْرِهِ ، وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ لِلْمَالِكِ
الْأَرْضِ ، وَلَوْ جَيْشًا ، وَإِلَّا فَلَوْ أَجَدَهُ ، وَإِلَّا دَفَنَ الْمُصَالِحِينَ ،
فَلَهُمْ : إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ .

نسخة تحصيله وهو أظهر (فقط) راجع للتخليص اجتزأ به عن نفقة سفره فيخمس
معه ، والراجع زكاته معها أيضاً (فالزكاة) ربع العشر بنون الخمس ، والاستثناء
راجع للندرة والركاز على المتمدن قاله الرماصي ، وأيده بالنسول لكن لا يشترط
بلوغ نصاب ولا غيره من شروط الزكاة ، هذا تأويل اللخمي وتأويل ابن يونس
المدونة على وجوب الخمس مطلقاً . ولو توقف إخراجها من الأرض على كبير نفقة
أو عمل .

(وكره) بضم فكسر (حفر قبره) أي الجاهلي لإخلاله بالمرأة وخوف مصادفة
قبر صالح (والطلب) للمال (فيه) أي قبر الجاهلي في قوة علة لما قبله ويخمس ما وجد
فيه هذا هو المشهور . وقال أشهب يجوز نبش قبره وأخذ ما فيه من مال وفيه الخمس ،
ويحتمل أن المرأة الطلب بلا حفر ببخور وعزبة (وبقية) أي الركاز الخمس أو الزكي
(للمالك الأرض) التي وجد بها أحياء لا بشراء فهو للبائع على الأصوب وجده هو أو غيره
إن كان معيناً بل (ولو) كان المالك لها (جيشاً) افتتحتها عنوة لأنها صارت وفقاً بمجرد
الاستيلاء عليها ، فهي كالمملوكة . فإن لم يوجد الجيش فلوارثه إن وجد وإلا للمسلمين ،
أو هذا مبنى على أن أرض العنوة تقسم على الجيش وأشار يولو إلى قول مطرف وابن
الملاحشون وابن نافع ما وجد بأرض العنوة فباقيه لواجده ، وأما باقي الندرة وما في
حكمها فتحكمه كالمعدن .

(والا) يكن الركاز في أرض مملوكة لأحد كموات أرض الإسلام وأرض الحرب
(فـ) باقية (لواجده والا دفن) أرض (المصالحين فـ) هو (لهم) ولو وجده غيرهم
بلا تخميس ولو دفنه غيرهم (إلا أن يجده رب دار بها) منهم أو غيره بها (فـ) هو (له)
أي رب الدار دون باقيهم إن كان منهم ، فإن كان دخيلاً فيهم فهو لهم فإن أسلم رب

وَدَفَنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّي لُقْطَةً ، وَمَا لُقْطَةُ الْبَحْرِ ؛ كَعَنْبَرٍ ،
فَلَوْ أَجَدَهُ بِلَا تَخْمِيسٍ .

(فصل)

وَمَضْرُفُهَا : قَعِيرٌ ، وَمُسْكِينٌ ؛ وَهُوَ أَحْوَجُ ، وَصَدَقًا ، إِلَّا
لِرَبِيَّةٍ ؛ إِنْ أَسْلَمَ .

الدار عاده حكمه كالمعدن قاله س . ونظر فيه بأن المعدن مظنة التنازع لدوامه
بجلاف الركاظ .

(ودفن مسلم أو ذمي) علم بعلامة (لقطة) فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض
مستحقه فيوضع في بيت المال بلا تعريف ولا مفهوم لدفن وخصه لدفع توهم إنسه ركاظ
(وما لفظه) بفتح الظاء المعجمة أي رماه وطرحه (البحر كنبر) مما لم يملكه آدمي
(فذ) هو (لواجده بلا تخميس) فان كان تقدم عليه ملك لآدمي فان كان ذمياً فالنظر فيه
للإمام ، قاله في المدونة . وإن كان مسلماً فقال ابن رشد ان كان ربه تركه لعطبه فلقطة
وان كان ألقاه للنجاة فهو لو أجدده .

(فصل) فيمن تصرف الزكاة له وما يتعلق به

(ومضرفها) بفتح فسكون فكسر أي هل صرف الزكاة (فقير) أي مالك دون
قوت عامة (ومسكين) أي من لم يملك شيئاً (وهو) أي المسكين (أحوج) أي
أشد حاجة من الفقير وقيل مترادفان على من لم يملك قوت عامه بأن لم يملك شيئاً أو
ملك دونه (وصدقا) بضم فسر مثقلاً أي الفقير والمسكين في دعواهما الفقر والمسكنة
بلا يمين في كل حال .

(إلأ لربيبة) بكسر الراء أي شك في صدقها بسبب مخالفة ظاهر حالها لدعواها فلا
يصدقان إلأ ببينة . وهل يكفي شاهد ويمين أو لا بد من شاهدين كدعوى المدين أو
الولد المدم ، وهل تحلف معها أولاً كدعوى الوالد المدم (إن أسلم) كل منها أي كانا

وَتَحَرَّرَ ، وَعَدِمَ كِفَايَةَ بَقِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ ، وَعَدِمَ
بُنُوَّةَ لِهَاشِمٍ - لَا الْمَطْلَبِ -

مسلمين لا إن كفرا أو ظن إنفاقهما في موصية (وتححرر) كل منها أى كانا حريين لاذوي
شائبة رق ، والأولى تأخيرهما وعدم بنوة هاشم عن الأصناف الثانية لأنها شروط في
في جميعها إلا المؤلف والرقاب .

(وعدم) بفتح فكسر أي فقد كل منها (كفاية بقيل) بأن لم يملكه أو لم يكنه فإن
كفاه قليل عامه فليس مسكيناً ولا فقيراً فالأولى حذف هذا (أو) عدم كفاية
بـ (إنفاق) عليه من نحو والديان عدم الإنفاق أو لم يكف فيعطى تمام كفايته فمن لزم
نفقته ملياً فلا يعطى . ولو لم ينفق عليه لقدرته على أخذها منه بالحكم ومن أنفق عليه ملي
تبرعا يعطى منها إذ له قطعها عنه وهو المعتمد . وقيل لا يعطى مطلقاً . وقيل إن كان
قريباً للمنفق عليه وقيل يحرم وإن حصل أجزاء أو من بيت المال بأن لم يرتب له منه شيء
أو رتب له منه ما لا يكفيه (أو صنعة) أي اكتساب بأن كان لا صنعة له أو له صنعة
لا تكفيه فيعطى تمام كفايته وصدق إن ادعى كسادها .

(وعدم بنوه لهاشم) ثاني أجداد سيدنا محمد النبي ﷺ إذ هو ابن عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم (لا) يشترط عدم بنوة (المطلب) شقيق هاشم بن عبد مناف وأمه
من بني عذوم ، وأما عبد شمس ونوفل فليسا ولدي عبد مناف على الصحيح ، وهما ابنا
زوجته كفلهما فنسبا إليه وأمه من بني عدي وقيل هما ابنا عبد مناف ، والذي في
صحيح البخاري في كتاب فرض الخمس أن عبد شمس شقيق هاشم والمطلب . ونصه قال
ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهاشم إخوة لأم وأمه عاتكة بنت مرة وكان نوفل
أخام لأبيهم .

وقال الكلاعي ولد عبد مناف أربعة هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وكلهم لعاتكة
بنت مرة بن هلال السليمية إلا نوفلا منهم فإنه لواقدة بنت عمرو من بني مازن بن صعصعة ،
والمراد ببنوة هاشم كون الشخص ذكراً أو أنثى ولداً لهاشم مباشرة أو بواسطة ذكر أو

كَحَسَبِ عَلَى عَدِيمٍ ، وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ ،
وَمَا لِكَ نِصَابٍ ؛

ذكور فلا يدخل في بني هاشم أولاد الإناث من أولاده ، ومحل عدم إعطاء بني هاشم إذا كانوا أغنياء أو أعطوا ما يكفيهم من بيت المال فإن لم يعطوا شيئاً منه أو أعطوا منه ما لا يكفيهم وأضرهم الفقر فأعطواهم أفضل من إعطاء غيرهم ، وإن لم يصلوا إلى إباحة أكل الميتة خلافاً للباقي صيانة لهم عن خدمة ذمي أو ظالم أو اكتساب حرام كملكس .

وشبه في عدم الاجزاء المستفاد من مفهوم الشرط فقال (كحسب) بفتح فسكون أي لدين (هل) مدين (عديم) أي لم يملك ما يوفى به دينه من الزكاة ، لأنه لا قيمة له أو قيمته أقل منه . وقال اشهب يحزى الخط فاذا علم من حال من وجبت عليه الزكاة أنه لم يحسب على عديم فلا يزكى فالعمل بقول أشهب مقدم على تركها على كل قول ، وعلى المشهور فالظاهر عدم سقوط الدين عن المدين لأنه علق على شيء لم يحصل ومفهوم عديم إن حسب ما على من له ما يوفى به دينه مجزئ وهو الذي يفهم من المدونة . واعترضه أبو الحسن بأن الدين في هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الخط قال فلا مفهوم لعديم .

(وراز) إعطاؤهما (لمولاهم) أي معتق بني هاشم عند ابن القاسم وهو المعتمد ومنعه أصبغ والاعوان لخبر الصدقة لا تحمل لنا ولموالينا . أصبغ احتجبت على ابن القاسم بخبر مولى القوم منهم فقال ، قد جاء ابن أخت القوم منهم وإنما تفسير ذلك في الحرمة والبر . واختار اللغمي المنع ، وحكي عليه ابن عبد البر الاجماع وهو من إجماعاته المحذر منها أفاده عقب (و) جاز دفعها لصحيح (قادر على الكسب) تارك له ولو اختياراً على المشهور . وقال يحيى بن عمر لا يجوز دفعها له (و) ل (مالك نصاب) أو أكثر لا يكفيه لسنته لغلاء أو كثرة عيال فيعطى ما يكل به العام ، وهذا هو المشهور وروى المغيرة عن الإمام مالك « رض » لا تعطى للمالك نصاب .

وَدَفَعَ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَكِفَايَةَ سَنَةٍ فِي جَوَازٍ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ
ثُمَّ أَخَذَهَا : تَرَدُّدٌ . وَجَابٍ ، وَمُفَرَّقٌ

(و) جاز (دفع أكثر منه) أي النصاب لمسكين أو فقير لا يزيد على كفاية سنته
(و) دفع (كفاية سنة) لفقير أو مسكين لا أكثر منها ولو أقل من نصاب فهي المعتبرة .
وفي النسخة إن اتسع المال يزاد ثمن الخادم ومهر الزوجة وقيدت كفاية السنة بأن يكون
لا يدخل في بيته العام كله شيء ، ويؤخذ منه إذا كانت الزكاة لا تفرق كل عام أنه يدعى
أكثر من كفاية سنة وهو الظاهر قاله السنائي .

(وفي جواز دفعها) أي الزكاة (لـ) شخص (مدين) للمزكي عديم (ثم أخذها) أي
الزكاة (منه) أي المدين في الدين الذي عليه وعنده (تردد) للباجي وابن عبد السلام
والمنصف في الحكم لعدم نص المتقدم الجواز لابن عبد السلام واعتمد ، والمنع فهم من كلام
الباجي وإلى ذهب المنصف . اتت هذه إذ تواطأ عليه وإلا جاز اتفاقاً . وقال
الخط محد حيث لم يتواطأ عليه والا منع اتفاقاً لأنه كمن لم يعطها وحسبها على عديم
وهذا هو الظاهر . طلى الظاهر من كلامهم أنه لا فرق بين أخذها حين دفعها
وأخذها بعد مدة ولم أر من شرط محل الخلاف التراخي وسله البنائي ، وافهم
كلامه الإجزاء اتفاقاً إذا دفعها للمدين وأخذ منه غيرها وفاء لدينه أو أخذ منه دينه
ثم دفعها له .

وعطف على فقير فقال (وجاب) للزكاة من وجبت عليه (ومفرق) بضم الميم
وفتح الفاء وسكسر الراء مثقلة لها على مستحقها وكاتب وحاشر وهو جامع من
وجبت عليهم للجاني ، وهم العاملون عليها في الآيسة لا راع وحارس لعدم
الاحتياج إليهما لوجوب تفرقتهما فوراً . فان دعت ضرورة إليهما فأجرتهما من
بيت المال .

فان قيل لا حاجة إلى الحاشر لإتيان السعادة أرباب الأموال حال اجتماعهم على
المياه ، ولا يعمدون في محل ويرسلون الحاشر إليهم إذ لا يلزمهم السير بجواشيم إلى محل

حُرٌّ عَدْلٌ عَالِمٌ بِحُكْمِهَا ، غَيْرُ هَاشِمِيٍّ ، وَكَافِرٌ وَإِنْ
 غَنِيًّا وَبُدِيَّةً بِهِ ، وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَصْفِهِ ، وَلَا يُعْطَى
 حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ،

آخر . قلت المراد بالحاشر من يجمع أرباب الاموال من مواضعهم في قريتهم إلى الساعي
 بعد إتيانه إليها .

ونعت الجاني والمفرق فقال (حر) فلا يعطى منها عبد (عدل) أى غير فاسق في عمله
 فليس المراد عبد الشهادة وإلا أغنى عن حر وغير كافر ، واقتضى إشتراط المروءة
 ونحوها في العامل وليس كذلك ولا عدل الرواية وإلا أغنى عن غير كافر ونافى حر ،
 لأن العبد عدل رواية (عالم بحكمها) أى الزكاة لئلا يأخذ غير الواجب أو يسقط الواجب
 أو يدفع الغير مستحق ويمنع مستحقاً (غير هاشمي) لحرمتها على الهاشمي لأنها وسخ
 المركزي والهاشمي أشرف الناس وأخذها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك . وهذا يفيد
 أن عدم بنوة هاشم شرط في الجهاد أيضاً والجاسوس المسلم . وأما الكافر فيعطى منها
 لحسنه بكفره وسكون العامل عالماً بحكمها شرطان في عمله وإعطائه منها أيضاً وكونه
 حراً غير هاشمي .

(و) غير (كافر) شروط في إعطائه منها إلا في عمله فيصبح عمل الرقيق والهاشمي
 والكافر عليها ويعطون أجره مثلهم من بيت المال ، وشروط العامل أيضاً كونه ذكراً
 بالغاً فيعطى العامل منها إن كان فقيراً أو مسكيناً بل (وإن) كان (غنياً) لأنها أجره
 عمله (وبديء) بضم فكسر (بـ) إعطاء العامل منها أجره مثلاً (٤) ويدفع جميعها له إن
 كان قدر أجره مثلاً (وأخذ) العامل (الفقير) منها (بوصفيه) أى الفقر والعمل إن لم
 يفنه حظ العمل ، لكن لا يأخذ بإعطاء نفسه . وكذا إن كان مديناً لأنه يقسمها فلا
 يقسم لنفسه لئلا يجابها . وكذا سائر من جمع وصفين يستحقها بهما ككفر وجهاد أو أكثر
 كفرية وعين ومسكنة .

(ولا يعطى حارس) زكاة (الفطرة) أجره حراسته (منها) ويعطاهما من بيت المال

وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلِّمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ ، وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ

بَعِيبٌ . يُعْتَقُ مِنْهَا

وكذا حارس زكاة المال أي من حيث الحراسة . وأما من حيث الفقر فيعطى ، وعطف على فقير فقال (ومؤلف) بضم الميم وفتح الهز واللام مثقلة أي قلبه للإيمان وهو شخص (كافر) يعطى منها (ليسلم) بضم فسكون فكسر . وقيل مسلم قريب عهد بالإسلام يعطى منها ليتمكن إسلامه الأول لابن حبيب . وصدر بالثاني ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه أرجح .

(وحكمه) أي المؤلف وهو تأليفه بإعطائه منها ليسلم (باق) لم ينسخ هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن بشر وابن الحاجب . طفى والراجح خلافه فقد قال القباب في شارح قواعد عياض المشهور من المذهب انقطاع سهم هؤلاء بعزة الإسلام ، والقول الأول مبني على أن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لإنقاذ مبعثته من الخلود في النار . والثاني مبني على أن المقصود من دفعها له ترغيبه في الإسلام لإعائته لنا على الكفار . وقيل إن دعت الحاجة إلى استئلافهم في بعض الأوقات رد إليهم سهمهم ، ورجح هذا اللخمي وابن عطية فالمناسب التصدير بالمشهور ، والتنبيه على اختيار اللخمي أو الاختصار على المشهور وهذا الخلاف على أنه كافر يعطى ليسلم . وأما على أنه مسلم يعطى للتمكن فحكمه باق باتفاق .

وعطف على فقير فقال (ورقيق) ذكر أو أنثى (مؤمن) سليم من العيب بل (ولو) كان متلبساً (بعيب) شديد كرم (يعتق) بضم المثناة تحت وفتح المثناة فوق (منها) أي الزكاة بأن يشتري منها أو يقوم ما ملك ويعتق فيكفي على الراجح . عبق ولو هاشمياً بأن تزوج أمة البناني فيه نظر لما تقدم أن عدم بنوة هاشم شرط في جميع الأصناف ، قاله ابن عبد السلام . وارضى العدوى ما قاله عبق لأن تخليص الهاشمي من الرق أهم من صيافته عن الزكاة على أنه لا يصل إليه من وسخها شيء لأخذها البائع .

— لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ — وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ ،
أَوْ فَكَّ أُسِيراً : لَمْ يُجْزِهِ ،

وعلى هذا يجوز أن يؤلف منها الهاشمي ، إذ تخليصه من الكفر أهم من تخليصه من الرق ولا نخطاط قدره . ويشترط أن لا يعتق بنفس الملك كالأصل والفرع ، إلا إذا دفعها الإمام فيشتري بها من يعتق على رب المال فيكفي حيث لا قواطع . وأشار بولو لقول أصبغ بعد اغتفار العيب مطلقاً . وقول ابن القاسم بعدم اغتفار الشديد . والذي مشى عليه المصنف عزاء اللخمي للإمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ، ونقله الباجي عن ابن حبيب عنه أبو الحسن سوى اللخمي بين شراء الرقيق منها وعتق المالك رقبة بقيمتها عن زكاته .

وقيد ابن الحاجب الرقيق بشرائه منها (لا عقد حرية فيه) أي الرقيق احتارز به عن المكاتب والمدير وأم الولد ولدها من غير سيدها والمعتق لأجل والمبعض فلا يكفي عتقهم منها ، ويرد الرقيق لما كان عليه هذا قول الإمام مالك « رض » المرجوع عنه والرجوع إليه أنه لا يجوز عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه (وولاءه) أي المعتق منها الذي هو لمة كلحمة النسب (للمسلمين) أن شرطه معتقه لهم أو أطلق بل (وإن اشترطه) أي المعتق الولاء (له) أي نفسه فشرطه باطل وعتقه عن زكاته صحيح وولاءه لهم فهي مبالغة في كون الولاء لهم . ويحتمل كونه شرطاً مستأنفاً وقوله أو فك أسيراً عطف عليه ، وجوابها قوله لم يجزه وعلى هذا فضمير اشترطه المفعول البارز للمعتق ولا م له بمعنى عن ، والمعنى أنه إن قال للرقيق أنت حر من زكاتي عني وولاءك للمسلمين فلا يجزيه العتق عن زكاته ولكنه يمضي والولاء له إذ الولاء لمن أعتق وأولى إن لم يقل ولأوك للمسلمين .

وقال أشهب يجزيه عنها فيها وعلى الاحتمال الأول فقوله (أو فك) بها (أسيراً) مسلماً من الحربيين شرط لأن مقدرة أي أو ان فك بها أسيراً وجوابها قوله (لم يجزه) وألفك ماض كالمعتق وظاهره سواء كان الأسير غيره أو نفسه وهو المذهب وأما قول بعضهم كشب أو فك بها أسيراً أي غيره ، وأما فكه بزيادة نفسه فيجزي كما في الخط

وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ ، لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا إِلَّا أَنْ يَقُوبَ

ونصه لو أخرجها فأسر قبل صرفها جاز قداؤه بها. ولو افتقر لم يعط منها وفرق بعودها له وفي الفداء لغيره ، قاله في الشامل ونقله ابن يونس وغيره هـ . فقد أتعقب بأن الخط نقل هذا الفرع هنا عن ابن يونس وغيره ، ونقله عند قوله وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها عن ابن عبد الحكم ، ومذهبه جواز فك الأسير مطلقاً بالزكاة فما ذكره هنا مقابل للمذهب فالأولى إبقاء المتن على ظاهره من العموم . وأشعر قوله فك أسير ، أنهم إن أطلقوا الأسير بفداء دين عليه فإنه يجوز إعطاؤه منها اتفاقاً وهو كذلك ، لأنه غارم ذكره ابن عرفة .

وعطف على فقير فقال (و) شخص (مدين) ذكر أو أنثى عاجز عن وفاء ما عليه يعطى منها ما يوفي به دينه إن كان حراً مسلماً غير هاشمي ، فلا تدفع لمدين هاشمي لأنها وسخ وقدر ، والدين صفة الأكابر فقد تدان أفضل الخلق ﷺ ومات وعليه دين ليهودي إن كان المدين حياً بل :

(ولو مات) المدين فيوفى دينه منها ، بل قبيل دين الميت أحق من دين الحي في وفائه منها لأنه لا يرجى قضاؤه . وأشار بولو الى قول من قال لا يقضى دين الميت من الزكاة لوجوب وفائه من بيت المال ووصف مدين بجملة (يحبس) بضم المثناة وسكون الحاء وفتح الموحدة أى المدين (فيه) أى الدين أى شأنه ذلك بأن كان لادمي ، فيدخل دين الولد على والده ، والدين على الممسر وخرج دين الكفارات والزكاة ولم يتدائسه لأخذها وصرفه في مصلحة شرعية ، ودليلها قوله (لا في فساد) كشرب مغيب .

(ولا) إن استدان (لأخذها) أى الزكاة بأن كان عنده ما يكفيه لعامة وتوسع في الإنفاق حتى أفناه في بعض العام واستدان للإنفاق بقية العام ليأخذ من الزكاة ما يوفي به دينه فلا يعطى منها شيئاً ، لأن قصده مذموم ، بخلاف من تدان لضرورته تأوياً للأخذ منها فإنه يعطى منها ما يوفيه لحسن قصده .

(إلا أن يتوب) من الصرف في الفساد والاستدانة لأخذها لأنها سفه وهو محرم ،

عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ ، وَفَضْلٍ غَيْرِهَا ،
وَمُجَاهِدٌ وَآلَتُهُ ، وَلَوْ غَنِيًّا : كَجَسَوسٍ لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ ،
وَعَرِيبٌ مُخْتِاجٌ لِمَا يُوصِّلُهُ

فيحتاج للتوبة فيعطى منها ما يوفى به دينه (على الأحسن) عند ابن عبد السلام والمصنف وهو قول ابن عبد الحكم وإنما يعطى المدين منها (إن أعطى) المدين لرب الدين (ما بيده) أى المدين (من عين و) من (فضل غيرها) أى العين عن حاجته مما يباع على المكس ويبيعت عليه بقية ، وظاهره أن الشرط إعطاء ما ذكر بالفعل وليس بمراد إنما المراد إعطاؤه ما يبقى عليه . على تقدير إعطاء ما بيده ، وعطف على فقير فقال (ومجاهد) أى متلبس به أو عازم عليه ابن عرفة يعطى من عزم على الخروج للجهاد أو السفر له إن كان ممن يجب عليه وهو الحر المسلم البالغ الذكر القادر عليه . ويشترط أن لا يكون هاشمياً ويدخل فيه الماربط .

(وآلته) أى الجهاد كسيف تشتري منها إن كان فقيراً بسل (ولو) كان المجاهد (غنياً) أى معه ما يكفيه لجهاده ، وأشار بولو لقول عيسى بن دينار لا يعطى منها من معه ما يكفيه . وشبه في الاعطاء منها فقال (كجاسوس) يرسل لأرض الحرب للاطلاع على هورات العدو وإعلامنا بها فيعطى منها ولو كان كافراً (لا) تصرف الزكاة في بناء أو ترميم (سور) أى بناء حول البلد يمنع العدو من دخولها (و) لا في حمل (مركب) أى سفينة يقاتل بها العدو في البحر ، هذا قول ابن بشير . وقال ابن عبد الحكم يعمل الأسوار والمراكب منها واقتصر عليه اللخمي ، واستظهره في التوضيح ابن عبد السلام هو الصحيح . المواقم أر المنع لغير ابن بشير فضلاً عن تشهيره ولا تعطى لعالم ومفت وقاض إلا الفقير الذى لم يعط حقه من بيت المال . اللخمي وابن رشد إن منعوا حقه منه أعطوا ولو أغنياء بالأولى من الأصناف المذكورة في الآية والراجح الأول .

وعطف على فقير فقال (وعريب) حر مسلم غير هاشمي (محتاج لما يوصله) لبلده

فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مُسْلِفًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِّهِ ، وَصَدَّقَ ،
وَأِنْ جَلَسَ تُزِعَتْ مِنْهُ : كَفَازٍ وَفِي غَارِمٍ يَسْتَفْنِي : تَرَدُّدٌ ،
وَنَدِبٌ إِثَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُمومِ الْأَصْنَافِ وَالْإِسْتِنَابَةِ

ولو غنياً فيها إلا إن كان معه ما يوصله تغرب (في غير معصية) والا فلا يعطى ولو خشي موته إلا أن يتوب لقدرته على النجاة بتوبته . وقيل إن خيف موته يعطى ولو لم يتوب إذ لا نمسى بقتله في التبصرة لا يعطى ابن السبيل منها إن خرج في معصية ، وإن خيف موته إلا أن يتوب ولا يعطى ما يستعين به على الرجوع إلا أن يتوب أو يخاف موته في بقائه ففصل بين المسير والرجوع (ولم يجد مسلماً) في غربته (وهو) أى الغريب واوّه للحال (ملئ ببلده) بأن لم يجد مسلماً سواء كان ملياً ببلده أو معدماً أو وجده وهو عديم ببلده ، فإن وجده وهو مليء بها فلا يعطى منها (وصدق) بضم فكسر مثقلاً أى الغريب في دمه اه الاحتياج لما يوصله لبلده ظاهره بلامين .

(وإن جلس) أى أقام الغريب في بلد الغربة بعد إعطائه منها ما يوصله لبلده (تزعت) بضم فكسر أى الزكاة (منه) أى الغريب إلا أن يكون فقيراً ببلده وشبه في النزاع إن جلس فقال (كفاز) أعطى منها وجلس عن الغزو فتزاع منه واتبع بها إن أنفقها وهو غني (وفي) تزعها من (غارم) أى مدين (يستفنى) بعد أخذها وقبل دفعها في دينه لذهاب وصف الغرم عنه وعدمه لأخذها بوجه جائز (تردد) للغمي وحده ونصه وفي الغارم يأخذ ما يقضي به دينه ثم يستفنى قبل إدائه إشكال . ولو قبل تنزع منه لكان وجهها فالأولى ، واختار تزعها من غارم استفنى .

(ونذب) بضم فكسر (إثار) أى وجيع الشخص (المضطر) أى شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع (دون عموم) أى تعميم (الأصناف) الثانية التي في الآية فلا يندب فيهم أثمتنا « رضى » أن الواو في آية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ الخ بمعنى أو أو أن معنى الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (ونذب) للمزكى (الاستنابة)

وَقَدْ تَجِبُ ، وَكَرِهَ لَهُ حِينَئِذٍ تَخْصِصُ قَرِيبِهِ ، وَهَلْ يُنْمَعُ
إِعْطَاءُ زَوْجَةِ زَوْجًا ، أَوْ يُكْرَهُ ، تَأْوِيلَانِ ، وَجَازَ إِخْرَاجُ
ذَهَبٍ عَنْ وَرَقٍ ، وَعَكْسُهُ بِصَرْفٍ وَقْتِهِ مُطْلَقًا بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ ،

على دفع الزكاة لمستحقها خوف قصد المحمدة (وقد تجب) الاستنابة إن علم ذلك من نفسه
أو جهل مستحقها .

(وكره) بضم فكسر (له) أي النائب (حينئذ) أي حين الاستنابة (تخصيص
قريبه) أي الزكي أو النائب إن كان لا تلزمه نفقته وإلا منع إعطاؤه ، وإن لم يخصه
وهذا في قريب الزكي . وأما قريب النائب الأجنبي من المذكي فيكره تخصيصه ولو
لزمته نفقته النائب (وهل يمنع) بضم المثناة (إعطاء زوجة) من إضافة المصدر لفاعله
(زوجًا) لها زكاتها لإنفاقها عليها (أو يكره) بضم المثناة إعطاؤها إياه زكاتها فيه
(تأويلان) أي فهان لشارحيها في قولها لا تعطى الزوجة زوجًا من زكاتها ، فحملها ابن
زرقون ومن وافقه على المنع فلا تجزئها . وحملها ابن القصار وجماعة على الكراهة وهو
الراجح . وأما إعطاء الزوج زوجته زكاته فيمنع إتفاقًا ، وحمل المنع فيها إن لم يكن
إعطاء أحدهما الآخر ليدفعا في دينه أو ينفقه على غيره وإلا جاز اتفاقًا .

(وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه) أي إخراج ورق عن ذهب
بلا أولوية لأحدهما على الآخر . وقيل إخراج الورق أولى لسهولة إنفاقه أكثر
من الذهب ، ويكره إخراج فلوس النحاس عن الذهب والفضة على المشهور بناء على أنها
نقد . أبو زيد الفاسي أما إخراجها عن نفسها إذا كانت للتجارة فلا خلاف في إجزائه
وليس من إخراج القيمة عرضًا ، وأقره البناني وغيره ، وفيه أن الزكي قيمتها وهي
ذهب أو ورق فالصواب تعميم الخلاف ، وصلة إخراج (بـ) باعتبار (صرف) الذهب
بالورق الجاري بين الناس في (وقته) أي إخراج أحدهما عن الآخر . ولو تأخر عن وقت
وجوب الزكاة بمدة طويلة حال كون صرف الوقت (مطلقًا) عن تقييده بمساواة الصرف
الشرعي ، وهو كون الدينار بعشرة دراهم و (بـ) باعتبار (قيمة السكة) في النصاب

وَلَوْ فِي تَوَجُّعٍ ، لَا صِبَاغَةَ فِيهِ ، وَفِي غَيْرِهِ : تَرَدُّدٌ ،

المزكى إن أراد أن يخرج عنه غير مسكوك ، فمن وجب عليه دينار مسكوك من أربعين ديناراً كذلك وأراد أن يخرج صرفه فضة غير مسكوك ، وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوك وجب عليه أن يزيد على وزن العشرة من الفضة غير المسكوك قيمة سكتها عند أهل المعرفة . هذا إذا كان غير المسكوك من غير نوع النصاب كما في المثال بل (ولو) كان إخراج غير المسكوك عن المسكوك (في نوع) واحد وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام و خليل وغير واحد .

وأشار بولو إلى قول ابن حبيب إن أراد أن يخرج عن المسكوك غير مسكوك من نوعه فلا يلزمه زيادة قيمة السكة ، وأما إن أراد أن يخرج عن المسكوك مسكوكاً من نوع آخر فصرف الوقت متضمن قيمة السكة . وأما من وجب عليه وزن دينار غير مسكوك في أربعين ديناراً كذلك وأرد أن يخرج ديناراً ذهباً مسكوكاً وزنه أقل من دينار ولسكنه قيمة كقيمة دينار غير مسكوك فلا يحزبه ، ويجب عليه إلغاء قيمة السكة وإخراج وزن دينار من المسكوك فهي معتبرة في المخرج عنه ملقبة في المخرج (لا) باعتبار قيمة (صباغة فيه) أي النوع الواحد فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً وقيمته خمسون ديناراً لصياغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين .

(وفي) إلغاء قيمة الصباغة في (غيره) أي النوع الواحد كمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً وقيمته خمسون ديناراً لها وأراد أن يركبه بدراهم ، فهل يلغى قيمة الصباغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينار وربع (تردد) بين أبي عمران وابن الكاتب لعدم نص المتقدمين .

فإن قلت قول ابن الكاتب يعارض ما مر للمصنف من أن السكة والصباغة والجودة لا زكاة فيها . قلت مراده بعدم زكاتها أنه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزداد ربع العشر بها ، كمن له عشرة دنانير وقيمتها عشرون ديناراً لسكتها أو صباغتها أو جودتها فلا زكاة عليه ، لأن المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة .

لَا كَسْرَ مَسْكُوكٍ ، إِلَّا لِسَبَكٍ ، وَوَجِبَ نَيْتُهَا ، وَتَفَرَّقَتْهَا
بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ قُرْبِهِ ، إِلَّا لَا عَدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةٍ
مِنَ الْفَيْءِ ، وَإِلَّا يَبْعَثُ

(لا) يجوز (كسر مسكوك) من ذهب أو فضة ، لأنه من إفساد ما به التعامل فيضيق على الناس (إلا) كسره (لسبك) أى صوغه حلياً لمراة أو مصحف أو سيف أو سناً أو أنفاً أو خاتماً (ووجب) على المزكى (نيتها) أى الزكاة الواجبة عليه في ماله أو مال محجوره من صغير وسفيه ومجنون شرطاً في صحتها عند عزلها من المال ، أو عند دفعها لمستحقها . ولا يشترط اعلامه ولا علمه بانها زكاة بل يكره لكسر خاطر المستحق ، فإن دفع له قدر الواجب بلانية أو بنية هبة أو صدقة تطوع ثم نوى به الزكاة الواجبة لم يجزه ، والثنية الحكمية كافية فإذا عد ماله وأخرج ما يجب فيه ودفعه لمستحقه بلانية ولو سئل عنه لقال أدبت الزكاة المفروضة كفى .

(و) وجب (تفرقتها) أى الزكاة فوراً على المستحقين (بموضع الوجوب) وهو موضع الحرث والماشية وموضع المالك في العين ومنها قيمة عرض المدير (أو قربه) أى موضع الوجوب بأن كان دون مسافة قصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أو لا كان المستحق الذي في القرب أهدم ، أو لا لأنه في حكمه . وأما ما على مسافة القصر فيمتنع نقلها إليه (إلا) مستحق (أهدم) أى أشد عدماً للمال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل أكثرها أى الزكاة (له) أى إلا عدم وجوباً ويفرق أقلها بموضع الوجوب وجوباً غير شرط فيها .

فإن نقلت الزكاة كلها للاعدم أو فرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزأت . وقيل نقلها للاعدم مندوب وهو الظاهر إذ هو من إبطار المضطر ومفهوم أهدم من مساو ودون دخل فيها قبل الإستهناء فيمتنع نقلها له . فإن نقلت فسيأتي وتنقل للاعدم (بأجرة من الفيه) أى بيت المال إن كان وأمكن أخذها منه (وإلا) أى وإن لم يكن بيت مال أو لم يمكن أخذها منه (يبعث) الزكاة أى أكثرها بموضع وجوبها .

وَأَشْتَرِي مِثْلَهَا : كَعَدَمٍ مُسْتَحَقٍّ ، وَقُدَمٍ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ ،
وَأِنْ قَدَمٌ مُعَشْرًا أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ ، أَوْ نُقِلَتْ
لِدُونِهِمْ ، أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِغَيْرِ مُسْتَحَقٍّ ، وَتَعَذَّرَ رَدُّهَا

(واشترى) بضم المثناة وكسر الراء في بلد الاعدم المنقول اليه (مثلها) أى الزكاة
نوعاً لا قدراً لتبعيته للسعر في البلدين فيشتري بثمن الطعام طعام ، وبثمن الماشية ماشية
إن أمكن وإلا فرق الثمن كزكاة العين .

وشبه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كعدم) وجود (مستحق) يوضع
الوجوب فتنتقل الزكاة كلها إلى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفداء ، وإلا بيعت
واشترى مثلها (وقدم) بضم القاف وكسر الدال مثقلة المنقول للاعدم أو المستحق
قبل تمام الحول من الإمام أو جماعة المسلمين أو الزكى (ليصل) المنقول لموضع
التفرقة (عند) تمام (الحول) في عين وماشية بدون ساع ، هذا قول ابن المواز
وهو المشهور . وقال الباجي لا ينقل حتى يتم الحول والماشية التي لها ساع لا تزكى الا
بعد مجيئه .

(وإن قدم) بفتحات مثقلاً (معشراً) بضم الميم وفتح العين والشين المعجمة أى زكاة
ما فيه العشر أو نصفه كعصب وقمر قبل وجوبها بإفراك الحب وطيب الثمر ولو يسير لم
يجزه (أو) زكى (ديناً) قرضاً حال حوله (أو عرضاً) عتقراً بعد حوله وبيعه
و (قبل القبض) للدين بالقرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه (أو نقلت) بضم فكسر
أى الزكاة (لدونهم) أى مستحقين موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة
قصر لم يجزه ، هذا بعض مفهوم لعدم سياكي تمامه في قوله أو نقلت لثلم فيه
تفصيل . وذكر المواق عن ابن رشد والكافي أن المذهب في نقلها لدونهم الإجزاء البنائي
وهو ظاهر ، لأنها لم تخرج عن مصرفها . قلت ولان ايثار المضطر منسوب .

(أو دفعت) بضم فكسر أى الزكاة (باجتهاد) من المزكى أو نائبه (لغير مستحق)
لها كفى ورق وكافر لظن أنه مستحق لها (وتعذر ردها) أى الزكاة منه لم تجزه . فإن

لَا الْإِمَامَ ، أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَائِرٍ فِي صَرْفِهَا أَوْ قِيَمَةٍ : لَمْ
تُجْزَ ، لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ ثَقُلَتْ لِمِثْلِهِمْ أَوْ قُدِّمَتْ

أمكن ردهما أخذا إن كانت باقية بعينها أو عوضها منه إن فانت بتصرفه أو بغيره وغيره (إلا الإمام) يدفعها باجتهاده لمستحق فتبين أنه غير مستحق ، فتجزى لانه حكم لا يتمقب إن تعذر ردهما ولا نزعتهما أفاده المواق واللحيمي وابن عرفة والموضح والمثنى ، اذ موضوع كلامه في تعذر الرد والوصي ومقدم القاضي كالإمام .

(أو طاع) المزكى (بدفعها) أى الزكاة (لجائر) أى مشهور بالجور (في صرفها) وصرفها لغير مستحقها لم تجزء ، والواجب جمعها والهرب بها ما أمكن . فان دفعها الجائر لمستحقها أجزأت (أو) طاع (ب) دفع (قيمة) أى مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) بضم فسكون أى الزكاة المزكى في المسائل السبع وربع المصنف في عدم الإجزاء في دفع القيمة ابن الحاجب وابن بشير ، وقد اعترضه في التوضيح بأنه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في إعطاء القيمة أنه مكروه لا محرم .

قال في المدونة ولا يعطى مما لزمه من زكاة العين عرضاً أو طعاماً ويكره للرجل اشتراء صدقته اهـ ، فجعله من شراء الصدقة وإنه مكروه ومثله لابن عبد السلام . الباجي ظاهر المدونة وغيرها أنه من شراء الصدقة والمشهور فيه أنه مكروه لا محرم المناوي ظاهر كلامهم أن ما في ابن عبد السلام والتوضيح هو الراجح ، ويبدل له اختيار ابن رشد حيث قال الإجزاء أظهر الأقوال ، وتصويب ابن يونس له ، وأما تفصيل حج فلم أره لأحد والموجود في المذهب الطريقتان السابقتان إجزاء القيمة مطلقاً وعدمه مطلقاً (لا أن أكرهه) بضم الهمز وكسر الراء على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فتجزى .

(أو ثقلت) بضم فكسر أى الزكاة (لمثلهم) أى مستحقى موضع الوجوب في الإحتياج وبينها مسافة قصر فتجزى وإن حرم (أو قدمت) بضم فكسر مثلاً أى

بِكَشْرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ ، فَإِنْ ضَاعَ الْمَقْدَمُ ، فَقَدْ الْبَاقِي
وَأِنْ تَلَفَ جُزْءُهُ نَصَابٍ وَلَمْ يُنَكِّنِ الْأَدَاءُ سَقَطَتْ ؛
كَعَزْلِهَا فَضَاعَتْ ،

الزكاة قبل الحول (بكشر) الكاف استقصائية على رواية عيسى عن ابن القاسم . وقيل
بشهرين ونحوهما . وقيل بيومين . وقيل بثلاثة . وقيل بخمسة أيام . وقيل بعشرة فتجزى
مع الكرامة سواء كان التقديم لمستحقها أو لو سئل يدفعها له وصلة قدمت (في) زكاة
(عين) ومنها قيمة عرض المدير (و) زكاة (ماشية) لا ساعي لها فتجزى مع الكرامة
ولا تجزى في حرث وماشية لها ساع إذا قدمها قبل الحول لمستحقها وأما إن دفعها قبله
بكشر للساعي فتجزى قاله في الطراز .

(فإن ضاع المقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال مثقلا أي المخرج قبل تمام الحول
بكشر أو أكثر قبل وصوله لمستحقة (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) إن كان نصاباً
لأن تقديمه مكروه أو محرم إلا بزمان يسير كثلاثة أيام فيضيع المقدم فقال ابن المواز
يجزيه ولا يضمنه . سند وهو مقتضى المذهب لأنها زكاة وقعت موقعها ، لأن ذلك
الوقت في حكم وقت الوجوب ، وجزم ابن رشد بعدم الإجزاء وهو ظاهر . المصنف
وأما المقدم على الحول اللاعدم أو للمستحق لعدمه في بلد المال ليصل له عنده فيبرىء
منه المزكى بمجرد خروجه من يده فإن ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا يزكى الباقي
لأمره بتقديمه .

(وإن تلف) بعد تمام الحول (جزء نصاب) قبل التزكية بلا تفريط وبقي أقل منه
(ولم يمكن الأداء) أي إخراج الزكاة منه ، إما لعدم مستحق أو لعدم إمكان الوصول إلى
المال (سقطت) الزكاة فإن أمكن الأداء وفريط في التالف ضمن ، وأما التلف قبل تمام
الحول فيعتبر فيه الباقي بلا تفصيل .

وشبه في السقوط فقال (كعزله) أي الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها لمستحقها
(فضاعت) أو تلفت بلا تفريط ولا إمكان أداء فلا يزكى الباقي . وإن وجدها لزمه

لَا إِنْ ضَاعَ أَصْلُهَا ، وَضَمِنَ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْهَوْلِ ، أَوْ
أَدْخَلَ عَشْرَةَ مُفْرَطًا ، لَا مُحَصَّنًا ، وَإِلَّا فَتَرَدُّدٌ ، وَأُخِذَتْ
مِنْ تَرْكَةِ الْمَيْتِ ، وَكَرَّمَا وَإِنْ يَبْتَالِ

إخراجها ، وإن عزلها قبل تمام الحول فضاقت فيزكى عن الباقي ان كان نصاباً (لا)
تسقط الزكاة (إن ضاع أصلها) أى المال المزكى بها تمام حوله فيدفعها لمستحقها فرط
أم لا . فإن عزلها قبل تمام الحول وتلف أو ضاع أصلها قبله فلا يلزمه إخراجها (وضمن)
مالك النصاب زكاته (إن أخر) إخراج (ها) أى الزكاة (عن) تمام (الحول)
أياماً مع فكه منه فضاقت المال أو فرط أم لا لا إن أخرها يومين إلا أن يفرط
في حفظه .

(أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) ان سقى بلا آلة أو نصف عشره إن
سقى بها بيته مع باقي حبه أو ثمره أو وحده حال كونه (مفراطاً) بضم ففتح فكسر
منقلاً في دفعه لمستحقه لإمكانه قبل إدخاله بيته فضاقت أو تلف أو في حفظه فيضمنه ،
فإن ضاع في الجرين فلا يضمنه إلا أن يؤخر دفعه مع إمكانه (لا) يضمنه إن أدخله
(محصناً) بضم ففتح فكسر منقلاً أي ناوياً تحصينه وحفظه بأن لم يمكنه أدائه
وأدخله لحفظه وتلف بلا تفريط (وإلا) أي وإن لم يدخله مفراطاً ولا محصناً بأن لم
يعلم قصده في إدخاله بيته وادعى قصده تحصينه (ف) فى تصديقه في دعواه ، لأن
التحصين هو الغالب . ولأنه لا يعلم إلا منه وعدمه لأن الأصل بقاء الضمان (تردد) للمتأخرين
لعدم نص المتقدمين .

(وأخذت) بضم فكسر أى الزكاة (من تركة الميت) على الوجه الآتي في باب
الوصية في قوله ثم زكاة أوصى بها إلا أن يعترف بملوئها أو يوصى في رأس المال الخ
فكلامه هنا مجمل وكلامه الآتي في الوصية تفصيل له (و) أخذت من الممتنع من أدائها
(كرمها) بضم الكاف وفتحها بغير قتال بل (وإن) كان (بقتال) ولكن لا يقصد
قتله بل تخليص الزكاة منه . فإن قتل أحداً اقتص منه ، وإن قتل أحد فهدر وتكفيه

وَأَدَّبَ ، وَدَفَعَتْ لِلْإِمَامِ الْعَدْلَ ، وَإِنْ عَيْنًا . وَإِنْ غُرًّا عَبْدًا بِعَرِّيَّةٍ فِجْنَايَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ ،

نية الإمام على الصحيح ، وإن سرق المستحق قدرها من مال مانعها لم تجزه لعدم النية .

(وأدب) بضم فكسر مثقلاً أى الممتنع من أدائها بعد أخذها منه كرهاً بغير قتال ، وإلا كفى في أدبه فالأولى أو أدب بأو (ودفعت) بضم فكسر أى الزكاة وجوباً (للإمام العدل) في أخذها وصرفها وغيرهما ، وإن جار في غيرها كره دفعها له كما في التوضيح ، والخط إن كانت ماشية أوحرنًا بل (وإن) كانت (عينًا) فإن طلبها العدل فادعى المالك إخراجها فلا يصدق ومفهوم العدل إن غيره لا تدفع له ، ويجب جعدها منه والمهرب بها ما أمكن ، وإن دفعت له طوعاً لم تجز ، ولا تجوز الفتوى بأن العدل يأخذ الزكاة حيث علم عدم عدالة طالبها أو شك فيها كما يفيد كلام الأبياني ، فإنه افق حين طلب طلب الامام المعونة من الرعية بأنه لا سبيل لذلك لأن عدالته مشكوك فيها .

قال والمفتون بأن عمر د رض ، قد اقتضاها بيعتونها من قبورهم الى النار بلا زانية أى أي لأنه لم يصل أحد في العدالة إلى عمر د رض ، ولا يام يكون المشكوك في عدالته عدلاً على أن عمر د رض ، لم يمكن من ذلك إلا بعد أن توضحا وصلى واستقبل وحلف بالله إنه لم يعلم لبيت المال مالا .

(وإن غر عبد) رب المال باخباره (بعريّة) له فدفع الزكاة له وظهر رقبته (فـ) الزكاة التي أخذها (جناية) في رقبته إن لم توجد معه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فيخير سيده في فدائه بها وإسلامه فيها فيباع فيها . وقيل تتعلق بذمته فيتبع بها إن أعتق يوماً ما . ومقتضى نقل المواق أن هذا ترجيح لابن يونس من نفسه ، فالأولى التعبير بصيغة الفعل ثم رأيت نص ابن يونس وهو قيل فإن غر عبد فقال إني حر فأعطاه من زكاته فأفادت ذلك ، فقال بعض أصحابنا في ذلك نظر هل يكون في رقبته كالجنابة لأنه غره أو يكون في ذمته لأن هذا متطوع بالدفع .

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ . وَمَا غَابَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرِجٌ
وَلَا ضَرُورَةَ

(فصل)

يَجِبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُزْؤُهُ عَنْهُ

ابن يونس الصواب إنه جنابة الخ وبهذا ظهر صحة تعبيره بالإسم ١٥٠ . بن (وزكي)
بفتح الزاي والكاف مثقلاً وجوباً شخص (مسافر) من وطنه تم حول ماله قبل عوده
له (ما معه) من المال وإن لم يكن نصاباً (وما غاب عنه) إن كان مجموعها نصاباً
(إن لم يكن مخرج) الزكاة ما غاب بتوكيل أو إمامة لبلده (و) الحال (لا ضرورة)
إلى ما يخرج به عن الغائب بما بيده في نفقته ولحومها فإن احتاج له فيها آخر الإخراج عنه
إلى عوده لبلده .

هذا أحد قول الإمام مالك «رض» ، وقال أيضاً يؤخر زكاته مطلقاً اعتباراً
بوضع المال وأما ما معه فيزكيه بكل حال اتفاقاً لاجتماع المال مع ربه ومفهوم مسافران
الحاضر يزكي ما حضر وما غاب من غير تأخير ، ولو دعت ضرورة لصرف ما حضر
وهو كذلك على ظاهر كلامهم .

(فصل) في زكاة الفطر

(يجب) وجوباً ثابتاً (بالسنة) بضم السين أي الحديث الصحيح ففي الموطأ عن ابن
عمر «رض» فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على المسلمين ، وحمل الفرض
على التقدير بعيد ولا سيما وقد خرج الترمذي بعث رسول الله ﷺ منادياً ينادي في فجاج
المدينة إلا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم صاع .

وأما آيات الزكاة العامة فسابقة على مشروعيتها فهي غير مرادة منها وفاعل يجب
(صاع) أي ملء اليدين المتوسطتين لا مبسوطتين ولا مقبوضتين أربع مرات إن قدر
عليه (أو جزؤه) أي الصاع إن لم يقدر عليه ، وصلة يجب (عنه) أي المخرج المقصود من

فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَإِنْ بَتَسَلَّفَ ، وَهَلَ بِأَوَّلِ
 لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافَ مَنْ أَغْلَبَ الْقُوَّةُ مِنْ مُعَشَّرٍ ،
 أَوْ أَقْطَ ، غَيْرَ عَاسٍ ،

السياق إذ صاع بتقدير إخراج لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري والإخراج يستلزم
 خروجاً والمخاطب بالوجوب اللازم ليجب ونعت صاع أو جزؤه بحملة (فضل) أي زاد
 الصاع أو جزؤه (عن قوته) أي المخرج (وقوت عياله) أي الذين تلزمه نفقتهم في يوم
 العيد أن قدر عليه بغير تسلف بل (وإن) قدر عليه (بتسلف) رجا وفاءه . وقال محمد
 لا يجب التسلف لأنه ربما تعذر عليه وفاءه فيبقى في ذمته وذلك من أعظم الضرر ،
 واقتصر ابن رشد على ندب التسلف وأخذ منه عدم سقوطها بالدين ، وهو المذهب وفي أبي
 الحسن في سقوطها به قولان مشهوران ، وظاهرة قوله المتقدم إلا زكاة فطر عن عبد عليه
 مثله سقوطها به .

(وهل) تجب زكاة الفطر (بأول) جزء من (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر
 يوم رمضان ولا يمتد وقت الخطاب بها بعده (أو ب) طلوع (فجره) أي يوم العيد ولا
 يمتد أيضاً فيه (خلاف) في التشهير فمن لم يكن من أهلها وقت الغروب على الأول أو
 وقت طلوع الفجر على الثاني لم تجب عليه ، ولو صار من أهلها بعد .

ومن مات أو بيع أو طلق أو أعتق قبل الغروب لم تجب عليه ولا على البائع
 ولا على المطلق والمعتق اتفاقاً . وإن حصل شيء منها بعد الفجر وجبت على من ذكر
 اتفاقاً . وإن حصل شيء منها بينها وجبت في تركه الميت . وعلى المطلق والمعتق
 والبائع على الأول وعلى المشتري والعتيق والمطلقة وسقطت عن الميت على الثاني ، وإن
 ولد أو أسلم قبل الغروب وجبت اتفاقاً وبعد الفجر لم تجب اتفاقاً وفيما بينها وجبت
 على الثاني لا على الأول .

وبين الصاع بقوله (من أغلب القوت) لاهل البلد وبين القوت بقوله (من معشر)
 بضم الميم وفتح العين والشين المعجمة أي مزكى بالعشر أو نصفه ، والمراد به هنا
 خصوص القمح والشعير والسلت والأرز والذرة والدخن والتمر والزبيب (أو أقط) بفتح
 الهمزة أو كسرهما مع سكون القاف أو كسرهما ، فلفاته أربعة أي جاف اللبن المستخرج
 زبدته عطف على معشر ونعت معشر بـ (غير علس) للرد على ابن حبيب في زيادته على

إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ غَيْرُهُ ، وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةِ زَوْجِيَّةٍ ،
وَأَنْ لِأَبٍ وَخَادِمِهَا أَوْ رِقٍّ لَوْ مُكَاتَبًا

التسعة المتقدمة لإخراج زكاة الفطر منه فلا تخرج زكاة الفطر من غير الأصناف التسعة المتقدمة في كل حال .

(إلا) حال (أن يقتات غيره) أي المذكور كعسل ولحم ولبن وقطنية فتخرج من أغلبه إن تعدد أو بما انفرد إن لم يوجد شيء من التسعة ، وإلا تعين الإخراج منه قاله الخطوط وقبعه جماعة من الشارحين ، ورده الرماصي بأن عبارة المدونة واللخمي وابن رشد وابن عرفة إن غير التسعة إذا كان غالباً لا يخرج منه ، وإن انفرد بالاعتقالات أجزاء الإخراج منه ولو وجد شيء منها ، وهو ظاهر قول المصنف إلا أن يقتات غيره وهل يقدر نحو اللحم يحرم المد أو شبعه وصوب أو يوزنه خلاف .

وعطف على قوله عنه فقال (و) يجب صاع أو جزؤه فضل عن قوته وقوت عياله يومه (من كل) شخص (مسلم يموئه) أي الزكي المسلم أي يقوم بمؤنته وجوباً (بقربة) بينهما كالأولاد والوالدين الذين لا مال لهم (أو) بد (زوجية) للزكي بسل (وإن) كانت (لأب) له كانت أمه أو غيرها مدخولاً بها ولو مطلقة رجعية أو دعت له (وخادماً) أي الجهة التي بها النفقة من قرابة أو زوجية له أو لأبيه إن كان الخادم مملوكاً للغير أو لزوج له لا بأجرة . وإن اشترطت نفقته عليه وهذه من المسائل التي تجب فيها النفقة دون الزكاة كمن يموئه بالنزاع أو إجارة للخدمة بنفقته وحدها أو مع شيء آخر أو بحمل كطلقة بائناً حاملاً ، وهذه خرجت من كلام المصنف بحصره أسباب القيام بالمؤنة في القرابة والزوجية والرق .

(أو) يموئه بد (رقيق) أي كونه رقيقاً له خرج رقيق رقيقه لأنه لا يموئه ومؤنته على سيده ولا تجب زكاة فطره على سيده أيضاً لرقه إن كان رقه غير مكاتب ككفن ومدبر وأم ولد ومعتق لأجل بل (ولو) كانت رقيقه (مكاتباً) أي معتقاً على مال مؤجل ، لأنه رقيق ما بقي عليه شيء ولو درهماً وهو وإن كانت نفقته على نفسه يقدر أن سيده

وَأَبْقَا رُجِي ، وَمَبِيعاً بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ وَمُخْدَماً ، إِلَّا لِحُرِّيَّةٍ
فَعَلَى مُخْدَمِهِ ، وَالْمُشْتَرِكُ ، وَالْمَبْعُوضُ بِقَدْرِ الْمَلِكِ ، وَلَا
شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ ،

ترك له شيئاً في نظيره ما فهي على سيده في الحقيقة إن كان حاضراً أو مسافراً بل
(و) لو (أبقا رجى) رجوعه ومقصوداً كذلك وإلا فلا تلزمه إن كان غير مبيع
بل (و) لو رقيقاً (مبيعاً) متلبساً (بمواضة) لأمه راتعة أو وخش وطنها وباعها
قبل استبرائها .

(أو) بشرط (خيار) له أو للمشتري أولها أو لأجنبي جاء وقت الزكاة قبل نزول
الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرهما على بائعها لأنها في ملكه ونفقتها عليه (و) رقا
(مخدماً) بضم فسكون ففتح أي موهوبة خدمته لشخص حياته أو مدة معلومة فزكاة
فطرته على مالك رقبته في كل حال (إلا) أن يؤل بعد انتهاء مدة خدمته (لحرية)
بتعليق حريته عليه نحو خدمتك فلانا حياته أو مدة كذا وبعدها فأنت حر (ف) زكاة
فطرته (على مخدمه) بفتح الدال أي من وهبت خدمته له كنفقته ، وشمل المستثنى منه
من يرجع ملكاً لغير مخدمه بالكسر نحو أخدمتك زيدا حياته أو مدة كذا ثم أنت بملوك
لعمرو فزكاة فطرته على مالك رقبته ، والمعتمد أنها على من وهبت رقبته له وهو عمر وإن
قبل الهبة كنفقته .

(و) الرق (المشترك) بفتح الراء بين مالكين (أو) أكثر (و) الرق (المبعوض)
بفتح العين المهملة أي المقتب بعضه توزع زكاة فطرتهما (بقدر الملك) أي الجزء المملوك
منها فعلى كل شريك من الصاع بقدر ماله من الرق وعلى مالك البعض من الصاع بقدر
ماله من الرق .

(ولا شيء على العبد) في بعضه الحر هذا هو الراجح ، ومقابلة أن زكاة المشترك على
عدد رؤوس الشركاء ولو اختلفت أنصباؤهم فيه ولها نظائر في الخلاف ، وضابطها كل
واجب بحقوق مشتركة هل استحقاقه بمقادير الحقوق أو على عدد الرؤوس قولان ، لكن

وَالْمُشْتَرَى فَاسِداً عَلَى مُشْتَرِيهِ ، وَنَدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ
 قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَحْسَنِ ، وَغَرَبْلَةُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلْتَ ،
 وَدَفْعُهَا لِزَوَالِ فَقْرٍ ، وَرِقٌّ يَوْمَهُ وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلِ ، وَعَدَمُ
 زِيَادَةٍ ، وَإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ

الراجح منها مختلف فرجح اعتبار عدد الرؤوس في أجرة القاسم وكس المرحاض ،
 والسواقي ، وحارس اعدال المتاع ، وبيوت الطعام ، والجرب والبساتين ، وكاتب الوثيقة ،
 وصيد الكلاب فلا يعتبر عدد الكلاب ، والمعتبر رؤوس الصائدين . ورجح اعتبار مقادير
 الأنصاء في زكاة الفطر والشقعة ونفقة الأبوين وزكاة فطرهما فتوزع على أولادها بقدر
 اليسار لا على الرؤوس ولا بقدر الميراث (و) الرق (المشتري) بفتح الراء شراء (فاسداً)
 لانتفاء ركن أو شرط أو وجود مانع زكاة فطره (على مشتريه) إن قبضه لأن ضمانه منه
 حينئذ ولا فعلى بآئنه لأنه ملكه وفي ضمانه .

(ونذب إخراجها) أي زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقيل الصلاة) للمبدول وبعد
 القدو إلى المصلي تعجلاً لسرة الفقير (و) نذب إخراجها (من قوته الأحسن) من قوت
 أهل بلده (و) نذب (غربة القمح) وشبهه (إلا الغلت) بكسر اللام أي كثير الغلت
 فتجب غربلته إن زاد غلته على ثلثه قاله ابن رشد . فإن كان ثلثاً نذبت ، وقيل تجب إن
 كان ثلثاً أو قريباً منه واستظهره ابن عرفة (و) نذب (لزوال فقر ورق يومه) أي العيد
 وإن وجب على سيده إخراجها عنه .

(و) نذب (دفعها) أي زكاة الفطر (للإمام العدل) ليفرقها وظاهر المدونة وجوبه
 وعلل بخوف المحمدة وأورد عليه نذب الاستنابة في زكاة المال في هذه الحالة مع أن خوف
 المحمدة فيها أقوى (و) نذب (عدم زيادة) على الصاع لأنه تحديد من الشارع فالزيادة
 عليه بدعة مكروهة ، كزيادة تسبيح وتحميد وتكبير الملقبات على ثلاث وثلاثين
 (و) نذب (إخراج المسافر) عن نفسه في الحالة التي يخرج عنه فيها أهله لاحتقال نسيانهم
 وإلا وجب عليه الإخراج عن نفسه .

وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعُ
لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَدُونِ إِلَّا لِشَحٍّ وَإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ
بِكَالْيَوْمَيْنِ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُفَرَّقٍ

(وجاز إخراج أهله عنه) أي المسافر إن اعتادوه أو أوصاهم به وينزل الإعتياد والإيصاء منزلة النية وإلا لم تجز عنه لعدم نيتها ، ويجوز إخراجهم عنهم والمعتبر قوت المخرج عنه ، فإن جهل احتيط بإخراج الأعلى ، فإن كان المخرج عنه في بلد قوته أعلى من قوت بلد المخرج تعين الإخراج من الأعلى فإن لم يوجد في بلد المخرج تعين إخراج الشخص عن نفسه (و) جاز (دفع صاع) واحد (لمساكين و) جاز دفع (أصع) بفتح الهمز ممدوداً وضم الصاد المهمة جمع صاع (لـ) مسكين (واحد) هذا مذهب المدونة أبو الحسن ، يجوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمساكين واحد ، هذا مذهب ابن القاسم . وقال أبو مصعب لا يجوز أن يعطى مسكيناً واحداً أكثر من صاع ورأى كالكفارة ، وروى مطرف يستحب لمن ولي تفرقة فطرته أن يعطى لكل مسكين ما يخرججه عن كل إنسان من أهله من غير إيجاب .

(و) جاز إخراج زكاة الفطر (من قوته) أي المزكى (الأدون) من قوت أهل بلده إذا لم يقدر على اقتنيات قوت أهل بلده (إلا) أن يقتات الأدون (لشح) أي بخل على نفسه مع قدرته على اقتنيات قوت أهل البلد فلا يجوز إخراج من قوته الأدون اتفاقاً ، وكذا إن اقتاتته لهضم نفس أو لمادته كبندوي يأكل الشعير بخاضرة يقتات أهلها القمح على المعتمد (و) جاز (إخراجهم) أي المكلف زكاة فطرته (قبله) أي الوجوب (بكاليومين) أدخلت الكاف الثالث هذا قول ابن الجلاب ، وفيها باليوم واليومين وهو المعتمد وإن كان ما في الجلاب موافقاً لما في الموطأ ، فإن ضاعت لم تجز ، واعترضه التونسي واختار إجزاءها لجواز تقديمها .

(وهل) يجوز تقديمها باليومين جوازاً (مطلقاً) عن التقييد بدفعها لمفرق وهو المذهب (أو) يجوز أن دفعها (لمفرق) بضم الميم وفتح الفاء وكسر الراء مشددة فلا

تَأْوِيلَانِ وَلَا تَسْقُطُ بِمَضْيِ زَمَنِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ .

يجوز تفريقها قبله باليومين بنفسه ولا تجزيه فيه (تأويلان) أي فهان لشارحيها الأول للخصمي ، وعليه الأكثر ، والثاني لابن يونس محلها إذا لم تبق بيد الفقير إلى وقت الوجوب وإلا أجزأت اتفاقاً ، لأن تركها بيده كدفعها له ابتداء .

(ولا تسقط) زكاة الفطرة من وجبت عليه أو نذبت له ولم يخرجها حتى فات يوم العيد (بمضي زمن) إخراج (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض ، وأثم بتأخيرها عنه بلا عذر . القرأني الفرق بينها وبين الضحية التي تسقط بمضي زمنها وكل منها شميرة اسلام ، وإن افرقتسا بالوجوب والسنية على أن الفطرة تندب لمن زال فقره ورقه يومها ، ولا تسقط بمضيه أن الفطرة لسد الخلة وهو يحصل في كل وقت والأضحية للتطافر على اظهار الشعائر ، وقد فاتت . ولا يقدح في الفرق خبر أغنوم عن السؤال في ذلك اليوم ، لاحتمال أن الخطاب بها بعده جبراً لما حصل لهم أو لبعضهم من ذل السؤال في ذلك اليوم .

(وإنما تدفع) بضم المثناة فوق وفتح الفاء أي زكاة الفطر (حر) لارق (مسلم) لا كافر (فقير) وأولى مسكين لا غنى غير هاشمي لا هاشمي ، هذا قول أبي مصعب وشهره ابن شاس وابن الحاجب . وقال اللخمي إنما تدفع لعادم قوت يومه ، فإن لم يوجد مستحقها في بلد من وجبت عليه وجب نقلها لأقرب بلد فيه مستحقها بأجرة ممن وجبت عليه لا منها ، لئلا ينقص الصاع . فإن دفعها للإمام ففي نقلها بأجرة منها أو من الفء قولان وعلم من اقتصراره على الفقير أنها لا تدفع لعامل عليها ومؤلف قلبه ولا في الرقاب ولا لغارم ولا لمجاهد ولا لغير مستحق لما يوصله . ويجوز دفعها للقریب الذي لا تلزمه نفقته وللزوجة دفعها لزوجها الفقير لا عكسه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه ، ولم يحرم في دفع الزوجة لزوجها الخلف المتقدم في دفعها له زكاة مالها لقلة نفع الفطرة بالنسبة لزكاة المال .

﴿ باب ﴾

يُثْبِتُ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ، أَوْ بِرُؤْيَا عَدْلَيْنِ ، وَلَوْ

(باب) في الصيام

وهو لغة مطلق الامساك وشرعا امساك عن شهوتي البطن والفرج بنية من الفجر للغروب . وأورد عليه انه شمل امساك من جوعمت فائمة أو قاء عمداً .

(يثبت) أي يتحقق (رمضان بكمال شعبان) ثلاثين يوماً ولو لم يحكم به حاكم وكذا ما قبله إن توالى الغيم ولو شهوراً كثيرة في الطراز عن الإمام مالك « رض » يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعاً للحديث ، ويقضون إن تبين لهم خلاف ما عملوا عليه ، الرماضي وهذا يدل على أنه لا إلتفات لقول أهل الميقات لا يتوالى أربعة أشهر على التام وسيقول المؤلف لا بقول منجم .

فقول عج قوله بكمال شعبان أي إذا لم يكن قبله ثلاثة أشهر فائمة إذ لا يتوالى أربعة أشهر على التام ، وحينئذ فيجعل ناقصاً . وقيل لا ينظر لهذا ويعتبر كمال شعبان مطلقاً اهـ . غير صواب ، والمعجب منه كيف صدر بقول أهل الميقات مقيداً به كلام المؤلف ، وحكي أهل المذهب بقيل . وهذا لا يعارض قولهم إذا حصل الغيم شهوراً فإنها تحسب على الكمال اهـ ، غير ظاهر ، بل يعارضه إذ لو اعتبر قول أهل الميقات لحسب على التام عند توالي الغيم ثلاثة فقط ، وجعل الرابع ناقصاً .

لكن ذكر ابن رشد في جامع المقدمات نحو ما ذكره عج قائل لا تتوالى أربعة أشهر ناقصة أو فائمة إلا في النادر فانظره وتأمله . قلت ما ذكره ابن رشد ليس نحو ما ذكره عج لزيادة ابن رشد قوله إلا في النادر فلم يحمل القاعدة كلية فلذا ألفاها الإمام « رض » (أو برؤية عدلين) الهلال فأولى أكثر منها فكل من أخبره برؤيتها الهلال أو سمعها يخبران غيره بها يجب عليه الصيام لا برؤية عدل وحده ، أو مع امرأتين نعم يجب على الرائي ولو مرة .

ويثبت برؤية العدلين ان كانت السماء مغيمة أو البلد ليس مضرراً (ولو) ادعى الرؤية

بَصْحُو بَمِصْرَ ، فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كَذِبًا

(بصحو بمصر) أي في بلد كبير هذا قول الإمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم . ابن رشد وهو ظاهر المدونة ، وظاهره ولو ادعى رؤيته في الجهة التي طلبه غيرهما فيها ولم يره . وأشار بولو لقول منحنون برد شهادتهما للثمة . ابن بشير هو خلاف في حال إن نظر الكل لصوب واحد ردت وإن انقردا بالنظر إلى موضع ثبتت شهادتهما وعده ابن الحاجب ثالثا واعترضه الموضح .

(فإن) ثبت رمضان برؤية عدلين و (لم ير) بضم ففتح أي هلال شوال لغيرهما (بعد) تمام (ثلاثين) يوما من رؤية العدلين حال كون السماء (صحوا) أي لا غيم عليها (كذباً) بضم فكسر مثقلاً أي المدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحداً وثلاثين يوماً وصيم اليوم الحادي والثلاثون وجوباً . وإن ادعى رؤية هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين لم تقبل شهادتهما لاتهامهما فيها بالكذب لإمضاء الشهادة الأولى ، فإن رآه غيرهما أو كانت السماء مغيمة فلا يكذبان .

ويثبت شوال بكمال رمضان أو برؤية غيرهما ، وهل يشترط في تكذيبهما كون رؤيتهما بصحو بمصر . فإن كانت بغيم أو بلد صغير فلا يكذبان قاله ابن الحاجب وشارحه أو لا يشترط هذا ويكذبان مطلقاً كانت رؤيتهما بصحو أو غيم ببلد كبير أو صغير قاله ابن غازي . واعترضه الخط بحمل الشاهدين مع الغيم أو صغر البلد على السداد لانتفاء التهمة عنهما ، ومثل المدلين ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة في التكذيب بالشرطين المذكورين والمستفيضة لا يتأتى فيها ذلك ، وإن فرض دل على عدم استفاضتهم فيكذبون أيضاً .

فإن قلت يلزم على تكذيب المدلين ومن ألحق بها بطلان صيام الشهر كله لمن لم يبيت النية كل ليلة ، واقتصر على نية صيام الشهر في أول ليلة إذ شرط صحة النية تبييتها ليلة الصيام ، وهذا قدمها على الشهر بليلة ويوم . قلت صح صومه لعذره ولمراعاة الخلاف إذ الشافعي « رضى » لم ير التكذيب وحكم بشبوت شوال بتكميل عدة رمضان ثلاثين يوماً اعتداداً برؤيتهما الأولى وظاهر كلام المصنف تكذيبهما ، ولو حكم بشهادتهما حاكم

أَوْ مُسْتَفِيزَةً

وهو كذلك حيث كان مالكيًا ، فإن كان شافعيًا لم يرتكذيهما وجب الفطر ، لأن مقتضى حكمه أنه لا يراعى إلا تكميل العدد دون رؤية الهلال . واعتراض بان الشهود ظهر فسقهم فينقض الحكم المبني على شهادتهم . وأجيب بأنه لم يظهر فسقهم عند الحاكم بهم بل عند غيره .

والفسق الموجب لنقض الحكم هو الفسق المتفق عليه ، وقد وقع هذا بمصر سنة ثمانية وستين وتسعمائة وافر شيخنا ، وقبمه غالب الجماعة وامتنع بعض الجماعة من الفطر ذلك اليوم قاله أحد . عبق وطيه نظر لأن حكم الشافعي يلزم الصوم ليس حكماً بالفطر بعد ثلاثين على الوجه المذكور ، فلم يقع الحكم بما فيه الخلاف بين الإمامين بل بما اتفقا عليه . وهو لزوم الصوم أول الشهر فلا يجوز للمالكي الفطر ، لأن الشافعي لم يحكم به . نعم إن حكم بموجب لزوم الصوم حين الرؤية كان حكماً بالفطر بعد ثلاثين وإن لم ير الهلال .

وما ذكره الخط من عدم جواز الفطر حيث حكم به شافعي عند تمام ثلاثين في مسألة المصنف مبني على عدم لزوم الصوم بحكم المخالف ، لا على لزومه . وهل تكذيهما حتى بالنسبة لأنفسهما أو إنما هو بالنسبة لغيرهما وأما ما فيعملان على ما تحققاه فيجب فطرهما بالنية ، وقد جرى خلاف فيمن رأى هلال رمضان وحده فصام ثلاثين يوماً ، ثم لم يره أحد والسماء مصحبة ، فقال ابن عبد الحكم وابن المواز هذا محال ، ويبدل على أنه غلط . وقال بعضهم الظاهر عمله على اعتقاده الأول وكنتم أمره سالم هذا بعيد لأنه إذا وجب تكذيب الشاهدين فكيف بالمتفرد ، ورد بأنه لا يلزم من الحكم بكذب الشاهدين بالنسبة لغيرهما الحكم به في حق أنفسهما الذي الكلام فيه .

ومقتضى كلام التوضيح عمله على رؤية نفسه ولو في القيم وهو ظاهر ، وقد يقال يتفق هنا على علمهما على اعتقادهما لتعددتهما فغلطهما بعيد بخلاف الواحد (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) ابن عبد الحكم الذين لا يتواطئون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسي . ولا يشترط كونهم كلهم ذكوراً أحراراً عدولاً بحيث حصل بخبرهم

وَعَمَّ ، إِنْ نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا ،

العلم أو الظن القريب منه حتى لم يحتاجوا إلى تعديل . وإن لم يبلغوا عدده التواتر فليس المراد بها مفسرها به الأصوليون من أنها ما زاد ناقلوه على ثلاثة وقدرت الرؤية احترازاً عن الاستفاضة بالأخبار بأن قالوا سمعنا أنه رأى الهلال إذ يحتمل كونه أصله عن واحد .

(وعم) بفتح العين المهملة والميم مثقلة أي شمل وجوب الصوم كل من نقلت إليه رؤية العدلين أو المستفيضة من أهل سائر البلاد قريباً أو بعيداً لأجد ابن عرفة ، وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد كالأندلس من خراسان موافقاً في المطالع أو مخالفاً (إن نقل) بنضم فكسر (ب) أحد (هما) أي العدلين والمستفيضة (عن) رؤية واحد منهما (بهما) أي العدلين والمستفيضة فالصور أربعة مستفيضة عن مثلها أو عن عدلين وعدلان عن مثلها أو عن مستفيضة ، وشرط صحة نقل الشهادة أن ينقل عن كل واحد أصلي إثنان ليس أحدهما أصلياً ، ولو كانا ناقلين عن الآخر أو عن الاثنين مجتمعين إثنان فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء ثبتت الشهادة المنقولة عند حاكم عام أو خاص على المشهور .

وقال عبد الملك يعم من في ولايته خاصة ، أو لم يثبت عند حاكم وحصل النقل عن العدلين أو المستفيضة ، وأما نقل الحكم بشبوت الهلال فيعم . ولو كان الناقل واحداً على الراجح فتحصل أن صور النقل ستة لأنه إما عن رؤية عدلين أو عن رؤية مستفيضة أو عن حكم . والناقل في كل إما عدلان أو مستفيضة وكلها تعم ، وشملها كلام المصنف لأن قوله وعم إن نقل بهما عنهما يفهم منه بالأولى العموم إن نقل بهما عن الحكم . وأما العدل فإن نقل رؤية عدلين فلا يعتبر نقله ، وإن نقل ثبوته عند الحاكم ، وإن لم يحكم أو نقل رؤية المستفيضة اعتبر نقله فيعم ، فتعدد الناقل شرط في نقل رؤية العدلين لا في نقل رؤية المستفيضة ولا في نقل الحكم . والمراد بالحكم ما يشمل مجرد الثبوت .

ونص ابن عرفة الباجي وغيره عن المذهب نقل ثبته بالبينه أو الاستفاضة بأحدهما

لَا بِمُتَفَرِّدٍ إِلَّا كَأَهْلِهِ وَمَنْ لَا اِعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ ،

أهل كسبته به الباجي عن ابن الماجشون إن ثبت بيئته عند حاكم غير الخليفة خص من تحت طاعته ، أبو عمرو ورواه المديون ، وقاله المفيرة وابن دينار . وأجمعوا على عدم لحوق حكم رؤية ما بعد كالأندلس من خراسان . ابن حارث ابن الماجشون روى ما ثبت بيئته خص ما قرب من عليها . المازري في لزوم ما ثبت بمدينة أهل مدينة أخرى قولان . قلت ظاهر نقل ابن حارث ولو ثبت بموضع الخليفة والمازري ، ولو ثبت بالاستفاضة . ونص ابن بشر كظاهر لفظ المازري ان ثبت عند الخليفة لزم سائر عمله اتفاقاً .

وقال عياض إنما الخلاف إذا نقل بيئته لا بالاستفاضة ، وفي نقل ثبت به غير واحد قولاً الشيخ من نقله عن ابن ميسر وأبي عمران قائلًا إنما قال ابن ميسر فيمن يمت لذلك وليس كقتل الرجل لأهله ، لأنه القائم عليهم ، وصوب ابن رشد والصقلي قول الشيخ وقال لا فرق بينه وبين نقله لأهله ، ولم يحك اللخمي والباجي غيره . ونقل ابن الحاجب الخلاف في نقله لأهله لا أعرفه .

(لا) يثبت رمضان (ب) رؤية عدل (متفرد) برؤية هلاله ولو خليفة أو قاضياً أو أحد أهل زمانه ابن عرفة والمذهب لغو رؤية العدل لغيره . متحون ولو كان عمر بن عبد العزيز بن حارث اتفاقاً (إلا كأهله) أي المتفرد بها .

(ومن لا اعتناء لهم بأمره) أي الهلال سواء كانوا أهله أو غيرهم فيثبت برؤيته في حقهم إن كان عدل شهادة بل ولو عبداً أو امرأة حيث ثبتت عدالته ووثقت أنفس غير المتنتين بغيره . واعتراض كلام المصنف باقتضائه ثبوته للأهل ولو اعتنوا وليس كذلك إذ المتفرد إنما تعتبر رؤيته لغير المعنى مطلقاً دون المعنى مطلقاً ، فلو حذف قوله كأهله والماعطف وقال إلا من الاعتناء لهم لطابق الراجع وليس قوله لا بمتفرد عطفاً على قوله بها ، لأن نقل الواحد عن الاستفاضة أو ثبوته عند الحاكم بعد لين معتبر فيعم ولو بمحل معنى فيه على المعتمد لأهله وغيرهم ، بخلاف نقل الواحد عن رؤية العدلين فلا يعتبر مطلقاً إلا أن حصل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل سماعه كسماع المرسلين له فيجب عليهم الصوم بنقله .

وَعَلَىٰ عَدْلٍ أَوْ مَرَجٍ : رَفَعُ رُؤْيَيْهِ ، وَالْمُخْتَارُ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ : فَتَأْوِيلَانِ لَا يَمُنَّجَمُ

(وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو) قبوله وهو مستور الحال (رفع رؤيته) للحاكم وجوباً بإخباره برؤيته الهلال ، ولو علم المرجو جرحه نفسه (والمختار) اللغمي من الخلاف وجوب رفع العدل والمرجو (وغيرهما) وهو الفاسق المكشوف حاله ، وهذا قول ابن عبد الحكم ، لكن اللغمي لم يختاره . وإنما اختار قول أشهب بتدبه . واجيب بأن على في كلامه مستعمل في مطلق الطلب الصادق بالوجوب بالنسبة للأولين والندب بالنسبة للآخر .

(وإن أفطروا) أي العدل والمرجو والمكشوف المنفردون برؤية الهلال بلا رفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) واجبان على كل منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقاً في كل حال (إلا) حال فطرهم (بتأويل) منهم أي اعتقادهم عدم وجوب الصوم عليهم كغيرهم لجهلهم (فتأويلان) أي فهما لشارحيها في وجوب الكفارة عليهم وعدمه سببهما . الاختلاف في كونه تأويلاً قريباً لاستناده لأمر موجود وهو عدم الوجوب على غيرهم أو بعيداً ، لأنه ليس بعد العيان بيان . والمعتمد وجوبها فالمناسب ولو بتأويل . فإن رفعوا له فرددهم فأفطروا فعليهم الكفارة اتفاقاً .

وسبباني في قوله كراه ولم يقبل لأن تجاسره على الرفع له المستصعب عادة غالباً دل على تحققه رؤية الهلال وأبعد تأويله ، بخلاف من لم يرفع فعدم رفعه دل على عدم تحققه الرؤية ، فلا يقال من رفع أولى بقرب التأويل لاستناده لرد الحاكم وإن أفطر من لا اعتناء لهم بعد رؤية المنفرد فعليهم الكفارة لأنه في حقهم كمدلين في حق غيرهم .

(لا) يثبت رمضان (ب) حساب (منجم) بضم ففتح فكسر مثقال في حق غيره وحق نفسه ، ولو وقع في القلب صدقه لأمر الشارع بتكذيبه ، وهو الذي يحسب قوس الهلال ونوره . وقيل هو الذي يرى أن أول الشهر طلوع نجم معلوم ، والحاسب الذي يحسب سير الشمس والقمر وعلى كل لا يصوم أحد بقوله ولا يعتمد هو في نفسه على

وَلَا يُفْطِرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورُ ، إِلَّا بِمَبِيعٍ ،
وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٌ أَوَّلُهُ ، لِآخِرِ آخِرِهِ ،

ذلك ، وحرّم تصديق منجم ويقتل إن اعتقد تأثير النجوم وأنها الفاعلة بلا استنابة إن أسره ، فإن أظهره وبرهن عليه فمرتد فيستتاب فإن تاب وإلا قتل وإن لم يعتقد تأثيرها واعتقد أن الفاعل هو الله تعالى وجعلها أمانة على ما يحدث في العالم فمؤمن عاص .

عند ابن رشد يزجر عن اعتقاده ويؤدب عليه ويحرم تصديقه لقوله قل لا يعلم من في السموات والأرض والغيّب إلا الله ولخبره من صدق كاهناً أو عرافاً أو منجماً فقد كفر بها أنزل على محمد ﷺ . وغير عاص عند المازري إذا أسند ذلك لعادة أجرة الله تعالى لحديث إذا نشأت بحرية ثم تشاء مت فتلك غديقة . وأما الحديث القدسي وهو أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فالذي قال مطرنا بفضل الله فهو مؤمن بي وكافر بالكوكب ، والذي قال مطرنا بنوء كذا فهو كافر بي مؤمن بالكوكب فهو فيمن نسب الفعل للنوء بهذا جمع الإمام مالك « رض » بينهما .

(ولا يفطر) بضم المثناة وكسر الطاء المهمة يأكل أو شرب أو جماع شخص (منفرد بـ) رؤية هلال (شوال) إن خاف ظهور فطره للناس بل (ولو أمن الظهور) أي تحقق عدم ظهور فطره للناس خوفاً من تخلف تحققه وظهور أمره فيفسق ويؤدب وحفظ العرض واجب كالنفس ، ويجب فطره بالنية ولا يخبر به أحداً لأنه يوم عيد . فإن أفطر ظاهراً وعظ وشدد عليه فيه إن كان ظاهراً لصلاح وإلا أدب ، ويحرم فطر المنفرد ظاهراً في كل حال (إلا) حال كونه متلبساً (بـ) أمر (مبيع) للفطر في الظاهر كسفر ومرض وحيض فلا يحرم فطره ظاهراً لأمنه على عرضه بملابسة مبيعه .

(وفي تلفيق) شهادة (شاهد) شهد برؤية الهلال (أوله) أي رمضان ولم يثبت به لا نفراده (لـ) شهادة شاهد (آخر) شهد برؤية هلال شوال (آخره) أي رمضان

وَلَزُومِهِ بِحُكْمِ الْمَخَالَفِ بِشَاهِدٍ : تَرَدُّدٌ ، وَرُؤْيَاهُ نَهَاراً
لِلْقَابِلَةِ ، وَإِنْ ثَبَتَ نَهَاراً أَمْسَكَ ، وَإِلَّا كَفَرَ

فكان الأول شهد آخره بما شهد به الثاني ، وكان الثاني شهد أوله بما شهد به الأول ،
فإن كان بين الرؤيتين ثلاثون يوماً وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ، ولا يجب قضاء
اليوم الأول لعدم اتفاقهما على أنه من رمضان لاحتمال نقصه على رؤية الثاني ، وإن كان
بينهما تسعة وعشرون يوماً وجب قضاء اليوم الأول الذي لم يصم برؤية المنفرد
لاتفاقهما على أنه من رمضان ، ولا يجوز الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر لاحتمال
كأله على رؤية الأول وعدم التلقيق ، وهو الراجح . فإن كان بينهما ثلاثون يوماً
فلا يجوز الفطر ولا يجب قضاء الأول ، وإن كان بينهما تسعة وعشرون يوماً
فكذلك الأول .

(و) في (لزومه) أي وجوب صوم المالكي (بحكم) الحاكم (المخالف) لمالك
رض ، في الفروع كشافني بشبوت رمضان (بشاهد) واحد بناء على أن حكم الحاكم
يدخل العبادات استقلالاً لأنه حكم فيها يجوز فيه وهي العبادة قاله ابن راشد وعدم لزومه
به بناء على أنه لا يدخل العبادات ، وهو الراجح قاله القرافي . وقال الناصر يدخلها تبعاً
لا استقلالاً ، وعلى الأول إذا صام المالكي والناس ثلاثين يوماً ولم ير الهلال والسماء مصحبة
وحكم الشافعي بالفطر فالظاهر أنه لا يجوز للمالكي ، لأن الخروج من العبادة أشد من
الدخول فيها قاله سالم السنهوري (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين في الفرعين حذقه
من الأول لدلالة هذا عليه .

(ورؤيته) أي الهلال (نهراً) ولو قبل الزوال (ل) ليلة (ل) لقابلة (فيستمر مفطراً
إن كان في آخر شعبان وصائماً إن كان في آخر رمضان . وقيل إن رأى قبله فللماضية ،
وإن رأى بعده فللقابلة (وإن ثبت) رمضان (نهراً) بوجه مما سبق (أمسك) المكلف
بالصيام وجوباً عن جميع المفطرات ، ولو تقدم له فطر لحزمة الوقت وقضاء وجوباً ، ولو
صامه بنية لعدم جزمها (وإلا) أي وإن لم يمسه (كفر) بفتحات مثقلاً أي وجبت عليه

إِنْ أَنتَهَكَ ، وَإِنْ غَيَّمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمَ الشُّكِّ ، وَصِيْمٌ :
عَادَةً وَتَطَوُّعًا ، وَقَضَاءً وَكَفَّارَةً ،

الكفارة الكبرى (إِنْ أَنتَهَكَ) الحرمة ، أي قدم عليها عالمًا بها بلا تأويل قريب ، فإن لم يشتهكها ممن أفطر ظانًا أنه لما لم يعجزه صومه يجوز له فطره فلا كفارة عليه ولم أقف على خلاف فيه ، فيضم إلى صور التأويل القريب الآتية . وكذا المفطر ذاهلًا عن الحرمة والتأويل لنسيانه .

(وَإِنْ غَيَّمَتْ) السماء بفتحات مثقلا (ولم ير) بضم ففتح أي الهلال ليلة ثلاثين من شعبان (فصبيحته) أي الغيم (يوم الشك) الذي ورد النهي عن صومه وهذا من تسمية الجزء باسم كله أو من حذف المضاف ، أي صبيحة يوم الشك . واعترضه ابن عبد السلام بأن قوله في الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تمروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه . فإن غم عليكم فاقدروا له . دل على أن صبيحة الغيم من شعبان جزمًا قال فالوجه أن يوم الشك صبيحة ليلة مصيبة تحدث برؤية الهلال فيها من لا تقبل شهادته ، كشبهاء وعبيد وصبيان وفساق كما قال الشافعي « رض » ، وأورد عليه أن من لا تقبل شهادته لا يعتبر حديثه وصبيحة تلك الليلة من شعبان جزمًا أيضًا ، فالورود مشترك فلا وجه لاعتباره في الأول وعدمه في الثاني ، والإنصاف أن الشك لازم فيهما إذ لا يلزم من تكميل شعبان بصبيحة الغيم في الظاهر رفقًا بالأمة وتخفيفًا كونه منه في الواقع لاحتمال رجوع الهلال وسره الغيم ، ولا من رد شهادة من لا تقبل شهادته في الظاهر كذبه في الواقع لاحتمال صدقه فيه .

(وصيم) بكسر الصاد المهملة أي أذن في صومه لمن أخذ الصوم (عادة) في الأيام كلها وفي بعضها كالإثنين والخميس (و) أذن فيه (تطوعا) بلا عادة قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه هذا الذي أدركت عليه أهل العلم بالمدينة . وقال ابن مسلمة يكره صومه تطوعا (و) صيم (قضاء) عن يوم رمضان السابق (و) صيم (كفارة) عن عين أو ظهار أو قتل أو فطر في رمضان . وكذا في هدي وفدية وجزاء صيد ونذر غير معين .

وَلَنَذِرْ صَادَفَ ، لَا أَحْتِيَاظًا وَنُدْبَ إِمْسَاكِهِ لِيُتَحَقَّقَ ، لَا لِتَزَكِيَّةٍ شَاهِدِينَ

(و) ضم (لنذر) معين (صادف) يوم الشك كنذر صوم الخميس أو يوم قدوم زيد وأجزأه إن لم يثبت إسنه من رمضان ، وإلا لم يجزه عن واحد منها ، فيلزمه قضاء يوم لرمضان الفائت ويوم لرمضان الحاضر ، ولا يقضى النذر المعين لقوات وقته ولا مفهوم لقوله صادف ، إذ مثله نذر صومه معيناً نحو لله علي صوم يوم الشك ، فيلزمه الوفاء به لأن الصحيح أنه يصام تطوعاً والندوب يلزم بالنذر (لا) يصام يوم الشك (احتياطاً) لرمضان ، فإن كان منه اجتزى به وإلا كان تطوعاً أي يكره على الراجح . وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ، ويؤخذ من قوله وتطوعاً جواز الصوم في النصف الثاني من شعبان على انفراده . وحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل . كان يصوم يوماً فليصمه . قال عياض محمول على تحرى التقديم تعظيماً لرمضان وقد استفيد هذا من قوله إلا رجل الخ .

(ونذب) بضم فكسر (إمسأك) أي الإمساك عن المفطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه من المارين والمسافرين ، وذلك بارتفاع الشمس إلى نصف قوس الزوال (ليتحقق) الحال من صيام أو إفطار (لا) يندب الإمساك فيه زيادة على ما تقدم (لتزكية شاهدين) به احتاجا لها وفيها طول ، فإن كان ذلك قريباً فاستحباب الإمساك متعين قتاله الخطاب ، وهو أكد من الامساك في الفرع السابق . وإذا كانت الشهادة بالرؤية نهاراً أو ليلاً والسماء مصحبة وأخرت التزكية للنهار فلا إمساك أصلاً ، ولا يجب تبييت الصوم . وإن كانت السماء مغيمية وأخرت له فالمنفى إنما هو الإمساك الزائد على ما يتحقق فيه الأمر . وإن زكيا بعد ذلك أمر الناس بالإمساك والقضاء . وإن كانت في المفطر بأن رأيا هلال شوال واحتاجا للتزكية فصام الناس ثم زكيا فلا إثم عليهم في صيامهم .

أَوْ زَوَالِ عَذْرِ مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ ، كَمُضْطَرٍ ،
فَلِقَادِمٍ وَطَهُ زَوْجَةً طَهَّرَتْ ، وَكَفَّ لِسَانَ وَتَعَجِيلُ فِطْرٍ
وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ ،

وعطف على تزكية فقال (أو زوال) أي لا يندب الإمساك لزوال (عذر مباح له)
أي لأجل العذر (الفطر مع العلم برمضان كـ) شخص (مضطر) لفطر في رمضان من
شدة جوع أو عطش فأفطر وكعائض ونساء طهرا نهاراً ومريض صبح نهاراً ومريض
مات ولدها ، ومسافر قدم ، ومجنون أفاق ، وصبي بلغ نهاراً ، فلا يندب الإمساك
منهم واحتارز بقوله مع العلم برمضان عن التناسي والمفطر يوم الشك ثم ثبت أنه من
رمضان فيجب عليها الإمساك كصبي بيت الصوم واستمر صائماً إلى بلوغه . وأورده
على منطوقه المكروه على الفطر فإنه يجب عليه الإمساك بعد زوال الإكراه ، وعلى مفهومه
المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق مع إنه لم يعلم برمضان . وأجيب بأن فعلها قبل
زوال العذر لا يتصف باباحة ولا غيرها لا ارتفاع التكليف عنها ، فلم يدخلها في كلامه
إذا علم ذلك .

(فللقادم) من سفره نهاراً مفطراً (وطه زوجة) أو أمة (طهرت) من حيض أو
نفاس نهاراً أو كانت صبية أو كتابية أو مجنونة أو قادمة من سفر مفطرة (و) ندب
(كف لسان) عن فضول الكلام . وأما عن الحرم فيجب في غير رمضان أيضاً
ويتأكد الواجب والمندوب في رمضان (و) ندب (تعجيل فطر) من رمضان أو
غيره بعد تحقق غروب الشمس قبل صلاة المغرب . وندب كونه على رطب فتمر
فإن لم يجده فعلى الماء ، وكون ما ذكر وتراً . وأن يقول اللهم لك صمت ، وعلى
رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت ، ذهب الظلم ، وابتلت العروق ، وثبت
الأجر إن شاء الله تعالى .

(و) ندب (تأخير سحور) يضم السين المهملة الأكل آخر الليل ويفتحها ما يؤكل
آخره ، والمزاد به هنا الأول لقرنه بالفطر . ولأنه الموصوف بالتأخير للثالث الأخير من

وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ ، وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَوْمٌ عَرَفَةَ إِنْ
لَمْ يَحْجَّ ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسِعُ عَاةَ ،

الليل ، ويدخل وقته بنصف الليل الأخير وقد ورد أن النبي ﷺ كان يؤخره حتى يبقى بين فراغه منه وبين الفجر قدر قراءة خمسين آية ، فالأكل في النصف الأول ليس سحوراً وهو مندوب لخبر فصل ما بيننا وبين صيام أهل الكتاب ، أكلة السحر ، وخبر تسحروا ولو بجرعة ماء . وأشهر نذر تأخيرها يندبه فكأنه قال وسحور وتأخير .

(و) نذر (صوم) لرمضان (بسفر) مبيح للفطر لمن لا يشق عليه الصوم لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ١٨٤ البقرة ويكره فطره وقصر الصلاة فيه سنة لبراءة الذمة به وعدم براءتها بالفطر ، وقوله ﷺ ليس من البر الصيام في السفر محمول على من يشق عليه إن علم دخوله آخر النهار أو وسطه بل (وإن علم دخوله) محلاً ينقطع حكم سفره بدخوله (بعد) أي عقب (الفجر) ودفع بالمبالغة قوم وجوب صومه حينئذ لعدم المشقة فيه (و) نذر (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة لحديث صوم يوم عرفة يكفر سنتين ، سنة ماضية ، سنة مستقبلة . وصوم اليوم الثامن ورد أنه يكفر سنة أو شهراً (إن لم يحج) ويكره صومها للحاج ويتأكد نذر فطرهما له للتقوى على المناسك ، ولأنه ﷺ أفطرهما في حجة الوداع ونهى عن صوم يوم بعرفة .

(و) نذر صوم باقي غالب (عشر ذي الحجة) أو سمي التسعة عشرة تسمية للجزء باسم كله ، ونذر هذا ولو لحاج ، وهل كل يوم من باقي التسعة يكفر سنة أو شهرين أو شهراً خلاف (و) نذر صوم (عاشوراء) أي عاشر المحرم (و) نذر صوم (تاسوعاء) أي تاسع المحرم بالمدينة فيها وقدم عاشوراء لأنه أفضل ، ولأنه يكفر سنة ونذر تاسعة فيه على الأهل والأقارب واليتامى والمعروف ، وصلاة النفل وزيادة عالم وغسل ومصح رأس يتيم والصدقة والاكتمال وتقليم الأظفار وقراءة سورة الإخلاص ألف مرة .

وَالْمَحْرَمُ ، وَرَجَبٌ ، وَشَعْبَانُ ، وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ إِنْ
 أَسْلَمَ وَقِضَاؤُهُ ، وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ ، وَتَتَابُعُهُ : كَكُلِّ صَوْمٍ
 لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ ، وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعٍ ، إِنْ لَمْ يَضِقِ
 الْوَقْتُ ، وَفِدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ ،

(و) نَدْبُ صَوْمٍ بَاقِي (الْمَحْرَمُ وَرَجَبُ) الْخَطَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ لَمْ يَرِدْ فِي صِيَامِ رَجَبٍ
 كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ . فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَالْمَحْرَمُ (وَشَعْبَانُ) لَوَافَقَ
 الْمُتَصَوِّصَ ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي الْأَشْهُرِ الْمُرْغَبِ فِيهَا شَوَالًا وَلَمْ أَرَهُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ
 أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، لَكِنْ رَأَيْتُ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلْسَيُوطِيِّ حَدِيثًا نَصَّهُ مِنْ صَامِ رَمَضَانَ وَشَوَالًا
 وَالْأَرْبَعَاءَ وَالْخَمِيسَ دَخَلَ الْجَنَّةَ (و) نَدْبُ (إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ) مِنْ رَمَضَانَ (لَمْ) كَانَ
 كَافِرًا أَوْ (أَسْلَمَ) فِيهِ لَتُظْهَرُ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ بِسُرْعَةٍ وَلَمْ يَجِبْ تَأْلِيفًا لَهُ لِلْإِسْلَامِ
 (و) نَدْبُ (قِضَاؤُهُ) أَيِ الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ وَلَمْ يَجِبْ لِذَلِكَ .

(و) نَدْبُ (تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ) لَمَّا فَاتَ مِنْ رَمَضَانَ مَبَادِرَةٌ لِلطَّاعَةِ وَإِبْرَاءُ الذِّمَّةِ
 (و) نَدْبُ (تَتَابُعُهُ) أَيِ الْقَضَاءِ وَشَبَّهَ فِي نَدْبِ التَّتَابُعِ فَقَالَ (كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ)
 كَكُفَّارَةِ يَمِينٍ وَتَمَتَّعَ وَصِيَامِ جِزَاءٍ وَثَلَاثَةِ فِي الْحُجِّ (و) نَدْبُ (بَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَعٍ) وَقِرَانِ
 وَنَقْصٍ فِي حُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ عَلَى قِضَاءِ مَا فَاتَ مِنْ رَمَضَانَ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَكْلَفٍ لَجُوزَ تَأْخِيرِ
 الْقَضَاءِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ شَعْبَانَ بِقَدْرِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ مُوسَعٌ ، وَالْمُهْدَى وَالْكُفَّارَةُ وَاجِبٌ
 مُطْلَقٌ ، وَإِذَا اجْتَمَعَا فَلِأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْمَطْلُوقِ وَلِيَصِلَ السَّبْعَةُ الَّتِي بَعْدَ الرَّجُوعِ
 بِالثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي الْحُجِّ إِنْ كَانَتْ سَامِيهَا فِيهِ (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) عَلَى قِضَاءِ رَمَضَانَ
 وَالْأَوْجِبُ تَقْدِيمُهُ .

(و) نَدْبُ (فِدْيَةٍ) أَيِ إِعْطَاءِ مَدٍّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ (ل) شَخْصٍ (هَرَمٌ وَعَطَشٌ)
 بِفَتْحٍ فَكُسِرَ فِيهَا أَيِ دَائِمِ الْهَرَمِ وَالْعَطَشِ الشَّدِيدِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامُ مَعَهُ فِي فَصْلِ
 مِنْ فُصُولِ السَّنَةِ ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ أَدَاءُ الصَّوْمِ وَقِضَاؤُهُ . وَنَدْبُ لَهُ الْفِدْيَةُ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ

وَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَكُرَةُ الْبَيْضِ : كَسِيَّةٌ مِنْ شَوَّالٍ ،

آخر اليه وصام فيه وجوباً ، ولا تندب له الفدية هذا هو المشهور . وقال اللخمي لا تندب لها وللعطش الأكل وغيره من المفطرات كما تقدم أن المضطر لأكل أو شرب لا يندب إمساكه بقية اليوم . وفي مختصر الوقاران العطش بشرب إذا بلغ منه الجهاد ولا يعدوه إلى غيره والمعتد الأول .

(و) ندب (صوم ثلاثة) من الأيام (من كل شهر) سوى رمضان غير معينة لخبر أبي هريرة « رض » أوصاني خليلي بثلاثة لا أدعن بالسواك عند كل صلاة وصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وإن أوتر قبل أن أنام . ولخبر عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله ﷺ لا يعين وكان مالك « رض » يصوم أول يوم وحادي عشر وحادي عشره . وفي المقدمات والذخيرة أوله وعاشره ومتمم عشره والأول أنسب يجمع كل حسنة بعشرة أمثالها .

(وكره) بضم فكسر (كونها) أي الأيام الثلاثة أيام الليالي (البيض) أي المستنيرة بالقمر من غروبها للفجرها وهي الثالثة عشرة وقابلتها إذا قصد صومها بعينها فزاراً من التحديد فيما لم يحدده الشارع ومن خوف اعتقاد وجوبها ، فإن اتفق صومها ببلا قصد ما فلا كراهة هذا هو المشهور ، وما روى من صومها مالك « رض » عنه وحضه هرون الرشيد عليه لم يأخذ به أصحابه .

وشبه في الكراهة فقال (ك) صوم (ستة) من الأيام (من شوال) فيكره لمقتدى به منصة بيوم العيد متتابعة مظهرة معتقداً سنية وصلها وإلا فلا يكره انتهى . عقب العمري قضيته أنه لا يكره لغير المقتدى به ولو خيف اعتقاده وجوبه وإنه إن أخفاه لا يكره ، ولو اعتقد سنية الاتصال وليس كذلك فيها ، فالأولى أن يكره لمقتدى به ولن يخاف عليه اعتقاد وجوبه إن وصلها وتابعها وأظهرها ولمن اعتقد سنية اتصالها . البناني انظر قوله لمقتدى به مع ما في الخط عن مطرف ، إنما كره مالك « رض » صومها لدى الجبل خوفاً من اعتقاده وجوبها .

وحديث أبي أيوب « رض » من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام

وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعِلْكُ ثَمٍّ يَمْجُهُ ، وَمُدَاوَاةُ حَفْرِ زَمَنِهِ إِلَّا لِخَوْفٍ ضَرَرٍ ،

الدهر ، الحسنة بعشرة أمثالها . ف شهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة ، مقيد بعدم اعتقاد وجوبها وسنية اتصالها . ومحول على أن تخصيص السنة بكونها من شوال لمجرد التخفيف والتيسير لسهولة الصيام فيه باعتياده في رمضان ، ولا شك أن صومها في عشر ذي الحجة أفضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة .

(و) كره لكل صائم قرصاً أو نقلاً (ذوق ملح) لطعام لينظر اعتداله ولو صانعاً محتاجاً لذوقه وعسل وخل ونحوهما (و) كره مضغ (علك) بكسر فسكون ، أي ما يملك من تمر وحلوى أصبي مثلاً ولبان ولو لم يتحلل منه شيء وقدرنا عامل علك مضغ لعدم صحة تسلط ذوق عليه . قيل لا دليل على هذا المقدر فالأولى تضمين ذوق معنى تناول ليصبح تسلطه على المظوف على حد ما قيل في علقها ثبا وماء من تضمين علقها معنى فاولتها (ثم يجه) أي الريق الذي ذاق به الملح أو علك به العلك وجوباً فيما يظهر ، فإن أمسكه بقمه حتى غربت الشمس فهل يأثم لأنه تغرير بالصوم اه ، حقيق .

(و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء المهملة والفاء وسكونها أي فساد أصول الأسنان ، وصلة مداواة (زمنه) أي نهاراً ولا شيء عليه إن لم يتطلع منه شيئاً وإلا قضى مطلقاً وكفى إن تمتد (إلا لخوف ضرر) بتأخيرها الليل لمحدث مرض أو زيادته أو تأم به ، ولو لم يحدث منه مرض فلا تكره ، وتجب إن خاف هلاكاً أو شديداً أذى وإلا جاز ومثله غيره ومفهوم زمنه جوازها ليلاً ، فإن وصل شيء إلى حلقه نهاراً فهل يكون كهبوط الكحل نهاراً أم لا وهو الظاهر ، لأن هبوط الكحل ليس من الخارج إلى الجوف بخلاف دواء الحفر اه . حقيق ومن هذا غزل الكتان المظفون في المبات فيكره نهاراً إن أريق إلا أن يضطر إليه ، وأما المصري الذي يعطن في البحر فيجوز غزله مطلقاً لأنه لا يتحلل منه شيء وحصاد الزرع المودي للفطر مكروه

وَنَذَرُ يَوْمَ مُكَرَّرٍ ، وَمُقَدِّمَةُ جَمَاعٍ : كَقَبْلَةٍ وَفِكْرٍ ، إِنْ
عُلِمَتِ السَّلَامَةُ ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ ،

الا لا اضطرار اليه ورب الزرع له الوقوف عليه ولو ادى إلى فطره لا اضطراره لحفظه
١٥ برزلى .

(و) كره (نذر) صوم (يوم مكرر) ككل خيس وأولى أسبوع أو شهر أو عام
لثقله فيؤدي للوفاء به بتكرره أو ترك الوفاء به . ومفهوم مكرران نذر غير المكرر
لا يكره وهو كذلك ويكره صوم يوم مولد رسول الله ﷺ الحاقا له بالعيد في الجملة
وصوم ضيف بلا اذن رب المنزل (و) كره (مقدمة جماع كقبلة) للذة لا لوداع أو رحمة
(وفكر) ونظر ظاهره ، ولو كان الفكر والنظر غير مستدامين . وقال أبو علي كلامهم
يدل على أن النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان إن علمت السلامة خلافا لظاهر كلام
المصنف وجمع المصنف المثاليين لأنه لو اقتصر على القبلة لتوهم جواز الفكر ، ولو اقتصر
على الفكر لتوهم حرمتها ومحل كراهة المقدمة (إن علمت) أو ظنت بضم فكسر
(السلامة) من خروج منى ومذى .

(وإلا) أى وإن لم تعلم السلامة بأن علم عدمها أو شك (حرمت) مقدمة الجماع . ابن
رشد لم يحصل القول في هذه المسألة أنه إن نظر أو تذكر قاصدا للتلذذ به أو لمس أو قبل
أو باشر فسلم فلا شيء عليه ، وإن اتمظ ولم يمد فيه ثلاثة أقوال ، أحدها : عليه
القضاء . والثاني : لا شيء عليه . والثالث : الفرق بين المباشرة ففيها القضاء وما دونها
لا قضاء فيه . وإن امدى فعلية القضاء إلا أن يحصل عن نظر أو فكر بلا قصد ولا
متابعة فقولان أظهرهما لا قضاء عليه ، وإن أنزل فثلاثة أقوال ، قول مالك رضي
الله تعالى عنه فيها عليه القضاء والكفارة مطلقا وأصحابها . قول أشهب لا كفارة
عليه إلا أن يتابع حتى ينزل . وثالثها الفرق بين لمس والقبلة والمباشرة فيكفر مطلقا
والنظر والتفكير لا كفارة عليه فيها إلا أن يتابع حتى ينزل ، وهذا ظاهر قول ابن
القاسم فيها .

وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ قَطَطٌ ، وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ ، وَمَنْ
لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا :

(و) كَرِهَتْ (حِجَامَةُ) شَخْصٍ صَائِمٍ (مَرِيضٍ) إِنْ شَكَّ فِي السَّلَامَةِ مِنَ الْإِغْيَاءِ
وَعَدَمِهَا ، وَإِنْ عَلِمَهَا جَازَتْ ، وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَهَا حَرَمَتْ (فَقَطَطٌ) أَيُّ صَحِيحٍ فَلَا تَكْبِرُهُ
حِجَامَتُهُ حُلَّ شَكِّهِ فِيهَا وَأَوَّلَى إِنْ عَلِمَهَا ، وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَهَا حَرَمَتْ إِنْ لَمْ يَغْشَ بِتَأْخِيرِهَا
مَلَكَاً أَوْ شَدِيدَ أَذَى ، وَالْأَوْجِبُ فَعَلُهَا . وَإِنْ أَدَّتْ إِلَى الْفَطْرِ . وَمِثْلُهَا الْفُسَادَةُ قَالَهُ
فِي الْإِرْشَادِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ الْفُسَادَةُ أَشَدُّ مِنَ الْحِجَامَةِ لِسُحْبِهَا مِنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ
بِخِلَافِ الْحِجَامَةِ . ابْنُ تَاجِي هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَظَاهِرُ الْمَدُونَةِ وَالرَّسَالَةِ كَرَاهَتُهَا لِلصَّحِيحِ
حَالَةَ الشَّكِّ أَيْضاً . قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ أَطْلَقَ الْمَرِيضَ عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي
يَحْسُ مِنْ نَفْسِهِ بِالضَّعْفِ وَلَا يَعْلَمُ مَا يَحْصُلُ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً ، فَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ
السَّلَامَةِ حَرَمَتْ ، وَاحْتَرِزَ بِالْمَرِيضِ عَنِ الصَّحِيحِ الَّذِي عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ السَّلَامَةَ فَلَا تُكْرَهُ
لَهُ . وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ نَقْلُ التَّوَضُّيْعِ وَعَلَيْهِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَظَاهِرِ
الْمَدُونَةِ وَالرَّسَالَةِ .

(و) كَرِهَ (قَطَوُعٌ) بِصَوْمٍ (قَبْلَ) صَوْمٍ (نَذَرَ) غَيْرَ مَعِينٍ (أَوْ) قَبْلَ صَوْمٍ (قَضَاءٍ)
لِفَائِتٍ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ قَبْلَ صَوْمٍ كِفَارَةَ لَيْمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ قَطْرِ رَمَضَانَ . وَالنَّذْرُ
الْمَعِينُ يَحْرُمُ التَّطَوُّعُ فِي زَمْنِهِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَهُ ، فَإِنْ قَطَوُعٌ فِي زَمْنِهِ قَضَاءٌ لِأَنَّهُ قُوْتُهُ لَغَيْرِ عَذْرِ
وَظَاهِرُ الْمُصَنِّفِ كَرَاهَةُ التَّطَوُّعِ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَلَوْ مُؤَكِّداً كَمَا شُورَهُ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ كَذَلِكَ
عَلَى الرَّاجِحِ . ابْنُ عَرَفَةَ الشَّيْخُ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ لَا يَتَطَوَّعُ قَبْلَهُ أَيُّ الْقَضَاءِ ، وَلَا قَبْلَ نَذْرِ .
ابْنُ حَبِيبٍ أَرَادَ سَاعَةَ تَطَوُّعِهِ بِمُرْغَبٍ فِيهِ قَبْلَ قَضَائِهِ . ابْنُ رَشْدٍ فِي تَوْجِيهِ صَوْمِ يَوْمِ
عَاشُورَاءَ قَضَاءٌ أَوْ تَطَوُّعاً ، ثَالِثَاهُمَا سَوَاءٌ ، وَرَابِعُهَا مَنَعَ صَوْمَهُ تَطَوُّعاً لِأَوَّلِ سَمَاعِ ابْنِ
الْقَاسِمِ وَسَمَاعِ ابْنِ وَهْبٍ وَآخِرُ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمُقْتَضَى الْفَوْرِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ
رَمَضَانَيْنِ بَدَأَ بِأَوَّلِهِمَا وَإِنْ عَكْسَ أَجْزَأُ .

(وَمَنْ) عَلِمَ الشُّهُورَ (لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيَا) لِلْهَلَالِ (وَلَا غَيْرُهَا) أَيُّ الرُّؤْيَا مِنْ سَوَالِهَا

كأسير : كَمَلَ الشَّهْرَ ، وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظَنَّ شَهْرًا : صَامَهُ ،
وإِلَّا : تَخَيَّرَ ، وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدْرِ لَا قَبْلَهُ ،

(ك) شخص (أسير) أعمى ومحبوس كذلك أو في محل لا يراه منه (كمل) بفتح
مثقلا (الشهور) كل شهر ثلاثين يوما كتوالي الفيم شهرا وصام رمضان ثلاثين يوما ، فهذا
حكم من عرف الشهور ولم يعرف الكامل والناقص .

(وإن التبت) الشهور عليه ولم يعرف رمضان سواء أمكنته روية الهلال أم لا
(وطن شهرا) رمضان (صامه ، وإلا) أي وإن لم يظن شهرا رمضان واستوت عنه
الشهور (تخير) أي اختار شهرا وصامه ، وإن شك في كون الشهر رمضان أو شعبان
صام شهرين وفي كونه رمضان أو شوالا صامه فقط ، ويرى لأنه إما رمضان أو قضاؤه ،
وفي كونه رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وليس له تأخير الصيام إلى
الآخر لأجل كونه الأول أو الثاني رمضان ، وإن أخره إليه فلا كفارة عليه لعدم
التهاكه هذا هو المشهور . وقال ابن بشير إن التبت ولم يظن شهرا صام السنة
كلها حكم عليه إحدى الصلوات الخمس وجهلها وفرق المشهور بمظم مشقة
صوم العام .

(وأجزأ) أي كفى في براءة الذمة صوم الشهر الذي ظنه أو اختاره إن تبين أن
الشهر الذي صامه (ما بعده) أي رمضان وكان قضاء عنه ، ونابت نية الأداء عن نية
القضاء لعذره واتحاد العبادة ويعتبر في الأجزاء تساويها (بالعدد) فإن تبين أن ما صامه
شوال وكان رمضان كاملا أو ناقصين قضى يوما عن يوم العيد ، وإن كان الكامل
رمضان فقط قضى يومين ، وإن كان العكس فلا قضاء وإن تبين أنه الحجة لم يمتد بيوم
للعيد وأيام التشريق كما يفيد قوله بعد والقضاء بالعدد بزمان أبيح صومه تطوعا
(لا) يجوز ، لأن تبين أنه صام ما (قبله) أي رمضان كشعبان ولو تعددت السنين
ولا يكون شعبان سنة قضاء عن رمضان التي قبله لعدم اتحاد ما نواه أداء مع المقضي

على المشهور في

أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ ، وَفِي مُصَادَفَتِهِ : تَرَدُّدٌ ،

وقال عبد الملك بكفي ابن عبد السلام أجراهما ببعضهم على الخلاف في طلب تعيين الأيام في الصلاة ، والأقرب عدم الإجزاء قياساً على من صلى الظهر مثلاً أياماً قبل الزوال ، وقد يفرق بأظهرية إمارات أوقات الصلوات دون إمارات رمضان ووقت الصلاة متسع فالمخطيء مفرط ١٥٠ . ابن غازي :

وفي التوضيح عن الباجي أنه خرج من هنا قولين في إجزاء نية الأداء عن القضاء في الصلاة . قال واعترضه سند وابن عطاء الله بأن قالاً لا تعرف في إجزاء نية الأداء خلافاً ، فإن من استيقظ ولم يعلم بطلوع الشمس وصلى معتقداً بقاء الوقت صحت صلاته إن كان بعد طلوع الشمس وفاقاً . قال في التوضيح وفي كلامها نظر لأنه لا يلزم من الاتفاق في الصلاة نفى التخريج فيها . ولو كان الخلاف في الصلاة لم يحتج إلى التخريج ، ١٥١ . قلت لعل مراد الباجي التخريج في الإجزاء مع اختلاف الزمان خلاف ما فهمه منه سند وابن عطاء الله للفرق بين الصلاة والصيام حينئذ ١٥٢ بناني .

(أو) أي ولا يميزه ان (بقى على شكه) في كون ما صامه ظاناً أو مختاراً رمضان أو ما بعده أو ما قبله عند ابن القاسم . وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون يميزونه إن بقي على شكه لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل ما وجب عليه ولم يتبين خطؤه فهو على الجواز حتى يتبين خلافه ، ورجحه ابن يونس . ابن عرفة إن بقى شاكاً فلي وجوب قضائه قولاً ابن القاسم وسحنون مع أشهب وابن الماجشون . ابن يونس وقول أشهب أبين لأنه صار فرضه الاجتهاد وهو قد اجتهد وصام .

(وفي) الإجزاء عند (مصادفته) رمضان بصومه ظاناً ، أو مختاراً وهو المعتمد وعدمه (تردد) لابن أبي زيد وابن رشد النقل عن ابن القاسم ، فلي التواءد عن ابن القاسم الإجزاء إذا صادفه وصدر به صاحب الإشراف . وفي البيان فإن علم أنه صادفه بتحريه لم يميزه على مذهب ابن القاسم ، ويميزه على مذهب أشهب وسحنون . ابن عرفة لم أجد ما ذكره ابن رشد عن ابن القاسم وأخذه من سماح عيسى بعيد . وما ذكره اللخمي إلا الإجزاء خاصة وساقه كأنه المذهب ولم يميزه ١٥٣ . الخط وجزم به في الطراز ورحمى

وَصَحَّتْهُ مُطْلَقًا بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ

مقابله للحسن بن صالح وقال انه فاسد اه ، فلو اقتصر المصنف على الاجزاء لكان اول وظاهر التوضيح والموافق أن التردد في الظن أيضاً ، وهو ظاهر ابن عرفة وابن الحاجب وبه قرر احمد اه بنافي .

(وصحته) أي الصوم (مطلقاً) عن تقييده بكونه فرضاً مشروطة (بنية) أي قصد الصوم ولو لم يستحضر كونه قربة لله تعالى ويحتاج الفرض لنيته ، فان نوى الصوم وشك هل تراه نفلاً أو قضاء أو وفاء نذر انعقد تطوعاً ، وإن شك في الأخيرين لم يحز عن واحد منها ، ووجب إقامه لانعقاده نفلاً في الظاهر (مبينة) بضم الميم وفتح الموحدة والمتناة تحت مشددة ليلاً بين غروب الشمس وطلوع الفجر ، ولا يضر الأكل والشرب والوطء والنوم بعدها ، ويبطلها الإغماء والجنون والسكر بعدها فان استمر للفجر فلا يصح الصوم ، وإن زال قبله وجددت النية قبله صح الصوم وإلا فلا يصح وعاشوراء كغيره على المشهور .

ابن بشير لا خلاف عندنا أن الصوم لا يحزى . إلا إن تقدمت النية على سائر أجزائه فإن طلع الفجر ولم ينو لم يجزه في سائر أنواع الصوم إلا يوم عاشوراء ففيه قولان المشهور من المذهب أنه كالأول لعموم قوله ^{صلى الله عليه وسلم} لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ، والشاذ اختصاص يوم عاشوراء بصحة صومه إن وقعت نيته في النهار ، ولا خلاف عندنا أن محل النية الليل ومتى عقدنا فيه أجزأه ولا يشترط مقارنتها للفجر بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من مقارنتها أو تقدمها ببسیر اه .

وسواء نوى قبل الفجر (أو مع) طلوع (الفجر) ان اتفق ذلك فلا تجزى قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لأنها القصد وقصد الماضي محال ، هذا قول عبد الوهاب وصوبه اللخمي وابن رشد . وروى ابن عبد الحكم لا تجزى مع الفجر ورد ابن عرفة الأول بأن النية تتقدم المنوى لأنها قصدتها وهو متقدم على المقصود وإلا كان غير منوى . وأجيب بأن هذه أمور جمالية ، وقد اكتفى الشارع بالمقارنة في الصلاة لأن تكبيرة

وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ ،
 وَرُويَتْ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا ، لَا إِنْ أُنْقَطَعَ تَتَابُعُهُ ؛
 بِكُمْرَضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ،

الاحرام ركن منها والنية مقارنة لها . وكلام ابن بشير وابن الحاجب والقرافي يفيدان الأصل كونها مقارنة للفجر ورخص تقدمها عليه للمشقة في مقارنتها له .

(وكفت نية) واحدة (لها) أي صوم (يجب تتابعه) كرمضان وكفارة قتل موته وظهار ونذر متتابع كنذر صوم شهر معين بناء على أنه كمادة واحدة من حيث ارتباط بعضه ببعض ، وعدم جواز تفريقه ، وإن كان لا يبطل جميعه ببطلان بعضه كالحج هذا هو المشهور . وقال ابن عبد الحكم تجب النية في كل ليلة في واجب التتابع بناء على أنه كمبادات من حيث عدم فساد جميعه بفساد بعضه (لا) تكفي نية واحدة لـ (صوم مسرود) أي متتابع بلا وجوب ، كصيام الدهر أو عام أو شهر أو أسبوع تطوعاً بلا نذر (ويوم) مكرر (معين) بضم الميم وفتح المعين والمثناة مشددة ككسر خميس واثنين ولو عينه بالنذر ، وكل ما لا يجب تتابعه كقضاء رمضان وكفارة يمين وفدية وهدي وجزاء وصيام رمضان بسفر أو مرض فلا بد من تجديد النية كل ليلة .

(ورويت) بضم فكسر أي المدونة (على الإكتهاء) بنية واحدة (فيها) أي المسرود واليوم المعين بالنذر وهي ضعيفة ، حتى قال الخط لم اقف على من رواها بالإكتهاء فيها وتكفي نية الواجب التتابع إن استمر تتابعه (لا إن انقطع تتابعه) أي وجوبه (بكمرض أو سفر) فلا تكفي النية الأولى ، ولو استمر صائماً فلا بد من تعيينها كل ليلة ، هذا هو المعتمد كما في العتبية . وفي المبسوط إن استمر المريض أو المسافر صائماً فلا يحتاج إلى تجديد نية . ومن أفسد صومه عامداً فهل يحتاج لتجديد نية أولاً والظاهر الأول قلله الخط . ومن بيت الفطر ولو ناسياً يحده النية لا من أخطأ ناسراً

وَيَنْقَاضُ ، وَوَجَبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحِظْتَ ، وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتَ ، وَبِعَقْلِ . وَإِنْ جَنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً

ناسياً ، ومن أظفر مكرهاً كمن أظفر ناسياً عند اللخمي ، وكمن أظفر لمرض عند ابن يونس ، وأدخلت الكاف الحيف والنفس والجنون والإغماء والسكر فتقطع النية وتجدد بعد زوالها لما بقي .

(و) صحته (ينقضاء) من حيض ونفاس (ووجب) الصوم (إن طهرت) بقصة أو جفوف (قبل) طلوع (الفجر) إن كان الفاصل بينها زمناً طويلاً بل (وإن) كان (لحظة) بسيرة جداً بل إن رأت القصة أو الجفوف مع طلوع الفجر ونوت الصوم صح صومها ، بدليل قوله أو مع الفجر ، وقوله وتزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر . ولو لم تقتل إلا بعده أو لم تقتل أصلاً إذ الطهارة ليست شرطاً في صحة الصوم (و) وجب أمساكها (مع القضاء) له (إن شككت) في حصول طهرها مع الفجر أو بعده احتياطاً . ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شككت هل طهرت في وقتها أو بعده فلا تجب عليها .

فإن قلت الحيض مانع من وجوب الصلاة والصوم والشك فيه موجود فيها فلم يجب أداء الصوم دون الصلاة . قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته إلى الغروب ، وله حرمة فلذا وجب أمساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده .

(و) صحته (بعقل) فلا يصح من مجنون ولا مخمى عليه (وإن جن) بضم الجيم وشد النون يومين أو إياماً أو شهراً أو سنة أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) وأفاق فالقضاء واجب عليه بأمر جديد كقضاء الخائض والنفساء ، فلا يقال وجوب القضاء . فرج وجوب الأداء وهو لم يجب عليه سواء كان جنونه طارئاً بعد بلوغه عاقلاً أو قبله على المشهور ، وهو قول الإمام مالك رحمه الله ، وابن القاسم في المدونة . وأشار بولوا إلى رواية ابن الحبيب والمدنيين عن مالك رحمه الله تعالى . إن قلت السنون كخمسة فالقضاء وإن كثرت كعشرة فلا قضاء .

أَوْ أَغْمَى يَوْمًا أَوْ جُلَّهُ أَوْ أَقَلَّهُ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلَهُ فَالْقَضَاءُ ،
لَا إِنْ سَلِمَ وَلَوْ نِصْفَهُ ، وَيَتْرَكَ جَمَاعَ ، وَإِخْرَاجَ :
مَنِيَّ ، وَمَذْيَ ،

(أَوْ أَغْمَى) عليه (يوما) من فجره لغروبه (أَوْ جُلَّهُ) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر اليوم ولو سلم أوله (أَوْ أَقَلَّهُ) أي نصف اليوم فأقل منه (و) الحال انه (لم يسلم) بفتح فسكون من الإغماء (أوله) أي مع طلوع فجر اليوم بأن كان حينئذ مغمى عليه (فالقضاء) واجب عليه ، لأن الإغماء والجنون مرض ، وقد قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَمُدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ١٨٤ البقرة ابن عاشر الأولى كنصفه أو أقله ولم يسلّم ليبين أن النصف كالأقل وأن القيد خاص بها .

(لَا) يجب عليه القضاء (إِنْ سَلِمَ) من الإغماء مع الفجر وجدد النية حينئذ ، ولو أغمى عليه قبله وأغمى عليه بعد الفجر أقله بل (وَلَوْ) أغمى عليه بمده (نصفه) أي اليوم ، فإن لم يجدد حين إفاقته مع الفجر لم يصح صومه لانقطاع نيته بالإغماء ويفصل في جنون اليوم الواحد تفصيل الإغماء على التحقيق ، ولا قضاء على قائم ولو كل الشهر ان بيت النية أول ليلة والسكر كالإغماء . وظاهر النقل ولو بجلال وهو ظاهر لأنه لا يزول بالإيقاظ فلا يلحق بالنوم ، وقد علل ابن يونس التفصيل في الإغماء بأن المغمى عليه غير مكلف فلا تصح نيته ، والنائم مكلف لو نبه تنبه فهذا يدل على أن السكر مطلقاً مثل الإغماء ، وإن النية للمقل مثله مطلقاً ، وقد جعلوا السكر بجلال في الرضوء كالإغماء .

(و) صحته (بترك جماع) أي تفسيب حشفة بالغ أو قدرها في فرج مطبق وإن لم ينزل (و) ترك (إخراج منى) بقطعة لا في يوم بلذة معتادة (و) ترك إخراج (مذى) كذلك لا بللذة أو غير معتادة أو مجرد إنعاط ولو نشأ عن مقدمات على المعتمد ، وهذه رواية أشهب عن مالك « رضى » في المدونة . وقال ابن القاسم فيها وروى في المتنبية عن مالك « رضى » القضاء ، وتقرر عند الشيوخ أن رواية غير ابن القاسم فيها تقدم على روايته

وَقِيْرُ : وَإِصَالِ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ : لَمَعِدَةِ بِحَقْنَةٍ بِمَانِعٍ ،

في غير ما وقوله فيها ، لكن في التوضيح عن ابن عبد السلام أن قول ابن القاسم هو الأشهر (و) بترك إخراج (ق) فإن أخرجه فالقضاء ، فإن ابتلع شيئاً منه ولو غلبة فالكفارة فإن خرج منه غلبة فلا قضاء إلا أن يرجع شيء منه فالقضاء ، فإن تعمد ابتلاعه فالكفارة .

(و) صحته (بترك) إصبال (شيء) بضم الميم وفتح المثناة والحاء المهملة وكسر اللام الأولى ، أي ينهاع ولو في المعدة من منفذ عال أو سافل ، فإن وصل لها ولو غلبة فالقضاء فقط إلا من الفم مع الانتهاك فالكفارة أيضاً ، فالمراد بالإصبال الوصول ، وهذا في غير ما بين الأسنان من طعام إذ لا يفطر ابتلاعه ولو عمداً ، هذا مذهب المدونة وشهره ابن الحاجب . واستبعد ابن رشد عدم القضاء في العمد والمدونة لم تصرح به في العمد لكن يؤخذ من إطلاقها والله اعلم اهـ بن .

(أو غيره) أي المتحلل كدرهم من منفذ عال فقط بدليل ما يأتي (على المختار) عند اللخمي من الخلاف وهو ابن الماجشون ، ومقابله قول ابن القاسم هذا خاص بغيره ، فلو قال كغيره بالكاف لوافق عادته . ونص اللخمي اختلف في الحصة والدرهم فذهب ابن الماجشون إلى أن للحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء فقط وفي العمد القضاء والكفارة . ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعمداً فيقضى لتهاونه بصومه ، فجعله من باب العقوبة ، والأول أشبه لأن الحصة تشغل المعدة اشغالا ما وتنقص كلب الجوع وصلة إصبال (لمعة) أي ما تحت الصدر إلى السرة وهي للأدمي كعوصلة الطير وكرش البهيمة وصلة إصبال أيضاً (بحقنة) أي احتقان (بمانع) في دبر أو قبل امرأة لا إحليل . واحتراز بمانع عن حقنة يحامد فلا قضاء فيها ولو فتائل عليها دمن ليسارته قاله الامام مالك « رض » فهو مستثنى من المتحلل .

أَوْ حَلَقِي ، وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ ، وَأُذُنٍ ، وَعَيْنٍ ، وَبُخُورٍ ،

(أَوْ حَلَقِي) عطف على معدة أي وترك لإيصال متصل أو غيره لحلق ، لكن بشرط أن لا يرد غير المتصل ، فإن رده بعد وصوله للحلق فلا شيء عليه قاله البساطي ، وتبعه جماعة من الشراح البناني وهو غير صواب لنقل المواق عن التلقين ، ويجب الإمساك عما يصل إلى الحلق مما يتناع أو لا يتناع . ونقله الخط بأبسط من هذا ، وعطف أو حلق على حقنة يقتضى أن الواصل للحلق لا يفطر إلا إذا جاوزه إلى المدة ولو كان مائماً وهو قول ضعيف .

والمذهب أن المائع الواصل للحلق مفطر ولو لم يجاوزه إن وصل من الفم بل (وإن) وصل له (من أنف وأذن وعين) نهاراً فإن تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كاحتحاله ليلاً وهبوطه نهاراً للحلق أو وضع دواء أو حناء أو دهن في أنفه أو أذنه ليلاً فهبط نهاراً . وأفاد كلامه أن ما وصل نهاراً للحلق من غير هذه المنافذ لا شيء فيه فمن دهن رأسه نهاراً فوجد طعمه في حلقه أو وضع حناء في رأسه نهاراً فاستطعمها في حلقه فلا قضاء عليه ، ولكن المعروف من المذهب وجوب القضاء بخلاف من حك رجله بمنظلة فوجد مرارتها في حلقه ، أو قبض يده على ثلجة فوجد بردها في حلقه . وقال المصنف ووصول مائع لحلق وإن من غير فم أو لمدة من كدبر كلها بغيره من فم على المختار ، لوفى بالمسألة مع الاختصار والإيضاح .

(و) بترك إيصال (بخور) بفتح الموحدة أي دخان متصاعد من حرق نحو عود ومثله بخار القدر حال غليانه بالطعام فوصوله للحلق مفطر كالدهان الذي يشرب بالعود وشم رائحة البخور ونحوه بلا وصول دخانه للحلق لا يفطر ، ودخان الحطب ونحوه لا قضاء بوصوله للحلق قاله عجم . عبق ظاهره ولو استنشقه لانه لا يتكيف به . البناني فيه نظر بل كل دخان يتكيف به فالتفريق غير ظاهر . وقلت وقد شاهدت في السفر من إنسان فرغ دخانه فحرق طرف العود الذي كان يشرب به الدخان وشرب دخان من الطرف الآخر حتى أفناه وإنما يميزون بين الجبلي والصوري والبلدي حال وجودها

وَقِيءَ ، وَبَلَّغَ أَمَكْنَ طَرَحَهُ مُطْلَقًا ، أَوْ غَالِبٍ مِنْ مُضْمَضَةٍ
 أَوْ مَوَالِكٍ ، وَقَضَى فِي الْفَرَضِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ بَصَبٌ فِي حَلْقِهِ
 نَائِمًا : كَمُجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ ،

وكثرتها ، وأما عند عدمها فيتكيفون بكل دخان ولو دخان عذرة .

(و) بترك إيصال (قيء) أو قلس (وبلغم أمكن طرحه) أي المذكور بأن نزل
 من الحلق إلى الفم ، فإن لم يمكن طرحه بأن لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه (مطلقاً)
 عن التقييد فلا فرق بين كونه لعة أو امتلاء معدة أو كثير متغير أم لا رجع عمداً أو
 سهواً ، وسواء كان البلغم من صدر أو رأس لكن المعتمد في البلغم أنه لا يفسد مطلقاً
 ولو وصل إلى طرف اللسان لمشقة . ولا شيء على الصائم في ابتلاع ريقه إلا بعد اجتماعه
 فعليه القضاء عند سحنون ، وقال ابن حبيب لا قضاء مطلقاً وهو الراجح .

(أو) أي وبترك وصول شيء (غالب) سبقه لحلقه (من) أثر ماء (مضض) أو
 استنشاق لوضوء أو حر أو عطش (أو) غالب من رطوبة (سواك) محتمة في فمه بأن لم
 يمكن طرحه فيقضى الفرض فقط ونبسه عليه لتوهم اغتفاره لطلب الشارع المضض
 والسواك ، وإن كان مستغنى عنه بقوله وبترك إيصال متحلل السخ (وقضى) من أفطر
 (في الفرض مطلقاً) أي عمداً أو سهواً أو غلبة أو إكراها حراماً أو جائزاً أو واجباً كان
 الفرض أصلياً أو نذرًا ، وأمسك وجوباً إن كان فرضاً معيناً زمنه كرمضان ، ونذر معين
 أو تطوعاً أفطر فيه ناسياً أو كفارة ظهار ، أو قتل أو فطر رمضان . كذلك ، وخير فيه
 فيما عدا هذه ويجب قضاء الفرض .

(وإن) أفطر (بصب) من شخص مائماً (في حلقه) أي الصائم حال كونه (نائماً)
 وشبه في وجوب القضاء فقال (كمجامعة) امرأة (نائمة) فعليها القضاء وعليها الكفارة
 عنها على المعتمد فيها من أكره أو كان نائماً فصب في حلقه ماء في رمضان أو جمعت
 امرأة نائمة في رمضان فالقضاء يجزئ بلا كفارة . أبو الحسن سكت عن الفاعل هل تلزمه

وَكَاكَلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ ، أَوْ طَرَأَ الشَّكُّ ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ
دَلِيلَهُ اقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ ، وَإِلَّا أَحْتَاطَ ، إِلَّا الْمَعِينُ : لِمَرْضٍ ،
أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ نِسْيَانٍ ،

الكفارة أم لا وأوجبها ابن حبيب على الفاعل فيها ، وبه قال أبو عمران ، وهو ظاهرهما في كتاب الحج .

الثالث وهو تفسير القول ابن القاسم (وكأكله) أي الشخص حال كونه (شاكاً في)
طلوع (الفجر) أو في الغروب وعدمه فيجب عليه الإمساك والقضاء إن لم يتبين أنه أكل
قبل الفجر أو بعد الغروب ، ويجب قضاء النفل لأن أكله شاكاً في أحدهما عمداً حرام (أو)
أكل معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرأ) له (الشك) في الفجر أو الغروب
فالقضاء في الفرض دون النفل إذ ليس من العمد الحرام ، وهذا في المدونة (ومن لم ينظر
دليله) أي الصوم وجوداً وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى)
وجوباً (بالمستدل) عليه العدل العارف أو المستند اليه ويحوز التقليد في الدليل وإن قدر
على معرفته ، ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد اجتهد غيره
لكثرة الخطأ فيها لحفائها .

(والا) أي وإن لم يجد مستدلاً عدلاً عارفاً (احتاط) في سحوره بالتقديم مع
تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (إلا)
النذر (المعين) بضم الميم وفتح العين والمنشأة تحت الذي فات صومه كله أو بعضه
(لمرض أو حيض) أو نفاس أو إغفاء أو جنون فلا يقضى لفوات زمنه بالعدر ، فإن
زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى والمعتد ان من ترك صومه أو أفطر فيه
ناسياً يجب عليه قضاؤه وإمساك بقية يومه لتفريطه ، وكذا من أفطره مكرها لخط هذا
هو المشهور . وفي التلقين لا قضاء عليه ، ويدل عليه كلام ابن عرفة ولكن المشهور
الأول أو لخطأ وقت كصومه الأربعاء يظن أنه الميسر المنذور ، واحتارز بالمعين من

وفي النفل ، بالعند الحرام ولو بطلاق بت ، إلا لوجه كوالد ،

المضمون إذا أفطر فيه مرض ونحوه فيجب فعله بعد زوال عذره لعدم قوائمه لعدم
تعيين وقته .

(و) قضى (في النفل) وجوباً (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طراً عليه (الحرام)
لا بالفطر نسياناً أو إكراها ولا لحيض ونفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو
عطش ويجب القضاء بالعند الحرام (ولو) الفطر لحلف شخص عليه (بطلاق بت) أو
بعتق لتفطرن فلا يجوز فطره وإن فطر لزمه قضاءه (إلا لوجه) كتمتق قلب الحالف
بأن حلف بطلاقها أو عتقها بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنث فيجوز الفطر ولا يجب القضاء
ويجب الإمساك بقية اليوم . وإن أفطر عمداً حراماً فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء ،
ولا حرمة للوقت . ابن عرفة الشيخ روى ابن تافع لوجه لكف فطره عمداً إلا لوجه .
ونقل ابن الحاجب وجوب كف لا عرفه . ابن غازي جاءت الرواية عن مطرف في
النواذر أنه يحنث الحالف بالله عليه مطلقاً وبالطلاق والعتق والمشي إلا أن يكون لذلك
وجه ، وأحب طاعة أميه إن عزم على فطره ولو بغير عين ، زاد ابن رشد رقة عليه من
إدانة الصوم .

واختلف في معنى قوله إلا أن يكون لذلك وجه فقال الفقيه راشد الوجه أن يقصد
بيمينه الحنث أنه رد لما ذكره بعده في الأبوين ، ومنهم من قال أن تكون يمينه آخر
الثلاث فلا يحنثه ، فحمل ابن غازي الوجه في المصنف على الأول ، وجعل الإشارة بولو إلى
الثاني . واختار الخط أنه أراد بالوجه ما قاله أبو الحسن ونصه لعل الوجه أن تكون الأمة
التي حلف بعتقها أو المرأة التي حلف بطلاقها علق بها الحالف ويخشى أنه لا يتركها إن
حنث ، فالوجه حينئذ الفطر ، ويحكون قوله كوالد تشبيهاً . الخط هذا الذي يظهر من
الرواية وسبقها ، لأنه في الرواية أفرد ذكر الوالدين عن الوجه فجعله مثالا كما اختاره ابن
غازي خلاف الرواية .

وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (كوالد) أب أو أم أمره بفطر النفل

وَشَيْخٍ وَإِنْ لَمْ يَخْلِفَا ، وَكَفَّرَ إِنْ تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ ،
وَجَهْلٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ : جَمَاعًا ، أَوْ رَفَعَ نِيَّةَ نَهَارًا أَوْ أَكَلًا

شفقة عليه من إدامة صومه فيجوز فطره ولا يلزم قضاؤه ومثله السيد (وشيخ) في الطريق أخذ على نفسه المهد أن لا يخالفه أمره بفطره كذلك فيجوز ، ولا يقضى ، والحق به بعضهم شيخ العلم الشرعي إن حلف الوالد والشيخ بل (وإن لم يخلفا) أي الوالد والشيخ على فطر الولد والمريد ، واعترض بأن المهد إنما هو في الطاعة وفطر النفل معصية .

وأجيب بأنه لما قال بعض الأئمة يجوز الفطر عمداً اختياراً في النفل تمسكاً بحديث الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام ، وإن شاء أفطر قدم فيه نظر الشيخ ، وإن حمل على تبييت نية الفطر وترك إدامة الصيام ولا يصح حله على إفساده بعد شروعه فيه لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ٢٣ محمد والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وكفر) بفتحات مثقلاً أي أخرج الفطر الكفارة الكبرى وجوباً (إن تعمد) بفتحات مثقلاً الصائم الفطر فلا كفارة على من أفطر ناسياً واختار فلا كفارة على مكروه ، بفتح الراء على فطره ، أو مغلوب عليه وانتكح الحرمة بأن حملها واجترأ عليها (بلا تأويل قريب) فلا كفارة على متأول تأويل قريباً (و) بلا (جهل) حرمة فعلة فلا كفارة على من أفطر جاهلاً حرمة إفطاره كحديث عهد بإسلام وأولى جهل رمضان كفطر يوم الشك قبل ثبوته وكمن التبتت عليه الأشهر ، وأما جهل وجوبها مع علم حرمة موجبها فلا يسقطها وأفطر (في) أداء (رمضان فقط) أي لا في قضاائه ولا في كفارته ونحوهما ومفعول تعمد (جماعاً) يوجب الغسل وسواء كان رجلاً أو امرأة .

(أو) تعمد (رفع) أي رفض (نية) للصوم (نهاراً) أو ليلاً وطلع الفجر وهو رافع لها لا إن علق الفطر على شيء ولم يحصل ، كأن وجدت طعاماً أكلت ولم يحده أو وجده ولم يأكله فلا قضاء عليه (أو) تعمد (أكلاً) أو بلعاً لنحو حصاة ووصلت لجوفه ، هذا ظاهر المصنف لجريه سابقاً على اختيار اللخمي قول عبد الملك حكم الحصاة والدرهم

أَوْ شَرِبَا بِفَمٍ فَقَطْ وَإِنْ بِاسْتِيَاكِ بِجُوزَاءَ ،

حكم الطعام ففي نسيانه القضاء ، وفي عمده الكفارة . وقال ابن عبد السلام الأقرب
سقوطها في غير المتحلل .

(أَوْ) تعمد (شرباً) لائق وتنازع أكلاً وشرباً (بفم فقط) أي لا بغيره من أنف
وأذن وعين ومسام شعر ودبر وإحليل وثقبه فلا كفارة بالإيصال منها ، لأن هذا
لا تتشوف إليه النفوس الباقية على فطرتها ^(١) . وإنما شرعت الكفارة لزجر النفس عما
تشتاق إليه ولا بد في الواصل من الفم من وصوله للجوف ، فإن رده من الحلق فلا
كفارة فيه أقاده عب . البناني الصواب أن الوصول للحلق موجب للكفارة كما
تقدم . ونص ابن الحاجب ويجب بإيلاج الحشفة وبالمنى وبما يصل إلى الحلق من الفم
خاصة أ . هـ .

قلت كلام ابن عرفة شاهد لمبق ونصه وتجب الكفارة في إفساد صوم رمضان انتها كما
له بموجب الفصل وطناً أو اتزالا والافطار بما يصل إلى الجوف أو المعدة من الفم أ . هـ . ان
وصل من الفم بأكل أو شرب بل (وإن) وصل من الفم للجوف (باستياك يجوزاء) أي
قشر الجوز ان تعمد الاستياك بها نهاراً وابتلع أثرها ولو غلبة أو ليلاً وتعمد بلعه نهاراً فإن
ابتلعه غلبة فيقض فقط كابتلاعها نسياناً ، ولو استاك بها نهاراً عامداً فإن استاك بها نهاراً
ناسياً فإن ابتلع أثرها عامداً كفر والا فلا أقاده عب . البناني فيه نظر فإن الكفارة لم
يذكرها في التوضيح الا عن ابن لبابة ، وهو قيدها بالاستعمال نهاراً والا فالقضاء فقط

(١) (قوله فطرتها) أي خلقتها فلا يمتنع من خرج عن فطرته وصار يشتهي الإيصال
من أنفه ولكن قاعدة تحدث للناس أفضية بحسب ما أحدثوا من الفجور تقتضي وجوب
التكفير على من تعمد استنشاق الدخان المسحوق بأنفه وتقتضيه أيضاً قاعدة دوران الحكم
مع علته وجوداً وعدماً فإن أكثر الناس اعتادوا النشوق وصار عندهم أشهى من الأكل
والشرب بالفم ومقدماء عليهم في الافطار من الصيام فلا يردعهم عنه مجرد التحريم وأما التكفير
فيردعهم عنه لمشقة عليهم والله أعلم .

أَوْ قَنِيًا وَإِنْ بِإِدَامَةِ فِكْرٍ ، إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتُهُ عَلَى الْخُتَارِ ،

وكذا نقله ابن غازي والمواق عن ابن الحاج هـ ، واستظهر في المجموع ما قاله عبث لحرمة الاستيلاك بالجوزاء .

(أو) تعمد (منيا) أي اخراجه بتقويل أو مباشرة بل (وإن بإدامة فكر) أو نظر وعادته الإزالة منها ولو في بعض الأحوال فإن كان اعتاده عدمه منها فخالف عادته وأول فقولان في لزوم كفاره وعدمه ، واختاره اللخمي واليه أشار بقوله (إلا أن يخالف عادته على المختار) فإن لم يدمها فلا كفارة اتفاقا ، فقوله ، إلا أن يخالف عادته راجع لإدامة الفكر ، ومثلها إدامة النظر . وأما الإزالة بالتقويل والمباشرة ففيه الكفارة وإن خالف عادته على المعتمد وإن لم يستدم .

واعترض على المصنف بأن اختيار اللخمي إنما هو في القبلة والمباشرة . وأجيب بأنه يلزم من جريان القيد فيها جريانه في الفكر والنظر بالأول ، لكن لما كان القيد فيها ضعيفا تركه ، وفي الفكر والنظر معتمدا ذكره نعم اعترض بأنه لابن عبد السلام لا اللخمي ، فالأول على الأصح أفاده عبث . البناني قوله وإن خالف عادته على المعتمد الخ انظر من أين له ذلك ، وفي التوضيح وابن عرفة والبيان أن في مقدمات الجماع إذا أنزل منها ثلاثة أقوال الأول لما لك « ره » في المدونة وهو القضاء والكفارة مطلقا ، والثاني لأشبه القضاء فقط مطلقا ، الثالث لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة إلا أن ينزل عن نظر أو فكر غير مستدامين ، وعليه جرى المصنف طفي .

ولم يعرج ابن رشد على عادة السلامة ولا عدمها وإنما ذكر ذلك اللخمي فإنه لما حكى الخلاف في القبلة هل فيها الكفارة أن أنزل وهو قول مالك لا كفارة فيها في المدونة . وقال أشهب وسحنون « ره » إلا إن يتابع . واتفقوا على شرط المتابعة في النظر قال والأصل لا تجب الكفارة إلا أن قصد الانتهاك فيجب أن ينظر إلى عادته ، فمن كانت عادته أن ينزل عن قبلة أو مباشرة أو اختلفت عادته كفر ، وإن كانت عادته السلامة فلا يكفر هـ طفي .

وإن أُمْنَى بِتَعَمُّدٍ نَظْرَةٍ فَتَأْوِيلَانِ : بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا
لِكُلِّ مُدٍّ ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ ،

فالمصنف باعتبار المبالغة جاز على مذهب ابن القاسم في المدونة ثم أشار لاختيار اللغمي ليجرى في الجميع نعم اللغمي في اختياره لم ينظر للمتابعة ولا عدمها ، وإنما نظر للعادة وهذا لا ينظر المصنف إذ نسج على منوال اللغمي ، فانه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة ثم أعقبه بذكر اختياره الرابع لجميع مقدمات الجماع ، وليس اختياره خاصاً بالقبلة والمباشرة كما قيل ، بل ذكرهما مثالين كما ترى اهـ . وبه تعلم أن تخصيص الاستثناء بما بعد المبالغة وقوله اللغمي ليس له اختيار إلا في القبلة والمباشرة كله غير ظاهر ، إذ غيرهما أخرى بذلك نعم ما تقدم يقتضى أن اختيار اللغمي من عند نفسه لا من الخلاف . وأجاب طفى بأن تفقه لما نشأ عن الخلاف الذي ذكره صح التعبير بصيغة الاسم .

(وإن أُمْنَى) في أداء رمضان (بتعمد نظرة) واحدة (هـ) في وجوب الكفارة وعدمه (تأويلان) أي فهما لشارحها راجعها عدمه إذا لم يخالف عادته ، وإلا فلا كفارة اتفاقاً ، تقدم أن قول ابن القاسم فيها عدمها أن أنزل عن فكر أو نظر غير مستدام ، وقال القابسي يكفر إن أُمْنَى عن نظرة واحدة متعمداً فعمله عبد الحق على الوفاق بحمل ما فيها على ما إذا لم يتعمد النظر ، وحمله ابن يونس على الخلاف . الباجي قول القابسي هو الصحيح .

وصلة كفر (بإطعام) أي تمليك (ستين مسكيناً) أي محتاجاً فشمل الفقير (لكل) من الستين (مد) أي ملء يدين متوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ، ولا يجزىء عن المد غداء وعشاء . وقال أشهب يحرثان وتعددت بتعدد الأيام لا بتعدد الفطر في يوم ولو حصل الثاني بعد إخراجها عن الأول أو كان الثاني من غير جنس الأول (وهو) أي الإطعام (الأفضل) من العتق والصيام ولو للخليفة لكثرة تعدد نفعه ، والظاهر أن العتق أفضل من الصوم لتعديده دون الصوم .

أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ ، أَوْ عِتْقَ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ ، وَعَنْ أُمِّهِ وَطْئَهَا ،
أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً ، فَلَا يَصُومُ ، وَلَا يَغْتِقُ عَنْ أُمِّهِ ،
وإن أُعْسرَ كَفَرَتْ

وافق يحيى بن يحيى أمير الاندلس بتكفيره بالصوم بحضرة العلماء وقال لثلاث يتساهل
ويجامع ثانياً (أو صيام شهرين) متتابعين (أو عتق رقبة) مؤمنة سليمة من عيوب
لا تجزى معها كاملة محررة للكفارة حال كون الصيام والعتق (كالظهار) في شرطية
تتابع الشهرين وفيه وإيمان الرقبة وسلامتها من قطع أصبع الخ ، وكما رقبها وتحريرها
للكفارة إلى آخر ما يأتي في الظهار ، والتخير فيها للحر الرشيد وأما العبد فإنما يكفر
بالصوم فإن عجز عنه بقيت ديناً عليه حتى يأذن له سيده في الإطعام والسفيه بأمره وليه
بالصوم فإن لم يقدر أو أبى كفر عنه بأدنى النوعين قيمة .

(و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لأنسه إكراه إلا أن تترن له فعلها
كفارتها (أو) عن (زوجة أكرهها) زوجها على وطئها فعلية كفارتها إن كانت بالغة
عاقلة مسلمة ولو أمة لغيره ، ولو كان الزوج عبداً وهي كجناية في رقبته فيمخير مالكة
بين إسلامه فيها ولقدائه بالأقل من قيمتي الرقبة والطعام ، وليس لها أخذه والصيام
إذ لا قيمة له (نيابة) عن أحدهما (فلا يصوم) عن أحدهما إذ لا يقبل النيابة .

(ولا يعتق) السيد (عن أمة) له (وطئها) في نهار رمضان إذ لا ينعقد ولاء لها (وإن
أعسر) الزوج عن الكفارة عن زوجته التي أكرهها على وطئها (كفرت) يفتحات مثقلاً
أي الزوجة عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة . الرماصي ظاهره أنها مأمورة به وعبرة
النكت فإن لم يكن عنده ما يكفر به فكفرت المراه من مال نفسها بالإطعام رجعت على
الزوج بالأقل من حكمة الطعام أو الثمن الذي اشترى به ذلك الطعام أو قيمة الرقبة ، وليست
كالجمل يشترى بها تحمل به من عرض أو طعام ، ويدفعه الطالب فيرجع بالثمن لأنه مأخوذ
به لأنها غير مضطرة إلى تكفيرها عن نفسها ولا مأخوذة به ، ونحوه لابن عرفة وغيره

وَرَجَعْتُ ؛ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ الرِّقَبَةِ . وَكَيْلِ الطَّعَامِ

وهي تدل على أنها غير مطلوبة به إلا أن يقال معنى ولا مأخوذ به على الوجوب، فلا ينافي الندب كما قال بعضهم ، وحل كلام المصنف عليه وهو بعيد ، ورتب في توضيحه مطلوبيتها به على القول بأنه عليها أصالة كما فعل هنا .

(ورجعت) الزوجة على زوجها وكذا ان كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم الزوجة بأن أطعمت أو اعتقت فترجع (بالأقل من) قيمة (الرقبة و) نفس مثل (كيل الطعام) ان أخرجته لأنه مثلي وتعلم أقليته وأكثريته بتقويمه ان كان من عندها ، فإن كانت اشتريته فبشئنه ، فان كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثله ، وان كانت قيمته أقل منها رجعت بمثل الطعام ، وان كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بها ، فان اعتقت رجعت بأقل القيمتين ان كانت الرقبة من عندها وإلا فبالأقل من قيمتها وثنيتها وقيمة الطعام .

وأما نفس كيل الطعام فلا ينسب لقيمة الرقبة اذ لا يحصل بنسبته لها معرفة قلته أو كثرته ، وإنما رجعت بالأقل ولم تكن كالحمل يرجع بثمن الطعام أو العرض الذي اشتراه وأداه لأنه مأخوذ به لأنها غير مضطرة الى تكفيرها عن نفسها وغير مأخوذة به ، وإنما هي كالأجنبي : عبد الحق وتعتبر قيمة الأقل يوم تأديتها لأنها مسلفة لا يوم الرجوع . ومفهوم قوله ان لم تصم عدم رجوعها بشيء ان صامت فقط أو ضمت له اطعاماً أو عتقاً بغير اذنه وهو كذلك ، وكذا باذن لها في احدهما فصامت ثم فعلته نظراً لتقدم الصوم ، ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلها كما اذا فعلته ثم صامت أفاده عقب ، واعترضه البناني فقال في هذا التفصيل نظر بل غير صواب .

والذي ذكره عبد الحق أنها ان كفرت بالاطعام رجعت بالأقل من مكيلة الطعام أو الثمن الذي اشتريته به أو قيمة العتق أي ذلك أقل رجعت به اهـ ، وكذا ان كفرت بالعتق رجعت بالأقل من قيمة الرقبة أو الثمن الذي اشترتها به أو مكيلة الطعام لأنها أبداً تعطى الأقل ، وكذا أطلق ابن عرفة في قول عبد الحق وابن محرز قاله طفي في أجوبته اهـ قلت

وفي تكفيره عنها إن أكرهها على القبلة حتى أنزلا ، تأويلان
وفي تكفيره مكره وجعل ليجمع : قولان لا إن أفطر

لعل قول عبد الحق وابن محرز من مكيلة الطعام على تقدير مضاف أي قيمة ضرورة أن
النظر بين مكيلة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة لا يفيد أقلية ولا أكثرية كما قال عب ، وكذا
قول طفى أو مكيلة الطعام فيتحصل أنها لا ترجع بمثل الطعام ولا الرقبة بل بالأقل من
قيمة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة وثمنها .

(وفي تكفيره) أي الزوج (عنها) أي الزوجة (إن أكرهها) أي الزوج زوجته
(على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى أنزلا) أي أمسى الزوجان أو أنزلت
هي وحدها وعدم تكفيره عنها ولا كفارة عليها على هذا الثاني . ونص على انزالها لدفع
توهم أنه لما تعلقت الكفارة به عن نفسه لا يلزمه تكفيره عنها اتفاقاً ، وعلى الأول يجري
مسار من قوله وإن أعسر كفرث ورجعت بالأقل النخ (تأويلان) أي فهان لشارحيها
الأول لابن أبي زيد ، والثاني للقاسبي ، عياض ثانيها ظاهرهما .

(وفي تكفير مكره) بضم الميم وكسر الراء (رجل ليجمع) الرجل المكره بالفتح
حليلته أو غيرها وعدم تكفيره عنه وهو الراجح ، فقد نقل ابن الحاجب في وجوب تكفير
المكره بالكسر قولين ، واستقر ابن عبد السلام والمصنف السقوط لأنه متسبب
والمكره بالفتح مباشر ، لكن قال ابن عرفة نقل ابن الحاجب وجوبها على مكره رجل على
وطء لا أعرفه إلا من قول اللغوي ومن قول ابن حبيب (قولان) والرجل المكره
بالفتح على الوطء . قال عياض عليه الكفارة في قول عبد الملك وأكثر أقوال أصحابنا أنه
لا كفارة عليه .

وقال الباجي ذهب أكثر أصحابنا إلى أنه لا كفارة عليه وهو الصحيح ، وقول عبد
الملك ضعيف . وقال ابن عرفة لا كفارة على مكره على أكل أو شرب أو امرأة على وطء
وفي الرجل المكره عليه قولان لها ولابن الماجشون عياض ورواه ابن نافع (لا) يكفر
مفطر في أداء رمضان (إن) تأول تأويلاً قريباً بأن استند فيه لأمر موجود كمن (أفطر)

نَاسِيًا ، أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ ، أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ .
 أَوْ قَدِيمَ لَيْلًا ، أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ ، أَوْ رَأَى شَوَالًا
 نَهَارًا فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ ؛

في رمضان بأكل أو شرب أو جماع أو غيرهما حال كونه (ناسياً) فظن لفساد صومه
 ووجوب قضائه إباحة الفطر بعد تذكره وتعاطاه فلا كفارة عليه (أو) أصابته جنابة
 أو حيض أو نفاس ليلاً ورأت علامة الطهر ليلاً (ولم يقتصل إلا بعد الفجر) فظن
 فساد صومه ووجوب قضائه وأنه لا يجب عليه الإمساك وتباح له المفطرات فأفطر فلا
 كفارة عليه .

(أو تسحر) آخر الليل (قربه) أي الفجر وظن فساد صومه وإباحة فطره فأفطر
 فلا كفارة عليه ، والذي في سماع أبي زيد ابن القاسم تسحر في الفجر قاله ت ، أي فظن
 الإباحة بمن تسحر قربه من التأويل البعيد فلا يسقط الكفارة وهو المعتمد كما في الخط اذ لم
 يستند لموجود يعذر به شرعاً ، وإن كان موجوداً حقيقة اه عبق . البناني فيه نظر اذ
 لم يقل الخط الا أن العذر هنا أضعف منه في اللتين قبله (أو قدم) بفتح فكسر مخففاً من
 سفر قصر (ليلاً) فظن عدم لزومه الصوم في اليوم الذي يليه وانه يباح له الفطر فأفطر
 فيه فلا كفارة عليه .

(أو سافر دون) مسافة (القصر) فظن إباحة الفطر فبيت الفطر فلا كفارة عليه ،
 فإن بيت الصوم في الحضر وسافر نهراً دون القصر وظن إباحة الفطر فأفطر ففيه الخلاف
 الاتي فيمن بيت الصوم في الحضر وسافر سفر قصر بعد الفجر بلزوم الكفارة وعدمه
 بالأحرى أفاده الخط (أو رأى شوالاً) أي هلاله (نهراً) آخر يوم رمضان فظن انه
 ليلة الماضية وأن اليوم عيد فأفطر فلا كفارة عليه فقوله (فظنوا الإباحة) أي للفطر
 فأفطروا راجع للأمثلة الستة ومفهوم الإباحة أنهم ان علموا الحرمة أو شكوا فيها فعليهم
 الكفارة وهو كذلك لانتهاءهم .

وزيد على الست ثلاث مسائل : إحداهما من أكل يوم الشك بعد ثبوت أنه من رمضان

بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ : كَرَاهٍ ، وَلَمْ يَقْبَلْ .

ظاناً الإباحة وقدم المصنف هذه وستأتي الثانية ، والثالثة عند قوله وفطر بسفر قصر ومن أفطر مكرهاً ولزمه الإمساك بعد زوال الإكراه وظن أنه لا يلزم وأنه يباح له الفطر فأفطر فالظاهر أن الكفارة تلزمه وإن لم يكن منتهكاً قلله عبق البناني فيه نظر بل الظاهر أنه كمن أفطر ناسياً فظن الإباحة لأنه استند لموجود وزيد أيضاً من أفطر متأولاً عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين صحواً لقول الشافعي « رخص » بسببه ومن أفطر ظاناً الإباحة طعمامة فعلت به أو فعلها هو بغيره فلا كفارة عليه على الراجح لاستناده لموجود وهو قوله فأفطر الحاجم والمحتجم ، وبالجمله فالعبرة في قرب التأويل بضابطه وهو الاستناد لموجود والأمثلة لا تحصى .

(بخلاف بعيد التأويل) هذا مخرج من قوله بلا تأويل قريب لا يقال أنه منطوقه فكيف يخرج منه لأننا نقول قوله بلا تأويل قريب أعم من هذا لصدقه بانتفاء التأويل أصلاً وبالتأويل البعيد ، فكانه قال شرط الكفارة انتفاء التأويل القريب بخلاف التأويل البعيد ، ولا يشترط فيها انتفاؤه لأن فيه انتهاكاً للحكمة فهو كالمدم ، فإضافة بعيد التأويل من إضافة ما كان صفة وهو مسالم يستند لموجود غالباً ومثل له بقوله (ك) شخص (راه) اسم فاعل رأى أي مبصر بعينه هلال رمضان وشهد به عند حاكم فرد .

(ولم يقبل) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة مانع فظن إباحة فطره فأفطر فعليه الكفارة لبعد تأويله ، وإن استند فيه لموجود ، لأن جراحته على رفع شهادته للحاكم دليل على تحققة الرؤية وليس بعد العيان بيان ، هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور . وقال أشهب لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو رد الحاكم شهادته . ابن عبد السلام هذا أقرب من قدم ليلاً ومن تسعر قرب الفجر وقد استند لموجود ، ولذا قيدت بقولي غالباً . حتى قلت ظاهري والتحقيق أنه استند لمعذور وهو أن اليوم ليس من رمضان مع أنه منه بروية عنه .

أَوْ أَفْطَرَ لِحُمَى ثُمَّ حُمٍّ أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلْ ، أَوْ حِجَامَةٍ
 أَوْ غِيْبَةٍ ، وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ . إِنْ كَانَتْ لَهُ ، وَالْقَضَاءُ فِي
 التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا

(أو) بيت الفطر (لحمي) اعتادها في يوم تلك الليلة (ثم حم) فيه فعله الكفارة
 وأولى إن لم يحم فيه (أو) بيت الفطر (لحيض) اعتادته في يومها (ثم حصل) الحيض
 وأولى إن لم يحصل فعلها الكفارة ، وهذا مذهب المدونة وهو المشهور . وقال ابن عبد
 الحكم لا كفارة فيها لقرب تأويلها ابن عرفة وفي ذى التأويل البعيد قولان لابن عبد
 الحكم ، ولها حكمن قال اليوم احم أو أحيض فأفطر فحم وحاضت (أو) أفطر لظنه
 إباحة الفطر لـ (حجامة) فعلها بغيره أو فعلت به فعله الكفارة ، وهذا قول ابن حبيب
 والمتمم قول ابن القاسم أنه لا كفارة عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحتم ، وإن كان المراد به أنها خاطرا بالفطر لفعلها
 ما يتسبب عنه الفطر غالبا ، أما الحاجم فلمصه الدم الذي شأنه الوصول لحلقه وأما المحتم
 فلخوف اغتياله .

(أو) طن إباحة فطره لـ (غيبية) بكسر الغين المعجمة أي ذكره غيره بما يكره وهو
 غائب فأفطر فعله الكفارة لبعد تأويله . الخط لو جرى فيه خلاف من أفطر لحجامة ما
 بعد لكن لم أر فيه إلا قول ابن حبيب بوجوبها (ولزم القضاء) مع الكفارة (إن كانت)
 الكفارة (له) أي عن المكفر لا إن كانت عن غيره كزوجة أو أمة فالقضاء على غيره
 (والقضاء في) فطر صوم (التطوع) واجب (بـ) فطر في صوم الفرض (موجبها)
 بكسر الجيم أي سبب في وجوب الكفارة وهو العمد بلا تأويل قريب وجهل ، فكل
 ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل وهذه القاعدة غير مطردة لقول
 ابن القاسم من عتبت بنواة في فيه فنزلت في حلقه فعله القضاء والكفارة في الفرض ولا
 يقضى النفل .

وأجاب طفي عن هذا بأنه لا يرد على المصنف لأنه مبني على قول ابن القاسم بالفرق

وَلَا قَضَاءَ فِي غَالِبٍ قِيَمٍ ، أَوْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ ، أَوْ كَيْلٍ ، أَوْ جَبَسٍ لَصَانِهِ .

بين التحلل وغيره ، وقد علمت أن المصنف درج على مذهب عبد الملك ، واختيار اللغوي أن المتحلل وغيره سواء في إيجاب القضاء في الفرض والنفل والكفارة في الفرض ، ولأنها خارجة عن الأصول . ولذا لما ذكرها في التوضيح قال خالف ابن القاسم فيها قاعدته أن كل ما أوجب الكفارة في الفرض يوجب القضاء في النفل وأورد على طردها أيضاً الفطر في رمضان لوجه ، كأمرو والد أو شيخ فيوجب الكفارة ولا يوجب القضاء في النفل وأجاب أبو علي عن هذا بأن الوجه المذكور في رمضان ليس هو الوجه في النفل لأنه مبيح في النفل وليس مبيحاً في رمضان ، وغير منعكسة لأن من أصبح صائماً في الحضر وأفطر بعد شروعه في السفر يقضى النفل ولا يكفر في الفرض ، ولأن مسائل التأويل القريب كذلك ، ولأن من أفطر من غير الغم ومن أمدى كذلك ، وأجيب بأن الراجح في مسائل التأويل القريب أنه لا قضاء في النفل فيها لانتهاء الحرمة به وقضاؤه إنما هو بالعمد المحرم .

(ولا قضاء في غالب قيم) من إضافة ما كان صفة أي خرج غلبة ولو كثيراً إن لم يزدده شيئاً منه (أو) دخول (ذباب) أو بعوض حلقه غلبة لأن الإنسان لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبق لحلقه ولا يمكنه رده ، فأشبه ريق فمه قاله سند ، ويفهم أن البعوض ونحوه ليس كالذباب إلا أن يكثر طيرانه في محل حتى يقلب دخوله فيكون مثله وبالبعوض جزم في الجلاب (أو) غالب (غبار طريق) حلقه فسلا قضاء فيه للشقة وإن لم يكثر ، وأما دخول غبار غير الطريق لحلقه غلبة ففيه القضاء فيما يظهر ، وإذا كثو غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع شيء على الأنف والغم فهل يلزم وهو ظاهر كلام غير واحد (أو) غبار (دقيق أو كيل) حب ونحوه .

(أو) غبار (جبس لسانه) أي المذكور من الدقيق وما بعده ودخل في صانع الجبس يكيله أو يطحنه أو يرفعه من محل لآخر ، وكذا من يمسك طرف ما يوضع فيه

وَحَقْنَةُ مِنْ إِحْلِيلٍ . أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ ، وَمَنْعِي مُسْتَنْكِحٍ أَوْ
مَذْيٍ . وَنَزْعٍ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ .

المكيل حيث احتسب له ومثل غبار الدقيق طعم الدباغ لصانعه ، قاله التونسي ، ونصه
في لغو غبار الدقيق والجبس والدباغ لصانعه نظر لضرورة الصنعة وإمكان غيرها وكذا
في التوضيح عن التماسي أن الخلاف في الدقيق إنما هو لصانعه . ابن عاشر مما يجري
يجري الصانع حارس قمحه عند طحنه خوفاً من سرقة كما قالوا في مالك الزرع
يحضر حصاهه .

(و) لا قضاء في (حقنة من إحليل) بكسر الهمز وسكون الحاء المهمة أي ثقب
ذكر ، وأما فرج المرأة فيجب القضاء بالحقنة منه إن وصلت المدة أفاده عبق . البناني
أبو علي فرجها ليس موصلاً لمعدتها فلا يصل منه إليها شيء ، وفي المدونة كره مالك
« رض » الحقنة للصائم ، فإن احتقن في فرض بشيء يصل إلى جوفه فليقض ولا يكفر .
وفي الخط عن النهاية الإحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة (و) لا قضاء في (دهن
جائفة) أي جرح نافذ للجوف لأنه لا يدخل مدخل الطعام ، ولو وصل إليه لمات
من ساعته قال ابن يونس (و) لا قضاء في خروج (منى مستنكح) بكسر الكاف
نعت منى أو بفتحها نعت محذوف مضاف إليه أي شخص أي قاهر وخارج بغير
اختيار بمجرد نظر أو فكر ، فإن كان غير مستنكح ففيه القضاء والكفارة
على ما تقدم .

(أو حلق) مستنكح ولا ففيه القضاء فقط على ما تقدم (و) لا قضاء في (نزع
ما كوك أو مشروب) من فم ولو لم يتمضمض (أو فرج) من فرج (طلوع الفجر ولو أمني
أو أمدى بعده) أي حال طلوعه لا بعده لأنه من النهار ولا قبله ، لأنه من الليل بلا
خلاف هذا هو المشهور بناء على أن النزع ليس وطئاً . ابن شاس لو طلع الفجر وهو
يجمع فعلية القضاء إن استدأف فإن نزع ففي إثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن الماجشون
وابن القاسم سببه هل بعد النزع جماعاً أم لا . اللخمي ابن القاسم لو كان بطاً فاقلع حين رأى

وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ ، وَمَضْمُضَةٌ لِعَطَشٍ ، وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ ،
وَصَوْمٌ ذَهْرٍ وَجُمُعَةٌ فَقَطْ . وَفَطْرٌ بِسَفَرٍ قَصْرُ

الفجر صح صومه ، ومثله لابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد . في البرزلي من نام قبل أن يتمضمض حتى طلع الفجر . وقد بيت الصيام فلا شيء عليه . وفي غوازل ابن الحاج بلقي ما لي فيه ويتمضمض وظاهر سبقه أنه لابن القاسم .

(و جاز) أي لم يحرم على الصائم ولم يكره (سواك) أي استياك إذا لا تكليف إلا بفعل اختياري بها لا يتحلل منه شيء وكره بالرطب لما يتحلل منه ، فإن تحلل منه شيء ووجعل لخلقه عدا ففيه القضاء والكفارة وإلا فالقضاء فقط (كل النهار) لقوله صلى الله عليه وسلم لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، أي أمر إيجاب وهذا يعم الصائم وغيره (و) جاز له (مضمضة لعطش) ونحوه فما تطلب المضمضة فيه كوضوء وغسل أخرى ، وتكره لغير موجب لأنها تنعير بالفطر يسبقها للعلق المصنف إذا تمضمض لعطش أو نحوه ثم ابتلع ريقه فلا شيء عليه . الباجي إذا ذهب طعم الماء وخلص ريقه (و) جاز (إصباح) جنابة) والأولى الاغتسال منها قبل الفجر .

(و) جاز أي نديب (صوم دهر) إن لم يضمفه عن عمل بر ولم يقل أحد يجوز . مستويا ، وإنما قيل بندية وكرامته ابن العربي احتج على جواز صومه بالإجماع على لزومه بالنذر ، ولو كره أو منع لم يلزم على القاعدة القباب هذه حجة لا بأس بها . البناني قد يقال في حجة ابن العربي أن القائل بكرامته يجيب عن لزومه بالنذر بما يأتي في رابع النحر (و) جاز صوم يوم (جمعة فقط) لا قبله يوم ولا بعده يوم أي نديب فأنضم إليه آخر فلا خلاف في نديه ، وإنما فسر الجواز بالنديب لأنه ليس لنا صوم مستوى الطرفين وحمل الشئ عن الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله يوماً أو بعده ، على التنقية من فرضه كما اتفق قيام رمضان وقد امننا من هذه العلة بوفاته صلى الله عليه وسلم ، ولذا يذكر أن ابن رشد كان يصومه إلى أن مات .

(و) جاز له بمعنى كره (فطر) أي نيته وفعله (سفر قصر) أي أربعة برد بلا

شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ ، وَإِلَّا قَضَى وَلَوْ تَطَوُّعًا ،
وَلَا كَفَّارَةً ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ

عصيان ولا لهو به ولو أقام بمحل يوماً أو يومين أو ثلاثة صرح به في النوادر ، ونقله ابن عرفة (شرح) المكلف (فيه) أي السفر (قبل) طلوع (الفجر) أو معه هذا مصعب الشرجية فلا يقال الشروع فيه علم من قوله بسفر ، فاشتراطه فيه من باب تحصيل الحاصل (و) الحال أنه (لم ينو) أي الصوم (فيه) أي السفر هذا شرط في جواز الفطر بالفعل لا بالنية لئلا يلزم شرط الشيء في نفسه ، وبقي من الشروط كون السفر في رمضان لا في نحر كفاة ظهار .

(وإلا) أي وإن لم تجتمع هذه الشروط بأن لم يكن سفر قصر أو لم يشرع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم فيه (قضى) ذكره وإن علم من قوله وقضى في الفرض مطلقاً ليرتب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذي أفطر فيه (تطوعاً) بيت صومه في الحضر وسافر بعد الفجر أو في السفر وأفطر فيه لغير عذر فيقضيه ، لأن فطره حينئذٍ عمد حرام فلا حاجة لهذه المبالغة وبحث فيها أيضاً بأن ما قبلها لا يصدق عليها ، لأن رخصة فطر السفر خاصة بـرمضان بدليلها إذ لو رخص فيه في التطوع لم يلزم قضائه فالمناسب إبدال قضى بفلا يجوز ولأنه فقيض الجواز المشروط فيه ، ولأنه لازم في الفطر الجائز باستيفاء الشروط .

(ولا كفارة) على من أفطر مع فقد شرط مما تقدم (إلا) من فقد الشرط الرابع بـ (أن ينويه) أي صوم رمضان (بسفر) أي فيه ثم يفطر فيه لغير عذر فتلزمه الكفارة ولو تأول ، وأولى من لم يشرع فيه قبل الفجر ورفع نيته ليلاً واستمرار أفعالها حتى طلع الفجر سواء عزم عليه قبله أو بعده تأول أو لا ، أفطر بالفعل أولاً ، ويكفر أيضاً إن بيت الصوم بحضر ثم أفطر قبل عزمه تأول أولاً أو بعده ولم يتأول أو تأول ولم يسافر في يومه ، فإن تأول وسافر في يومه فلا يكفر كتبئته الصوم بحضر وفطره بعد شروعه بعد الفجر تأول أولاً .

كَفَطَرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ ، وَبِمَرَضٍ خَافَ ، زِيَادَتُهُ ، أَوْ تَمَادِيهِ .
وَوَجِبَ إِنْ خَافَ هَلَاكًا ، أَوْ شَدِيدَ أَذًى ،

وسأل سحنون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد أن سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه ، وبين من نوى الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة فقال لأن الحاضر من أهل الصوم فسافر فصار من أهل الفطر فسقطت عنه الكفارة ، والمسافر غير فيها فاختر الصوم وترك الرخصة فصار من أهل الصيام فعليه مسألتهم من الكفارة وشبه في لزوم الكفارة وإن تناول فقال (كفطرة) أي المسافر الصائم (بعد) انقضاء سفره و (دخوله) نهاراً أوله أو وسطه أو آخره وطلته أو محل زوجته المدخول بها أو محل نوى إقامة أربعة أيام فيه . ابن يونس تحصيل اختلافهم على أربعة أوجه أصبح صائماً في سفر ثم أفطر أصبح صائماً في الحضر ثم سافر فافطر أفطر ثم سافر عزم على السير فافطر ثم بدا له فلم يسافر ، ففي كل وجه قولان بالتكفير وعدمه .

(و) جاز الفطر (بمرض خاف) أي تحقق أو ظن الصائم لتجربة في نفسه أو موافقه في المزاج أو إخبار عدل عارف بالطب (زيادته) أي المرض بالصوم (أو تماديه) أي المرض بتأخير البرء منه أو حصل للمريض شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تماد ، ومفهوم بمرض أن خوف أصل المرض بصومه لا يبيح الفطر وهو كذلك إذ لعله لا ينزل به وقيل يبيحه .

(ووجب) الفطر على الصائم مريضاً كان كما هو الموضوع أو صحيحاً (إن خاف) أي تحقق أو ظن بما تقدم (هلاكاً أو شديداً) بتلف منفعة كبر بصومه لأن حفظ النفس والمنافع واجب ، وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمرض الخ ، فكانه قال إلا أن يخاف الخ والجواز فيما قبل الاستثناء هو المشهور . البرزلي اختلف إذا خاف ما دون الموت على قولين والمشهور الإباحة نقله الخط ، فما في المواق عن اللخمي من منع الصوم حينئذ مقابل للمشهور . وأما الجهد الشديد الذي يزول بالفطر فيبيح الفطر للمريض فقط وقيل وللصحيح أيضاً .

كحَامِلٍ ، وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِئْجَارٌ أَوْ غَيْرُهُ خَافَتْهُ عَلَى
وَلَدَيْهَا ، وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ ، ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْأَبِ ،
أَوْ مَالِهَا ؟ تَأْوِيلَانِ ،

وشبه في الجواز والوجوب فقال (كحامل) جنبنا في بطنها (ومرضع) ولدها (لم
يمكنها) أي الموضع (استئجار) لمرضع ترضع ولدها بدلها لعدم مال لأبيه وله ولها أو
مرضعة أو عدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أي الاستئجار وهو إرضاعها بنفسها أو
غيرها مجازاً (خافتا) أي تحققت أو ظنت الحامل والمرضع ضرراً بالصوم (على ولديها)
فيجوز فطرهما إن خافتا ضرراً يسيراً ويجب إن خافتا هلاكاً أو أذى شديداً ، وأما
خوفهما به على أنفسهما فقد دخل في عموم قوله وبمرض النخ ، لأن الحمل مرض والرضاع
في حكمه وظاهر قوله خافتا أنه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة ، وقد
صرح اللخمي بجوازه لهما به .

وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه ، واستظهره في التوضيح قائلاً إذا كانت الشدة
مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك . وقال ابن رشد للمرضع على
المشهور من مذهب مالك « رض » في الفطر [ثلاثة أحوال حال لا يجوز لها فيه الفطر
والإطعام وهي قدرتها على الصيام ولم يجهدها الإرضاع وحال يجوز لها فيه الفطر والإطعام ،
وهو اجهادها الإرضاع ولم تخف على ولدها وحال يجب عليها فيه الفطر والإطعام
وهو خوفها على ولدها] ، فإن أمكن المرضع الاستئجار وجب عليها
الصوم والاستئجار .

(والأجرة في مال الولد) الذي ملكه بآرث أو إعطاء أو استحقاق في وقف لأنهما من
نفقته وظاهره ولو كان الإرضاع واجباً عليها أولاً (ثم) إن لم يكن للولد مال ووجد مال
الوالدين فـ (هل) تكون الأجرة (في مال الأب) وهو الراجح لوجوب نفقته عليه (أو)
تكون الأجرة في (مالها) أي الأم حيث وجب عليها إرضاعه ، وهذا بدله ولا ترجع بها
على الأب ، فإن كانت بائناً فعلى الأب اتفاقاً (تأويلان) الأول للخمي ، والثاني لسند

وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ ، بِزَمَنِ أَبِيحَ صَوْمُهُ : غَيْرَ رَمَضَانَ

والأولى تردد أو قولان إذ ليس اختلافاً في فهمها ومعناها حيث يجب الإرضاع على الأم وإلا ففي مال الأب اتفاقاً ، فإن لم يكن له مال ففي مالها اتفاقاً فإن كان له مال ولا مال لها ففي مالها اتفاقاً .

(و) وجب (القضاء) لما فات من رمضان كلاً أو بعضاً (بالعدد) لأيامه فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاه في شهر بالهلال وكان تسعة وعشرين صام يوماً آخر ، وبالعكس فلا يلزمه صوم اليوم الأخير لقوله تعالى ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ البقرة ١٨٤ هذا هو المشهور ، وقال ابن وهب إن صام بالهلال كفاه ما صامه ولو كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين وهو على التراخي إلى أن يبقى إلى رمضان الثاني مثل ما أفطره من رمضان الأول .

(بزمَنِ أَبِيحَ صَوْمُهُ) لم يرد بالإباحة استواء الطرفين لعدم وجوده هنا في كلامهم وأراه بها الإذن غير الجسارم لإخراج المعدين وأيام التشريق ورمضان بالنسبة للحاضر والتأخير المعين ، ولما شمل رمضان بالنسبة للمسافر ، أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى المسافر رمضان السابق فيه لتعينه للأداء وعدم قبوله غيره ، فإن قضى فيه لم يجز عن واحد منها اتفاقاً ، وإن صام الحاضر رمضان قضاء عن الماضي فقال مالك وأشهب وصحبتون وابن المواز وابن حبيب « رضي الله تعالى عنهم » لا يجزيه عن أحدهما ، وصححه ابن رشد . ثم اختلفوا فقال أشهب لا تلزمه الكفارة الكبرى لأنه صامه وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن المواز تلزمه كفارة كبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه عمداً برفع نية الأداء إلا أن يعذر بحمل أو تأويل ، واقتصر ابن هرقلة عليه .

وقال ابن القاسم فيها إذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاء عن الفائت أجزأه عن الحاضر وصوبه في التكت وعليه للماضي مد عن كل يوم مسح قضائه . عقب وينبغي أن تكون به الفتوى العدوى وصححه بعض شيوخنا وهل يجب الترتيب في القضاء لا نص والظاهر لا قاله سالم . وشمل قوله بزمَنِ أَبِيحَ صَوْمُهُ يوم الشك الإذن في صومه قضاء

وإتمامه إن ذكرَ قضاؤه ، وفي وجوب قضاء القضاء : خلاف ،

وتطوعاً كما تقدم في المواق عنها رابع النحر لا يصح صومه قضاء وصححه ابن بشر وشهره في التوضيح والشامل .

(و) إن ظن أن عليه يوماً من رمضان أو غيره وبیت صوم يوم قضاء عنه وطلع فجره وجب عليه بالشروع فيه (تمامه) بالصوم (إن ذكر) في أثناؤه (قضاءه) قبل هذا اليوم أو سقوطه بوجه ما كبأوغه نهاراً وحیض بنذر معين ، فإن أفطر فيه عمداً لزمه قضاؤه عند ابن شبلون وابن أبي زيد . وقال أشهب لا يلزمه وعليها فيدخل في قوله :

(وفي وجوب قضاء القضاء) على من لزمه قضاء من رمضان أو من تطوع أفطر فيه عمداً حراماً فشرع في قضاائه ثم أفطر فيه عمداً فيجب عليه قضاؤه ، وشهره ابن غلاب في وجيزه فيقضى يومين عن الأصل ويوماً عن القضاء الذي أفطر فيه ولو تكرّر منه هذا ، وبه جزم ابن عرفة وابن رشد ونصه في القول الأول ثم إن أفطر بعد ذلك متمعداً في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة أيام ، اليوم الذي كان ترتب في ذمته بالفطر في رمضان أو به متمعداً في التطوع ويوم لفطره في القضاء متمعداً ويوم لفطره في قضاء القضاء متمعداً . وذكر القوري أن في تهذيب عبد الحق ما يؤذن بعدم التعدد وعدم وجوبه فيقضى الأول فقط لأنسه الواجب أصالة ، وشهره ابن الحاجب واختاره ابن عبد السلام (خلاف) أي قولان مشهوران كما تقدم وأما من أفطر في القضاء سهواً فلا يجب عليه قضاؤه اتفاقاً كما تنبيهه الفخيرة . وقال بعض شيوخ أحمد فيه الخلاف أيضاً .

وعلى هذا فإن قيل التطوع إن أفطر فيه سهواً لا يقضيه ، وإذا أفطر سهواً في قضاء التطوع الذي أفطر فيه عمداً حراماً ، ففي قضاء القضاء خلاف فلم يكن كاسله في الاتفاق على عدم قضاائه ؛ فجوابه أن القضاء واجب ابتداءً والتطوع ليس واجباً بافتراقاً .

فإن قلت القول بعدم وجوب قضاء القضاء على من تعمد فطره والاتفاق على عدم

وَأَدَبَ الْمُفْطِرُ عَمْدًا : إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا ، وَإِطْعَامُ مُدَّةٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُفْطِرٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ

وجوب قضائه بفطره ناسياً كـل منها مشكل مع قوله وقضى في الفرض مطلقاً ، لأن القضاء فرض . قلت لما لم يكن وجوبه أصلياً وإنما وجب بسبب كونه قضاءً وقد بطل ذلك بالفطر فيه الفى وجوبه .

فإن قلت إذا الفى وجوبه صار نفلاً والنفل يقضى بفطره عمداً حراماً . قلت النفل مقصود لذاته وهذا لنيابته عن غيره وقد بطلت بذلك ، فالحظ عن النفل أيضاً .

(و) وجب (أدب) أي تأديب ومعاقبة الشخص (المفطر) في أداء رمضان (عمداً) اختياراً بلا تأويل قريب بما يراه الإمام من ضرب أو سجن أو منهاجاً . وإن كان فطره بموجب حد كزنا وشرب مسكر حد وأدب ، وإن كان رجماً قدم الأدب واستظهر المناوي سقوط الأدب بالرجم لاثبات القتل على الجميع . عيج ويؤدب المفطر في النفل عمداً حراماً . البناي هذا غير صحيح ، لأن المسألة للخصم . وقد صرح بأنه في رمضان على أن من فطر النفل عمداً خلافاً بين المذاهب . قلت اقتصر الخصم على رمضان لا ينافي أن النفل كذلك يباح المعصية في كل ، وسيعول المصنف وأدب لمعصية الله . وقد أطلق ابن الحاجب فقال ويؤدب المفطر عمداً فإن جاء تائباً فالظاهر العفو ، وأجراه للخصم على الخلاف في شاهد الزور ، ونص ابن عرفة ويؤدب عامداً فطره انتهاكاً إن ظهر عليه ، وفي الآتي مستفتياً ثالثاً ذو الهزة لا السر لتخريج الخصم على قولها يعاقب المعترف بشهادة الزور ، وعلى قول سفيان لا يؤدب مع رواية المبسوط واختياره .

(إلا أن يأتي) المفطر عمداً قبل الإطلاع عليه حال صحونه (تائباً) فلا يؤدب (و) جب (إطعام) أي قلبك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مدة) أي النبي (عليه الصلاة والسلام) شخص (مفطر) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي متساهل (في) تأخير (قضاء رمضان) بلا عذر ولو رقا أو سفيهاً حقيقة أو حكماً كناس ، البرزلي هذا ظاهرها . وقال السيوري لا يطعم واستظهره بعض الشيوع وإذا لم يعذر الناسي فالجاهل

لَيْسَ لَهُ ، عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمَسْكِينٍ ، وَلَا يُغْتَدُّ بِالزَّائِدِ إِنْ
أَمَكَنَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ ، لَا إِنْ أَتَصَلَ مَرَضُهُ

أولى لا المكروه على تركه كسافر ومريض وصلة مفرط (ل) دخول (مثله) أي رمضان
الذي يليه ولا يتكرر الإطعام بتكرر المثل ، وقد يؤخذ هذا من إضافة مثل للضمير
لإفادتها العموم .

وصلة إطعام (عن كل يوم) وكذا (المسكين) أي محتاج فشمل الفقير ، فلا يجرى
تليكه مدين عن يومين ولو أعطاه كل مد في يومه حيث كان التفريط بعام واحد . فإن
كان عن عامين جاز كتعدد السبب كفطر وتفريط مرضع مع الكراهة فالمرضع إذا
أفطرت تطعم وهو المشهور دون الحامل فلا إطعام عليها إذا أفطرت ، وبه صرح في
الرسالة . وإذا لم تقض حتى دخل رمضان فلا إطعام عليها أيضاً لأنها مريضة
ما دامت حاملاً .

(و) إن دفع زائداً عن مد لمسكين فـ (لا يمتد بالزائد) عن مد وله نزع إن بقي
بيد المسكين وكان بين له عند دفعه أنه كفارة تفريط ومحل إطعام المفريط (إن أمكن
قضاؤه) أي ما عليه من رمضان (بشعبان) إيضاح لقوله مفريط مثله أحد ومقتضاه أن
من عليه خمسة أيام من رمضان ولم يقضها حتى بقي من شعبان خمسة أيام فعرض إلى
رمضان عليه الإطعام لإمكان قضاؤه بشعبان ، والنص لا إطعام عليه وهو مقدم
على المقتضى .

ابن عاشر فالعبارة المؤدية للمقصود إن سلم قدره قبل تاليه من عذر (لا إن اتصل
مرضه) ولو حكماً كحمل وارضاع حمله بعضهم على معنى صحيح ، وهو أن قوله لمفريط
في قضاء رمضان أي جميعه كما هو ظاهره ، فقوله إن أمكن قضاؤه بشعبان أي جميعه
فأخرج منه قوله لا إن اتصل النخ . ومثل المرض السفر بشعبان والإغماء والجنون والحيض
والنفاس والإكراه ، فلو قال عذره لشملها وبالجمله فالمراد اتصال العذر من مبدأ قدر ما
عليه سواء كان رمضان كله أو بعضه لا من رمضان ولا من ابتداء شعبان مطلقاً ، فلو

مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَمَنْذُورُهُ ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ أَحْتَمَلَهُ بِلَفْظِهِ
بِلَا نِيَّةٍ . كَشَهْرِ ، قَتْلَانَيْنِ ، إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهِلَالِ ،

حذف قوله إن أمكن قضاؤه بشعبان لا إن اتصل مرضه لكان أحسن ، والمعتبر التفريط في العام الأول ، فإن لم يفرط فيه وفرط فيما بعده فلا إطعام عليه ومن عليه رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شعبان فكان تسعة وعشرين فالظاهر لا إطعام عليه لليوم إذ لم يمكن قضاؤه في شعبان ، ويندب إطعامه .

(مع القضاء) في العام الثاني فكلمنا شرع في قضاء يوم أخرج مده (أو بعده) أي القضاء يحتمل بعد مضي كل يوم ويحتمل بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد ، فإن اطعم بعد وجوبه بدخول رمضان وقبل القضاء كفى وخالف المندوب قاله ابن حبيب ، ولا ينافيه قولها لا تفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع في القضاء لجلها على أن المراد لا تفرق على جهة الأولوية ، وإن قدمه مع إمكان القضاء بشعبان فلا يحزى . إذ هو قبل وجوبه ، ونص الجلاب إذا قدمه قبل القضاء أو أخره عنه أجزأ والاختيار أن يطعم مع القضاء (و) وجب (مندوره) أي الوفاء به صيماً كان أو غيره من المندوبات ، وذكره مع إتيانه في باب النذر ليرتب عليه قوله .

(و) وجب (الأكثر) احتياطاً في براءة الذمة (ان احتمله) أي الأكثر (لفظه) النبي نذر به واحتمل الأقل (بلانية) لاحدهما والالزمه منويه ومثل للمحتمل فقال (ك) نذر صوم أو اعتكاف أو رباط (شهر) بأن قال الله علي أو علي بسدون الله صوم ، أو اعتكاف أو رباط شهر (ف) يلزمه أن يصوم أو يعتكف أو يرباط (ثلاثين) يوماً لأن لفظ الشهر يحتملها ويحتمل تسعة وعشرين فلزمته الثلاثون احتياطاً .

(إن لم يبدأ) صومه أو اعتكافه أو رباطه (ب) طلوع (الهلال) أول ليلة من الشهر ، فإن بدأ به لزمه تمامه إلى الهلال الذي يليه كان ثلاثين أو تسعة وعشرين ومن نذر صوم نصف شهر ولا نية له لزمه خمسة عشر يوماً ، فإن نذره بعد مضي نصفه وجاء الشهر تسعة وعشرين كمله خمسة عشر يوماً ، ومن نذر نصف يوم كمله يوماً وقبل لا يلزمه لأنه

وَأَتَدَامُ سَنَةً ، وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي سَنَةٍ ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا ، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ

لم ينذر طاعة . وعورض ما هنا بما في الحج فيمن نذر هديا فعليه شاة ، وفرق بأن الأصل في الشهر ثلاثون وليس الأصل في الهدي البدنة وبشدة المال ، ولذا لم من قال في سبيل الله ثلثه

(و) وجب (ابتداء) صوم (سنة) كاملة لكن لا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو حنثه على المعتمد ولا متابعا (وقضى) صوم (ما لا يصح صومه) تطوعا بأن كان منها عن صومه كيومي العيد وتالي النحر وأيام الحيض والنفاس أوجب صومه منها كرمضان ويوم نذره قبل مكرراً ككل خيس ، وهذا بيان لحكم المسألة وبين صورتها بقوله (في) قوله لله علي أو علي بدون لله صوم (سنة) وكذا حلقه بها وحنثه فيه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه على ظاهر المدونة ، واعتمده ابن عرفة لصحة صومه وإن كره ولزومه لنذره وسبقول ورابع النحر لنذره وإن تعيينا . وقال الشارح وقت والخط لا يصوم الرابع ويقضيه .

الموافق وهو ابن لكرامته لغير ناذره بعينه وناذره السنة لم ينذره بعينه لأنها مبهمة ، واعتمد هذا طفي واعتمد بعض شيوخ العدوى الأول وهو ظاهر المصنف لقوله ما لا يصح صومه ، والرابع صومه صحيح إلا أن يريد ما لا يصح صحة كاملة هذا هو المشهور . وقال ابن وهب وابن القاسم يلزمه ثلاثة أيام وقيل يكفيه صوم سنة أيام من شوال لحديث فكانما صام الدهر . وقيل يلزمه ثلاثة من كل شهر والحد لله على خلاف العلماء وفي التمييز بالقضاء تجوز لأن ما لا يصح صومه ليست أياما معينة فالتقضي إنما هي في الذمة ، لأن السنة لم تعين فالأوضح وصام بدل ما لا يصح صومه وما صامه بالاحلال احتسب به ، ولو كان تسعة وعشرين ويكمل المتكسر ثلاثين ويلزم ناذره صوم السنة أو الخالف به صومها في كل حال .

(إلا أن يسميها) كسنة خمسة وثمانين وهو في اثنتائها (أو يقول هذه) وهو في اثنتائها

وَيَنْوِي بَاقِيهَا ، فَهُوَ ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ فِطْرِهِ
لِسَفَرِهِ ، وَصَبِيحَةِ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ ، إِنْ قَدِمَ
لَيْلَةَ غَيْرِ عِيدٍ ،

(أو) بمعنى الواو على الصواب كما في بعض النسخ أي والحال أنه (ينوي باقيها) أي
السنة التي أشار إليها فقط (فهو) أي الباقي اللازم له في صورتين يبتدئ من حين نذره
ويتابعه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه .

(ولا يلزم القضاء) في صورتين عمافات من السنة قبل النذر أو الحث ، ولا يلزمه
فيها قضاء ما لا يصح صومه تطوعاً ما بعد نذره أو حثه للنهي عنه أو إيجابه ولا
ما أفطره لمرض كما قدمه بقوله إلا لمعين لمرض أو حيض ، وذكر هذا وإن دخل في
الاستثناء ، لأن دلالة الاستثناء مفهوم والمنطوق أقوى ومفهوم وينوي باقيها أنه إن لم
ينوه فكأن نذر سنة مبهمة في العتية عن الإمام مالك « رضى » فيمن حلف في نصف سنة أنه
إن فعل كذا صام هذه السنة ، فقال إن نوى باقيها فذلك له وإن لم ينو شيئاً
اثنى من يوم حلف اثني عشر شهراً ومثله لابن القاسم في مماع عيسى . اللخمي
هذا مثل من قال في نصف النهار لله علي أن أصلي هذا اليوم فليس عليه إلا صلاة
ما بقي منه .

(بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها أو إشارة إليها (لسفر) أو إكراه
أو نسيان فيوجب عليه قضاء ما أفطره لها (و) وجب (صبيحة) أي صوم يوم ليلة
(القدوم) بضم القاف أي قدوم شخص من سفره مثلاً ، وهذا بيان للحكم وبين المسألة
بقوله (في) نذر صوم (يوم قدومه) أي زيد المسافر مثلاً (إن قدم) زيد من سفره
مثلاً (ليلة) يوم يصح صومه (غير عيد) ونحوه مما لا يصام شهراً تطوعاً للنهي عنه
كحيض ونفاس وجنون وإغماء ، أو لوجوبه كرمضان ، فيلزمه صوم صبيحتها فقط وإن لم
يقبل أبداً وإلا لزمه مماثلته أبداً أيضاً ولزمه بقدومه ليلاً لأنه زمن تبييت نية صوم اليوم
الذي يليه .

وَالْأَفْلَا ، وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ ،

وصرح بفهوم ليلة غير عيد فقال (وإلا) أي وإن لم يقدم ليلة غير عيد بأن قدم نهاراً أو قدم ليلة عيد أو حيض أو رمضان (فلا) يلزم النافر شيء ، ولو قال أبداً إن قدم ليلة عيد إذ لم يقل أحد بصومه ، وإن قدم ليلة حيض أو رمضان ، فإن قال أبداً لزمه مماثلة . وكذا إن قدم نهاراً لأن عدم صومه لمانع عدم تبين التنية في قدومه نهاراً ولما منع الحيض ورمضان في قدومه ليلة أحدهما فتلخص أنه متى قدم ليلة يصام يومها تطوعاً لزمه صوم يومها فقط إن لم يقل أبداً وإلا صامه ومماثلة أبداً ، ومتى قدم نهاراً غير عيد فلا يلزمه قضاؤه ولزمه مماثلة إن قال أبداً ، ومحل قوله وإلا فلا إذا لم ينو بيوم القدوم مطلق الزمن ، وإلا فيلزمه صوم يوم ، وإذا لم يعلم هل قدم ليلاً أو نهاراً لزمه صوم يومه احتياطاً أفاده عقب .

البنائي تفريقه بين ليلة العيد وليلة الحيض أصله لعج مستظهِراً عليه بظاهر ما نقله عن سند ، مع إنك إذا تأملت وجدته لا يفيد ، ولم أجد نصاً يساعده . والظاهر أنه لا فرق بين العيد وغيره في لزوم صوم مماثلة من الأسبوع إن قال أبداً ، لأن المتبادر المماثلة في الاسم كالخمس لا في الصفة ككونه عيداً ولو اعتبرت في الصفة لسقط مطلقاً ، وهو الذي اعتمده الحرشي ، فسوى بين ليلة العيد وغيره كالحيض في عدم لزوم المماثل والله سبحانه وتعالى أعلم .

(و) وجب (صيام الجمعة) أي الأسبوع بتمامه (إن) نذر صوم يوم معين و (نسي اليوم) المعين الذي نذر صومه كصلاة من نسي إحدى الخمس خمساً (على المختار) للخصي من ثلاثة أقوال لسحنون . ونص ابن الحاجب ولو نذر يوماً بعينه ونسيه فثلاثة التخيير وجميعها وآخرها صحيح ، نقلت كلها عن سحنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظهر للاحتياط ، وفي المواق الذي رجع إليه سحنون أن من نذر صوم يوم بعينه فنسيه أنه يصوم الجمعة كلها ونحوه لابن عرفة ، فتبين أن ما اختاره للخصي قول لسحنون لا من عند نفسه .

وَرَابِعُ النَّحْرِ لِتَأْذِيرِهِ ، وَإِنْ تَعَيَّنَا لَا سَابِقِيهِ ، إِلَّا لِمُتَمَتِّعٍ

(و) وجب أن يصام (رابع) يوم (النحر لتأذيره) صوم (هـ) بدون تعيين كنفذ صوم كل خميس أو شهر الحجة بل (وان) نذر صومه (تعينا) أي معيناً له كله على صيام رابع النحر في التوضيح أنظر لم يلزم بالنذر وصومه مكروه . وأجيب بأن له جهتين جهة تضعف كونه من أيام التشريق انتهى عن صيامها ، وهي أنه لا يتحرق فيه عند مالك رضي الله تعالى عنه ولا يرمى فيه المتمتع ، وجهة تقوى كونه منها وهي أنه يوم نحر عند الأئمة ويرمى غير المتمتع فيه وشموله اسم التشريق فشملة النبي ، فطلبت الجهة الأولى لما اقتضاه النذر من الوجوب احتياطاً لبراءة الذمة . ولما لم يعارض الكراهة ما هو أقوى منها غلبت عليه بقولنا لا يصام تطوعاً إعمالاً للجهتين ، ولا يقال احتضاراً للجهتين باطل لأننا نقول حديث زمعه دليل صحة القول به في الموطأ للإمام مالك رضي الله عنه ما نصه القضاء بإلحاق الولد بأبيه :

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت ، كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أم ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك ، قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال ابن أخي قد كان عهد إلي فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه ، فتساقفا إلى رسول الله ﷺ فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلي فيه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه ، فقال رسول الله ﷺ هو لك يا عبد ابن زمعة ، ثم قال ﷺ الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأي من شبهه بعتبة بن أبي وقاص ، قالت فما رأها حتى لقي الله عز وجل .

(لا) يجب الوفاء بنذر صوم (سابقه) أي الرابع وما في يوم العيد وقائه لحرمته ، والنذر إنما يجب به المتدوب (إلا لمتمتع) أو قارن أو من لزمه مدى لنقص في حج وعمر عن الدم ولزمه صيام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفة ، فلم يصمها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم النحر ، وكذا من فاته صوم يوم أو يومين منها قبل عرفة فيصومه في أيام

لَا تَتَابِعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا وَإِنْ نَوَى بِرَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ غَيْرُهُ ،
أَوْ قَضَاءَ الْخَارِجِ أَوْ نَوَاهُ ، وَنَذْرًا لَمْ يُجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،

التشريق ، ومثل المهدي القدبة نقله ابن عرفة عنها . وسيقول المصنف فيها أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى .

ومن نذر صوم سنة مبهمة أو شهر كذلك أو أيام كذلك فـ (لا) يجب عليه (تتابع) صوم (سنة أو) تتابع صوم (شهراً أو) تتابع صوم (أيام) إن لم ينو التتابع فإن نواه لزمه كما في المدونة قاله تـ . طفى هذا صواب ونسبته لها صحيحة ، فقول عـج ومن تبعه لا يلزم التتابع ولو نواه على المشهور غير صحيح ، ولا دليل له في قول ابن عرفة ولو نذر سنة مبهمة ففي وجوب اثني عشر شهراً غير رمضان مطلقاً أو إلا أن ينو متابعتها فكمعينة قولاً المشهور والخصمي عن أشهب انتهى ، لأن مراد ابن عرفة هل بنية تتابعها تصير كمعينة في عدم قضاء ما لا يصح صومه أما التتابع فلا بد منه عند نيته ، وهذا ظاهر لمن تأمل وأنصف . قلت كلام ابن عرفة لا يؤخذ منه وجوب التتابع ولا عدمه ، لكن يؤيد تـ ان التتابع مندوب وأن النذر يوجب المندوب والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإن) سافر في رمضان سافراً يباح له الفطر فيه فصامه و (نوى بـ) صيام (رمضان في سفر) يباح الفطر فيه صوماً (غيره) أي أداء رمضان بأن نواه تطوعاً أو وفاء نذر أو كفارة لم يجز عن واحد منهما (أو) نوى المسافر بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء) رمضان (الخارج) وقته لم يجزه أيضاً عن واحد منهما ، وعليه للخارج إطعام للتقريب حيث فرط ، ولا كفارة كبرى لرمضان الذي هو فيه لأنه مسافر سفر قصر (أو نواه) أي رمضان عامه (ونذراً) أو تطوعاً أو وكفارة أو وقضاء الخارج أي شررها في نيته .

(لم يجزه) صومه (عن واحد منهما) أي رمضان الحاضر لعدم نيته في الصورة الأولى والثانية . ولعدم صحة الاشتراك في الأخيرتين ، ولا غيره لتعين لزمان لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره وقولي أو نوى المسافر للخ احترازاً عما إذا نوى الحاضر بـرمضان قضاء

وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنٍ .

رمضان الذي في ذمته قبله ، فيجزيه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن تكون به الفتوى ، لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في التكت ووجهه أنه لما كان لا يقبل غيره لم يجز عن غيره ، وكانت نيته فيه غير معتبرة وحلت على أنها له فلم يراع رفعها ، ويستأنس له بأن الضرورة إذا قوى بحجة النقل فإن نيته تصرف للفرض على قول ضعيف .

ولا يجرى هذا التوجيه في نية المسافر بـرمضان الحاضر قضاء الخارج ، لأنه أباح له الشارع الفطر فيه كما مر ، والثاني أنه لا يجزيه عن الحاضر أيضاً لرفعه النية فيه ، وعليه فاختلف هل تأزمه كفارة كبرى إلا أن يعذر يحل أو تأويل قريب قاله ابن المواز ، واقتصر عليه ابن عرفة أولاً قاله أشهب ، لأنه صامه وصوبه أبو محمد قاله عبق . البناي قوله يجزيه عن رمضان الحاضر خلاف ما صححه ابن رشد وابن الحاجب من أنه لا يجرى عن واحد منها ، ولذا قال ابن غازي خص المصنف السفر لأن الحاضر أخرى ، وقد جرى ز على الصواب فيما تقدم .

(وليس لمراة) أي زوجة أو سرية (يحتاج لـ) وطء (لها زوج) لها أو سيد (تطوع) بالصوم أو غيره (بلا إذن) من زوجها أو سيدها بأن لم تستأذنه أو استأذنته فمنع أو سكت ومثله ما أوجبته على نفسها بنذر أو حنث في يمين أو فعل ما يترفع به أو يزيل أذى في حج أو عمرة أو قتل صيد في إحرام أو حرم الشارح لم يقيد التطوع بالصوم فشمل كافة الصلاة . ومثل التطوع الفريضة المتسع وقتها فإن أحرمت بها فله قطعها بجماعها ونظر فيه الباجي بإرادتها براءة ذمتها بما زمنه يسير ، وأشعر قوله يحتاج لها بأنه ليس له أن يفطرها بالأكل . ولو طالبها فقالت صائمة تطوعاً فالظاهر أن له إفطارها ، وجزم به ابن تاجي وسيأتي للمصنف أن له التحليل في تطوع الحج ، ومفهوم يحتاج أنها لو ظنت أنه لا يحتاج لها فلها التطوع بغير إذنه ، فإن جهلت حاله فقال ابن عرفة الأقرب الجواز ، لأنه الأصل . ومفهوم تطوع أنها لا تستأذن في قضاء رمضان زوجاً ولا سيدها وهو كذلك ، وليس له جبرها على تأخيرها لشعبان .

﴿ باب ﴾

الاعتكاف نافلة ،

(باب)

في الاعتكاف

(الاعتكاف) أي لزوم شخص مسلم ميم مسجداً مباحاً بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية كافاً عن الجماع ومقدماته إلا وقت خروجه لحاجته الممنوعة فيه ، وخبر الاعتكاف (نافلة) أي مؤكد ، ندبه ابن عرفة القاضي هو قربة الشيخ نفل الكافي في رمضان سنة ، وفي غيره جائز ألعارضة سنة لا يقال فيها مباح . وقول أصحابنا في كتبهم جائز جهل الآبي يريد لوجود حقيقة السنة فيه لأنه عليه السلام فعله وأظهره ، ففي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان عليه السلام يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى واعتكف أزواجه بعده ، ولفظ التوضيح والظاهر أنه مستحب إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه .

روى ابن نافع ما رأيت صحابياً اعتكف وقد اعتكف عليه السلام حتى قبض وهم أشد الناس اتباعاً ، فلم أزل أفكر حتى أخذ بنفسه أنه لشدة نهاره وليله نواء كالوصال المنهى عنه مع وصاله عليه السلام فأخذ منه ابن رشد كراهته (١) اهـ عن ابن عرفة .

(١) (قوله كراهته) أي الاعتكاف . أقول في قوله إنه كالأصل المنهى عنه مع وصاله عليه السلام نظر ، فإن جماعة من الصحابة اعتكفوا معه عليه السلام ولم ينههم عنه كما نهاهم عن الوصال ، بل أمرهم به ففي الموطأ عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أنه قال ، كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الوسط من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، وهي التي يخرج فيها من صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ... للحديث .

وَصَحَّتْهُ لِمُسْلِمٍ مُتَيِّزٍ بِمُطْلَقِ صَوْمٍ، وَلَوْ نَذَرًا وَمَسْجِدٍ إِلَّا لِمَنْ
فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ، وَتَجِبُ بِهِ، فَأَلْجَائِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ

(وصحته) أي الاعتكاف مشروطة بكونه (مسلم) أي واقعا منه (مميز) يفهم
الخطاب ويحسن رد الجواب ، فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وصحته مشروطة أيضا
(بمطلق صوم) سواء قيد بـ من كرمضان أو سبب ككفارة ونذر أولا ولا كتطوع. ولو
قال بصوم مطلق لم يشمل الأولين هذا هو المشهور فلا يصح من مفطر ولو لعذر ، ولا ممن
لا يقدر على الصوم لهرم أو ضعف بنية . وقال ابن لبابة يصح بلا صوم .

(ولو نذر) بضم فكسر أي الاعتكاف فيصح في رمضان وصوم الكفارة والهدى
والفدية وجزاء الصيد والتطوع والنذر ، قاله الإمام مالك « رض » وابن عبد الحكم .
وأشار يولو إلى قول عبد الملك وسحنون لا بد للاعتكاف المنذور من صوم يخصه بنذره
أيضا فلا يجزيه في رمضان ونحوه ، أي لأن نذر الاعتكاف أوجب عليه الصوم ، لأنه
ركنه على هذا القول وشرطه على القول الأول . فالخلاف في احتياج المنذور لصوم خاص ،
وعدمه مبني على الخلاف في أن الصوم ركنه أو شرطه ، وعزو الأول لمالك « رض » وابن
عبد الحكم للباجي ، وتبعه في التوضيح . وقال ابن عرفة عزو الباجي لمالك « رض » الأول
تعبه ابن زرقون بعدم وجوده له ، ولم يحك اللخمي غير الثاني .

(و) صحته (ب) مطلق (مسجد) مباح لعموم الناس كأن تصلى فيه الجمعة أم لا
بدليل الإستثناء ، فلا يصح في مسجد بيت ولو لامرأة ولا في الكعبة وإن جاز له
دخولها (إلا لمن فرضه الجمعة) وهو الذكر البالغ الحر المقيم (و) هي (تجب به) أي في
زمن اعتكافه الذي فواه ابتداء ، كنية اعتكاف عشرة أيام أو انتهاء كنذر اعتكاف أربعة
أيام أو لها السبب فمرض عقب يومين وبرى يوم الخميس (فالجامع) أي المسجد الذي تصلى
فيه الجمعة يجب إعتكافه فيه ابتداء أو انتهاء في أي جزء منه (مما تصح فيه الجمعة) فلا
يصح في رحبته الخارجية عنه ولا في طريقه المتصلة ولا فيما حجر عليه منه ، كبيت قناديله
ومنه المسجد الذي لا تصلى الجمعة فيه على تقدير صلاحها فيه .

وَالْأَخْرَجَ وَبَطَلَ : كَمَرَضَ أَبَوَيْهِ ، لَا جَنَازَتَهُمَا مَعًا وَكَشَادَةً
وَأِنْ وَجِبَتْ ، وَلِتُؤَدَّ بِالْمَسْجِدِ ، أَوْ تُنْقَلُ عَنْهُ ،

(والا) أي وإن لم يعتكف في الجامع والحال أن الجمعة تجب فيه (خرج) من المسجد الذي اعتكف به وجوباً وقت وجوب السعي للجمعة (وبطل) اعتكافه بخروجه برجليه معاً لا بأحدهما إلا حديث عهد بإسلام ، فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه : فإن لم يخرج أثم ولم يبطل اعتكافه على الظاهر لأن تركها مرة صغيرة هذا هو المشهور . وروى ابن الجهم يخرج للجمعة ولا يبطل اعتكافه . وقال عبد الملك إن نذر أياماً فيها جمعة واعتكف في غير الجامع خرج وبطل . وإن كانت لا تجب الجمعة فيها ومرض بعد شروعه فيه فخرج ورجع عقب صحته فصادف الجمعة فيخرج لها ولا يبطل اعتكافه .

وشبه في وجوب الخروج وبطلان به فقال (ك) خروجه (ا) مرض (أحد) أبويه مباشرة فيجب ويبطل به الإعتكاف ولو كافرين ، وظاهره ولو كان الاعتكاف مندوراً والمرض خفيفاً فإن لم يخرج فهو عاق وفي بطلان التأويلان الآتيان . سمع ابن القاسم يخرج لمرض أحد أبويه ويستديء اعتكافه . ابن رشد لأنه لا يفوت وبرهما يفوت (لا) يجوز الخروج لحضور (جنازتهما) أي الأبوين (معاً) أو أحدهما بعد موت الآخر فإن خرج بطل اعتكافه ، ويخرج لجنازة أحدهما والآخر حي وجوباً خوفاً من عقوق الحي . ويبطل إعتكافه هذا هو المشهور . وقال الجزولي يجب الخروج لجنازتهما معاً كوجوبه لعيادتهما إذا مرضا ويبطل اعتكافه .

وشبه في عدم جواز الخروج وبطلان الإعتكاف به فقال (ك) تحمل أو أداء (شهادة) فلا يجوز الخروج له وإن خرج بطل إعتكافه وفي نسخ بالواو والاولى حذفها إن لم تتعين عليه يل (وإن وجبت) أي تعينت الشهادة على المعتكف ، بأن لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب إلا به فلا يخرج (ولتؤد) بضم التاء وفتح الهمة والdal مثقلاً الشهادة (بالمسجد) الذي فيه للمعتكف بأن يأتيه القاضي لساعها منه في المسجد .

(أو تنقل) بضم فسكون ففتح الشهادة (عنه) أي المعتكف بأن يخبر بها عدلين

وَكُرْدَةٌ ، وَكَمْبُطِلٌ صَوْمُهُ

ويقول لهما إشهدا على شهادتي ، وإن لم يوجد شرط نقل الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته للضرورة . روى ابن نافع لا يخرج لأداء الشهادة وليؤدها بمسجده .
اللعنمى روى العتبى يؤدها به وتنقل عنه . ابن محرز كذى عذر المرض وغيره والأولى أنه كفائب وبقية اعتكافه كسافة القبية .

وعطف على قوله كمرض أبويه مشبها في وجوب الخروج من المسجد وبطلان الإعتكاف به ، فقال (وكردة) عن الإسلام من المعتكف فيبطل إعتكافه ، ويجب خروجه من المسجد لحرمته على الكافر لأن شرط صحته الإسلام . ولأنها محبة للعمل ولا يجب عليه استثنائه إذا تاب خلافاً للباطى . وإن كانت أيام الاعتكاف معينة ورجع للإسلام قبل تمامها فلا يلزمه إتمامها أفاده عب . البناتى فيه نظر فقد نص في الجواهر على وجوب استثنائه نقله المواقى ١ هـ . وما قاله عب ألبق بالقاعدة . ومقتضى قول ابن شاس قضاء رمضان وكفارته إذا ارتد فيه وتاب .

وعطف على كمرض أبويه مشبها في الإبطال ووجوب الاستئذان فقال (وك) شخص معتكف (مبطل) بالتنوين (صومه) بأكل أو شرب عمداً بلا عذر فيفسد اعتكافه ويستأنفه ، فإن أفطر ناسياً لم يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلاً باعتكافه . وكذا من أفطر بحيض أو نفاس أو مرض وحل القضاء إذا كان الصوم فرضاً ولو بالنذر ولو معيناً أو تطوعاً وأفطر فيه ناسياً ولزمه قضاؤه لتقوية الاعتكاف بشرطيته فيه . وإن أفطر فيه لمرض أو حيض فلا يقضيه كما يأتي في قوله وبنى بزوال إغماء الخ .

وأما الوطء ومقدماته فعمدها وسهوها سواء في الإفساد كما يأتي ، والفرق بينها وبين الأكل أنها محظورات الاعتكاف بخلافه ، ولهذا يأكل في الليل ولو قرى مبطل بغير تنوين لدخل فيه الحائض والمريض والمفطر ناسياً وهو فاسد ١ هـ . حقه البناتى قوله وحل القضاء إذا كان الصوم فرضاً الخ فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع أيضاً على مذهب المدونة ، وهو المشهور . وقوله فإن أفطر فيه أى النذر المعين لمرض أو حيض غير صحيح بل يقضيه مطلقاً . أقول قوله فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع أيضاً إن كان أراد به بالفطر ناسياً

وَكُسْرِهِ لَيْلًا ، وَفِي إلْحَاقِ الْكَبَائِرِ بِهِ : تَأْوِيلَانِ ، وَبَعْدَمِ وَطْءٍ ،

فهو مسلم ولكنه عين كلام . عبق فالنظير به فيه غير صحيح ، وإن كان أراد به بالفطر مرض أو حيض فغير صحيح لما يأتي عن التوضيح من أن من أفطر فيه لأحدهما لا يقضى كما في عبق فالنظير به فيه غير صحيح أيضا .

وقوله فإن أفطر فيه أى النذر المعين لمرض أو حيض فلا يقضيه الخ غير صحيح ، بل يقضيه مطلقاً سهو وسبق قلم فإن الضمير في فيه للنفل لا للنذر المعين ، وحكمه عدم القضاء إذا أفطر فيه لمرض أو حيض كما تقدم ويأتي عن التوضيح والله أعلم . ونص ابن عرفة وما مرض فيه من نذر مبهم أو معين من رمضان قضاء ومن غيره في قضائه ثلثان إن مرض بعد دخوله ، الأول لابن رشد عن رواية ابن وهب فيها ، والثاني لسحنون ، والثالث لتأويل ابن عبدوس قول ابن القاسم فيها .

وقوله وأما الوطء ومقدماته الخ أى فلا تدخل في كلامه هنا بل سيذكرها وكلامه هنا خاص بتعمد الغذاء والشرب ، وعطف على كمرض أبويه مشبها في الإبطال ووجوب الابتداء فقال (وكسره) أى المعتكف سكرأ حراماً (ليلاً) فيبطل اعتكافه ويجب عليه ابتداءه ، وإن أفاق منه قبل الفجر لا فيه بحلال ويبطل اعتكاف يومه بمحصوله فيه (وفي إلحاق الكبائر) غير المفسدة للصوم كغذف وغيبة ونسيمة وغصب وسرقة (به) أى السكر الحرام في إبطال الاعتكاف يجمع كبر الذنب وعدم إلحاقها به فيه لزيادته عليها بتعطيل الزمن (تأويلان) أى فهما لشارحيهما فيها إن سكر ليلاً وصحاح قبل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لأنه كبيرة . وقال المغاربة لتعطيل عمله ولها أشار المصنف بالتأويلين ، ومفهوم الكبائر أن الصفائر لا تبطل الاعتكاف اتفاقاً وهو كذلك .

(و) صحته (بعدم وطء) مباح ليلاً وغير المباح دخل في الكبائر والذي في النهار دخل في مبطل الصوم فإن وطئ حليلته ليلاً بطل اعتكافه أفاده عبق . البناني غير

وَقَبْلَةَ شَهْوَةٍ ، وَلَمَسٍ ، وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَاظِ نَاسِيَةٍ ،
وَإِنْ أُذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ فِي نَذْرٍ : فَلَا مَنَعَ كَغَيْرِهِ ؛ إِنْ دَخَلَ

صواب لما تقدم ان قوله وكمبطل صومه خاص بعدم الغذاء ^(١) إذ الوطء ومقدماته مبطل ولو سهوا فيجب التعميم هنا (و) صحته بعدم (قبلة شهوة) فتفسد الاعتكاف . ومفهومه أنها إن خلت عن الشهوة لا تفسده ظاهره ولو على فم وهو الذي يفيد عموم النقل خلافا لبحث أنها على الفم تفسد مطلقا أفاده عبق . البنانى فيه نظر بل ما بحثه أحد هو الظاهر لما تقدم انه يبطله من مقدمات الجماع ما يبطل الوضوء .

(و) صحته بعدم (لمس) شهوة (ومباشرة) شهوة فان لمس بشهوة أو باشر بها بطل اعتكافه إن لم يكن حائضا بل (وإن) كانت قبلة الشهوة أو لمسها أو مباشرتها (لحائض) أى منها حال خروجها من المسجد إذا كانت عالمة باعتكافها بل ولو كانت (ناسية) اعتكافها ففسد فسد ، وكذا مريض وغيره من المعذورين الممنوعين من الصوم أو الاعتكاف .

(وإن أذن) سيد أو زوج (لعبد) تنقص عبادته خدمة السيد (أو امرأة) يحتاج إليها زوجها ، وصلة أذن (في نذر) أى التزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو احرام حج أو عمرة في زمن معين فنذرهما (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفائهما بما نذرهما بآذنه ، فإن كان النذر مبهم الزمن فله المنع لانه ليس على الفور .

وشبه في عدم المنع فقال (ك) اذن سيد او زوج لعبد أو زوجة في فعل (غيره) أى النذر او في وفاء النذر المبهم (إن دخلا) أي العبد والزوجة في النذر في الأولى بأن نذرا ما أذن لهما في نذره فليس له منعهما من وفائه في وقته المعين ، وفي فعل ما أذن لهما في فعله

(١) قوله خاص بعدم الغذاء (أي قاذخال الوطء فيه يقتضى ان الذي يبطل الاعتكاف منه هو العمد ، وإن النسيان منه لا يبطله ويقضى يومه متصلا وليس كذلك وقد قال « ز » فيما تقدم . وأما الوطء ومقدماته فعمدها وسهوها سواء في الفساد .

وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ ، أَوْ عِدَّةٌ ، إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ ، وَإِنْ بَعْدَهُ
مَوْتٌ فَيَنْفُذُ ، وَتَبْطُلُ ،

في الثانية من تطوع أو وفاء نذر مبهم فليس له قطعه عليها فالشرط راجع لما قبل الكاف
أيضاً (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الأمكنة كعدة وإحرام بحج أو عمرة
واعتكاف (أتمت ما سبق منه) أي الاعتكاف على عدة ، وكذا الإحرام السابق عليها
كان تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محرمة فتتبادى في اعتكافها أو سفرها
للتسك ولا تقيم في منزلها إلى تمام عدتها (أو) ما سبق من (عدة) على اعتكاف بأن
طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافاً فتقيم في مسكنها إلى تمام عدتها ثم تعتكف إن كان
مضموناً أو الباقي منه إن كان معيناً وبقي منه شيء ، فإن فات فلا تقضيه .

ولما شمل قوله أو عدة سبقها الإحرام أيضاً وكان الحكم فيه مخالفاً للحكم في سبقها
الاعتكاف استثناء بقوله (والا أن تحرم) المرأة بحج أو عمرة وهي بعدة طلاق بل
(وإن) كانت متلبسة (بعد موت) بالغ عليها لشدها عن عدة الطلاق بالاحداد (فينفذ)
أحرامها مع عصيانها به (ويبطل) أي يسقط وجوب مبيتها في مسكنها هذا على نسخة
يبطل بالتحية ، وعلى نسخة تبطل بالفوقية فضميره للعدة بتقدير مضاف أي مبيتها لا
اصلها فتساقط تمام التسك الذي أحرمت به وهي على عدتها ، فهذه أربع صور وبقي
صورتان طروء اعتكاف على إحرام وعكسه ، فتم السابق فيها إلا أن يخشى في الثانية
قوات الحج فيقدم إن كانا فرضين أو نفلين أو الحج فرضاً والاعتكاف نفلاً . فإن كان
بالعكس قدم الاعتكاف فالصور ست طروء عدة على إحرام أو إعتكاف وطرء أحدهما
عليها وطرء اعتكاف من إحرام وعكسه فتم السابق في أربع وتمضي على الطارئ في
إحرام ولو بنفل على عدة وعلى اعتكاف نفل أو فرض إن خشي قوات فرض حج لا إن
كان نفلاً والاعتكاف فرض فتم الاعتكاف .

وفهم من تقييد المصنف النفوذ في الإحرام الطارئ بالمعتدة أن المعتكفة لا ينفذ
أحرامها . والفرق أن نفوذ إحرام المعتدة إنما يخل بمبيتها لا بأصل عدتها ونفوذ إحرام

وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا ، فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ وَلَا يَمْنَعُ مُكَاتَبٌ بِسِيرَةٍ ،

المعتكفة يخل بالاعتكاف رأساً ، لأن المكث في المسجد شرط أو ركن فيه . ومبني المعتدة ليس واحداً منها بل واجب مستقل فتعصى بتركه وتحسب بأيام سفر الإحرام من عدتها وتتم بقيتها عقب رجوعها منه .

وقوله ما سبق منه أي فعلاً لا نذراً فإن نذرت اعتكاف شهر معين وطلقت أو مات زوجها قبل إتيانه فتمت عدتها . ولو استهل الشهر المعين فيها ولكن تصومه في بيتها ولا يقضى اعتكافه لأنه لم يسبق في الفعل . ويلهم من كلام الخط أن هذا أرجح من مقابله وإن اقتصر عليه أحد قاله عقب . البناني قوله إلا أن تحشى في الثانية قوات الحج أصله ليج ، واعترضه طلى بأن إطلاق أبي الحسن وأبي عمران ينافي أي في قولها المعتكفة إذا أحرمت ينفذ إحرامها ولا تخرج له حتى ينقض اعتكافها . وقوله يلهم من الخط أن هذا هو الأرجح الخ يدل على أرجحيته اقتصار ابن رشد عليه وتصحيحه إياه . ونصه الاعتكاف إذا سبق العدة فلا تخرج منه حتى ينقض اعتكافها كما أن العدة إذا سبقته فلا تخرج منها إلى الاعتكاف حتى تنقض عدتها إن كان اعتكافاً واجباً عليها في أيام بعينها قد كانت نذرت اعتكافاً قاله بعض شيوخ القرويين وهو صحيح ، فلف عليه اه ، وكذا اقتصر عليه عبد الحق .

(وإن) نذر عبد اعتكافاً بلا إذن سيده وأراد وفاءه (منع) السيد (عبده) أن يولى (نذراً فعلياً) أي العبد وفاءه (إن عتق) للعبد إن كان مضموناً أو معيناً بقي وقته . فإن مات فلا يلزمه قضاءه قاله سحنون ، وهو المعتمد . فإن منعه وفاء ما نذره بأذنه فعلياً إن عتق ولو معيناً مات وقته وإن منعه من نذر ما أذن له في نذره أو من فعل ما يتطوع به فلا شيء عليه قاله عقب . قوله وهو المعتمد ظاهر التوضيح أن قول سحنون خلاف مذهب المدونة .

(ولا يمنع) بضم المثناة (مكاتب) أي معتق على مال مؤجل (يسيره) أي

وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً ، لَا بَعْضَ يَوْمٍ وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ ،
وَمَنْوِيَّةٌ حِينَ دُخُولِهِ : كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ ،

الاعتكاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شيء من نجوم الكتابة ، وينبغي أن الصوم وبقيّة
المبادات كذلك . وينع من كثير يؤدي لمجزءه عن شيء منها والمبعض في يوم نفسه كالحر
(ولزم يوم) أي اعتكافه (إن نذر) أن يعتكف (ليلة) وعكسه أولى . ونص على
الأصل رداً على من قال لا يلزمه شيء لنذره ما لا يصح صومه (لا) يلزمه شيء إن نذر
أن يعتكف (بعض يوم) . القرافي لو نذر عكوف بعض يوم فلا يصح عندنا ، خلافاً
لشافعي رضي الله تعالى عنه . وما ذكر من عدم لزوم شيء اتفق عليه ابن القاسم وسحنون
رضي الله تعالى عنهما مع اختلافهما فيمن نذر صلاة ركعة أو صوم بعض يوم ، فقال ابن
القاسم يلزمه صلاة ركعتين وصوم يوم . وقال سحنون لا يلزمه شيء والفرق ضعف
الاعتكاف وقوة الصلاة والصوم بكونها من أركان الإسلام .

(و) لزم (تتابعه) أي الاعتكاف (في) نذر (مطلقه) أي اعتكاف مطلق عن
التقييد بتتابع أو عدمه ، لأنه سنته وأولى أن قيده بالتتابع لفظاً أو نية ، فإن قيده
بالتفريق فلا يلزمه لأنه ليس مندوباً فله تتابعه وتفريقه (و) لزم (منوي) أي ما نواه
من عدد الأيام أو التتابع (حين دخوله) أي المعتكف المسجد لاعتكاف متطوع به ، فإن
نوى حينه عشرة أيام لزمه ، وإن نوى تتابعها حينه لزمه . وكذا إن لم ينو شيئاً وإن
نوى التفريق فلا يلزمه والفرق بين الاعتكاف ونذر صوم سنة أو شهر أو أيام استغراق
الاعتكاف الليل والنهار ، فشأنه التتابع كأجل الإجارة والخدمة واليمين والدين واعتياده
فيه والصوم قاصر على اليوم ، فكيفما فعله متتابعاً أو متفرقاً وأوفى العدة فقد
جاء بنذره .

وشبه في جميع ما تقدم من أحكام الاعتكاف فقال (ك) نذر (مطلق الجوار)
بمسجد بضم الجيم وكسرهما أي الذي لم يقيد بنهار ولا ليل ، فيلزم تتابعه إن نواه أو لم ينو
شيئاً وإن نوى عدمه فلا يلزمه ، ويلزم صومه فيه وينع فيه ما ينع في الاعتكاف ويبطله

لَا النَّهَارَ فَقَطْ فَبِالْأَلْفَظِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ : صَوْمٌ ،
وَفِي يَوْمٍ دُخُولِهِ : تَأْوِيلَانِ سَاحِلٍ لِتَأْوِيلٍ
صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا ،

ما يبطله ، سواء نذره أو نواه حين دخوله . فمن قال لله علي أن أجاور المسجد يوما مثلا فهو نذر اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مدة كذا أو أجاورها واللفظ لا يراد لعينه ، وإنما لمعناه . الرماضى المناسب كالجوار المطلق للفرق بين مطلق الماهية المطلقة فإن قيده بالفطر لفظاً أو نية فلا يلزم إلا باللفظ :

وإليه أشار بقوله (لا) يلزم الجوار المقيد بـ (النهار) أو الليل (فقط) أو الفطر بنيته حين دخوله (ف) ان نذره (باللفظ) بأن قال لله علي أن أجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليلة كذا فقط أو الليل والنهار مفطراً لزمه واقتصر على النهار ليرتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه (حينئذ) أي حين تقييده بالنار (صوم) وأما المقيد بالليل أو الفطر فلا يتوهم لزوم الصوم فيه حتى يحتاج لنفيه ، أي ولا يلزم المجاور حين تقييده بالنهار في حال نذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف ، لكن لا يخرج لصيادة مريض ونحوها لأنه يناقض نذره المجاورة في المسجد نهاره . ويخرج لما يخرج له المعتكف لا لغيره ، وإن نوى جواراً مقيداً بفطر أكثر من يوم فلا يلزمه بدخوله المسجد ما بعد يوم دخوله .

(وفي) لزومه إكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه وهو الأرجح (تأويلان) أي فهان لشارحيها فإن نوى يوماً فقط لا يلزمه إكماله اتفاقاً خلاف ما أفاده الخط وبعض الشراح ، كمن نوى جوار مسجد ما دام فيه أو وقتاً معيناً فلا يلزمه أفاده عب . البناني فيه نظر إذ ما في المواق إنما هو فرض مسألة وما في الخط صريح ومثله في التوضيح والشارح واعتمده اللقائى (و) لزم (إتيان ساحل) أي محل رباط وحراسة من عدو كدمياط وجدة واسكندرية وعسقلان وطرابلس (لتأخير صوم) أو صلاة (به) أي في الساحل (مطلقاً) عن التقييد بكونه ليس بمحل أفضل من الساحل كأحد المساجد الثلاثة ، وأولى إتيان أحدها لتأخير صوم أو صلاة به وصرح به فيها .

وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطْ لِنَاذِرِ عُكُوفٍ بِهَا ، وَإِلَّا فَبِمَوْضِعِهِ ،
وَكُرْهٍ : أَكَلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، وَاعْتِكَافُهُ غَيْرَ مَكْفِيٍّ ،

(و) لزم اتيان أحد (المساجد الثلاثة فقط) أي دون الساحل وسائر المساجد
(لناذر عكوف) أي اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) أي المساجد الثلاثة وظاهره ،
ولو كان بأفصل مما نذر الاتيان إليه ، لكن قال الشارح ينبغي أن لا يأتي من الفاضل إلى
الفضل كقولهم في نذر الصلاة إذ لا فرق بينهما (وإلا) أي وإن لم يندر العكوف بأحدها
بأن نذره بساحل أو مسجد غيرها أو نذر صوماً أو صلاة بمسجد غيرها (ف) يفعله
(بموضعه) الذي هو فيه أن بعدما نذر الفعل فيه ، فإن قرب جداً فهل كذلك أو يذهب
له ويفعل المنذور به قولان : ابن يونس لو نذر إعتكافاً بساحل فليعتكف بموضعه بخلاف
الصوم ، لأنه لا يمنعه من الجهاد والاعتكاف يمنعه فهو بموضعه أفضل .

والحاصل أن من نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بأحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب
إليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا إعتكاف فبموضعه كنذره في سائر المساجد إن
بعد وإلا فقولان .

(وكره) بضم فكسر (أكله) أي المعتكف (خارج المسجد) بفنائيه أو رحبته
الخارجة عنه وإلا بطل اعتكافه . وأما رحبته التي هي ضحنه وما كان داخله فيه فلا
يكروه أكله به فيها ولا يأكل ولا يشرب إلا في المسجد ورحابه . وأكره أن يخرج منه
فيأكل بين يدي بابه وظاهرها كالمصنف . ولو خف الأكل وقرب الخارج جداً وعدم
سكراته الشرب .

(و) كره (اعتكافه غير مكفي) بفتح فسكون فكسر وشد المثناة اسم مفعول
كفي أصله بوزن مفعول ، فابدلت واو ياء لاجتماعها ساكنة مع ياء وأدغمت في الياء
وأبدلت الضمة كسرة أي ليس معه ما يكفيه من المأكول والمشروب ، وظاهره ولو
وجد من يكفيه ذلك بأجرة أو مجازاً وفيها ما لم يجد كافياً وله الخروج لشراء الطعام ونحوه ،
ولا يقف مع أحد الحديث ولا لقضاء دين أو اقتضائه ولا بمكث بعد قضاء حاجته زمنناً

وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِفَاطِطٍ ، وَأَشْتَغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ مُصَحِّفًا إِنْ كَثُرَ ،

لأنه خروج عن محل الاعتكاف وحرمة كالصلاة عند خروج راعف فيها لفعل دمه ، فإن فعل شيئاً من ذلك فسد اعتكافه . قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه يندب شراؤه من أقرب الاسواق الى المسجد .

(و) كره (دخوله) أي المعتكف (منزله) أي المعتكف الذي به زوجته أو سريته القريب إن دخله لغير حاجة بل (وإن) دخله (لفاطط) فإن بعد منع دخوله ، وإن لم يكن به أهل فلا يكره كدخوله أسفله وأهله أعلاه . وهذا لا ينافي جواز مجيء زوجته اليه وأكلها معه وحديثها له في المسجد ، لأنه مانع من الوطء ومقدماته ولا مانع منها في المنزل (و) كره (اشتغاله) أي المعتكف (ب) تعلم (علم) أو تعليمه ان لم يتعين وإلا فلا يكره .

فإن قيل ورد ان الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة النفل فلم كره هنا . قلت حكمة الاعتكاف رياضة النفس وتصفيتها من صفاتها المذمومة وهي لا تحصل بالعلم ، البناني تقييد الكرامة بعدم تعين العلم خلاف ظاهر اطلاقها في المدونة وغيرها . شيخ مشايخنا الدسوقي قد يقال العيني لا ترخيص في تركه فلا تصح كرامته فالنص ، وإن كان مطلقاً ينبغي تقييده بغيره .

(و) كره (كتابته) أي المعتكف ينبغي ما لم تكن لقوته إن كتب غير مصحف بل (وإن) كتب (مصحفاً) المواق لم أجده منصوصاً (إن كثر) أي الاشتغال بالعلم والكتابة فإن قل فلا يكره . ابن رشد هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنها من أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة . وأما على مذهب ابن وهب المبيح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدارسة العلم وعبادة المرضى الدين معه في معتكفه والصلاة على الجنائز إذا انتهى إليه زحام الناس . ويجوز له كتب المصاحف للثواب لا ليتمونها ولا على أجرة يأخذها بل ليقرأ

وَفِعْلٌ غَيْرُ ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ : كَعِبَادَةٍ وَجَنَازَةٍ ، وَلَوْ
لَا صَقَّتْ وَصُعُودُهُ لِتَأْذِينَ بِنَارٍ أَوْ سَطْحٍ ، وَتَرْثُهُ لِلْإِمَامَةِ ،

فيها ويستفاد بها من احتاج إليها انتهى . وهو يدل على أن كتب المصنف لا يباح
على المشهور .

(و) كره (فعل غير ذكر) من تسبيح وتهليل ودعاء وتفكر في آيات الله تعالى وما
يقول إليه أمر الدنيا والآخرة ، وهذه عبادة السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم (و)
غير (صلاة) وفي معناها الطواف ودخول الكعبة .

(و) غير (تلاوة) للقرآن العزيز وحكمه بكرامة فعل غيرها يدل على أن فعلها
ليس واجباً ولا مستوياً الطرفين إذ لو وجب لحرم فعل غيرها وقد حكم بكرامته ، ولو
أببح لأببح فعل غيرها فلم يبق إلا النذب فقولت لم يعلم من كلام المصنف عين الحكم لأنه
إنما نفى الكرامة عن هذه الثلاثة غير ظاهر قاله عج . عبق قوله فلم يبق إلا النذب قد
تنحى الملازمة بأن يقال اللازم أن لو جاز فعلها جواز تركها وهو صادق بكونه خلاف
الأولى ، فلا يشتد نذب الثلاثة كما قال ت . البناني قوله لو جاز فعلها لجاز مقابله الخ فيه
نظر إذ قد يقال يجوز فعلها والكف عنها ولا يلزم جواز فعل غيرها اللهم إلا أن ينفي
الجواز فيها لما علم أن الذكر وما في معناه لا يكون مستوي الطرفين .

وشبه في الكرامة فقال (كعبادة) بمنشأة تحتية أي زيادة لمريض بالمسجد بعيد عنه
كان خارجاً من المسجد منعت وأبطلت الاعتكاف ، وإن قرب منه وهو بالمسجد جازت
(و) صلاة (جنازة) ظاهره ولو كان جاراً أو صالحاً فيخص ما سبق بغير المعتكف إن
بعدت بل (ولولا صقت) الجنازة المعتكف بأن وضعت بقربه أو انتهى زحامها إليه .

(وصعوده) أي المعتكف (لتأذين بنار أو سطح) للمسجد ومفهومه جواز تأذينه
بمكانه أو صحن المسجد ، وهو كذلك إن لم يكن يرصد الأوقات والأكراه . ابن عرفة
عياه إن كان يرصد الأوقات أو يؤذن بغير معتكفه من رحاب المسجد فيخرج إلى بابه كره
ولا فظاهرهما جوازه ولحموه للتوضيح عن النخعي (وترثه للإمامة) وكذا تكره

وإخراجه لحكومة إن لم يلد به ، وجاز : إقراء قرآن ،

ان لم يترتب لها المشبه للإمام وأورد عليه أذانه بصحن المسجد وفي بعض النسخ للإمام
بمعين بدل الإقامة ، وفيه نظر إذ المشهور جوازه قاله ابن ناجي بل نديها .

(و) كره (إخراج) أي المعتكف من المسجد (الحكومة) بينه وبين غيره (إن لم يلد) المعتكف بفتح الباء من لد وبضمها من ألد أي لم يقصد الفرار من الحق (به) أي الاعتكاف ويبقى من اعتكافه زمن يسير لا يحصل لخصمه ضرر بصبره إلى انتهائه وإلا فلا يكره إخراجها لها ومفهومه أنه إن ألد به فلا يكره إخراجها إلا أن يبقى زمن يسير فيكره إخراجها لها إن لم يخش هروبه ولم يات بحميل ، فكل من المنطوق والمفهوم مقيد لكن المنطوق مقيد بعدم الطول ، والمفهوم مقيد بالطول فيها إن خرج يطلب حداً له أو ديناً أو أخرج فيما عليه من حد أو دين فسد اعتكافه . وقال ابن تافع عن مالك رضي الله تعالى عنها إن أخرجه قاض لخصومة أو غيرها كارها فأحب إلى أن يبتدىء اعتكافه وإن بني أجزاء انتهى . طغى ظاهر إطلاقها الد باعتكافه أو لا . وقال القلشاني في شرح الرسالة ان اخرج كرها ، وكان اعتكافه هرباً من الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقاً ونحوه في الجواهر فيقيد ^(١) كلامها بهذا .

(و جاز) للمعتكف (إقراء قرآن) أي إسماعه لغيره أو سماعه منه على غير وجه التعليم والتعلم وإلا كره على المذهب قاله عب . البناني قوله لا على وجه التعلم والتعلم هذا ما في الخط عن سند . واعتراض بأن المصنف أراد كلام الجلاب لاقتصاره عليه في التوضيح كابن عرفة وابن غازي والمواق وغيرهم ، وهو يؤذن بأنه المذهب ، لكن قيده شارحه

(١) (قوله فيقيد كلامها بهذا) لا حاجة لهذا التقييد والواجب ابقاء كلامها على ظاهره فإنه اذا كان يبطل اعتكافه بخروجه الواجب عليه الجمعة ومرض والدية فبطلانه بخروجه للخصومة أولى ولو لم يلد به وكلام المصنف ليس بخالفاً لكلام المدونة لان كلام المصنف في حكم القدوم على خروجه وسكت عن حكمه اذا وقع لعله مما تقدم وكلامها في حكم خروجه وهو اذا وقع والله أعلم .

وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بِقُرْبِهِ وَتَطْيِبُهُ ، وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُنْكِحَ
بِمَجْلِسِهِ ، وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكُفْسَلِ جُمُعَةٍ ظَفَرًا ، أَوْ شَارِبًا ،

الشارع من صلى ونصه وأما اقراء القرآن فيجوز وإن كثر ، لأنه ذكر إلا أن يكون
قاصداً للتعليم فيمنع كثيره ، وهذا يجمع بين كلام سند والجواب .

(و) جاز (سلامه) أي المتكف (على من) كان (بقربه) صحيح أو مريض بدون
انتقال ولا قيام من مجلسه وإلا كرهه أي سؤاله عن حاله لا مجرد قوله السلام عليكم لدخوله
في الذكر (و) جاز (تطيبه) أي المتكف نهاراً وأولى ليلاً لبعده من النساء ومأنعة
المسجد وإن كره للصائم غير المتكف نهاراً هذا هو المشهور قال حمديس يكره
تطيب المتكف .

(و) جاز (ان ينكح) بفتح المثناة أي يتزوج المتكف (وينكح) بضمها
أي يزوج المتكف من له عليه ولاية بقراءة أو ملك أو إيصاء أو تقويم أو توكيل وتنازع
ينكح وينكح في قوله (بمجلسه) أي المتكف من غير تطويل وإلا كره ما دام بالمسجد ،
ولفرق بينه وبين المحرم بأن الأصل جوازه لها ، وخرج المحرم بدليل خاص وبقي للمتكف
على الأصل وبأن المحرم بعيد عن أهله بالسفر غالباً وفساد إحرامه أشد من فساد
الإعتكاف ، ولا مانع له من الوطء بخلاف المتكف (وأخذه) أي قص وازالة المتكف
(إذا خرج) من المسجد (لكفسل جمعة) أو عبد أو حر أصابه أو جنابة ويجب خروجه
لها ، فإن تعذر تيمم ومكث ومفصول أخذه (ظفراً أو شارباً) أو إبطاً أو عانة .

ويكره في المسجد ولو جمعه في ثوب كاستياكه به وتحرم حجامته وفصادته به كبوله
وتعطوله به فإن اضطر لشيء منها خرج له فإن فعله في المسجد فمن أبطل
الإعتكاف بكل منهي عنه أبطله هنا ، ومن خص الإبطال بالكبيرة فلا قاله سند .
وأشعر قوله إذا خرج أنه لا يخرج لمجرده ولا بأس أن يخرج يده أو رأسه لمن هو خارج
المسجد لئلا يأخذ ذلك منه ، ولا يخرج للحمام إذا احتلم إلا أن يستطيع الماء البارد ولم يمكنه
الطهر في بيته فيذهب إليه وافهم عدم جواز حلق الرأس إذا خرج وهو كذلك قاله أبو

وَأَنْتَظَرُ غَسْلَ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفَهُ ، وَنَدْبَ إِعْدَادِ ثَوْبٍ ، وَمَكْنَتُهُ
لَيْلَةَ الْعِيدِ ، وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ .

الحسن لطول زمنه ، فيجوز إخراج رأسه لن يحلقه خارج المسجد للرجيل عائشة رضي الله تعالى عنها رأسه ^{عليها السلام} وهي في حجرتها وهو في المسجد ، والظاهر كراهة إخراج العضو المقصود أو المحجوم حيث لم يضطر لعدم تحقق تلويث الدم المسجد قاله عج .

(و) جاز (انتظار غسل ثوبه) عند من يفصله له خارج المسجد (و) انتظار (تجفيفه) أي الثوب إن لم يكن له ثوب غيره ولم يجد ثائبا عنه في ذلك قاله سند وإلا كره كما فيها فلا تنافى بينهما لعل ما فيها على من له غيره ، وكذا غسله بنفسه وتجفيفه (وندب) بضم فكسر للمعتكف (إعداد ثوب) آخر غير الذي هو لابس عليه إذا أصابته نجاسة من احتلام أو غيره وليس المراد إعداد ثوب للإعتكاف كثوب صلاة نحو الموضع فيها أحب إلى أن يعد ثوبا آخر يأخذه إذا أصابته جنابة انتهى .

(و) ندب (مكنته) بضم الميم أي إقامة المعتكف في المسجد (ليلة للعيد) إن كانت عقب اعتكافه . فإن كانت أثناءه فظاهرها وجوبه ويحتمل نديه أيضا لعدم صحة صوم صبيحتها وأشعر قوله ليلة العيد أنه إن اعتكف العشر الأول أو الوسطى من رمضان مثلا فلا يندب له مبيت الليلة التي تلي اعتكافه ، وهو كذلك ، فيخرج عقب غروب الشمس آخر يوم إن شاء . وشمل العيد الفطر والأضحى ، وهو مقتضى التعليل بضيقه من المعتكف المصلي مترينا بالثياب التي تأتيه من أهله ، ثم يذهب من المصلي لأهله ولكن ظاهر كلامهم قصر الندب على عيد الفطر لانه فعله عليه الصلاة والسلام لأنه اعتكف والعشر الأخير من رمضان ولم يعتكف عشر ذي الحجة .

(و) ندب (دخوله) أي المعتكف المسجد الذي أراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) ليلة التي أراد ابتداء اعتكافه منها إذا كان الاعتكاف منويا ولو يوما فقط أو ليلة فقط ، فإن كان مندورا وجب دخوله قبل الغروب أو معه أو عقبه للزوم اعتكاف الليل كله قاله جد . عج وتبعة احمد .

وَصَحَّ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ ،

(وصح) الاعتكاف (ان دخل) المعتكف المسجد (قبل الفجر) من الليلة التي ابتداء اعتكافه منها سواء كان اعتكافه منوباً أو منذوراً مع مخالفة المندوب في الأول والواجب في الثاني . ابن الحاجب من دخل قبل الغروب اعتد بيومه وبعد الفجر لا يعتد به وقياً بينها قولان : التوضيح اختلف اذا دخل بينها والمشهور الاعتداد . وقال سحنون لا يعتد ، وحمل قول سحنون على التطوع ، والمشهور على المنذور . ابن رشد الظاهر انه خلاف ابن هرون ظاهر كلامه ان الخلاف فيمن دخل عقب غروب الشمس وظاهر الرواية أنه لا يدخله وانما محله فيمن دخل قبل الفجر انتهى .

وفي كلام ابن رشد عكس الحمل الذي في التوضيح كما نقله ابن عرفة ونصه ابن رشد وحمل قول سحنون والمعونة على الخلاف أظهر من حمل بعضهم الأول على النذر والثاني على النفل انتهى . فما في التوضيح سبق قلم وتبعه عليه ابن فرحون قاله طفي ، فالصواب ابقاء كلام المصنف على اطلاقه لاستظهار ابن رشد أن بين القولين خلافاً . وقول التوضيح المشهور الاعتداد وعزاه ابن عرفة للمعونة ، ورواية المبسوط وهو على أصلهم أن من نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ليلة لكنه خلاف ما قدمه المصنف من لزومها وهو مذهب المدونة ، وعليه من الدخول قبل الغروب كما صرحت به والا لم يصح . ودرج هنا على الصحة لقول التوضيح تبعاً لأن عبد السلام هو المشهور ، لأن اعادته اتباع المشهور حيث وجده ولم يتنبه الى أنه خلاف ما قدمه الذي هو مذهب المدونة قاله طفي .

(ر) نذوب (اعتكاف عشرة) من الأيام لان النبي ﷺ لم ينقص عنها وهو أول مراتب الكمال ونهايته شهر ، ويكره ما زاد عليه كما نقص عن العشرة . ابن عرفة ابن رشد في كون أقل مستحبة يوماً وليلة أو عشرة قولاً ابن حبيب وغيره . ابن حبيب وأعلامه عشرة ابن رشد وعلى أنها أي العشرة أقله أكثره شهر . ويكره ما زاد عليه ، ثم قال ابن عرفة اللخمى ما دون العشر كرهه فيها . وقال في غيرها لا بأس به . واعلم أنه اختلف في أقل ما يتحقق به الاعتكاف ف قيل يوم وليلة وقيل يوم فقط .

وَبِأَخْرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَّضَانَ ، وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلْبَيْتَةِ الْقَدْرِ الْغَالِيَةِ بِهِ ، وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَّضَانَ

واختلف أيضا في أقله كمالا بحيث يكره نقص عنه أو يخالف الأولى فقبل يوم وليلة وأكثره كمالا بحيث يكره ما زاد عليه عشرة . وقبل أقله كمالا ثلاثة أيام وأكمله عشرة . وقبل أقله كمالا بحيث يكره ما زاد عليه عشرة . وقبل أقله كمالا ثلاثة أيام وأكمله عشرة . وقبل أقله كمالا عشرة وأكثره شهر ، وهذا مذهب المدونة والرسالة . فمن نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يعين قدره لزمه أقل ما يتحقق به وهو يوم وليلة على المعتمد ويوم فقط على مقابله ومن نذر أقله كمالا لزمه أقله على الخلاف المذكور من الأقوال الثلاثة .

(و) ندب كون الاعتكاف (بآخر المسجد) لقلة الناس به فإن كثرت الناس به وقلوا بصدره ندب بصدره ، وأجاز فيها ضرب خباء للمعتكف في رحابه الداخلة فيه التي يعتكف فيها أي لا لغير معتكف ولا له داخلا عن رحابه (و) ندب الإعتكاف (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) تأكد (بالعشر الأخير) منه رجاء مصادفة (ليلة القدر الغالية) الوجود (به) أي العشر الأخير ولمواظبة عليه على اعتكافه ليلة القدر فقد جاء أنه عليه اعتكف العشر الأول منه فأتاه جبريل فقال له ان الذي تريد أو تطلب أمامك فاعتكف للعشر الأوسط فأتاه جبريل فقال له ان الذي تطلب أمامك فاعتكف العشر الآخر .

(وفي كونها) أي ليلة القدر (دائرة ب) لمبالي (العام) كله هذا قول مالك والشافعي وأكثر أهل العلم رضي الله تعالى عنهم ، وصححه ابن رشد في المقدمات (أو) دائرة (ب) لمبالي (رمضان) كله خاصة وشهره ابن غلاب وشهر في التوضيح أنها في العشر الأخير ، وقال انه المذهب عند الجمهور وأنها تدور فيه لأن الأحاديث في هذا الباب صحيحة ،

خِلَافٌ ، وَانْتَقَلَتْ ،

ولا يمكن الجمع بينها الا على ذلك (خلاف) في التشهير (وانتقلت) في ليالى العام على الأول وفي ليالى رمضان كله على الثاني . وحكى ابن عرفة فيها تسعة عشر قولاً فانظره (١) .

(١) (قوله فانظره) نصه ابن رشد المذهب أنها تنتقل وأغلب انتقاليها في العشر الوسط ليلتي سبع عشرة وتسع عشرة ، وفي العشر الاواخر في اواخرها . وقول ابن حبيب يتحرى جميع لياليها على كمال الشهر بعيد ، قال والقول برفعها غير صحيح وعلى الصحيح قيل لا تنتقل مبهمة في كل العام . وقيل في كل الشهر وقيل في العشر الوسطى والأخرى ، وقيل في الأخرى . وقيل معينة ليلة احدى وعشرين . وقيل ثلاث وعشرين . وقيل سبع وعشرين . وقيل ثلاث وعشرين او سبع وعشرين . أبو عمر قول مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحق وإبي ثور رضى الله تعالى عنهم تنتقل في العشر الأواخر . قلت فتحصل فيها تسعة عشر قولاً الأول : مبهمة في كل السنة قاله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه . الثاني : لمباح عن ابن عمر رضى الله تعالى عنها وغيره من الصحابة رضى الله تعالى عنهم مبهمة في كل الشهر . الثالث : في العشر الوسطى والأخرى . الرابع : في الأخرى فقط . الخامس : روايتها مع رواية ابن حبيب والموطأ . السادس : لابن العربي عن الانصار تنتقل في اشفاق العشر الأواخر . السابع : نقل ابن رشد عن المذهب . الثامن : نقله عن ابن حبيب . التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر : ما ذكره من أقوال التعيين . الثالث عشر : لابن العربي عن ابن الزبير رضى الله تعالى عنها ليلة سبع عشرة : الرابع عشر : لمباح عن علي وابن مسعود رضى الله تعالى عنها ليلة سبع عشرة أو احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين . الخامس عشر : له عن الحسن وقتادة وغيرهما رضى الله تعالى عنهم ليلة أربع وعشرين . السادس عشر : لنقل ابن العربي ليلة خمس وعشرين . السابع عشر : لنقله ليلة تسع وعشرين . الثامن عشر : ليلة التاسع عشر لنقل عياض . التاسع عشر : رفعها .

والمُرَادُ بِكَسَابَةِ مَا بَقِيَ ،

(والمراد بكسابة) أدخلت الكاف الخامسة والتاسعة في حديث التمسوها أي ليلة القدر في التاسعة أو السابعة أو الخامسة وخبر المراد (ما) أي العدد الذي (بقى) من العشر الأخير لا ما مضى منه ، بدليل الحديث الآخر الذي فيه لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى وخامسة تبقى ، فحمل الامام مالك رضي الله تعالى عنه الحديث الذي أطلق فيه التاسعة والسابعة والخامسة على الحديث الآخر الذي قيدها فيه بالتي تبقى . وخبر ما فسره بالوارد . ولو قال بكاسابة بالتعريف لكان أحسن لأن الجمل إنما وقع فيما فيه التعريف والمفسر له ما لا تعريف فيه . وهل يعتبر الشهر ناقصاً وهو ما عليه ابن رشد ، لأن يوم الثلاثين غير متيقن كونه منه ولموافقته خبر طلب التماسها في الأفراد أو كاملاً وعليه الشافلي على الرسالة . وظاهر كلامه أنه الراجح وعليه الأنصار إذ قالوا معنى قوله اطلبوها في تاسعة تبقى هي ليلة اثنين وعشرين ونحن أعلم بالعدد منكم أي فتكون في الأشفاق ، لأنه إذا اعتبر الشهر من آخره كانت أشفاؤه أوتاراً وأوتارته أشفاها انتهى .

وبالنسبة لقوله وعليه ابن رشد كونه ناقصاً هو مذهب مالك « رضى » في المدونة إذ قال : أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين . في التوضيح قول مالك يأتي على أن الشهر ناقص وكأنه اعتبر الحق وألقى المشكوك الثعالبى في شرح ابن الحاجب ، والذي أطلق الناس عليه في زمننا هذا العمل على ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبي بن كعب وهو صحيح أخرجه مسلم ، ونصه عن أبي بن كعب « رضى » وقد قيل له إن عبد الله بن مسعود « رضى » قال من قام السنة أصاب ليلة القدر فقال أبي والله الذي لا إله إلا هو إنها لي رمضان ، والله إني لأعلم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بقيامها هي ليلة صبيحة سبع وعشرين ، وأما أنها أن تطلع الشمس في صبيحة يوم بيضاء لا شعاع لها . أسند هذه الأمانة في طريق أخرى إلى النبي ﷺ .

وَبَنَى بِزَوَالِ إِغْمَاءٍ ، أَوْ جُنُونٍ : كَأَن مِّنْعَ مِنَ الصَّوْمِ ؛
لِمَرَضٍ ، أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ وَخَرَجَ

(و) إن نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتذر في اثنا عشر (بني) المعتكف على ما اعتكفه قبل طروء المذبر بناء متصلاً (بزوال إغماء أو جنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد . والمراد بالبناء تكميل ما نذره سواء كان قضاء عما فاتته اعتكافه كما يأتي به بعد انقضاء زمته المعين من رمضان أو غيره ، أو لم يكن قضاء كما يكمل به لنذراً مبهماً . فإن حصلت هذه الأعدار في التطوع فلا يقضي ، وإن حصلت قبل دخوله أو قارنته بنى في المطلق والمعين من رمضان لا في معين من غيره ولا في تطوع . ابن عرفة ما مرض فيه عن نذر مبهم أو معين من رمضان قضاء ومن غيره ففي قضاؤه ثالثاً إن مرض بعد دخوله انتهى . وفي التوضيح إن كان الاعتكاف تطوعاً وأفطر فيه لمرض أو حيض فلا قضاء عليه انتهى ، لكن إن بقى شيء من المتوى بعد زوال المانع بنى قاله ابن عاشر .

وشبه في وجوب البناء فقال (كان منع) بضم فكسر أي المعتكف (من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (أو) زوال (حيض) نهاراً (أو) دخول يوم (عيد) أو فطر نسباً فيجب عليه البناء على ما فعله سابقاً ولفظ المدونة إذا عجز عن الصوم لمرض خرج فإذا صح بني . ثم قال فيها ولا يلبث يوم الفطر في معتكفه إذ لا اعتكاف إلا بصيام ، ويوم الفطر لا يصام فإذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبني على ما مضى انتهى . وناقض عياض والتونسي هذه المسألة بمسألتي المريض يصح والحائض تطهر نهاراً فيجب عليها الرجوع على المشهور مع تعذر الصوم منها أيضاً . وأجيب بأن اليوم الذي طهرت فيه الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرها بخلاف يوم الفطر فإنه لا يصح صومه لأحد .

(وخرج) من المسجد وجوباً معتكف طراً عليه عذر مانع من المسجد والصوم كحيض

وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ آخَرَهُ : بَطْلٌ ، إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ،

ومرض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه) أي المعتكف الذي خرج من المسجد لما منع منه سواء منع الصوم أيضاً أم لا (حرمة) أي الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته ، فإن زال عذره رجع فوراً للبناء .

(وإن آخره) بفتححات مثلاً أي الرجوع ولو ناسياً أو مكرهاً (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوباً (إلا) تأخيره الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل اعتكافه لعدم صحة صومه لكل أحد بخلاف يوم الصحة من المرض والطهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يبطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المريض والحائض ومن طرأ عليه مانع من الصوم دون المسجد فيه قولان ، روى في المجموعة يخرج . وقال عبد الوهاب لا يخرج حكاة ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما . في التوضيح والخروج مذهب المدونة وعزاء اللغمي لها أيضاً .

ولفظ ابن العاجب ولو طرأ ما يمنع الصوم فقط دون المسجد كالمرضى إن قدر والحائض تخرج ثم تطهر ، ففي لزوم المسجد ثالثها المشهور يخرجان فإذا صح وطهرت رجعا تلك الساعة وإلا ابتداء . ابن عبد السلام هذا مشكل غاية لإيهامه أن الخلاف في لزوم الحائض المسجد كالمرضى ، وإنما الخلاف في لزوم المريض المسجد وعود الحائض للمسجد لا لزومها له وإطلاق اللزوم على العود مجاز بعيد ، ويلزمه استعمال اللفظ في حقيقته . ومجازه ورد ابن عرفة بنفي البعد ولزوم الجمع بينهما لأنها لأجراء أحكام المعتكف عليها وهي خارجة ملازمة له حكماً وبأن ظاهر كلامه وضوح تصور الأقوال الثلاثة بعد ارتكاب ما ذكر ولا يتضح فإن الثالث هو الأول .

ويمكن تصويره باعتبار تعميم قوله ما يمنع الصوم فقط في خفيف المرض ابتداء وما خف بعد شدته ومنعه للمسجد ، وتقريرها الأول بقاء ذي الحقيق ابتداء ورجوع ذي الحقيق بعد شدته والحائض لا شراك الكل في منع مفارقة المسجد وهو معنى

وَأِنْ اشْتَرَطَ سُقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يُعِدَّهُ .

اللزوم . والثاني : خروج الأول وعدم رجوع الاخيرين . الثالث ^(١) : خروج الأول ورجوع الاخيرين .

(وان اشترط) المعتكف لنفسه قبل دخوله أو حاله (سقوط القضاء) عنه ان حصل له عذر مبطل لاعتكافه (لم يفده) شرطه واعتكافه صحيح ويلزمه إقامته والعمل على مقتضى المشروع . وكذا إشتراطه عدم الصوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء ، فشرطه باطل وتلزمه شروطه الشرعية قال في الرسالة ولا شرط في الاعتكاف أي يخالف لما أوجبه الشرع ابن عرفة شرط منافيه لقو عبد الحق عن بعض البغداديين لو نذره كذلك لم يلزمه إلا بدخوله فيبطل شرطه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) (قوله الثالث) أي من الأقوال الثلاثة ونص أي عرفة وقول ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ولو طرأ ما يمنعه الصيام فقط دون المسجد كالريض إن قدر والحائض تخرج ثم تطهر ، ففي لزوم المسجد . ثالثها : المشهور يخرجان فإذا صح وطهرت رجعا تلك الساعة وإلا ابتداء . قوله مشكل غاية لإيهامه ان الخلاف في لزوم الحائض كالريض وفي عودها للمسجد لا في لزومها هـ . واطلاق اللزوم على العود مجاز بعيد واستعمال اللفظة في حقيقتها ومجازها يرد بمنع نفي اللزوم عنها لأن لزومها له هو نقيض مفارقتها وهو متصور فيها . وكونه في المريض مستصحباً حساً وحكماً وفيها حكماً فقط لا يكذب ، قولنا هو لازم لها فلا يكون مجازاً فلا بعد ولا جمع بين حقيقة ومجاز ، وبأن ظاهر قوله ووضح تصور الأقوال الثلاث بعد ارتكاب ما ذكر من المجاز المذكور ، ولا ينضح لأن الثالث هو الأول فيها . وتصور باعتبار تعميم قوله ما يمنعه الصيام في صورتين ، وفي المرض المانع من المسجد . وتقريرها الاول بقاء ذي المرض مانع الصوم فقط ورجوع ذي المرض المانع المسجد والتي طهرت لاشتراك الكل في منع مفارقة المسجد وهو معنى اللزوم الثاني خروج الاول وعدم رجوع الاخيرين الثالث خروج الاول ورجوع الاخيرين هـ .

﴿ باب ﴾

فُرُضَ الْحَجُّ ، وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً ، وَفِي فَوْرِيَّتِهِ

(باب)

في الحج والعمرة

بضم فكسر أو بفتح فسكون (الحج) أي العبادة المشتملة على إحرام وخضوع
بعرفة جزءاً من ليلة النحر وطواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة عيناً (وسنت)
بضم السين وفتح النون مشددة وسكون التاء مفتوحة أو رفعها مربوطة (العمرة)
بضم العين المهملة وسكون الميم ، أي العبادة المشتملة على إحرام وطواف وسعي
فقط عيناً . في التوارد قال مالك رضي الله تعالى عنه العمرة سنة واجبة كالوتر
لا ينبغي تركها .

(مرة) منصوب مفعول مطلق للعمرة ، ويقدر مثله للحج لأنهم مصدران يصلحان إلى
أن والفعل أي أن يحج مرة ويعتمر مرة وليسا منصوبين بفرض وسن ، لأنه يفيد أن
الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة وليس بمراد أو تمييز محول عن نائب الفاعل أو
مرفوع خبر عن فرض وسنة على الضبط . الثاني مصدران مبتدآن مؤخران باسم
مفعول ، أي المفروض من الحج مرة والمسنون من العمرة مرة والزائد عليها منهما
مندوب ، وينبغي له أن ينوي به إقامة الموسم ليقع فرض كفاية في الحج وسنة كفاية
في العمرة .

(وفي فوريته) يؤوله المصدرية أي كون الحج واجباً على الفور في أول مقام من
أعوام القدرة ، فإن أخره عنه أثم ولو لم يخف القوات وهو المعتمد رواه ابن القصار
والعراقيون عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ، وشهره صاحباً للخيرية والعمدة

وَتَرَاخِيهِ لِيَخُوفِ الْفَوَاتِ : خِلَافٌ ، وَصَحَّتْهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيُحْرِمُ وَلِيٌّ

وابن بريزة . وإن فعله بعد فهو أداء وحكى عليه الإجماع . وقال ابن القصار قضاء . ابن عرفة وعلى فوره في كونه بعد أول عام مستطيعه قضاء أو أداء قولاً ابن القصار وغيره .

(و تراخيه) أي كون الحج واجباً على التراخي (ل) مام (خوف الفوات) أي تعذر الحج بتأخيره عنه فيتفق على فوريته ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفاً وشبوبة وكهولة ، وكثرة مرض وقلته ، وأمن طريق وخوفه ، ووجود مال وعدمه ، وقرب بلد وبعده . ولم يرو هذا القول عن الإمام مالك « رض » وإنما أخذ من مسائل وليس أخذه منها بالقوى ، وشهره ابن الفاكهاني . ورأى الباجي وابن رشد والتلمساني وغيرهم من المغاربة أنه المذهب .

(خلاف) في التشهير المحط سوى المصنف هنا بين القولين وفي التوضيح الظاهر قول من شهر الفورية . وفي كلام ابن الحاجب ميل إليه لأنه ضعف حجة التراخي . ولأن الفور مروي عن الإمام والتراخي لم يرو عنه ، وإنما أخذ من مسائل وليس أخذه منها بقوى فقد ظهر أن القول بالفور أرجح ويؤيد هذا أن أكثر الدروع الآتية في الاستطاعة مبنية على الفور ، فكان ينبغي الاقتصار عليه وعلى التراخي إن أخره فاخرته المنية قبل خوف الفوات فقال في الطراز لا يسأتم وهو الظاهر . وقال بعض الشافعية يأثم بكل حال وإنما جوز له التأخير بشرط السلامه . وعلى هذا ابن السبكي في جمع الجوامع وحكام ابن شاس وابن الحاجب يفيد دخول الخلاف بالفورية والتراخي في العمرة .

(وصحتهما) أي الحج والعمرة مشروطة (بالإسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولو صيباً مرتداً (فيحرم) يضم فسكون فكسر ندبا (ولي) أي أب أو وصيه أو مقدم قاض أو عاصب أو أم أو كافل وإن لم يكن لهم نظر في ماله نقله الآبي في شرح مسلم وأقره

عَنْ رَضِيعٍ ، وَجُرْدٍ قُرْبَ الْحَرَمِ ، وَمُطَبِّقٍ لَا مُغْنَى

(عن) شخص (رضيع) بأن ينوى إدخاله في الحج أو العمرة ، وليس المراد أن الولي يحرم بأحدهما نيابة عنه . ومثل الرضيع المقطوم غير المميز وخص الرضيع بالذكر للخلاف في صحة الإحرام عنه بدليل مقابلته بالمميز . ابن عرفة وفي صحته لغير المميز قولان لها وللخمي مع رواية ابن وهب يحج بابن أربع لا رضيع .

(وجود) يضم فكسر مثقلا أي الرضيع الذكر من المحيط بيده وسائر رأسه ووجهه والأشئ من سائر وجهها وكفيها فقط وتتأزع يحرم وجرد (قرب الحرم) أي مكة شرفها الله تعالى لحوف المشقة وحصول الضرر بتجريدته والإحرام عنه من الميقات فإن تحقق الولي أو ظن ضرره بتجريدته قرب مكة أحرم عنه بلا تجريد واقتدى عنه . ابن عرفة وعلى صحته أي إحرام الولي عن غير المميز يحرم عنها ، أي الرضيع والمقطوم وليها بتجريدتها نأويه . ولا يلبي عنها ويحرم المناظر من ميقاته ومن لا ينتهي كابن ثمان سنين قرب الحرم . وفي كتاب محمد لا بأس أن يترك عليه مثل القلادة والسوارب ، وفيها لا بأس أن يحرم بأصغر الذكور وفي أرجلهم الخلاخل وعليهم الأسورة .

(و) يحرم ولي أيضاً عن مجنون (مطبق) يضم فسكون ففتح الموحدة أي متصل جنونه لا يفيق في وقت ما ولا يميز السماء من الأرض ولا الطول من العرض ، ومن لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب وإن ميز الإنسان من الفرس أي ينوى ولي ماله أو كافله إدخاله في الحج أو العمرة ندباً بعد تجريدته قرب مكة ، فإن لم يكن مطبقاً بأن كان منقطع الجنون يحرم في وقت ويفيق في غيره انتظرت إفاقة ليحرم هو عن نفسه ، فإن أخرج عنه وليه حيال جنونه فلا يصح إلا إذا خيف فواته الحج .

(لا) يحرم ولي عن شخص (مغنى) يضم فسكون ففتح أي مستور عقله بمرض ولو خيف فواته الحج ، لأنه مظنة الإفاقة قريباً . وإذا أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم لنفسه ولا دم عليه لتعديه الميقات بلا إحرام لغيره بإفائه . ابن عرفة وفي المجنون قولان

وَالْمَمِيزُ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، وَلَا قَضَاءَ بِخِلَافِ الْعَبْدِ ، وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ ؛

لها ولشخريج الخمي على الصبي . وقول الباجي عدم العقل يمنع صحته خلاف النص ، ثم قال ولا يصح عن مرجو صحته .

(و) يحرم الشخص الصغير (المميز) بكسر المثناة مثقلة الذي يفهم الخطاب ويحسن الجواب (بإذنه) أي الولي وجرى قرب الحرم إن لم يقارب البلوغ كإبن ثمان ، فإن قاربته فمن الميقات قاله فيها فإن أحرم بإذنه فليس له تحليله (وإلا) أي وإن يحرم بإذنه بأن أحرم بغير إذنه (فله) أي الولي (تحليله) أي المميز من إحرامه بالنية والخلق أو التقصير بأن ينوي إخراجها مما أحرم به ، ويخلق رأسه أو يقصر شعره إن رأى المصلحة فيه فقط . وإن كانت في إبقائه على إحرامه فقط أبقاه عليه وجوباً فيها ، وإن استوت مصلحتها خير الولي فاللام للاختصاص لا للتخيير (و) إن حله وليه فـ (لا قضاء) عليه إذا بلغ ثمثله في الاستئذان والتحليل وعدم القضاء السفیه أي البالغ الذي لا يحسن التحرف في المال .

(بخلاف العبد) أي الرقيق البالغ إذا أحرم بغير إذن سيده وحله منه فعلية قضاؤه إن أذن له سيده فيه أو عتق ، ويقدمه على حجة الإسلام لوجوبه فوراً إتفاقاً فان قدمها على القضاء صححت . ومثل العبد الزوجة في تطوعها بدون إذن زوجها . والفرق بين الصغير والسفيه وبين العبد والزوجة أن العبد على الأولين لحق نفسها وعلى الأخيرين لحق غيرها . وإن أذن للعبد في القضاء ثم أراد منعه منه قبل إحرامه ففي الشامل ليس له منعه على الأظهر . وقال أبو الحسن له منعه وهو الموافق لما مر في الاعتكاف .

(وأمره) أي الولي المميز الذي أحرم بإذنه أو بغيره ورأى المصلحة في إبقائه محرماً (مقدوره) أي ما يقدر عليه من أفعال وأقوال الحج والعمرة ويلقنه التلبیة إن قبلها (وإلا) أي وإن لم يكن مقدوره وكان غير مميز أو مطبقاً (ناب) الولي فيه (عنه) أي

إِنْ قَبْلَهَا : كَطَوَافٍ ، لَا : كَتَلْبِيَةِ ، وَرُكُوعٍ ، وَأَحْضَرَهُمْ
 الْمَوَاقِفَ وَزِيَادَةَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ ؛ إِنْ خِيفَ ضَيْعَةً ، وَإِلَّا فَوَلِيَّهُ ؛
 كَجَزَاءِ صَيْدٍ ، وَفِدْيَةٍ

المهجور (إن قبلها) أي الشيء المطلوب النيابة وهو الفعل .

(كطواف) وسمى ورعى وفي جمعه نائبا في الطواف والسعى نظر ، فإن حقيقة النيابة
 فعل النائب دون المنوب عنه والطواف والسعى يفعلها الولي حاملا للمهجور ويقف به
 بعرفة والمشرع الحرام فحقه التمثيل بالرعي والذبح (لا) أن يقبلها (كتلبيه وركوع)
 أي صلاة ركعتي الاحرام والطواف فيسقط . وضابط المسألة أن كل ما يمكن المميز فعله
 مستقلا يفعله ، وما لا يمكنه فعله مستقلا يفعله به وليه كطواف وسمى ، ومما لا يمكنه
 فعله مستقلا ولا ان يفعل به . فإن قبل النيابة كالرعي فعله وليه ، وإلا يسقط
 كالتلبية والركوع .

(وأحضرهم) أي الولي الرضيع والمطبق والمميز (المواقف) جمع موقف أي محل
 الوقوف وهي عرفة والمشرع الحرام ومنى عقب الجمرة الأولى والثانية في أيام الرعي وجوبا
 في عرفة وندبا في الباقي (وزيادة النفقة) التي يحتاجها المهجور عليه صبيبا كان أو اذ غيره
 في السفر لحمله وأكله وشربه ولبسه كائنه (عليه) أي المهجور في ماله (إن خيف) عليه
 (ضيعة) أي هلاك أو شدة ضرر بتركه في البلد ، إن لم يكن له كافل سوى من يحظر به
 لأن سفره حينئذ من مصالحه (وإلا) أي وإن لم يخف عليه ضيعة بتركه في البلد لوجود
 كافل سوى من سافر به (فوليّه) أي المهجور الذي سافر به ، هو الذي عليه تلك الزيادة
 أي كان أو وصيه أو حاكما أو مقدمه أو حاضنا من أم أو جد أو غيرها (كجاءه)
 وشبه في الرجوب على الولي فقال (كجزاء صيد) قتله المهجور حرما في تحييز الحرم
 فهو على الولي مطلقا فالتشبيه ليس تاما ، وأما جزاء ما قتله في الحرم سواء كان محرما
 أو لا ففيه تفصيل زيادة النفقة (و) ك (فدية) تسببت عن تطيب المهجور أو لبسه أو

بِإِثْلَاجِ نَحْوِهِ ، وَشَرْطُ وَجُوبِهِ كَوُقُوعِهِ فَرَضاً حُرْبِيَّةً وَتَكْلِيفٌ وَقْتُ إِحْرَامِهِ

نحوها فيغرمها الولي من ماله مطلقاً خاف عليه بتركه ضيعة أولاً على الأشهر، وهو ظاهر المدونة، وعزاه ابن عرفة للتونسي عن ثالث حجبها. وحكى في التوضيح عن الكافي أنه الأشهر وبه قرر الشارح في الصغير والافهسي والبساطي، وجعل الشارح في كبيره ووسطه التشبيه تاماً وهو قول مالك في الموازية، ورجعه ابن يونس قائلًا لأن ما يتخوف ان يطرأ في إحجابه إياه من الجزاء والفدية أمر غير متيقن وإحجابه طاعة وأجر لمن أحجبه لا يترك لأمر قد يكون وقد لا يكون.

وتأول صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية فحمل كلام المصنف على كل منها صحيح، لكن الظاهر من كلام الحط اختيار الأول وقوله (بلا ضرورة) ضعيف لأن ظاهر المدونة وهو المذهب أنها على الولي لضرورة أم لا لأنه هو الذي أدخله في الإحرام، فلم حذفه كان أولى. وقول تت ان كانت لضرورة ففي مال الصبي على المشهور تبع فيه الشارح والبساطي، ونسبه الشارح للجواهر ورده الحط بأن صاحب الجواهر لم يقل بأنه لضرورة في مال الصبي، وإنما قال ما نصه ولو طيب الولي الصبي فالفدية على الولي إلا إذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبي اهـ. فلم يجعله في مال الصبي وإنما جعله كاستعمال الصبي وقد علمت أن الأشهر في استعماله كونه على الولي فكذلك إذا طيبه الولي ولو لضرورة.

(وشرط وجوبه) أي الحجج (كوقوعه) أي الحجج (فرضاً حربية) أي كون الحاج حراً فلا يجب ولا يقع فرضاً من رقيق ولو بشائبة حربية كمكاتب (وتكليف) أي كونه مكلفاً أي ملازماً بما فيه كلفة لكونه بالفا عاقلاً فلا يجب ولا يقع فرضاً من صبي ولا من مجنون، وبقى من شروط وجوبه دون وقوع فرضاً الاستطاعة وسيأتي في قوله ووجب استطاعة فلا يجب على غير مستطيع، وإن تكلفه وقع فرضاً وتنازع حربية وتكليف (وقت إحرامه) أي الحجج، فمن لم يكن حراً مكلفاً وقت إحرامه فلا يجب عليه ولا

بِلاَئِيَّةَ نَفْلٍ ، وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ ، بِبِلَا مَشَقَّةٍ
عَظُمَتْ ، وَأَمِنَ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ ، إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا

يقع منه فرضاً ولو صار حراً مكلفاً في اثناء حجه فلا ينقلب فرضاً ولا يرتفع ولا يرتدف عليه إحرام آخر فيتمه نفلاً وجوباً ، ويحج حجة الاسلام في العام القابل .
وقوله (بلائية نفل) شرط في وقوعه فرضاً فقط ومنطوقه صادق بنية الفرض والاطلاق ، وينصرف للفرض ومفهومه أنه ان لوى به النفل فلا يقع فرضاً ، وهو كذلك فينقصد نفلاً وعليه إتمامه وحج الفرض في عام آخر .

(ووجب) الحج (باستطاعة) فلا يجب على حر مكلف غير مستطيع ، ولكن إن تكلفه وهو ضرورة وقع فرضاً فليست شرطاً في وقوعه فرضاً فلذا لم يقل واستطاعة لإتمامه شرطيتها فيه أيضاً وليس كذلك . وصور الاستطاعة بقوله (بإمكان الوصول) لأماكن المساك من مكة ومنى وعرفة ومزدلفة إمكاناً عادياً لا خارقاً للعادة كخطوة وطيران ، لأنه خلاف ما وقع منه عليه السلام ولكن إن وقع أجزأ عن حجة الاسلام كتكلف غير مستطيعه .

(بلا مشقة عظمت) أي خرجت عن المتاد من محل الضرورة بالنسبة له ، وهي تختلف باختلاف أحوال الناس والأزمنة والأمكنة ، فليس الشيخ كالشاب ، ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغني ، ولا الحضري كالبدوي ، ففي الحط التشبيع على من أطلق السقوط عن أهل المغرب ^(١) (و) (أمن على نفس) من هلاك وشديد أذى وقتل واسر وسباع (ومال) من محارب وقاطع طريق وغاصب ، وأخذ ظالم ينكت أو كثيراً ، لا من سارق يندفع بالحراسة وهذا من عطف خاص على عام .

واستثنى من مفهوم وأمن على مال فقال (إلا لأخذ) شخص (ظالم ما) أي مالا

(١) (قوله عن أهل المغرب) أي لأنهم يختلفون بالشبوية والهرم والصحة والسقم والغنى والفقر والحضرية والبدوية فمنهم من تعظم مشقته ومنهم من لا فهم كغيرهم بالمشاهدة والعيان .

قُلْ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأَظْهَرِ ،

(قل) بالنسبة للمال المأخوذ منه بحيث لا يحجف به ولو كثر في نفسه ، ويحتمل أن المراد قل في نفسه وأن أخذ الكثير مسقط ولو لم يحجف كما للخمى . ابن عرفة ويسقط بطلب نفس أو بمجحف أو بما لا حد له وبما لا يحجف قولاً المتأخرين . للخمى لا يسقط بفهم اليسير قال وظاهر قول القاضي ولا بكثير لا يحجف (لا ينكث) أي لا يعود الظالم للأخذ وعلم ذلك بالعادة كعشار ، فان علم أنه ينكث أو جهل حاله سقط وجوب الحج بلا خلاف ، قاله زروق ، ويدل له ما في البرزلي عن ابن رشد قاله الخط ونحوه للشيخ سالم .

وما في عج من أن جهل الحال كعلم عدم نكثه من غير دليل نقلي غير ظاهر ، وإن شك هل ينكث أو لا فيسقط على المذهب . وقيل لا كذا البعض . الخط إن علم أنه ينكث أو شك فيه فلا يجب الحج بلا خلاف ، وإذا كان يأخذ ما قل ولا ينكث فلا يسقط وجوب الحج (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف وليس لابن رشد في هذه المسألة استظهار على ما قاله ابن غازي والمواق والخط في صدر كلامه .

ثم ذكر عن البرزلي ما يشهد للمصنف وذكره حلوه بوجه أتم منه ، واحتراز بقوله ظالم من أخذ الدال على الطريق أجرة من المسافرين فانه جائز وليس فيه تفصيل الظالم وتوزع على عدد رؤوس المسافرين لا على حسب أمتعتهم ، إذ من معه دواب كالجرد منها في الانتفاع به ، والظاهر عدد رؤوس التابعين والمتبوعين وإن جرى عرف بشيء عمل به لأنه كالشرط ، واحتراز أيضاً عما يأخذه الجند ونحوهم على حفظ المارة من موضع لآخر أو في جميع الطريق فانه جائز ، ويلزم الحج حينئذ كما أفق به ابن عرفة بثلاثة شروط أن لا يحجف وإلا سقط الحج ، وإن يمشوا هم أو خدمهم مع المارة وإلا حرم عليهم الأخذ لأنه حينئذ أخذ على الجاه ولكن لا يسقط الحج بذلك .

الثالث : أن لا يكون لهم من بيت المال مرتب قدر ما يكفيهم في مقابلة حفظ المارين والا كانوا كالظالم ، وإن أخذوا بالشروط المذكورة فيوزع على عدد الرؤوس وقدر الامتعة والدواب لاستواء الجميع في الانتفاع بالحفظ من سارق ونحوه والدال على الطريق

وَلَوْ بَلَا زَادَ وَرَاحِلَةً لِذِي صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ ، وَقَدَرَ عَلَى
 الْكُشِيِّ ، كَأَعْمَى بِقَائِدٍ ، وَإِلَّا أَعْتَبِرَ الْمُنْعُجُوزُ عَنْهُ مِنْهُمَا ،
 وَإِنْ يَشْمَنْ وَلَدَ زِنَا ،

ينتفع به المسافرون فقط ، فلذا كانت أجرته على عددهم دون امتنعهم إن كان لمن يمكنه
 الوصول بلا مشقة عظمت زاد وراحة بل :

(ولو بلا زاد) يأكله في سفره (وراحة) يركبها فيه (لذي) أى صاحب (صنعة)
 كحلاقة وخباطة وتجارة (تقوم) الصنعة (به) أى المسافر في سفره ، أى تكفيه فيه
 زاده ولا تزدى به وعلم أو ظن عدم كسادهما (وقدر على المشي) هذا راجع لقوله
 فهو نشر مرتب للف السابق ، وظاهره ولو لم يعد المشي واشترط القاضي والباجي اعتياده .
 وشبه في الوجوب فقال (ك) شخص (أعمى) قدر على المشي (بقلند) ولو بأجرة
 لا يجحف به بملكها وله مال يوصله له اللخمي أو يتكفف ، وأدخلت الكاف الأثقل
 والأخرج يداً أو رجلاً والأقطع والأصم (وإلا) أى وإن لم يكن الوصول بلا زاد ولا
 راحة ولم يجد ما يقوم مقامهما انفراداً أو اجتماعاً (اعتبر) بضم المثناة في السقوط (المعجوز
 عنه منها) أى الزاد والراحة فايها عجز عنه فلا يجب عليه الحج ، فأحرى عجزه منهما
 معاً فإن كان تلحقه المشقة بركوب القتب والزامة اشترط في حقه وجود الحمل ، فإن كانت
 تلحقه بركوبه أيضاً اعتبر وجودها أرقى منه .

وظاهر كلام المصنف عدم اشتراط وجود الماء في كل منهل . ونقل عبد الحق اشتراطه
 عن بعض أهل العلم . ابن عرفة ولذا لم يحج أكثر شيوخنا لتعذر الماء غالباً في بعض المناهل
 وحكاية الشامل قول عبد الحق بقيل تقتضي ضعفه ، وكلام جمع يقتضي اعتياده وأنه
 المذهب وهو الظاهر ، والمراد والله أعلم وجوده في المناهل المعتاد وجوده فيها غالباً لا في
 كل مرحلة ويجب الحج على الحر المكلف الذي يمكنه الوصول بلا مشقة عظمت ، بإتفاق
 مال غير ثمن ولد زنى بل (وإن) كان إمكان الوصول بلا مشقة عظمت () اتفاقاً (ثمن)
 رقيق (ولد) لأمنه حملت به من (زنا) لأنه لا شبه فيه وإثم الزنا على فاعليه ، ونبه عليه

أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْفُلْسِ ، أَوْ بِافْتِقَارِهِ ، أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ ، لِلصَّدَقَةِ ،
 إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكًا ، لَا بَدَيْنَ أَوْ عَطِيَّةٍ

لئلا يتوهم أن كونه ناشئاً عن الزنا مانع من الحج بشمته ، ولأن كلام ابن رشد دل على أن المستحب أن لا يحج به من يملك غيره . وأصل المسألة في الموازية والعنبة وبه يرد قول البساط ، لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج لكان أحسن .

(أَوْ) باتفاق ثن (ما) أى شيء (يباع على الفلّس) بضم الميم وفتح الفاء واللام مثقلة أى المدين الذي حكم بخلع ماله وقسمته على غرمائه بحسب ديونهم لتوفية بعض الدين الذي عليه (أَوْ) اتفاق ما يؤدي إلى (افتقاره) أي صيرورته فقيراً (أَوْ) إلى (ترك ولده) الذي تلزمه نفقته أو والده كذلك (للصدقة) عليه من الناس بناء على فورية الحج .

(إِنْ لَمْ يَخْشَ) يريد الحج بالمال الذي بيده وصيرورته فقيراً أو ترك من لزمته نفقته للصدقة (هلاكاً) لنفسه أو لمن لزمته نفقته ولا أذى شديداً . تت وأحمد علم من هذه المسائل أن من معه ما ينفقه على زوجته أو يحج به ويتركها بلا نفقة فتطلق نفسها لعدم النفقة . إن شاءت يجب عليه الحج أي إلا أن يخشى الزنا ولو بغيرها أو كانت مضرة طلاقها تزيد على مضرة ترك الحج ، تت وفهم منها أيضاً أن العزب الذي معه مال يحج أو يتزوج به فإنه يحج به ما لم يخش العنت . ابن رشد وإن تزوج أثم ولا يفسخ والمسلتان على فوريته (لا) يجب الحج على من استطاعه (بدین) ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به ، وحجه حينئذ مكروه أو حرام أوله ذلك ولا يمكنه الوصول إليه لبعده وإلا وجب الحج عليه به .

(أَوْ) أى ولا يجب بقبول (عطية) أي هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده أي إن أعطى للحج ، وإن لم يحج فلا يعطى فإن أعطى مطلقاً وقبل وجب حجه بها فمحل كلام المصنف إن لم يقبلها أو أعطاها للحج ولم يكن معطيه ولده ، وإلا وجب عليه ذكره . تت والخطاب عن سنن زاد الخطاب عن ابن العربي والقرطبي لا يلزمه قبول هبة ابنه عند مالك وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنها لأنها تسقط حرمة أبوه . ويلزمه عند الشافعي رضى الله تعالى عنه لأن ابنه من كسبه ولا منة له عليه في ذلك وما قاله سند

أَوْ سُؤَالَ مُطْلَقًا ، وَأَعْتَبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ ، إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا ،
وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ ،

أظهر ولابن رشد ما يوافقهما هـ . كلام الخطاب وأما والده فلا هـ .

عب البناني الصواب في شرح كلام المصنف كما في الخطاب أن يقال إذا أعطى مالا على
على جهة الهبة أو لصدقة يمكنه الإصول به إلى مكة فلا يلزمه قبوله والحج به لسقوط
الحج عنه هـ ، فالمدار على قبولها ، فإن قبلها لزمه وإلا فلا يلزمه (و) أي ولا يجب
الحج على من استطاعه هـ (سؤال) من الناس في السفر (مطلقاً) عن التقييد بعدم اعتياده
في الحضر وعدم الإعطاء في السفر ، فلا يجب على من اعتاده في الحضر وعلم إعطاءه في
السفر ما يكفيه ، ولكن المذهب وجوبه عليه في هذه الحالة حيث كانت له راحة أو قدر
على المشي وعليه اقتصر ابن عرفة ونصه ، وقدرة سائل بالحضر على سؤال كفايته
بالسفر استطاعة .

وأما غير سائل بالحضر وغير قادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه اتفاقاً قاله
ابن رشد ، وفي إباحته وكرامته روايتان . البناني كذا في أكثر النسخ بلفظ غير قادر ،
والصواب إسقاط لفظ غير كما في بعض النسخ ونص ابن عرفة ولا يجب على فقير غير سائل
بالحضر قادر على سؤال كفايته بالسفر . ابن رشد اتفاقاً وفي إباحته له وكرامته روايتان ابن
عبد الحكم وابن القاسم .

(واعتبر) بضم المثناة في الاستطاعة زيادة على ما يوصله لمكة (ما) أي مال (يرد)
بضم /فتح أى يرجع (به) إلى أقرب مكان يمكنه التمتع فيه بما لا يزرى به من الحرف
(إن خشي ضياعاً) ببقائه بمكة فإن كان يمكنه التمتع بها بما لا يزرى به فلا يعتبر
إلا ما يوصله إليها .

(والبحر كالبر) في وجوب السفر فيه لمن تعين طريقه كأهل الجزر وجوازه لمن له
طريق آخر في كل حال (إلا أن يغلب) أي يفوق ويزيد (عطبه) أي البحر على
السلامة منه وأفاد كلامه أن استواءهما كغلبة السلامة وليس كذلك لقول التلقين والبحر

أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمْنِدٍ ، وَأَلْمَرَأَةُ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي
بَعِيدٍ مَشْيٍ ، وَرُكُوبٍ بَحْرٍ ، إِلَّا أَنْ تَخْتَصَّ بِمَكَانٍ ،

كالبِرِّانِ غلبت السلامة ، وابن عرفة والبحر الآمن مع أداء فرض الصلاة كالبر والا سقط اه
هذا هو المشهور وفي المجموعة روى ابن القاسم كراهته لغير أهل الجزر .

(أَوْ) إِلَّا أَنْ (يَضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ) كسجود وقيام (لِكَمْنِدٍ) بفتح الميم أي دوخة
وَأَدْخَلَتْ الْكَافَ الزَّجْمَةَ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا السُّجُودَ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ آخِرٍ ، وَمِثْلُ
الْإِخْلَالِ بِرُكْنِهَا الْإِخْلَالُ بِشَرْطِهَا كُنْجَاسَةٍ وَاسْتِبْرَاءٍ وَسُتْرٍ عَوْرَةٍ وَقَبْلَةٍ أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْ
وَقْتِهَا الْإِخْتِيَارِيِّ ، وَفِيهِ قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا يَرْكَبُهُ أَيْرُكَبٌ حَيْثُ لَا يَصْلِي
وَيَلْ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ . ابْنُ عُرْفَةَ وَفِي كَوْنِهِ مَعَ الصَّلَاةِ جَالِسًا وَالسُّجُودَ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ
مُسْقُطًا أَوْ لَا سَمَاعٍ أَشْبَهَ وَتَخْرِيجَ اللَّخْمِيِّ عَلَى قَوْلِ أَشْبَهَ بِصُحَّةٍ جَمْعَةٍ مِنْ سَجْدٍ عَلَى ظَهْرِ
أَخِيهِ وَإِبَاحَةَ سَفَرِ تَجْرِ يَنْقُلُ لِلتَّيْمِمِ ٥١ .

وَيَقْضِي الْعَالَمُ بِالْمِيدِ مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي غِيَبَةِ عَقْلِهِ كَالسُّكْرَانِ يَجَامِعُ إِدْخَالَهُ عَنْ نَفْسِهِ
وَلَا يَقْضِيهِ غَيْرُهُ لِعُذْرِهِ . ابْنُ الْمُعَلَّى وَاللَّخْمِيُّ إِنْ عَلِمَ حُصُولَ الْمِيدِ حَرَمَ عَلَيْهِ رُكُوبَهُ وَإِنْ
عَلِمَ عَدَمَهُ جَازَ ، وَإِنْ شَكَّ كَرِهَ ، وَيُؤْمَرُ بِالرُّجُوعِ فِي الْوَجْهِ الْمَنْعُوعِ بِأَيِّ وَجْهِ أَمَكَنَهُ .
(وَالْمَرَأَةُ كَالرَّجُلِ) فِي وَجُوبِ الْحُجِّ وَسُنَّةِ الْعُمْرَةِ وَشُرُوطِ الصُّحَّةِ وَالْوُقُوعِ فَرْضًا
وَكُونِهِ فَوْرًا أَوْ مَتَرَاخِيًا وَغَيْرِهَا (إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشْيٍ) فَيَكْرَهُ لَهَا وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَيْهِ وَلَوْ
مُتَّجِلَةً ، وَالظَّاهِرُ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ فَتَسَاءُ الْحَاضِرَةُ لَسُنِّ كِتْسَاءِ الْبَادِيَةِ
وَلَا يَكْرَهُ الْقَرِيبُ كَمَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا مِمَّا لَيْسَ عَلَى مَسَافَةِ قَصْرِ ابْنِ عُرْفَةَ وَفِي كَوْنِ مَشْيِهَا
مِنْ بَعْدِ كَالرَّجُلِ أَوْ عَوْرَةٍ . ثَالِثُهَا إِنْ كَانَتْ غَيْرَ جَسِيمَةٍ أَوْ رَائِعَةٍ ، ثُمَّ قَالَ وَرَدَ ابْنُ عَجْرٍ
الْأَوَّلِينَ لِثَالِثٍ .

(وَ) إِلَّا فِي (رُكُوبٍ بَحْرٍ) فَيَكْرَهُ لَهَا (إِلَّا أَنْ) تَخْتَصَّ (بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ أَيْ الْمَرَأَةِ عَنْ
الرِّجَالِ) (بِمَكَانٍ) مِنَ السَّفِينَةِ أَوْ تَتَسَّعُ بِحَيْثُ لَا تَخْتَلِطُ بِالرِّجَالِ عِنْدَ نَوْمِهَا وَقَضَائِهَا حَاجَتِهَا .
ابْنُ عُرْفَةَ وَفِي كَوْنِ الْمَرَأَةِ فِيهِ أَيْ الْبَحْرِ كَالرَّجُلِ وَسُقُوطُهُ عَنْهَا بِهِ قَوْلَا اللَّخْمِيِّ وَسَمَاعِ ابْنِ

وَزِيَادَةُ مُحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ لَهَا .

القاسم مع روايته في المجموعة . ابن رشد قيل يسقط به عن الرجل وهو ضئيف (و) إلا في (زيادة محرم) بفتح الميم والراء .

(أو زوج لها) أي المرأة لقوله ﷺ لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ، وقوله ﷺ لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوماً وليلة إلا ومعها محرم ، وروي نصف يوم ويومين وثلاثة وليلة ويريداً . وروي لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم فردوا روايات التحديد إلى رواية الإطلاق لما تقر في الأصول أن المطلق إنما يحمل على المقيد بقيد واحد لا بأزيد من قيد فتسقط القيود لتعارضها ويعمل بالمطلق .

وأجيب أيضاً بأن روايات التحديد إنما وردت بحسب اختلاف أسئلة السائلين للنبي ﷺ بأن سئل ﷺ هل تسافر امرأة مسيرة يومين بغير محرم فقال لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم . وكذا باقي روايات التنقييد فلا مفهوم لها ، والمراد ما يسمى سفر لفة طرمة اختلافاً باجني وأراد المصنف زيادة المحرم أو الزوج على ما تقدم اعتباره في استطاعة الرجل ، وليس مراده زيادته عن واحد وتعمده . الخطاب ولا يشترط بلوغه بل تمييزه وكفايته هذا هو الظاهر ولم أر فيه نصاً وشمل المحرم ربيبها .

وكره مالك رضي الله تعالى عنه سفرها معه لفساد الزمان وخوف ضيعتها معه لما بينهما من العداوة . ابن عرفة وسمع القرينان لا تخرج مع ختنها دون جماعة الناس . ابن رشد كسمع ابن القاسم كراهة سفرها مع ربيبها أو حموها لحداثة حرمتها . الباجي كراهته مع ربيبها لعداوتها الربيب وقلة شفقته وسائر محارم الصهر والرضاع ، والحنثى المشكل كالمرأة ، وإن امتنع الزوج أو المحرم من السفر معها إلا باجرة لزمها إن قدرت عليها وحرّم عليها السفر مع الرفقة المأمونة حينئذ ، فإن امتنع بكل وجه أو طلب أجرة زائدة لا تقدر عليها خرجت مع الرفقة ، واختلف في سفرها مع عبدها فرجح ابن القطان سفرها معه مطلقاً ، واستظهر ابن الفرات منعه مطلقاً ، وعزا ابن القطان لمالك رضي الله تعالى عنه وابن عبد الحكم وابن القصار رحمها الله تعالى سفرها مع الوغد فقط .

كَرْفَقَةُ أَمْنَتِ بِفَرَضٍ ، وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَائِهِ أَوْ رِجَالِهِ ، أَوْ بِالْمَجْمُوعِ : تَرَدُّدٌ ، وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى

وَشَبَّهَ فِي الْوُجُوبِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ تَخْصَ بِمَكَانٍ أَيْ فَيَجِبُ عَلَيْهَا فَقَالَ
(ك) سَفَرُهَا مَعَ (رَفَقَةِ أَمْنَتِ) بَضْمُ الْهَمْزِ أَيْ مَأْمُونَةٌ (ب) سَفَرُ (فَرَضٍ) لِحُجَّةِ
إِسْلَامٍ أَوْ نَذَرٍ أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ أَرْضٍ كَفَرَ أَسَلَتْ بِهَا لِأَرْضِ إِسْلَامٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَحْرَمٌ أَوْ
امْتِنَاعٌ مِنَ السَّفَرِ مَعَهَا ، أَوْ عَجَزًا هَذَا مَقَادِ النَّقْلِ لَا مَا أَوْجَبَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ مَسَاوَةِ
الرَّفَقَةِ الْمَأْمُونَةِ الزَّوْجِ وَالْمَحْرَمِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِ الْمَرْأَةِ مَأْمُونَةً فِي نَفْسِهَا .

(وَفِي الْإِكْتِفَاءِ) فِي الرَّفَقَةِ الْمَأْمُونَةِ (بِنِسَاءٍ) فَقَطْ (أَوْ رِجَالٍ) فَقَطْ فَالْمَجْمُوعُ أُخْرَى
(أَوْ) الْعَبْرَةُ (بِالْمَجْمُوعِ) مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فَأَحَدُهُمَا لَا يَكْفِي (تَرَدُّدٌ) حَقُّهُ تَأْوِيلَانِ
فِي قَوْلِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ تَخْرُجُ مَعَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ فَقِيلَ الْمُرَادُ بِمَجْمُوعِهِمَا ، وَقِيلَ
أَرَادَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَكْثَرَ مَا نَقَلَهُ أَصْحَابُنَا اشْتِرَاطُ النِّسَاءِ قَالَهُ عِيَاهُ ، وَظَهَرَ مِنْ
كَلَامِهِ أَنَّهَا تَأْوِيلَاتٌ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ مُوَافَقَتَهُ لَقَالَ وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ
أَوْ لَا بَدَّ مِنَ الْمَجْمُوعِ أَوْ لَا بَدَّ مِنَ النِّسَاءِ تَأْوِيلَاتٌ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْمَعْرُوفُ شَرْطُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ
بِصَحْبَةِ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ . الْمُرَادُ جَمَاعَةُ النِّسَاءِ كَالْمَحْرَمِ اللَّخْمِيِّ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ لَا تَخْرُجُ
مَعَ رِجَالٍ دُونَهُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ « رَهْ » تَخْرُجُ مَعَ رِجَالٍ أَوْ نِسَاءٍ لَا يَأْسُ بِهِمْ .
وَرَوَى ابْنُ رَشَدٍ جَمَاعَةُ النَّاسِ كَالْمَحْرَمِ وَفِيهَا مِنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌ تَخْرُجُ مَعَ مَنْ تَثِقُ بِهِ مِنْ
الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ . الْبَاجِي لَا يَمْتَنِعُ فِي كَبِيرِ الْقَوَافِلِ وَحَامِرِ الطَّرِيقِ الْمَأْمُونَةُ الشَّيْخُ رَوَى
ابْنُ حَبِيبٍ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ لِلْفَرَسِ بِلَا إِذْنِ الزَّوْجِ ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا وَلَا بَدَّ فِي التَّطَوُّعِ مِنْ
إِذْنِهِ وَالْمَحْرَمِ .

(وَصَحَّ) الْحَجُّ فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا (ب) اِتِّفَاقُ الْمَالِ (الْحَرَامِ) فَيَسْقُطُ بِهِ طَلَبُ الْفَرَسِ
وَالنَّظْلِ (وَعَصَى) أَيْ أَثِمَ بِإِتِّفَاقِ الْمَالِ الْحَرَامِ الْحَطَّابِ وَلَا ثَوَابَ فِيهِ وَغَيْرَ مَقْبُولٍ . الْمُسْتَأْوَى
هَذَا خِلَافُ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ السُّيْنَةَ لَا تَحْبِطُ ثَوَابَ الْحَسَنَةِ فَيُثَابُ عَلَى حُجَّتِهِ وَيَأْتِمُ
بِإِتِّفَاقِهِ . ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَنْ قَاتَلَ الْكُفْرَانَ عَلَى فَرَسٍ مَغْصُوبٍ فَلَهُ أَجْرُ الْجِهَادِ وَعَلَيْهِ إِثْمٌ
غَضَبِ الْفَرَسِ .

وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ ، إِلَّا لِحُوفٍ ، وَرُكُوبٌ ،

(وفضل) بضم الفاء وكسر الضاد المعجمة مشددة (حج) اولو نفلا (على غزو) نفل أو فرض كفاية بدليل قوله (إلا لحوف) من الكفارة على المسلمين فيفضل الغزو على الحج النفل أو الفرض على القول بترأخيه لحوف القوات ، فان كثرت الحوف أو اشتد أو فجأ العدو أو عينه الامام قدم الغزو على الحج ولو على فوريته أو حجب خوف قواته وعلى صدقة تطوع في غير جماعة ، وهي افضل من العتق إن ساوته قدراً وإلا فهو افضل منها ، أفاد عب . البناني يتحصل في المسألة اربع صور حج التطوع مع الغزو في غير خوف ، وحج الفرض مع الغزو كذلك ، وحج التطوع مع الغزو في سنة خوف ، وحج الفرض مع الغزو كذلك ، ففي الاولى يقدم الحج ندباً على الغزو ، وفي الثانية يقدم الحج ندباً على التراخي ووجوباً على الفور ، وفي الثالثة يقدم الغزو ندباً ، وفي الرابعة على التراخي يقدم الغزو وعلى الفور ينظر إلى كثرة الحوف وقلته ، وما ذكر في الثلاثة الاولى قاله ابن رشد وما ذكر في الرابعة استظهره الخط قائلا لم ار فيها نصاً ، وهذا كله ما لم يجب الغزو على الأعيان لفجئه العدو وإلا فلا شك في تقديمه قولاً واحداً .

(و) فضل (ركوب) على مشي في سفر الحج وفي الخروج من مكة في اليوم الثامن إلى منى ، وفي التوجه منها إلى عرفة ، وفي الوقوف بعرفة وفي الرد منها إلى مزدلفة وفي الوقوف بالمشعر الحرام ، وفي الدفع منه إلى منى وفي رمي العقبة حين وصول منى ، وفي الذهاب لمكة لطواف الافاضة وفي الرجوع إلى منى للمبيت بها وفي الذهاب منها إلى المحصب . وأما الطواف والسعي فالمشي فيها واجب ورمي الجمار في اليومين أو الثلاثة فيندب فيه المشي وفضل الركوب فيما ذكر لأنه فعلة عليه السلام ولضاعفة النفقة ولأنه أقرب للشكر وأعون على المناسك لا يقال حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها ، أن للراكب بكل خطوة تحطوها راحلته سبعين حسنة ، وللماشي بكل خطوة يحطوها سبعمائة حسنة .

وحديث ان الملائكة تصافح الراكب وتمتنق الماشي فيبدان افضلية المشي لأننا نقول

وَمُقْتَبٌ ، وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّهِ عَنْهُ بَغْيُهُ : كَصَدَقَةٍ ، وَدُعَاءٍ ،

هذه مزية (١) وهي لا تقتضي الأفضلية (و) فضل الركوب (مقتب) بضم فسكون ففتح من أقتب أو ففتح مثقلا من قتب كذلك أي على رحل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي ﷺ ، فقد حج على قتب عليه قطيفة تساوي أربعة دراهم ، أي كساء من شعر وقال اللهم اجعله حجاً لا رياء فيه ولا سمعة .

(و) فضل (تطوع) بضم الواو مشددة (وليه) أي عاصب الميت كابنه وأبيه وكذا سائر الأقارب والأجانب (عنه) أي الميت وكذا عن الحي (بغيره) أي الحج ومثل لغيره بقوله (كصدقة ودعاء) وهدي وعتي لقبول هذه النيابة والاتفاق على وصول ثوابها للميت فالمراد غير مخصوص ، وهو ما يقبل النيابة لأم لا يقبلها كصلاة وصوم وقراءة قرآن ويكره تطوعه عنه بالحج .

وقد ذكر الخطاب هنا الخلاف في جواز إهداء ثواب قراءة القرآن للنبي ﷺ وشيء من القرب قال ، وجلهم أجاب بالمنع لأنه لم يرد فيه أثر ولا شيء عن يقتدى به من السلف

(١) (قوله مزية الخ) فيه إنها هنا في حديث ابن عباس أكثرية الثواب وهي الأفضلية فلمل الجواب أن فعله ﷺ متواتر وهذه أحاديث آحاد فلا تعارضه والله أعلم . واختار اللخمي وسند تفضيل المشي على الركوب للأثار الواردة في ذلك ، وأجاباً عن ركوبه ﷺ بأنه لو مشي ما وضع أحداً الركوب ، وبأنه ﷺ أسن فلم يكن من أهل المشي وليظهر للناس فيقتدون به ، ولهذا طاف على بعيره وركوبه ﷺ في حجة الوداع هو المعروف ، فلا يلتفت لتصحيح الحاكم حديث أبي سعيد الخدري «رض» أنه ﷺ حج هو واصحابه مشاة من المدينة إلى مكة لأن المعروف ﷺ لم يحج بعد الهجرة إلا حجة الوداع وكان ﷺ راكباً بلا شك قاله ابن جماعة . القرطبي لا خلاف في جواز الركوب والمشى واختلفوا في الأفضل منهما ، فذهب مالك والشافعي في آخرين «رض» عنهم إلى أن الركوب أفضل ، وذهب غيرهم إلى أن المشى أفضل ولا خلاف أن الركوب في الموقف بعرفة أفضل .

وإجارة ضمان على بلاغ ،

فانظره . ولما أفهم قوله وتطوع وليه عنه بغيره صحة الاستنجار على الحج وكانت أقسامه أربعة اجارة ضمان متعلقة بذمة الأجير وضمان متعلق بعينه وبلاغ وجعالة وفي كل منها أما إن تعين السنة أم لا شرع فيها مشيراً إلى الضمان بقسميه فقال :

(و) فضلت (اجارة ضمان) على الحج بأجرة معلومة على وجه اللزوم وسواء تعلقت بعين الأجير نحو لك كذا ديناراً علي أن تحج انت عن فلان ، أو بذمته نحو لك كذا على الحج عن فلان ولو من غيرك ، وسواء عين لعام فيها أو أطلقه (على بلاغ) وسيعرفه المصنف بأنه اعطاء ما ينفعه بد أو عوداً بالعرف ، وسيعطف على قوله على بلاغ قوله الآتي وعلى الجمالة أي الاجارة بأجرة معلومة بشرط التتميم والمراد بأفضلية الضمان بقسميه على البلاغ انه أحوط للمال ، لوجوب محاسبة الأجير فيه إن مات أو صد قبل التمام ، وعلى الجمالة انه أحوط للحج للزومه في الضمان وعدمه في الجمالة وليس المراد انه أكثر ثواباً ، إذ لا ثواب في شيء منها لكراحتها كلها .

واستشكل ابن حاشر الافضلية بأن الموصى إن عين شيئاً من الأوجه الثلاثة وجب وإن لم يعين شيئاً منها وجب لقوله الآتي وتعين في الإطلاق فلم يبق للأفضلية محل . البنائي محلها عند تعيين الموصى نفسه أو جعله اختياراً للموصى أو عند استنجار حي من يحج عنه . ابن عرفة والنيابة بعوض معلوم بذاته إجارة إن كانت على مطلق محل ، وجعل إن كانت على قمامه وبلاغ إن كانت بقدر نفقته وفيها الإجارة أن يؤجره بكذا وكذا ديناراً على أن يحج عن فلان له ما زاد عليه وعليه ما نقص ، والبلاغ خذ هذه الدنانير تحج بها عنه على أن علينا ما نقص عن البلاغ أو يحج بها عنه والناس يعرفون كيف يأخذون إن أخذوا على البلاغ فبلاغ ، وإن أخذوا على أنهم ضمنوا الحج فقد ضمنوه .

قلت يريد بالضمان لزومه الحج بذلك العوض دون زيادة عليه ولا رد منه . محمد بن القاسم وينفق في البلاغ ما يصلحه مما لا بد له منه من كملك وزيت وغل ولحم مرة بعد أخرى وشبه ذلك والوطاء واللحاف والثياب ، ويرد فضل ذلك والثياب وإذا أنكره ،

فَالْمُضْمُونَةُ كَثِيرَةٌ ، وَتَعَيَّنَتْ فِي الْإِطْلَاقِ : كَمِيقَاتِ الْمَيْتِ ، وَلَهُ بِالْحِسَابِ

وهذه والإجارة في الكرامة سواء وأحب إلينا أن يؤاجر بمسمى لأنه إن مات قبل أن يبلغ كان ضامناً لذلك . محمد يريد ضامناً للمال بحاسب بما سار ويؤخذ من تركته ما بقي وهذا أحوط من البلاغ ، ولا يؤاجر من ماله غيره إلا أن يكون حجاً مضموناً .

(ف) الإجارة على الحج بمال معلوم (المضمونة) أي المتعلقة بضمان الأجير (ك) الإجارة المضمونة على (غيره) أي الحج في لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للأجير ونقصه عنه عليه والصفة وهو العقد على الحج بمال معلوم يملكه الأجير ويتصرف فيه بما يشاء وفي عدم جواز شرط تعجيل الأجرة إن تعلقت بمعين وتأخر شروعه فيه ، وجواز تقديمه إن تعلقت بذمته قاله سند ، وسيدكر المصنف في باب الإجارة في المتعلقة بالذمة أنه لا بد من تعجيل الأجرة أو الشروع إلا في الاستئجار على الحج قبل وقته فيكفي تعجيل السير ، فإن كان في وقته فلا بد من الشروع أو تعجيل جميع الأجرة .

(وتعين) إجارة الضمان على الوصي (في) صور (الإطلاق) عن التقييد بها وبغيرها من الموصي بأن قال حجوا عني وسكت ، ومفهوم في الإطلاق أنه إن قيد بشيء تعين ولو البلاغ وإن قيد بالضمان ولم يعين هل في الذمة أو العين فالأحوط الأول وإن عين أحدهما تعين وشبه في التعين فقال (كميات) بلد (الميت) الموصي فيتمتع على الأجير إحرامه منه في إطلاق الموصي وعدم تعيينه ميقاتاً ، وسواء وقعت الإجارة ببلد الموصي أو بغيرها هذا هو المرتضى كما في تنقح والمواق والشيوخ سالم .

وقال الخطي يحرم من ميقات بلد الميت إن وقعت الإجارة به وإلا فيحرم من ميقات البلد الذي وقعت الإجارة به ، ومفهوم الميت أن ميقات بلد المستأجر الحي لا يجب الإحرام منه وهو كذلك لكن يندب الإحرام منه قاله الخطيب قاله عب . البناني الذي قاله الخطي من اعتبار بلد العقد قاله أشهب واستحسنه اللخمي وسند فهو أقوى ، وما نسب للخطيب آخراً ليس فيه .

(وله) أي أجير الضمان من الأجرة إن كان العقد متعلقاً بعينه (بالحساب) باعتبار

إِنْ مَاتَ وَلَوْ بِمَكَّةَ ، أَوْ صَدَّ وَالْبَقَاءُ لِقَابِلٍ ،

ما سار وما بقى طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة وأمناً وخوفاً (إن مات) أجبر الضمان قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده لا بمجرد الطول والقصر فقد يساوى ربع المسافة نصف الأجرة لصعوبته وعكسه لسهولته ، فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستنجار فان قيل بمشرة قيل وبكم يحج مثله في زمنها من موضع موت الاجير ، فإن قيل بثانية ونسبة الثانية للعشرة أربعة اخماس علم أن الاجير استمتع من الأجرة خمسها فيرد من تركته أربعة أخماسها ان كان قبضها بقيت عنده أو تلفت بسببه أو بغيره ، وإن لم يكن قبضها دفع لوارثه خمسها .

وأما إن كان متعلقاً بذمته ومات قبل التام فيقوم وارثه مقامه ، فإن أبى أخذ من تركته الميت أجرة حجة بالغة ما بلغت قاله المتيطي وسند ، ونصه قال ابن القاسم في الموازية من دفع إلى رجل عرضاً أو جارية على أن يكون عليه حجة عن فلان فمات الذي عليه الحج ففي ماله حجة لازمة تبلغ ما بلغت لا يلزمه غيرها بمنزلة سلمة وقاله اصبنغ ولأجير الضمان الميت قبل التام بالحساب إن مات قبل وصوله مكة اتفاقاً .

بل (ولو) مات (بمكة) وأشار بولو لقول ابن حبيب يستحق جميع الأجرة ان مات بمكة . قال في التوضيح وضعف ، وأجير البلاغ إن مات قبل التمام فله ما أنفقه ، وأجير الجمالة إن مات قبل التمام فلا شيء له ، وعطف على مات فقال (أو صد) بضم الصاد المهمة وشد الدال أى منع الاجير من التمام بمرض أو عذر ومثله خطؤه في عدد الأيام ففاته الحج فله بالحساب وينحلل .

(و) له أى الاجير على الحج في عام معين وصدفية بمرض أو عذر أو فتنة أو أخطا في العدد حتى فاته الحج من عامه (البقاء) على عقد الإجارة (أ) مام (قابل) يحج فيه عن الميت إن تحلل بما فاته أو يتم فيه إن بقى على إحرامه ويستمتع بجميع الأجرة ، فإن كان العام معيناً ، فإن تراضيا على بقاءه جاز وإلا فالقول لمن طلب فسخه لحقة الإجارة على الحج عن الاجارة الحقيقية ، فلم تنفسخ بقوات العام المعين ، وقيل يتعين الحساب ولا يجوز

وَأَسْتَوْجِرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ : كَهَذِي تَمَتَّعَ عَلَيْهِ ، وَصَحَّ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامُ ، وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَعَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ ،

البقاء لقابل لأنه فسخ دين في دين لانفساخ الإجارة بفوات العام المعين ، فصار باقي الاجرة ديناً في ذمة الأجير يؤخذ عنه منافع مؤخرة . واختار ابن أبي زيد الجواز وعليه منى المصنف .

(و) إن مات الأجير أو صد ولم يبق لقابل (استؤجر) أجير على الحج (من) موضع (الانتهاء) من الأول الذي مات أو صد في إجارة الضمان والبلاغ وقصره على الضمان ، وإن اقتضاء سياقه قصور ، ويتبدى الأجير الثاني الحج من حيث استؤجر ولا يبنى على ما سبق من الأول ، ولو لم يبق إلا مثل طواف الإفاضة في عام غير معين ، ولا ينافي هذا قوله من الانتهاء لأن مراده من يتبدى الحج من الانتهاء في المسافة فلا يلزمهم استتجار من يتبدى من أولها ، وإن مات الأول أو صد بعد الوقوف بعرفة في العام المعين فسخت الإجارة فيما بقى وردت حصته ، ولا يستأجر ثان إذ لا يمكن إعادته في عامه ففعل الاستتجار حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام .

(ولا يجوز) في الضمان (اشتراط كهدي تمتع عليه) أي الأجير للفرار إذ تصير الأجرة في نظير الحج والهدي والمجهول قيمته ، فإن ضبط صنفه وسنه ووصفه جاز على حد اجتماع الإجارة والبيع (وصح) عقد الإجارة على الحج (إن لم يعين) بضم المثناة الأولى وفتح الثانية مشددة (العام) الذي يحج فيه الأجير ، وقال ابن العطار لا يصح للجهل (و) حيث لم يعين (تعين) على الأجير العام (الأول) للحج فإن لم يحج فيه عمداً ثم ولزمه فيما يليه قاله في البيان ، ونقله الموضح والخطاب وهو يدل على أن التعين الحكمي ليس كالشرطي إذ فيه تنفسخ الإجارة بالتأخير لقوله وفسخت إن عين العام وعدم .

(و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعمين أي أنه أحوط منه لاحتمال موت الأجير ونفاد المال من يده ولا تركه له ، بهذا قرره الشارح وقرره البساطي بأن معناه وصح المقدم على عام مطلق أي على أن يحج الأجير في أي عام شاء ، وارتضاه الخطاب ، ونقل عليه كلام ابن

وَعَلَى الْجَمْعَةِ ، وَحَجَّ عَلَى مَا فِيهِمْ ، وَجَنَى إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَشَى ،

بشير ، واستبعد البساطي تقرير الشارح قائلا كأنه رأى انه يتكرر مع قوله وصح ان لم يعين العام . وعندى أن الصورة الأولى إذا قال حج عني ولم يقيد بعام ولم يطلق فيحمل على أول عام وهذه مقيدة بالإطلاق كحج عني متى شئت .

(و) فضلت الاجارة بأواعها (على الجمالة) أى أنها أحوط لا أن ثوابها أكثر إذ لا ثواب فيها كلها . البناني لا وجه لهذا الحمل لأن الجمالة أحوط فالصواب ان معنى كلام المصنف وصح العقد على الجمالة . الدسوقي قد يقال الجمالة وإن كانت أحوط من جهة أن الأجرة لا تدفع للأجير إلا بعد الحج إلا انه لا يدرى فيها هل يوفى الأجير أم لا لكون عقدها ليس لازماً وعقد الاجارة لازم فهو أحوط من هذه الجهة .

(وحج) الأجير ضماناً أو بلاغاً (على ما فهم) بضم الفاء من حال الموصى بنص أو قرينة من ركوب عمل أو محلة أو قنب على حمل أو غيره وجوباً . والعبرة بفهم غير الأجير لاتهمه بتوفير المال لنفسه . وان لم يفهم شيء من وصية الموصى فينبغي له أن يركب ما كان يركب الموصى من حمل أو غيره .

(وجنى) أى تعدى الأجير (إن وفى) بشد الفاء أى قضى (دينه) بالأجرة (ومشى) في الحج ولم يطلع عليه إلا بعد الحج فإن اطلع عليه قبل تزوج المال من رب الدين وألزم بأن يحج به على ما فهم ، أو يستأجر به غيره . وتصدق أو تزوجه بها كوفاء دينه البناني . والحاصل أنه إما أن يطلع عليه بعد الوفاء والمشى أو بعد الوفاء وقبل المشى ، فإن اطلع عليه بعدما ، فقال الخط ان كانت الاجارة ضماناً فالظاهر انه لا يرجع عليه بشيء وإنما هي خيانة ، وإن كانت بلاغاً فالظاهر إعطاؤه قدر نفقة مثله وأجرة ركوبه وأخذ الزائد ان كان وظاهره سواء كان العام معيناً أم لا

وقال عبق يرجع عليه ان كان العام معيناً مطلقاً لانفساخها بفوات العام المعين أو غير معين ولم يرجع في عام آخر للحج على ما فهم ، وعلى هذا فالتميز بالجناية لا إشكال فيه ومشكل على استظهار الخط كما قال ، والذي رأيت في تبصرة اللحنى خيانة بالحساء

وَالْبَلَاغُ : إعطاء ما يُنفقه بَدْماً وَعَوْداً بِالْعَرَفِ ، وَفِي هَدْيٍ وَفِدْيَةٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبُهُمَا ،

المسجحة . وأما إن اطلع عليه بعد الوفاء وقبل المشي فلا اشكال في الرجوع عليه في العام المعين مطلقاً وغيره إن لم يرد الحج على ما فهم والله أعلم .

(والبلاغ) بفتح الموحدة أي حقيقته شرعاً اجارة على الحج اجرتها (إعطاء ما) أي مال (ينفقه) الأجير على نفسه في سفر للحج (بدأ) أي ذهاباً من البلد إلى مكة ومنى وعرفة (وعوداً) أي رجوعاً منها للبلد اتفاقاً (بالعرف) أي المعروف بين الناس بلا إصراف ولا تقتير فيما يصلحه من كملك وزيت ولحم مرة بعد أخرى ووطاء ولحاف وعخاف وثياب وشبهها وظاهر كلامه أنه يراعى العرف فيما ينفقه ابتداء .

وقال الخط قوله بالعرف أي بعد الوقوع ، وأما أولاً فينبغي أن يبين له النفقة بأن يقول حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلاً تنفق منها على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلاً فإن لم يبين له ذلك عند العقد أنفق على نفسه بالعرف ودل قوله إعطاء على أنه إن شرط عليه أن ينفق على نفسه كل النفقة أو بعضها من عنده ثم يدفع له عوض ما أنفقه فليس بلائاً جائزاً وهو كذلك ، إذ هو سلف واجارة بشرط فهي فاسدة قبالة سند . ويرد ما ما فضل من المال والثياب التي اشتراها ونحوها .

(وفي هدي) معطوف على بدأ وعود قاله الفيثي وهو أقرب من قول قت ، عطف على مقدر متعلق بنفقة أي على نفسه .

فإن قلت هذان التقريران يفيدان إعطاء ما ينفقه في هدي وفدية من مسمى البلاغ وليس كذلك . قلت بل هو منه قاله الخط وأما جملة عطفاً على مقدر متعلق بجواب شرط مقدرين ، أي وإن لم يكفه ما أعطاه له رجع بما أنفقه فيما يحتاج اليه ، وفي هدي ففي غاية التكليف بلا ضرورة .

(و) في (فدية لم يتعمد) الأجير (موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوب الهدى والفدية بأن فعله اختيار الغير وعذر بأن فعله لمذركا كراه أو نسيان أو مرض

وَرُجِعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ ، وَأَسْتَمَرَ إِنْ فَرَّغَ أَوْ أَحْرَمَ ، وَمَرِضَ
وإن ضاعت قبله رجع ، وإلا فنفقته على آجره ، إلا أن يوصى
بالبلاغ ، ففي بقية ثلثه ولو قسم ،

وهو محمول على عدم التعمد حتى يثبت عليه قاله سند (ورجع) بضم فكسر (عليه)
أى على الأجير (ب) موز (السرف) الزائد على المعروف فيما أنفق على نفسه من المال
الذي دفع له ، وهو ما لا يليق بحاله وإن كان لانفا بحال الموصى ، وأولى من السرف في
الانفاق شراؤه هدية لأهله وأصدقائه .

(واستمر) أجير البلاغ وجوبا على عمله إلى تمام الحج (إن فرغ) المال الذي أخذه
قبل إحرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينفقه على نفسه من مساله على
الموصى الذي استأجره لتفريطه بالمعقول عن إجارة الضمان لا على الموصى ، إلا أن يوصى
بالبلاغ ففي باقي ثلثه (أو أحرم ومرض) أجير البلاغ أو صد عن عرفة أو فاته الوقوف
بها لحظا عدد بعد إحرامه فيستمر إن لم يعين العام في الثلاثة ، وإن عين انفسخت فيها
وسقطت أجرته عن مستأجره لقوله وفسخت ان عين العام وعدم . ومفهوم أحرم ومرض
أنه ان مرض قبل إحرامه حتى فاته الوقوف يرجع وله النفقة في إقامته مريضاً ورجوعه
لا في ذهابه إلى مكة ورجوعه منها إلى محل المرض قاله اللخمي ، ونقله أبو الحسن .

(وإن ضاعت) النفقة من أجير البلاغ وعلم به (قبله) أى الاحرام وامكنه الرجوع
(رجع) أجير البلاغ للبلد الذي استأجر منه فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه
الضياع إلى عوده اليه ونفقته على مستأجره من موضع الضياع إلى بلده ، لأنه الذي ورطه
فيه إن لم يوص الميث بالبلاغ وإلا استمر وله النفقة في بقية ثلثه (وإلا) بأن ضاعت بعد
إحرامه أو قبله ولم يعلمه إلا بعده أو لم يمكنه الرجوع (هـ) يستمر إلى تمام الحج
و (نفقته على آجره) بعد الهزم أي مستأجره لا على الموصى .

(إلا أن يوصى بالبلاغ ففي) بقية (ثلثه) أى الموصى لم يقسم متروكه بل (ولو
قسم) بضم فكسر ما تركه بين ورثته فان لم يبق من ثلثه شيء فعلى عاقد إجارة

وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةُ ، وَرَجَعَ بِقِسْطِهَا أَوْ خَالَفَ إِفْرَادًا

البلاغ لتفريطه بالمدول عن الضمان وصياً كان أو غيره ما لم يقل حال العقد هذا جميع ما أوصى به الميت ليس لك يا أجير غيره ، فهذه إجارة بأجر معلوم ، فإن قال له إن فضل شيء رده وإن نقص شيء فلا ترجع به فإن قل المال بحيث يعلم أنه لا يكفي فلا يرجع الأجير بالزائد ، وإن شك فقرر يسير لا يوجب الفسخ ولا رجوع لاحدهما على الآخر بشيء وإن ضاعت النفقة في هذه الوجوه قبل الإحرام فلا شيء للأجير ولا يلزمه الإتمام .

(وأجزأ) حج الأجير (إن قدم) بضم فكسر مثقلاً أي الحج (على عام الشرط) سواء كان من الموصى أو الوصي لأنه كدين قدم قضاؤه قبل حلول أجله فيجبر ربه على قبوله ، مع أنه لا فائدة في تعيين العام إلا التوسعة عليه في زمن فعل ما استؤجر عليه فتأخيره حق له ، وهذا يقتضى جواز التقديم على عام الشرط . وقال بمضهم يكره أخذاً من قوله وأجزأ ، ومفهوم قدم عدم الإجزاء إن أخر عنه وهو كذلك وسيأتي . وفسخت إن عين العام وعدم وظاهره الإجزاء ولو كان في عام الشرط غرض ككون وقتته بالجمعة ومعنى الإجزاء براءة ذمة الأجير مما استؤجر عليه ، فلا ينافى قوله ولا يسقط فرض من حج عنه .

(أو) إن (ترك) الأجير (الزيارة) للنبي ﷺ المشارطة أو المعتادة فيجزى حجه ومثلها الغمرة (ورجع) على الأجير (بقسطها) بكسر القاف أي مقابلها من الأجرة إن تركها لمعذر . وقيل يؤمر بالرجوع لها ، فإن تركها مختاراً أمر بالرجوع لها ونص مناسك المصنف . ولو استؤجر واشترطت عليه الزيارة للنبي ﷺ فتمذرت عليه ، فقال ابن زيد يرد من الأجرة بقدر مسافة الزيارة . وقيل يرجع حتى يزور أهله طفئ يفهم من فرضهم أنه لو تركها عداً من غير تعذر يؤمر بالرجوع بلا خلاف وهذا تعقب البساطي المصنف . (أو) إن (خالف) الأجير في حجه (إفراداً) اشترطه عليه الوارث أو الوصي

لغيره إن لم يشترطه الميت ، وإلا فلا كتمتع بقران أو
عكسه ، أو هما بإفراد أو ميقاتاً شرطاً ، وفُسِخت إن
عين العام ، أو عديم :

(لغيره) أي الأفراد من قران أو تمتع فيجزي فيها (إن لم يشترطه) أي الأفراد (الميت)
حال إيصائه (وإلا) بأن اشترطه الميت حقيقة أو حكماً بأن تعين حال الإطلاق (فلا)
يخزيه غير الأفراد عنه وتفسخ الإجارة إن خالف إلى قران مطلقاً أو تمتع ، والعام معين
وإلا فلا تنفسخ ويصح مفرداً ، قاله ابن عبد السلام والفرق أن الميت هو المستحق ، وقد
تعلق غرضه بالأفراد وغيره نائب عنه فلا حق له فيه والتمتع والقران مشتملان عليه ،
وصرح بمفهوم الشرط ليشبه به في عدم الأجزاء بقوله (ك) مخالفة (تمتع) مشروط
وابداله (بقران أو عكسه) أي إبداله قراناً مشروطاً بتمتع .

(أو) أحد (هما) أي التمتع والقران المشروط فخالفه وأبداله (بإفراد) فلا يخزيه
في الصور الأربعة ولا فرق فيها بين كون الشرط من الموصى أو الوصي . فإن قيل الأفراد
أفضل من التمتع والقران فلم لم يميز عن أحدهما ، قلت الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته
ولو مفضولاً ، ألا ترى أنه لو استؤجر على العمرة فصح لم يخرجه أفاده سند .

(أو) خالف الأجير (ميقاتاً شرط) بضم فكسر عليه الإحرام منه فأحرم من غيره
فلا يخزيه ، ولو كان الذي أحرم منه ميقات بلد الميت ولو حكماً كتعيين ميقات بلد الميت
عند الإطلاق وكذا الأحرام بعد الميقات المشترك ، وإن أحرم قبله أجزأه قاله سند لمروره
عليه وهو محرم ، فكأنه أحرم منه وسواء كان الشرط من الميت أو غيره وسواء عين
العام أم لا .

(و) حيث لم يميز ما خالف إليه في المسائل السابقة (فسخت) بضم فكسر ففتح
فسكون أي الإجارة فيها وهو الأصل فيما يميزى بلاهاً أو ضماناً (إن عين) بضم فكسر
مشقلاً (العام) الذي ييج فيه الأجير ورد المال ، فإن لم يعين رجع وأحرم منه (أو عدم)

كُفَيْرُهُ ، وَقَرَنَ ، أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ

بضم فكسر أى الحج بأن لم يأت به لمرض أو غيره بأن فاته أو أفسده بأو عطف على مقدر ، أى ان حصلت المخالفة فالكلام مسألتان وفي نسخة وعدم بالواو فهو مسألة واحدة ، وفي بعض النسخ وغرم بالعين والراء أى غرم الأجير المال الذي اخذه أفاده عب . السنائي المراد بفسخ المعين بالقوات ونحوه ان من أراده فله ذلك ، فإن تراضيا على البقاء لقابل جاز هذا مختار ابن أبي زيد وغيره .

وهذا يوافق ما هنا إطلاقه السابق في قوله وله البقاء القابل أى في المعين وغيره ولكن برضاها في المعين ، وليس المراد هنا تعين الفسخ ولو تراضيا على البقاء ، لأنه فسخ دين الذي قاله اللخمي وغيره ، لأن المصنف لم يعرج عليه سابقاً وقد حمل الخط ما تقدم على الإطلاق . وما هنا على تحتم الفسخ فعارض بينهما وقد علمت دفعها قاله طفي . (ز) بأن فاته أو أفسده هذا لابن رشد لتسويته بين القوات بمرض أو خطأ هلال والإفساد بوطء وحصر المدو وجعله حكماً واحداً وهو الفسخ في المعين والقضاء في غيره وقوله ابن عرفة ، وكذا ترك الحج فيه لغير عذر أو قصاره أنه كإفساده بوطء قاله طفي خلاف ما في الخط عن سنن من خيار الوارث في الفسخ والبقاء لقابل إن تركه اختياراً ، أو أفسده بوطء وعلى نسخة الواو يشمل جميع ما ذكره أيضاً لأن المراد وعدم الحج حقيقة بتركه أو فواته لصدا أو مرض أو خطأ أو حكماً بأن أفسده بوطء أو خالف كما في الصور المتقدمة .

وشبه في الفسخ فقال (ك) مدم الافراد أو التمتع المشروط في (غيره) أي العام المعين وهو التام المبهم (وقرن) الأجير بدل الافراد الذي اشترطه الميت أو بدل التمتع الذي اشترطه الميت أو الوصي فتفسخ الإجارة ومثلها مخالفته إلى الافراد ، وقد شرط عليه القران أو التمتع فلوزاد أو أفرد لشمل هذا .

(أو) أحرم الأجير عن الميت ثم (صرفه) أي الأجير الإحرام (لنفسه) أي الأجير فلا يجوز عن الميت ولا عن الأجير قاله في الذخيرة ، وتفسخ ويرد الإجارة لأنه خلاف شرطه ، ولأن الحج لا يلتقل لغير من وقع له وسواء كان العام معيناً أم لا لأن عداه خفي

وَأَعَادَ ؛ إِنْ تَمَتَّعَ ، وَهَلْ تَنْفَسَخُ إِنْ أَعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي
الْمَعِينِ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ لِلْمِيقَاتِ ، فَيُحْرَمُ عَنِ الْمَيْتِ
فَيُجْزِيهِ ؟ تَأْوِيلَانِ .

كعداء من اشترط عليه الافراد أو التمتع ففقرن (و) إن اشترط على الأجير قران مطلقاً
أو افراد من الميت فخالف بتمتع (أعاد) الأجير الحج قارناً أو مفرداً ، أو تفسخ الاجارة
(إن تمتع) الأجير بدلاً عن القران أو الافراد ، لان عداءه ظاهر يطلع عليه ، بخلاف
القران ويؤخذ من هذا أن من خالف الميقات في غير معين لا تفسخ إجارته وتجب إعادة
من الميقات المشروط .

(وهل تفسخ) الاجارة (إن اعتمر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات وحج عن
الميت (في) العام (المعين) سواء احرم به من مكة أو الميقات لأنه باعتباره عن نفسه أو
لا علم ان سفره ليس للميت (أو) تفسخ في كل حال (الا أن يرجع) الأجير (للميقات
فيحرم) منه بالحج (عن الميت فيجزيه) لأنه لم ينقص حينئذ في الجواب (تأويلان)
علها في اعتباره عن نفسه في عام معين لا يمكنه فيه الرجوع لبلده والعود منه بحيث يدرك
الحج في عامه ، ويمكنه الرجوع للميقات فقط .

وأما اعتباره عن نفسه في عام غير معين أو معين ويمكنه فيه الرجوع لبلده وعوده منه
وإدراك الحج فيه ففيها تأويلان آخران غير تأويلي المصنف وهما هل يد أن يرجع لبلده
الذي استؤجر منه فإن لم يرجع له فسخت أو يحزبه رجوعه للميقات والاحرام منه بالحج
عن الميت ثم على القول بالاجزاء في تأويلي المصنف ، فان كان اعتباره عن نفسه في أشهر
الحج فهو متمتع ودمه في ماله لتعمده سببه قاله سند . وظاهر المصنف انه لا يرجع عليه
بشيء في نقص التمتع .

وعن التونسي لو قيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد وسكت عن اشترط عليه
القران ونوى العمرة التي فيه لنفسه والحج للميت والمنصوص فيه عدم الاجزاء . ابن

وَمَنْعَ اسْتِنَابَةِ صَحِيحٍ فِي فَرَضٍ ، وَإِلَّا كَرِهَ :

عبد السلام واختلف هل يمكن من الاعادة أو قفسخ الاجارة . الحط الظاهر ان هذا في غير المعين ثم الجاري على علة خفاء العداء الفسخ مطلقاً وفي كلام سند ما يدل عليه والله أعلم قاله عب . البناني التأويلان في غير المعين هما المنصوصان والتأويلان في المعين مخرجان عليهما ، لأن كلامها مفروض في غير المعين كما في الحط والمواق ، فمن قال يرجع لبلده في غير المعين قال بالفسخ في المعين ومن قال يرجع للميقات في غير المعين قال بعدم الفسخ في المعين ان رجع إلى الميقات .

(ومنع) بضم فكسر (استنابة) شخص (صحيح) أو مرجو الصحة مستطيع من إضافة المصدر لفاعله أي توكيله غيره (في) فعل حجج (فرض) كحجة سلام ولو على تراخيها لحوف القوات أو حجة مندورة مكتفياً بفعل وكيله ، وإن استأجره فسدت وفسخت ، وإن أتم فله أجر مثله لا المسمى (وإلا) بأن استناب صحيح في نفل أو عاجز غير مرجو أو في عمرة سواء كان المستناب صحيحاً أو عاجزاً اعتمر أم لا (كره) بضم فكسر أي التوكيل وإن استأجره صحت . سند اتفق أرباب المذاهب على أن الصحيح لا تجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع ، وإن وقعت صحت الاجارة .

وتبعه ابن فرحون والتلساني والقرافي والتالي وغيرهم ؟ وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة بإجماع كالايمان بالله تعالى ومنها ما يقبلها إجماعاً كالعداء والصدقة ورد الديون والودائع ، واختلف في الصوم والحج والمذهب أنها لا يقبلان النيابة . وفي الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فإن فعل مضى فاعتمد المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكراهتها في النفل قول سند ، وكراهتها عن المريض كلام الجلاب ، والمعتمد منع النيابة عن الحي مطلقاً قاله الرماصي ولا فرق في النيابة بين كونها باجرة أو تطوعاً قاله الرماصي .

وأما قول شارح العمدة النيابة في الحج إن كانت بغير أجره فحسنة لأنه فعل خير ومعروف ، وإن كانت باجرة فالمنصوص عن مالك ورض ، كراهتها ، لأنه من أكمل الدنيا

كَبْدُهُ مُسْتَطِيعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَإِجَارَةٌ نَفْسِهِ ،

بالدين وعمل الآخرة ، فالظاهر حمله على النياحة عن الميت الموصى لا عن الحي ، فلا يخالف ما قبله أفاده البناني ، ونص ابن الحاجب ولا استنباطه للمعجز على المشهور ، وثالثها يجوز للولد ، فحمل ابن عبد السلام عدم الجواز على عدم الصحة وشهره ، وخص ابن عرفة ولا يصح عن مرجو صحته ، ولأشبه إن واجر صحيح من يحج عنه لزم للخلاف والمفصوب من لا يرجي ثبوته على الراجحة . الباحي كالزمن والمهرم في إجازته عنه ثالثها لابنه .

وشبه في الكراهة فقال (كبد) شخص ضرورة (مستطيع) الحج (به) أي الحج (عن غيره) فيكره بناء على التراخي ولم يخف فواته وإلا فهو محرم ومفهوم بدء أن حج المستطيع الذي حج حجة الاسلام عن غيره لا يكره . إن كان بلا أجرة أفاده حب . البناني غير صواب ، ولذا قال طفي قوله كبد مستطيع الخ لا يأتي على المشهور من منع النياحة وعدم صحتها لا عن الصحيح ولا عن المريض ولا على ما ذكره من الكراهة على ما فيه ، وإلا كرهت مطلقاً وإنما هو مفرع على جواز الوصية ، فهو إشارة لقولها ، وإن أوصى أن يحج عنه أفلد ذلك ويحج عنه من قد حج أحب إلي ونحوه لابن الحاجب .

(وإجارة نفسه) في عمل الله تعالى حج أو غيره فهو أهم مما قبله كان ضرورة مستطيعاً أو غيره على القول بالتراخي ، وإلا حرم على الضرورة المستطيع لقول مالك « رخص » أن يؤجر الرجل نفسه في عمل اللب وقطع الخطب وسوق الإبل أحب إلي من أن يعمل عملاً له بأجرة ، والقول الشاذ جوازها . والخلاف في غير تعليم القرآن والأذان فتجوز الإجارة فيها اتفاقاً ، وحمل الكراهة إذا كره العقد من المستأجر فإن حرم عليه حرم على الأجير أيضاً ، إذ لا يتصور كونه محرماً من جانب مكروهاً من جانب آخر أفاده حب . البناني هذا مفرع على قوله ونفذت الوصية به من الثلث كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ، ونصه إذا أجزأت الوصية وأنفذناها بعد الوقوع فهل يجوز بعد ذلك لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره فيه قولان المشهور كراهته ، لأن أخذ الموه عن العبادة ليس من شيم أهل الخير ونحوه لابن شاس .

وَنَفَذَتْ الْوَصِيَّةُ بِسَهْمِ الثَّلَاثِ ، وَحُجَّ عَنْهُ حَجَجُ ابْنِ
وَيْسَعٍ وَقَالَ يُحَجُّ بِهِ لَا مِنْهُ ، وَإِلَّا فَمِيرَاثُ : كَوُجُودِهِ بِأَقْلٍ ،

(ونفذت الوصية به) أي الحج المكروه لا الممنوع لأنه يفسخ وصلة نفذت (من
الثلاث) ضرورة كان الموصى أو غيره ، فإن لم يوص فلا يلزم ، وإن كان ضرورة على
الأصح قاله ابن الحاجب في التوضيح الخلاف في الجواز وعدمه كما يظهر من ابن بشير وابن
شاس لا في اليوم خلافاً لابن الحاجب . ابن عرفة مقابل الأصح لا أعرفه ، ومحل نفوذها
منه إذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة ولم يسع الثلاث إلا أحدهما فتقدم على
الوصية بالحج التطوع هذا مذهبها . ولو أوصى بمال وحج ضرورة وضاق الثلاث عنها
مخاصة هذا مذهبها أيضاً ، وصحح ابن رشد تقديم وصية المال في هذه أيضاً ، واقتصررت
عليه وفي الغنيبة تقديم حجة الاسلام وذكر المصنف الفرعين في باب الوصية مقتصرأ على
مذهبها فيهما قاله عبق . البناني نفذت الوصية به عند الإمام مالك (رحمه) وإن كان لا يميز
النيابة فيه مراعاة للخلاف .

(و) إن أوصى بثلاث ماله للحج (حج) بضم ففتح مثقلاً (عنه) أي الموصى (حجج)
بكسر ففتح جمع حجة ولو من مكة ، واستحسن ابن المواز جعله في حجة واحدة ومحل
الأول (أن يسع) الثلاث حججاً بأن كثر جداً عما يحج به حجة واحدة فليس المراد بانساع
إمكان الحج به أكثر من مرة مع جريان العادة بصرفه في حجة واحدة وإن كان هذا ظاهر
اللفظ غلي هذه الصورة الزائد يورث ولا يحج به أفاده ابن عاشر .

(وقال) الموصى في وصيته (يحج به) أي الثلاث ولو كثر جداً كثلاثة آلاف دينار
كان الموصى ضرورة أم لا (لا) يحج عنه حجج ان وسع وقال يحج (منه) فحجة واحدة
لإفادة من التبعض (وإلا) أي وإن لم يسع الثلاث حججاً أو وسع وقال يحج منه
(ثم الزائد على حجة) ميراث (وشبه في ارث الزائد فقال) (كوجوده) أي الأجبر
(بأقل) مما سعى الموصى من مال لمن يحج عنه فالزائد عما أخذه الأجبر ميراث . البناني
هذا في غير الواسع وهو ما يشبه أن يحج به حجة واحدة قاله ابن عاشر ، وهو داخل

أَوْ تَطَوَّعَ غَيْرُهُ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُحَجُّ عَنِّي بِكَذَا
فَيُحَجُّ ؟ تَأْوِيلَانِ ،

تحت وإلا لكن صرح به للتأويلين ، هذا هو للصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره ، ولا فرق بين أن يوصي بمال معين أو بالثلث كما حمله عليه الشارح وقت (أو تطوع غير) بالرجوع عن الميت بلا أجره فيورث ما أوصى به لمن يحج عنه ، سواء كان ثلثاً أو قدرأ معيناً .

(وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثاً إذا وجد بأقل مما سماه وشأنه الصرف في حجة وجميعه إذا تطوع به أحد مطلقاً سواء قيد بحجة بأن قال يحج به عني حجة ، أو أطلق بأن قال يحج به أو حجوا به عني ، أو يرجع ميراثاً في كل حال (إلا أن) بطلق بأن لم يقيد بحجة و (يقول يحج) أو حجوا (عني بكذا) أي بمائة مثلاً (ف) يحج عنه (حجج) حتى ينفذ فلا يرجع الزائد عن حجة في وجوده بأقل وإلا الجميع في تطوع أحد به ميراثاً في الجواب .

(تأويلان) في المسألتين كما في الخط والخرشي وغيرهما . ويفيده كلامه في مناسكه ونصه وإن سمي قدرأ حج به عنه ، فإن وجد من يحج عنه بدونه كان الفاضل ميراثاً إلا أن يفهم إعطاء الجميع ، هذا إن سمي حجة وإن لم يسم فكذلك عند ابن القاسم . وقال ابن المواز يحج به حجج ، واختلف هل قوله تفسير أو خلاف والأقرب أنه خلاف اه ، فقوله من يحج عنه بدونه صادق بالتطوع به دون مال وبالْحَاجَ بأقل ، وقال ابن عرفة ولو عين عدداً ليحج به عنه معين أو غيره ففيه ثلاثة أقوال ، الأول للمدونة يكون ما فضل عن حجة ميراثاً . والثاني للشيخ عن محمد يكون للأجير إن عينه أو قال يحج عنه به رجل ، وإن قال حجوا عني به أو يحج عني به ففي حجبات والأحسن حجة واحدة . ثالثها لأشهب يكون للأجير إن عينه وإلا ففي حجبات .

وقال ابن بشر اختلاف المتأخرون في قول ابن المواز إذا سمي ما يعطى فذلك كله للموصى له إذا قال يحج عني بهذه الأربعين فلان أو قال رجل وأما إن قال حجوا عني

وَدَفَعَ الْمُسَمَّى ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمَعْنٍ لَا يَرِثُ
فَهُمْ إِعْطَاؤُهُ لَهُ ،

بها أو يحج عني بها فلتنفذ كلها في حجة أو حجتين أو ثلاث ، ولو جعلت في حجة واحدة فهو أحسن هل هو تفسير لكلام ابن القاسم أو خلافه ، ونحوه في التوضيح .
ومحل التأويلين في غير الواسع سواء كان عدداً معيناً كأربعين أو جزءاً شائعاً كثلث ، والفرق بينه وبين الواسع ما ذكره ابن رشد ، ونصه قال في العتبية في رجل أوصى أن يحج عنه بثلاثة فوجد ثلاثة آلاف دينار ونحو ذلك أنه يحج عنه حتى يستوعب الثلث .
قال في البيان لأنه لما كان الثلث واسعاً حمل على أنه لم يرد حجة واحدة ، ولو كان ثلثه يشبه أن يحج به حجة واحدة رجع ما بقي ميراثاً كما قال في المدونة في مسألة الأربعين ديناراً ، ففهم أن المدار على كون المال واسعاً أولاً ، ولا فرق بين العدد والجزء ، وفهم الفرق بين الواسع وغيره .

(ودفع) بضم فكسر المال (المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية مشددة جميعه عدداً كان كأربعين أو جزءاً كسدس مالي إن كان قدر أجرة الحج بل (وإن زاد) المسمى (على أجرة) (مثلاً) أي المعين وصلة دفع (لـ) شخص (معين) بضم الميم وفتح العين والمثناة بالذات أو بالوصف سواء قال في حجة أو أطلق ، ونعت معين بحملة (لا يرث) المعين الموصي بالفعل سواء كان أجنبياً أو من ذوي الأرحام كالخال ، أو عاصباً محجوباً كأخ مع ابن ، وهذا قيد في المبالغ عليه فقط .

وأما قدر الأجرة فيدفع له وإن كان وارثاً فلو خذف المصنف الواو الداخلة على أن لكان أحسن ، أو تجعل للخال ويعتبر كونه وارثاً أو غيره وقت تنفيذ الوصية كما يفيد قوله في بابها . أو الوارث يصير غير وارث ، وعكسه المعتبر ماله . ومفهوم لا يرث أن الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على أجرته ونعت معين بحملة (فهم) بضم فكسر (إعطاؤه) أي الزائد على أجرته (له) أي المعين فلو لم يفهم إعطاؤه له فليس له إلا أجرة مثله ، فإن امتنع من الحج بها فلا شيء له ويرجع المسمى ميراثاً قاله عب . البناني فيه نظر

وَأَنْتَ عَيْنٌ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمَّ : زَيْدٌ ، إِنْ لَمْ يَرْضَ
بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ثَلَاثُهَا ثُمَّ تُرْبِصُ ، ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ فَقَطُّ ،
غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ ،

لأن أقل أحواله أن يكون كما إذا عين غير وارث ولم يسم . وقد قال المصنف فيه زيد
إن لم يرض بأجرة مثله ثلثها الخ . وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم في المدونة .
وقال ابن المواز يكون الجميع للموصى له أي فهم اعطائه أولاً إلا أن يرضى بدونه
بعد علمه بالوصية .

(وإن عين) الموصي شخصاً للحج عنه وارثاً فلا يزداد على أجرة مثله شيئاً وإن عين
شخصاً (غير وارث) فإن سمى له شيئاً فلا يزداد عليه (وإن لم يسم) قدرأ يدفع له في
حجة عنه فإن رضي بأجرة مثله أو أقل منها فواضح (زيد) بكسر الزاي أي غير
الوارث (إن لم يرض) غير الوارث (بأجرة مثله) ونائب زيد (ثلثها) أي أجرة مثله
فإن رضي فواضح .

(ثم) إن لم يرض أيضاً بها مزيداً عليها ثلثها (تربص) بضم المثناة والراء وكسر
الموحدة مثقلة ، أي انتظر سنة أو بالاجتهاد قولان سواء كان الموصى ضرورة أم لا (ثم)
إن استمر بمنعها (أوجر) بضم الهمز وكسر الجيم (لـ) لشخص الموصى بالحج عنه (الضرورة)
أي الذي لم يحج حجة الإسلام ويطلق على من لم يتزوج لأنها صرا دأمرهما للحج والزواج
غالباً من يحج عنه غير الموصى له المعين (فقط) أي دون غير الضرورة فلا يستأجر له من
يحج عنه ويورث المال كله قاله فيها لأن رد المعين كزد الوصية من أصلها .

ونائب فاعل أوجر (غير عبد وصي) وهذا شرط في كل أوجب للحج عسان ضرورة
لوجوب الحج عليه فيؤاجر له من يجب عليه ، وهذا قول ابن القاسم فيها . وقال غيره إن
غير الضرورة إذا عين قدرأ ولم يرض به الموصى له فتبطل ، وإن لم يعين له فقبره أوجر له
بعد زيادة الثلث والاستيفاء ولو عبداً أو صبياً إن لم يمنع من استحبابه له لعدم وجوبه .

وإن امرأة ولم يضمن وصي دفع لهما مجتهداً ، وإن لم
يوجد بما سمى من مكانه حج من الممكن ولو سمى ،

الحج عليه فلا يضر إيجارهما ، لأنه نفل في حقه وهما مخاطبان به نعم يشترط إسلامهما^(١) ،
وتمييز الصبي قاله زروق .

الحط لعل شرط التمييز للخروج من الخلاف في صحة حج غير المميز إن كان الحر
البالغ رجلاً عن مثله أو عن امرأة أو امرأة عن مثلها بل (وإن) كان (امرأة) عن
رجل لمشاركته له في وجوب الحج وإن خالفته في محرمات الإحرام والرمل في الطواف
والسمي (و) إن استأجر الوصي من يحج عن ضرورة ودفع المال له ثم ظهر رقيقاً أو صبيّاً
(لم يضمن) الأولى لا يضمن (وصي دفع) المال الذي سماه الموصي لمن يحج عنه (لهما)
أي العبد والصبي سواء حجاً به أم لا حال كون الوصي (مجتهداً) أو ظاناً أن العبد حر
ليأضه وفصاحته مثلاً وإن الصبي بالغ لطوله وغلظه والتقيد بالاجتهاد إن استأجرهما
عن ضرورة لم يأذن في استئجارهما عنه ، أو غيره وقد منع من استئجارهما عنه ويضمن
العبد إن غر بحريته وصارت جنابة في رقبته وإن سمى الموصي مقداراً فلا يزداد الأجير عليه
ويحج عنه به من مكان إيصائه .

(وإن لم يوجد) أجبر يحج عنه (بما سمى) الموصي لمن يحج عنه (من مكانه) أي
محل موته (حج) يضم ففتح مثلاً عنه (من) المكان (الممكن) الحج منه عنه بما سماه
وإن لم يسم مكاناً بل (ولو سمى) مكاناً للحج منه عنه به ومحل الخلاف إذا قال حجوا

(١) (قوله يشترط إسلامهما) أي العبد والصبي في البيان لو قال احجوا فلاناً عني
فأبى فلان إلا بأكثر من جملة المثل زيد مثل ثلثها فإن أبى أن يحج عنه إلا بأكثر من ثلثها
فلا يزداد على ذلك ، واستأجر من يحج عنه غير بعد الاستيناء ، ولا يرجع ذلك إلى الورثة
إن كانت الحجة فريضة باتفاق أو نافلة على قول غير ابن القاسم في المدونة خلاف قول ابن القاسم
فيها ، نقله في التوضيح ومشى هنا على قول ابن القاسم بدليل قوله فقط أفاده البناني .

إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ قَمِيرَاتُ ، وَلَزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ ،
إِلَّا أَنْ يُعْرِفَ ،

عني من بلد كذا وبه مات قاله ابن رشد ، وعليه فتسميته غير ما مات به لئلا يرد بولو قول
ابن القاسم يرجع ميراثا وإن لم يمنع والذي في المتن قول أشهب . وفي التوضيح أنه روى
عن ابن القاسم أيضا ولا يورث في كل حال .

(إلا أن يمنع) الموصي أن يعج عنه من غير المكان الذي ساء بنص كلا تحجوا عني
إلا من مكان كذا أو بقرينة (ة) المسمى (ميراث) ولا يعج عنه من الممكن .

(ولزمه) أي أجبر الحج (الحج بنفسه) إن نص الموصي على تعيينه كاستأجرتك
للحج بنفسك أو قامت قرينة على تعيينه ككونه ممن يرغب فيه لعله أو صلاحه ، فلا
يحوز له استئجار غيره ولا يقوم ورائه مقامه . وكذا إن لم ينص ولم تقم قرينة على تعيينه
على ما شهره المصنف هنا . وقبل تتعلق بذمته ، واقتصر المصنف على الأول لقوله في
توضيحه أنه اختاره ابن عبد البر وغيره .

وينبغي على الخلاف تمكين الأجير من الاستئجار لمن هو مثله وقيام وارثه مقامه إذا
مات قبل التام وعدمها بخلاف أجير غير الحج في هذا الأخير ، ويصلي النائب ركعتي
الإحرام والطواف لأنها ليست نياية حقيقية في المدونة من حج عن غيره كفته النيابة ،
ولأن لم يقل لبيك عن فلان . سند مقصوده أنه ينعقد عن الغير بمجرد النيابة كانعقاده
بها عن النفس .

(لا) يلزم الأجير على الحج (الإشهاد) عند إحرامه على أنه أحرم عن فلان إذا كان
قبض الأجرة مطلقا أو لم يقبضها وهو غير متهم وحلف أنه أحرم عن المستأجر ، وظاهر
سند تصديقه بلايين فإن كان متهما فلا بد من إشهاده حال إحرامه أنه عن فلان ولا
تكفيه يمينه على هذا . وهذا في إجارة الضمان ، وأما البلاغ فيفسد بشرط تأخير الأجرة .
(إلا أن يعرف) بضم فسكون ففتح الإشهاد بين الناس أو يشترط فيلزم ولا يصدق
بدونه ولو أمينا وحلف فلا يستحق الأجرة ولو قبضها . ولما قدم أن الأجير يلزمه الحج

وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِيمَنْ يَأْخُذُهُ فِي حَاجَةٍ ، وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ
مَنْ حُجَّ عَنْهُ ،

بنفسه بين أنه في المضمونة بذاته وأن المضمونة بذمته إذا مات قام وارثه مقامه أو
استأجر غيره ، فإن فضل شيء من الأجرة فله وإن نقصت فعليه فقال (وقام وارثه) أي
الأجير غير المعين (مقامه) أي الأجير غير المعين في تنميط الحج أو استأجر من يتممه .
(في) قول الموصي ادفعوا كذا ديناراً (من يأخذ في حجة) بكسر الحاء على الأشهر
وسمع فتحها أيضاً فرضي إنسان يأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا ينفسخ العقد بموته ، وإن
كان مستوفى منه لعدم تعيينه والإجارة إنما تنفسخ بتلف المستوفى منه المعين ويقوم وارثه
مقامه فيحج بنفسه أو يستأجر من يحج وله الفضل ، وعليه النقص ويستأنف القاسم
الأحرام سواء كان وارثاً أو غيره ولا يكمل على ما فعله الأول من الموضع المشروط بالأحرام
منه أو من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت وإلا فمن موضع يدرك منه .

(ولا يسقط فرض من) أي المستتيب الذي (حج) بضم ففتح مثقلاً (عنه) حياً
أو ميتاً ولا نقله أيضاً فمفهوم فرض مفهوم موافقة . فلو قال ولا يكتب لمن حج عنه غير
أجر النفقة والدعاء لشمليها لأنه من الأعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم ،
وصححت النيابة فيه مع الكراهة لغير المستطيع ونفذت الوصية به لشائبة المال كنيابة إمام
الصلاة من يصلي عنه فلا يسقط فرض الإمام بفعل النائب ، وصححت للمال وملازمة المحل
الذي صلى فيه ويكتب فاقلة للأجير على ما يفيد كلام الخط . هنا عن سند وابن فرحون
والمواق عن القرافي .

وقال الخط عنه قوله كتمنع بقران تنبيه صرح صاحب الطراز بأن من استأجر على
شيء فبخالف ما استأجر عليه فإنه يقع عن نفسه ، وإن كان نواه عن غيره واستشكل
بأنه لا يثلب الإنسان الأعلى ما نوى لقوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات . وأجيب باستثناء
هذا من الحديث وهو غير ظاهر . المساوي الحق أن نية الحج هنا موجودة
والحلل إنما هو في متعلقها وهو كونه عن فلان ، وذلك لا يضر في أصل النية كقولهم في
إخراج بعض المبتاع .

وَلَهُ أَجْرُ النِّفَقَةِ وَالِدُعَاءِ ، وَرُكْنُهُمَا

(وله) أي المحجوج عنه (أجر النفقة) التي أنفقها الأجير في الحج عنه (و) له أجر حمله على (الدعاء) ولو لنفس الأجير بدنيوي فيحصل له ثواب حمله على الخضوع والتضرع لله تعالى لحبر الدعاء من العبادة ومتعلقة ، وهو مطلوب الأجير له . ابن فرحون ثواب الحج للحاج وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (وركنهما) أي الحج والعمرة المشترك بينهما ثلاثة الاحرام والطواف والسمي ، وفي هذا خلاف مشهوره ركنيته في الحج والعمرة . وروى ابن القصار أنه ليس بركن وإنما واجب ينجر بالدم والمصحح . ركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشر الحرام ورمي العقبه ، والمشهور أن الأول مندوب والثاني واجب ينجر بالدم .

وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف ، بل المذهب أنه واجب ينجر بالدم . واختلف في اثنين خارج المذهب وهما الغزول بمزدلفة والحاق والمذهب عندنا أنهما واجبان ينجران بالدم فهذه تسع بعضها يجمع عليه وبعضها يختلف فيه في المذهب أو خارجها فينبغي نية الركنية بها للخروج من الخلاف وليكثر الثواب أشار له الشيباني .

وأعمال الخير ثلاثة أقسام : أركان وواجبات وسنن ومنهم من يقول قرأتين وسنن وفضائل ومنهم من قال فروض وواجبات وسنن .

فالأول : ما لا بد منه ولا يجزى عنه دم ولا غيره وهو ما تقدم ذكره وهو ثلاثة أقسام : قسم يفوت الحج بفواته ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بطوافه ويؤمر بالتحلل بعمرة والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة . وقسم لا يتحلل من الاحرام إلا بفعله ولو وصل إلى أقصى المشرق أو المغرب رجس إلى مكة لفعله وهو طوافاته الاقاضة والسمي .

والثاني : ما يطلب الاتيان به وإن تركه لزمه هدي كطواف القدوم والتلبية ، وجزم ابن الحاحب بالتأثيم بتركه عمداً وكذا ابن فرحون ، وتردد الطرطوشي فيمنه فقال ابن

الإحرام ، ووقته للحج شوال لآخر الحجة وكراهة قبله كمكانه وفي رابع تردد وصح

عبد السلام من قال بوجوبه قال بتأنيبه ، ومن قال بسنينة قال بكراهته .
والقسم الثالث : ما لا دم ولا إثم في تركه كفصل الإحرام وركوعه
وغيرهما من المستعجات . (الإحرام) أي الدخول بالنية في حرمة الحج والعمرة
(ووقته) أي الإحرام بالنسبة لانشائه (للحج شوال) ويمتد لقرب فجر يوم النحر
وبالنسبة للتحلل منه من فجر يوم النحر (لآخر) شهر (الحجة) والأفضل لأهل مكة
الإحرام بالحج من أول الحجة قاله الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فيها . وقال في غيرها
يوم القروية والمعتمد الأول (وكراهة) بضم فكسر الإحرام بالحج (قبله) أي شوال صادق
بيوم النحر وما بعده إلى شوال .

وشبه في الكراهة فقال (ك) الإحرام بالحج قبل وصول (مكانه) أي الإحرام الآتي
ببانه من ذي الحليفة والجحفة ونحوهما فيكره (ر) في كراهة الإحرام بالحج أو العمرة
(في رابع) بكسر الموحدة والغين المعجمة قرية بساحل القلزم لأنها قبل الجحفة التي هي
المبقات لأهل مصر والشام ونحوهم قاله صاحب المدخل ، وعدم كراهته فيها لمهاذاتها
الجحفة قاله المنوفي (تردد) للتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين .

(وصح) الإحرام قبل ميقاته الزماني وقبل ميقاته المكاني وفي رابع وذكر هذا .
وان علم من الكراهة تبعاً لغيره من أهل المذهب ولدفع توم حملها على المنع ، والفرق بينه
وبين الصلاة والجامع بينهما أن كلا منهما له إحرام وتحلل في وقت معين أن الحج لا يمكن
فراغه قبل وقته إذ من أركانه وقوف حرفة ليلة العيد الأكبر ، بخلاف الصلاة التي أحرم
بها قبل وقتها فيمكن فراغها قبله وبحت فيه باقنضائه صحة الصلاة التي أحرم بها قبل
وقتها بقدر تكبيرة الإحرام فقط وفعل باقياها بوقتها وليس كذلك .

وخرق عبد الحق ببيانته الحج الصلاة في أمور شتى ورد بأنه وإن بابنها يجامعها في

لِلْعُمْرَةِ أَبَدًا إِلَّا لِلْحَرَمِ يَحِجُّ فَلْيَحْلِلْهُ ، وَكَرِهَ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ

الأحرام والتحليل في وقت معين . و فرّق سالم بأن قوله تعالى ﴿ يسألونك عن الأمانة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾ ٨٩ البقرة يفيد أن سائر الأمانة ميقات للحج فيقيد أن قوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ١٩٧ البقرة بيان الوقت الكامل الذي لا كرامة فيه ، فالأحرام بالصلاة في وقتها شرط صحة والحج في وقته شرط كمال هذا هو المشهور .

وروى اللخمي عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه عدم انعقاده قبل وقته ، لقوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ لوجوب المحصار المبتدأ في الخبر فيجب حصر الحج في الأشهر ، فالأحرام بأقبلها كالأحرام بالصلاة قبل وقتها فلا ينعقد ، وأجيب بأن المحصور في الأشهر المعلومات الحج الكامل الذي لا كرامة فيه ، والذي في آية ﴿ يسألونك عن الأمانة ﴾ الحج ، الحج الشامل للكامل والمكروه جمعا بين الآيتين .

(و) وقته بالنسبة (للعمرة أبداً) أي في أي وقت من السنة (إلا المحرم بحج) مفرداً أو قارناً فيمنع إحرامه بها ولا ينعقد ولا يجب قضاؤها ويستمر المنع (لتحليله) من جميع أفعال الحج أي فراغه من طوافه وسعيه ، ورمي الرابيع لغير متعجل ومضى قدره لمن تعجل في يومين ، وهو قدر زمنه عقب زوال الرابيع .

(وكره) بضم فكسر أي الإحرام بها (بعدها) أي تحللي الحج الأصغر وهو رمي العقبة والأكبر وهو طواف الإفاضة إن كان سعى عقب قدومه وإلا فهو فراغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فإن أحرم بها حينئذ صح إحرامه لكن لا يفعل شيئاً منها إلا بعد غروب الشمس ، فإن فعل قبله شيئاً فلا يعتد به على المذهب فهو تحليل منها قبله ووطئ ، فقد أفسدها ، فيجب عليه إتمامها وقضاؤها عبد الحق عن بعض شيوخه ، ويستمر خارج الحرم حتى تغيب الشمس للرابع ولا يدخله لأن دخوله بسببها عمل لها وهو ممنوع من أن يعمل عملاً منها حتى تغيب الشمس .

الحط والظاهر على بحثه أن دخوله قبل الغروب لغو فيرجع للعمل ليعمل منه بعمده ولم

وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمُقِيمِ بِمَكَّةَ ، وَنُدْبِ الْمَسْجِدِ ، كَخُرُوجِ
ذِي التَّفَثِ لِمِيقَاتِهِ ، وَلَهَا وَلِلْقُرْآنِ : الْحُلُّ ،

أَرَهُ مَنْصُوصاً ، وَاعْتَرَضَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ بَوَاحِينَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْتَضِي صَعَةَ إِحْرَامِهِ بِهَا
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَقَبْلَ رَمِي الرَّابِعِ لِغَيْرِ الْمُتَعَجَّلِ أَوْ قَدَرِ رَمِيهِ عَقِبَ زَوَالِهِ لِلْمُتَعَجَّلِ ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ . وَثَانِيهَا أَنَّ قَوْلَهُ يَحْجُجُ لَا مَفْهُومَ لَهُ فَمَفْهُومُهُ مَفْهُومُ مُوَافَقَةٍ . وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ أَرَادَ
مَفْهُومَ الْمَوَافَقَةِ لِقَوْلِهِ الْآتِي وَلَفَا عَمْرَةَ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَبْتَيْنِ أَوْ عَمْرَتَيْنِ .

(وَمَكَانُهُ) أَيِ الْإِحْرَامِ (لَهُ) أَيِ لِلْحَجِّ غَيْرِ قُرْآنِ (الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ) سَوَاءَ كَانَتْ
إِقَامَتُهُ تَقْطَعُ حَكْمَ السَّفَرِ أَمْ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَدُونَةِ وَالْمَصْنُفِ وَالشَّارِحِ وَإِنْ كَانَتْ قَاصِرَةً
فِي الصَّلَاةِ عَلَى الَّتِي تَقْطَعُ حَكْمَ السَّفَرِ وَخَبَرُ مَكَانِهِ (مَكَّةَ) أَيِ الْأَوَّلَى الْمُتَوَطَّنِ وَالْمُقِيمِ غَيْرِ
ذِي النَّفْسِ لَا الْمُتَعَمِّقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحُلِّ أَوْ الْحَرَمِ خَارِجَهَا فَقَدْ خَالَفَ الْأَوَّلَى وَلَا دَمَ
عَلَيْهِ . وَالْمُتَمَتِّعُ عَلَيْهِ دَمٌ لَتَمَتُّعِهِ لَا لِإِحْرَامِهِ خَارِجَ مَكَّةَ فَلَيْسَتْ مِيقَاتًا لِلْمُقِيمِ بِهَا بِدَلِيلِ
إِحْرَامِهِ بِالْعَمْرَةِ وَالْقُرْآنِ مِنَ الْحُلِّ ، وَلَوْ كَانَتْ مِيقَاتًا لَهُ لِأَحْرَمَ بِهِمَا مِنْهَا لِاسْتَوَاءِ
الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ فِي الْمِيقَاتِ وَمِثْلُ أَهْلِ مَكَّةَ أَهْلُ مَنْى وَمَزْدَلِفَةَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
الْمُقِيمَ مَعَهُمْ مِثْلُهُمْ .

(وَنُدْبِ) بَضْمٌ فَكَسَرُ أَيِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ بِمَكَّةَ (بِالْمَسْجِدِ) الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْكَعْبَةِ
أَيِ فِيهِ كَمَا فِيهَا . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ بَبَابِهِ لَوْضَعَهُ لِلصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ لَا لِلْإِحْرَامِ وَبِحَرَمٍ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ رَكَعَتِي الْإِحْرَامِ وَيَلْبَسِي وَهُوَ فِيهِ ، وَلَا يُؤْمَرُ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَصَلَاةِ
وَلَا أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا إِلَى مَا تَحْتَ الْمِيزَابِ وَشَبَّهَ فِي النَّدْبِ فَقَالَ (كَخُرُوجِ) الْغَرِيبِ
الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ (ذِي) أَيِ صَاحِبِ (النَّفْسِ) بِفَتْحِ الْفَاءِ أَيِ الزَّمَنِ الَّذِي يَسَعُ سَفَرَهُ إِلَى
مِيقَاتِهِ وَالْإِحْرَامِ مِنْهُ وَالْعُودِ بِمَكَّةَ قَبْلَ يَوْمِ الثَّرْوَةِ وَصَلَةِ خُرُوجِ (لِمِيقَاتِهِ) لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ
مِنْهُ فَهُوَ مُنْدُوبٌ (وَ) مَكَانُهُ (لَهَا) أَيِ الْعَمْرَةِ لِلْمُقِيمِ بِمَكَّةَ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَمْ لَا

(وَ) مَكَانُهُ لِمَنْ ذَكَرَ (الْقُرْآنَ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ مَعًا (الْحُلِّ) بِكَسْرِ الْحَاءِ
وَشَدِّ اللَّامِ أَيِ الْأَرْضِ الَّتِي يَحُوزُ الْأَصْطِيَادَ بِهَا لِيَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ الْحُلِّ وَالْحَرَمِ ، وَلَا

وَالْجُمْرَانَةُ أُولَى ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَهَادَ طَوَافَهُ
وَسَعِيَهُ بَعْدَهُ ، وَأَهْدَى إِنْ حَلَقَ ،

يُحِيزُ الْأَحْرَامَ بِأَحَدِهِمَا فِي الْحَرَمِ وَلَكِنْ يَنْتَقِدُ إِنْ وَقَعَ وَلَا دَمَ فِيهِ (وَالْجُمْرَانَةُ) بِكَسْرِ
الْجِيمِ وَسَكُونِ الْمُهْمَلَةِ أَوْ كَسَرِهَا وَشَدَّ الرَّاءَ الْأَحْرَامَ بِالْعُمْرَةِ مِنْهَا (أُولَى) مِنَ الْأَحْرَامِ بِهَا
مَنْ بَاقِيَ الْحُلَّ لِاعْتِمَارِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ حِينَ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ
إِعْتَمَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةَ نَبِيٍّ .

(ثُمَّ) يَلِي الْجُمْرَانَةَ فِي نَدَبِ الْأَحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ مِنْهَا (التَّنْعِيمُ) وَيُسَمَّى مَسَاجِدَ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لِاعْتِمَارِهَا مِنْهُ مَعَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمْ بِأَمْرِهِ ﷺ ، وَتَبَعَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا النَّوَادِرَ وَالَّذِي فِي مَنَاسِكَهِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
كَأَنَّ الشَّارِحَ أَنَّهَا سَوَاءٌ ، وَقَدْ سَوَّى بَيْنَهُمَا ابْنُ شَاسٍ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُمْ . وَأَمَّا الْقِرَانُ
فَأَفْرَادُ الْحُلِّ كُلُّهَا لَهُ سَوَاءٌ .

(وَإِنْ) أَحْرَمَ الْمُقِيمَ بِمَكَّةَ بِعُمْرَةٍ أَوْ قِرَانٍ فِيهَا انْتَقَدَ إِحْرَامُهُ وَوَجِبَ الْخُرُوجُ لِلْحُلِّ
قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ وَقَبْلَ خُرُوجِهِ لِمَتَى يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَإِنْ (لَمْ يَخْرُجْ) لَهُ وَطَافَ وَسَمِيَ
لِلْعُمْرَةِ فِيهَا فَاسِدَانِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ لَهُ (وَأَعَادَ) وَجُوبًا (طَوَافُهُ وَسَعِيَهُ بَعْدَهُ)
أَيَّ الْخُرُوجِ لِلْحُلِّ وَالْقَارِنَ مِنَ الْحَرَمِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَقِبَ إِحْرَامِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ أَيْضًا .
وَلَكِنْ لَا يَعِيدُ طَوَافًا وَلَا سَعِيًا إِذْ لَا يَخَاطَبُ بِطَوَافٍ وَسَمِيَ قَبْلَ خُرُوجِهِ لِمَتَى لَانْدِرَاجِ
طَوَافِ عِمْرَتِهِ وَسَعِيَهَا فِي طَوَافِ الْحُجِّ وَسَعِيَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ ثُمَّ رَجَعَ
وَطَافَ الْإِفَاضَةَ وَسَمِيَ أَجْزَاءَهُ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَالَهُ الْحَطُّ .

فَإِنْ قُلْتَ لَمْ أَمْرُ الْقَارِنَ مِنَ الْحَرَمِ بِخُرُوجِهِ لِلْحُلِّ وَلَمْ يَكْتَفِ بِخُرُوجِهِ لِعَرَفَةَ . قُلْتَ
لِيَجْمَعَ بَيْنَهُمَا لِلْعُمْرَةِ وَخُرُوجِهِ لِعَرَفَةَ خَاصًّا بِالْحُجِّ وَأَجْزَاءُ مِنْ اقْتِصَارِ عَلَيْهِ لَانْدِرَاجِ
الْعُمْرَةِ فِي الْحُجِّ .

(وَأَهْدَى) أَيَّ افْتَدَى بِشَاةٍ فَأَعْلَى أَوْ لِإِطْعَامِ مِئَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَانٍ أَوْ
صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَجُوبًا (إِنْ حَلَقَ) رَأْسَهُ عَقِبَ سَمِيِّ عِمْرَتِهِ مُتَحَلِّيًا مِنْهَا بِهِ لِحُلُّقِهِ قَبْلَ

وَالْأَقْلَهُمَا : ذُو الْحَلِيفَةِ ، وَالْجُحْفَةُ ، وَيَلْمَلَمُ ، وَقَرْنٌ ،
وَذَاتُ عِرْقٍ ، وَمَسْكَنٌ ذُونَهَا ،

طواف العمرة وسميها لفسادها قبل خروجه للحل والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً (وإلا)
أي وإن لم يكن مقبلاً بمكة وما في حكمها (فـ) مكان الاحرام (لهما) أي الحج
والعمرة (ذو الحليفة) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون المثناة تحت قرية بينها وبين
المدينة المنورة بأفوار النبي ﷺ نحو ثلاثة أميال وبها مسجد يسمى مسجد الشجرة وبئر
تسميه العوام بئر علي رضي الله تعالى عنه ، ويؤمنون أنه قاتل الجن بها وهذا غير ثابت ،
ولا يرمي به حجر ولا غيره كفعل الجاهلين وهذا لأهل المدينة ومن وراءهم .

(والجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة بلد اجحفها السيل بينها وبين مكة ثمان
مراحل لأهل مصر والشام والمغرب والروم والسودان (ويللم) بفتح المثناة واللام
وسكون الميم الأولى ويقال فيها ألم بالهمز بدل المثناة ويرمرم براءين بدل اللامين جبل من
جبال تهامة ، بينه وبين مكة مرحلتان لأهل اليمن والهند (وقرن) بفتح القاف وسكون
الراء ، ويقال لها قرن المنازل على مرحلتين من مكة لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز ، قالوا
وهي أقرب المواقيت لمكة وأصل القرن ما ارتفع من الأرض وفي الإكمال أصل القرن الجبل
الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير .

(وذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء آخره قاف قرية على مرحلتين من
مكة يقال إنها تحولت إلى جهة مكة فيتحرى القرية القديمة . وعن الشافعي رضي
الله تعالى عنه من علاماتها المقابر القديمة لأهل العراق وفارس وخراسان والمشرق
ومن وراءهم .

(و) مكانه لهما (مسكن) بفتح فسكون منوناً أي محل مسكون (دونها) أي
المواقيت السابقة لجهة مكة لا لجهة القطر المقابل لها أي أقرب منها لمكة متوسطاً بينها
كقديد بضم القاف وفتح الدال المهملة وعسفان بضم العين المهملة وسكون السين ومبر
الظهران يفتح الميم وشد الراء وفتح الظاء المعجمة المشالة ، أي من مسكنه بين الميقات

وَحَيْثُ حَاضِيَ وَاحِدًا ، أَوْ مَرَّ وَلَوْ يَبْخُرُ ،

ومكة كأهل البلاد المذكورة فمبقاته الذي يحرم فيه بالحج مفرداً أو قارناً أو العمرة ببلده الذي هو ساكنه ، والأفضل أن يحرم من الأبعد لمكة من داره أو المسجد وتأخير إحرامه عن بلده كتابه عن الميقات في إيجاب الهدي أي كان مسكنه في الحل ، وإن كان بالحرم وأراد القرائن أو العمرة فلا يحرم منه بل من الحل . فإن سافر حتى تعدى الميقات ثم رجع ثوباً الاحرام فكمصري مر بالحليفة ثوباً الاحرام فالتدوب إحرامه من الميقات الذي مر عليه ، وإن أخره إلى مسكنه فلا دم عليه على ما تقدم ودون منصوب صلة محذوف نعت مسكن .

(و) مكانه لها أيضاً (حيث) أي مكان (حاضياً) أي قابل بيناً أو شمالاً (واحداً) من المواقيت السابقة . والمعنى أن من أتى من خارج المواقيت يريد مكة ولم يأت على نفس الميقات ووصل إلى مكان محاذ له بيناً أو شمالاً ، فإنه يجب عليه الإحرام منه ولا يلزمه السير إلى نفس الميقات للإحرام منه ، وربما تكون المسافة التي بينه وبين الميقات كالسافة التي بينه وبين مكة فتلحقه المشقة وأخرج حيث عن نصب الظرفية إلى رفع الخبرية على تصرفها وهو نادر .

وعطف على جملة حاضياً فقال (أو مر) يريد الاحرام به من هذه المواقيت وليس من أهله فيلزمه الاحرام منه وإن تعداه وأحرم بعده فعليه هدي إن لم يكن ميقاته أمامه ، والمعنى أن من أتى من خارج ميقات من المواقيت السابقة ومر به وليس من أهله كمصري مر ببلد أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الاحرام منه ، هذا إذا حاذاه ببر بل (ولو) حاذاه (ببحر) ملح وهو مسافر لجدة في سفينة فيحرم إذا حاضى الميقات في الموازية عن الإمام مالك (رضى) من أتى بجرأ إلى جدة فله أن يحرم إذا حاضى الجحفة إن كان من أهل مصر وشبهها اهـ .

ونقله جماعة وأبقوه على ظاهره من عموم بحر عذاب وهو بحر القصير وبحر القلزم وهو بحر السويس . ونقله سند وقبده بالمسافر في بحر القلزم ، قال لأنه يأتي على ساحل

إِلَّا كِمِصْرِيَّ يَمُرُّ بِالْحُلَيْفَةِ ،

الجحفة ثم يتركها خلفه ويتجاوزها إلى جعدة ولم يكن السفر في عيذاب معروفًا في زمن الإمام ومن قبله ، لأنها كانت أرض مجوس . وأما اليوم فمن سافر فيه فلا يحرم حتى يخرج للبر إلا أن يخرج قبل ميقات أهل الشام أو اليمن فلا يحرم حتى يصل ميقاته ، وإنما قلنا بتأخير البر لأن في تقديمه عند محاذاة الميقات تغريراً وارتكاب خطر إذ ربما ردت الرياح فيبقى محرماً عمره وهو من أعظم الحرج ، والله تعالى يقول ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ومثل هذا لو وجب لبينة النبي ﷺ وأصحابه ولم ينقل عنهم فيه شيء ، وإذا ثبت جواز التأخير ثبت أنه لا دم عليه ما لم يدل دليل على لزومه ولا دليل .

وأما من سافر في بحر القلزم فعليه الدم بتأخير الاحرام إلى جدة لقدرته على النزول إلى البر والاحرام من نفس الجحفة لكن لمضرة النزول بمفارقة الرجل والخطر بخوف رد الرياح إن أحرم في السفينة يباح له تأخير الاحرام لجدة وعليه الدم نظير ممنوعات الاحرام فانها تباح للضرورة مع الدم . وحاصله أن من في بحر عيذاب لا يمكنه النزول للسفر بالكلية فلا يجب عليه الاحرام عند محاذاة الميقات فيؤخره إلى جدة ولا دم عليه إذ لم يترك واجباً .

وأما من في بحر القلزم فيجب عليه الاحرام بمحاذاة الميقات لإمكان نزوله بالبر لكن المشقة يسقط عنه الواجب ، ويروى له في تأخيرها إلى جدة وعليه الدم لترك الواجب . الخط قبل تقيد سند هذا القرافي وابن عرفة وغيل وابن فرحون وأفتى به والده وغيره ممن يعتمد على فتواه فهو المعتمد ، ولكن المصنف مشى على خلافه ورده بولوبسجر ورد به أيضاً رواية ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا يحرم المسافر في السفن فالمبالغة في حاذي فالأولى تقديمها على أوامر واستثنى من قوله أوامر فقال (إلا كمصري) الكاف إسم بمعنى مثل مدخل للشامي والمغربي والرومي والسوداني وسائر من شاركهم في ميقاتهم ومن مسكنه بين الميقات ومكة وأتى من وراء الميقات مريداً الاحرام والمرور على مسكنه (يمر) نحو المصري (بالحليفة) ومن مسكنه بعد الميقات إلى جهة مكة يمر به مريداً المرور بالجحفة أو محاذاتها أو مسكنه أو محاذاته .

فَهُوَ أَوَّلَىٰ وَإِنْ لَيْتَبَضُّ رُجْمِي رَفَعُهُ : كَأَحْرَامِهِ أَوَّلُهُ ، وَإِزَالَةُ
شَعَثِهِ ، وَتَرْكُ اللَّفْظِ بِهِ ، وَالنَّارُ بِهِ إِنْ لَمْ يَرِدْ مَكَّةُ ،

(فهو) أي إحرامه من الحليفة والميقات (أولى) من إحرامه من الجحفة والمسكن
ولا واجب لأن ميقاته أمانة فلا يلزم على عدم إحرامه من الحليفة أو الميقات دخول مكة
بلا إحرام أو إحرامه من غير ميقات ، هذا إذا كان وقت مروره على الحليفة أو الميقات
ليس متلبساً بنحو حيض بل (وإن) كان حين مروره بالحليفة أو الميقات متلبساً (بحيض)
أو نفاس (رجمي) بضم فكسر (رفعه) أي الطهر منه قبل الجحفة أو فيها بحيث يحرم
بها عقب صلاة فتقديم الاحرام بالحليفة ، وإن لم يكن عقب صلاة ، أولى من تأخيره إلى
الجحفة . وإن كان عقب صلاة لأن التلبس بالحج أو العمرة أياماً أعظم أجراً من أجر
الإحرام عقب صلاة ، فإن لم يرد نحو المصري المور بالجحفة ومجاذاتها وجب عليه
إحرامه من الحليفة .

وشبه في النذب فقال (كأحرامه) أي الشخص البالغ (أوله) أي الميقات من جهة
الأقطار لأنها مبادرة إلى الطاعة إلا إذا الحليفة ، فالأفضل الإحرام من مسجدتها أو فئاته
لا من أوله اقتداء بالنبي ﷺ (وإزالة شعثه) أي مريد الإحرام بتقليم أظفاره وقص
شاربته وحلق عاتته وتنف إبطه وإزالة شعر بدننه إلا شعر رأسه فالمندوب إيقاؤه
وتليده بصمغ أو غاسول يلتصق على رأسه ولا تترتب فيه الدواب ، واكتحاله
وادهانه بغير مطيب .

(وترك اللفظ) أي التلظ حال الاحرام (به) أي اللفظ الدال عليه بأن يقتصر
على نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة هذا هو المعروف وعن مالك «رض» كراهته .
وعن ابن وهب ندبه بأن يقول لبيك أو أحرمت بحج أو عمرة أو بعمرة وحجة للخروج
من قول أبي حنيفة «رض» إن لم يلفظ به لم ينمقد (و) الشخص (المار به) أي الميقات
(إن لم يرد) بضم فكسر أي يقصد (مكة) بأن كانت حاجته دونها أو في جهة أخرى
وهو ممن يلزمه الاحرام لو أرادها .

أَوْ كَعْبِدَ فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ ، وَلَا دَمَ ، وَإِنْ أَنْحَرَمَ إِلَّا الصَّرُورَةُ
الْمُسْتَطِيعُ ، فَتَأْوِيلَانِ ، وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَادَهَا لِأَمْرِ ،

(أَوْ) أرادها وهو غير مخاطب بالحج (كعبد) وصبي أو يخاطب به ولا يصح منه
لكفره (فلا إحرام عليه) من الميقات (ولا دم) عليه بمجاوزة الميقات بلا إحرام إن
استمر كذلك بل (وإن) بدا له بعد مجاوزته بلا إحرام دخولها أو إذا الولي أو السيد
للعبد أو الصبي في الإحرام أو أعتق أو بلغ أو أفاق المجنون أو المغمى عليه أو أسلم
الكافر و (أحرم) بفرض أو نفل فلا دم لمجاوزته بوجه جائز .

(إلا الصرورة) الذي لم يحج حجة الاسلام (المستطيع) له الذي مر على الميقات غير
مريد مكة ولم يحرم منه وبدا له بعده دخولها فأحرم بالحج في أشهره (ف) لمي لزومه
الدم لأنه صار كمن مر به مریدها وعدمه نظراً لحال مروءه (تأويلان) أي فهان لشارحها
الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد .

(ومريدها) أي مكة (إن تردد) لها من مكان قريب دون المواقيت أي أتاها منه
ثم هاد منها إليه ثم هاد منه إليها ، وهكذا في أيام متقاربة متسبباً براكبة أو ماشية أو
حشيش أو لحم أو نحوها . وأما المار على الميقات مریداً مكة فيجب الإحرام عليه في
كل مرة سواء كان مفرداً أو غيره كما تقبده المدونة وإن أوم كلام المصنف أن المار به
المتردد لا إحرام عليه فلا يعمل عليه أفادة الرماصي . اللخمي ويندب للمتردد لها من دون
الميقات الإحرام أول مرة نقله ابن عرفة والموضح والخط .

(أو هاد) أي رجع مریدها (لها) أي مكة من مكان قريب كمسافة قصر بعد
أن كان مقيماً بها وخرج منها لا يريد العود لها وعاد لها (لأمر) عاقبه عن السفر ، فإن
هاد لها اختياراً لغير عائق وجب عليه الإحرام وإلا لزمه الدم قاله ابن رشد ، ونقله الخط
أو خرج منها مریداً العود إليها ورجع من مكان قريب لم يقم فيه كثيراً ولو لغير عائق
كفعل ابن عمر رضي الله تعالى عنها حيث خرج من مكة إلى قديد فبلغته فتنة المدينة
فرجع فدخل مكة بلا إحرام .

فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا وَجِبَ الْإِحْرَامُ ، وَأَسَاءَ تَارِكُهُ ، وَلَا دَمَ إِنْ
لَمْ يَقْصِدْ نَسْكَاً ،

(فكذلك) أي المار الذي لم يردّها في عدم لزوم الاحرام وعدم الدم . سند وألحق
بهذا من خاف من سلطانها ولم يمكنه أن يظهر أو خاف من جور يلحقه بوجه فيجوز له
دخولها بلا إحرام في ظاهر المذهب ، لأنه جائز مع عذر التكرار فكيف بعذر الخافة
وقال الشافعي وغيره رضي الله تعالى عنهم . اللخمي وغيره وألحق به أيضاً
دخولها لقتال جائز .

(وإلا) أي وإن لم يكن مريدها متردداً من قريب ولم يعد لها لامر بل عاد لها لنسك
أو تجارة أو لسكنائها ولم يعد لها من قريب بل من بعيد زائد على مسافة القصر سواء خرج
منها بنية العود أم لا (وجب) عليه (الاحرام) لدخول مكة لأن دخولها حلالاً من
خصائمه عليه السلام (وأساء) أي أثم (تاركه) ولم يستغن عن هذا بقوله وجب لأنه قد يستعمل
في معنى تأكد كقولهم وجب الوتر وجب الأذان وليس مراداً هنا .

(ولا دم) عليه بتركه ضرورة أم لا (إن لم يقصد نسكاً) ولا دخول مكة فقصده
دخولها كقصده النسك . البناني فتحصل أن مريد مكة من مكان قريب إن كان متردداً أو
رجع لها الفتنة فلا إحرام عليه وإلا وجب الإحرام عليه ، وأن المار بالمبقات إن لم يرد
مكة أو كان كعبد فلا إحرام عليه ولا دم وإن أرادها وهو مخاطب به وجب عليه
الإحرام من غير تفصيل ، وإنما التفصيل في الدم إن لم يحرم . ابن عرفة تعديده حلال لغير
دخول ولا حج ولا عمرة عفو ثم قال ولا أحدهما ممنوع ثم ذكر التفصيل في الدم .

طلى لكن التفصيل في قوله إن لم يقصد نسكاً في متعدى الميقات ، لأن من دخل
حلالاً غير متعدى الميقات لا دم عليه ، ولو قصد النسك عند ابن القاسم وهو مذهب
المذونة . والحاصل أن المصنف ادّاه الاختصار إلى عدم ترتيب هذه المسائل وعلى ما قرره
الخط ، يبقى على المصنف معك متعدى الميقات حلالاً هل هو ممنوع أم لا فالأولى التعميم في
قوله وإلا وجب الإحرام أما وجوبه لدخول مكة فظاهر وأما عند الميقات فقال ابن عرفة

وَالْأَرْجَعُ ، وَإِنْ شَارَفَهَا وَلَا دَمَ وَإِنْ عَلِمَ ، مَا لَمْ يَخَفْ فَوْتًا ،
فَالْدَمُ : كَرَايَعِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، وَلَوْ أَفْسَدَ ، لَا فَاتَ ، وَإِنَّمَا
يَنْتَقِدُ بِالنِّتَةِ ، وَإِنْ خَالَفَهَا

تعمديه حلالاً للدخول مكة ممنوع فصرح بالمتع ٥١ .

(وإلا) أي بان قصد مريد مكة نسكاً حجاً أو عمرة ولم يترده ، وتعدى الميقات
جاملاً به أو عالماً ولم يحرم منه (رجع) وجوباً للميقات وأحرم منه إن لم يشارف مكة
بل (وإن شارفها) أي قارب مكة بل يرجع وإن دخلها كما هو ظاهر المدونة ، وبه أفق
النسب خلاف لما يرويه المصنف قاله الخط (ولا دم) عليه إن رجع قبل إحرامه لأنه لما
رجع إليه وأحرم منه صار كأنه أحرم منه ابتداء وظاهره رجع عن قرب أو بعد خلافاً
لقول ابن الحاجب ، فإن عاد قبل البعد للميقات وأحرم منه فلا دم عليه إن جهل أن
مجاوزه حلالاً ممنوعة .

بل (وإن علم) ذلك وأخرج من قوله رجع فقال (ما لم يخف) قاصداً لنسك برجوعه
(فوتاً) لحجة أو رفقة ولا مرضاً شاقاً فإن خاف شيئاً منها (فالدم) وجب عليه ويسقط
عنه وجوب الرجوع ويحرم من مكانه ويتأدى لأن محظورات الاحرام تباح بالعدو ويلزم
الدم ، وهذا إن أدرك الحج ، فان فاتته فلا دم عليه لقوله الآتي لا فات .

وشبه في وجوب الدم فقال (كرايعة) للميقات الذي تعداه بلا إحرام منه (بعد
إحرامه) في محل بعده إلى جهة مكة فالدم تخلد عليه ولا يسقطه عند رجوعه بعد إحرامه
إن لم يفسد إحرامه بل (ولو أفسد) إحرامه يجماع أو إنزال فيتأدى عليه كالصحيح إلى
تمامه ويقضيه ، وعليه هديان هدى لتعدى الميقات وهدى للإفساد (لا) يتخلد عليه الهدى
إن (فات) الحج وتخلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدى ، لأنه يتحلله صار بمنزلة من
لم يحرم أصلاً ولأنه لم يتسبب فيه ، فان بقي على إحرامه لقابل فعليه الدم لأنه حينئذ
ينزله من لم يقته .

(وإنما ينتقد) الإحرام بعج أو عمرة (بالنية) للدخول في عبادة الحج أو العمرة
والحصر منصب على قوله الآتي مع قول الخ إن وافقها لفظه بل (وإن خالفها) أي النية

لَفْظُهُ ، وَلَا تَمَّ وَإِنْ يَجْمَعُ مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعَلُّقًا بِهِ

(لفظه) عذراً بأن نوى الحج وقال نويت العمرة أو عكسه ، لأنه أقوى من الصلاة بعدم ارتفاضه (ولا دم) عليه لهذه المخالفة ، هذا قول مالك « رهن » المرجوح عنه ، والذي رجع إليه أن عليه الدم وقاله ابن القاسم . المصنف في مناسكه الأول أقيس ، وعلى الثاني هل الدم ان أوجب لفظه بأن قال نويت العمرة والحج ونوى الحج فقط أو مطلقاً احتمالان ابن عبد السلام وعلى أولهما يدل كلام الجواهر وينمقد بالنية .

(وإن) كانت (يجمع) أي معه فينمقد فاسداً فيتمه ويقضيه ويسدى . الخط عن طور التلقين شرط صحة انعقاد الإحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطناً ولا إزاً الألفان نوى ذلك مع إحرامه لم ينمقد فلا يكون عليه من افعال الحج والعمرة شيء ولا من لوازم الإحرام بها شيء . هـ .

قوله فإن نوى ذلك النع معناه أنه أحرم على شرط أن لا يعزم عليه وطء ولا إزال فلا ينمقد إحرامه ، لأن شرطه مناقض لمقتضى عقده ، افاده البناني حال كون النية (مع قول أو فعل تعلّقاً) أي القول والفعل (به) أي المنوى من حج وحمرة كالتلبية والتقليد والأشعار والتوجه . واحتارز عن غير المتعلقين كالتكبير والأكل ، وتبع في هذا قول ابن شاس أنه المنصوص وقوله في مناسكه أنه المشهور ، والذي في التلقين والمعلم والقبس أن النية كافية في انعقاده وهو ظاهر أو نص المدونة في قولها من قال أنا محرم يوم اكلم فلاناً فهو يوم يكلمه محرم . الخط هذا يقتضى أنه يصير محرماً من غير تجديد إحرام وهو قول سحنون .

وقال مالك وابن القاسم « رهن » عنهما لا يكون محرماً حتى ينشأ إحراماً واستشكل للخصمي قول سحنون خليل وهو حقيق بالإشكال فإن الإحرام عبادة تقتصر إلى نية . ابن عرفة وينمقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي أو استواء الزاكب على راحلته . وشرط ابن حبيب تلبيته كتكبير الإحرام وفيه بالتقليد والأشعار معها قولاً اسمعيل عن المذهب والأكثر عنه ، وفيه بمجرد النية طرق . المازري وابن العربي وسند ينمقد بها . للخصمي

بَيْنَ ، أَوْ أَبْهَمَ ، وَصَرْفَهُ لِحَجٍّ وَالْقِيَاسُ لِقِرَانٍ ، وَإِنْ نَسِيَ فَقِرَانٌ ، وَنَوَى الْحَجَّ

كاليمين بها . ابن بشير لا ينعقد بها ثم قال ولا يرتفع برفض أو إفساد إلا بتحلل خاص ، وينعقد الإحرام بالنية مع القول أو الفعل المتعلق سواء (بين) بفتحات مثقلا مما أحرم به من حج وعمره أو هما معا (أو أبهم) بأن نوى الدخول في عبادة متعلقة بالبيت ولم يلاحظ كونها حجاً ولا عمرة فينعقد مطلقاً ولا يفعل شيئاً حتى يعين أحدهما أو هما .

(وصرفه) أي الشخص الإحرام المبهم (الحج) وجوباً إن كان طاف طواف القدوم سواء كان في أشهر الحج أم لا ونادياً إن كان قبله وإلحرام في أشهر الحج ويؤخر سعيه في الثلاث صور عقب الإفاضة ، فإن كان قبل أشهر الحج ندب صرفه لعمرة وكره لحج ، فالصور أربع ووجب صرفه له في الأوليين ، لأن الطواف الذي وقع منه يصرف لطواف القدوم وهو واجب ، فلا يكفي عن طواف العمرة الذي هو فرض أفاده سند إفاده عب. البناني قوله وجوباً إن وقع الصرف الخ فيه نظر إذ هذا الفرع الذي وقع الصرف فيه لحج بعد الطواف إنما نقلوه عن سند والقرافي وهما لم يذكرافيه وجوب صرفه لحج ، وإنما قالوا للصواب أن يجعل حجاً وهذا لا يقتضي الوجوب .

وكذا التعليل الآتي لا يقتضيه قوله ويؤخر سعيه في الثلاث صور الخ فيه نظراً ، إذ ما صرفه قبل الطواف وقد أحرم في أشهر الحج من الحل لا بد فيه من طواف القدوم ويسمى عقبه وما صرفه بعده فقد قال سند يؤخر سعيه للإفاضة أي لأن الطواف لم ينوبه القدوم . ويبحث فيه الخط بأنه تكلف . وقوله لأن الطواف الذي وقع الخ لا يخفى ما في هذا التعليل من الخلل والاحتمال . وعبرة الذخيرة ولو أحرم مطلقاً ولم يعين حق طواف فالصواب أن يجعل حجاً ويكون هذا طواف القدوم لأنه ليس ركناً في الحج ، وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل تعيينها هـ . وأصرح منه كلام سند وقد نقله الخط .

(والقياس) صرفه (لقِرَان) لأنه أحوط لاشتراكه على النسكين (وإن) أحرم بنفسك معين و (نسي) ما أحرم به فلم يدر أهو حج أو عمرة أو قران (فقران) أي يعمل عمله لأنه أجمع ويهدي له لا أنه ينوي القران وإلا نافي قوله (ونوى) وقت عمله (الحج) وجوباً

وَبَرِيءٌ مِنْهُ فَقَطْ : كَشَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، وَلَمَّا عُمَرَةُ عَلَيْهِ :
كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ ،

ليتم عمل القران إن كان أحرم بعمره فقد أُرْدِفَ الحج عليها قبل الطواف ، وهذا إذا شك في وقت يصح فيه الإرداف بان وقع قبل الطواف ، أو في أثناؤه أو بعده وقبل الركوع على المشهور ، فإن كان بعد الركوع أو في أثناء السعى فلا ينوى الحج إذ لا يصح إردافه على العمرة حينئذ فيستمر على ما هو عليه ، فإذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وصار متمتعاً إن كان في أشهر الحج ، وكذا إن كان شكه بعد السعى وينبغي أن يهدى احتياطاً لخوف تأخير الحلاق قاله سنداه عب .

البناني قوله وجوباً فيه نظر والذي يدل عليه كلامهم أنه إن أراد البراءة من الحج أحدث نيته ضرورة كان أولاً ، وإن ترك نيته برىء من عبدة الإحرام فقط وليس محققاً عنده الا عمرة (و) إذا نوى الحج (برىء منه فقط) لا من العمرة فيأتي بها لاحتمال أن إحرامه أولاً كان بصح ، ومفاد النقل إن عمل القران لازم له سواء نوى الحج أو لم ينوه ، وبرأؤه من الحج إنما تكون إذا نواه .

ثم شبه في نية الحج والبراءة منه فقط فقال (كشكه) أي المحرم في كونه (أفرد) أي أحرم بالحج وحده (أو تمتع) أي أحرم بالعمرة وحدها بدليل أن الشك حصل عقب إحرامه ، والتمتع إنما يتحقق بفراغه من العمرة ، ثم إحرامه بالحج في أشهره ولم يوجد الآن فقوله أو تمتع فيه مجاز الأول أي فصل ما يصير به متمتعاً فينوى الحج ليرتد على العمرة إن كان أحرم بها أولاً ، ويبرأ منه فقط وإن لم يحدث نية الحج برىء من العمرة فقط (ولما) بفتح اللين المعجمة أي لا تتعقد (عمرة) أُرْدِفَتْ (عليه) أي الحج لضعفها وقوته .

وشبه في اللفظ فقال (ك) الإحرام (الثاني في حجتين أو عمرتين) لأن المقصود من الثاني من كل منهما حصل بالاول . وأما إرداف الحج على العمرة فيصيح لقوته وضعفها ولأنه

وَرَفْضُهُ ، وَفِي كِتَابِ أَحْرَامِ زَيْدٍ : تَرَدُّدٌ ، وَنَدْبٌ : إِفْرَادٌ ، ثُمَّ

قِرَانٌ : بِأَنْ يُحْرَمَ

يُحْصَلُ بِهَا ، وَمَعْنَى الْقَوَى فِي الثَّلَاثَةِ عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ وَحُكْمُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ الْكِرَاهَةُ (وَ) لِفَسَا
(رَفْضُهُ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ بَعْدَ الْفِرَاقِ أَوْ فِي الْإِثْنَاءِ فَيُجِبُّ إِتِمَامَهُ بِنِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ
بِهِ كَالطَّوَافِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ هَدْيٌ وَلَا شَيْءٌ عِندَ الْحَقِّ ، فَلِذَا رَفَضَ إِحْرَامَهُ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمَوَاضِعِ
الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا فَعَمَلُهَا لَمْ يَحْصُلْ لِرَفْضِهِ حُكْمٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تُجِبُّ عَلَيْهِ وَفَوَى
رَفْضُهَا وَفَعَلُهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ كَالطَّوَافِ وَنَحْوِهِ فَهُوَ رَافِضٌ يَعْدُ كَالْتَارِكِ .

(وَفِي) جَوَازِ إِحْرَامِ شَخْصٍ (كَأَحْرَامِ زَيْدٍ) وَعَدَمُهُ (تَرَدُّدٌ) لِلتَّأَخُّرِ فِي النُّقْلِ
عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ نَقْلَ سُنْدٍ وَالْقِرَانِ عَنِ الْمَذْهَبِ جَوَازُهُ ، وَنَقْلُ صَاحِبِ الْمَقْهَمِ عَنْ مَالِكٍ
« رَضِ » الْمَتَّعُ ، وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ . وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ إِهْلَالِ عَلِيٍّ وَأَيِّ مُوسَى
« رَضِ » عَنْهَا حِينَ قَدُومِهَا مِنَ الْيَمَنِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَقْرَمَا النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَأَمْرُ
ﷺ عَلَيْهِمَا بِصَرْفِ إِحْرَامِهِمَا لِحُجٍّ لِسَوْقِهِ هَدْيًا وَأَنَا مُوسَى بِصَرْفِهِ لِعَمْرَةٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَسُقْ هَدْيًا
وَعَلَى الْجَوَازِ قَيْتَبَعُ زَيْدًا فِي الْإِفْرَادِ أَوْ الْقِرَانِ أَوْ الْعَمْرَةِ فَلَوْ قَبِلْنَا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يُحْرَمْ لَزِمَ
الْإِحْرَامُ الْمَطْلُوقُ فَيَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا لَوْ مَاتَ زَيْدٌ وَلَمْ يَعْلَمْ مَا أَحْرَمَ بِهِ أَوْ وَجَدَهُ
مُطْلَقًا فِي إِحْرَامِهِ وَجَرَى التَّرَدُّدُ هُنَا وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ مِنْ إِمَامِهِ
لَشِدَّةِ ارْتِبَاطِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ .

(وَنَدْبٌ) بَضْمٌ فَكُسِرَ (إِفْرَادٌ) أَيِ فَضْلِ عَلَى قِرَانٍ وَتَمَتَّعَ لِأَنَّهُ مَدَى فِيهِ وَفِيهَا
هَدْيٌ وَهُوَ لَا يَطْلُبُ إِلَّا لِلنَّقْصِ ، وَلَا تَرُدُّ الصَّلَاةُ الْمَرْقُوعَةُ لِامْتِيَازِهَا بِالسُّجُودِ الْمَرْغَمِ لِلشَّيْطَانِ
وَلِأَنَّ السُّجُودَ لَا اخْتِيَارَ لِلْمُصَلِّي فِيهِ بِخِلَافِ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَفْضَلِيَّتُهُ وَإِنْ لَمْ
يُنَوِّ الْعَتَمَارَ بَعْدَهُ . الْبَنَانِيُّ نَقَلَ الْمَقْرَى فِي قَوَاعِدِهِ عَنْ مَالِكٍ وَبِحُجَّةِ « رَضِ » عَنْهَا تَقْيِيدٌ
أَفْضَلِيَّتُهُ بِنِيَّةِ الْعَتَمَارِ بَعْدَهُ ، وَقَوْلُهُ عِبَّ وَلَا تَرُدُّ الصَّلَاةَ الْخُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهَا عَلَى مَا لَاسَهُو
فِيهَا ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا تَرُدُّ أَصْلًا .

(ثُمَّ) يَبْلِي الْإِفْرَادَ فِي الْفَضْلِ (قِرَانٌ) لِمُشَابَهَةِ الْإِفْرَادِ فِي الْعَمَلِ مَصُورٌ (بِأَنْ يُحْرَمَ)

بِهَا وَقَدَّمَهَا ، أَوْ يُرَدِّفُهُ بِطَوَافِهَا ، إِنْ صَحَّتْ وَكَمَلَتْهُ ،
وَلَا يَسْتَعْي وَتَنْدَرِجُ ، وَكَرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، لَا بَعْدَهُ ، وَصَحَّ
بَعْدَ سَفَى ، وَحَرَّمَ الْخَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ

بضم المثناة وكسر الراء (بها) أي الحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصدها أو ينيتها
(وقدم) نية (ها) أي العمرة وجوباً ليردف الحج عليها (أو) يحرم بالعمرة وحدها
و (يرده) أي الحج على العمرة قبل طوافها أو (بطوافها) أي العمرة عند ابن القاسم ،
وإن أردفه قبل طوافها فلا يطوف ولا يسمى حتى يعود من عرفة بعد رمي جرة العقبة
ويصح إردافه عليها (إن صحت) العمرة ، فإن فسدت فلا يصح إردافه عليها ، ولا ينعد
إحرامه فلا يتم ولا يقضيه وهو على عمرته الفاسدة فيتمها ويقضيها . فإن أحرم به بعد
اتمامها وقبل قضائها انعقد إحرامه به وصار متمتعاً وعليه قضاؤها بعد تمام الحج (و)
إن أردف الحج على العمرة بطوافها (كله) بفتحات مثقلاً ثقلاً وجوباً وصلى ركعتيه .

(ولا يسمى) عقبه والندرجت عمرته في الحج فيسمى عقب الإفاضة وكذا إردافه عقب
طوافها وقبل ركعتيه أو فيهما (وتندرج) العمرة في الحج فيستغنى بالإفاضة والسمى
عقبه عن طوافها وسميها وحلقه عن حلقها فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها .

(وكره) بضم فكسر إردافه عليها عقب طوافها و (قبل الركوع) أي صلاة
ركعتيه ويصح إردافه عليها ويصير قارناً فيصليها وتندرج (لا) يصح إردافه عليها
(بعده) أي الركوع ولا ينعد ولا يصير قارناً ومفهوم بعده صحته فيه وهو كذلك .

(وصح) إحرام الحج (بعد) تمام (سعى) للعمرة قبل حلقها ثم إن كان أتمه قبل
أشهر الحج فليس متمتعاً وإن كان أتمه فيه فهو متمتع ، وأشهر قوله صح بعد جوازه ابتداء
وهو كذلك لاستازامه تأخير حلقها أو سقوطه (وحرم) على من أحرم بالحج بعد سعيها
(الخلق) للعمرة حتى يتحلل من حجه يرمى جرة العقبة .

(وأهدى) وجوباً (لتأخيرهِ) أي الخلق وجوباً بسبب إحرام الحج (ولو فعله) أي

ثُمَّ تَمَتُّعٌ بِأَنْ يَحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِرَانَ ، وَشَرَطُ دَمِهِمَا : عَدَمُ
إِقَامَةِ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَقَتَ فِعْلِهِمَا وَإِنْ بِانْقِطَاعِ بِهَا

الحلق قبل تحمله من الحج بمبالغة في وجوب الهدى وتلزمه فدية أيضاً لحلقه وهو محرم بالحج
وأشار بولو لقول بعض أصحاب ابن يونس لا دم عليه إن فعله تخريباً على قول ابن القاسم
بسقوط سجود من قام من اثنتين بلا تشهد برجوعه وتشهده بعد استقلاله قائماً قبل سلامه ،
ويسجد بعده ، وعلى سقوط دم تعدى الميقات بلا إحرام بالرجوع اليه والإحرام منه .

(ثم) يلي القرآن في الفضل (تمتع) فهو مقدم على الإطلاق وعلى الإحرام كاحرام زيد
فأوجه خمسة ، ولا فضل في الأخيرين على أنها راجعان إلى الثلاثة الأول فلا ينبغي عدهما
مستقلين مصور (بأن) يحرم بعمره ويتمها في أشهر الحج ثم (يحج بعدها) في عامه
بأفراد بل (وإن بقران) فيصير متمتعاً قارناً ويلزمه هديان واحد لتمتعه وهدى لقرانه ،
وسواء كانت العمرة صحيحة أو فاسدة ولو كررها في أشهره وحج من عامه فهدي واحد
قاله في النواذر ، وسعى متمتعاً لتمتعه باسقاط أحد السفريين أو لأنه تمتع بعد تمام عمرته
بالنساء والطيب وغيرهما .

(وشرط) وجوب (دمهما) أي القرآن والتمتع (عدم إقامة بمكة) وما في حكمها
بما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه (أو ذى طوى) مثلث الطاء موضع بين الطريق التي
يهبط منها إلى مقبرة مكة المسماة بالمعلاة والطريق الآخر الذي إلى جهة الزاهر ، ويسميه
أهل مكة بين الحجونين . وأما طوى الذي في القرآن العزيز فيضمه فقط في القراءات
السبع منوناً وغير منون وهو موضع بالشام وصلة إقامة (وقت فعلهما) أي الإحرام
بالقران والعمرة ، فلا قدم آفاقي بعمره في أشهر الحج أو قارناً ونبته السكنى بمكة ثم حج
من عامه فعليه هدي التمتع أو القران لأنه لم يكن وقت إحرام العمرة أو القران من حاضري
المسجد الحرام ، فالمقيم بمكة وقت الإحرام بهما لا دم عليه إن كانت إقامته بها أصليه بل
(وإن) كانت إقامته بها (بانقطاع) عن وطنه (بها) أي مكة أي رفض وطنه
وسكنائها بنية عدم الانتقال وهو مراد التوضيح بقوله المجاور بها المنقطع كأهلها لا المجاور
بنية الانتقال أو بلانية فإن عليه الدم .

أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ ، لَا أَنْقَطَعَ بِغَيْرِهَا ، أَوْ قَدِمَ بِهَا يَتَوَى
 الْإِقَامَةَ ، وَتَنْدِبَ لِذِي أَهْلَيْنِ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهِمَا
 أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ ، تَأْوِيلَانِ ، وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ ، وَلَتَمْتَعِ عَدَمُ
 عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهَا

(أَوْ) تَوَطَّنَهَا وَ (خَرَجَ) مِنْهَا (أَوْ) قَضَاءُ (حَاجَةٍ) كَفَزُوا وَرِبَاطُ وَتِجَارَةُ تَأْوِيلًا
 الرَّجُوعُ طَالَتْ إِقَامَتُهُ أَوْ قَصُرَتْ ثُمَّ رَجَعَ لَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ قَارَنًا وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ
 فَلَا دَمَ عَلَيْهِ (لَا) يَسْقُطُ الدَّمُ هُنَّ مَتَوَطَّنَهَا إِنْ رَفَضَ سَكْنَاهَا وَ (أَنْقَطَعَ بِغَيْرِهَا) أَيِ
 مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ قَارَنًا وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (أَوْ قَدِمَ)
 أَيِ الْمُنْقَطِعِ بِغَيْرِهَا (بِهَا) أَيِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَشْهُرِ الْحَجِّ حَالُ كَوْنِهِ (يَتَوَى الْإِقَامَةَ) بِمَكَّةَ
 وَأَوَّلَى إِنْ لَمْ يَتَوَى فَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ فَلَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَأَمَّا إِنْ أَنْقَطَعَ بِغَيْرِهَا غَيْرِ
 رَافِضٍ سَكْنَاهَا ثُمَّ رَجَعَ لَهَا تَأْوِيلًا الْإِقَامَةَ بِهَا فَلَا دَمَ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ .

(وَتَنْدِبَ) بَضْمٌ فَكَسَرَ أَيِ دَمِ الْقَرَانِ وَالتَّمَتُّعِ (الَّذِي) أَيِ صَاحِبِ (أَهْلَيْنِ) أَهْلُ
 بِمَكَّةَ وَأَهْلُ بِغَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ فِي حُكْمِهَا (وَهَلْ) يَنْدِبُ دَمَ التَّمَتُّعِ لِذِي أَهْلَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ
 (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ) ذُو الْأَهْلَيْنِ (بِأَحَدِهِمَا) أَيِ الْأَهْلَيْنِ (أَكْثَرَ) مِنْ إِقَامَتِهِ بِالْآخِرِ (فَيُعْتَبَرُ)
 مَا أَقَامَ بِهِ أَكْثَرَ وَيُلْفَى مَا أَقَامَ بِهِ أَقَلَّ فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ إِقَامَتُهُ بِغَيْرِ مَكَّةَ أَكْثَرَ ، وَلَا
 يَجِبُ إِنْ كَانَتْ إِقَامَتُهُ بِهَا أَكْثَرَ (تَأْوِيلَانِ) الْأَوَّلُ لِلتُّونِسِيِّ وَالثَّانِي لِلْحَمِي .

(وَ) شَرْطُ دَمِ التَّمَتُّعِ (حَجٌّ مِنْ) أَيِ فِي (عَامِهِ) الَّذِي اعْتَمَرَ فِيهِ وَالْقَرَانُ حَجٌّ
 بِإِحْرَامِهِ وَلَوْ فِي عَامٍ آخَرَ ، فَمِنْ قَرْنٍ وَفَاتِهِ الْحَجُّ وَيُوقَى عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى أَتَمَّهُ فَيَا بَلِيغَهُ
 فَعَلَيْهِ الدَّمُ ، وَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . الْحَرْشِيُّ أَيِ وَشَرْطُ دَمِ الْقَرَانِ وَالتَّمَتُّعِ حَجٌّ مِنْ
 عَامِهِ فَلَوْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ لَمْ يَحْجِ إِلَّا مِنْ قَابِلٍ أَوْ فَاتٍ التَّمَتُّعِ الْحَجُّ أَوْ الْقَارَنُ
 وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ فَلَا دَمَ ، وَلَوْ بَقِيَ الْقَارَنُ عَلَى إِحْرَامِهِ لِقَابِلٍ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ .

(هـ) شَرْطُ (أَوْ) دَمِ (التَّمَتُّعِ) عَدَمُ هَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ (فِي الْبَعْدِ) بَعْدَ تَعَوُّلِهِ

ولو بالحجّار لا أقلّ ، وفعل بغض ركنها في وقته ، وفي
 شرط كونها عن واحد : تردد ، ودم التمتع يجب
 بإحرام الحج ،

من العمرة وقبل إحرامه بالحج ، فإن عاد له بعده فلا دم عليه إن كان مثله بغير الحجّار
 بل (ولو) كان مثل بلده الذي رجع له (بالحجّار) وأشار بولو لقول ابن المواز يشترط
 الرجوع إلى بلده أو الخروج من الحجّار ، فالمبالغة راجعة لمثله فقط . وأما الرجوع
 لبلده بمرض الحجّار فمسقط الدم اتفاقاً (لا) يسقط الدم (ب) موده إلى (أقل) من بلده
 في البعد وكذا لو أحرم بالحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد له فعليه الدم ، لأن عوده
 حينئذ ليس للحج المصنف أطلق المتقدمون هذا الشرط ، وقيد أبو محمد بمن كان أفضّه
 إذا ذهب إليه وعاد يدرك الحج في عامه فإن كان بعيداً كإفريقية كفى عندي رجوعه
 إلى مصر .

(و) شرط التمتع (فعل بغض ركنها) أي العمرة ولو شرطاً من السمي لا حلقها
 (في وقته) أي الحج ويدخل بظهور هلال شوال ، فإن أتم سعيها في آخر يوم من رمضان
 وحلق رأسه عقب غروب شمسه وحج من عامه فليس متمتعاً . ابن عرفة والمتعة إحرام
 من أتم ركن عمرته في أشهره ، روى ابن حبيب ولو بأخر شوط بحج من عامه لا حلقها
 فلا أحرم به قبله لزمه ، وتأخير حلقها ولا متعة فإن حلق اقتدى في سقوط دم التأخير
 ما مر .

(وفي شرط كونها) أي الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كان الحج عن
 شخص والعمرة عن آخر فلا دم وعدمه (تردد) من المتأخرين في النقل عن المتقدمين فنقل
 الشيخ والصغلي والضمي عدم اشتراط ذلك . وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه وحكى
 ابن شاس القولين ولم يعزهما ، وأنكر ابن عرفة والمصنف في مناسكه القول باشتراطه .
 (ودم التمتع يجب) وجوباً موسعاً قابلاً للسقوط (بإحرام الحج) ويتحتم برمي جمرة
 العقبة يوم النحر وسيقول وإن مات متمتع فالهدي من رأس ماله إن رمى العقبة فمفهوم

وأجزاً قبله ، ثم الطواف لهما سبعا

إن رمى العقبة أنه إن مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأس ماله ولا من ثلثه ، ومثل فوات وقته أو طواف الإفاضة فما هنا بيان لابتداء وقت وجوبه وما يأتي بيان لتقريره وتخلده في الذمة .

(وأجزاً) دم التمتع أي تقليده وإشعاره (قبله) أي إحرام الحج ولو عند إحرام العمرة ولو ساقه ثم حج من عامه كما يأتي فليس مراده تحريمه أو ذبحه لعدم اجزائه قبل إحرام الحج . البناني أطبق من يعتد به من الشراح على هذا التأويل في كلام المصنف محتجين بأنه لم يصرح أحد من أهل المذهب بأن تحريم الهدي قبل الإحرام بالحج محرم ، وهو غير ظاهر لقول الآبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدي على قول الراوي ، فأمرنا إذا أحلنا أن نهدي ما نصه عياض في الحديث حجة لمن يحيز هدي التمتع بعد التحلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، وهي إحدى الروايتين عنده ، والأخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأنه بذلك يصير متمتعاً ، والقول الأول جار على تقديم الكفارة على الخنت وعلى تقديم الزكاة على الحول ، وقد يفرق بين هذه الأصول والأول ظاهر الأحاديث لقوله إذا أحلنا أن نهدي . المازري مذهبا أن هدي التمتع إنما يجب بإحرام الحج وفي وقت جواز تحريمه ثلاثة أوجه ، فالصحيح والذي عليه الجمهور أنه يجوز تحريمه بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج ، والثالث إنه يجوز بعد الإحرام بالعمرة اه . وبه تعلم أنه يتمين إبقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شراحة وتأويلهم له من غير داع والله أعلم .

وعطف على الإحرام فقال (ثم الطواف) بالكعبة المشرفة (لهما) أي الحج والعمرة ذكره لطول الفصل حال كونه أشواطاً (سبعا) سواء كان ركناً للحج أو للعمرة أو واجباً له أو مندوباً فإن ترك شيئاً منها لم يحز ولم ينب عنه دم ، وإن زاد على السبع ألفى الزائد الباسي من سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر منها فإنه يقطع ويركع ركعتين للأسيوع الكامل ، ويلقى ما زاد عليه ولا يعتد به . التادلي وهكذا حكم المصنف وابتدأه من

بِالطَّهْرَيْنِ ، وَالسَّيْرِ ، وَبَطْلِ بَحْدَثٍ : بِنَسَاءٍ ، وَجَفَلٍ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ

ركن الحجر الأسود واجب ، فإن ابتدأه من الركن اليماني مثلاً ألقى ما قبل ركن الحجر وأتم إليه فان لم يتم إليه وسعى عقبه أعاد طوافه وسعى ما دام بمكة وإلا فعليه دم .
قال في التوضيح قال ابن المواز ولو بدأ في طوافه من الركن اليماني فليبلغ ذلك ويتم إلى الركن الأسود ، فإن تذكر وهو بمكة أعاد الطواف والسعي إن طال أو انتقض وضوءه وإلا بنى هذا كله في النسيان والجهل ، وأما إن بدأ منه عامداً وأتم إليه فإنه لا يبنى إلا إن رجع بالقرب جداً ولم يخرج من المسجد ، وإذا لم يتدارك حتى رجس لبلده أجزأه ويبيح يدهي ، وكذلك إن بدأ بالطواف من باب البيت فليبلغ ما مشى من باب البيت إلى الركن الأسود قبل ، فلو ابتدأ الطواف من بين الحجر الأسود والباب قال هذا يسير يحزنه ولا شيء عليه .

شد والبداة عند مالك رضي الله تعالى عنه من الحجر الأسود سنة فلو بدأ من الركن اليماني فمضى إلى الحجر الأسود ، وإن خرج من مكة أجزأه وعليه الهدي لقوله تعالى ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْمَشْرِقِيِّ ﴾ ٢٩ الحج ، وهذا قد طاف به حال كونه متلبساً (بالتطهرين) من الحدث الأصغر وحكم الحث ، فإن شك في أثناؤه ثم بان طهره فلا يعيده ، والأحسن بالطهارتين لغلبة استعمال الطهرين في الطهر من الحدث الأكبر والطهر من الحدث الأصغر ، فتصير الطهارة من حكم الحث مسكوناً عنها وغلبة استعمال الطهارتين في الحديثه كبرى وصغرى والحثية ، وسواء كانت الطهارة مائة أو صعيدية .

(والسار) للمعورة فلا يصح مع كشفها (وبطل بحديث بناء) على ما مضى من الاشواط يعني أنه إن أحدث فلا يبنى وسواء أحدث غلبة أو سهواً أو عمداً كان الطواف فرضاً أو واجباً أو نفلاً ويستأنف الفرض . والواجب بعد الطهارة مطلقاً والنفل إن قعمد الحدث وإلا فلا يطلب بإعادته ، وكذا إن ابتدأ عمداً أو نسياناً (و) (ب) جعل البيت عن يساره أي الطائف ماشياً إلى أمامه فان رجس القهقري لم يصح ، وحكمة التياسر

وُخْرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ وَسِتَّةُ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ ،

صيرورة قلب الطائف جهة البيت فيستحضر عظمته . ولأن باب البيت هو وجهه فيقبل عليه بوجهه وقلبه فلو جعله عن يمينه لأعرض عنه وتركه خلف ظهره ولا يليق بالأدب الإعراض عن وجوه الأماثل ، فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يحزه .

(و) ؛ (خروج كل البدن عن الشاذروان) بكسر الهمزة والفتح وهو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع ، نقصته قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال فهو من البيت ، وشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه . واعتمد المصنف فيما ذكره على كلام سند وابن شاس ومن تبعها كالقرافي وابن جزى وابن جماعة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هارون وابن راشد ، وسلبه ابن عرفة وهو المعتمد عند الشافعية .

الخط وقد أنكر جماعة من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من البيت منهم ابن رشد بالتصغير في رحلته ، وأبو المباس القباب في شرح قواعد عياض ، وابن فرحون . وبالجملة فقد كثرت الاضطرابات في الشاذروان وصرح جماعة من الأئمة المتقدمين بأنهم بأنهم من البيت فيجب الاحتراز منه في طوافه ابتداء ، فإن طاف وبعض بدنه في هوائه فإنه يعيد ما دام بمكة ، فإن لم يذكر ذلك حتى بعد عن مكة فينبغي أن لا يلزم بالرجوع لذلك مراعاة لمن قال إنه ليس منه والله أعلم .

(و) خروج كل البدن عن (ستة أذرع) . بآتيات التاء وحذفها لأن ذراع اليد يذكر ويؤنث (من الحجر) بكسر فسكون سمي حجراً لاستدارته كحجر الإنسان وهو بناء قصير يصل إلى صدر الإنسان على صورة نصف دائرة مقابل للركنين اليمينين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين ، جعله سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام عريشاً من إراك تقتحمه الغنم ، وكان زريبة لغنم اسماعيل عليه الصلاة والسلام ثم أن قريشاً أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة لضيق المال الحلال ، وتبع المصنف في التحديد ستة أذرع ، الغنمي والظاهر من قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها لا يعتد بها طواف داخل الحجر

وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَاءً ، وَأَبْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِجَنَازَةٍ أَوْ نَفَقَةٍ ،

أنه لا بد من الخروج عن جميعه لشموله الستة أذرع وما زاد عليها ، وهو الظاهر من كلام أصحابنا ، وقد طاف عليه السلام من ورائه وقال خذوا عني مناسككم .

(ونصب) أي أقام وعدل الشخص (المقبل) بضم الميم وفتح القاف وكسر الموحدة مثقلة الحجر الأسود في ابتداء كل شوط (قامته) قبل شروعه في الطواف ليخرج جميع بدنه عن الشاذروان إذ لا يمكنه تقبيل الحجر إلا بانحنائه عليه وصيرورة أغلب بدنه على الشاذروان فلو طاف قبل نصب قامته لزم طوافه وأغلب بدنه في الشاذروان ، وكذا استلام البائي ابن المعلى في منسكه وكثير من الناس يرجعون بلا حج بسبب جهلهم بهذا ، ويشترط كون الطواف (داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه ويندب القرب من البيت .

(و) كونه (ولاء) بكسر الواو مع المد أي متوالياً بلا فصل كثير بين أجزائه بلا عذر ، ويعتبر الفصل اليسير ولو اختياراً والكثير لعذر بشرط بقاء طهارته قاله اللخمي وسند ، وإن نقض وضوءه بين الطواف وركعتيه قوضاً وأعاده فان صلاهما ولم يعده وسمى أعاد الطواف والركعتين والسعي ما دام بمكة أو قريباً منها فان تباعد عنها فليصلها بموضعه وينمت يهدي ولم تجزه الركعتان الأوليان قاله ابن يونس .

(وأبتدأ) الطواف فرضاً أو واجباً أو نفلاً (إن قطعه) (١) (٢) صلاته على (جنازة) ولو خففها لأنها فعل آخر وقطعه لها ممنوع ما لم تتعين ويخش تغيرها بتأخيرها إلى تمام الطواف فيجب قطعه لها ويبنى كالقريضة (أو) خرج من المسجد لأجل (نفقة) نسيها خارجه ويمنع قطعه لها ابتداء كما هو ظاهر المدونة ، فان قطع لها ولم يخرج من المسجد فأنه يبنى المصنف ، لو قيل يجوز الخروج للنفقة كان أظهر لإجازتهم قطع الصلاة لمن أخذ ماله ذو المال وهي أشد حرمة ، وبحث فيه بأن الصلاة منع الكلام فيها إلا اليسير لإسلاها فاضطر لقطع الكلام جائز في الطواف فيؤكل من يأتي له بنفقته ولا يقطعه .

أَوْ نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَغَ سَعْيَهُ ، وَقَطَعَهُ الْفَرِيضَةَ ، وَنُدِبَ
كَمَالُ الشُّوْطِ ،

(أو نسي) الطائف (بعضه) أي الطواف ولو بعض شوط أو تركه جهلا فيبتدئه
(إن) كان (فرغ سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوءه وإلا ينسئ إن قيل
كيف ينسئ بعد فراغ سعيه وهذا تفريق كثير يمنع مثله البنسئ في الصلاة . قلت لما كان
السعي مرتبطا بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة ، كمن ترك
سجود الركعة الأولى وقرأ في الثانية البقرة وتذكر سجود الأولى قبل عقد ركوع الثانية ،
فانه يرجع له . ولا تعد قراءة البقرة طولا . وأشهر قوله إن فرغ سعيه انه طواف قدوم
أو عمرة أو إفاضة يسمى عقبه فان كان تطوعا أو إفاضة لا سعي بعده اعتبر القرب والبعد
من فراغ الطواف بالعرف ، فان قرب بنسئ وإن بعد ابتداء .

(وقطعه) أي الطائف طوافه وجوبا (١) إقامة الصلاة (الفريضة) لراتب المسجد
الحرام ولزمه الاقتداء به إن لم يكن صلاها أو صلاها منفردا ببنيته أو المسجد الحرام
أو جماعة بغيره . فان كان قد صلاها جماعة به وأقيمت للراتب فهل يقطعه ويخرج ، لأن
في بقائه طعنا عليه أولا لأن تلبسه بالطواف يدفع الطعن ومثل الإقامة فريضة حاضرة
تذكرها وخاف خروج وقتها ولو الاختياري إن أتم الطواف الفرض استظهره الخط ،
قال وأما التطوع فلا اشكال في قطعه لها ومفهوم للفريضة أنه لا يقطعه ركنًا كان واجبا
لغيرها كركعتي فجر وضحي ، فان كان مندوبا فله قطعه لركعتي الفجر إن كانت الصلاة
لا تقام قبل فراغه منه . الخط ويبين والظاهر قطع الطواف غير الواجب للوقت إذا خشي
خروجه وقته الاختياري وإيقاعه في الضروري .

(ونذب) له (كمال الشوط) الذي أقيمت الفريضة فيه قبل قطعه لها ولو أحرم
الإمام بأن يخرج من عند الحجر الأسود لينسئ من أول الشوط الذي يليه ، فان لم يكمله
فقال إن حبيب ظاهر المدونة الموازية أنه ينسئ من الموضع الذي خرج منه والمستحب
ابتداء ذلك الشوط ، الخط الظاهر حمل كلام ابن حبيب على الوفاق وهو ظاهر كلام سند

وَبَنَى : إِنْ رَعَفَ ، أَوْ عَلِمَ بِنَجَسٍ ، وَأَعَادَ رَكَعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ ،

(وبني) الطائف على ما تقدم من طوافه (إن رعف) حقه أن يقال كان رعف ليفيد أنه إذا قطعه للفريضة بينى قبل تنفله . قاله في الموازية ، فان تنفل قبل أن يتم طوافه ابتداءً ، وكذا إن جلس بعد صلاته طويلاً لذكر أو حديث لترك الموالاة . ولو قال كان رعف لم يكن تشبيهاً في ندب كال الشوط لخروج الراحف بمجرد حصوله ، وينبغي أن يشترط هنا أن لا يحاوز مكاناً ممكناً قرب ، وأن لا يبعد جداً ، وأن لا يطأ نجساً لا الاستقبال وعدم الكلام لعدم اشتراطهما في الطواف .

(أو علم) الطائف في أثناء طوافه (بنجس) في بدنه أو ثوبه فيطرحها أو يغسلها وبني على ما تقدم من طوافه إن لم يطل ، وإلا بطل لعدم موالاته . وتبع المصنف ابن الحاجب ، واعترضه ابن عرفة بأنه لا بينى ويبتدىء ذكره الشيخ عن أشهب ، ولم يحك مقابله وجواب الخط بأنه تبع استظهار أبي اسحاق التونسي لا يعادل ذلك قاله عب . البنائي فيه نظم فقد ذكر ابن رشد في سماح القرينين فيها ثلاثة أقوال ، أحدها : لمالك رضي الله تعالى عنه في السماع المذكور كراهة الطواف بالثوب النجس . ابن رشد وعليه لا نجس الإعادة وإن كان متعمداً .

الثاني : لابن القاسم إذا لم يعلم إلا بعد الطواف فلا إعادة عليه .

والثالث : لأشهب إن علم به أثناءه ابتداءً وبعد كاله أعاده وأعاد السعي إن

قرب له .

فعلم أن قول أشهب مقابل لقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ، وعلى قول ابن القاسم لا إعادة عليه بعد كاله التونسي يشبه أن بينى إن علم أثناءه . والحاصل أن الموافق لقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما هو الذي جرى عليه المصنف وابن الحاجب .

(و) إن لم يعلم النجس إلا بعد فراغ طوافه فلا يعيده و (أعاد) ندباً (ركعتيه) أي الطواف (القرب) بالمرف ، فان طال فلا يعيدهما وانتقاض وضوئه كالطول (و)

وَعَلَى الْأَقْلِّ إِنْ شَكَّ ، وَجَازَ بِسَقَائِفِ لَزْحَمَةٍ ، وَإِلَّا أَعَادَ ، وَلَمْ
يَرْجِعْ لَهُ ، وَلَا دَمَ ،

يبني (على الأقل إن شك) في عدد الأشواط إن لم يكن مستنكحاً وإلا فيبني على الأكثر
ويعمل بأخبار غيره ولو واحداً ليس معه في الطواف ، نقله الخط عن الإمام مالك رضي
الله تعالى عنه قاله عب . البناني قوله ولو واحداً ليس معه في الطواف الخ فيه نظر ، بل
لا يرجع إليه إلا إذا كان قد طاف معه . ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك رضي
الله تعالى عنها للشاك قبول خبر رجلين طافا معه الشيخ ، وفي رواية قبول خبر رجل
معه الباجي عن الأبهري القياس إلغاء قول غيره وبنائوه على يقينه كالصلاة وقاله عبـد
الحق اه .

ونقله الخط قال والمنصوص عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه يبني على الأقل سواء
شك وهو في الطواف أو بعد فراغه منه بل في الموازية أنه إذا شك في إكمال طوافه
بعد رجوعه لبلده فإنه يرجع له من بلده .

(و جاز) الطواف (بسقائف لزحمة) ومن وراء زمزم بالأولى قد يقال يتوم من
اقتصار المصنف على السقائف جوازه من وراء زمزم بلا زحمة وليس كذلك ، وقد جمع في
المدونة بين الأمرين فإن ذهبت أثناءه كله بمكانه الممتد ، ولا يجوز تجاوزه في بقية أشواطه
لأنه كان لضرورة وقد زالت (وإلا) أي وإن لم يكن الطواف بالسقائف لزحمة بأن
طاف بها الحُر أو برء أو مطر (أعاد) طوافه وجوباً ما دام بمكة بدليل قوله (و) إن
خرج منها (لم يرجع له) أي الطواف بما يشق عليه رجوعه منه سواء كان بلده
أو غيره .

(ولا دم) عليه والمذهب وجوبه عليه ، والذي يظهر أنه لا يجوز بالسقائف واجباً
كان أو غيره إلا لزحمة ، فإن طاف بها لغيرها أعاد الواجب لا غيره . وقوله بسقائف أي
التي كانت في الصدر الأول ، وأما التي في زمننا فهي خارجة عن المسجد لأنها مزیدة فيه
فالطواف فيها طواف خارج المسجد وهو باطل ولو لزحمة . سحنون ولا يمكن أن ينتهي

وَوَجِبَ كَالسَّعْيِ قَبْلَ عَرَفَةَ إِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحُلِّ وَلَمْ يُرَاقِ ،
وَلَمْ يُزِدْ بِحَرَمٍ ، وَإِلَّا سَعَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ ، وَإِلَّا قَدَّمَ

الزحام إلى السقائف اه . الخط لم نسمع قط ان الزحام انتهى إليها بل لا يجاوز الناس محل الطواف المعتاد وعلى نهايته إثنان وثلاثون عموداً من النحاس وعمودان من الرخام ، فمما وراء هذه العواميد ليس من محله المعتاد .

(ووجب) الطواف على من دخل مكة محرماً بالحج مفرداً أو قارناً وليس حائضاً ولا نفساء ولا مجنوناً ولا مغمى عليه ولا ناسياً ويسمى طواف القدوم . وشبهه في الوجوب فقال (ك) تقديم (السعي) الذي هو ركن الحج فيجب تقديمه (قبل) وقوف (عرفة) فالتشبيه ليس تاماً إذ طواف المقدم واجب والسعي ركن ، فأفاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه ووجوب تقديمه على عرفة (إن أحرم) بالحج وحده أو مع العمرة (من الحل) ولو آفاقياً اتسع نفسه خرج لملاقاته فإن أحرم بالحج وحده من مكة أو غيرها من الحرم لإقامته به فلا يجب عليه طواف القدوم .

(و) إن (لم يراق) بكسر الهاء أو فتحها أي لم يقارب وقت الوقوف بحيث يخشى قوات الوقوف بعرفة إن طاف للقدوم ، فإن راق ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (و) إن (لم يردف) الحج على العمرة ولو بعد فراغها (بحرم) وأغنى عن هذا قوله أحرم من الحل فإن وجدت هذه الشروط وجب عليه طواف القدوم والسعي عقبه قبل خروجه لعرفة (وإلا) أي وإن لم تتوفر هذه الشروط بأن أحرم به من الحرم أو راق أو أردفه بحرم فلا قدوم عليه و (سعى) السعي الذي هو ركن الحج (بعد) طواف (الإفاضة) ولا دم لتركه لعدم وجوبه لعدم شرطه ، ومثل ذلك للناسي والحائض والنفساء والمجنون والمغمى عليه الذين استمر عذرهم إلى عرفة ويمكن إدخالهم في المراق .

(وإلا) أي وإن لم يسع من لم يجب عليه طواف القدوم عقب الإفاضة بأن طاف المردف بحرم أو المحرم منه غير المراق تطوعاً أو فرضاً بذنره وسعى عقبه (ف) عليه (دم)

إِنْ قَدَّمَ وَلَمْ يُعِدْ ، ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعاً بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، مِنْهُ
الْبَدءُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى ، وَصَحَّتْهُ بِتَقْدُّمِ طَوَافٍ ،

لخالفته بما وجب عليه من تأخير سعيه عقب إفاضته (إن) كان (قدم) بفتحات متفكراً
سعيه عقب الطواف الذي طافه قبل عرفة تطوعاً أو نذراً (و) إن (لم يعد) السعي
عقب إفاضته حتى رجع لبلده ، وأما المراهق إذا تكلف طواف القدوم وسعى عقبه ولم
يعده بعد الإفاضة فلا دم عليه لإتيانه بما هو الأصل قاله الشارح وتبت ، واستظهره الخط .
وقال ابن عاشر إنه في غاية البعد من اللفظ .

(ثم السعي) أي لها وحذفه استغناءً بذكره عقب الطواف أشواطاً (سبْعاً) للحج
وكذا للعمرة (بين الصفا والمروة منه) أي الصفا (البدء) حال كونه معدوداً (مرة)
فإن بدأ من المروة فلا يحسب به وإلا بطل سعيه .

(والعود) من المروة إلى الصفا بعد مرة (أخرى) ولا يتوهم إن ألف الصفا للتأنيث
لأنها ثالثة كالألف في وعصا ، وألف التأنيث لا تكون إلا رابعة فصاعداً ، ومن شروط
السعي موالاته في نفسه ويفتقر التفريق البسر كصلاته أثناءه على جنازة أو بيلمه أو
اشغائه شيئاً أو جلوسه مع أحد أو وقوفه معه يحد منه خير طول فيسبي ، ولا ينبغي
شيء من ذلك كما في المدونة فإن كثرة التفريق لم بين وإبتدأه ، فإن أقيمت عليه الصلاة
وهو فيه فلا يقطعه لأنه خارج عن المسجد ، نقله في التوضيح عن مالك رضي الله تعالى
عنه في العنينة والموازية . وأما الموالاة بينه وبين الطواف ففي الخط أن اتصاله بالطواف
شرط ، وفي شرح الرسالة سنة .

(وصحته) أي السعي في الحج والعمرة مشروطة (بتقدم طواف) عليه فإن سعى
بلا تقدم طواف فهو باطل سواء كان الطواف فرضاً كالإفاضة وطواف العمرة ، أو واجباً
كالقدوم أو نقلاً كما عداها . ثم إن كان فرضاً أو واجباً صح السعي بعده صحة تامة لا
يحتاج معها لشيء إن نوى وجوب القدوم أو سنيته بمعنى أنه ليس وكناً ، وإنه يجزئ
بالدم أو لم يستحضر عند فعله شيئاً وهو يعتقد وجوبه أو سنيته بالمعنى المذكور ، وأما إن

وَنَوَى فَرُضِيَّتَهُ ، وَإِلَّا قَدَّمَ ، وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمَرَةِ حَرَمًا ،

نوى سنيته بمعنى أن له فعله وتركه أو لم ينو شيئاً وهو يعتقد ذلك أو كان الطواف الذي سعى بعده نفلاً أعاد طواف الإفاضة وسعى بعده ما دام بمكة أو قربها ، فإن تباعد فعليه دم .

فقوله (ونوى فرضيته) أي الطواف ليس شرطاً في صحة السعي وإنما هو شرط لتمامه وعدم إعادته وعدم ترتب دم عليه بدليل قوله (وإلا) أي وإن لم ينو فرضيته بأن طائف قبله طوافاً نفلاً أو طواف قدوم نأوياً ثقلته لجهله وجوبه (ف) عليه (دم) إن تباعد عن مكة وإلا أعاده بنية الفرضية وسعى بعده ، ولا دم عليه ففلي قوله والاقدم مسامحة إذ ظاهره أنه لا يؤمر بإعادته إن كان بمكة أو قربها وليس كذلك ، والمراد بالفرضية هنا الوجوب بدليل الجهاره بالدم . ولأن الفرض الذي هو ركن إنما هو طواف الإفاضة وهو لا يكون إلا بعد عرفة كما يأتي .

المصنف في منسكه ولا يشترط أن يكون الطواف واجباً على المشهور . وقال ابن عرفة وفي شرط وجوبه قولان لابن عبد الحكم ولها . وقال الشارح ظاهر كلام المصنف عدم اشتراط كون الطواف واجباً وهو ظاهر المدونة إذ لو كان شرطاً للزم من عدمه عدم صحة السعي وأن يرجع له من بلده دون جبره بالدم (ورجع) المعتمر من أي موضع وصل إليه من الأرض .

(إن لم يصح طواف عمرة) اعتمرها لفعله بغير وضوء أو ترك بعضه حال سكونه (حرماً) بكسر فسكون أي محرماً متجرداً من المحيط ، كتجرده عند أول إحرامه لأنه ليس معه من أركانها إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحرم على الحريم ويحب عليه ما يجب على الحريم في ارتكابه شيء ممنوع ، فإن كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فيتمها فاسدة ثم يقضيها من الملبقات الذي كان أحرم منه أولاً ويهدي ، وعليه لكل صيد أصابه الجزاء قتاله فيها ، وعليه فدية للبسه وطيبه . والتحدث إن ظن الإباحة فإذا وصل مكة طاف

وَأَقْتَدَى لِحَلِّهِ ، وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ ، فَقَارِنْ
كَطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ سَعَى بَعْدَهُ ، وَاقْتَصَرَ ، وَإِذَا أَفَاضَ
إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ ، وَلَا تَمَّ حِلًّا

وسمى وحلق أو قصر ، وظاهره أنه لا فرق بين وقوع ذلك في هذه المسألة وما بعدها
عدداً أو سهواً وأنه لا يقضي النسك في العمدة (واقندى) وجوباً (لحلقه) إن كان قد
تحلل به أولاً ، ولا بد من حلقه ثانياً لأن الأول لم يصادف محلاً .

(وإن) كان (أحرم) من لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) بعد الطواف الفاسد
(بحج ف) هو (قارن) لأن طوافه الفاسد وسعيه عقبه كالعدم ، فلم يبق معه غير إحرامها
والإرداف عليه صحيح لصحة للعمرة في نفسها باعتبار إحرامها ومفهوم بحج أنه لو أحرم
بعمره لكان إحرامه بها لاغياً لقوله كالثاني في عمرتين .

وشبه في الرجوع فقط فقال (كطواف القدوم) الفاسد فيرجع له (إن) كان (سعى
بعده) أي القدوم (واقصر) على سعيه عقب القدوم ولم يعده عقب طواف الإفاضة ،
فإن أعاده فلا يرجع فالرجوع في الحقيقة للسعي لا للقدم ، فإذا وصل مكة فيطوف
ويسمى فيتم تحلله من الحج وينوى بطوافه الإفاضة لأن طواف القدوم فات محله بوقوف
عرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الإفاضة ، فلما لم يعده بعد طوافها ؟

قال أبو إسحاق التونسي صار كمن فرق بين طواف الإفاضة والسعي فيعيد طواف
الإفاضة ويسمى عقبه (و) كطواف (الإفاضة) الفاسد أو المنسى كله أو بعضه فيرجع
له في كل حال (إلا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح فيجزئه عن طواف الإفاضة الفاسد ،
ولا يرجع له من بلده لأن تطوع الحج يحزى عن واجب جنسه كطواف عن مثله (ولا
دم) عليه إذا تطوع بعده ناسياً لقول الجزولي لا خلاف إذا طاف للدواع وهو ذاكر
للإفاضة أنه لا يحزىه وفرضها في رجوعه لبلده ، فإن كان بمكة أمر بإعادة الإفاضة كما
يفهم من ابن يونس وغيره ويرجع للقدم الذي سعى بعده واقتصر وللإفاضة حال كونه
(حلاً) بكسر الحاء المهملة وشد اللام أي حلالاً من محرمات الإحرام لأن كلا منهما تحلل

إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ ، وَكُرْهِ الطَّيِّبِ وَاعْتَمَرَ ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ ،

التحلل الأصغر برمي العقبة أو مضى وقتها (إلا من) لذة (نساء و) تعرض (صيد) فيحرمان عليه لأنها لا يجلان إلا بالتحلل الأكبر وهو طواف الإفاضة والسعي .

(وكره الطيب و) إذا رجع كل منهما لمكة فيكمل ما بقي عليه بإحرامه الأول ولا يحدد إحراماً لبقائه على إحرامه الأول فيما بقي عليه ، ولا يلي في طريقه لفوات وقت التلبية فالذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الإفاضة ويسعى عقبه . والذي لم يصح طواف إفاضته بطواف للإفاضة فقط ولا يحلق كل واحد منهما رأسه لحلقه بمنى وإن تبين فساد طواف القدوم أو الإفاضة ورجع له وكل حجبه (اعتمر) بعد إكماله أي خرج إلى الحل وأتى منه بعمرة سواء وطئ أم لا ، وهذا ظاهر ابن الحاجب زادوهدي .

(والأكثر) قالوا يعتمر (إن) كان (وطئ) لبأني بطواف وسعى لا خلل فيها ويهدي ولا يحرم بها قبل إكمال الحج ، لقوله فيما سبق إلا لحرم بحج فلتحلله . وأما إن لم يطأ فلا عمرة عليه اتفاقاً وظاهره أن الأقل قالوا يأتي بعمرة إن لم يطأ وليس كذلك ، فالمناسب واعتمر إن وطئ . والأكثر لا يعتمر . الرماصي ولو اقتصر على قوله واعتمر إن وطئ لكان أسعد بقولها حتى رجع وأصاب النساء والطيب إلى أن قالت والعمرة مع الهدي تجزئ . عن ذلك كله . وجل الناس يقولون لا عمرة عليه ويحذف قوله والأكثر لأنهم المراد بقولها وجل الناس . وفسرهم أبو الحسن بسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء رضي الله تعالى عنهم وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم ، فلا حاجة لذكرهم لأنهم خارج المذهب بل ذكرهم يوهم أنهم من أهل المذهب .

والحاصل أن مذهب المدونة اثبات العمرة مع الوطء وبقي على المصنف الهدي إن أصاب النساء ، وقد تقدم في نصها وهو ظاهر لوطئه قبل التحلل الثاني فيجب عليه الهدي مع العمرة . فإن أخرج ذلك إلى الحرم فالأقيس قول أشهب عليه هديان . وقال ابن القاسم هدي واحد انظر الخط .

وَالْحَجُّ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةَ النَّحْرِ ، وَلَوْ مَرًّا إِنْ نَوَاهُ ،

(و) الركن (للحج) وحده . (حضور جزء عرفة) أي الكون فيها مطمئناً سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا ، ولذا عدل عن وقوف المشهور إلى حضور وإضافة حضور إلى جزء بمعنى في فلا يقال معنى الحضور المشاهد فتصدق العبارة بمن شاهدها وهو خارج عنها . وليس بمراد وإضافة جزء عرفة بمعنى اللام أي في جزء منسوب لعرفة نسبة الجزء لكلمة لا بمعنى من لعدم صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف كيد زيد لخبر عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة . والأفضل الوقوف في موقف النبي ﷺ وهو عند الصغرات الكبار المطروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة .

ووقت الحضور قوله (ساعة) أي جزء من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (النحر) أي عاشر ذي الحجة وتدخل بغروب التاسع وهذا هو الركن ، وأما الوقوف نهراً من زوال تاسع ذي الحجة فواجب ينحصر بالدم إن تركه عمداً تغير هيبه هذا هو المشهور ، وقال اللخمي وابن العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشهنين ومال إليه ابن عبد البر ، ابن عبد السلام والحاصل أن زمان الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر واختلفوا في مبدئه فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من الغروب ، وقال الجمهور من الزوال ، ووافق اللخمي وابن العربي الجمهور ومال إليه ابن عبد البر .

ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر إذا استقر وأطمأن بل (ولو من) الحاج بعرفة من غير طمأنينة (إن نواه) أي المار الوقوف بها بمروره فإن لم ينلوه بعد فلا يحصل الركن به لخروجه عن سنة الحجاج ، بخلاف المطمئن فينسحب إحرامه على حضوره مطمئناً كأنسحابه على الطواف والسمي وسائر أعمال الحج . ويشترط أيضاً بعرفة أن مسا مر به عرفة وسيفيد هذا بقوله لا الجاهل ، فكأنه قال وعرفة فإن لم يمر به فلا يكفيه ، وعلى المار الناري العارف هدى فالطمأنينة واجبة .

أَوْ يَأْغُمُّ قَبْلَ الزَّوَالِ ، أَوْ أَخْطَأَ الْجُمُ بَعَاشِرٍ

وأشار بولو إلى القول بعدم إجزاء المرور وظاهره مطلقاً ونحوه قول ابن الحاجب ، ففي المار قولان واعترضه في التوضيح بقوله لم أر من قال بعدم الإجزاء مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف ، وقد جعل سند محل الخلاف إذا لم يعرفها ونصه ومن مر بعرفة وعرفها أجزأه وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجزئه والأشهر الإجزاء اهـ . وبحث فيه الخط بأن سندا لم يصرح بتشهيد الإجزاء وإنما قال بعد أن حكى عن مالك رضي الله تعالى عنه الإجزاء وهو بين .

ونقل ابن عرفة في جاهلها روايتين وفي العارف بها أربعة أقوال ، ونصه وفي أجزاء مرور من مر بعرفة عارفاً بها مطلقاً أو إن نوى به الوقوف ، ثالثها وذكر الله تعالى فإن نوى ولم يذكُرْه لم يجزئه ، ورابعها الوقوف . ثم قال وفي أجزاء من مر بها جاهلاً رواية ابن المنذر . ودليل قول ابن القاسم مع اللخمي عن رواية محمد ويكفي حضور جزء عرفة ساعة من ليلة النحر سواء كان الحاضر سالماً من الإغماء قبل الزوال أ (و) كان متلبساً (بالإغماء) أي استشار عقل بشدة مرض (قبل الزوال) من تاسع ذي الحجة وأولى بعده واستمر متمم عليه حتى طلع فجر اليوم العاشر وخرج وقت الوقوف فيكفيه ولا دم عليه ، لأن الإغماء لا يبطل الإحرام وهو منسحب على حضوره إذا وقف به رفقاؤه جزءاً من ليلة النحر .

ومثل الإغماء هنا الجنون والنوم والسكر بحلال بخلاف السكر بحرام فيمنع الإجزاء كجعل المار بل أولى ، وأشار إلى الخلاف بالمطف على المبالغ عليه بولو . ابن عرفة وفي أجزاء من وقف به مغمى عليه مطلقاً . أو إن أغمى عليه بعرفة بعد الزوال ولو قبل الوقوف ، ثالثها إن أغمى عليه بعدهما وسواء كان الوقوف بتاسع .

(أو أخْطَأَ الْجُمُ) بفتح الجيم وشد الميم أي جميع أهل الموقف لا أكثرهم وإن كان هذا معنى الجم لغة في رؤية هلال ذي الحجة فوقفوا (بـ) يوم (عاشر) من ذي الحجة في نفس الأجر كلهم فمنهم أنه اليوم التاسع وأن الليلة عقبه ليلة العاشر بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من ذي القعدة فأكلوا عدته ، ووقفوا في تاسع ذي الحجة فتبين بعد ذلك أنه العاشر فيجزئهم

قَطْ

إن كان المخطيء الجميع (فقط) فإن كان بعضهم فلا يكفيهم ولو كانوا أكثر أهل الموقف وكان الخطأ بعاشر فقط ، فإن كان بشامن أو حادي عشر فلا يكفي . والفرق أن الذين وقفوا بالمعشر فعلوا ما تعبدوا الله تعالى به على لسان نبيه ﷺ من إكمال العدة إذا غيبت بخلافه بالثامن ، فإنه بإجتهد أو شهادة باطلة وظاهر قوله أو أخطأ الجُمُ بعاشر الأجزاء سواء تبين لهم الخطأ قبل وقوفهم ويؤمرون به كما قاله ابن عرزم أم بعده وهو كذلك على الراجح .

وقال سند محل الأجزاء إن تبين لهم الخطأ بعد الوقوف فإن تبين لهم قبل الوقوف أنه اليوم المعشر فلا يجوز لهم الوقوف حينئذ ، وإن وقفوا فلا يجزئهم . الخط ما قاله سند غير ظاهر لما نص عليه مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية في حجاج يحس من أنهم يمشون على عملهم سواء ثبت عندهم أنه المعشر في بقية يومهم أو بعده وقبله ابن رشد وغيره ونحوه في الجواهر . طفى وانت إذا تأملت كلام سند وجدته غير مخالف لما في العتبية والجواهر لأن كلامهما فيمن وقف ثم تبين له في بقية يومه أو بعده أنه المعشر .

وكلام سند فيمن لم يذهب للوقوف حتى تبين له أنه المعشر وأصله للثاني في حواشي التوضيح . وفرق بينهما بأن الأول أوقع الوقوف في وقته المقدر له شرعاً في ظنه اجتهداً ، والثاني ليس له أن يوقع الوقوف في غير وقته المشروع قصداً على وجب القضاء لأنه لا يقضى . للثاني وهذا مصرح به في الطراز . وظاهر المصنف أيضاً نشأ الخطأ من غم ليلة ثلاثين من ذي القعدة أو غلط في عدد الأيام ، ولكن مقتضى الفرق التقديم اختصاصه بالأول كما قرره أولاً وإنه لا يجزئهم وقوفهم بمعشر في الفرع الثاني . ابن عرفة وفي أجزاء وقوف أهل الموسم المعشر غلطاً نقل الطرطوشي اختلاف في نقل ابن القاسم وسحنون . ابن الكاتب اتفق فقهاء الأمصار واتباع مالك رضي الله تعالى عنه على الأجزاء ووقوفهم الثامن غلطاً لنحو .

وعن ابن العربي أجزاءه لابن القاسم وسحنون واختاره ، وأصح أصح ابن القاسم يجزئ المعشر لا الثامن الشيخ اختلف فيه قول سحنون . ابن رشد محل بعضهم اختلافه على

لَا الْجَاهِلُ : كِبْطُنِ عُرْنَةٍ ، وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكْرُهُ ، (وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ ،)

العاشر وبعضهم على التماسن وهو محتمل لوجود الخلاف فيها . وغلط المنفرد لا يحزى مطلقاً اتفاقاً (لا) يحزى المرور بعرفة المار (الجاهل) بأن ما مر عليه عرفة لتقصيره .

وشبه في عدم الإجزاء فقال (ك) وقوف به (بطن عرفة) بضم العين المهملة وفتح الزاء والتون واد بين العلمين اللذين على طرف الحرم والعلمين اللذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يحزى الوقوف به (وأجزأ) الوقوف (بمسجدها) أي عرنة بالنون لأنه من عرفة بالقاء ونسب لذات النون ، لأن حائطه القبلي الذي إلى جهة الحرم على حد ذات النون لو سقط لسقط فيها ويحزى الوقوف به .

(بكروه) بضم الكاف أي كرامة لارتباطه بذات النون . الحط أخذ المصنف هذا مما حكاه الجلاب عن المذهب ولم يعرج عليه ابن عرفة ، ونصه أبو عمر . روى ابن حبيب عرفة بالحل وعرنة بالحرم ، وروى محمد بن وادي عرفة وفي أجزاء الوقوف بها مع الدم وعدم إجزائه . ثالثها يكروه ثم قال وفي إجزائه بمسجد عرفة . ثالثها الوقوف للخمى عن ابن مزين مع محمد قائل حائطه القبلي على حد عرفة سقوطه بها واصبغ وابن عبد الحكم مع مالك رضي الله تعالى عنهم ، وفيها كره بنساءه وقال إنما حدث بعد بني هاشم بعشر سنين .

(وصل) الحاج المشاء أو والمغرب إذا خشي عدم إدراك ركعة منها أو من الأخيرة عجب صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة إن لم يخف فوات الوقوف بعرفة بل (ولوفات) الوقوف بعرفة لأن ما ترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك ، هذا هو المشهور كما في التوضيح واختار سند واللمخي والقرافي وجمع تقديم الوقوف بعرفة في هذه الصورة ، وأما لو أمكنه الذهاب لعرفة مع صلاة ركعة من المشاء بها لوجب عليه السير لعرفة والصلاة بها اتفاقاً ، والتقييد بالعشاء والمغرب لإخراج تذكر فائتة لا يمكنه قضاؤها قبل الوقوف فإنه يقدم الوقوف اتفاقاً . وإن كان وقت الفائتة وقت ذكرها كما في الخبر لضعف

والسنة غسل متصل ، ولا دم ونُدب بالمدينة للحليفي ،

أمرها بالنسبة إلى الحاضر وقته وهو الوقوف .

والخلاف المتقدم جار على الفورية والتراخي . وقول ابن رشد يقدم الصلاة على التراخي غير ظاهر ، لأن الفور والتراخي إنما ينظر إليها قبل الإحرام ، وأما بعده فقد صار إقامه فرضاً على الفور إجماعاً . بل لو كان تطوعاً وجب إتيامه . فإن أفسده وجب إتيامه وقضاؤه فوراً اه . عب قوله والتقيد بالمشاء الخ صحيح وفيها فرض ابن بشير المسألة والخلاف ، ولذا قال الحط لا ينبغي أن يحمل كلام المصنف على ظاهره ولو فاتته لأن هذا القول لم أقف عليه اه .

ولا يرد بقول ابن عرفة . محمد إن ذكر منسية إن صلاها فاته الوقوف قبل الفجر وقف إن كان قرب عرفة والأصل . ابن عبد الحكم إن كان آفاقاً وقف والأصل . الصائغ يصلي إيماء كالمساييف . ورده ابن بشير بخوفه على نفسه قال وهو قياس على الرخصة ، ثم قال وفرضها ابن بشير في ذاكر عشاء ليلته اه لأن كلامه محتمل لكون المنسية فاتتة أو حاضرة وإن كان ظاهره الأول قاله طفي .

(والسنة) لمن أراد الإحرام بحج أو عمرة أو مطلقاً أو كإحرام زيد (غسل) ذكراً كان أو أنثى كبيراً أو صغيراً ولو حائضاً أو نفساء لأنه للإحرام لا للصلاة (متصل) بالإحرام قيد في السنية فلو اغتسل أول النهار وأحرم آخره لم يأت بالسنة قاله في الموازية . وكذا إن اغتسل أوله وأحرم عند زواله ويفتقر الفصل اليسير كإصلاح الجهماز وقد الرجل (ولا دم) في حركه ولو عمداً .

(ونُدب) الفصل (بالمدينة) المنورة بأنوار ساكنها ~~مكة~~ (للحليفي) أي لمن كان بالمدينة وأراد الإحرام بحج أو عمرة من الخليفة سواء كان إحرامه منها واجباً أو مندوباً اقتداءً بالنبي عليه الصلاة والسلام وهذا كالمستثنى من قوله متصل فيتجوز ويفتسل بالمدينة ويلبس الإزار والرداء والتعلين بها ، وإذا وصل الخليفة صلى ركعتي الاحرم وأحرم إذا استوى على راحلته .

وَالِدُخُولٍ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى ، وَالْوُقُوفِ وَلِبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَعْلِينَ ،

ابن يونس ابن حبيب استحَبَّ مالِكُ رضي الله تعالى عنه أن يغتسل بالمدينة ثم يخرج مكانه فيحرم بذِي الحليفة وذلك أفضل ، وبها اغتسل النبي ﷺ وتجرد ولبس ثوبي إحرامه . قال سحنون إذا أردت الخروج من المدينة خروج الطلاق فأت القبر كما صنعت أول دخولك ثم اغتسل ولبس ثوبي إحرامك ثم ائت مسجد ذي الحليفة فاركع به وأهل ، وقال سند من رأى أن الغسل بالمدينة فضيلة جعل التجرد من الثياب بها فضيلة ومن رآه رخصة جعل التجرد منها رخصة أيضاً .

(و) ندب الغسل (لدخول) شخص (غير حائض) ونفساء (مكة) وجعله تت سنة (بطوى) مثلث الطاء والأولى ويطوى لأنه مندوب ثان ، ولا يندب لحائض لأنه في الحقيقة للطواف فلا يندب لمن لا يطوف (و) ندب الغسل (للوقوف) بعرفة ولو لحائض ونفساء ، وجعله تت سنة ويخفف الدلك في هذين الغسلين لأنه محرم والدلك جزء من الغسل عندنا .

(و) السنة الثانية (لبس) بضم اللام (إزار) بكسر الهمز من فوق سرته إلى نصف ساقه ويقلب طرفه الأعلى ويفرز في وسطه من ناحية لحيه بأن يثنى طرف حاشيته العليا على طرف الإزار ، ويفرز كل طرف من طرفيه في جهة الطرف الآخر أو يلف طرفيه في بعضهما ويفرزهما من جهة لحيه ، ولا يربط أحدهما بالآخر ولا يجتزم عليه . فإن فعل افتدى (ورداء) بكسر الراء ممدوداً على كتفيه يستر به ظهره وجنبه وصدره وبطنه ويحوز الإلتزام والارتداء بملق من شقتين غيظ من وسطه .

(وتعلين) وهما الحدوة والمداس وأما الصرموجة والصرارة أي التأسومة فلا تجوزان إلا لضرورة إذا كان سيرهما عريضاً ، فإن رق جازتا ومعنى هذه السنة أن هذه الهيئة من شأن الإحرام ، وأما التجرد من المحيط فواجب ، فإن فعل غيرها بأن التحف برداء أو كساء أجزاء في التجرد الواجب وخالف السنة . عياض في قواعده والتجرد من المحيط

والجفاف للرجال أو ماله حارك من النعال يسائر بعض القدم اه . القباب في شرح القواعد
قوله ماله حارك يسائر بعض القدم فلا يلبس من النعال غير ماله بشراً كان يربط بها على القدم
لتأني المشي خاصة ، فلا يجوز له لبس سباط ولا مزت ولا شيء من هذه النعال الصحراوية ،
لأن لها في عاقبتها حاركا ولا تساع شراكها فتستر كثيراً من القدم اه .

ونقله ابن فرحون وقال عقبه قوله ماله حارك من النعال أي كنعال التكرور التي لها
عقب يسائر بعض القدم ، وكون هذه الهيئة سنة أصله في التوضيح ، وتبعه الخط ومن
بعده . وبحث فيه طفي بأنه يحتاج لمن نص على أنها سنة وأنه معتد . وقد جعلها ابن
عرفة مستعجلة فقال ابن حبيب يستحب ثوبان يرتدي بأحدهما ويأثّر بالآخر الجلاب لا
بأس أن يتزر ويرتدي اه .

ولم يذكر ما يخالفه واقتصر عليه كأنه المذهب وما ذكره عن الجلاب من الجواز نقله
ابن عبد السلام عن الأكثر . وما ذكره عن ابن حبيب نحوه قول البيان الاختيار للمحرم
أن يحرم بثوبين يأثّر بأحدهما ويضطجع بالآخر . وفي الجواهر السنة الثانية التجرد عن
المحيط في إزار ورداء ونملين اه . وفي الذخيرة نحوه ، ولذا تورك المواق على قوله ولبس
إزار ورداء ونملين بقوله الذي للقرافي أن من السنن التجرد .

وقال ابن عبد السلام وظاهر الأكثرين أنه لا خصوصية للباس إزار ورداء ، بل يجوز
ذلك ويجوز الالتفاف بثوب واحد وإنما الخصوصية في اجتنابه المحيط اه . فأنت ترى أنه
نسب للأكثرين خلاف ما اعتمده المصنف في توضيحه مقررأ به كلام ابن الحاجب ، وتبعه
في مختصره . وقول الخط ومن تبعه لا ينبغي أن يعد التجرد من المحيط في سنن الاحرام
لأنه واجب يأثم بتركه لغير عذر غير ظاهر لأن إصطلاح أهل المذهب مختلف فممن
عبر عن الأشياء التي تجبر بالدم بالواجب ، ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم . ابن
عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشي أصحابنا يعبرون عن هذه الخصال بثلاث
عبارات فممن من قال واجبة ، ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال
سنة مؤكدة .

وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ، ثُمَّ إِشْعَارُهُ ، ثُمَّ

(و) السنة لمريد الاحرام بعدما تقدم (تقليد هدى) من إبل أو بقرة لا غنم ساقه بطوعاً أو لنقص من نسله ما ضل لهذا الاحرام بقران أو تمتع فلا يسن قبله غايته أنه يحزى إن وقع كما قال قبل ، ودم التمتع يجب بإحرام الحج وأجزأ قبله . طفى لا خفاء أنه ليس مراد المصنف أفادة حكم التقليد والاشعار بالسنية لأنه يأتي في محله ، وإنما مراده بيان كيف يفعل من أراد الاحرام وكيف يطلب منه ترتيب الأمور المطلوبة عند الاحرام فمعنى كلامه كما قال الخط يسن لمن أراد الاحرام ومعه هدى أن يقلده بعد غسله وتجرده ثم يشعره ، فالسنة منصبة على الهيئة وتبعه سالم وإليه يرجع كلام قت ، لكن يحتاج لنص على أنها سنة .

والذي في المدونة من أراد الاحرام ومعه هدى فليقلده ثم يشعره ثم يحلله وكل ذلك واسع ثم يدخل المسجد فيركع ويحرم كما وصفنا ، وإن أراد أن يقلد ويشعر بذي الحليفة ويؤخر إحرامه إلى الجعفة فلا يفعل ، ولا ينبغي أن يقلد ويشعر إلا عندما يريد أن يحرم اه . فلم تنص على السنة وقولها ينبغي ظاهر في الاستحباب وهو الذي صرح به سند وابن رشد وابن عرفة ثم قال فأنتم ترى كلام الأئمة في ترتيب هذه الأمور على الاستحباب خلاف كلام المصنف وشراحه ، والأولى النص على أن التقليد قبل الإشعار ، ثم قال قولت إن كان معه لتطوع الخ نحوه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام ، وهذا في هدى التطوع . وأما هدى التمتع فتقدم أنه إنما يجب بإحرام الحج اه . زاد ابن عبد السلام وفي معناه هدى القرآن اه . قلت تقدم أنه يحزى تقليده وإشعاره قبله فيستحب فيه هذا الترتيب فالإجزاء في التقديم لا يتنافى ندب الترتيب المذكور ، ولا كونه سنة وهو ظاهر لاختلاف الجهة خلافاً لـ والله الموفق وهو ظاهر ، وإن نظر فيه البناني .

(ثم إشعاره) أي الهدى إن كان من الإبل أو البقرة التي لها سنن والتقليد والإشعار ليسا من سنن الاحرام إذ لا يعد من سننه إلا ما كان متعلقاً به على كل حال إلا لعذر ، وهكذا فعل في الجواهر فجعل السنة الثالثة للإحرام الركعتين والتجليل مستحب (ثم)

رَكْعَتَانِ ، وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ يُحْرِمُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى ، وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى ، وَتَلْبِيَةٌ

السنة الثالثة للإحرام (ركعتان) إن كان الوقت ينتقل فيه وإلا أخر إليه إلا الحائض والمرأتان فيحرمان بلا ركوع خلافاً للبدوي إذ قول المصنف فيها مر ومنع نقل النخ ، ولم يستثن ركعتي الإحرام يفيد منعها كغيرها .

(والفرض) أي إحدى الصلوات الخمس (مجزئ) عن ركعتي الإحرام في حصول السنة (يحرم) بضم فسكون أي ينوي الحج أو العمرة (الراكب إذا استوى) مركوبه قائماً لا قبل قيامه ، ويحتمل جعل فاعل استوى ضمير الراكب على دابته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامها ، إذ لا يقال استوى عليها إلا إذا قامت للسير ، وفيه تلميح لقوله تعالى ﴿ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ .

(والماشي) في الحج يحرم (إذا مشى) أي شرع في المشي ولا يؤخر حتى يخرج إلى البداء هذا هو المشهور لخبر الموطأ أنه ﷺ صلى في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل ، وجرى به العمل ، وهذا على جهة الأولوية . فإن أحرم قبل ذلك فلا شيء عليه (و) السنة الرابعة (تلبية) أي مقارنتها للإحرام واتصالها به فإن فصلها فائتبه السنة وإن طال لزمه دم وسبقول وإن تركت أوله قدم إن طال فلا منافاة بينه وبين ما هنا من السنة ، فلو قال واتصال تلبية بإحرام وإلا قدم إن طال فصلها منه كتركها لكان أظهر واستغنى عما يأتي . طلى كون التلبية سنة نحوه لمياض في قواعده وحكاة في إكالة فقال قال شيخنا التلبية عندنا مسنونة . وقال ابن عرفة تلييته سنة من ابتدائه .

وقال الفاكهاني في شرح الرسالة التلبية عندنا سنة ومثله للقلشاني ، وجعل الخط اتصالها بالإحرام من غير فصل هو السنة . وأما هي نفسها فواجبة ويجب أيضاً أن لا يفصل بينها وبين الإحرام بطويل ثم قال ، وأما عددها من السنن ففيه مجوز وتبعه حج ، وهو خلاف ظاهر كلام المصنف إياه لذلك ما سبق في التجرد أن الدم ينافي السنة وتقدم جوابه ،

وَجَدَّتْ لِغَيْرِ حَالٍ ، وَخَلْفَ صَلَاةٍ ، وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ ؟
 بِخِلَافٍ : وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ قَدِمَ إِنْ طَالَ ، وَتَوَسَّطَ
 فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ ،

فَإِنْ قُلْتَ فَقَدْ قَالَ الْبَاجِي قَوْلَ أَصْحَابِنَا سَنَةَ مَعْنَاهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ
 الْحَجِّ وَإِلَّا فَهِيَ وَاجِبَةٌ بِدَلِيلٍ أَنَّ فِي تَرْكِهَا الدَّمَّ . قُلْتَ الْبَاجِي مِنْ أَصْطِلَاحِهِ أَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ
 الدَّمُّ وَاجِبٌ ، وَإِصْطِلَاحُ غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ . وَلِذَا قَالَ عِيَاضُ قَالَ بِوَجْهِهَا ابْنُ حَبِيبٍ ، وَمَالَ
 إِلَيْهِ الْبَاجِي .

(وَجَدَتْ) بَضْمِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الدَّالِ مَثَقَلَةٌ أَيْ التَّلْبِيَةُ (لِغَيْرِ حَالٍ) كَقِيَامٍ وَقَعُودٍ
 وَتَزْوِيلٍ وَرُكُوبٍ وَصُعُودٍ وَهَبُوطٍ وَمِلَاقَةٍ رِفَاقٍ وَسَمَاعٍ مَلَبٍ اسْتِعْبَابًا رَوَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ ،
 وَعِنْدَ ابْنِ شَاسٍ سَنَةَ (وَخَلْفَ صَلَاةٍ) وَلَوْ نَافِلَةً .

(وَهَلْ) يَسْتَمِرُّ الْحَرَمُ بِحُجٍّ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا يَلِي (أ) دُخُولَ (مَكَّةَ أَوْ) يَسْتَمِرُّ يَلِي
 لِلشُّرُوعِ فِي (الطَّوَافِ) وَلِابْنِ الْحَاجِبِ لِرُؤْيَةِ الْبَيْتِ وَقِيلَ إِلَى بَيْتِ مَكَّةَ وَقِيلَ إِلَى الْحَرَمِ
 فِي التَّوْضِيحِ مُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ الْمَشْهُورَ يَلِي إِلَى رُؤْيَةِ الْبَيْتِ ، ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ هَذَا الْخِلَافُ
 فِي أَمْرِ مُسْتَحَبٍّ (خِلَافٌ) الْأَوَّلُ مَذْهَبُ الرِّسَالَةِ وَشَهْرُهُ ابْنُ بَشِيرٍ وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْمَدْرَلَةِ
 لِقَوْلِهَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَبْتَدِئُ الطَّوَافَ .

(وَإِنْ تَرَكْتَ) بَضْمِ فَكْسَرِ أَيْ التَّلْبِيَةَ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا (أَوَّلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (قَدِمَ)
 وَاجِبٌ بِتَرْكِهَا (إِنْ طَالَ) زَمَنَ تَرْكِهَا وَلَوْ رَجَعَ وَلَبَسَ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَمَفْهُومُ
 أَوَّلُهُ أَنَّهَا إِنْ تَرَكْتَ أَثْنَاءَهُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ كَمَا فِي التَّوْضِيحِ ، وَصَرَّحَ بِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالتَّنُوسِي
 وَصَاحِبُ التَّلْقِينِ وَابْنُ عَطَاءٍ اللَّهُ قَالُوا أَقْلَهَا مَرَّةً ، فَإِنْ قَالَهَا ثُمَّ تَرَكَ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ الْعَطَ .
 وَشَرَّ ابْنِ عَرَفَةَ وَجُوبُهُ وَنَصَهُ فَإِنْ لَبَسَ حِينَ أَحْرَمَ وَتَرَكَ فَبِالدَّمِ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يَعْوَضْهَا
 بِتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ لِلْمَشْهُورِ وَكِتَابُ مُحَمَّدٍ وَاللَّخْمِي ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَإِنْ ابْتَدَأَهَا وَلَمْ يَعْوَضْهَا
 قَدِمَ فِي أَقْوَى الْقَوْلَيْنِ وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ اعْتَمَدَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(وَ) نَدَبٌ (تَوَسَّطَ فِي عُلُوِّ) أَيْ رَفَعَ (صَوْتَهُ) أَيْ الْمَلِيَّ بِالتَّلْبِيَةِ فَلَا يَسْرُهَا وَلَا

وفيها ،

يبلغ في رفعه حتى يعفوه (و) فندب توسط (فيها) أي التلبية فلا يكثرها جداً حتى يملأها ولا يقلها ، وجعلها تت سنتين . طفى انظر من ذكر السنية فيها . وقال في الجواهر ويستحب رفع الصوت بها إلا لنساء ولا يسرف في رفع الصوت وفيها كره مالك رضي الله تعالى عنه أن يلي من لم يرد الحج وراه خرقاً لمن فعله اه . ومعناها أن يقول في غير الحج والعمرة ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك الخ وهذا معنى قول الجلاب من نادى رجلاً فأجابه بالتلبية سباً فقد أساء ، أي قال ليبيك اللهم الخ ، هذا محصل كلام الأئمة ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب وتليته الضمير للأحرام وإضافتها إليه لأنها أول ما تذكر معه ولا تستعمل إلا بسببه ، واستعمالها في غير النسك جهل ومكره .

وفي الشفاء سئل ابن القاسم عن رجل نادى رجلاً باسمه فأجابه ليبيك فقال إن كان جاهلاً أو قاله على وجه سبه فلا شيء عليه . قال القاضي يعني نفسه وشرح قوله إنه لا قتل عليه والجاهل يزجر ويعلم والسفيه يؤدب ، ولو قالها على اعتقاد إنزاله منزلة ربه كفر هذا مقتضى قوله اه . أما مجرد قول الرجل ليبيك لمن ناداه فلا بأس به بل هو حسن أدب واستعملته الصحابة رضوان الله تعالى عليهم معه عليه السلام وهو معهم ، وقد ترجم البخاري في كتاب الاستئذان بقوله باب من أجاب بليبيك وذكر فيه قول معاذ رضي الله تعالى عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليبيك وسعديك ، وقول أبي ذر رضي الله تعالى عنه كذلك ومعلوم أن فقه صحيح البخاري في تراجمه :

وفي الشفاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما دعاه أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم ولا أهله إلا قال صلى الله عليه وسلم ليبيك اه . السيوطي رواه أبو نعيم في دلائل النبوة بسند واه ، وقد اعترض أبو الحسن كلامها المتقدم بقوله كيف يصح هذا وقد كانت الصحابة تحجب بالتلبية ، ولعله كرهه إذا كان يلي غير محجب لأحد اه . لكن اعتراضه مندفع بما حملناها عليه وهو مرادها غاب عنه فاعتراض ، وأجاب بجواب فيه نظر ، فلو أن الإجابة بليبيك فقط مقررة عندهم بالإباحة ما اعترض .

وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاجٍ مُصَلًّى عَرَفَةً وَمُحْرَمٌ
مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ وَمُعْتَمِرُ الْمِلَقَاتِ ، وَفَائِتِ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ ،

وأما قول الشيخ ابن أبي جرة عند كلامه على حديث معاذ رضي الله تعالى عنه وقوله
لبليك يا رسول الله أن الاجابة لبليك خاصة به ﷺ ، قال وقد نص العلماء على أن جواب
الرجل لمن ناداه لبيك من السفه وأنه جهل بالسنة ، واستدلالة على ذلك بأن الصحابة لم
يفعلوه فيما بينهم وبكونه ﷺ لم يفعل ذلك معهم فقير مسلم ، وإن سلمه في توضيحه ولم
يقم على الخصوصية دليل . وترجمة البخاري تدل على نفيها والأصل عدمها ، وقد علمت
سابقاً أن السفه ليس في الاجابة لبليك فقط وما ذكره من كونه ﷺ لم يفعله مع أصحابه
خلاف ما للمياض ، وما ذكره أبو نعيم عن عائشة رضي الله تعالى عنها .

(وعاودها) أي الحاج التلبية وجوباً قاله عج . عب وفيه مخالفة لما مر أنها واجبة في
أوله فقط إلا أن يدعى أن معاودتها (بعد) فراغ (سعى) كتجديد إحرام وفيه نظر
(وإن بالمسجد) الحرام أو مسجد منى ولا يزال يلي (لرواح مصلى) بضم الميم وفتح
اللام أي مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لفظ رواح ، فإن ذهب له قبل الزوال
لبى إليه . قال الحط فإن أحرم بعرفة بعد الزوال لبي بها ثم قطعها على المشهور كما
صرح به القرافي بشرح الجلاب ، وقال ابن الجلاب يلي إلى رمي جرة العقبة ، وأما من
أحرم بها قبل الزوال فإنه يلي إليه ويقال له أيضاً مصلى إبراهيم ومسجد عرنة بالثون
ومسجد نمرة ، فهي أسماء لمسمى واحد وهو الذي على يسار الذهاب إلى عرفة .

(ومحرم مكة) سواء كان من أهلها أو مقيماً بها ولا يكون إلا بحج مفرد (يلي
بالمسجد) للحرام أي يبتدئها فيه (و) يلي (معتمر) بضم الميم الأولى وكسر الثانية
(الملقات) أي الحرم بالعمرة منه (و) معتمر (فائت الحج) بحضر عدو أو مرض ولم
يتأد عليه ، وتحلل منه بعمرة أحرم به من الحل يلبيان (للحرم) الحمد بالاعلام الذي
يحرم الصيد فيه ، وقطع الثابت فيه بنفسه أي من اعتمر لفوات حجه ، أي تحلل منه
بفعل عمرة لا أنه ينشي لها إحراماً . والمعنى أن من أحرم بحج وفاته الحج قبل وصوله

وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْيُتُوتِ ، وَلِلطَّوَافِ الْمَشْيِ ، وَإِلَّا قَدَمٌ
لِقَادِرٍ لَمْ يُعِدَّهُ ، وَتَقْيِيلُ حَجَرٍ بِفَمٍ أَوَّلُهُ ،

الحرم ، وقتلنا يتحلل بعمره يقطع التلييه إذا وصل الحرم قاله الرماصي .
(و) يلي المتمر (من الجعرانة و) من (التنعيم) لدخوله (للبيوت) لقولها يقطع
إذا دخل مكة أو المسجد الحرام وكل ذلك واسع ، ومثله لابن الحاجب ، وغيره طفى .
اقتصر المصنف على البيوت لأنه لم ينقل عن المدونة إلا ذلك وكأنه سقط من نسخته أو
المسجد (و) السنن (للطواف) كان فرضاً أو واجباً أو نفلاً (المنسى) فيه نظر إذ هو
واجب ينجر بالدم قاله عب . طفى كونه سنة نحوه لابن شاس وابن الحاجب ، وهو ظاهر
قول أبي محمد إن طاف راكباً أو محملاً كره ، وقبلة ابن عبد السلام . ومناقشة المصنف
بأن الدم لا يأتي في السنة ، واستظهارها الحط مدفوعان بتخالف الاصطلاح .

(وإلا) أي وإن لم يمش في الطواف وطاف راكباً أو محملاً (قدم) واجب (لقادر)
على المشي فيه طاف راكباً أو محملاً (و) (لم يعده) أي الطواف ماشياً ، فإن أهاده ماشياً
قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من بلده فلا دم وما دام بمكة أو قريباً منها فلا
بد له من إحاده ، ولو طال الزمن ولا يكفيه الدم لقول قال وإلا قدم لقادر لم يعده .
ورجع لبلده لكان أولى . ومفهوم لقادر أن العاجز لا دم عليه وهو كذلك . قال مالك
رضي الله تعالى عنه إلا أن يطبق فأحب إلي أن يعيد والسمي كالطواف في المشي ، وإن
ترك القادر المشي فيها معاً فالظاهر أن عليه هدياً واحداً للتداخل قاله الحط .

(وتقييل حجر) أسود (بفم) صفة كاشفة إذ التقييل لا يكون إلا به (أوله) بشد
الواو أي الطواف ومن سننه الطهارة لأنه كالجزء من الطواف الذي شرطه الطهارة ، ويسن
استلام الباني بيده أوله ويضعها على فيه بلا تقييل ، ويندب تقييل الحجر واستلام الباني
في أول كل شوط غير الأول والحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياضاً من اللبن فسودته
خطايا بني آدم الكفار لا المسلمين ، ففي البدور السافرة عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنها قال رسول الله ﷺ الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من بواقيت الجنة ، وإنها سودته

وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ ، وَلِلزَّحَةِ لَمَسٌ بِيَدٍ ، ثُمَّ عُودٌ وَوَضْعٌ عَلَى
فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ وَالِدُعَاءُ بِلَا حَذٍّ ،

خطاباً للمشرّكين يبعث يوم القيامة مثل أحد يشهد لمن استلمه وقبله من أهل الدنيا . وفي
الشيخ سالم عن ابن عباس يحشر الحجر الأسود يوم القيامة له عينان واسنان يشهد على من
استلمه بحق .

(وفي) كراهة (الصوت) في تقبيل الحجر وإباحته (قولان) لم يطلع المصنف على
أرجحية أحدهما ، ورجح غير واحد الجواز وكره مالك رضي الله تعالى عنه السجود
عليه وقمر يرخ الوجه عليه (وللزحّة) على الحجر (لمس) للحجر (بيد) إن قدر عليه
(ثم) إن عجز عن مسه بهامسه به (عود) حيث لم يؤذ أحداً (ووضعا) بضم فكسر أي
العود واليد (على فيه) من غير تقبيل .

(ثم) إن تغذر المس (كبر) بفتحات مثقلاً ، أي قال الله أكبر بدون إشارة إليه
بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة ، والمعتمد أنه يكبر مع تقبيله بفيه ووضع يده أو
العود عليه . وظاهر المدونة أو صريحها أن التكبير بعد التقبيل أو الوضع وهو ظاهر
المصنف أيضاً ، وظاهر ابن فرحون أنه قبله . ويكره تقبيل المصحف والخبز والمعتمد أن
امتنان الخبز مكروه ولو بوضع الرجل عليه أو وضعه عليها اه عب . واطلق المصنف
سنية التقبيل عن تقييدها بالطواف الواجب تبعاً لابن شاس وابن العاجب وقبدها في
المدونة بالواجب .

وعسكى ابن عرفة الخلاف في هذا فقال واستلام الحجر بفيه في ابتدائه وفي اختصاصه
بواجبه وعمومه في كل طواف قولها ليس عليه استلامه في ابتدائه إلا في الطواف الواجب إلا أن
يشاء ، ولا يبدع التكبير كل ما حاذاه في كل طواف حتى التطوع وقول التلقين بعد ذكر
استلام الحجر في ابتدائه صفة كل الطواف واحدة ، مع نقل اللخمي عن المذهب من طاف
قطوعاً ابتداءً بالإستلام .

(و) ثالث السنن للطواف مطلقاً (الدعاء) فيه (بلا حد) أي يكره تجديده بشيء

وَرَمْلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَلَوْ مَرِيضًا ، وَصَبِيًّا حُلَا ،
وَلِلزَّحْمَةِ الطَّاقَةُ ، وَلِلسَّغَى تَقْيِيلُ الْحَجَرِ وَرُقِيَّةٌ عَلَيْهِمَا ؛
كَامْرَأَةٍ إِنْ خَلَا وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَخْضَرَيْنِ

معين في الدعاء والمدعوبه (و) رابعها وهو مختص بمن أسود من اللبقات بحج أو عمرة
وهو للحج طواف القدوم وللعمرة طوافها (رمل) بفتح الراء والميم أي إسراع (رجل
في) الأشواط (الثلاثة الأولى) بضم الهمز وخفة الواو فلا رمل في الأربعة الأخيرة ، ولو
تركه حامداً أو ناسياً من الثلاثة الأولى كشارك سورة من الأولين فلا يقرأها في الآخرين ،
ويسن الرمل فيها إن كان كبيراً صحيحاً بل (ولو) كان الطائف (مريضاً أو صبيّاً حلاً)
بضم فكسر على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن مطسر وفي
السمي في بطن المسيل والرمل أن يشب في مشيه وثباً خفيفاً هازاً منكبيه .

(وللزحمة) في الطواف المسنون فيه الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها ومفهوم رجل
أن المرأة لا يسن رملها لأنها عورة (و) السنة (للسمي) ولا يكون إلا وكفناً لحج أو
عمرة (تقبيل الحجر) الأسود عقب فراغه من الطواف وركعتيه والإلتزام إذا كان
متوضئاً إذ لا يقبله إلا متوضيء ، ويجزى فيه تفصيل الزحمة من المس بيد ثم عود ثم
التكبير ويخرج للسمي من أي باب شاء ، والمستحب كونه من باب بني غزوم المسمى باب
الصفاء لقربه منه بعد شربه من ماء زمزم .

(و) السنة الثانية (رقيه) أي الرجل (عليها) أي الصفاء والمروة كلها يصل إلى
أحدهما وفيها يندب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى الكعبة منه اه ، وهذا مستحب زائد
على السنة . وشبه في السنة فقال (ك) رقي (امرأة) عليها فيسن (إن خلا) الموضع من
مزاحمة الرجال وإلا وقفت أسفله . ابن فرحون السنة القيام عليها لعذر فإن جلس في
الأهل فلا شيء عليه فلا عبر بقامه لكان أولى ، إذ لا يلزم من الرقي القيام . وقيل القيام
مندوب زائد على سنة الرقي .

(و) السنة الثالثة للرجال فقط (إسراع بين) العمودين (الأخضرين) أوهما في

فَوْقَ الرَّمْلِ ، وَدُعَاءُ فِي سُنَّةِ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَوُجُوهُمَا : تَرَدُّدٌ ،

ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده في جدار المسجد قبالة رباط العباس وفي مقابلتها هودان أخضران أيضاً على عَيْنِ الذَّاهِبِ مِنَ الصَّفَا لِلْمُرُوءَةِ وَالْإِسْرَاعِ فِي حَالِ الذَّاهِبِ مِنَ الصَّفَا لِلْمُرُوءَةِ لَا فِي الْعُودِ مِنْهَا إِلَيْهِ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ سَنَدٍ وَالْمَوَاقِ ، وَلَا يُقَالُ سَبَبُهُ إِسْرَاعُ هَاجِرٍ بَيْنَهُمَا وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي الْعُودِ أَيْضاً لِحَتِّمَالِ أَنْ إِسْرَاعَهَا كَانَ فِي حَالِ ذَهَابِهَا إِلَى الْمُرُوءَةِ فَقَطْ .

البناني ذكر الخط عن سند أن ابتداء الإسراع يكون قبل العمود الأول بنحو سنة أذرع لتأخيرته عن محله الأصلي ذلك المقدار ، وقوله في حال الذهاب للمروة فقط الخ فيه نظر ، ولم أر من ذكر هذا القيد وعزوه لظاهر سند غير ظاهر وإنما فيه كما نقل الخط عنه أنه صدر بالبده من الصفا وسكت عن بيان العود إليه ، وظاهره أنه مثله وإلا لنبه عليه . وكذا وقع في عبارة غيره وقد صرح في شرح المرشد بها فقال بعد ذكر حكم البدء بالصفا ما نصه ثم ينزل من المروة ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي ﷺ والحبس ، ويفيده نقل المواق عن أبي إسحاق عن ابن شعبان (فوق) أي أشد من (الرمل) .

(و) السنة الرابعة (دعاء) في السعي بين الصفا والمروة والركي عليها . (وفي) سنة ركعتي الطواف (الركن والواجب والنفل) (ووجوبها) فيها (ووجوبها) في الركن والواجب وندبها في المتدوب (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الأول اختاره عبد الوهاب ، والثاني اختاره الباجي ، وقال سند إنه المذهب ، والثالث للأبهري وابن رشد واقتصر عليه ابن بشر في التنبيه ، قال الخط وهو الظاهر قال فيها فإن انتقض وضوءه قبل أن يركع وكان طوافه واجباً رجع وابتدأ الطواف وركع ، لأن الركعتين يوصلان به إلا أن يتباعد فليركعها ويهدي ولا يرجع . وإن كان غير واجب فليركعها ولا يهدي وظاهر كلامه هنا وقوله الآتي وركوعه للطواف بعد المغرب قبل تنقله أن الفرض لا يجزى عنها ولعله للقول بوجوبها ، ويكره جمع أسابيع وإن فعل صلى لكل أسبوع ركعتين على المشهور .

وُندباً كالإحرام بالكافرون والإخلاص ، وبالمقام ،
ودعاءً بالملتزم واستلام الحجر اليماني بعد الأول ، واقتصار
على تلبية الرسول ﷺ ،

(وندباً) أي ركعتا الطواف والصواب وندبتا بتاء التانيث لاسناد الفعل لضمير
مؤنث فتلزمه التاء سواء كان مستتراً أو بارزاً على الصواب . نعم قال ابن كيسان يجوز
ترك التاء في فعل المؤنث المجازي سواء كان الفاعل ظاهراً أو ضميراً فيخرج كلام المصنف
عليه . ومصيب النذب قوله بالكافرون النح .

وشبه في النذب فقال (ك) ركعتي (الإحرام بالكافرون) بواو الحكاية (والإخلاص)
ندب صلاة ركعتي الطواف (بالمقام) أي خلف مقام إبراهيم عليه السلام ، أي الحجر الذي
قام عليه حين أذن في الناس بالحج فيقال من أجابه حج بعدد مرات إجابته . وقيل الذي
قام عليه حين غسلت له زوجة ابنة اسماعيل عليه السلام رأسه . وقيل الذي عليه لبناء البيت
وكان ابنه اسماعيل عليه الصلاة والسلام يناوله الحجارة .

(و) ندب (دعاء) بعد الطواف وركعتيه (بالملتزم) بضم الميم وفتح الزاي وهو
ما بين الباب والحجر من حائط الكعبة . وفي الموطأ ما بين الركن والمقام من المطاف .
أبو عمر كان عليه السلام يضع صدره ووجهه بالملتزم . زروق يستحب أن يدعو في طوافه بما
تيسر ، وكذا في المقام والحطيم والملتزم وعند الحجر الأسود والركن اليماني ، وفي
المستبحار أي ما بين الركن اليماني والباب المغلق الذي كان فتحه ابن الزبير رضي الله تعالى
عنها ، وفي الحجر تحت الميزاب ولا حد في ذلك كله .

(و) ندب (استلام) أي تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط غير الأول (و)
ندب لمس الركن (اليماني) بآخر كل شوط (بعد) الشوط (الأول) بعد مرور الطائف
على الركنين الشاميين المقابلين للحجر بكسر فسكون (و) ندب (اقتصار) في صيغة
التلبية (على تلبية الرسول ﷺ) وهي ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن
الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . وكره الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الزيادة

وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَاراً ، وَالْبَيْتِ ، وَمِنْ كَدَاءَ : لِمَدَنِي ، وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَخُرُوجُهُ

عليها ، ومعنى لبيك إجابة بعد إجابة والإجابة الأولى إجابة ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ قالوا بلى ١٧٢ الأعراف أي أنت ربنا ، والثانية لتأذين إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الناس بالحج فأجابوه في أصلاب آبائهم ، فمن أجابه مرة حج مرة ومن زاد في الإجابة زاد في الحج فالمعنى أجبتك في هذا الإحرام كما أجبتك فيما تقدم ، وأول من لبى الملائكة عليهم الصلاة والسلام وكذا أول من طاف وفي مشروعيتهما تنبيه على إكرام الله تعالى عباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعائه منه سبحانه وتعالى .

(و) نَدَب (دخول مكة نهاراً) أي ضحى ، قال زروق يستحب لمن أتى مكة أربع نزوله بذى طوى وهو الوادي الذي تحت الثنية العليا . ويسمى الزاهر ، واغتسال فيه ونزوله مكة من الثنية العليا ، ومبيته بالوادي المذكور فيأتي مكة ضحى .

(و) نَدَب دخول (البيت) أي الكعبة لزيارتها والتبرك بها ليلاً أو نهاراً كما في النقل ، ولذا أخره عن الظرف والأصل عدم الحذف من الثاني لدلاله الأول ، ومقتضى كون ستة أذرع من الحجر من البيت أن من دخلها أتى بهذا المستحب .

(و) نَدَب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف ممدوداً منوناً إن لم يؤد لازدحام وأذية وإلا تعين ترك الدخول منه (لمدنى) أي أت من طريق المدينة كما في المدونة لا لات من غيرها وإن مدنياً . الفاكهاني المشهور ندبه لكل معمر وإن لم تكن طريقه لاستقبال الداخل وجه الكعبة . ولأنه الموضع الذي دعا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ربه تعالى فيه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ف قيل أذن في الناس بالحج ، ولذا قال يأتوك دون يأتوني .

(و) نَدَب دخول (المسجد) الحرام (من باب بنى شيبَةَ) المسمى باب السلام وإن لم يكن في طريق الداخل .

(و) نَدَب (خروجه) أي المدنى أيضاً وهو ظاهر من كلامهم ومن جهة المعنى

مِنْ كَدَى، وَرُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْفِلِهِ بِالْمَسْجِدِ
وَرَمْلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنَعِيمِ أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمَرَاهِقٍ ؛ لَا تَطْوِيعَ ،
وَوَدَاعَ ، وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ ،

أَيْضاً مِنْ مَكَّةَ لِلسَّفَرِ (مِنْ كَدَى) بَضْمُ الْكَافِ مَقْصُوراً وَلِي فَتَحَ وَمَدَّ مَوْضِعَ الدِّخُولِ
وَضَمَّ وَقَصَرَ مَوْضِعَ الْخُرُوجِ إِشَارَةً لَطِيفَةً إِلَى أَنَّ الدَّخَالَ يَفْتَحُ بَابَ الرَّجَاءِ ، وَالْخَارِجُ
يَضُمُّ عَلَى مَا حَصَلَ وَيَقْصُرُ أَمَلُهُ عَنْ تَعْلُفِهِ بِغَيْرِهِ .

(و) نَدَبُ (رُكُوعُهُ لِلطَّوَافِ) بَعْدَ فَرَضِ الْعَصْرِ حِينَ دَخُولِهِ مَكَّةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ
مُخَالَفَةً لِلأَوَّلِ مِنْ إِقَامَتِهِ لِلْغُرُوبِ بِذِي طَوَى قَالَه اللَّخْمِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ طَافَ
بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَةَ رُكُوعَهُ (بَعْدَ) صَلَاةِ (الْمَغْرِبِ) وَمَضَى النَّدَبُ كَوْنُ رُكُوعِهِ
(قَبْلَ تَنْفِلِهِ) وَلَئِنْ رُشِدَ الْأَظْهَرُ تَقْدِيمُهَا عَلَى صَلَاةِ الْمَغْرِبِ لِاتِّصَالِهَا حِينَئِذٍ بِالطَّوَافِ وَلَا
يَفُوتَانِهِ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِحَفَّتَيْهَا .

(و) نَدَبُ مَنْ طَافَ بَعْدَ الصَّبْحِ رُكُوعَهُ لِلطَّوَافِ (بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) قَبْلَ تَنْفِلِهِ
وَتَأْخِيرَ دُخُولِ مَكَّةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَالَه الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَإِنْ دَخَلَ
قَبْلَهُ طَافَ حِينَ دُخُولِهِ ، وَأَخَّرَهَا لَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَوْ عَلَى الْقَوْلِ بِرُجُوبِهَا مِرَاعَاةً لِنِسْبَتِهَا .
وَعَلِمَ بِمَا هُنَا أَنَّ الطَّوَافَ وَلَوْ فَرَضاً أَوْ وَاجِباً كَصَلَاةِ النَّفْلِ فِي كِرَاهَتِهِ بَعْدَ الصَّبْحِ وَفَرَضِ
الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَبْدَ رَمَحٍ وَتَصَلِيَ الْمَغْرِبَ (و) نَدَبُ صَلَاةِ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ (بِالْمَسْجِدِ)
الْحَرَامِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ .

(و) نَدَبُ (رَمْلٍ) رَجُلٍ (مُحْرِمٍ) يَبْعُجُ أَوْ عِمْرَةً (مِنْ كَالْتَنَعِيمِ) وَالْجَمْرَانَةَ (أَوْ)
رَمْلٍ (بَ) طَوَافٍ (الْإِفَاضَةَ لِمَرَاهِقٍ) وَنَحْوَهُ مَنْ لَمْ يَطْفِئِ الْقُدُومَ لِطِيقِ الْوَقْتِ عَنْ فِعْلِهِ
لِخَشْيَةِ قَوَاتٍ وَقُوفٍ عِرْقَةٍ أَوْ لَتَسْيَانِهِ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرَاهِقٍ وَطَافَ الْقُدُومَ وَرَمْلٍ فِيهِ أَوْ
تَرَكَهُ وَلَوْ عَمداً فَلَا يَرْمِلُ بِالْإِفَاضَةِ (لَا) يَنْدَبُ الرَّمْلُ فِي طَوَافٍ (تَطْوِيعٍ) وَلَا فِي طَوَافٍ
(وَدَاعٍ) وَالظَّاهِرُ كِرَاهَتُهُ فِيهِمَا عَطْفٌ خَاصٌّ عَلَى عَامٍ .

(و) نَدَبُ لِكُلِّ مَنْ بِمَكَّةَ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا (كَثْرَةُ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمِ) ابْنُ حَبِيبٍ

وَنَقْلُهُ وَالسَّغَى شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَخُطْبَةُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ

يستحب الاكثار من شرب ماء زمزم والوضوء منه ما أقام بها . قال ابن عباس رضي الله تعالى عنها وليقل اللهم إني أسألك علماً نافعاً وشفاء من كل داء ، قال وهو لما شرب له فقد جعله (١) الله تعالى لاسماعيل وأمه هاجر عليها الصلاة والسلام طعاماً وشراباً .

(و) ندب (نقله) أي ماء زمزم من مكة لغيرها من البلاد وخصوصيته بآقيه فيه بعد نقله الحط . صرح ابن حبيب في الواضحة باستحباب نقله قال في مختصرها استحب لمن حج أن يتزود منه إلى بلده فإنه شفاء لمن استشفى به . ونقله ابن المولى والتادلي وغيرهما .

(و) ندب (لسمى شروط الصلاة) الممكنة فيه فلا يندب فيه استقبال لعدم إمكانه فيه ولو التقض وضوءه أو ذكر خبثاً أو أصابه حقن أو جنابة ندب له أن يتطهر ويبنى وليس ذلك خلا بالموالات الواجبة فيه ليسارته وتصور الجنابة مع صحة التسك والاتصال بركتي الطواف بالاحتلام في نوم خفيف عقب سلامه منها .

(و) ندب للامام (خطبة بعد ظهر) اليوم (السابع) من ذي الحجة ذكر الحط أنه من هنا إلى قوله ودعاء وتضرع باخراج الغاية من السنن لا من التندوبات ، قال وهل يفتتح أولهما بالتكبير أو بالتلبية قولان والظاهر أن محلها إن كان الخطيب محرماً وإن كان الأول القول بالتلبية لأنها مشروعة الآن وهي شعار الحرم ، فإن كان غير محرم تعين

(١) (قوله فقد جعله) أي ماء زمزم وحديث ماء زمزم لما شرب له رواه الحاكم ، وقال إنه صحيح الاسناد وصححه من المتقدمين ابن عيينة ومن المتأخرين الحافظ الدمياطي . للحط رأيت لابن حجر جواب سؤال عنه قال فيه بعد ذكر طريقه إذا تقرر هذا فعربية هذا الحديث عند الحفاظ بإجماع هذه الطرق أنه يصلح للاحتجاج به ، واشتهر أن الشافعي رضي الله تعالى عنه شربه للإصابة في الرمي فصار يصيب في تسعة من كل عشرة وشربه الحاكم لحسن التصنيف فصار أحسن أهل عصره تصنيفاً ولا يخصى كم من شربه من الأئمة لأمرهم بالوما .

بِمَكَّةَ وَاحِدَةً : يُخْبِرُ فِيهَا بِالْمَنَاسِكِ وَخُرُوجِهِ لِمَنَى قَدَرًا مَا
يَذُرُّ بِهَا الظُّهْرَ ، وَيَأْتِيَهَا ، وَسِيرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الطَّلُوعِ ،
وَنَزُولُهُ بِسَمَرَةَ ، وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ،

عليه في تحصيل المندوب التكبير وتمعيبه عج بقول سند النزول بنمرة مستحب ، وبأن
المبيت بمزدلفة سنة وكلامه يقتضي سنية الأول وندب الثاني (بمكة) أي في حرم مكة
زادها الله تعالى تشريفاً وتكريماً .

(واحدة) تبع ابن شاس وابن الحاجب وشهره ابن الحاجب ، وأقره ابن عبد السلام
والمصنف في توضيحه ، وهو قول محمد . ولابن حبيب والأخوين خطبتان كالجمعة ونسبه
ابن عرفة للمدونة في كتاب الصلاة الثاني لكن لم أر من شهره قاله طفي (يخبر) الإمام
الناس تذكيراً للعالم وتعليماً للجاهل (فيها) أي الخطبة (بالمناسك) التي تفعل في يوم
التروية وليلة التاسع إلى زواله .

(و) ندب (خروجه) أي الحاج في اليوم الثامن من مكة (لمنى قدر ما) أي
زمان (يدرك) الحاج إذا خرج فيه (بها) أي منى (الظهر) مقصورة في وقتها المختار
فالقوى يخرج بعد الزوال ومن به أو بدابته ضعف بحيث لا يدرك الظهر بمنى آخر المختار
إذا خرج لها بعده يخرج قبله بقدر ما يدرك الظهر بها في يختارها إذا لا يجوز تأخيرها
عنه ، وصلاتها في غير منى بدعة ولو وافق يوم جمعة عند الجمهور إذا الظهر بمنى أفضل من
الجمعة بمكة اتباعاً للسنة ، ويصلى بها الظهر والمغرب والعشاء والصبح ويكره
الخروج لها قبل الثامن (و) ندب (بياتها بها) أي منى ليلة التاسع .

(و) ندب (سيره) من منى (لعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجاوز بطن محسر
قبله لأنه في حكم منى (و) ندب (نزوله بنمرة) وادبين الحرم وعرفة ويسمى أيضاً
عرنة بالنون وضم العين المهمة لنزوله ^{عليه} به ، ويضرب خيمته بها حتى تزول الشمس
فإذا زالت اغتسل ودخل عرفة لجمع الصلاتين في مسجد إبراهيم .

(و) ندب (خطبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع يجامع غرة . وقال عياض في

ثُمَّ أَذَّنَ ، وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ ، وَدُعَاءَ وَتَضَرُّعٍ
لِلْغُرُوبِ ، وَوُقُوفَهُ بِوُضُوءٍ ، وَرُكُوبَهُ بِهِ ،

الإكمال في خطبة عرفة هي سنة في قول المدنيين والمغاربة . وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنها ليس عرفة بموضع خطبة وهو قول العراقيين من أصحابنا يعلم الناس فيها المناسك من جمعهم الظهرين بعرفة ووقوفهم بها إلى الغروب للتضرع والدعاء ، ودفعهم عنها عقب الغروب بدون صلاة المغرب إلى مزدلفة ونزلهم بها ، وجمعهم المشاءين بها ومبيتهم بها وصلاتهم الصبح بها بغلس ، ووقوفهم بالمسعر الحرام إلى الإسفار البين ودفعهم إلى منى قبل شروق الشمس ، وأسراعهم ببطن محسر ورميهم العقبة بمجرد وصولهم إلى منى ، وقد كبتهم هداياهم وحلقهم أو تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لمكة لطواف الإفاضة ورجوعهم لمنى للمبيت والرمى .

(ثم) بعد فراغ الخطبتين أو قبله بيسير (اذن) بضم فكسر مثقلا وأقيم للظهر والإمام جالس على المنبر فيها ، ويؤذن المؤذن إن شاء في الخطبة أو بعد فراغها اهـ . ولفظ الأمهات قال ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنهما عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أو بعد فراغ الإمام من خطبته ، أو وهو يخطب قال ذلك واسع إن شاء والإمام يخطب وإن شاء بعد ما يفرغ من خطبته .

(وجمع) الإمام إذا نزل (بين الظهرين) جمع تقديم بأذان ثان وإقامة للعصر هذا ملحق بالمدينة . ابن الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد وبه قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ، ويحتمله كلام المصنف لإطلاقه الأذان (أثر الزوال) وقوله ثم يؤذن الغ بعد تأخير الأذان والجمع عن الخطبتين ، ولو قال أثر النزول لكان أظهر ومن قاله جمعها مع الإمام جمعها وحده ، فإن تركه جملة فعليه دم قاله في الجمع . البدر هذا غريبه إن الدم في ترك سنة فلعله ضعيف .

(و) ندب بعد فراغه من الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب) بعرفة (و) ندب (وقوفه) أي حضوره في عرفة (بوضوء) هذا مصب الندب (و) ندب (ركوبه به) أي في

ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لَتَعَبٍ ، وَصَلَاةٌ بِمَزْدَلِفَةَ الْعِشَاءِ ، وَبَيَاتُهُ
بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَالْدَمُ ، وَجَمْعٌ وَقَصْرٌ ، إِلَّا أَهْلَهَا :
كَمَنَى وَعَرَّةٌ ،

حال وقوفه بعرفة للتقوى على الدعاء والتضرع والإقتداء بالرسول الأعظم ﷺ ، وهذا
مستثنى من النهي عن اتخذاد ظهور الدواب مساطب كما في الخبر (ثم) يلي الركوب في
النذب (قيام) للرجال وكرة للنساء (إلا لتعب) للدابة أو راكبها أو القائم أو مديسم
الوضوء فيكون النزول والجلوس ونقض الوضوء أفضل .

(و) نذب (صلاته) أي الحاج (بمزدلفة العشاءين) مجموعتين جمع تأخير وقصر
العشاء وتسمى مزدلفة جمعاً بفتح فسكون لإجتاع الناس أو آدم وحواء أو الصلاتين بها .
والمذهب أنه سنة إن وقف مع الإمام فإن لم يقف معه بأن لم يقف أصلاً أو وقف وحده
فلا يجمع لا بالمزدلفة ولا بغيرها ، ويصلي كل صلاة مختارها لا يقال كلامه لا يفيد نذب
جمعها إذ هو صادق يجمعها وعدمه ، وإنما يفيد قوله وجمع لأننا نقول عدم جمعها مخالف
للسنة فلا يكون مندوباً . (و) نذب (بياته بها) أي مزدلفة ليلة العيد والنزول بها
بفسد حط الرحال سواء حطت بالفعل أم لا ، وإن لم يجز لتعذيب الحيوان واجب
(وإن لم ينزل) بها بلا عذر حتى طلع الفجر (فالدم) واجب وإن تركه لمذر فلا
شيء عليه ولو جاء بعد الشمس عند ابن القاسم فيها ولا يكفي مجرد إناخة البعير (وجمع)
الإمام المغرب والعشاء بمزدلفة استثناءً (وقصر) الإمام العشاء كذلك وهذا كالتفسير
للقوله آنفاً وصلاته بمزدلفة العشاءين وكل الحاج يجمعون ويقصرون بمزدلفة (إلا أهلها)
أي مزدلفة فيتمون العشاء ويجمعونها مع المغرب .

وشبه في الاستثناء الأهل من القصر فقال (ك) أهل (منى و) أهل (عرفة) وأهل
الحصب فيتمون الرابعة في بلادهم وفي حال رجوعهم إليها إن كان النسك يتم بها ، فإن لم
يتم بها قصر حال رجوعه إليها كما ينزل الحصب قبل دخوله مكة فيقص فيه وهذا

وإن عجز فبَعْدَ الشَّقِّ ، إن نَفَرَ مَعَ الإمام ، وإلا فَكُلُّ
لَوْقَتِهِ ، وإن قَدُمْتَ عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا ، وَارْتَحَالُهُ بَعْدَ
الصُّبْحِ ، مُغْلَسًا ،

مكرر مع قوله في السفر إلا كمكس في خروجه لعرفة ورجوعه .
(وإن عجز) من وقف بعرفة مع الإمام والناس عن السير معهم لضعفه أو ضعف
دايته (ف) يجمع بينها (بعد) مفيد (الشَّقِّ) الأحر في مزدلفة أو قبلها (إن) كان
وقف بعرفة و (نَفَرَ) أي سار منها (مع الإمام) وتأخر عنه لعذر به أو بدابته (وإلا)
أي وإن لم يقف وينفِر مع الإمام بأن وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من المغرب
والعشاء يصلية (لوقت) من غير جمع ومفهوم عجز أن من وقف ونفِر معه وتأخر عنه لغير
عجز فإنه يجمع أيضاً على المعتمد لكن في مزدلفة فقط أفاده عقب . الرماصي قوله إن نفر
مع الإمام الصواب إن وقف مع الإمام كما عبر به ابن الحاجب وهو في المناسك إذ هو
المطابق للنقل . ابن عرفة وفيها من وقف بعد الإمام فلا يجمع اهـ .

وهكذا النقل عن ابن المواز في النوادر وابن يونس وغيرهما ، زاد البناني ومثله في
الحَرْشي وهو الموافق لما في التوضيح والمواق وبه تعلم ما في تقرير (ز) (وإن قدمنا)
بضم فكسر مثقلاً أي العشاء (عليه) أي الشَّقِّ أو النزول بمزدلفة لمن يجمع بها وهو
من وقف مع الإمام وسار معه أو تأخر عنه لغير عذر (أعادها) أي العشاءين ندباً إن
كان صلاحها بعد الشَّقِّ قبل وصوله مزدلفة ، وإن كان قدمها على الشَّقِّ أعاد العشاء وجوبا
لبطلانها لصلاتها قبل وقتها والمغرب ندباً إن بقي وقتها فيها . قيل للإمام رضي الله تعالى
عنه فإن أدرك الإمام المزدلفة قبل مفيد الشَّقِّ فقال هذا بما لا أظنه يكون . ابن حبيب
إذا صلى في المزدلفة فلا يعيد وإنما الأعادة عنده إذا صلى قبل المزدلفة لقوله ﷺ الصلاة
أمامك ولا يمكن عادة أن يقدمها قبل الشَّقِّ ويصليها بالمزدلفة .

(و) ندب (ارتحاله) أي الحاج من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح) أول وقتها حال
كونه (مغلَساً) بضم الميم وفتح الفين المعجمة وكسر اللام مشددة أي مصلياً في وقت
الغلس أي الظلام .

وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يُكَبِّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ ، وَاسْتِقْبَالُهُ
 بِهِ ، وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَإِسْرَاعُ بَيْطُنِ مُحَسَّرٍ ،
 وَرَمِيَةُ الْعَقَبَةِ حِينَ وَصُولِهِ

(و) ندب (وقوفه بالمشعر) بفتح الميم والعين المهمة بينهما شين ساكنة أى نعل
 العشائر ومعالم الدين والطاعة (الحرام) الذى يحرم الصيد وقطع النبات بنفسه فيه لأنه من
 الحرم وهو ما بين جبل مزدلفة . وقزح بضم القاف وفتح الزاي آخره جاء مهمة اسم
 جبل من المسجد الذى على يسار الذهاب إلى منى وما أحاط به من الفضاء والندب ظاهر
 كلام المصنف .

قال ابن رشد وقوف المشعر الحرام من مناسك الحج وسنته . وقال ابن الماجشون
 من فرائضه ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد وأقره . وقال القلشاني في شرح الرسالة المشهور
 أن الوقوف به سنة ، وقال ابن الماجشون فريضة اهـ .

والسنية هي التي تلهم من قواعد عياض ، ولذا جعل البساطي الاستعجاب متعلقاً
 بالقيد حال كونه (يكبر) بضم ففتح فكسر مثقلاً ويهلل (ويدعو) في حال وقوفه
 بالمشعر الحرام وصلة وقوفه (للإسفار) أى الضوء الأعلى بإخراج الغاية قاله أحمد .

(و) ندب (استقباله) أى الواقف بالمشعر القبلة (به) أى عند المشعر جعله له
 من يساره (ولا وقوف) مشروع (بعده) أى الإسفار فيفوت به وصرح بهذا ، وإن علم
 من قوله للإسفار مخالفة الجاهلية فإنهم كانوا يقفون به لطلوع الشمس (ولا) وقوف مشروع
 (قبل) صلاة (الصبح) لأنه خلاف السنة .

(و) ندب (إسراع) بدابته والماشي بخطوته ذهاباً لعرفة وإياباً لمنى (بيطن محسر)
 بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المهملين مشددة وراء مهمة واد بين مزدلفة ومنى قدر
 رمية حجر قاله النووي والطبري . وفي خبر الصحيحين ما يدل على أنه من منى . ونقل
 صاحب المطالع أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوبه .
 (و) ندب (رميه العقبة حين وصوله) منى قبل حط رحله لأنها تحية الحرم فالندب

وإن راكباً ، والمشي في غيرها ، وحل بها غير نساء
 وصيد ، وكرة الطيب ، وتكبيره مع كل حصاة ، وتتابعها ،
 ولقطها ، وذبح قبل الزوال ،

منصب على كونه حينه ، وإن كان رميها واجباً إن وصل ماشياً بل (وإن) وصل
 (راكباً) ويدخل وقت رميها بطلوع الفجر فمن رخص له في التقديم من مزدلفة فتقدم
 ويصل متى ليلاً فلا يرميها حتى يطلع الفجر . ويندب تأخيرها حتى تطلع الشمس ولا
 يصح قبل الفجر ويكره بعده إلى طلوعها . واعتراض قوله وإن راكباً بأن ظاهره أن
 ركوبه به حال رميها مرجوح وهو خلاف قولها الشأن أن يرمي جمرة العقبة ضحوة راكباً
 وإن مشى فلا شيء عليه . وأجيب بأن المراد رميها على الحال الذي هو عليه من ركوب
 أو مشى فلا يشتعل الراكب بالنزول قبل رميها ولا الماشي بالركوب لرميها .

(و) ندب (المشى في) حال رمي (غيرها) أى العقبة في يوم العيد فيصدق بفبرها
 وبها في غيره (وحل) بفتح الحاء واللام مشدداً أى جاز (برميها) أى العقبة أو بخروج
 وقت أدائه ولما حل (غير) قربان (نساء) يباح أو مقدمته أو عقد نكاح (و) غير
 (صيد) فلا يجلان بها (وكرة الطيب) أى استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه ، فهذا
 هو التحلل الأصغر . ويحل به للمرأة غير رجال وصيد ويكره لها الطيب .

(و) ندب (تكبيره مع) رمي (كل حصاة) تكبيرة واحدة وظاهرها أنه سنة
 وأفهم قوله مع أنه لا يقدمه ولا يؤخره عن الرمي ويفوت المندوب بمفارقة الحصاة يده
 قبل نطقه به ، ولو نطق به قبل وصولها محلها .

(و) ندب (تتابعها) أى توالى الحصيات بأن يرمي الثانية عقب رمي الأولى
 وهكذا من غير تأخير إلا بمقدار يتميز به كونها رميتين (و) ندب (لقطها) أى الحصيات
 التي ترمى في يوم العيد وما بعده فكسرها خلاف المندوب من متى أو من حيث شاء إلا
 جمرة العقبة فيندب لقطها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره .

(و) ندب (ذبح) أو نحر لهدى بنى (قبل الزوال) هذا مصب الندب ويصح بعد

وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ لَهُ لِيَخْلُقَ ، ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ بِثُورَةٍ ، إِنْ عَمَّ
رَأْسَهُ ، وَالتَّقْصِيرُ مُجْزِئٌ

الفجر وقبل الشمس . سند بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيد على أهل منى
(وطلب بدنته) الضالة منه (له) أى الزوال أى قربه بقدر حلقه قبله (ليعلق) رأسه
قبله بعد نحرها فكلاهما مندوب قبله مكروه بعده ، فان لم يجدهما وخشي الزوال حلق
لثلاثتونه الفضيلتان ، والاصل في تقديم النحر على الحلق قوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾
حتى يبلغ الهدى محله ١٩٦ البقرة ودل قوله ﷺ لمن سأله عن الحلق قبل الذبح إفعل
ولا حرج ، على أن النهي في الآية للتنزيه .

(ثم ندب حلقه) يحتمل أن الندب منصب على تقديم الحلق على التقصير ويحتمل أنه
منصب على تأخير الحلق عن النحر . وتقديمه على الإفاضة ، وعلى كل فلا ينافي كون الحلق
أو التقصير واجباً . ولا فرق بين المفرد والقارن على المشهور . وقال ابن الجهم المكي
القارن لا يخلق حتى يطوف ويسعى ويلزمه هذا في حق كل من أخر السعى إلى طواف
الإفاضة والصبي كالبالغ . قال الإمام مالك رضى الله تعالى عنه من برأسه وجع لا يقدر
معه على الحلق يهدى . قال بعض فإن صح فالظاهر أنه يجب عليه الحلق ويبدأ بالشق
الأيمن لخبر مسلم بهذا والندب للمحلق على الظاهر .

وأطلق المصنف الحلق على مطلق الإزالة بدليل قوله (ولو بنورة) بضم النون أى
شيء مخلوط من جير وزرنيخ يزال به الشعر إذ الحلق إنما يكون بالموسى وأشار بولو إلى
قول أشهب لا يخرىء الحلق بها تعبدأ ، وضمير حلقه للذكر ومثله البنت التي لم تبلغ تسع
سنين فيجوز لها الحلق والتقصير ، وذكر البقران حلقها أفضل . ابن عرفة الشيخ روى
محمد حلق الصغيرة أحب إلى من تقصيرها وسمع ابن القاسم التخيير . اللخمي بنت تسع
كبيرة ويجوز في الصغيرة الامران والمبالغة في الجواز لا في الأفضلية مثل قوله كثرة
وهو الأفضل ولو نقل (ان هم) للحلق المذكور سواء كان بموسى أو نورة (رأسه) فلا
يكفي حلق بعضه ولو أكثره .

(والتقصير مجزئ) والحلق أفضل إلا لمنع تحلل من عمرته ونوى الحج من عامه

وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ : تَأْخُذُ قَدْرَ الْأَنْمَلَةِ ، وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ
أَصْلِهِ ، ثُمَّ يُفَيْضُ .

فتقصيره أفضل لبقاء شعره للحج إن لم يكن بشعره عقص ولا ضفر ولا تلييد وإلا فلا يحزنه التقصير . ولزمه الحلق كما فيها السنة ففي المدونة ومن ضفر أو عقص أو لبد فعليه الحلق . وفي الموطأ عن عمر رضي الله تعالى عنه من ضفر فليحلق أو يقصر ، ومن عقص أو لبد فعليه الحلق . ويحقق كون الحلق حينئذ للسنة أن المرأة لو لبدت رأسها فليس عليها إلا التقصير . وفي المنتقى وذلك أي تعين حلق الملبد ونحوه على وجهين أحدهما أنه بدل عما تميموا به من مبادعة الشمت . والثاني أنه لا يكاد مع التلييد أن يتوصل إلى التقصير من جميع الشعر، ثم قال والمرأة الملبدة ليس عليها إلا التقصير انتهى وهذا يقتضي ترجيح الوجه الأول إذ لو كان لامتناع التقصير من جميع الشعر لكانت المرأة كالرجل ، لأنه لا بد لها من التقصير من جميع شعرها ولا يمكن هذا مع التلييد .

(وهو) أي التقصير (سنة) أي طريقة (المرأة) أي بنت تسع فاعلى اللخمي لا يجوز لها حلق لأنه مثله إلا أن يكون برأسها أذى (تأخذ) أي تقص المرأة من جميع شعرها . ابن فرحون لا بد أن تعم المرأة الشعر كله طويله وقصيره بالتقصير نقله للباسي (قدر الأنملة) أو أزيد أو انقص بيسير فليست الأنملة تحديداً لا بد منه (و) يأخذ (الرجل) المقصر (من قرب أصله) ندباً فإن أخذ من أطرافه خطأ كما في الموازية، أي خالف المتدوب وأجزأ كما فيها أيضاً . وفي المدونة وظاهرها ولو اقتصر على الأنملة ومن يحلق بعض رأسه ويبقى بعضه كشبان مصر ونحوهم فله حلق ما يحلقه وتقصير ما يبقى به مع الكرامة ، هذا الذي يفيد ابن عرفة ولعله إذا كان إيقاؤه لغير غرض فيصح ، والأوجب حلقه ولو في غير النسك .

(ثم يفيض) بضم المثناة تحت وكسر الفاء آخره ضاد معجمة أي يطوف للإفاضة بعد الرمي والنحر والحلق ويندب فعله في ثوبي إحرامه وعقب حلقه ، ولا يؤخر إلا قدر ما يفيض حوائجه ويدخل وقته بطول فجر يوم العيد ، ولكن يطلب تأخيرها عن الثلاثة

وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِيَ ، إِنَّ حَلَقَ ، وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ قَدَّمَ بِخِلَافِ
الصَّيْدِ : كَتَأْخِيرِ الْحَلَقِ لِبَلَدِهِ ، أَوِ الْإِفَاضَةِ لِلْمُحْرَمِ ،

المذكورة فإن قدمه فسيأتي (وحل به) أي طواف الإفاضة (ما بقي) أي النساء
والصيد والطيب (إن) كان (حلق) أو قصر وكان قدم السعي عقب طواف القدوم وقد
تم حجه وإلا فلا يحمل ما بقي إلا بسميه بعد الإفاضة وتركه المصنف لظهوره وذكر إن
حلق مع علمه من قوله ثم حلق ثم يفيض ، لأنه لم يحمل الترتيب واجباً فلو لم ينبس على
توقف العمل على تقدم الحلق لشمّل تأخره عن الإفاضة .

(وإن) طَافَ للإفاضة و (وطئ قبله) أي الحلق (ف) عليه (دم بخلاف الصيد)
في العمل قبل الحلق وبعد الإفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وإن وطئ بعد الإفاضة وقيل
السعي فعليه دم ، وإن اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا إن وطئ واصطاد قبل الإفاضة .

وشبه في وجوب الدم فقال (كتأخير الحلق) عهداً أو نسياناً أو جهلاً (لبلده) ولو
قربت ولو قبله بذبي الحجة وكذا تأخير طويلاً بأن أخره عن أيام منى الثلاثة كمن تفيد
المدونة قتاله ع . البناني فيه نظر بل المدونة تفيد خلافه ، ونص التهذيب والخلاق يوم
النحر منى أحب إلي وأفضل وإن حلق بمكة أيام التشريق أو بعدها أو حلق في الحل في
أيام منى فلا شيء عليه ، وإن أخر الحلق حتى رجع إلى بلده جاهلاً أو ناسياً حلق أو
قصر وأهدى اه . التونسي قوله إن أخره حتى بلغ بلده فعليه دم يريد أو طمس ذلك
وقيل إن خرجت أيام منى ولم يحلق فعليه دم قاله في التوضيح ، فلم أن قوله وقيل إن
خرجت مقابل لمذهب المدونة فلا حذف قوله بأن يحلق بعد أيام منى واقتصر على ما
قبله كالخرشي لأفاد مذهب المدونة وتقييد التونسي .

(أو) تأخير طواف (الإفاضة) وحده أو مع السعي أو السعي وحده (للمحرم)
يفيض في الأولى ويفيض ويسعى في الآخرين ويهدي هدياً واحداً في الجميع قتاله سند في
تأخيرهما ، فأحرى في تأخير أحدهما ومفهوم المحرم أنه لو أفاض قبيل غروب آخر يوم
من الحجة وصلّى الركعتين بعد غروبه فلا دم عليه .

ورمى كل حصاة أو الجميع لليل ، وإن لصغير لا يحسن الرمي
أو عاجز ، ويستنيب فيتحرى وقت الرمي ، ويكبر ، وأعاد
إن صح قبل الفوات بالغروب

(و) كتأخير (رمي كل حصاة) واحدة من العقبة أو غيرها والاولى حذف كل لأن
يصير الصورة الاولى عين ما بعدها . وأجيب بأن كل بمعنى أي (أو) تأخير جميع
حصيات جرة واحدة أو جميع حصيات الجمار (الجميع) عن وقت الأداء وهو النهار
(الليل) وهو وقت القضاء فأولى تأخير عن وقت القضاء أيضاً فدم واحد لتأخير حصاة
أو أكثر إن كان التأخير لبالغ عاقل قادر بل (وإن) كان التأخير (ا) رمي شخص
(صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن الرمي) أو مجنون آخر وليها الرمي عنها
والدم على من أسبهم ، وإن رمى عنها في وقت الأداء فلا دم .

(أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكبر أو مرض أو لإغما طراً ولم يجد من يعمل
والدم في ماله (ويستنيب) العاجز من يرمي عنه في وقت الأداء وعليه دم ، وفائدة
الاستنباط عدم الائم ، والفرق بينه وبين الصغير ومن الحق به الذين رمى عنهم وليهم في
وقت الأداء أن العاجز هو المخاطب بسائر المناسك والصغير ومن الحق به لم يخاطب بها
والمخاطب بها هو الولي وقد رمى في وقت الأداء قاله الباجي ، وإن أخر نائب العاجز
لوقت القضاء لزمه دمان واحد للنيابة وواحد للتأخير إن كان لعذر وإلا فدم التأخير
على النائب .

(فيتحرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) العاجز لكل حصاة يرميها
نائبه تكبيرة ، ويتحرى أيضاً وقت وقوف نائبه للدعاء عقب الجهرتين الأوليين ويدعو
قوله فيها .

(وأعاد) العاجز الرمي وجوباً فيما قاله الحط (إن) صح العاجز من مرضه أو اغما
(قبل الفوات) لوقت الرمي (بالغروب) من اليوم الرابع ، فإن أعاد قبل غروب اليوم
الأول فلا دم عليه للنيابة لأنها جزء علة والآخر عدم حصوله من وقت أدائه وإن صح

مِنَ الرَّابِعِ ، وَقَضَاءُ كُلِّ إِلَيْهِ ، وَاللَّيْلُ قَضَاءُ ، وَحُلُّ مُطِيقٌ ،
وَرَمَى ، وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ وَتَقْدِيمِ الْحَلْقِ أَوْ الْإِفَاضَةِ
عَلَى الرَّمَى

ليلة الثاني أو ما بعدها أعاد وعليه دم التأخير .

(وقضاء) رمى (كل) من الجمرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (اليه) أي
غروب الرابع ولا قضاء لرمي الرابع لخروج وقت الرمي بغروبه ووجب الدم (والليل)
عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم ولما قبله لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله وقضاء كل إليه
للسخول الليل فيه ، لأننا نقول لما كان النهار وقتاً لأداء الرمي فقد يتوهم أنه لا يقضى إلا في
النهار فنبه على أنه يقضى في الليل أو ذكره للرد على من قال الليل أداء ، ودل قوله
والليل قضاء على أن اليوم الذي يليه قضاء إلى غروب الرابع .

(وحل) بضم فكسر مريض عاجز عن المشي للجمرة (مطيق) للرمي على دابة أو
أدنى (ورمى) بنفسه وجوباً (ولا يرم) الحصاة (في كف غيره) ليرميها عنه ولا
يمزىء عنه إن وقع (و) كـ (تقديم الحلق) على رمي جمرة العقبة فدية لوقوعه قبل
التحلل لا هدي كما يفهمه كلامه ، لأن الدم إنما ينصرف له فإذا رمى العقبة أمر المولى
على رأسه لأن حلقه الأول وقع قبل محله أو تقديم الإفاضة على الرمي ففيه هدي ، فلو
قدمها معاً على الرمي ففيه فدية وهدي ولا يصدق قوله أو الإفاضة بتقديمها على يوم
التحرر ، لأنها قبله كعدمها لأنها قبل وقتها كما أفاده قوله ثم يفيض ، وظاهر قوله أو
الإفاضة على الرمي وجوب الدم ولو أعادها بعده .

واستظهره الحط قال ويدل عليه كلام الطراز ولم أر فيه نصاً صريحاً . عج ظاهر
الشارح أنه لا يطلب بإعادتها على ما مشى عليه المصنف لجملة قول أصبح بإعادتها مقابلاً
له وفي (ق) مذهب المدونة إعادتها بعده ولا دم وإنها قبله كعدمها لكونها قبل محلها ،
وفهم عج أن قول الحط ما مشى عليه المصنف رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى
عنها معناه في غيرها فلا يقدم على ما في (ق) عنها مع أن في الحط بعد ذلك أن ما رواه

لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ ،

ابن القاسم هو مذهبها اه . عب الرماصي ما ذكره قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وللمالك رضي الله تعالى عنه عدم اجزائها قبله أيضاً .

وتورك المواق على المصنف إذ نسب عدم الاجزاء لها . ونقل حج كلامه مقلداً له وبني على ذلك ما لا فائدة فيه وما نسب لها غير صحيح ، واللفظ الذي نقله ليس لفظها ولم أر أحداً نسب لها عدم الاجزاء ، وكيف يصح وقد قالت ولو وطئ في يوم النحر أو بعده قبل الرمي وبعد الافاضة فانما عليه هدى وجهه تام ، وقد جعل الحط عدم الاجزاء مخالفاً لها اه ، وأقره البناني (لا) يلزمه دم (إن خالف) الترتيب السابق (في غير) الصورتين المتقدمتين وهما تقديم الحلق أو الافاضة على الرمي كحلقه قبل النحر ، ونحره قبل الرمي ، وافاضته قبل النحر أو الحلق أو قبلهما معاً فلا دم عليه في صورة من هذه الخمس على الاصح لخبر حجة الوداع جعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر نحلقت قبل أن اذبح ولا حرج ، وقال آخر لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي فقال إرم ولا حرج ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر إلا قال ﷺ افعل ولا حرج .

وقوله ﷺ اذبح وارم أي اعتد بفعلك ، فصيغة افعل هنا بمعنى اعتد بفعلك لأن الفرض أن السائل فعل الأمرين اللذين قدم ثانيهما على أولهما . ووجه الدلالة على عدم الدم في الصور الخمس المذكورة من الخبر مع أن ما مر خاص بالأولين من الخمس أن قول الصحابي فما سئل عن شيء الخ في حكم المرفوع ، فيشمل غير ما يشمله من السؤالين لكنه يشمل الصورتين اللتين فيهما الدم ، ولذا قال ابن حجر عن الطبري فيه رد على مالك رضي الله تعالى عنه في حله نفي الحرج على نفي الاثم مع لزوم الدم فيهما وعلى نفي الدم والاثم فيما عداهما ، مع أن قوله ولا حرج ظاهر في نفي الاثم والدم اذ الحرج يشملهما ، والتخصيص يحتاج لدليل ولم يبينه عليه الصلاة والسلام في ذلك الوقت مع الحاجة اليه .

وأجاب الآبي عن مالك رضي الله تعالى عنه بأن الدم أي الفدية في الاولى تخصص عموم الخبر المار لقاعدة أخرى وهي أن في تقديم الحلق على الرمي لقاء التفث عن المحرم .

وَعَادَ لِلْمَبِيتِ بِمَنَى فَوْقَ الْعَقْبَةِ ثَلَاثًا ، وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ قَدَّمَ
أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ ، وَلَوْ بَاتَ

وأجاب القسطلاني عن الصورتين بأن أبا حنيفة ومالكاً رضي الله تعالى عنهما تأولا
الحديث على نفي الاثم لعذرهم بجهلهم ونسيانهم بدليل قول السائل لم أشعر ، ويؤيده أن
في حديث علي رضي الله تعالى عنه عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ رميت وحلفت
ونسيت أن أنحر ، وأما الدم فأخذوا وجوبه مما رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه
قال من قدم شيئاً في حجه أو أخره فليهرق لذلك دمأه .

لكن قال ابن حجر في السند إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ضعيف وهو إبراهيم
ابن مهاجر ، قال وعلى تقدير الصحة يلزم من أخذ برواية ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما أن يوجب الدم في كل شيء من الأربع المذكورة ولا يخصه بالحلقي أو الإفاضة
قبل الرمي .

(وعاد) العاج وجوباً بعد طواف الإفاضة يوم العيد (للمبيت بمنى) أي قبل فلام
يجب العود بمنى فوراً ويجوز التأخير نهاراً ولكن الفور أفضل ، ولا يرجع من منى إلى
مكة في غير يوم العيد ويلزم مسجد الحنيفة بمنى للصلاة فهو أفضل ، ولو طاف للإفاضة
يوم الجمعة فالأفضل عوده إلى منى قبل صلاتها (فوق العقبة) بيان لمنى فعدها من جهة
مكة العقبة ومن جهة مزدلفة وادي محسر ، واحترز بفوق العقبة عن أسفلها من جهة
مكة فليس من منى وصلة المبيت قوله (ثلاثاً) من الليالي إن لم يتعجل .

(وإن ترك) المبيت بها وبات أسفل العقبة جهة مكة أو بوادي محسر جهة مشرفة أو
عن بين منى أو حمالها (جل ليلة ف) عليه (دم) وأولى ليلة كاملة فأكثر ، وظاهره ولو
لضرورة كخوفه على متاعه وهو مقتضى رواية ابن قانع عن الإمام مالك رضي الله تعالى
عنه فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه عدياً وإن لم يأنم .

(أو) للمبيت بها (ليلتين إن تعجل) ويجري فيه قوله وإن ترك جل ليلة فقدم
ويجوز التعجيل إن أراد أن يبيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولو بات) للمتعجل الليلة

بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي : فَيَسْقُطُ عَنْهُ
رَمَى الثَّالِثِ ، وَرُخْصَ لِرَاعٍ بَعْدَ الْعَقَبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ ،
وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِي لِلْيَوْمَيْنِ ،

الثالثة (بمكة) وأشار بولو لقول عبد الملك وابن حبيب من يات الليلة الثالثة بمكة فقد
خرج عن سنة التمتع ولزمه الرجوع الى منى لرمي اليوم الثالث وهدى لمبئته بمكة ،
وسواء كان التمتع آفاقاً (أو مكياً) وهذا في غير الامام وأما هو فيكره له التمتع
قاله ابن عرفة . وأشار بولو الى ما رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا
أرى التمتع لأهل مكة الا أن يكون لهم عذر من تجارة أو مرض . قال ابن القاسم في
العشيرة وقد كان قال لي قبل ذلك لا بأس به لهم وهم كامل الآفاق وهو أحب الي ،
ودليله عموم قوله تعالى ﴿ فمن تمعجل في يومين فلا إثم عليه ﴾ ٢٠٣ البقرة .

وشرط التمتع أن يخرج من منى لجهة مكة أو لجهة عرفة أو لجهة اليمين أو الشمال
(قبل الغروب) للشمس (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فإن غربت وهو بمنى فلا
يجوز له التمتع ، ولزمه المبيت بمنى ورمي الثالث إذ لم يصدق عليه قوله تعالى ﴿ فمن
تمعجل في يومين ﴾ وبين ثمرة التمتع بقوله (فيسقط عنه رمى) اليوم (الثالث) من
أيام الرمي ومبيت ليلة وإن كان قد بات بغير منى ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر
كما قال :

(ورخص) بضم فكسر مثقلاً جوازاً (ل) شخص (راع) للدواب (بعد) رمي
جرة (للعقبة) يو العبد صلة ينصرف (أن ينصرف) عن منى لجهة رعيه (و) لا يعود
لها للمبطلين ولا لرمي اليوم الثاني من أيام النحر إلى أن يأتي لمنى اليوم (الثالث) من
أيام النحر (فيرمي) فيه (لليومين) اليوم الثاني الذي مضى وهو في رعيه ، والثالث
الذي حضر فيه ثم إن شاء أقام بمنى لمبيت ليلة الثالث ورميه وإن شاء تمعجل قبل غروب
الثاني ، فيسقط عنه مبيت ليلة الثالث ورميه ، وحملنا الثالث على ثالث النحر وهو ثاني
أيام الرمي لأنه الرخصة فلا يجوز تأخيرها إتيان منى إلى ثالث أيام الرمي ، فان أخره

إليه وأتى فيه رمى لليومين قبله ثم رمى له ولزمه هدي لتأخير رمي اليومين إليه .

وظاهر المصنف سواء كان راعي إبل لحاج أو غيره أو راعي غيرها ووقع في نص عبارة رعاة إبل حجاج ، ثم كلامه كالمستثنى من قوله وعاد للمبيت بمنى . الخ ومن قوله أو ليلتين إن تعجل ، وأما أهل السقاية فيرخص لهم في ترك المبيت بمنى فقط لا في ترك رمي اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون بمكة لفرح المساء من زمزم الحجاج ويأتون منى نهاراً للرمي ويعودون للمبيت بمكة لذلك قاله في الطراز فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوماً .

وكلامه في مناسكه يقتضى أنها سواء ، ولكنه معترض بأن الرخصة وردت في حقهم في الصحيحين في ترك المبيت بمنى فقط للسقاية لزمهم الماء من زمزم ليلاً وتعريفه في الحياض تهيئة لشرب الحجاج نهاراً ، ويموز للرعاة إتيان منى ليلاً ويرومون ما فاتهم رميه نهاراً قاله محمد . الخط الظاهر أنه وفائق لأنه إذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فرميه ليلاً أوله عب . الرماصي أطلق المصنف الراعي كصاحب الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم من أهل المذهب مع أن الرخصة في الموطن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرجاء الإبل فقال الباجي للرعاة عذر في الكون مع الظهر الذي لا بد من مراعاته والرمي له للحاجة إليه في الانصراف وقد قال الله تعالى ﴿وَتَحْمِلْ أَعْقَابَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ﴾ الآية فظاهر هذا أن خاص بالابل لا سوا الرخصة لا تتعدى محلها وفي القياس عليها نزاع واعتراض حلفي قول الخط الظاهر أنه وفائق وتقل من كلام الباجي ما يدل على أنه خلاف فأنظره (١) .

(١) (قوله فأنظره) أي حلفي نصه ولم يذكر المصنف ما زاده ابن الحاجب تبعاً لابن شاس عن ابن المواز من جواز هذا لهم وجواز رميهم ليلاً لانفراد ابن المواز به إذ لم ينسبه أهل المذهب إلا له والظاهر أنه خلاف لقول مالك رضي الله تعالى عنه لأنه روى في الموطأ عن يعقوب بن سعيد عن عطاء عن رباح أنه سمعه يذكر أرخص لراعي الإبل أن يرموا في الليل يقولون في الزمان الأول فقال الباجي قوله في الزمان الأول يقتضى إطلاقه —

وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمَزْدَلْفَةِ ، وَتَرْكُ التَّخْصِيبِ لِغَيْرِ مُقْتَدِيهِ ، وَرَمِي كُلِّ يَوْمٍ الثَّلَاثَ ، وَخَتَمَ بِالْعَقَبَةِ

(و) رخص ندبا (تقديم الضعفة) أي النساء والمرضى والصبيان ونحوهم ممن تلحقه مشقة عظيمة بالبيات بالمزدلفة والسير مع الناس غدوة يوم العيد إلى منى فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجمع المشاءين بها وإقامتهم بعض الليل (في الرد) أي الرجوع (للمزدلفة) اللام بمعنى من وفي الكلام حذف أي إلى منى ليلا ويسقط عنهم الوقوف بالمشر الحرام ويرخص لهم في التأخر بمزدلفة أن باتوا بها إلى ذهاب رحمة الناس فلو قال وتقديم الضعفة أو تأخيرهم من المزدلفة لمنى لكان أحسن .

(و) رخص (ترك التخصيب) أي النزول بالمحصب حين وصوله حال الرجوع من منى لكثرة عشية ثالث أيام الرمي لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء به (ا) محاج (غير مقتدى به) بضم الميم وفتح الدال وهذه الرخصة خلاف الأولى ومفهوم لغير مقتدى به عدم الترخيص في تركه للمقتدى به من امام وعالم ونحوها وهو كذلك (و) إذا عاد الحجاج من مكة عقب طواف الأفاضة لمبيت منى (رمى) وجوبا كل (يوم) بعد يوم العيد الجمار (الثلاث) كل واحدة يسبع حصيات مبتدئا بالأولى من جهة مزدلفة وهي التي تلى مسجد الحيف بمنى ويتبعها برمي الوسطى التي يسوق منى .

(وختم) الرمي (ب) رمي جمرة (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي كما يأتي وصلة رمي (من الزوال للغروب) هذا وقت الاداء وهو قسمان اختياري وضروري فالاختياري للاصفرار والضروري من مبدأ الاصفرار للغروب والظاهر كراهة الرمي به

→ زمن النبي ﷺ لأنه أول أزمان هذه الشريعة فعلى هذا هو مرسل ويحتمل أن يريد به أول زمن أدركه عطاء فيكون موقوفا متصلا به اه فلذا لم يأخذ به مالك رضي الله تعالى عنه فقول المحط الظاهر أن قول ابن المواز ليس بخلاف لأنه إذا رخص لهم في تأخير الرمي لليوم الثاني فربهم ليلا أولى غير ظاهر إذ لا يؤخذ بالأولى في الرخصة وكأنه لم يقف على ما قاله الباجي وبقية من .

مِنَ الزَّوَالِ لِلْفُرُوبِ ، وَصِحَّتِهِ بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَذْفِ ،
وَرَمَى وَإِنْ بُمُتَّجَسٍ عَلَى الْجَمْرَةِ ،

لغير ضرورة ولا دم فيه أفاده من المحط .

(وصحته) أي الرمي مطلقاً مشروطة (بحجر) فلا يصح بذهب وقضة ونحوهما من المعادن ولا بطين ولا بفخار ولا يحصى وجبى وقدر الحجر (كحصى الخذف) بخاء وذلك معجمتين وهو الرمي بالحصى بالأصابع وذلك فوق الفستق ودون البندق ولا يجزى الصغير كالقمحة أو الحمصة ، ويكره الكبير لمخالفته السنة وخوف ابدائه ، ويجزى أن رمى وشمل الحجر الزلط والرخام . طفى هكذا في الرسالة والجواهر وصدر به ابن الحاجب وهكذا في الصحيح ، وترك قول الامام رضي الله تعالى عنه في مدوته استحباب أن يكون حصى الجمار أكبر من حصى الخذف قليلاً وصدر به ابن عرفة ، ثم قال وفي الصحيح كحصى الخذف . الباجي لعل مالكاً رضي الله تعالى عنه لم ييلف الحديث ولو بلغه ما استحباب ما هو أكبر منه .

(و) صحته : (رمي) لا وضع أو طرح فلا يجزىء قاله فيها ، والمراد رمي كل حصاة وحدها فإن رمى السبع رمية واحدة عدتها حصاة واحدة ، والظاهر اشتراط كونه بيد لا بقم أو رجل أو قوس ، ومن مستحباته كونه بالأصابع لا بالقبضة ، وكونه باليمنى إلا الأعسر الذي لا يحسن الرمي بيده اليمنى .

فإن قلت شرط الرمي في الرمي شرط الشيء في نفسه . قلت المراد بالرمي المشروط فيه مطلق الإيصال ، وبالرمي المشروط الدفع ويصح الرمي بحجر طاهر بل (وإن) حجر (متنجس) مع الكراهة وتندب إعادته بطاهر قاله في الطراز وصلة رمي (على الجمرة) وهو موضع البناء وما حوله والمطلوب الرمي على ما حوله إذ البناء مجرد علامة على الهل لئلا يلسى .

قال في منسكه ولا ترم على البناء بل ارم أسفله بموضع الحصى ، وسيقول وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردده فإن رمى البناء فإن نزل الحصى أسفله أجزاء وإن وقف في شق

وإن أصابت غيرها ، إن ذهبت بقوة ، لا دونها وإن
أطارت غيرها لها ، ولا طين ومعدن ، وفي أجزاء ما وقف
بالبناء تردد ، وترتبهن .

البناء ففي أجزائه تردد ، ولا يحزى ما وقع على ظهر جرة العقبة قطعاً . وعبرة ابن
فرحون ليس المراد بالجرة البناء القائم فإنه علامة على موضعها . وقال الباجي وغيره
الجرة اسم لموضع الرمي سميت باسم ما يرمى فيها وهي الحجارة وتحزى الحصاة المرمية
في الموضع المخصوص إن لم تصب غيره قبل وصولها إليه بل (وإن أصابت) الحصاة
(غيرها) أي الجرة ابتداء ثم ذهبت لها (إن ذهبت) لها (بقوة) الرمي (لا) تحزى
إن وقعت (دونها) أي الجرة ولم تصل لها أو وصلت لها لا بقوة الرمي بأن وقعت على
محل عال ثم تدحرجت من عليه ووصلت الجرة .

قال في التوضيح سند ولو تدحرجت من مكان عال فرجعت إليها فالظاهر عدم
الإجزاء لأن الرجوع ليس من فعله ومفهوم دونها مفهوم موافقة بأن رماها فتجاوزتها
ووقعت بالبعد عنها . قال لأن رميه لم يتصل بها ولا تحزى الواقعة دونها إن لم تطر
حصاة غيرها لها بل (وإن أطارت) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت
الحصاة المطارة (لها) أي الجرة (ولا) يحزى (طين) ومثله طفل أو هو منه هذا وما
بعده محترز حجر .

(و) لا يحزى (معدن) مستطرق كذهب وفضة وورصاص وحديد ونحاس وقزدير
أو غير مستطرق كزرنيج وزمرد .

(وفي أجزاء ما وقف) من الحصيات (بالبناء) الذي بالجرة ولم ينزل أسفلها مما يلي
من الناس وهو الذي كان يميل إليه الثوري شيخ المصنف وهو المناسب لتفسير الجرة بالبناء
وما تحته وعدم أجزائه ، وهو الذي كان يفق به سيدي خليل شيخ المصنف والشارح
أيضاً ، ولعل الجرة عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصى فقط (تردد) للشيخين المتقدمين
لعدم نص المتقدمين المحط الظاهر الأجزاء (و) صحته فيما بعد يوم العيد (ترتبهن) أي

وَأَعَادَ مَا حَضَرَ بَعْدَ الْمُنَسِيَةِ ، وَمَا بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا فَقَطْ
وَنُدِبَ تَتَابَعُهُ ، فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسٍ ، اَعْتَدَ بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ

الجمرات بأن يبدأ بالاولى التي تلى مسجد منى ويثني بالوسطى ويختم بالمقبة ، فإن نكس
أو ترك الاول أو بعضها أو الثانية كذلك ولو ساهياً فلا يحزیه ، فإن ذكر في يومها أعاده
ولا دم عليه (و) إن خرج يومها ورمى لليوم الذي يليه ثم تذكر (أعاد ما حضر)
وقته ندباً (بعد) رمي (المنسية) من اليوم الذي مضى وجوباً .

(و) إعادة رمي (ما بعدها) أي المنسية وجوباً أيضاً لوجوب الترتيب في رمي ما
هو (في يومها) أي المنسية (فقط) لا ما بعدها في يوم آخر فلا يعيده ، فإذا نسي في
ثاني العيد الجمرة الأولى ورمى فيه الثانية والثالثة ورمى في ثالثة جمراته كلها أو رمى
في رابعة جمراته كلها ثم تذكر قبل غروبه جمرة الثاني الأولى التي نسيها فبرميتها وما
بعدها في يومها وجوباً ، ويعيد رمي جمرات اليوم الرابع ندباً ، ولا يعيد رمي جمرات
الثالث لخروج وقت أدائه .

(وندب تتابعه) أي رمي الجمرات فإذا رمى الأولى أردفها بالثانية ولا يفصل
بينها إلا بقدر الدعاء المطلوب ، وإذا رمى الثانية عقبها بالثالثة إلا بقدر ذلك وما تقدم
في قوله وتتابعها فهو في تتابع حصيات جمرة المقبة يوم العيد قاله أحد وعج أو أن ما
هنا في تتابع رمي الجمرات وما مر في تتابع حصيات كل جمرة ، وهذا هو الأنسب
بقوله ولقطها ولذا ذكر الضمير هنا وفرع على أن ترتيب الجمرات شرط صحة وإن
تتابعها وتتابع الحصيات مندوب .

قوله (فإن رمى) الجمار الثلاث في ثاني العيد أو ما بعده كل جمرة (بخمسين خمسين)
بفتح الحاء المعجمة وسكون اليم فيها وترك من كل جمرة حصتين ثم تذكر في يومه
أو ما بعده من وقت الرمي (اعتد) أي احتسب واكتفى (بالخمسة الأول) من الجمرة
الأولى وكلها بحصتين ، ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع ، وسواء كان ذلك سهواً أو
عمداً بناء على نيب التتابع ولا هدي عليه إن ذكر في يومه وعليه الهدي إن ذكر في

وإن لم يدر موضع حصاة ، اعتد بست من الأولى وأجزأ عنه

وقت القضاء قاله في التهذيب ، ولم يعتد بخمس ما بعد الأولى لأنه لم يكمل الأولى فلم يحصل الترتيب فبطل رمي الثانية والثالثة ، ولكون الفور مندوباً بنى على خمس الأولى . وما ذكره المصنف من ندب كتابه شهره الباجي وابن بشير وابن راشد وصدر به ابن شاس ، وحمل أبو الحسن المدونة عليه . وقال سند وابن عبد السلام وابن هارون أنه واجب شرط مع الذكر اتفاقاً ومع النسيان فيه قولان وعليه فلا يعتد بخمس الأولى أيضاً .

(وإن) رمى الجمرات الثلاث ثم وجد حصاة في جيبه مثلاً و (لم يدر موضع حصاة) ترك رميها تحقيقاً أو شكاً من أي الجمرات الثلاث (اعتد بست) من الحصيات (من) الجمرة (الأولى) فيرمي عليها حصاة ويعيد رمي ما بعدها بسبع سبع ، فإن تحقق أتمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتد بست منها ورمها بحصاة ، ورمى الثالثة بسبع وإن شك في الثالثة رمها بحصاة فقط ، وكذا إن لم يدر موضع حصاتين أو أكثر وهذا على ندب التتابع أيضاً ولا يعتد بشيء على شرطيته . وإن شك في رمي حصاة ولم يبق بيده حصاة اختلف فيه قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فيها ، والذي رجح إليه أنه لا يعتد بشيء ويرمي كل جمرة بسبع ، لكن قوله الأول هو الذي في المتن .

وبه أخذ ابن القاسم وصرح الباجي وغيره بأنه المشهور ومن بقيت بيده حصاة لم يدر موضعها ، فحكى فيه الأبهري القولين أيضاً فيها . وإن ذكر أنه نسي حصاة من أول يوم لا يدري من أي جرة فقال مالك رضي الله تعالى عنه يرمي الأولى بحصاة ثم يرمي الوسطى والعقبية بسبع سبع ، وفي كتاب الأبهري ومن بقيت بيده حصاة ولم يدر من أي جهة هي فليرم بها الأولى ثم يرمي الباقيتين بسبع سبع ، وقد قيل إنه يستأنف والأول أحب إلينا .

(وأجزأ) الرمي المتفرق كرميه (عنه) أي الرامي سبع حصيات متواليات على

وَعَنْ صَبِيٍّ وَلَوْ حَصَاةَ حَصَاةٍ ، وَرَمَى الْعَقَبَةَ أَوَّلَ يَوْمٍ طُلُوعِ
الشَّمْسِ ، وَإِلَّا إِثْرَ الزَّوَالِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَوُقُوفِهِ إِثْرَ الْأَوَّلِينَ
قَدَرَ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ ، وَتَبَاسُرُهُ فِي الثَّانِيَةِ

جمرة وسبع حصيات أخرى عن صبي ونحوه ممن يرمي عنه نيابة على تلك الجمرة ، وهكذا
الجمرة الثانية والجمرة الثالثة ، بل ولو كان التفريق في حصيات كل جمرة بأن يرمي حصاة
عن نفسه وحصاة عن غيره أو عكسه إلى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جمرة ،
وتعبيره بالإجزاء يفيد أنه خلاف المندوب وهو كذلك فلا ينافي ندب متابعتها .

وأشار بولو إلى قول القابسي يفيد عن نفسه ولا يعتد من ذلك إلا بحصاة واحدة .
ابن يونس وهو غير صحيح لأنه تفريق يسير ، وندب رمي جمرة العقبة أول يوم من أيام
التحرم ، ومصعب الندب كون الرمي طلوع الشمس أي بعده وعبارتها ضحوة ويمتد وقت
الفضيلة للزوال ، ويكره الرمي بعده وقبل الشمس وإن كان أداء فيها أيضاً . ابن الحاجب
أداء جمرة يوم التحرم من طلوع الفجر إلى الغروب وأفضله طلوع الشمس إلى الزوال . ابن
رشد إن رماها بعد الفجر وقبل طلوع الشمس أو بعد زوالها قبيل الغروب أثناء ولا
شيء عليه .

(وإلا) أي وإن لم يكن الرمي أول يوم بأن كان ثانيه أو ثالثه أو رابعه ندب
(إثر) بكسر فسكون أي عقب (الزوال قبل) صلاة (الظهر وندب وقوفه) أي
مكث الرامي ولو جالساً (إثر) رمي كل واحدة من الحجرتين (الأوليين) للذكور والدعاء
بدون رفع يديه (قدر إسراع) قراءة سورة (البقرة) لا إثر الثانية فقط وإن صدق
عليه أنه إثر الأوليين وهذا كالأستدراك على قوله وتتابعتها .

(و) ندب (تباسره في) وقوفه للدعاء عقب رمي الجمرة (الثانية) . ابن المواز ثم
يرمي الوسطى وينصرف منها إلى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها مما يلي يسارها . ابن
عرفة يرمي الوسطى وينصرف عنها ذات الشمال بطن المسيل يقف أمامها مما يلي يسارها
ومثله في عبارة ابن شاس وابن العاجب وسند هذه الكيفية الاتباع ، ففي البخاري من

وتخصيب الرّاجع ليُصلي أربع صلوات ،

حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ثم يرمى الوسطى فيأخذ بذات الشمال فيسهل قوله فيسهل بضم التحتية وسكون السين وكسر الهاء أي يأتي المكان السهل ، هكذا في صحيح البخاري في عدة أحاديث ابن حجر ، أي يمشي إلى جهة شماله ليقف داعياً في مكان لا يصيبه فيه الرمي اهـ ، ويلزم من كونه في جهة يسارها كونها في جهة يمينه وفيها ترك الرفع أحب إلي . مالك رضي الله تعالى عنه في كل شيء إلا في ابتداء الصلاة فإنه يرفع يديه ولا يرفعهما في المقامين عند الجمرتين اهـ .

وقال ابن الحاجب وضعف مالك رضي الله تعالى عنه رفع اليدين في جميع المشاعر ، هذا وفي صحيح البخاري ثبوت رفع اليدين عند الجمرتين الأولين عن النبي ﷺ . ابن المنذر لم نعلم أحداً أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنها ويستقبل الكعبة في وقوفه للدعاء ، ولم يذكر صفة وقوفه لزجها وهو أن يقف مما يلي المسجد في رمي الجمرتين الأولين وفيها ويرمي الجمرتين جميعاً من فوقها والمقبة من أسفلها .

(و) نذب (تخصيب) الشخص (الراجع) من منى لمكة أي نزوله بالمحصب وهو ما بين الجبلين ومنتهاه المقبرة التي باطن مكة سمي به لكثرة الحصباء فيه من السيل ويسمى الأبطح أيضاً لانبطاحه (ليصلي) الراجع (فيه) أي المحصب (أربع صلوات) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء اقتداء به ﷺ ، وهذا لغير المتمتع ، أما هو فلا يندب تخصيبه ولو مقتدى به وفي غير يوم الجمعة وإلا تركه ودخل مكة لصلاتها . في الذخيرة التخصيب مستحب عند الجمهور وليس بنسك . وفي الإكمال أجمعوا على أن النزول به ليس من المناسك وإنما هو مستحب عند الجميع واعترضه الآبي بقول مسلم كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يرى التخصيب سنة فهذا ظاهر في أنه من النسك فيناقض الإجماع على أنه ليس منه ، فلعل قولهم ليس من النسك أي المتأكد أو الواجب حتى يلزم بتركه دم .

(و) نذب لكل من أراد الخروج من مكة مكياً أو آفاقياً قدم بنسك أو تجارة

وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ إِكْثَارُ الْحَجَّةِ ، لَا كَالْتَّنْعِيمِ ، وَإِنْ
صَغِيراً ، وَتَأَذَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْقَهْرَى ،

(طواف الوداع) بفتح الواو وكسرها (إن خرج) أى أراد الخروج (١) ميعات
(كالجلسة) أراد المودع أم لا إلا لقصد التردد لها بنحو حطب فلا يندب له الوداع ، ولو
خرج للكان بعيد وكذا التمتع له عب . البناني نحوه . وقول الحرشي ، وكذا يستثنى
منه التمتع ولم أره لغيرهما ، وهو غير صحيح إذ لا تعلق لطواف الوداع بالحج ولا هو من
مناسكه حتى يفرق فيه بين التمتع وغيره لاتفاقهم على أن من قصد الإقامة بمكة لا
يؤمر به . وفي التوضيح ليس من شرط الأمر به كونه مع أحد النسكين ، بل يؤمر به
كل من أراد سفراً من مكة مكياً كان أو غيره وفي الصحيح لا ينفر أحدكم حتى يكون
آخر عهد الطواف بالبيت .

(لا) يندب طواف الوداع لمن أراد الخروج لمحل قريب (كالتنعم) والجعرانة مما
دون الميقات لقضاء حاجة إلا أن يكون مسكنه أو يريد الإقامة به طويلاً فيندب له
الوداع إن كان بالفا .

بل (وإن) كان (صغيراً) ظاهره ولو غير مميز أو عبد أو امرأة . ابن فرحون ولم
يذكروا تقبيل الحجر عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه لسند . وفي الواضحة يندب
تقبيل الحجر عقب طواف الوداع ونقله الخط . وحاصل ما ذكروه مع كلام المصنف أن
الخارج من مكة أن قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقاً ، وإن قصد مسكنه أو إقامة
طويلة فله الوداع مطلقاً وإن خرج لاقتضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لكالحجفة
ودع ، وإن خرج لدونها كالتنعم فلا وداع .

(وتأذى) بفتحات مثلاً أى حصل طواف الوداع (بالإفاضة و) بطواف (العمرة)
ولا يكون السمي عقبه طويلاً حيث لم يقم بعدها إقامة تبطل حكم التوديع ويحصل بها
ثوابه إن نواه بها قياساً على تأذى تحية المسجد بالفرض .

(ولا يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهري) أى يكره أو

وَيَبْطُلُ بِإِقَامَةِ بَعْضِ يَوْمٍ بِمَكَّةَ لَا بِشُغْلٍ خَفٍّ ، وَرَجَعَ لَهُ ،
 إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوَاتَ أَصْحَابِهِ ، وَحُبْسَ الْكَرِيِّ ، وَالْوَلِيِّ ؛
 لِحَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، قَدْرَهُ ،

خلاف الأولى لعدم وروده فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويمشي مشية المعتاد والأدب
 والخشوع في القلب ، وكذا في خروجه من مسجد المدينة على ساكنها أفضل
 الصلاة والسلام .

(ويطل طواف الوداع بمعنى طلبه بغيره وإن صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى
 (بإقامة بعض يوم) له بال وهو ما زاد على ساعة فلكية (بمكة) فإن أقام خارجها
 كالابطح وذو طوى فلا يبطل (لا) يبطل إقامة بمكة (لشغل خف و) إن تركها الكلية
 أو بطل حكمه كمن أتى به على غير وضوء أو لم يصل ركعتيه حتى انتقض وضوؤه أو بطل
 كونه وداعاً بإقامة بمكة وخرج منها قال مالك «رض» ولم يبعد (رجع) ندباً (له) أي
 طواف الوداع (إن لم يخف قوات أصحابه وحبس) بضم فكسر أي منعه من السفر
 (الكري) أي الشخص الذي أكرى دابته لمرأة .

(والولي) أي زوج المرأة أو محرماً (لحيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافها
 للإفاضة وصلة حبس قوله (قدره) أي الحيض أو النفاس سواء علم الكري حملها أم لا
 حملت عند الكراء أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذي الكلام فيه ، ولا شيء عليها
 من نفقته ولا نفقة دابته ذكره المواق والحط . زاد ويندب لها في النفاس إعانته بالملف
 لا في الحيض فإن مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع دمها فظاهر المدونة أنها تطوف
 لأنها مستحاضة . ابن عرفة وعلي حبس كرها لها معتاد حيضها والاستظهار ، فإن زادهما
 فظاهرها تطوف كمستحاضة وتأولها الشيخ بمنعه وفسخ كرائها كرواية ابن وهب بالاحتياط
 طفي ورواية ابن وهب بالاحتياط بعد الاستظهار فيما بين عاداتها وخمس عشر يوماً كما
 تقدم في الحيض فظهر للفسخ وعدم الطواف وجه وهو مراعاة رواية ابن وهب في
 الاحتياط . ابن شاس فإذا زاد الدم مدة الحبس فهل تطوف أو يفسخ الكراء قولان .

وَقَيْدَ إِنْ أَمِنَ ، وَالرَّقَّةُ فِي كَيَوْمَيْنِ ،

(وقيد) بضم فكسر مثقلا أى حبس الكري والولى لحيض أو نفاس المرأة قدره (إن أمن) بضم فكسر أى الطريق حال رجوعها بعد طهرها وطوافها للإفاضة ، وهذا القيد لابن اللباد وابن أبي زيد التونسي ، فإن لم يؤمن فيفسخ الكراء اتفاقاً قاله صياض ، ولا يحبس كري ولا ولى لأجل طوافها وتمكث وحدها بمكة حتى تطهر وتطوف إن أمكنها المقام بها وإلا رجعت ببلدها وهي محرمة وتعود في القابل .

سند أما أهل الآفاق البعيدة الذين لا يبرون إلا حمية فأمر محمول على زمان الحج عادة فلا يحبس عليها بعده وهي كالمحصرة بالمدور ولا يلزمها جميع الأجرة ، ويعتدل أن يقال يلزمها لأن الامتناع منها فسخ الكراء عند عدم الأمن يمارض ما سيأتي أن الإجارة لا تنفسخ بثلث ما يستوفي به إلا في مسائل ليست هذه منها . والقياس أن للكري جميع الأجرة إن لم تجد من يركب مكانها ، وهذا كله إن لم ينقطع دمها أصلاً وإلا اغتسلت وطافت حال انقطاعه ولو بعض يوم .

هذا تقرير المذهب وفيه مشقة خصوصاً على من بلادها بعيدة ومقتضى يسر الدين ، أما تقليد ما رواه البصريون عن الإمام مالك « رضى » أن من طاف للقدوم وسعى ورجع لبلده قبل طواف الإفاضة جاهلاً أو ناسياً أجزاءً عن طواف الإفاضة وإن كان خلاف رواية البهتاديين عدمه وهو المذهب ولا شك أن عذر الحائض والنفساء أبلى من عذر الجاهل والناسي .

وأما تقليد أبي حنيفة « رضى » أن الحائض تطوف لأنه لا يشترط في الطواف الطهارة من حدث ولا من خبث وهي رواية عن أحمد « رضى » وعليها بدنة ويتم حجها بالصحة طوافها ، وإن أتمت عندها أو عند أحد فقط بدخولها المسجد حائضاً والله أعلم بالصواب . (و) حبست (الرقعة) مع كريها ووليها إن كان يزول عذرهما (في كيومين) لعله مع الأمن كما سبق ولا تحبس الرقعة فيما زاد على كيومين ويحبس الكري وحده ، ومقتضى ما في الذخيرة عن مالك « رضى » أن الكاف استثنائية ومقتضى ما في الموازية عنه إدخال زاد عليها .

وَكُرْهٍ رَمَى بِمَرْمِيٍّ بِهِ : كَانَ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ : طَوَافُ
 الزِّيَارَةِ ، أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ ﷺ ، وَرُقِيَ الْبَيْتُ ، أَوْ عَلَيْهِ ،
 أَوْ عَلَى مِنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَعَلَّلُ ، بِخِلَافِ
 الطَّوَافِ وَالْحَجَرِ ،

(وكره) بضم فكسر (رمى بـ) محصى (مرمى به) منه أو من غيره في يومه أو قبله
 في مثل ما رمى فيه أولا كصح وحج مفردا فيهما أو في أحدهما وقارنا في الآخر ، ظاهره
 الكراهة ولو في حصاة واحدة . التوسعي ويعيد ندبا ما لم تقض أيام الرمي فلا شيء عليه
 وخفف مالك «رض» الحصاة الواحدة وظاهر المصنف ولو في ثاني عام ، والمعتمد الإطلاق
 كظاهر المصنف لقول ابن القاسم سقطت مني حصاة فلم أعرفها فرميت بحصاة من حصى
 الجمرة فقال لي مالك «رض» انه لمكروه وما أرى عليك شيئا .

وشبه في الكراهة فقال (كان يقال للإفاضة طواف الزيارة) فتكره التسمية
 المذكورة لأنها تقتضى التخيير وهو ركن لا تخيير فيه ولا ينجر بالدم فكأنه تكلم بكذب
 (أو زرنا قبره عليه الصلاة والسلام) وكذا لو سقط لفظ قبر قاله سند وإنما يقال قصدناه
 أو حببنا إلى قبره ﷺ ، وعلت الكراهة بأنها من أعظم القرب فلا تخيير فيها أو لأن
 للزائر فضلا . ورد عياض الثاني بحديث زيارة أهل الجنة لزيهم ، وبحديث من زار قبري
 وجبت له شفاعتي لكن لا دليل فيه لجواز إطلاق لفظ الزيارة من غيره .

(و) كره (رقي) بضم فكسر فشد الياء أى دخول (البيت) الحرام لا رقي درجة
 فقط ، وسعى دخوله رقبيا لارتفاع بابه (أو عليه) أى على ظهره (أو على منبره) أى
 النبي ﷺ ولو الموجود الآن (بتعل) محقق الطهارة وهو راجع للمسائل الثلاثة ومثله
 الحنفى ، ويعزم وضع المصنف على أحدهما لعظم حرمة القرآن . المواق ويكره جمعل
 نعله بالبيت إذا دخله للدعاء وليجمله في حيزته (بخلاف الطواف) بالبيت (و) دخول
 (الحجر) بكسر فسكون بنعل محقق الطهارة فلا يكره ، وظاهره ولو مشى به في الستة

وإن قصد بطوافه نفسه مع محموله ، لم يجز عن واحد
منهما ، وأجزأ السغي عنهما : كمحمولين فيهما .

أذرع من الحجر التي من البيت لعدم قواتره على رأى .

(وإن) طاف حامل شخص طوافاً واحداً و (قصد بطوافه نفسه مع محموله) صبي
أو مجنون أو مريض واحداً ومتعدد نوى عن نفسه والحامل عن نفسه (لم يجز عن واحد
منهما) لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين ، كذا قرره سالم وانظر ادخاله في
كلام المصنف نية المريض عن نفسه ، والحامل عن نفسه فقط ، والذي يدل عليه قوله مع
محموله صحته في هذه عن الحامل فقط وهو القياس اه عب .

البناني قوله لم يجز عن واحد منهما تبسع فيه تشهير ابن الحاجب مع قوله في التوضيح
لم أر من شهره . قال الخط ظاهر الطراز ترجيح القول بالأجزاء عنها ، ونسب المواق
والتوضيح الأجزاء عن الصبي لابن القاسم . وقوله وانظر ادخال الخ تبسع فيه الخط ونصه
ظاهر المصنف أنه لا فرق بين كون المحمول صغيراً نوى الحامل عنه وعن نفسه أو كبيراً
ينوى هو لنفسه ، وينوى الحامل لنفسه والله أعلم وفيه نظر والظاهر ما ذكره عب .

(وأجزأ السمي) الذي نوى به الحامل نفسه مع محموله (عنها) أى الحامل ومحموله
لحقته إذا لا يشترط فيه طهارة وشبه في الأجزاء فقال (كمحمولين) فأكثر لشخص طاف
أو سعى بهما ونوى بطوافه أو سعى عنها فيجزى (فيها) أى الطواف والسمي والفرق
بين نيته عن نفسه وعن محموله وبين نيته عن محموله أن المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد ،
وفهم من المصنف أنه إذا قصد بالطواف المحمول فقط فإنه يجزى عنه وهو كذلك ، والمعتبر
طهارة الحامل وكذا يقال في قوله كمحمولين إن كان المحمول في المسألتين غير مميز فإن
كان مميزاً فالمعتبر طهارة المحمول لا الحامل

* * *

(فصل)

حَرْمٌ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ : لُبْسُ قَفَازٍ ، وَسَتْرٌ وَتَجِيهٌ : إِلَّا لِسِتْرِ

(فصل)

في محرمات الاحرام والمحرم

(حرم :) سبب (الاحرام) بحج أو عمرة أو فيه أو معه والاول والاخير يفيدان أن مبدأ الحرمة مجرد الإحرام ، بخلاف الوسط إذ قد يكون الطرف أوسع من مطروقه (على المرأة) ولو أمة أو صغيرة وتتعلق الحرمة بوليها . ومحرمات الإحرام ضربان ضرب غير مفسد وفيه القدية كاللبس والتطيب ، وضرب مفسد وفيه الهدى كالجماع ومقدماته . ويبدأ المصنف بالاول فقال حرم على المرأة (لبس) محيط بيدها إحاطة خاصة (كقفاز) بضم القاف وشد الفاء آخره زاي شيء يصنع بهيئة الأصابع والكف ، خصه للخلاف فيه وإلا فغيره مما يحيط باليد إحاطة خاصة بنسج أو خياطة أو غيرها كذلك ، وكذا المحيط بأصبع . ولا يحرم عليها ستر يدها بغير محيط كخمار ومنديل أو بمحيط إحاطة عامة كإدخال يدها في قميصها ، ولبس بضم اللام مصدر لبس بكسر الموحدة في الماضي وفتحها في المضارع ، وأما مفتوح اللام فمعناه الخلط وفعله من باب ضرب ومنه قوله تعالى ﴿ وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾ .

(و) حرم على المرأة (ستر وجه) بأى ستر محيط إحاطة خاصة أو لا وكذا بعضه على أحد القولين الاثنين في ستر بعض وجه الرجل إلا ما يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها الواجب (إلا) قصد (ستر) لوجهها عن أعين الرجال فلا يعزم عليها ولو التصق الساتر بوجهها ، وإن علت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها وجب عليها ستره لصيرورته عورة حينئذ ، فلا يقال كيف تترك الواجب وهو كشف وجهها وتفعل المحرم وهو ستره لأجل أمر لا يطلب منها إذ وجهها ليس عورة على أنها متى قصدت الستر عن الرجال فلا يحرم ولا يجب الكشف كما يفيد الاستثناء ونصها ووسع لها مالك « رض »

بِلاَ غَرْزٍ وَرَبْطٍ ، وَإِلَّا فَفِدْيَةٌ وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِبَعْضِهِ ، وَإِنْ
يَنْسَجُ أَوْ ذَرٌّ أَوْ عَقْدٌ : كَخَاتَمٍ وَقَبَائِمٍ ،

أَنْ تَسْدَلَ رِءَاسَهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا إِذَا أَرَادَتْ سِتْرًا ، فَإِنْ لَمْ تَرُدْ سِتْرًا فَلَا تَسْدَلُ
هـ . فَلَا يَرُدُّ السُّؤَالُ أَصْلًا .

وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْأَمْرَدِ سِتْرُ وَجْهِهِ وَإِنْ كَانَ يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بِقَصْدِ
التَّلَذُّذِ وَإِذَا لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ قَفَى الْإِحْرَامِ أَوَّلَى . وَشَرَطَ جَوَازَ سِتْرِ وَجْهِ الْمَرْأَةِ
لِقَصْدِ السِّتْرِ كَوْنِهِ (بِلَا غَرْزٍ) بِنَحْوِ إِبْرَةِ (و) ؛ (لِارْبِطَ) لَطَرَفِي السَّائِرِ عَلَى رَأْسِهَا
(وَإِلَّا) بِأَنْ لَبِسَتْ قَفَازًا أَوْ سِتْرًا وَجْهَهَا لِغَيْرِ قَصْدِ سِتْرِ عَنِ الرِّجَالِ أَوْ غَرَزَتْ مَا سَتَرَتْ
بِهِ أَوْ رَبَطَتْهُ (ف) مَلْبِيهَا (فِدْيَةٌ) إِنْ انْتَفَعَتْ بِهِ أَوْ بَرَدَ أَوْ طَالَ .

(و) حَرَمَ بِالْإِحْرَامِ (عَلَى الرَّجُلِ) أَيْ الذَّكَرَ وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ صَبِيًا وَتَتَعَلَّقُ الْحَرَمَةُ
بِوَلِيهِ (مُحِيطٌ) بَضْمُ الْمِيمِ وَكَسْرُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بِالْبَدَنِ كَقَمِيصٍ أَوْ (بَعْضٍ) كَالْتَّاسُومَةِ
وَالْقَبْقَابِ عَرِيضِ السَّيْرِ لَا الْمَدَاسِ رَقِيقِ السَّيْرِ وَإِنْ كَانَ مُحِيطًا لِلضَّرُورَةِ إِنْ كَانَتْ إِحَاطَتُهُ
بِجَيَّاطَةٍ بَلٍ (وَإِنْ) كَانَتْ إِحَاطَتُهُ (ب) سَبَبٍ (نَسَجَ) عَلَى صُورَةِ الْخَبِيطِ كَدَرَعٍ حَدِيدٍ
فَإِنَّ الْعَرَبَ تَسْمِيهِ مَنَسُوجًا . وَشَرَابٌ بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ الْمَنَسُوجُ بِالْإِبْرَةِ عَلَى هَيْئَةِ
الرَّجْلِ وَالسَّاقِ أَوْ لَصِقَ لَبَدٌ عَلَى صُورَتِهِ أَوْ سَلَخَ جِلْدَ حَيَوَانَ بِلَا شِقِّ كَالْقُرْبَةِ وَلَبِسَهُ مُحِيطًا
بِبَدْنِهِ أَوْ بَعْضَ أَعْضَائِهِ .

(أَوْ) كَانَتْ إِحَاطَتُهُ بِسَبَبٍ (زَر) بِفَتْحِ الزَّيِّ أَيْ إِدْخَالِ زَرٍّ بِكَسْرِ الزَّيِّ فِي
عُرْوَتِهِ كَالَّذِي يَجْعَلُهُ الْعَسْكَرِيُّ عَلَى سَاقِهِ وَيَزُرُّهُ (أَوْ) بِسَبَبٍ (عَقْدٌ) بِرَبْطٍ أَوْ تَخْلِيلٍ
بِعُودٍ كَمَا فِي الْعَنْبِيَّةِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سِتْرُ بَدْنِهِ بِمَخِيطٍ غَيْرِ مُحِيطٍ كَلِزَارٍ مَرْقَعٍ بِرَقَاعٍ
وَبُرْدَةٍ مَلْفَقَةٍ مِنْ شَقَتَيْنِ ، وَكَارْتِدَاءٍ أَوْ انْتِزَارٍ بِنَحْوِ قَمِيصٍ .

وَشَبَّهَ فِي الْمَنْعِ وَوُجُوبِ الْفِدْيَةِ فَقَالَ (كَخَاتَمٍ) فَيَحْرُمُ لَبْسُهُ عَلَى الرَّجُلِ وَلَوْ فَضَّةَ زَنَةِ
دَرَاهِمِينَ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ إِنْ طَالَ (وَقَبَا) بِفَتْحِ الْقَافِ مَمْدُودًا وَمَقْصُورًا مُشْتَقٌّ مِنَ الْقُبُورِ
وَهُوَ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ مَمَّى بِهِ لَانْضِمَامِ أَطْرَافِهِ ، وَأَوَّلُ مَنْ لَبَسَهُ نَبِيُّ اللَّهِ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وإن لم يدخل كماً ، وستر وجهه

والسلام إن أدخل يديه في كميته بل (وإن لم يدخل كماً) بضم الكاف وشد الميم في يد بشرط إدخال منكبيه أو أحدهما في محله الخاص المحيط به ، فإن جعل أسفله على كتفيه ولم يدخل رجله في كميته ولا أحدهما فلا يجرم لعدم إحاطته حينئذ وفي عبارة المتن قلب والأصل وإن لم يدخل يده كماً أو المفعول محذوف وكما ينزع الحافض أي يده في كم .

(و) حرم بالإحرام على الرجل (ستر وجهه) جميعه وأما بعضه ففيه قولان حملت المدونة عليها أحدهما وجوب الفدية فيه ، والثاني عدم وجوبها قال بعض الشارحين الأول هو الظاهر لقرنه بالرأس الواجب في تغطية بعضه الفدية ونص حجهما الثالث وإحرام الرجل في وجهه ورأسه والمرأة في وجهها وكفيها والذقن منها فيه سواء لا بأس بتغطيته لهما وإن غطى المحرم رأسه أو وجهه ناسياً أو جاهلاً ، فإن نزع من مكانه فلا شيء عليه ، وإن تركه حتى انتفع به افتدى اهـ .

ابن عبد السلام في الحج الأول من المدونة يكره للمحرم أن يغطي ما فوق الذقن فإن فعل فلا شيء عليه لما جاء عن عثمان « رض » ، وفي الثالث منها لا بأس بتغطية الذقن للرجل والمرأة وفيه أيضاً ولو نام فغطى رجل وجهه أو رأسه أو طيبه أو حلق رأسه ثم انتبه فلم ينزع ذلك وليغسل الطيب عنه ولا شيء عليه ، والفدية على من فعل به ذلك فانظر كيف أوجب الفدية على فاعل ذلك بالنائم إذا غطى وجهه وأسقطها عن الذقن وعما فوق الذقن مراعاة لقول عثمان « رض » .

فمن الشيوخ من حمل المدونة على قولين كما أشار إليه المصنف ، ومنهم من حمل قوله ما فوق الذقن على أنه لم يرد به تغطية جميع الوجه بل ما حوالى الذقن وإنه لا يختلف في منع تغطية الوجه وأن الفدية في ذلك ، وهذا الوجه أقرب إلى لفظ المدونة اهـ . فأنت ترى أن التأويلين في كلامها العام في الرجل والمرأة فتأمله . ونقل في توضيحه كلام عبد السلام وأقره قاله الرماضي وفهم من قوله ستر وجهه إن ستر ما أسدل من لحيته ليس فيه شيء وبه صرح سند .

أَوْ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا : كَطَلِينٍ ، وَلَا فِدْيَةَ فِي سَيْفٍ ،
وَلَا بِلَا عُذْرٍ وَاحْتِرَامٍ ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ لِعَمَلٍ فَقَطْ ، وَجَازَ
خُفٌّ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ

(و) أي حرم بالإحرام على الرجل ساتر (رأس) وصلة ستر (بما يعد ساتراً) عرفاً
ولغة بغربية قوله (كطلين) لأنه يدفع الحر فأولى غيره من عمامة وخرقة وقلنسوة
والكاف التشبيه ، لأنه لا يعد ساتراً عرفاً أو للتشثيل لأنه يعد ساتراً في هذا الباب .

(ولا فدية) عليه (في) تقليد (سيف) بعنقه عربي أو رومي كما هو ظاهره
والأولى قصره على الأول إذ علاقة الرومي عريضة ومتعددة فهو حرام إن تقلده لعذر
بل (وإن) تقلده (بلا عذر) وحرم ووجب نزع فوراً إن تقلده بلا عذر كما هو ظاهر
المدونة : أحد والظاهر أن السكين ليست كالسيف قصرأ للرخصة على موردها .

(و) لا فدية في (احترام) بثوبه أو غيره على المذهب خسلاً لتت . البناني قوله
بثوبه أو غيره صحيح لأنه ظاهر قولها المحرم لا يحترم بحبل أو خيط إذا لم يرد العمل
فإن فعل افتدى ، وإن أراد العمل فجائز له أن يحترم وعلى ظاهرها حملها أبو الحسن
وابن عرفة وغيرهما ، وفي الجواهر وافتدى إن احتزم بحبل أو خيط لغير عمل فإن كان
لعمل فلا فدية عليه ، وقيد في مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد ، واقتصر عليه
الحط ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضح ولا ابن عرفة .
(و) لا فدية في (استنفار) أي لي طرفي المنزر بين فخذيه وغرزها في وسطه فيصير
الآزار كالسراويل بلا عقد ، فإن عقدهما فدية (لعمل فقط) قيد في الإحترام
والاستنفار ، فإن كانا لغير عمل ففيهما الفدية .

(و جاز) لحرمة بجم أو حمرة (خف) أي لبسه ومثله جرموق وجورب (قطع)
بضم فكسر أو ثنى فيما يظهر (أسفل من كعب) للرجلين سواء قطعه هو أو غيره أو
اشتراه كذلك ومثله في أبي الحسن الصغير ، ونقل ابن حجر في شرح الرسالة قولين أحدهما
هذا ، والآخر أنه إنما يفتقر لمن قطعه لا لمن اشتراه كذلك . وحكى الشافلي الثاني بقبل

لِفَقْدِ نَعْلِ أَوْ غُلُوِّهٖ فَاحْشَا ، وَاتَّقَا شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بَيْدٍ ، أَوْ
مَطَرٍ بِمُرْتَفِعٍ وَتَقْلِيمِ ظَفَرٍ انْكَسَرَ ، وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ ، وَفِي
كُرْهِ السَّرَاوِيلِ رِوَايَتَانِ ،

والظاهر الإطلاق ، وشرط الترخيص في لبس الخف المقطوع أسفل من كعب كون لبسه
(لفقد) أي عدم وجود (نعل) بالكلية (أو) (غلوه) أي النعل غلواً (فاحشاً) بأن
يزيد ثمنه على قيمته المعتادة فوق ثلثها فلو لبسه لغير ما ذكر ، وقد قطع أسفل من كعب
فعلية الفدية ولو لضرورة كشقوق برجليه . وظاهر المصنف اعتبار الفقد أو الغلو حين
الإحرام فلا يجب عليه إعداده قبله إذا علم فقده عنده ، وقال سند يجب عليه قبل الميقات
أن وجه ثمنه .

(و) جاز له (اتقاء شمس) عن وجهه (أو ريح بيد) لأنها لا تمتد سائر أعرافاً وأولى
ببناء أو خباء أو محارة كما يأتي (أو مطر) ومثله البرد عند مالك لا ابن القاسم ، روى ،
(ب) شيء (مرتفع) عن رأسه من نحو ثوب .

وأما الخيمة فيجوز الدخول تحتها بلا عذر ولا يلصق المظلل برأسه واتقاء باليد أولى
بالجواز ولا يلصقها برأسه وإلا فعلية الفدية إن طال قاله عب . البناني فيه نظر بل اليد
يجوز الإتيان بها مرتفعة ومتصلة لأنها لا تمتد سائر أعرافاً فلا فدية فيها بحال قاله ابن عاشر .
سند لا بأس أن يسد أنفه من جيفة واستحبه ابن القاسم إذا مر بطيب .

(و) جاز (تقليم ظفر انكسر) نحوه فيها أبو اسحق واثنان وثلاثة والجواز مقيد
بتأذيه من كسره وإلا فلا يجوز قله ، وإن قله جرى فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد
القص ، وبالاقتصار في تقليمه على قلم ما يزول بقلمه الضرر كقطع المنكسر ومساواته حتى
لا يمتلئ بما يمر عليه ، فإن زاد على هذا ضمن ومفهوم قوله انكسر أنه إن لم ينكسر فإن
كان قله لإمالة الأذى ففيه الفدية وإلا فحفنة كما يأتي هذا في الواحد وما زاد عليه ففيه
الفدية مطلقاً (و) جاز (ارتداء) وانتزار (بقميص) لعدم إحاطته (وفي كره)
ارتداء (السراويل) لقص هيئته وجوازه (روايتان) ومقتضى تعليل الكره المتقدم

وَتَظَلُّلٌ بِنَاءٌ وَخَبَاءٌ

جرياها في غير المحرم أيضاً ولا يجوز لبسه لمحرماً وإن لم يجد إزاراً . وبحث ابن غازي في الروايتين بأن كلامه في مناسكه ونحوه للباغي يفيد أن الجواز قول لغير الإمام لا رواية عنه . وروى محمد بن لم يجد منزراً فلا يلبس السراويل ولو اقتدى ، وفيه جساء النهى ونحوه في النوادر . وروى ابن عبد الحكم بلبسه ويفتدى نقله ابن عرفة .

وخرج مسلم عن ابن عباس «رض» عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الأزار ، والخفان لمن لم يجد النعلين . وقال مالك «رض» في الموطأ في السراويل لم يبلغني هذا . ابن عبد السلام وعندني أن هذا من الأحاديث التي نص الإمام «رض» على أنها لم تبلغه إذا قال أهل الصناعة أنها صحت فيجب على مقلدي الإمام «رض» العمل بها كهذا الحديث وحديث أذن الإمام لأهل العوالي إذا وافق العيد الجمعة انظر التوضيح وابن غازي .

ويؤيد هذا قول الإمام مالك «رض» في رواية ربيه معن بن عيسى قال سمعت مالكا «رض» يقول إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة من ذلك فاتركوه . ابن عبد البر كان معن أشد الناس ملازمة لمالك «رض» . وقال الرازي أوثق أصحاب مالك واثبتهم معن وهو أحب إلي من ابن نافع وابن وهب . وقال الشافعي «رض» قال الحميدي حدثني من لم تر عيني مثله وهو معن ، وقد روى عنه الأئمة أحمد وابن معين والحميدي وابن غير وغيرهم واخرج له البخاري ومسلم .

(و) جاز (تظلل ببناء) كعائط وسقف (وخباء) بكسر الخاء المعجمة ممدود أي خيمة ونحوهما مما ثبت إلا زمن وقوف عرفة فيكره التظلل من الشمس قاله في الشامل ، ولعله لتكثير الثواب كاستعجاب القيام به الاتعب . البيهقي مثله في المناسك ونقله الخط عن النوادر وانظره مع ما ذكره ابن عرفة فإن ظاهره المنسح لا الكراهة ؛ ونصه من النوادر ولا يستظل في البحر ولا يوم عرفة إلا أن يكون مريضاً فيفتدى . المازري

وَحَارَةٌ لَا فِيهَا :

وإن العربي عن الرياشي قلت لابن المعدل ضاحيا في شدة حر قد اختلف في هذا فلو
أخبرت بالتوسعة فقال :

ضحيته له كي استظل بظله إذا الظل أضحي في القيامة قالوا
فيا أسفا إن كان سميك باطلا وبيا حسرتا إن كان حبيكا لا فاصلا

(و) (ب) (محارة) في القاموس المحارة شبه الهودج قال الهودج مركب للنساء. عب وهي
الشقة ومثلها الموهبة تت يعجز تظله بالشقة على الأرض وكذا سائرة. عب وكذا يعجز تحتها
بأن يكون داخلها على المذهب على ما نقله ابن فرحون وارتضاه شيخنا شيخنا البنوفري
والقرافي. وإن قال الخط أنه خلاف ما للخمي الذي هو ظاهر المذهب ، وقال أيضا يعجز
التظلل بالبلاليج والدخول فيها وهي بيوت تجمع في المركب الكبير وبشرعها يوزن
كتاب أي قلعها اهـ.

ويجوز دخول المحرم في الهفة قياساً على البلاليج ولو لم يرفع الجوخ الذي عليها وعلى
ما للخلي. إن لم يكشف المحارة افتدى . وظاهر كلامها أنه لا بد من كشف جميعها وفهمه
بعضهم . وقال آخر الظاهر ان المراد ما فوقها دون كشف جوانبها لأنه حينئذ من باب
الاستغلال بجانب المحل وهو جائز .

فقوله (لا فيها) معناه على ما لابن فرحون لا يجوز التظلل بشيء زائد حال كونه
فيها أي المحارة ولو من مطر قيا يظهر ، وذلك كالسائر غير المسمر وهو المسمي بالمحل
المغطى . وأما ما سمر أو خيط فيجوز التظلل فيها وهو عليها ولا يطلب بنزعه ، إذ هو
أولى من الخيمة . ونص ابن فرحون إنما يضر ما غطيت به ، وأما ما عليها من لبد فلا
يضر ، ويجوز الركوب فيها لأنها كالبيت والخيمة انتهى . ولعل الفرق بين دخول الهفة .
وإن لم يرفع الجوخ عنها وبين الشقة إن لم يرفع عنها غير المسمر أن الشقة تقى الحر والبرد
والطو بمجرده ما سمر عليها ، بخلاف الهفة فإنها لا تقيها بغير جعل الجوخ عليها فكانه
مسمرا عليها انتهى عب .

كُتُوبُ بَعْضِ ، فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَحَمْلُ لِحَاجَةٍ أَوْ فَقْرٍ بِلَا تَجَرٍّ ، وَإِبْدَالُ قُوِيهِ

البناني قوله وهي الشقة بالضم والكسر إحدى شقتي الحمل قال في القاموس المحمل شقتان على البعير يحمل فيهما المديان . قوله على المذهب على ما نقله ابن فرحون نصه بعد قول ابن الحاجب في الاستقلال بشيء على الحمل وهو فيه بأعواد قولان ، احتراز بقوله بأعوادها لو كان الحمل مقبياً كالحجارة فإنه حينئذ كالبناء والاخية ، فيجوز له ذلك . قال الخط عقبه وله وجه ولكن ظاهر كلام أهل المذهب خلافه . وشبه في المنع فقال (كتوب) يرفع (بعضا) أي عليها أو على أعواد فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك « رخصه » لأنه لا يثبت بخلاف البناء والحناء . الخط هذا التعليل يقتضي أنه إذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالحباء الثابت فالاستقلال به جائز .

(ففي وجوب الفدية) في التظلل في الحارة أو بثوبٍ بعضاً وندبها (خلاف) تعقبه البساطي بأنه لم ير من شهر القولين تقريباً على عدم الجواز . قلت ذكر في مناسكه أن ظاهر المذهب وجوبها . ونقل عن مناسك ابن الحاج أن الأصح استجابها ، فلم يعلل اعتمد هذين الصحيحين ، وبه تعلم أن الخلاف في الوجوب والاستحباب لا في الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلامه أفاده البناني .

(و) جاز لهرم (حمل) لمخرجه أو جرائه على رأسه أو وقره الذي فيه متاعه على ظهره مشدوداً حبله على صدره بكسر الواو الحمل (حاجة) أي احتياج للحمل ولو غنيا حيث لم يجد من يستأجره ، أو وجدته ولم يجد أجرة (أو فقر) يحمل لنفسه بسبب حزمة حطب مثلاً يتمش بثمرتها أو لغيره بأجرة ليمش (بلا تجر) ولا يجوز لحمله لغيره لغير عيشه ولو تطوعاً ولا غنى لنفسه بخله بأجرته ، فإن حمل افتدى . أشبه ما لم يكن تجره ليمشه كالعطار المصنف في منسكه الظاهر أنه تقييد وكلام ابن بشير يفيد أنه خلاف .

(و) جاز (إبدال) جنس (قويه) أي الحرم الذي أحرم فيه من إزار ورداء ولو تعدد أو لوى بذلك طرح الدواب التي فيه إذ لا يجب عليه شعثة لباسه ، لأن الإمام

أَوْ يَبِغُهُ ، بِخِلَافِ غَسْلِهِ ، إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطْ ، وَبَطْ
جُرْحِهِ ، وَحَكُّ مَا خَفِيَ

مالكاً «رض» رأى نزع ثوبه بقمله بمثابة من ارتحل من بيت وأبقاه ببقه حتى مات حتف أنفه . وأما نقل الدواب إلى الثوب الذي يريد طرحه من جسده أو ثوبه الذي عليه فهو كطرحها (أو بيعه) أي ثوب المحرم ولو لإذابة قملة على المشهور عند مالك وابن قاسم رضي الله تعالى عنها .

وقال سحنون انه كطرد الصيد من المحرم ، وفرق بأن طرد الصيد إخراج لغير مأمن ، والقمل يجوز قتله لغير المحرم قبل البيع وبعده . مالك «رض» لا بأس أن ينقل القملة من مكان من بدنه أو ثوبه إلى مكان آخر منه وإن سقطت من رأسه قملة فليدعها ولا يردّها في مكانها . وسئل مالك «رض» عن المحرم يجعد عليه البقرة وما أشبهها فياخذها فتموت قال لا شيء عليه في هذا .

(بخلاف غسله) أي ثوب المحرم لغير نجاسة بل لترفه أو وسخ أو غيرها فيكره على ظاهرها حيث شك في قملة ، قال قتل شيئاً أخرج ما فيه فإن تحقق قملة منع غسله لما ذكر فإن غسله وقتل شيئاً أخرج ما فيه (إلا) غسله (لنجس) أصابه (فـ) يجوز (بالماء فقط) لا بنحو صابون . ولو شك في قملة ولا شيء عليه في قتله حينئذ كافي الموازية . وفي الطراز يندب إطعامه ولا يجوز بنحو صابون فإن غسله به وقتل شيئاً أخرج واجبه . فإن تحقق نفى قملة جاز مطلقاً ولو بنحو صابون لغير نجاسة . البناني صرحت المدونة بكراهة غسله لغير نجاسة . وقال ابن عبد السلام والمصنف أنها على بائها وتعقبها بذلك ظاهر ابن الحاجب الذي هو كظاهر المصنف . الخط ظاهر الطراز انه ممنوع وهو الموافق لظاهر المصنف وابن الحاجب ، ويمكن حمل الكراهة في المدونة والموازية عليه فيسقط تعقب ابن الحاجب والمصنف والله أعلم .

(و) جاز به (بطرحه) أي فتحه وإخراج ما فيه بعصر ونحوه ، وكذا وضع لرقعة عليه ومثله الدمل ونحوه لحاجته له (و) جاز (حك ما خفى) عليه من جسده كراسه

يرفق ، وفصد إن لم يعصيه ، وشد منطقة لنفقه على
جلده ، وإضافة نفقة غيره ، وإلا ففدية : كعصب
جرحه أو رأسه ،

وظهره (برفق) يأمن معه قتل الدواب وطرحها وكره بشدة وأما ما يراه فله حكه
وإن أدماه (و) جاز (فصد) لحاجة كما في الموطأ والمدونة والاكراه (ان لم يعصيه)
بفتح فسكون فكسر فان عصبه ولو لضرورة اقتدى .

(و) جاز (شد منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء . ابن فرحون أي هيمان مثل
الكيس تجعل الدراهم فيه وشدها جعل سيورها في ثقبها أو فيما يقال له ابريم ، روى
الباجي مساواة كونها من جلد أو خرق فان عقدها اقتدى ، وشرط جواز شدها كونه
(لنفقه على جلده) أي المحرم تحت إزاره ، والهيمان بكسر الهاء وتقدير الميم على
المنشأة تحت . ابن حجر يشبه تكة السراويل . ابن عرفة فيها لا بأس بربط منطقة تحت
إزاره وجعل سيورها في ثقبها .

(و) جاز (إضافة نفقة غيره) لنفقه التي في منطقة التي شدها على جلده ، بأن
يردعه رجل نفقته بعد شدها لنفقة نفسه فيجعلها معها بلا مواطأة على الإضافة قبل شدها
وربما يدل له كلامها في محل آخر لأن المواطأة على الممنوع ممنوعة وهو ظاهر المصنف
أيضاً (وإلا) أي وإن لم يشدها لنفقته بأن شدها فارغة أو لمال تجارة أوله ولنفقته
أو فوق إزاره أو لنفقة غيره أو تجر غيره ، أو لنفقته وإضافة تجر غيره أو شدها لنفقته ونفقة
غيره معاً ابتداء ، أو شدها مجردة عن قصده (ففدية) في هذه الصور وشبهها في وجوب الفدية
أموراً جائزة فقال (كمصب جرحه أو رأسه) لعله بخرقه ولو صغيرة لأن المصب
مظنة الكبر .

وفصل ابن المواز في المصب بين الخرق الصفار والكبار كما في اللصق . وفرق التونسي
بينهما بأن المصب والربط أشد من اللصق إذ لا بد فيهما من حصول شيء على الجسم
الصحيح بخلاف اللصق ، ولذا صرح فيها بأن صغير خرق المصب والربط ككبيرها .

أَوْ لَصَقِ خِرْقَةً : كَدِرْتَهُمْ أَوْ لَفَّهَا عَلَى ذَكَرٍ ، أَوْ قَطَّنَةً
بِأُذُنَيْهِ ، أَوْ قَرَطَاسٍ بِصُدْغَيْهِ ، أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَةٍ ذَهَبَ ،
أَوْ رَدَّهَا لَهُ ، وَلِمَرَأَةٍ خَزْءٌ وَحَلِيٌّ ، وَكِرَةٌ شَدُّ نَفَقَتِهِ
بِعَصْدِهِ أَوْ فَخِذِهِ ،

(أو لصق خرقه) على جرحه أو رأسه (كدرهم) بفلي بموضع أو مواضع لو جمعت
كانت قدره . وظاهر التوضيح وابن الحاجب لا شيء عليه في جمعه من مواضع ولا فدية
في لصق خرقه أقل من درهم . ابن عاشر هذا والله اعلم خاص يجرأح الوجه والرأس لأنها
الذنان يجب كشفها كما علل به التونسي (أو لفها) أي الخرقه (على ذكر) لمنع منى
أو مذى أو ودى أو بول من وصوله لثوب ، بخلاف جعل ذكره فيها عند لومه بلا لف
فلا فدية فيه ، فإن جعله في كيس فالفدية بالأولى .

(أو) جعل (قطنة) ولو بلا طيب أو صغيرة (بأذنيه) أو إحداها ، وعورض هذا
بعدم الفدية بلصق خرقه دون درهم ، وأجيب بأن هذا لعظم النفع به أعطى حكم الكبير
(أو قرطاس بصدغيه) أو بواحد وظاهره ولو أقل من درهم ، ولعل نكتة ذكره
كون حكمه غير مقيد بالكبر لعظم نفعه (أو ترك ذى) أي صاحب (نفقة) مضافة
لنفقته في منطقه المشدودة على جلده حق (ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يردها له حالاً
بإرادته الذهاب وأبقى المنطقة مشدودة على جلده ، فإن لم يعلم بدهايه فلا فدية عليه .
وأفهم كلامه هنا أن عدم إضافتها لنفقته مالا كعدم إضافتها لها ابتداء (أو ترك
(ردها) أي نفقة الغير (له) وأبقاها على جلده بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه
فعلية الفدية .

(و) جاز (للمرأة خز) أي لبسه وهي محرمة وكذا حرير فحكمها في اللباس
حكمها خللاً إلا في وجهها وكفيها على ما سبق (وحلي) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي
محرمة وإن سترت بعض أصابعها نقله الخط ضد قوله كخاتم خلافاً لابن عاشر .
(وكره) يضم فكسر (شد نفقته) التي في منطقه (بعصده أو فخذه) أو ساقه

وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى سَادَةٍ ، وَمَصْبُوغٌ لِمُقْتَدَى بِهِ ، وَشَمُّ كَرِيحَانٍ ،

ولا فدية في ذلك كله (و) كره (كب رأس على سادة) لأنه مظنة الترفه وضوابه إبدال رأس بوجه كما في بعض النسخ ، وأجيب بأن اسم الرأس يطلق على العضو بتمامه فهي من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله ، ولا يختص الكره بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشيطان ، ولا بأس بوضع خد المحرم عليها وعبر عنه ابن شاس بتوسده جائز .

(و) كره (مصبوغ) بعصفر ونحوه مما لا طيب فيه ، ويشبه لونه لون المصبوغ بالطيب كالزعفران والورس (ا) محرم (مقتدى به) من إمام وعالم وحاكم غير مقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهمة ، فإن كان مقدماً وهو الذي صبغ بالعصفر مراراً حتى صار ثخيناً قوياً شديد الحمرة فيحرم لبسه على المشهور على الرجال والنساء ، وفيه الفدية كالطيب . وكره المصبوغ بقيده للمقتدى به سداً للذريعة لئلا يتطرق الجاهل بفعله إلى لبس المطيب ناسياً بالمقتدى به لظنه أن ملبوسه مطيب وأنه جائز ، والتقيد بما يشبه لونه لون المصبوغ بالطيب لإخراج ما لا يشبه لونه لون الطيب كالأسود والأخضر فيجوز لبسه للمحرم وغيره ولو مقتدى به ، خلافاً لظاهر كلام التلمساني والقرافي من كراهة ما سوى الأبيض للمقتدى به .

وتقيدها الكراهة بالإحرام لإخراج غير المحرم فيجوز له لبس المزعفر والمورس والمعصر غير المقدم . وأما المقدم فصرح الإمام مالك « رض » بكراهته للرجال في غير الإحرام كما في المدونة ، وخبر نهي عن أن يتزعفر الرجل حمله الإمام مالك « رض » على تلطيخ الجسد بزعفران . اللخمي روى عن النبي ﷺ ، أنه كان يصبغ ثيابه كلها والعمامة بالزعفران .

(و) كره (شم كريحان) من كل طيب مذكر وهو ما له رائحة ذكية ولا يتعلق أثره بماسه كياسمين وورد ، وكذا شم مؤنثه بلا مس بالاولى وهو ما له رائحة ذكية ويتعلق أثره بماسه تعلقاً شديداً كالزبد والمسك والزعفران .

وَمَكْتُ بِمَكَانٍ بِهِ طِيبٌ ، وَأَسْتِصْحَابُهُ

(و) كره (مكث بمكان به طيب) مؤنث (و) كذا يكره (استصحابه) أي الطيب المؤنث ويذكر حرمة مسه بقوله وتطيب بكورس ، ولا يكره مكث بمكان به طيب مذكر بحيث لا يشمه ولا يكره استصحابه ولا مسه بغير شم ، وهذه مفهومة من قوله شم ، فاقسام المؤنث أربعة ثلاثة مكروهة وهي شمه بلا مس واستصحابه والمكث بمكانه وواحد محرم وهو مسه .

وأقسام المذكر أربعة ثلاثة جائزة وهي المكث بمكانه واستصحابه ومس بلا شم ، وواحد مكروه وهو شمه ، ويستثنى من قوله ومكث بمكان به طيب البيت الشريف لأن القرب منه قربة وما تقدم في تعريف الطيب المذكر والمؤنث قاله تت هنا . وذكر في كفاية الطالب عند قول الرسالة وتجنب أي المعتدة الطيب كله مذكروه وهو ما ظهر لونه وخفيت رائحته كالورد ، ومؤنثه وهو ما خفي لونه وظهرت رائحته كالسك انتهى ، وهو أقرب مما لتت . وقوله في المذكر ما ظهر لونه أي المقصود الأعظم منه ذلك فلا ينافي أن الورد له رائحة ذكية . وقوله في المؤنث ما خفي لونه أي الغالب خفاء لونه فلا ينافي أنه قد يظهر كالزعفران . وقوله وظهرت رائحته أي المقصود الأعظم منه ظهورها كالسك أفاده عبق .

البنائي كون شم المؤنث مكروها كشم المذكر هو مذهب المدونة ، لكن اقتصار المصنف على كراهة شم المذكر بما يقتضى حرمة شم المؤنث ، وعزاه الباجي للمذهب . القلشاني اختلف في شم المؤنث كالسك دون مس هل هو ممنوع أو مكروه ، وعن الباجي المذهب الأول ، وابن القصار قال بالثاني وهو في المدونة . ونص ابن عرفة في كون شمه أي المؤنث دون مسه ممنوعاً أو مكروهاً نقلاً الباجي عن المذهب وابن القصار . قلت هذا نصها قوله ولا مسه بغير شم الخ يعني لا كراهة في مس المذكر ، وفيه نظر ، بل ظاهر كلامهم أنه مكروه كشمه وقد صرح في المدونة بكراهة استعماله كما في الخط على أن ذلك ليس على إطلاقه ، بل يقيد بغير الحناء لما يأتي فيها . قال في التوضيح المذكر قسمان قسم مكروه ولا فدية فيه كريحان ، وقسم محرم وفيه فدية وهو الحناء نص عليه في المدونة .

وَحِجَامَةٌ بِلاَ عُذْرٍ ، وَغَمْسٌ رَأْسٍ

قوله وما تقدم في تعريف المذكر والمؤنث قاله ثبت ، وهذا هو الذي في التوضيح عن ابن راشد وغيره ، وما ذكره عن كفاية الطالب هو الذي فسر به أبو الحسن في شرح المدونة والاول أقرب إلى اللغة . قال في القاموس ذكورة الطيب ما ليس له ردغ أي ما ليس له أثر ، وقال فيه الردغ أثر الطيب في الجسد فيؤخذ منه أن المؤنث ما له ردغ أي أثر إلا إن جعلهم الحناء من المذكر مع أن لها ردغاً في الجسد يخالف اللغة .

هذا وفي الحديث عنه عليه السلام أن خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفى لونه ، وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفى ريحه ، أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه . وفسر ابن حجر طيب الرجال بالمسك وما في معناه قال ابن وحشي في شرح الشهاب طيب الرجال كالمسك يشترك في منفعته الرجال والنساء إلا أنه يحرم على النساء عند الخروج كما في الحديث ، وطيب النساء هو الذي تزين به المرأة للزوج والسيد مثل الكحل للعين وحمرة العصفور للوجه والسواد للعاجين ، وهو أمر تنفرد به النساء اهـ . وفيه إضافة المؤنث للرجال والمذكر للنساء والمنجبه أن ما للفقهاء اصطلاح خاص بباب الحج والله أعلم .

(و) كره (حجامه بلا عذر) خيفة قتل الدواب فإن تحقق نفيها فلا تكره بلا عذر وتفيد الكراهة أيضاً بما إذا لم يزل بسببها شعر وإلا حرمت بلا عذر واقتدي كانت لعذر أم لا انتهى عب . البناني فيه نظر والذي في الخط أن الحجامه بلا عذر تكره مطلقاً خشى قتل الدواب أم لا زال بسببها شعر أم لا . هذا هو المشهور ، وأما لعذر فتجوز مطلقاً هذا هو الحكم ابتداء . وأما الفدية فتجب إن أزال شعراً أو قتل قملاً كثيراً أو القليل فيه الإطعام ، وسواء احتجم لعذر أم لا إلا أن لزوم الفدية إذا احتجم للعذر عذر وزال الشعر ، فالكراهة حينئذ مشككة والله أعلم .

(و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب فإن فعل أطعم شيئاً من طعام قاله في المدونة . واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب إسقاطه لكلامها ومثله على المصنف ،

أَوْ تَجْفِيفُهُ ، بِشِدَّةٍ ، وَنَظَرَ بِمَرَأَةٍ ، وَلَبَسَ مَرَأَةً قَبَاءً
مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَعًا وَإِبَانَةً
ظَفَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ

وانظر هل الإطعام واجب أو مستحب لأن فعله مكروه ، ولم يذكروا الإطعام في الحجامة ولا في تجفيف الرأس بشدة ، مع أن العلة فيها خيفة قتل الدواب ، وقيد اللخمي الكراهة بما إذا كانت له وفرة وإلا فلا كراهة . وأشعر قوله غمس بأن صب الماء عليه لا يكره وهو كذلك في المداونة انتهى .

عب قوله فإن فعل أطعم الخ استدل به طفى على أن الكراهة فيها للتحريم ، قال إذ لا إطعام في كراهة التنزيه . والظاهر أنه واجب ، وقول صاحب الطراز بالاستحباب خلافها انتهى ، البناني . قلت لعل المصنف حمل الإطعام فيها على الاستحباب تبعاً للطراز وحينئذ فلا دليل فيه على التحريم . قوله وانظر هل الإطعام السخ قد علمت أن سنداً حمله على الاستحباب (أو تجفيفه) أي الرأس بخرقة بعد غمسه في الماء (بشدة) خيفة قتل الدواب ، قال مالك «رض» ولكن يحركه بيده .

(و) كره (نظر بمرأة) بكسر الميم ممدوداً أي الآلة التي يرى بها الوجه خيفة أن يرى شيئاً فيزيله (و) كره (لبس امرأة قباء مطلقاً) عن التقييد بكونها محرمة أو حرة مظنة أن يصف عورتها .

(و) حرم (عليهما) أي المرأة والرجل (دهن اللحية و) شعر (الرأس) أي تسريعهما بالدهن لما فيه من الزيتة إن كان الرأس تام الشعر بل (وإن) كان الرأس (صلعا) بفتح الصاد المهملة واللام أي ذلج أي خلط مقدم الرأس من الشعر أو بسكون اللام ممدوداً ، وضح الأخبار به وهو مؤث عن الرأس وهو مذكور بتأويله بالهامة بتخفيف الميم .

(و) حرم عليهما (إبانة) أي إزالة (ظفر) لغير عذر فهذا مفهوم قوله آتفاً انكسر (أو) إزالة (شعر) ولو قل بئنف أو حلق أو نورة أو قرص بأسنان (أو)

وَسَخٍ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ ، وَتَسَاقَطُ شَعْرٌ لَوْضُوءٍ أَوْ
رُكُوبٍ ، وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكْفٍ وَرَجُلٍ بِمُطِيبٍ أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ ،
وَلَهَا قَوْلَانِ ، اخْتَصَرْتُ عَلَيْهِمَا ،

إزالة (وسخ) إلا ما تحت الظفر ولا فدية رواه ابن تافع عن مالك رضي الله تعالى عنها
(إلا غسل يديه) من وسخ (بمزيله) أي الوسخ ولا يعرم عليها من صابون غيره مطيب
أو طفل أو خطمي أي يزر خبيزي أو حرضي بضم الحاء المهملة والراء أو سكونها وإعجام
الضاد أي أشنان بضم الهمز وكسره لغة ، وقال سند المرض هو الفاسول .

(و) إلا (تساقط شعر) ولو كثر من رأسه أو من لحيته أو انفه (لوضوء) أو
غسل واجبين أو مندوبين أو غسل مسنون ولا شيء فيما قتله في واجب ، وكذا في
مسنون أو مندوب على الظاهر ولو كثر ، ويجوز الوضوء والفسل لتبريد ولو تساقط فيه
شعر ، فإن قتل فيه كثيراً اقتدى وإن قل ففيه قبصة بصاد مهملة وهو الأخذ بأطراف
الأنامل من طعام (أو) تساقط شعر من ساقه (ركوب) فحلفه الإكاف أو للسرج .
(و) حرم عليها (دهن الجسد) أي ما عدا بطن الكف والرجل بدليل قوله
مشبها في المنع (ك) دهن بطن (كف ورجل) وظاهرهما دخل في الجسد ، ونص
عليها لدفع توهم الترخيص في دهنها (بطيب) راجع للجسد وما بعده ، ومتعلقه
محذوف أي واقتدى في دهنها (بمطيب) راجع للجسد وما بعده ، ومتعلقه
محذوف ، أي واقتدى في دهنها بمطيب مطلقاً عن التقييد بعدم العذر (أو) بغير
مطيب (لغير علة) بل للترين في الجسد وبطن الكف والقدم (و) في دهن الجسد بغير
مطيب (لها) أي العلة والضرورة من شقوق أو مرض أو قوة عمل (قولان) بالفدية
وعدمها لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (اختصرت) بضم التاء وكسر الصاد
وسكون تاء التانيث المدونة (عليها) أي القولين .

قال في التهذيب وإن دهن قدميه وعقبه من شقوق فلا شيء عليه ، وإن دهنهما لغير
علة أو دهن ذراعيه أو ساقيه ليحسنهما لا لعة اقتدى فأفاد بقوله لا لعة إن دهن الذراعين

وَتَطْيِبُ بِكَوْرَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ ، أَوْ لِضْرُورَةٍ كُغْلٍ وَلَوْ فِي طَعَامٍ

والساقين لعلة لا فدية فيه ، واختصر ما ابن أبي زمنين على الوجوب مطلقاً في الذراعين والساقين فقال ليحسنها أو من علة افتدى ، وقد علمت أن محل الخلاف الذراعان والساقان وكانهم فهموا أن لا فرق بينها وبين بقية الجسد سوى بطن الكف والرجل ، وأما دهن بطن الكف والرجل بغير مطيب لعلة فلا فدية فيه اتفاقاً ، فتحصل أن الدهن بمطيب فيه الفدية كان لعلة أم لا بالجسد أو بطن كف أو رجل ، فهذه أربعة ، وإن الدهن بغير مطيب لغير علة فيه الفدية في الجسد أو بطن كف أو رجل ، ولعلة لا شيء فيه ببطن كف أو رجل ، وفي الجسد فيه قولان فهذه أربعة أخرى .

والخاضل أن كلام المصنف هنا وفي المناسك يفيد أن المخالفة بين اختصار البرادعي وابن أبي زمنين في دهن اليد والرجل بغير مطيب لعلة وليس كذلك ، إنما الاختلاف بينهما في دهن الساقين والذراعين لا في اليدين والرجلين إذ لفظ الأم في ذلك صريح لا يقبل الاختلاف في نظره في الخط .

(و) يحرم عليهما (تطيب بكورس) من كل طيب مؤنث وهو ما يظهر ريحه ويتعلق أروحه بماسه والورس نبت كالسمسم طيب الرائحة صبغه بين الحمرة والصفرة يبقى نبتة في الأرض عشرين سنة ، ودخل بالكاف زعفران ومسك وكافور وعنبر وعود . ومعنى تطيب به الصلابة بالبدن عضواً أو بعضه أو بالثوب ، فلو عبق الريح دون العين على مجالس مجاثوت عطار أو بيت تطيب أهله فلا فدية عليه . ويكره تماديه على ذلك قاله في الجواهر .

والنكح على الحرمة بدون فدية بقوله (وإن ذهب ريحه) وعلى هذا فلنا شيء يحرم استعماله ولا فدية فيه وهو الطيب المؤنث ذاهب الريح وافتدى إن تطيب لغير ضرورة (أو) تطيب (لضرورة كحل) ففيه الفدية بلا إثم ، هذا مراده بهاتين المبالغتين ، وذلك أن قوله وتطيب بكورس تضمن حكمتين الحرمة ووجوب الفدية فالمبالغة الأولى ظاهرة للأول والثانية ظاهرة للثاني (أو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طيب ففيه الفدية

أَوْ لَمْ يَغْلَقْ ، إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ ، وَمَطْبُوخًا ، وَبَاقِيًا مِمَّا
قَبْلَ إِحْرَامِهِ .

(أو) مسه و (لم يعلق) بفتح اللام أي يتعلق أثره به ففيه الفدية (إلا) من من أو حل
(قارورة) أو خريطة أو خرجا بها طيب (سدت) عليه سداً وثيقاً محكماً بحيث لم
يظهر منها ريحه فلا فدية .

ابن الحاجب ولا فدية في حمل قارورة مصمتة الرأس ونحوها . ابن عبد السلام لعمل
مراده بنحو القارورة فارة المسك غير مشقوقة . ابن عرفة هذا غير ظاهر لأن القسارة
طيب . الخط فالأحسن أن مراده بنحوها الخريطة والخرج وشبههما كما في الطرائف .

(و) إلا طيباً (مطبوخاً) في طعام ينار أماته الطبخ فلا فدية في أكله ولو صح
القم على المذهب فإن لم يمت فيه الفدية قاله الخط . والظاهر أن المراد بإماتته استهلاكه في
الطعام وذهاب عينه بحيث لا يظهر منه غير ريحه كمسك أو ولونه كزعفران يزرأه .
البناني ، هذا التفصيل للباطني واعتمده الخط والمذهب خلافه . ابن بشير المذهب نفى
الفدية أي في المطبوخ لأنه أطلق في المدونة والموطأ والمختصر الجواز في المطبوخ ولو أبقاه
الأيهرى على ظاهره ، وقيد عبد الوهاب بغلبة المازج وابن حبيب بغلبته وأن لا يعلق
باليد ولا بالقم منه شيء .

ابن عرفة وما مسه ثار في إباحته مطلقاً أو إن استهلك ثالثها ولم يبق أثره صبغه بيد
ولا غم الأول للباجي عن الأيهرى ، والثاني للقاضي ، والثالث للشيخ عن رواية ابن
حبيب . فقول الأيهرى وهو الإباحة مطلقاً استهلك أم لا هو المذهب عند ابن بكير ، وبه
اعترض طفى على الخط .

(و) إلا طيباً يسيراً (باقياً) أثره أو ريحه في ثوبه أو بدنه (مما) طيباً جداً (قبل
إحرامه) فلا فدية فيه مع الكرامة بناء على أن اللوام ليس كالابتداء المذهب . البناني
المراد بالآخر اللون مع ذهاب الجرم ، وما ذكره هو مقتضى قول سنده إذا قلنا لفدية في
الباقى مع كرامته فيؤمر بغسله ، فإن ذهب بصب الماء فحسن ، وإن لم يزل يجد غسله

وَمُصِيباً مِنْ إِقْدَاءِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَلُوقٍ كَغَبِيَّةٍ ، وَخَيْرٌ
فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا أَقْدَى إِنْ تَرَ أَخِي :

بيده ولا شيء عليه لفعله ما أمر به ١ هـ . فأمر بفعله دليل على ان الباقي مما يفصل ، لكن لما شمل كلامه الجرم أخرجه بقوله إلا أن يكون بحيث يبقى بعده ما تجب الفدية باتلافه فتجب بذلك الفدية وهو بين ١ هـ . إذ الذي تجب الفدية باتلافه هو جرمه قل أو كثر .

ونقل ابن حجر عن مالك «رض» سقوط الفدية في بقاء لونه ورائحته ، قال وفي رواية عنه تجب ، والظاهر من كلام الباجي وابن الحاجب وابن عرفة ، انها لا تسقط إلا في بقاء الرائحة دون الأثر ، ونص ابن الحاجب ولا يتطيب قبله بما تبقى بعده رائحته طفي . الباجي إن تطيب لإحرامه فلا فدية عليه ، لأنها إنما تجب باتلاف الطيب بعد الإحرام ، وهذا اتلفه قبله وإنما يبقى منه بعده الرائحة ، ثم قال لأن الفدية إنما تجب باتلاف الطيب أو لسه . وأما الانتفاع بريحه فلا تجب فيه فدية وإن كان ممنوعاً ١ هـ . ابن عرفة .

ولا يتطيب قبل إحرامه بما يبقى ريحه بعده . الباجي إن فعل فلا فدية لأنها إنما تجب باتلافه بعده إلا أن يكون بحيث يبقى بعده ما يوجبها . وقول بعض القرويين ما يبقى بعده ريحه كفعله بعده إن أراد في المنع فقط فصحيح ، وإن أراد في الفدية فلا . (و) إلا (مصيباً من القاء ريح أو) شخص (غيره) أي المحرم على ثوبه أو بدنه قائماً أو يقظان فلا فدية عليه (أو) مصيباً من (خلوق) بفتح الحاء المعجمة أي طيب (كمبة) فلا فدية عليه ولو كثر لطلب القرب منها .

(وخير) بضم الحاء المعجمة وكسر المثناة تحت مثقلة (في نزع يسيره) أي الخلق والباقي مما قبل إحرامه فقط ، وأما المصيب من القاء ريح أو غيره فيجب نزع يسيره فوراً ككثيره فإن تراخى اقتدى فلا يدخلان تحت قوله (وإلا) يكن الخلق والباقي مما قبل إحرامه يسيراً (اقتدى إن تراخى) في نزع خلق الكمبة فقط ، وأما الباقي مما قبل إحرامه فيفتدى في كثيره وإن لم يتراخ في نزع على المعتمد كما في عج والحط ، فينص قوله في نزع

يسيره بشيئين ويخص التراخي بأحدهما ، فإن لم يتراخ فلا فدية مسح وجوب نزع فوراً
للكثير قاله هبق .

البناني قوله أي الخلق والباقي الخ تبع فيه عج وأحمد وجعله سالم راجعاً لجميع ما
تقدم من قوله أو باقياً مما قبل إحرامه وما بعده وتبعه الحرشي ، وذلك كله غير ظاهر ،
والصواب أنه خاص بالخلق كما قال الخط وقت وارتضاء ابن حاشر وطفى ، لأن المصيب
من القاء الرمح أو للغير يجب نزع فوراً قل أو كثر ، وإن تراخى اقتدى كما يؤخذ من
ابن الحاجب وغيره وصرح به الخط ، والباقي مما قبل الإحرام إن كان لوناً أو راحة لم
يتأت نزع ، وتقدم أنه لا شيء فيه .

وإن كان ما تجب الفدية بالتلافه وهو جرم الطيب فيه الفدية مطلقاً قبل أو كثر
تراخى في نزع أو لا كما أخذ من كلام الباجي وغيره المتقدم ، وقوله وإلا اقتدى إن
تراخى هذا أيضاً خاص بالخلق كما في الخط لما تقدم أن الباقي من جرم الطيب مما قبل
الإحرام يجب نزع قل أو كثر تراخى في نزع أم لا ، نعم تقدم في مسألة القضاء الرمح أو
الغير أنه إن تراخى في نزع اقتدى وإن قل ، ولو أمكن أن يرجع قوله وإلا اقتدى لما
كان حسناً لكن ياباه كلامه ، وقد تكلف ابن عاشر رجوعه لما وهو بعيد ، وما ذكره
المصنف من لزوم الفدية إن تراخى في نزع كثير الخلق قد تعقب عليه طفي بأنه لم يره
لغير المصنف هنا ، وفي التوضيح قال وذلك لأن في المدونة ولا شيء عليه فيما لصق به من
خلق الكعبة إذ لا يكاد يسلم منه .

وفي كتاب محمد وليفصل ما أصابه من خلق الكعبة بيده ولا شيء عليه وله تركه
إن كان يسيراً . ابن عبد السلام اجتمع مما فيها وكتاب محمد أنه لا فدية عليه فيما أصابه
من خلق الكعبة ، وزاد محمد غسل الكثير وصرح بعده بأن الفصل على وجه الأهمية
فلم يذكر فيها ولا في كتاب محمد الفدية في الكثير ، وإنما يؤمر بنفسه فقط ، ولا قاتل
بالفدية إلا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب ، وكذا لم يذكرها ابن الحاجب ولا
صاحب الجواهر ، ثم قال وكان المصنف فهم وجوبها من الأمر بالفصل وفيه نظر فتأمل .

كَتْفِيَّةِ رَأْسِهِ نَائِمًا ، وَلَا تُخْلَقُ أَيَّامَ الْحَجِّ ، وَيُقَامُ الْمَطَارُونَ
فِيهَا مِنَ الْمَسْعَى ، وَافْتَدَى الْمَلْقِي الْحُلُّ إِنْ لَمْ تَلْزَمَهُ بِلَا
صَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْتَدِرِ الْمُحْرِمُ كَانَ حَلَقَ رَأْسَهُ ،
وَرَجَعَ بِالْأَقْلِ

وشبه في وجوب الفدية مع التراخي فقال (كتفوية رأسه) أي المحرم بفعله أو فعل
غيره به حال كونه (نائماً) فإن تراخى في نزعه بعد انتباهه افتدى ، وإن نزعه عاجلاً
فلا شيء عليه وإن كانت فعل غيره ونزعه عاجلاً فالظاهر أنها تلزم المغطي (ولا تخلق)
بضم المثناة فوق وفتح الحاء المعجمة واللام مثقلة أي لا تطيب (الكعبة أيام الحج) أي
يكره فيها بظهور ثلثا يصيب الطائفين (ويقام) أي يؤمر بالقيام ندباً (المطارون) أي الذين
يبسبون الطيب المؤثث (فيها) أي أيام الحج (من المسمى وافتدى) أي أخرج الفدية
وجوباً نيابة عن المحرم (الملقى) بضم الميم وسكون اللام وكسر القاف (الحل) بكسر
الحاء وشد اللام أي غير المحرم طيباً مؤثثاً على محرم قائم أو ثوباً على رأسه (إن لم تلزمه)
أي الفدية المحرم الملقى عليه لنزعه عقب انتباهه وصلة افتدى (بلا صوم) لأنها عبادة
بدنية لا تكون عن الغير فيطعم ستة مساكين أو يذبح شاة فاعل .

(وإن لم يجد) الملقى ما يفتدى به (فليفتد المحرم) الملقى عليه بصوم أو أطعام أو
نسك لأنها عن نفسه . وشبه في الفدية على الفاعل فإن لم يجد فعلى المفعول به فقال (كأن
حلق) الحل (رأسه) أي المحرم التائب فالفدية بغير الصوم على الحائق ، فإن لم يجد
فليفتد المحرم (ورجع) المحرم المقتدى إن شاء على الفاعل (بالأقل) من قيمة الشاة أو
مثل كيل الطعام إن أخرجه من عنده أو ثمنه إن اشتراه (١) .

(١) (قوله إن اشتراه) أي الطعام هذا إن كان اقتدى بالطعام ، فإن كان اقتدى بشاة
مثلاً فإن كانت من عنده فالأقل الذي يرجع به هو قيمتها أو قيمة الطعام ، وإن كان
اشتراه فالأقل هو ثمنها أو قيمتها أو قيمة الطعام .

إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَعَلَى الْمُحْرِمِ الْمُلْتَقِي فِدْيَتَانِ عَلَى
الْأَرْجَحِ ، وَإِنْ حَلَقَ حِلُّ مُحْرِمًا بِإِذْنٍ فَعَلَى الْمُحْرِمِ ، وَإِلَّا
فَعَلَيْهِ ، وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ ، وَهَلْ حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً

وذكر شرط الرجوع فقال (إن لم يفقد) المحرم (بصوم) بأن اقتدى بإطعام أو نساك
بشاة فإن اقتدى بصوم فلا رجوع له بشيء (وعلى المحرم) يحج وعمره (الملقى) طيباً
على محرم ثائم ونزعه عقب انتباهه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه الثائم ،
فإن تراخى الثائم بعد انتباهه في نزعه ففديته على نفسه ، فإن لم يمس الملقى للطيب قطبيه
فدية واحدة لإلقائه إن بادر الملقى عليه ، فإن تراخى ففديته فديته ولا شيء على الملقى
(هل الأرجح) هذا قول القابسي وصوبه ابن يونس وسند وابن عبد السلام ومقابله
لابن أبي زيد .

(وإن حلق حلاً محرماً) أو قلم أظفاره أو طيبه (بإذن) من المحرم في الحلق أو
التقليم أو التطيب ولو حكماً كرضاء بفعله (فعلى المحرم) الفدية ولو أعسر ولا تلزم
الحل ، وقد يقال تلزمه لأنه لا يجوز له الحلق بإذنه ويرجع بها على المحرم إن أيسر (وإلا)
أي وإن لم يأذن له المحرم بأن كان ثامناً أو مكرهاً (ف) الفدية (عليه) أي الحل ، وهذا
مكرر مع قوله كأن حلق حل رأسه أعاده هنا للتصريح بمفهوم بإذن ودفعه الخط بأن ما
هنا بيان لموضع لزومها للحل ، وما مر بيان لأن حكم الحالق إذا لزمته حكم الملقى طيباً .
ابن عاشر هذه محاولة لا تتم إذ لا مانع من جعل التشبيه تاماً حتى يستفاد منه المعنى
المفاد هنا .

(وإن حلق) شخص (محرم) يحج أو عمره (رأس) شخص (حل) بكسر الحاء
وشد اللام أي غير محرم (أطعم) المحرم وجوباً لاحتمال قتله دواب ، فإن تحقق
عدمها فلا يطعم .

(وهل) إطعامه (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام كما في المدونة متوسطة
لا مقبوضة ولا مبسوطة (أو) إطعامه (فدية) أي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة

تَأْوِيلَانِ ، وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ ، لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفْنَةً ؛

مساكين أو نسك بشاة فيه (تأويلان) في قول الإمام يفتدى ، وقول ابن القاسم يتصدق بشيء من طعام «رحن» عنها ، فالتأويل الثاني بالخلاف للباجي واللخمي ، والاول بالوافق لغيرهما . وتروى ابن يونس فيها فلو قال افتدى وهل على ظاهره أو حفنة لكان أولى . سند إذا حلق المحرم رأس حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من المذهب ، وإن قتل يسيراً أطعم شيئاً من طعام وكثيراً أو لم يتبين ولم يدر مائمه فقال مالك «رحن» يفتدى ، وقال ابن القاسم يطعم اهـ .

وهذا مبني على تعليل الفدية بقتل القمل ، وهو قول عبد الوهاب وسند واللخمي . وعليها البغداديون بالخلق واليه ذهب ابن رشد ، وعليه فلا فرق بين أن يقتل قملاً قليلاً أو كثيراً أو يتحقق نفيه . وعلى الإطلاق حل سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالخلق وصوبه طفى . البناني وهو غير ظاهر ، والصواب حمله على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما في ابن الحاجب ، ولقول المصنف بعد إلا أن يتحقق نفي القمل . ولقول سند انه المعروف من المذهب ولقولهم في تقليم المحرم ظفر حلال لا شيء عليه ، قال في التوضيح وهو يرجح أن الفدية للقمل لا للحلق إذ لو كانت للحلق لوجب الفدية هنا اهـ . وهو ظاهر .

(وفي) قلم (الظفر الواحد لا لإمطة الأذى) ولا لانكساره بأن قلم المحرم ظفر نفسه عبثاً وترفعاً كما هو ظاهر الخط (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة والقبضة بالضاد المعجمة ملؤها مقبوضة فهي دون الحفنة ، والقبضة بالصاد المهملة الأخذ بأطراف الأصابع فهي دون القبضة بالضاد المعجمة ، وعلى هذا يستثنى ما هنا من قوله الآتي والفدية فيما يترفع به ، ومفهوم الواحدان في قص ما زاد على الواحد فدية سواء كان لإمطة الأذى أم لا إن أبانها في فور واحد أو أبان الثاني قبل الإخراج للاول وإلا ففي كل حفنة ولا شيء على المحرم في قلم ظفر الحلال أو المحرم بإذنه والحفنة أو الفدية على المقوم كما في المدونة والذخيرة ، وإن أكرمه أو قلمه وهو ثائم فعلى القام المحرم أو الحلال .

كشغرة أو شغرات ، أو قملة أو قملات ، وطرحها كحلق
محرم لمثله موضع الحجامة ، إلا أن يتحقق نفي القمل ،
وتقريد بعيره ، لا كطرح علقه أو برغوث ،

وشبه في الحفنة فقال (ك) إزالة (شعرة) واحدة من جسده ففيها حفنة (أو) إزالة
(شمرات) عشرة لغير إمامة أذى ففيها حفنة من طعام وإمامته فيها فدية كإزالة
الكثير الزائد على عشرة فالتشبيه تام .

(و) قتل (قملة) واحدة فيها حفنة (وقملات) عشرة فيها حفنة ولولإمامته . قال
في التوضيح لم نعم في المذهب قولاً بوجود الفدية في قملة أو قملات (وطرحها) أي القملة
أو القملات بالأرض فيه حفنة كقتلها بالجر عطف على قتل المقدر قبل قملة ، أو بالرفع
مبتدأ خبره محذوف ، أي كقتلها في إيجاب الحفنة بناء على جواز قطع العطف ، أن أمن
اللبس كما قال الرضى لتأديته لموتها لخلقها من جسد الآدمي .

وشبه في وجوب الحفنة أيضاً فقال (كحلق) شخص (محرم) بهج أو عمرة
(أ) شخص (مثله) في كونه محرماً بهج أو عمرة بإذنه (موضع الحجامة) فيلزم الخالق
حفنة من طعام (إلا أن يتحقق) الخالق (نفي القمل) عن موضع الحلق فلا حفنة على
الخالق وعلى المخلوق شعره في الحالين الفدية .

(و) ك (تقريد) أي إزالة القراد عن (بعيره) أي المحرم فيه حفنة إن لم يقتله
اتفاقاً ، وإن قتله على المشهور ، ولا فرق بين قليله وكثيره . وقد نقل الخط والمواق عنها
أنه يطعم في طرحه ، ولما قال ابن الحاجب وفي تقريد بعيره يطعم على المشهور تعقبه
ابن عبد السلام والمصنف بأن الذي حكاه غيره أن القولين إنما هما إذا قتل القراد (لا شيء)
على المحرم في (كطرح علقه) عنه أو عن بعيره لأنها من دواب الأرض ، وأدخلت الكاف
النمل والدود والذباب والسوس وغيرها سوى القملة والبرغوث فلا شيء في طرحها .

(أو) طرح (برغوث) بثلاث الباء لأنه من دواب الأرض في الشامل وله طرح

وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يُتْرَقُ بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى : كَقَصِّ الشَّارِبِ أَوْ
ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثْرَ ، وَخَضْبٍ بِكَحْنَاءٍ ، وَإِنْ رُقْعَةً
إِنْ كَبُرَتْ وَمُجَرَّدٌ

برغوث . ولا شيء عليه في قتله وقيل يطعم (والفدية) واجبة (فيما) أي الفعل الذي
(يترقه) بضم المثناة تحت وفتح المثناة فوق والراء والفاء مشددة أي يتنعم (به أو) فيما
يزيل به (أذى) الخط لم يبين ابن القاسم ما هي إمطة الأذى ، وجعلها الباجي قسمين :
أحدهما أن يقلق من طول ظفره فيقلبه وهذا أذى معتاد ، والثاني أن يريد مداواة جرح
بأصبعه ولا يتمكن إلا به (كقص الشارب) جعله ابن شاس مثلاً لما يزال به أذى ، وقت
مثلاً لما يترقه به وهو صالح لها .

(أو) قص (ظفر) واحد لإمطة أذى فهو مفهوم قوله آنفاً لا لإمطة أذى أو متعدد
لإمطة أذى أولاً ، فتحصل من كلامه أن لقلم الظفر الواحد ثلاثة أحوال قلعه منكسراً
لا شيء فيه قلعه لإمطة أذى فيه حفنة قلعه لإمطة أذى فيه فدية ، وأدخل بالكاف
حلق العانة وتنف الإبط والأنف .

(وقتل قمل كثير) بأن زاد على اثني عشر ففيه الفدية ، هذا قول مالك « رخص » قال
في البيان رآه من إمطة الأذى ، وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله
طرحه (وخضب) لرأسه أو لحيته أو غيرها (بكحناء) بالمد والصرف مثال صالح
للأمرين ، لأنه بطيب الرأس ويفوحه ويقتل دوابه ويرجل شعره ويزينه ، وبدون هذا
فحب الفدية قاله سند ، ودخل بالكاف الوجمة بفتح الواو وكسر السين المهمة وسكونها
لغة نبت شجرة كالكزبرة يدق ويخلط مع الحناء من الرسامة أي الحسن ، لأنها تحسن
الشعر قاله في توضيحه وفيه الفدية .

ولو نزع مكانه ان عم رأسه مثلاً بالخضب بل (وإن) كان الخضوب (رقعة إن
كبرت) بأن كانت قدر الدرهم فان صغرت فلا فدية ، وأفهم قوله خضب أنه إن جعلها
في فم جرح أو حشى بها شقوقاً أو شربها فلا شيء عليه وهو كذلك (ومجرد) بضم الميم

حُثِّمَ عَلَى الْإِخْتَارِ ، وَأَتَّعَدَتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ ، أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِفَوْرِ ،

وفتح الجيم والراء مشددة صب ماء حار على جسده في (حمام) بفتح الحاء وشد الميم عن
تذلك وإزالة وسخ ففیه الفدية (على المختار) ولو رفع جنابة وأسقط من كلامه تقييده
يجلوسه فيه حتى يعرق وأولى إن ذلك أو أزال وسخاً، وأما صب الماء البارد فيه فللفدية
فيه ودخوله للتدفى بلا غسل جائز، ومذهب المدونة أنه لا تجب الفدية على داخله
إلا إذا تدلك وألقى الوسخ واقتصر على مختار اللخمي لاختياره الأشياخ لا ما فيها
قاله الشارح.

(والتحدث) الفدية في أربعة مواضع وتعدد في غيرها بتعدد سببها وهذا هو الأصل
فيها فتتحد مع تعدد سببها (إن ظن) الشخص (الإباحة) لأسباب الفدية كمن طاف
للعمرة وسعى وتحلل وفعل أسباباً للفدية من لبس بحيط وتطيب وإزالة شعر وغيرها، ثم
تبين له فساده طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتلك الأسباب. وكمن رفض إحرامه
وظن خروجه منه وإباحة ممنوعاته برفضه وفعل أسباباً كذلك ففيها فدية واحدة. وكمن
وطئه وهو محرم وظن خروجه منه وإباحة ممنوعاته ففعل أشياء من موجباتها ففيها
فدية واحدة.

وأما من ظن إباحة ممنوعات الاحرام ولم يستند في ظنه لشيء مما تقدم وفعل أسباباً
في أوقات متباعدة فعليه لكل سبب فدية، وكذا من ظن أنها لا تتعدد لتعدد أسبابها
وفعل أسباباً كذلك فقله إن ظن الإباحة أي في صور مخصوصة وهي المتقدمة.

(أو تعدد موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوب الفدية كلبس وتطيب وحلق
وقلم وإزالة وسخ (بفور) واحد ففيها فدية واحدة لصيرورتها كشيء واحد إن لم يخرج
للأول قبل فعل الثاني والافتتعدد والفور هنا على حقيقته، وهو اتصال الأسباب وفعلها في
وقت واحد، كذا يفيد ظاهر المدونة وأقره ابن عرفة خلافاً لما اقتضاه ابن الحاجب،
واقترع عليه من أن اليوم فور وإن التراخي يوم وليلة لا أقل.

أَوْ تَوَى التَّكْرَارَ ، أَوْ قَدَّمَ التَّوْبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ وَشَرَطَهَا
فِي اللَّبْسِ اتِّفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ ، لَا إِنْ تَزَعَ مَكَانَهُ ،
وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ ،

(أَوْ) تراخى ما بين الفعلين (ولوى) عند فعل الاول (التكرار) لاسباب الفدية
ولو طال ما بين السببين أو اختلفا كاللبس والتطيب إذا لم يخرج للاول قبل الثاني وإلا
تعددت . وشمل كلامه نية فعل جميع موجبات الفديه وفعلها كلها أو متعدداً منها . ونية
فعل كل ما يحتاج اليه منها ، وفعل متبعداً منها ، ونية فعل معينه وفعلها كلها أو متعدداً
منها ، وسواء كانت النية عند فعل أول موجب أو عند إرادة فعله أو قبل ذلك .
(أَوْ قَدَّمَ) بفتحة مثقلاً ما نفعه عام على ما نفعه خاص كأن قدم في لبسه (التوب)
الطويل إلى أسفل من الركبة أو القلنسوة (على السراويل) أو العمامة أو الجبة ففدية
واحدة للعام نفعه ، ولا فدية للخاص إلا أن ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاعه بالتوب
لطوله طويلاً له بال أو لدفعه حرّاً أو برداً فتلزم بلبسه فدية أخرى لانتفاعه ثانياً بغير ما
انتفع به أولاً ، محمد بن ائثر بئثر فوق مئزر فعليه فدية إلا أن يبسطهما ويأثر بهما
كرداء فوق رداء . ابن عرفة الشيخ إن احتزم فوق إزاره ولو بحبل أو بمئزر فوق آخر
افتدى إلا أن يبسطهما فيأثر بهما . وقاله ابن عبدوس عن عبد الملك قائل لا بأس برداء
فوق رداء ، والفرق أن الرداء فوق الرداء ليس احتزاماً بخلاف الاثثار فوق الإزار
حيث لم يبسطهما قبله فهو كالاحتزام على المئزر .

(وشرط) وجوب (بها) أي الفديه (في اللبس) لحيط ممنوع لبسه بالاحرام
(انتفاع) باللبوس (من) دفع (حر أو برد) أي شأناً ، وإن لم ينتفع بالفعل فمن لبس
ثوباً شفافاً لا يقي حرّاً ولا برداً وتراخى زمناً طويلاً فعليه الفدية . ففي الجواهر الفدية
إذا انتفع باللبس من حر أو برد أو دام عليه كالיום (لا) فديه عليه (إن) لبس محبطاً
ممنوعاً و (نزه) (مكانه) أي فوراً ولم ينتفع به من حر ولا برد (وفي) الفدية
بانتفاعه باللبوس في (صلاة) ولو رباعية طول فيها وعدمها (قولان) لم يطلع

وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ فَعَلَ لِعُذْرٍ ، وَهِيَ نُسْكٌ بِشَاةٍ فَأَعْلَى ، أَوْ إِطْعَامِ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَّانٍ : كَالْكَفَّارَةِ

المصنف على أرجحية أحدهما .

قال في التوضيح بناء على أنها تعد طولاً أم لا ، وتبعه جماعة من الشارحين . وفي الخط
عن سند بعد ذكر القولين من روايه ابن القاسم عن مالك «رض» عنهما قال فمرة نظر إلى
حصول المنفعة في الصلاة ، ونظر مرة إلى الترفه وهو لا يحصل إلا بالطول . الخط هذا
هو التوجيه الظاهر لا ما ذكره في التوضيح إذ ليس ذلك بطول لما علمت مما تقدم اهـ .
والذي قدمه أن الطول كالיום كما في ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما وبه تعلم أن القولين
سواء طول في الصلاة أم لا خلافاً لما في عب عن الشارح .

(ولم يأت) المحرم (إن فعل) موجب الفدية (لعذر) حاصل أو خيف حصوله هذا
قول التاجوري واقتصر عليه عب ، وأقره البناني . وظاهر نقل المواق أنه لا بد من
حصوله ومفهوم لعذر إنّه إن فعل لعذر عذر ولا ترفع الفدية إنّه كما أن العذر لا يرفع الفدية
(وهي) أي الفدية (نسك) بضم النون والسين المهمة أي عبادة مضاف أو منون مبدل
منه (شاة) بالجر على الأول والرفع على الثاني ، وفي بعض النسخ بشاة البدر يشترط فيها
سن وسلامة الأضحية كما تفيد المدونة ، والظاهر اشتراط ذبحها وأنه لا يحزى إعطاؤها
للمساكين حية (فأعلى) أي أفضل من الشاة وهي البقرة ، وأعلى من البقرة البدينة قاله
الباجي والآبي وهو المذهب ، وارتضى أبو الحسن في منسكه أن الشاة أفضل فالبقرة
فالبدينة ، فعلى هذا معنى أعلى أكثر لمّا وإن كان بعيداً .

(أو إطعام ستة مساكين) أي لا يملكون قوت عام فشمّل الفقراء (لكل) منهم
(مدان) بضم الميم وشد الدال المهمة مثني مد نبوي ملء جفان متوسط لا مقبوض ولا
مبسوط فهي ثلاثة أصع (كالكفارة) اليمين في كونها من غالب قوت أهل البلد لا غالب
قوته ، وكونها بمدّ عليه الصلاة والسلام إذ به تؤدي جميع الكفارات سوى كفارة الظهار
البدر الظاهر ، أن المشبه به كفارة اليمين ويأتي حكمها في باب اليمين في قوله فلا تجزىء

أَوْ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مِنِّي ، وَلَمْ يَخْتَصْ بِزَمَانٍ
 أَوْ مَكَانٍ ؛ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالذَّبْحِ الْهَدْيَ فَكَحْكَمِهِ ،
 وَلَا يُجْزَى غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مُدَّتَيْنِ ، وَالْجَمَاعُ
 وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا ؛

ملفقة . ولا مكرر لمسكين وناقص كعشرين لكل نصف لا الصوم ولا الظهار لأنها مرتبة .
 (أو صيام ثلاثة أيام) إن كانت غير أيام منى بل (ولو) كانت (أيام منى) الثلاثة
 التي بعد يوم العيد (ولم يختص) النسك ذبيحاً أو نحرأ أو إطعاماً أو صياماً (بزمان
 أو مكان) قاله ت ، ومقتضاء إطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية اختصاصه
 بالشاة فأعلى (إلا أن ينوي) المفتدى (بالذبح) بكسر الدال أي المذبح ومثله المنحور
 (الهدي) أو يقلد ويشعر ما يقلد ويشعر ، ولو لم ينو الهدي كما يفيد المواق (ف) يصير
 حكمه (كحكمه) أي الهدي في أن يحله منى إن وقف به في عرفة ليلة العيد وساقه في
 حج وبقيت أيام النحر وإلا فعلة مكة ، وشرط جمعه بين الحل والحرم (طفئ) نية الهدي
 كافية في كون حكمه كالهدي كما يفيد الباجي وابن شاس وابن الحاجب ، وهو ظاهر
 المصنف ، والتقليد والإشعار بمنزلة النية كما يفيد نقل المواق عن ابن المواز ، وصرح به
 الفاكهاني ولا يدخل في قوله فكحكمه الأكل فلا يأكل منها بعد الحل ولو جطت هدياً .

(ولا يجزى) عن إطعام ستة مساكين لكل مدان (غداء وعشاء) بفتح أو لها وإهمال
 الدال ولا غداً آن ولا عشاآن (إن لم يبلغ) ما ذكر (مدین) لكل مسكين فإن بلغها
 أجزأ والأفضل الإمداد كما يفيد في الظهار ولا أحب الغداء والعشاء كفدية الأذى .
 والفرق بين الفدية والكفارة الظهار وبين كفارة اليمين أنها مد لكل مسكين وهو الغالب في
 أكل شخص في يوم الفدية لكل مدان فيها قدر أكله في يومين .

(و) حرم عليهما (الجماع ومقدماته) ولو علمت السلامة (وأفسد) الجماع الإحرام
 حال كونه (مطلقاً) عن التقيد سواء كان عمداً أو سهواً أو جهلاً أو إكراهاً في قبل

كَاسْتِدْهَاءَ مَنِيٍّ ، وَإِنْ يَنْظُرُ ، إِنْ وَقَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ
مُطْلَقًا ، أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ إِفَاضَةٍ وَعَقْبَةٍ : يَوْمَ النُّحْرِ
أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِلَّا فَهَدْيٌ : كَمَا نَزَالَ ابْتِدَاءً

أَوْ مِمَّنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ بَعْدَ فَعْلٍ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهُ ، وَلَا يَدُ مِنْ كَوْنِهِ مِنَ الْبَلْغِ
وَمَوْجِبًا لِلْفَسْلِ كَمَا يَلِيهِ قَوْلُ ابْنِ هُرَيْرَةَ . وَيُفْسِدُ الْحَجَّ مَغِيبُ الْحَشْفَةِ كَمَا مَرَّ فِي الْفَسْلِ
وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْجَمَاعِ وَالْمَنِيِّ فِي الْإِفْسَادِ عَلَى نَحْوِ مَوْجِبِ الْكُفَّارَةِ فِي رَمَضَانَ . التَّوْضِيحُ
كَانَ الْمُصَنِّفُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا يَرْجِبُ الْكُفَّارَةَ فِي رَمَضَانَ يَرْجِبُ الْفُسَادَ هُنَا وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ
مَوْجِبَ الْكُفَّارَةِ فِي الصَّوْمِ هُوَ الْجَمَاعُ الْمَوْجِبُ لِلْفَسْلِ .

وَشَبَّهَ فِي الْإِفْسَادِ فَقَالَ (كَاسْتِدْهَاءَ مَنِيٍّ) بِقَبْلَةٍ أَوْ مُبَاشَرَةٍ بِلِ (وَإِنْ) اسْتِدْهَاءَ
فَخَرَجَ (يَنْظُرُ) أَيِ إِدَامَتِهِ وَكَذَلِكَ إِدَامَةُ فِكْرٍ فَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَلَا يَفْسُدُ وَيَنْدُبُ الْهَدْيُ كَمَا فِي
الْمَوَاقِ مِنْ الْأَهْرِيِّ وَفِي الْخَطِّ مَا يَلِيهِ أَنَّ هَذَا مُقَابِلُ الرَّاجِعِ مِنْ وَجُوبِ الْهَدْيِ وَهُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَقَدْ أَلْفَسَدَ بِقَوْلِهِ (إِنْ وَقَعَ) الْجَمَاعُ (قَبْلَ الْوُقُوفِ) بِعَرَفَةَ فَيُفْسِدُهُ
(مُطْلَقًا) أَيِ فَعْلًا شَيْئًا كَطَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ أَمْ لَا . الْخَطُّ بَعْدَ مَا فُسِّرَ الْإِطْلَاقُ بِمَا
ذَكَرْنَا كَانَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ شَيْئَيْنِ بِرُمِيِّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي
كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسَمَيْنِ وَاجِبًا وَرَكْنًا . وَفَصَّلُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ حَسَنَتِ الْإِشَارَةِ
إِلَى ذَلِكَ بِالْإِطْلَاقِ .

(أَوْ) وَقَعَ الْجَمَاعُ (بَعْدَهُ) أَيِ الْوُقُوفِ فَيُفْسِدُ (إِنْ وَقَعَ) الْجَمَاعُ (قَبْلَ) طَوَافِ
(إِفَاضَةٍ) رُمِيِّ جَمْرَةِ (عَقَبَةٍ يَوْمَ النُّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ . الْخَطُّ لَا يَدُ مِنْ
هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِثَلَاثَتِهِمْ اخْتِصَاصُ الْفُسَادِ بِيَوْمِ النُّحْرِ (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ قَبْلُهَا يَوْمَ
النُّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ بَأَنَّ وَقَعَ قَبْلُهَا بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ أَوْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا يَوْمَ النُّحْرِ (فَهَدْيٌ) وَاجِبٌ
فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ إِفْسَادٍ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا مَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا يَوْمَ النُّحْرِ لِقَوْلِهِ سَابِقًا
وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِيَ .

وَشَبَّهَ فِي الْهَدْيِ فَقَالَ (كَمَا نَزَالَ) الْمَنِيِّ (ابْتِدَاءً) أَيِ بِمَجْرَدِ نَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ وَلَوْ

وَأَمْدَانِهِ ، وَقُبْلَتِهِ ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيٍ فِي عُمُرَتِهِ ، وَإِلَّا
فَسَدَتْ ، وَتَجِبَ إِتْمَامُ الْمَفْسِدِ ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَحْرَمَ ،

قصد بها لذة ، فإن خرج بلا لذة أو غير معتادة فلا شيء فيه (وإمداؤه) فيه الهدى سواء خرج ابتداء أو بإدامة نظر أو فكر أو قبلة أو مباشرة أو غيرهما (وقبلته) بدون منى ومذي فيها هدى إذا كانت على الفم لغير وداع ورجة ، وإلا فلا شيء فيها إلا أن يخرج بها منى أو مذي فحكمه فإن كانت على الجسد فحكمها حكم الملامسة إن خرج بها منى أو مذي أو كثرت فهدى وإلا فلا شيء فيها ولو قصد اللذة أو وجدها .

(ووقوعه) أي الجماع من معتبر (بعد) فراغ (سعی في عمرته) قبل تحلله منها فلا يفسدها إتمام أركانها وفيه هدى (وإلا) أي وإن لم يقع بعد سعی فيها بأن وقع في السعي أو قبله (فسدت) عمرته فالذي يفسد الحج في بعض أحواله ويوجب الهدى في بعض آخر وهو الجماع ، والإنزال يفسد العمرة في بعض الأحوال ويوجب الهدى في بعض آخر . وأما ما لا يفسد الحج ويوجب الهدى فقط فلا يوجب في العمرة إذ هي أخف ، هذا ظاهر الشارح وغيره ، واستظهر من إيجابه الهدى فيها . أيضاً البنائي وهو الذي يشهد له عموم كلام الباجي الذي في المحط والتوضيح .

(ووجب) على المكلف (إتمام) النسك (المفسد) بضم الميم وفتح السين من عمرة أو حج أدرك وقوفه وإن كان الفساد قبله فيتمه بالوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقوف المشعر الحرام ورمي جرة العقبة والإفاضة والسعي عقبه إن لم يكن قدمه ، ومبيت منى ورميها والتحصيب فإن فات وقوفه وجب تحلله منه بفعل عمرة ، ولا يجوز له البقاء على إحرامه الفاسد لعام قابل فانه تمادى على فاسد يمكن التحلل منه ، وهو لا يجوز كما يأتي في قوله وإن أفسد ثم فات أو بالعكس وإن بعمرة التحلل تحلل وقضاء دونها فهو تقييد لما هنا (وإلا) أي وإن لم يتمه سواء ظن لإباحة قطعه أم لا (فهو) أي الإحرام الفاسد باق (عليه) إن لم يحرم بالقضاء بل .

(وإن أحرم) بغيره فهو لغو ولو قصد به قضاء المفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء

وَلَمْ يَقَعْ قَضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَالِثِهِ ، وَقَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ وَإِنْ تَطَوُّعًا ،
وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ ، وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقَضَاءِ

عنه عند إمامنا مالك « رخص » ، ولا قضاء عليه لما أحرم به وإتمامه إتمام للفسد (ولم)
الأولى ولا (يقع قضاؤه) أي الفسد (إلا في) سنة (ثالثة) إن لم يطلع عليه إلا بعد
فوات وقوف الثاني وإلا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو في أشهر الحج ويقضيه
في العام الثاني ، وعبارة ابن الحاجب فإن لم يتمه ثم أحرم للقضاء في سنة أخرى فهو على
ما أفسد ولم يقع قضاؤه إلا في ثالثة .

(و) وجب (فورية القضاء) لما أفسده من حج أو عمرة بعد التحلل من فاسدها
ولو على القول بتراخي الحج ولم يخف فواته وهو ظاهر قوله إن كان ما أفسده فرضاً
بل (وإن) كان (تطوعاً) لأن تطوع الحج والعمرة من النفل الذي يجب تكميله
بالشروع فيه والقضاء من جملة التكميل ، وظاهر كلام ابن عبد السلام والتوضيح تقديم
قضاء التطوع على حجة الإسلام .

(و) وجب (قضاء القضاء) من حج أو عمرة إن أفسده فبأني مجتنبين عند ابن
القاسم إحداهما قضاء عن الحجة الأولى والثانية قضاء عن قضائها الذي أفسده ، ويهدي
مع كل حجة هدياً . وظاهر المصنف ولو كثر ابن الحاجب وفي قضاء القضاء المفسد مع
الأول قولاً ابن القاسم ومحمد ، والمشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان . قال التوضيح عن
ابن رشد نيه بقوله والمشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان على أن المشهور هنا القضاء ،
والفرق بينها أن الحج لما كانت كلفته شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سداً للفرقة لئلا
يتهاون به ، وفرق آخر أن القضاء في الحج على الفور وإذا كان على الفور صارت حجة
القضاء كأنها حجة معينة بزمان معين ، فلزمه القضاء إن أفسدها كحجة الإسلام . وأما
زمان قضاء الصوم فليس بمعين .

(و) وجب (نحر هدي في) زمن (القضاء) الحج أو عمرة ولا يقدمه زمن إتمام
الفسد فيؤخره على المشهور ليجتمع الجاز والنسكي والمالي والوجوب منصب على الهدي

وَأَتَّحِدَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ ، بِخِلَافِ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ ،
وَأَجْزَأُ إِنْ عَجَلَ ، وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى ،
وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتِي الطَّوَافِ ،

وعلى كون نحره في القضاء ، ولكنه غير شرط بدليل قوله وأجزأ إن عجل . وظاهر
عبارة وجوبه للقضاء ، وليس كذلك ، بل للفساد . فلو قال ونحر هديه فيه ويكون
خير هديه للفساد وفيه للقضاء لكان أحسن (واتحد) هدي الفساد إن اتحد موجب
الفساد بل (وإن تكرر) موجه بوطء (لنساء) أي فيهن (بخلاف صيد) فيتمدد
جزأؤه بتمدده لأنه عوض عنه والعوض يمتد بتمدد المعوض (و) بخلاف (فدية)
فتتمدد بتمدد سببها إلا في المواضع الأربعة المتقدمة في قوله واتحدت إن ظن
الإباحة الخ .

(وأجزأ) هدي الفساد (إن عجل) بضم فكسر مثقلاً مع إتمام المفسد (و) وجب
هدايا (ثلاثة إن أفسد) الحج حال كونه (قارناً) أو متمتعاً (ثم) بعد أخذه في
إتمامه (فاتهُ) وقوفه أو فاتهُ وقوفه ثم أفسده (وقضى) قارناً أو متمتعاً هدي للإفساد
وهدي للفوات وهدي للقرآن أو التمتع الصحيح الذي جعله قضاء ، وسقط هدي القرآن
أو التمتع الذي فسد وفات لانقلابه عمرة فلم يحج القارن بإحرامه ولا المتمتع من عامه ،
وسيفيد هذا بقوله لادم قران ومتعة للفاتت .

فان قلت قوله وقضى صادق بقضائه قارناً وبقضائه مفرداً فمن أين علم ان مراده
الأول . قلت من قوله الآتي لا قران عن افراد الخ (وعمره) عطف على هدي من قوله
وإلا فهدي فلو وصله به لكان أحسن إذ ذكره هنا يومه اتصاله بما قبله وليس مجرد ،
أي حيث قلنا بعدم الفساد فهدي ويجب معه عمرة يأتي بها بعد أيام منى (إن وقع)
الوطء غير المفسد للحج (قبل ركعتي الطواف) للإفاضة صادق بوقوعه قبل الطواف
وبوقوعه بعده وقبل ركعتيه ، وكذا إن وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعي لمن لم يسع

وإِحْجَاجُ مُكْرَمَةٍ وَإِنْ نَكَحَتْ خَيْرَهُ ،

عقب طواف القدوم ، ففي مفهوم قبل ركعتي الطواف تفصيل ليأتي بطواف وسمى لا لخلل فيها .

فإن وقع بعد ركعتي الطواف لمن قدم السعي عقب طواف القدوم أو بعد السعي لمن لم يقدمه قبل رمي جرة العقبة فلا هجرة عليه لسلامة طوافه وسميه من الخلل ، وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة . قال في التوضيح إذا لم نقل بالإفساد فلا خلاف أن عليه هدياً .

واختلف في العمرة على ثلاثة أقوال الأول . أن عليه عمرة كان وطؤه قبل الطواف أو بعده وهو قول القاضي اسمعيل . الثالث : وهو المشهور ومذهب المدونة إن كان قبل الإفاضة أو بعدها بأن نسي شوطاً منها أو قبل ركعتي الطواف فعليه العمرة ، وإن كان بعد ذلك فلا عمرة عليه هـ . ابن عرفة وتضميفه اسمعيل بأن عمرته توجب طوافها فلا يصح لها . وللإفاضة معا يرد بأن المطلوب إثباته بطواف في إحرام لا ثلم فيه لا يقيد أنه لإفاضة . ورده أيضاً ابن عبد السلام بأنه إذا كان سبب إحرام العمرة جبر الأول فلا نسلم إيجابها طوافاً غير الأول .

(و) وجب على من أكره امرأة على جماعه إياها حرة كانت أو أمة أذن لها في الإحرام أم لا (إحجاج مكرمه) بضم فسكون ففتح وهدي عنها من ماله ، ومفهوم ومكرمة ان الطائفة لا يجب عليه إحجاجها ويجب عليها الحج والهدي من مالها ، وطوع أمتنه لإكرهه إلا أن تطلبه عند ابن القاسم ، أي أو تتزين له إن كانت المكرمة باقية في عصمته أو ملكه .

بل (وإن) طلقها و (نكحت) الزوجة المكرمة (غيره) أي المكره ويجب الزوج الثاني على إذنه لها في قضاء المفسد أو باع الأمة التي أكرهها وبيعها جائز على المنصوص ، ويجب بيان وجوب قضاء المفسد عليها وإلا فلا مشترى ردها به . ابن يونس فإن فلس الزوج المكره حصلت زوجته المكرمة عزماؤه يؤنة حجها وهديها ووقف

وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ : كَأَلْتَقَدَّمَ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ

ما يصير لها حتى تهج به وتهدي منه ، فإن ماتت قبله رجع ما نالها لمؤنة الحج لغرمائه ونفذ الهدى ، وإن أكره رجلا على وطء امرأة مكروهة فلا شيء على المكروه بالكسر إلا الإثم ولا على المرأة ، وعلى الرجل المكروه بالفتح إحجاجها لأن انتشاره دليل اختياره فقرر عج . البناني يمكن إدخال هذه الصورة في قول المصنف مكروهته بأن يقال مكروه له سواء أكرهها هو أو غيره ، وفي قوله وعلى المكروه بالفتح إحجاجها الخ نظر والظاهر أنه لا شيء عليه .

(و) يجب الحج والهدي (عليها) أي المكروهة بالفتح من مالها (إن أعدم) مكروهها بالكسر (ورجعت) المكروهة بالفتح بعوض ما أنفقته من مالها في حجها وهديا على المكروه بالكسر إن أبسر (ك) الرجوع (المتقدم) في رجوع من ألقى عليه طيب أو على رأسه سائر وهو نائم ولم يجد الملقى شيئا يفندى به عنه فافتدى المحرم بغير الصوم ثم أبسر الملقى في كونه بالأقل فترجع عليه بالأقل من كراء المثل وما اكرت به إن اكرت ، وبالأقل مما أنفقته ، ومن نفقة مثلها في السفر بلا إسراف وفي الهدى بالأقل من ثمنه وقيمتها إن كانت اشترته وبقيمته إن كان من عندها .

وفي الفدية بالأقل من مثل كيل الطعام وقيمة الشاة إن كان الطعام من عندها أو ثمنه إن اشتره هذا إن افتدت بطعام ، وإن افتدت بشاة من عندها فبالأقل من قيمتها وقيمة الطعام ، وإن كانت اشترتها فبالأقل من قيمتها وقيمة الطعام والمعتبر في الأقلية يوم الرجوع لا يوم الإخراج في التوضيح التونسي لو كان النسك بالشاة أرفق لها حين نسكت وهو معسر ثم أبسر وقد فلا النسك ورخص الطعام فلانما يلزمه الطعام إذ هو الآن أقل قيمة من قيمة النسك الذي نسكت به .

(وفارق) وجوباً وقيل ندباً (من) أي المرأة التي (أفسد) الواطئ الحج أو العمرة (معه) أي المرأة الموطوءة ، وذكر ضميرها مراعاة للفظ من ، وأجرى الصلة على

مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحَلُّلِهِ ، وَلَا يُرَاعَى زَمَنُ إِحْرَامِهِ ، بِخِلَافِ
مِيقَاتِ إِنْ شَرَعَ ، وَإِنْ تَعَدَّاهُ ، قَدَّمَ ،

غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس ، وصلة فارق (من) حين (إحرامه) بالقضاء حجباً
أو عمرة (لتحلله) منه بتمام الإفاضة وركعتيه والسعي إن لم يسع عقب القدوم وحلقه في
الحج والعمرة لئلا يعود إلى مثل ما كان منه وأشعر إتيانه بالمبدأ والغاية بأنها في القضاء
وهو كذلك . وأما إتمام المفسد فذكر ابن رشد أنه كذلك ، وتقيدته عليها في القضاء بل
تقيد أنها في الإتمام أولى لمظنة التساهل فيه . وظاهر الطراز خلافه وهو ظاهر إذ
الفساد حصل فلا معنى للاحترام منه إلا أن يقال وجوب الإتمام يوجب كونه بصورة
ليس فيها إفساد آخر ، ومفهوم من أفسد معه عدم وجوب مفارقة غيرها وهو أحد قواين
ذكرهما زروق .

(ولا يراعى) بفتح العين إحرامه بقضاء المفسد (زمن إحرامه) بالمفسد أي لا يلزمه
أن تحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن الذي كان أحرم قبله بالمفسد فله أن يحرم به في
مكة أو قبله أو بعده ، فلو أحرم في شوال وأفسده فله أن يحرم بقضائه في ذي القعدة
أو الحجة .

(بخلاف ميقات) مكاني أحرم منه بالمفسد (إن شرع) بضم فكسر أي طلب الإحرام
منه شرعاً كالخليفة لدني والحقفة لمصري ، فإنه يجب الإحرام بالقضاء منه . ولو أقام بمكة
بعد إتمام المفسد للقابل فإن أحرم منها لزمه وعليه دم (وإن تعداه) أي المحرم بقضاء
المفسد الميقات الذي كان أحرم منه بالمفسد وأحرم بالقضاء بمسده (فد) عليه (دم) ولو
تعداه بوجه جائز كإقامته بمكة للقابل ، وهذا يخص قوله فيها مر ومكانه له أي لمن بمكة
مكة . وندب بالمسجد كخروج ذي النفس لميقاته .

واحتز بقوله شرع من إحرامه بالمفسد قبل الميقات كمصر فليس عليه أن يحرم
بقضائه إلا من الميقات الشرعي كالحقفة ومن تعدى بإحرام المفسد والإحرام به بعده فلا
يتعداه في القضاء . ويجب عليه الإحرام به من ميقاته الشرعي . وظاهر قول مالك « رض » ،

وَأَجْزَاءُ تَمْتَعُ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ ، لَا قِرَآنٌ عَنْ إِفْرَادٍ
أَوْ تَمْتَعُ وَعَكْسُهُمَا . وَلَمْ يَنْبُ قَضَاءُ

أنه يحرم بقضاء المفسد من المكان الذي أحرم منه بالمفسد ، سواء كان الميقات الشرعي أو بعده . وتأوله اللغمي على أنه كان أحرم منه بوجه جائز كمن جاوز الميقات بلا إحرام لعدم إرادته مكة حين مروره به ثم بدا له دخولها . وأما من تعداه أولاً لغير عذر فلا يتعداه ثانياً إلا محرمًا ونحوه للباجي والتونسي ، ويصدق عليه قوله إن شرع لأنه مشروع بالعذر .

ابن عرفة وفيها يحرم مفسد عمرته أو حجة للقضاء من حيث أحرم أولاً إلا إن كان أحرم أولاً قبل الميقات فمنه فإن تعدى الميقات في القضاء قدم . التونسي إن أحرم أولاً قبل ميقاته جهلاً فيكون قضائه منه صواب وإن كان تقرباً فالصواب من حيث أحرم أولاً . اللغمي محل قول مالك يعبر من حيث أحرم أولاً على أنه جاوز الميقات أولاً غير متعمد ، وظاهر نقل ابن شاس القضاء من الميقات مطلقاً .

(وأجزاء تمتع) قضاء (عن أفراد) مفسد لأن التمتع أفراد وريادة (و) أجزاء (عكسه) أيضاً وهو أفراد قضاء عن تمتع مفسد إذ المفسد إنما هو الحج والعمرة قد تمت قبله صحيحة ، ومثله في التوضيح عن النواصر والعتبية ، ونقله اللغمي وابن يونس قال وهو الظاهر ، خلاف ما لا بن الحاجب تبعاً لابن بشير من عدم الأجزاء (لا) يحرى (قرآن) قضاء (عن أفراد) مفسد لنقص القرآن عن الأفراد في الفضل .

(أو) أي ولا يحرى قرآن قضاء عن (تمتع) مفسد لأن القرآن عمل واحد والتمتع حملان (و) لا يحرى (عكسهما) أي الصورتين السابقتين وهو أفراد عن قرآن و تمتع عن قرآن ، فالصور المذكورة ست الأجزاء في اثنتين وعدمه في أربع وأصلها تسع من شرب ثلاثة الأفراد والقرآن والتمتع في مثلها اسقط منها ثلاثة صور المائلة لظهورها وتمييزه بأجزاء مشعر بعدم الجواز ابتداء ونحوه لابن عبد السلام .

(ولم ينب) بفتح فضم لمن أحرم بحج تطوع قبل حجة الفرض وأفسده وقضاه (قضاء)

تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ ، وَكُرْهٍ حَتَّى لِلْمَحْمِلِ ، وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتْ
السَّلَالِمُ ، وَرُؤْيَاهُ ذِرَاعَيْنِ لَا شَفَرِيهَا ، وَالْفَتْوَى فِي أُمُورِهِنَّ

حج (تطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه أصالة وهي حجة الإسلام أو بالنذر
بدليل تعبيره بواجب دون فرض ، سواء نوى عند إحرام القضاء والقضاء والواجب أو
القضاء فقط ونوى نيابته عن الواجب ، ويسقط عنه القضاء في الصورتين قاله البساطي
وهو مفهوم قوله عن واجب ، ونظر فيه ت ، واستظهر أنه لا يجزىء عن القضاء
أيضاً . ويؤيد البساطي قوله وإن حج ثانوياً نذره وفرضه أجزأ عن النذر فقط ، فإن
نوى الواجب فقط أجزأ عنه وبقي عليه قضاء مفسد التطوع ومفهوم تطوع أن من
نذر حجاً وأفسده وقضاء ينوب له عن الواجب إذا نواها معاً ، ولكن تعليل
الشارح ظاهر في خلافه ، وصرح أحمد بأنه لا يجزيه عن الواجب أصالة ويؤيده
قوله وإت حج ثانوياً نذره الخ ، وأن قضاء النذر مساو لقضاء التطوع في عدم
الوجوب أصالة .

(وكره) بضم فكسر للزوج المحرم بمحج أو عمرة (حملها) أي الزوجة محرمه أم لا
(للمحمل) يفتح الميم الأول وكسر الثانية ، وأما محرمها كأبيها فلا يكره له حملها كما
يظهر من نقل المواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج وظاهر ولو من صهر أو
رضاع . وقال أحمد يكره له كالزوج والأجنبي حمله لها ممنوع حلالاً كان أو محرماً
(ولذلك) أي كره حمل المرأة للمحمل (اتخذت) بضم التاء وكسر الحاء المعجمة
(السلايم) التي ترقى النساء عليها للمعامل في الأسفار (و) كره له (رؤيته ذراعيها)
أي الزوجه ظاهرها وباطنهما والظاهر حرمة مسهما لأنه أقوى في مظنة اللذة من رؤيتهما
(لا) يكره رؤيته (شعرها) أي الزوجة والظاهر كراهة مسه .

(و) لا يكره للمحرم بمحج أو عمرة (الفتوى في أمورهن) ولو المتعلقة بفروجهن
كحيض ونفاس هذا ظاهر المصنف ، وهو الصواب لقول الجواهر ، ويكره أن يعملها
المحمل . ولا بأس أن يفتي المفتي في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب . طلى المراد بلا

وَحَرَمَ بِهِ وَبِالْحَرَمِ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أُمْيَالٍ أَوْ
خَمْسَةٌ لِلتَّنْعِيمِ ، وَمِنْ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ ، وَمِنْ عَرَفَةَ
تِسْعَةٌ ، وَمِنْ جُدَّةَ

بأس الإباحة بدليل مقابلة الأئمة له بالمكروه ، وما في الجواهر هو لفظ الموازيه كما في
مناصك المصنف ونقله ابن عرفة عن النوادر .

(وحرم به) سبب (هـ) أي الإحرام بحج أو عمرة صحيحاً كان أو فاسداً على الرجل
والمرأة في الحرم أو خارجه (وبالحرم) أي فيه ولو لغير محرم وفاعل حرم تعرض الآتي ،
ولما كان الحرم حدود حددها سيدنا إبراهيم الخليل صلوات الله تعالى وسلامه عليه ، ثم
فريش بعد قلبها ، ثم سيدنا محمد رسول الله ﷺ عام فتح مكة ، ثم عمر ، ثم معاوية رضي
ثم عبد الملك بن مروان ، وفي بعضها خلاف بين المعتمد منه محدداً لها بالمواضع والأُميال
فقال وحده (من نحو) أي جهة (المدينة) المنورة بأنوار النبي ﷺ (أربعة أُميال أو
خمس) من الأُميال وعلى كل فهو (لـ) مبدأ (التنعيم) من جهة مكة المسمى بمسجد
عائشة الآن ، فما بين الكعبة المشرفة والتنعيم حرم .

واختلف في مساحته ف قيل أربعة أُميال ، وقيل خمسة فأول الحكاية الخلاف ، والتنعيم
من الحل بدليل ما مر أن من بمكة يحرم بالعمرة والقران منه ، وسبب الخلاف الخلاف
في قدر الميل وفي الذراع هل هو ذراع الآدمي أو البز المصري .

(و) حده (من) نحو (العراق ثمانية) من الأُميال (للمقطع) بفتح الميم
والطاء بينهما قاف ساكنه وبضم الميم وفتح القاف والطاء مشددة أي ثنية جبل بمكان
يسمى المقطع .

(و) حد من نحو (عرفة تسعة) من الأُميال لطرف نمرة من جهة مكة وتسمى
عرفة بضم العين وبالثنون واد بين الحرم وعرفة بالفاء . وحده من جهة الجعرانه
تسعة أُميال إلى شعب عبد الله بن خالد . وحده من جهة اليمن سبعة أُميال إلى أضاة
بوزن نوادة .

(و) من نحو (جدّة) بضم الجيم وشد الدال المهملة قرية بساحل البحر غربي مكة

عَشْرَةَ لِأَخِرِ الْحَدِيثِ وَيَقِفُ سَبِيلُ الْحِلِّ دُونَهُ تَعَرُّضُ بَرِّي ،
وإن تَأَنَسَ أَوْ لَمْ يُؤْكَلْ ، أَوْ ظَهَرَ مَاءٌ وَجُزْأُهُ وَيَبِضُّهُ ،

بينهما مرحلتان (عشرة) من الأميال (لآخر الحديثية) بشد التحنية عند أكثر
المحدثين ، وعند الشافعي « رض » بالتخفيف ، والمراد لآخرها من جهة الحل ، فهي من
الحرم قاله مالك والشافعي « رض » وبينها وبين مكة مرحلة واحدة .

(و) أشار لسماع ابن القاسم تحديد الحرم بأنه (يقف سيل الحل دونه) أي السيل الجاري
من الحل إلى الحرم لا يدخله وأما السيل الجاري من الحرم إلى الحل فيخرج إليه وهذا
أغلب فلا ينافيه قول الأزرقى يدخله من جهة التميم ، وكذا قول الفاكهي من جهات
آخر وفاعل حرم (تعرض) بفتح المثناة والعين المهمة وضم الراء المشددة آخره ضاد
مجمعه حيوان (بري) بفتح الموحدة أي منسوب للبر احتاز به من البحري فلا يعرم
على الحرم التعرض له ، لقوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه ﴾ وفيه حذف التمتع
أي وحشي بدليل المبالغة إن استمر وحشياً .

بل (وأن تأنس) بفتحات مثقلاً أي تطبع بطباع الانسى وشمل السبري الجراد
والضفدع البري والسلمفأة البرية التي مقرها في البر ، وإن عاشت في الماء بخلاف البحر
يأت التي مقرها البحر ، وإن عاشت في البر قاله عيسى عن ابن القاسم . ابن رشد هذا
تفسير مذهب مالك « رض » وليس من الصيد الكلب البري قاله في الذخيرة ، وسواء
أكل لحم البري (أو لم يؤكل) بضم المثناة وفتح الكاف كخزير وقرود وسواء كان مملوكاً
أو مباحاً (أو) كان البري (طير ماء) أي طيراً برياً يلزم الماء لأكله السمك الصغير ،
ولذا أضيف للماء فليس المراد به ما يطير من حيوان البحر لإباحته للمحرم (و) حرم على
الحرم وفي الحرم تعرض (يبيضه) أي البري الوحشي .

(و) حرم بالإحرام وفي الحرم (جزؤه) أي البري الوحشي بالزاي ، أي يعرم
التعرض لبعضه أيضاً ، وضبطه ابن غازي بالجيم والراء ، غير محتاج إليه لأنه يقتضى عنه
قوله ويبضه لأنه إذا حرم التعرض لبيضه فأولى لجروءه ولدخوله في عموم قوله بري .

وَلْيُرْسَلْ بِيَدِهِ أَوْ رُقَّتْهُ ، وَزَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ

ولأنه سينص على الجرو في قوله والصغير كغيره ، ويجوز للمحرم شرب لبن صيد وجده مخلوباً ولا يجوز له حلبه إذ لا يجوز له إمساكه ، فإن حلبه فلا شيء عليه .

(و) إن ملك حل صيداً في الحل باصطياده أو شرائه أو قبول عطيته من صائده الحل في الحل ثم أحرم أو دخل به الحرم فـ (لم يرسله) أي يطلق المالك الصيد بمجرد ذلك إن كان (بيده) حقيقة أو حكماً بأن كان بقفص أو قيد أو نحوهما (أو) كان مع (رفقته) في قفص أو غيره ، فإن لم يرسله وتلف فعلية جزاؤه (وزال ملكه) أي من أحرم أو دخل الحرم والصيد بيده أو رفقته (عنه) أي الصيد في الحال والمآل فلو أرسله أحد فلا يضمنه أو أطلقه الحرم فأخذه حلال في الحل قبل لحوقه بالوحش فهو لمن أخذه .

فإذا تخلل الحرم من إحرامه فليس له أخذه منه ، وإن أبقاه المحرم بيده ورفقته حتى تخلل وجب عليه إرساله . فإن ذبحه بعد تحلله فهو ميتة وعليه جزاؤه . وأما من اصطاده وهو محرم أو الحرم فلم يملكه حتى يقال زال ملكه عنه . وأما الحلال إذا اصطاد صيداً في الحل ودخل به الحرم حياً ، فإن كان آفاقياً زال ملكه عنه ووجب عليه إرساله بمجرد دخوله الحرم ، ولو كان أقام بمكة إقامة قاطعة حكم السفر قبل اصطاده .

فإن ذبحه في الحرم أو في الحل فميتة وعليه جزاؤه . وإن كان من ساكني الحرم فلا يزول ملكه عنه ولا يجب عليه إرساله وله ذبحه في الحرم وأكله ، ولا جزاء عليه ولو باعه أو وهبه له آفاقياً حلال في الحل وسيأتي هذا في قوله وذبحه بمحرم ما صيد بحل . وفي قت أن من أقام بمكة زمناً طويلاً ^(١) صار كأهلها في هذا وصرح بمفهوم بيده أو رفقته فقال

(١) (قوله من أقام بمكة زمناً طويلاً) ظاهره بل صريحه وهو ثبوته الرجوع إلى وطنه وسكت عليه . طغى ونقله البناني وأقره وانظره مع قول ابن عرفة وفيها يجوز ذبح الحلال بالحرم الحمام والصيد يدخله من الحل لطول أمرهم ؛ وما أدركت أحداً كرهه ←

لَا بَيْتَهُ ، وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ ؟ تَأْوِيلَانِ ، فَلَا يَسْتَجِدُّ
مَلِكُهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ ،

(لا) يزول ملك من أحرم بعد اصطياده صيداً أو شرائه أو قبول عطيته حل في حل
عن الصيد ولا يجب عليه إرساله إن كان الصيد (بيته) أي الحرم .
(وهل) عدم وجوب إرساله وعدم زوال ملكه عنه مطلق إن أحرم من غيره بل
(وإن أحرم منه) أي البيت كأهل الميقات ومن مثله بين الميقات ومكة أو مقيد
بإحرامه من غيره ، فإن أحرم منه زال ملكه ووجب عليه إرساله فيه (تأويلان) أي
فهان في قولها ومن أحرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه ولا يرسله ، الأول للتونسي وابن
يونس ، والثاني نقله ابن يونس عن بعض الأصحاب . والفرق على الأول بين ما بيده أو رفقه
وبين ما بيته الذي أحرم منه أن البيت يرتحل عنه ولا يصاحبه وغيره منتقل بالتقاله
ومصاحب له (فلا يستجد) الحرم أو الألفاق في الحرم (ملكه) أي الصيد بشراء أو
قبول عطية أو إقالة ، فإن ورثه أو رده عليه بميب زال ملكه وأرسله إذا كان الصيد
حاضراً ، فإن كان غائباً فيجوز شراؤه وقبول عطيته .

(ولا يستودعه) أي الحرم الصيد يحتمل أنه مبني للمفعول بضم التحتية وفتح
الدال ، أي لا يقبله من غيره وديعة لا من محرم ولا من حلال ، قال في الطراز ولا يجوز
للمحرم أن يأخذ صيداً وديعة فإن فعل رده إلى ربه ، فإن غاب فقال في الموازية عليه
أن يطلقه ويضمن قيمته لربه . ومعناه إذا لم يجد من يردعه عنده فإن وجد فلا يرسله .
ويحتمل أنه مبني للفاعل بفتح المثناة تحت وكسر الدال ، أي لا يحمل وديعة عند غيره
حتى يتحلل من إحرامه .

→ الإعطاء ثم أجازوه أخذ من مفهوم طول أمرهم منعه من حل غير مكفي وفي سماع ابن القاسم
لا بأس أن يذبح أهل مكة الحمام الرومية التي تتخذ للفراخ . ابن رشد دليله منعهم
سائر الحمام والطير الوحشي وجميع الصيادان دخل به من الحل بخلاف معلوم المذهب
ونصه ٥١ .

وَرُدُّهُ إِنْ وَجَدَ مُودَعَهُ وَإِلَّا بَقِيَ ، وَفِي صَحَّةِ شِرَائِهِ قَوْلَانِ ،
إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقًا ، وَغُرَابًا ، وَحِدَاةً ،

(و) من أحرم وبيده صيد وديعة من حلال في الحل (رده) لمودعه وجوباً (إن وجد مودعه) بكسر الدال الحلال أو الذي أحرم بعد الإيداع ، فإن امتنع من قبوله حلالاً أو محرماً ولم يجد حاكماً يجبره على قبوله أرسله المودع بالفتح ولا يضمنه (وإلا) أي وإن لم يجد مودعه ولا حلالاً يودعه عنده (بقي) بضم فكسر مثقلاً أي الصيد بيد مودعه بالفتح ، ولا يرسله لقبوله بوجه جائز ، فإن مات عنده ضمن جزاءه لا قيمته قاله عجم . فإن قبله محرماً من حلال ولم يجده وجب إيداعه عند حلال ، فإن لم يجده أرسله وضمن قيمته لمودعه الحلال ولو أحرم بعد إيداعه ومفارقة المودع بالفتح . وإن قبله محرماً من محرّم أرسله ولو حضر المودع ولا يردده له لأنه لم يملكه وصورها تسع ذكرها عجم ، لأنه إما أن يودعه حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح ، أو حلال عند محرّم أو محرّم عند محرّم وفي كل منها إما أن يجد المودع بالفتح رب الصيد أو حلالاً يودعه عنده أو لا يجد أحدهما .

(وفي صحة اشترائه) أي المحرم الصيد من حلال في الحل أو الحرم من ساكنه الصائد في الحل ويؤول ملكه عنه ويجب عليه إرساله ، ولا يجوز له رده لبائعه فإن رده له فغلبه جزاؤه وفساده عليه فيجب عليه رده لبائعه إن لم يفت (قولان) الأول لابن حبيب ، والثاني في الموازية وعلى الصحة للبائع قيمته لأنه تسبب في وضع يد المحرم عليه وإرساله فلم يبق له حق في عينه ، وإنما حقه في ماله فيرجع بقيمته قاله سند فيلغز به ببيع صحيح مضى بالقيمة واستظهر الخط رجوعه بثمنه .

واستثنى من البري فقال (إلا الفارة والحية) تأوهما للوحدة (والمقرب مطلقاً) صغيرة أو كبيرة (وغراباً) أسود أو أبيض (وحداة) كغنية فيجوز قتل هذه الحسة لا نسية ذكاتها ، فإن نوى ذكاتها فلا يجوز نقله سند عن عبد الوهاب وفيها الجزاء . تت وألحق بالفأر بنت عرس وما يفرض الثياب من الدواب ، ودخل في الحية الأفعى وألحق

وَفِي صَغِيرِهِمَا خِلَافٌ : كَعَادِي سَبْعٍ كَذَنْبٍ إِنْ كَبَرَ :
كَطِيرٍ خِيفَ ، إِلَّا بِقَتْلِهِ ، وَوَزَعًا لِحُلِّ بِحَرَمٍ : كَانَ عَمَّ
الْجُرَادُ وَاجْتِهَدَ ،

بالمعرب الرتيلا دابة صغيرة سوداء والزنبور .

وفي جواز قتل (صغيرهما) أي الغراب والحدأة وهو ما لم يصل لحد الإيذاء نظراً للفظ غراب وحدأة ، ومنعه نظراً للمعنى وهو انتفاء الإيذاء . وعلى هذا الإجزاء مراعاة للأول (خلاف) وشبه في الجواز فقال (كعادي سبع) كأسد ونمر وفهد وبسه فسر حديث اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتيبه بن أبي لهب (كذنب) مثال لعادي السبع فيجوز قتله لا تذكيته (إن كبر) بكسر الباء شرط في جواز قتل كل عاد ولا يقال قاعدته إرجاع الشرط لما بعد الكاف ، لأنها في كاف التشبيه لإفادة حكم في غير جنس المشبه به لا في كاف التمثيل ببعض الأفراد ، فإن صغر كره قتله ولا جزاء فيه .

وشبه في الجواز أيضاً فقال (كطير) غير غراب وحدأة (خيف) منه على نفس أو عضو أو دابة أو مال له بال ولا يندفع ولا يؤمن منه (إلا بقتله) فيجوز قتله ولا جزاء فيه . (و) إلا (وزعاً) فيجوز قتله (حل) بكسر الحاء المهملة أي غير محرم (بحرم) أي فيه لأن شأنه الإيذاء ، ويكره للمحرم قتله مطلقاً ويطعم شيئاً من طعام مع أن القاعدة أن ما جاز قتله في الحرم جاز للمحرم قتله إلا أن الإمام مالكا رضي الله تعالى عنه رأى أنه لو تركها الحلال في الحرم لكثرت في البيوت وحصل منها الإضرار بإفساد ما تصل إليه ، ومدة الإحرام قصيرة قاله في منسكه .

وفي الشارح يمنع قتلها الحرم ويمكن حمل الكراهة على التحريم . وصرح الجزولي في شرح الرسالة بالمنع ، وفي المدونة بالكراهة . طفي المراد بها التحريم بدليل قوله وإذا قتلها الحرم اطعم كسائر الهوام ، والمذهب كله على الإطعام .

وشبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء فقال (كأن عم الجراد) أي كثر بحيث لا يستطيع دفعة فعلا جزاء ولا حرمة في قتله لعسر الاحتراز منه (واجتهد) المحرم في

وَالْأَفْقِيئَةُ ، فِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ ، وَإِنْ فِي نَوْمٍ : كَدُودٌ ،
وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ ،

الحفظ من قتله واوه للحال (وإلا) أي وإن لم يعم أو لم يجتهد وقتله مفرطاً (فقيئته) أي الجراد طعماً تلزم قاتله محرماً أو في الحرم ظاهره كالدونة والجلاب بلا حكومة .
ولابن القاسم بحكومة ولا مانع من عود قوله وإلا فقيئته للوزغ أيضاً إذا قتله محرم لقتول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أطعم كسائر الهوام . وعلى ظاهر المصنف المراد قيمته ينظر أهل المعرفة ، وعلى ما لا بن القاسم إن أخرج بلا حكومة فلا يجزى .

(وفي) الجرادة (الواحدة حفنة) أي ملء يد واحدة متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة ، ومفهوم الواحدة أن في الزائد عليها قيمته وهو ظاهر الجلاب ، وفي المواق ما يفيد أن في العشرة فما دونها إلى الواحدة حفنة ، وأن فيما زاد عليها قيمته . وظاهر المصنف تعين الحفنة والقيمة من الطعام . وقال الباجي في شرح قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ من أصاب جرادة فعليه قبضة من طعام ، وعندني أنه لو شاء الصيام لحكم عليه بصوم يوم إلا أن يمنع من هذا إجماع ، وإنما تسارع الفقهاء إلى إيجاب قبضة من طعام لعله لأنها أسهل على من أصاب الجرادة من صيام يوم فاستغنى بذلك عن الإعلان بالتخيير والقبضة دون الحفنة ، لكنها متقاربان والخطب سهل .

ومثل ما في الموطأ في الموازية لحكم عمر رضي الله تعالى عنه ، وحيث كانت القبضة هي الحفنة أو قربها سقط اعتراض عجل على المصنف في قوله كدودبان الذي فيه قبضة لا حفنة إن قتلها بقطعة عمدأ بل (وإن) قتلها (في نوم) أو نسيان . وشبه في وجوب الحفنة فقال (كدود) وذو غل وذباب ففي قتلها حفنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها ، وتعبيره باسم الجنس . يوهم أن الواحدة لا شيء فيها مع أن فيها ما في الكثير ولوجودا من الحفنة ، ثم ظاهره أو صريحه أنه تشبيه في الحفنة ، مع أن الذي في الموازية قبضة بالضاد المعجمة وهي دون الحفنة كما مر ولكنها متقاربان والخطب سهل وعلم من هذا أن الجراد والدود ليسا كالقملة والقملات .

(والجزاء) واجب (بقتله) أي الحيوان البري الوحشي إن قتله لغير غمصة بل

وإن لمخمصة وجنل ونسيان ، وتكرّر كسهم مرّ بالحرم ،
وكلب تعين طريقه ،

(وإن) قتله (لمخمصة) أي شدة جوع عامة أو خاصة تبسح الميتة . وتقدم الميتة عليه كما يأتي ، قاله عبد الوهاب القاضي . وهل يجوز الاصطياد حينئذ أولاً قولان (١) .

(و) يجب الجزاء وينتفى الإنم لاجل (جهل) لعين الصيد أو حكم قتله لحدائثة إسلام (ونسيان) وسواء كان لا تعداد قتل الصيد أ (وتكرّر) فيتكرّر الجزاء بتكرّر قتله ، ولو نوى التكرّر أو كان في فور أو ظن الإباحة فليس كالفديه ففيها ومن قتل سيوداً فعليه بعددها كفارات .

وشبه في لزوم الجزاء فقال (كسهم) رماء في حل على صيد في حل والحرم بينهما (مر) السهم (بالحرم) وأصاب الصيد في الحل فقتله فميتة وفيه الجزاء عند ابن القاسم ، وخالفه أشهب (وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومر الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فميتة وفيه الجزاء إن (تعين طريقه) أي الكلب إلى الصيد من الحرم

(١) (قوله قولان) ابن عرفة وفي أكل الحرم المضطر الميتة ولا يصيد وعكسه قولاً مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ والبخاري عن ابن عبد الحكم ، ولم يذكره ابن زرقون فيما جمع البخاري . ظاهر قوله في الموطأ لأن الله تعالى رخص في الميتة ولم يرخص في الصيد عدم أكله وإن لم يجد ميتة كأحد القولين في منع المضطر لحرم منها ، وعهد الأقوال أولاً ثلاثة فذكر الأولين وقال قول القاضي من قتل الصيد للضرورة وداه يحتمل جوازه ابتداء ومنعه ، وأرى جوازه لإحياء النفس لا للجوع ، وفي أكل الميتة باضطراب الجوع أو خوف الموت خلاف . قلت إذا كان قول القاضي محتملاً فما الثالث إلا أن يعمده اختياره كقول ابن رشد في البيان ١ هـ ، فلمن من كلامه أنه لا يلزم من الاضطراب إلى شيء ممنوع لم يرخص الشارع فيه للضرورة كخمر وصيد لحرم الاتفاق على جوازه ، فإذا اضطر إليه ولم يجد غيره فليل بجوازه وقيل بمنعه .

أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ ، أَوْ أَرْسَلَ بِقُرْبِهِ فَقَتَلَ خَارِجَهُ ،

فطريقه بالرفع فاعل ومفهوم تعين أنه إن لم يتعين طريقته من الحرم يؤكل ، ولا جزاء فيه ، وهو كذلك في ابن الحاجب . ابن غازي سوى الاخمي مسألتي السهم والكلب في الخلاف واختار فيها جواز الأكل وعدم الجزاء والتقييد في الكلب تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب .

(أو قصر) بفتحات مثقلا أي فرط الحرم أو من في الحرم (في ربطه) أي الحيوان الذي يصاد به من كلب أو باز فانفلت وقتل صيدا فعليه جزاؤه ، ولا يؤكل فإن لم يقصر فلا شيء عليه (أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أي الحرم بحيث يغلب على الظن أنه إنما يدركه في الحرم (فقتل) الجارح الصيد (خارجة) أي الحرم بعد إدخاله فيه فميتة لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى إن قتله فيه ، فإن قتله خارجة ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ، ويؤكل حيث كان الصائد حلالا . ومفهوم بقربه أنه لو أرسله في بعيد من الحرم بحيث يغلب على الظن إدراكه قبل دخول الحرم فقتله فيه أو خارجة بعد إدخاله فيه فلا جزاء فيه ، وهو كذلك ، لكنه لا يؤكل في الوجهين .

أبو إبراهيم لو أجرى الشخص أو الكلب الصيد من الحل إلى الحرم وتركه حتى خرج من الحرم من غير أن يخرج به ثم قتله في الحل فينبغي أن يؤكل كمصير تخمر ثم تخلل .

واختلف في حكم الاصطياد قرب الحرم فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه إنه مباح إذا سلم من قتله في الحرم . قال في التوضيح والمشهور أنه منهي عنه إما منعا أو كراهة بحسب قوله عليه السلام كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه . الخطاب الظاهر الكراهة ، ثم إن قتله في الحرم أو بعد إخراجة منه ففيه الجزاء ، وإن قتله بقربه فالمشهور أنه لا جزاء فيه وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما . التونسي ويؤكل ، وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء والمتبادر من المصنف الصورة الأخيرة لكن لضعف القول بالجزاء فيها تعين حمله على الثانية .

وَطَرْدِهِ مِنْ حَرَمٍ ، وَرَمِي مِنْهُ أَوَّلُهُ ، وَتَعْرِيزُهُ لِلتَّلَفِ ،
وَجَرْحِهِ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ ، وَلَوْ بِنَقْصٍ ،

(و) يلزم الجزاء بـ (طرده) أي الصيد (من حرم) إلى حل فصاده صائد فيه أو ملك قبل عوده للحرم أو شك في اصطیاده أو هلاكه ، وقيد ابن يونس هذا بما إذا كان الصيد لا ينجو بنفسه وإلا فلا جزاء على طرده . ولو تلف أو صيد لأن طرده حينئذ لا أثر له ، ومفهوم من حرم أن طرده عن الرحل والطعام لا باس به إلا أنه إن ملك بسببه ففيه الجزاء .

(و) في (رمي منه) أي الحرم على صيد في الحل فقتله ففيه الجزاء ، ولا يؤكل عند ابن القاسم نظراً لابتداء الرمية . وقال أشهب وعبد الملك يؤكل ولا جزاء فيه نظراً لانتهاؤها (أو) رمي من الحل (له) أي الحرم على صيد فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزاء اتفاقاً ، ومثـل الرمي في الحالين إرسال الكلب ، ويفهم من المصنف أن من بالحرم إذا أراد صيداً بالحل فذهب له عازماً على اصطیاده فرآه في الحرم ولم يرسل له كلبه ونحوه حتى خرج من الحرم فصاده في الحل فإنه لا شيء عليه وهو كذلك . وفي كلام سنده ما يفيد انظر الخط .

وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله أيضاً فقال (وتعريضه) أي الصيد (للتلف) كنتف ريشه الذي لا يقدر على الطيران بدونه وإلا فلا جزاء ، كذا وقبح التقييد به في المدونة وإن تنف ريشه وأمسكه عنده حتى نبت ريشه الذي يطير به وأطلقه فلا جزاء عليه ، وليس من تعريضه للتلف أخذه من مكة وإرساله بالأندلس حيث لا يخاف عليه ، نص عليه ابن عرفة قوله وإرساله أي إطلاقه وتخليه سبيله .

(و) يجب الجزاء في (جرحه) أي الصيد جرحاً لم ينفذ مقتله وغاب مجروحاً (ولم يتحقق سلامته) قيد في تعريضه وجرحه فإن تحققت سلامته أو غلبت على الظن بلا نقص بل (ولو ينقص) فلا جزاء فيه فهي مبالغة في مفهوم ولم يتحقق سلامته ، وأشار بولو لقول محمد إن سلم ناقصاً لزم ما بين قيمته مثلاً قيمته سائماً ثلاثة أمداد ، وممياً مدان فيلزمه مد وهذا ضعيف .

وَكُرِّرَ إِنْ أَخْرَجَ لَشَكِّ ثُمَّ تُحَقِّقُ مَوْتَهُ: كَكُلِّ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ ،
وَيُذْكَرُ السَّبْعُ ، أَوْ نَصَبِ شَرِكِهِ لَهُ ، وَبِقَتْلِ غُلَامٍ أَمْرٍ
بِأَفْلَاتِهِ فَظَنُّ الْقَتْلِ ،

(وكرر) الجزاء (إن أخرج) الجزاء (لشك) أي مطلق تردد في سلامه الصيد في
صورتي تعريضه للتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد إخراجه (تحقق) أو
غلب على ظنه (موته) أي الصيد بعد الإخراج . التلصافي لأنه أخرج قبل الوجوب أي
في الواقع ، ومفهوم تحقق موته أنه ان بقي على شكه لا يكرره وأول إن تحقق موته
قبله أو ظنه .

وشبه في تكرار الجزاء فقال (ككل من المشتركين) بفتح الكاف وكسرهما في قتل
صيد في الحرم سواء كانوا محرمين أم لا أو في الحل وهم محرمون فعل كل واحد منهم
جزاء كامل ، ومفهوم المشتركين أنه لو تمالأ جماعة على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه
وحده جزاؤه . وظاهر كلام المصنف أنه لا ينظر في المشتركين في قتله لمن فعله أقوى
في تسبب الموت عنه ، ويؤيده قوله أو أمسكه فقتله محرم الخ . وأما لو تميزت
جناياتهم وعلم موته من فعل معين فالظاهر أن الجزاء عليه وحده لاستقلاله بقتله إلا أن
تكون ضربة غيره هي التي عاقته عن النجاة ، ولو اشترك حل ومحرم في قتل صيد في
الحل فجزاؤه على المحرم وحده .

(و) الجزاء (بإرسال) من محرم مطلقاً أو من حل في الحرم لكلب أو باز
(لسبع) أي عليه في ظن الصائد وقتله الكلب أو أنفذ مقتله وتبين أنه بقر وحش
مثلاً (أو نصب شرك له) أي السبع الذي يفترس غنمه أو طيره أو نفسه فعطب
فيه حمار وحشي . فالجزاء كمن حفر بشراً لسبع فوق وقع فيها غيره فيضمن ديتة
أو قيمته .

(و) يجب الجزاء على سيد محرم (بقتل غلام) أي رفيق الصيد الذي (أمر) بضم
فكسر أي الغلام من سيده (بأفلاته) أي إطلاق الصيد (فظن) الغلام أن (القتل) هو

وَهَلْ إِنْ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَبَسَبِّ وَلَوْ
 اتَّفَقَ : كَفَّرَ بِهِ فَمَاتَ ، وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ :
 كَفُسْطَاطُهُ وَبَشْرُ لِمَامٍ

الذي أمره سيده به وعلى العبد جزاء أيضاً إن كان محرماً أو في الحرم ولا يتفقه خطأ
 ظنه وأولى أمره سيده بقتله فقتله وعلى العبد جزاء أيضاً إن قتله طائعاً ، فإن أكرهه
 فقال أبو عمران على السيد الجزاء قال سالم انظره مع قولهم طوع الرقيق أكرهه . ومثل
 الأمر بالذبح الأمر بالاصطياد ، ومثل الغلام الولد الصغير ومفهوم ظن القتل أنه لو شك
 لكان الجزاء على العبد فقط ، وهذا مقتضى كلام اللخمي .

(وهل) لزوم الجزاء للسيد بمقتل غلامه (إن تسبب السيد فيه) أي الصيد بأن
 أذن له في اصطياده فإن لم يتسبب السيد فلا جزاء عليه إذ لم يفعل خيراً (أَوْ لَا) يقيد
 بذلك والجزاء على السيد مطلقاً فيه (تأويلان) الأول لابن الكاتب ، والثاني لابن عجز
 فقوله أَوْ لَا يسكون الواو نفى لقوله إن تسبب أي أولاً بشرط تسبب السيد ، وجوز ابن
 غازي شد الواو والتنون فهو ظرف لقوله تسبب ، وعليه فقد حذف التأويل الثاني
 وهو المذهب .

(و) يجب الجزاء (بسبب) أي في قتل الصيد في الحرم مطلقاً أو في الحل من
 محرم إن قصد السبب بل (ولو اتفق) كونه سبباً بلا قصد (كفزعاً) أي الصيد من
 رؤية محرم مطلقاً أو حل في الحرم (فمات) الصيد فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب
 (والأظهر) عند ابن عبد السلام والمصنف لا ابن رشد كما أومئ كلامه (والأصح)
 عند ابن المواز والتونسي (خلافة) أي قول أشبه بعدم لزوم الجزاء وهو ميتة .

وشبه في عدم الجزاء فقال (كفسطاطه) أي خيمة الحرم أو من في الحرم إذا تعلق
 الصيد بها باطناً فمات فلا جزاء فيه على المذهب ، والجواب عن ابن القاسم فيه كجوازه على
 رمحه المزكوز فمطرب به قال في توضيحه وهو ضعيف .

(و) حفر (بشر ماء) فوقع فيها صيد فلا جزاء فيه ، وافق ابن القاسم على عدم

وَدِلَالَةُ مُحْرَمٍ أَوْ حِلٍّ ، وَرَمِيهِ عَلَى فَرْعٍ أَصْلُهُ بِالْحَرَمِ ، أَوْ
بِحِلٍّ وَتَحَامَلَ فَمَاتَ بِهِ ، إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ
يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ ، أَوْ أَمْسَكَهُ لِئُرْسِلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ ،

الجزاء في مسألة البشر ، وقال بالجزاء في فزعه فمات قبل وهو تناقض ظاهر لا شك فيه .
وحكى بعضهم قولاً بوجود الجزاء في البشر وهو ضعيف وعطف على فسطاط فقال
(ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر للمفعول وفاعله المحذوف محرم أي دل محرم
محرمًا أو حلالاً على صيد فقتله فلا جزاء على الدال وقد أتم ومثلها الإعانة .

(و) لا جزاء في (رميه) أي الصيد حال كونه مستقراً (على فرع) ممتد في هواء
الحل و (أصله) أي الفرع ثابت (بالحرم) والفرع خارج عن حد الحرمة ويؤكل فإن كان
مسامتا لحد الحرمة ففيه الجزاء . ولا يلزم من جواز أكل الصيد الذي على فرع في الحل أصله
بالحرمة وعدم الجزاء فيه جواز قطع ذلك الفرع ، فإن ابن عرفة صرح بعدم جوازه قال
لأن المعتبر في الشجر أصله وفي الصيد معمله ، فعلم منه أن الشجر المغروس في الحل يجوز
قطع فرعه الذي في الحرمة والذي غرس في الحرمة يحرم قطع فرعه الذي في الحل (أو)
رمى الحلال صيداً (بحل) فأصابه السهم في الحل (وتحامل) الصيد بنفسه ودخل الحرمة
(فمات) الصيد (به) أي في الحرمة فلا جزاء فيه على الرامي (إن) كان (أنفذ السهم
مقتله) أي الصيد في الحل ويؤكل .

(وكذا) أي الصيد الذي أنفذ السهم مقتله في الحل في الأكل وعدم الجزاء الصيد
المصاب بسهم في الحل المتعامل للمحرمة الميت به (إن لم ينفذ) السهم مقتله (على المختار)
اعتباراً بأصل الرمي لا بوقت الموت واختيار اللخمي من أقوال ثلاثة أحدها للتونسي
بالجزاء وعدم الأكل ، وقول أصبغ بعدم الجزاء ولا يؤكل ، وقول أشهب بعدم الجزاء
ويؤكل واختاره اللخمي .

(أو أمسكه) أي المحرم الصيد (ليرسله) أي المحرم الصيد (فقتله) أي الصيد وهو
في يد المحرم (محرم) آخر مطلقاً أو حل في الحرمة فلا جزاء فيه على ممسكه وجزاؤه على

وَالْأَقْلُ لَهُ الْأَقْلُ ، وَلِلْقَتْلِ شَرِيكَانِ ، وَمَا
صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صَيْدَهُ لَهُ مَيْتَةٌ :

قَاتِلُهُ (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ مُحْرِمٌ وَقَتْلُهُ حُلٌّ فِي الْحُلِّ (فَعَلِيهِ) أَيِ الْمَسْكِ لِحِزَاهُ
(وَغَرِمَ الْحُلُّ) الْقَاتِلُ (لَهُ) أَيِ الْمَسْكِ (الْأَقْلُ) مِنْ قِيَمَةِ الصَّيْدِ وَجَزَائِهِ لِتَسْبِيهِ بِقَتْلِهِ
فِي وَجُوبِ جَزَائِهِ عَلَى مَسْكِهِ لِإِرْسَالِهِ (وَ) إِنْ أَمْسَكَهُ الْمُحْرِمُ أَوْ حُلٌّ فِي الْحَرَمِ (لِقَتْلِهِ)
فَقَتْلُهُ مُحْرِمٌ مُطْلَقاً أَوْ حُلٌّ فِي الْحَرَمِ فَهِيَ (شَرِيكَانِ) فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جِزَاءٌ
كَامِلٌ . فِي التَّوْضِيحِ إِذَا أَمْسَكَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَأَمَّا أَنْ يَمْسَكَهُ لِيُرْسِلَهُ أَوْ لِيَقْتُلَهُ وَالْأَوَّلُ إِنْ
قَتَلَهُ حَرَامٌ سِوَاهُ كَانَ مُحْرِمًا أَوْ حَلَالًا فِي الْحَرَمِ وَجِبَ الْجِزَاءُ فِيهِ عَلَى الْقَاتِلِ قَطْعًا لِأَنَّهُ
الْمَسْكُ لَمْ يَمْسَكَهُ لِلْقَتْلِ وَإِنَّمَا فَعَلَ مَا يَحُوزُ لَهُ .

(وَمَا) أَيِ الْبَرِيِّ الَّذِي (صَادَهُ) شَخْصٌ (مُحْرِمٌ) مُطْلَقاً أَوْ حُلٌّ فِي الْحَرَمِ وَمَاتَ
أَوْ نَفَذَ مَقْتَلُهُ بِاصْطِيَادِهِ أَوْ ذَكَى بَعْدَهُ أَوْ حُلٌّ فِي الْحُلِّ بِأَمْرِ الْمُحْرِمِ ، أَوْ إِعَاتِيهِ ، أَوْ
دَلَالَتِهِ ، أَوْ إِشَارَتِهِ ، أَوْ مَنَاقَلَتِهِ نَحْوَ سَوْطٍ وَمَاتَ بِاصْطِيَادِهِ أَوْ ذَكَى بَعْدَهُ ، أَوْ حُلٌّ فِي
الْحُلِّ بِدُونِ مَدْخَلِيَةِ الْمُحْرِمِ ثُمَّ ذَكَاهُ الْمُحْرِمُ ، أَوْ أَمَرَ بِهَا (أَوْ صَيْدَهُ) أَيِ الْمُحْرِمِ مَعِينًا
أَوْ لَا بِأَمْرِ لِبَيْعِهِ ، أَوْ يَهْدِي لَهُ ، أَوْ يَضِيفُ بِهِ وَمَاتَ بِاصْطِيَادِهِ أَوْ بِذِكَاةٍ بَعْدَهُ وَهُوَ
مُحْرِمٌ ، وَخَبِرَ مَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صَيْدَهُ لَهُ (مَيْتَةٌ) لِكُلِّ أَحَدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَلَا يَأْكُلُهُ مُحْرِمٌ
وَلَا حَلَالٌ ، فَإِنْ صَيْدَهُ لَهُ وَذَكَى بَعْدَ تَحْلُلِهِ كَرِهَ أَكْلَهُ قَالَهُ الْحُطُّ وَنَحْوُهُ فِي الْفَخِيرَةِ .
وَأَمَّا مَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ فَمَيْتَةٌ وَلَوْ ذَكَى بَعْدَ تَحْلُلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَلَيْهِ جِزَاؤُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْجِبْ
عَلَيْهِ إِرْسَالَهُ وَلَمْ يُرْسِلْهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ حَالِ إِحْرَامِهِ .

إِنْ عُرِفَ وَتَوَقَّضَ الْمَشْهُورُ بِهِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ إِرَاقَةِ خَمْرِ خَلِيلِهَا مِنْ أَمْرِ بِإِرَاقَتِهَا أَوْ
حِسْبِهَا حَتَّى تَحْلُلَتْ ، وَيَحَابُّ بِأَنْ حَكَمَ التَّخْلِيلَ حَرَمَةَ الْإِرَاقَةِ فَرَفَعَتْ وَجُوبَهَا لِمُنَاقَضَةِ
مُتَعَلِّقِهَا مُتَعَلِّقُهُ ضَرْوَةٌ مُنَاقَضَةُ عَدَمِ الشَّيْءِ وَجُودِهِ ، وَحَكَمَ التَّحْلِيلَ جَوَازَ الْإِسْكَافِ
وَالْإِرْسَالِ فَلَمْ يَرْفَعْ وَجُوبَ الْإِرْسَالِ لِعَدَمِ مُنَاقَضَةِ مُتَعَلِّقِهِ مُتَعَلِّقُهُ ، وَلِذَا قِيلَ الْجَوَازُ جِزَاءُ
الْوَجُوبِ وَإِذَا نَسَخَ بَقِيَ الْجَوَازُ وَأُورِدَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الدَّوَامُ كَالْإِنْشَاءِ فَلَا يُرْسَلُهُ بَعْدَ إِحْلَالِهِ

كَيْفِيَّتُهُ فِيهِ الْجَزَاءُ ، إِنَّ عَلِيمَ وَأَكْلَ ،

كإنشاء صيد حينئذ وإلا لم يجب إرسال ما صيد قبل الإحرام . ويحاجب بما مر مع التقرام الأول ، لأن حكم إنشاء الصيد للمحرم وجوب إرساله وللحل جواز إمساكه وإرساله فلا يرفع وجوبه كما مر .

البنائي جوابه مبني على أن إرسال ما صيد وقت الإحلال جائز لا ممنوع وفيه نظر ، لأنه بصيده صار مالا ، وفي إرساله إضاعته هـ . قلت الإضاعة المحرمة الاتلاف بحيث لا ينتفع به باحراق أو كسر أو إغراق في عميق بحر والارسال ليس اتلافاً لامكان اصطياده بعده .

وشبه في التحريم فقال (كبيضة) أي الصيد وهو جميع الطير إلا الأوز والدجاج إذا كسره أو شواء محرم مطلقاً أو حل في الحرم أو حل في الحل المحرم فميته لا يأكله حل ولا محرم ، وظاهره نجاسته لها هذا هو المشهور . وقال سند أما منع المحرم منه فبين ، وأما منع غير المحرم منه ففيه نظر لأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة على غيره فلا يزيد فعل المحرم فيه على فعل الجوسي فيه ، والجوسي إذا شوي بيض الصيد أو كسره فلا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فإنه يقتقر لذكاة شرعية ، والجوسي ليس من أهلها . الحط وهو بين .

وروجه المشهور بأنهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين لأنه ينشأ عنه ، وباحتمال أن يكون فيه جنين . ويرشح هذا أن من أفسد وكر طير فيه فراخ وبيض فعليه في البيض الدية وقشره طاهر على بحث سند ونجس على المشهور أفاده عب . البنائي فيه نظر إذ كلام المدونة لا يفيد إلا منع من الأكل مطلقاً ولا يفيد أنه ميتة ، ونصها على نقل ابن عرفة أن شوي بيض نعام فأخرج جزاءه لم يصلح أكله ولا لحلال هـ ، واقتصر عليه وهذا هو الظاهر ، إذ كونه ميتة بعيده والله أعلم .

(وفيه) أي ما صاده حلال لمحرم معين أو غيره (الجزاء) على المحرم الأكل منه (إن علم) المحرم بأنه صيد لمحرم هو الأكل أو غيره (وأكل) المحرم منه فالجزاء عليه من حيث أكله عالماً لا من حيث كونه ميتة . الباجي اختلف عن الامام رضي الله تعالى

لَا فِي أَكْلِهَا ، وَجَازَ مَصِيدُ حِلٍّ يَحِلُّ ، وَإِنْ سَيَحْرَمُ ، وَذَبْحُهُ
بِحَرَمٍ مَا يَصِيدُ بِحِلٍّ ،

عنه هل يميز كل الصيد أو قدر ما أكل ، وظاهر المصنف الأول وإسما ما صاده محرم
فعليه جزاؤه سواء أكل منه هو أو غيره أو لم يؤكل منه ولا جزاء على غيره الأكل ولو
محرمًا عالمًا بأنه صيد محرم وأفاد هذا بقوله (لا) جزاء (في أكلها) أي ميتة الصيد فهو
راجع لأكل المحرم ما صاده محرم غيره ، وترتب عليه جزاؤه إذ لا يتمدد ويرجع أيضاً
للمحرم الصائد نفسه إذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم أكل منه فلا جزاء عليه بأكله منه
إذ لا يتمدد ، ويرجع أيضاً لمفهوم إن علم فلا جزاء عليه بأكله منه إن لم يعلم . وافترق
صيد المحرم مما صيد له لأن الأول وجب عليه جزاؤه باصطياده وما صيد له لم يجب
جزاؤه على صائده الحلال .

(وجاز مصيد) شخص ومكان (حل لـ) أجل شخص (حل) سواء كان الصائد
أو غيره أي أكله لمحرم إن كان الحل الصائد والحل المصيد له ليسا ثابتين الاحرام
بعد ذلك بل (وإن) كان الحل الصائد أو الحل المصيد له أو مما معاً (سيحرم) من
ذكر بحج أو هجرة إن تمت ذكاته قبل الاحرام وإلا فميتة لزوال ملكه عنه بإحرامه
ووجوب إرساله ودخوله في عموم ما ذبح لمحرم ، فهذا مفهوم صاده محرم أو
صيد له .

(و) جاز لحلال ساكن بالحرم (ذبحه بحرم) أي فيه (ما) أي برياً وحشياً (صيد
بحل) أي فيه صاده حل لحل كان الصائد أو غيره ، وأما الآفاقي الحل إذا اصطاد صيداً
في الحل حياً غير منقوذ ومقتل ودخل به الحرم فإنه يزول ملكه عنه بمجرد دخوله به ،
ويجب عليه إرساله وإن ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه . ولو أقام قبل ذلك بالحرم
إقامة قطعت حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم وخصه لخصوص أهله الساكنين به ،
والرخصة لا يقاس عليها نعم الحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم محل أن ما صيد بحرم
لا يجوز ذبحه به ولا يحل ويجب إرساله وإلا فهو ميتة وفيه الجزاء ، وكذا ما صاده محرم
كما تقدم .

وَلَيْسَ الْأَوْزُ وَالذَّجَاجُ بِصَيْدٍ ، بِخِلَافِ الْحَمَامِ ، وَحَرْمٌ بِهِ
 قَطْعٌ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ ، إِلَّا الْأَذْخَرُ وَالسَّنَا :

(وليس الأوز) الإنسى الذي لا يطير (والدجاج) الذي لا يطير وإلا فهو صيد
 قاله سند (بصيد) فيجوز للمحرم والحلال بالحرم ذبحه كالإبل والبقر والإنسى
 والغنم ، وأما الأوز العراقي فصيد كالبحر الوحشي (بخلاف الحمام) الإنسى والوحشى
 ولو رومياً متخذاً للفراخ فهو صيد محرم على المحرم مطلقاً والحلال في المحرم التعرض
 له وليضه .

(وحرم) على الرجل والمرأة (به) أي في المحرم (قطع ما) أي الذي (ينبت)
 جنسه (بنفسه) أي من غير عمل من آدمى كالبقول البري والطرفاء وأم غيلان ولو
 زرعه شخص نظراً لجنسه ، ولا فرق بين أخضره ويسمى عشباً وخلاً بفتح الخاء المعجمة
 مقصوراً ، وبإبسه ويسمى كلاً بفتح الكاف واللام مهموزاً مقصوراً . ويحرم قطع
 ما ذكر ولو لاحتشاش البهائم هذا ظاهر كلام الكافي وابن رشد ، وحمل عليه ابن
 عبد السلام قولها يكره الاحتشاش ، وحملها سند على ظاهرها وهو ظاهر كلام
 أبي الحسن .

(إلا الأذخر) بكسر الهمز وإخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة نبت كالخلفاء
 طيب الرائحة واحده إذخرة وجمعه أذخر بفتح الهمز ، فيجوز قطعه وهو مما ينبت
 بنفسه لأن النبي ﷺ استثناه لما قال له عه العباس رضي الله تعالى عنه إلا الأذخر
 لصاغتنا وقبورنا فقال ﷺ إلا الأذخر (و) إلا (السنأ) بالقصر نبت مسهل يتداوى
 به قاسه أهل المذهب على الأذخر في جواز قطعه ، وهو مما ينبت بنفسه ورأوه من
 قياس الأولى بالحكم لكثرة الاحتياج إليه في الأدوية . وفي القاموس السنأ ضوء البرق
 ونبت مسهل للصفراء والبلغم والسوداء ويمداه ، وهو أحد الملحقات بما ورد في
 الحديث استثنائه وهو الأذخر فقط وهي السنأ والحش أي قطع ورق الشجر بالحجن
 بكسر الميم أي عصا معوج الرأس كالخطاف ، فيجعل على الفصن ويسحب فيسقط
 ورقه ، فهذا جائز .

كَمَا يُسْتَنْبَتُ ، وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ ، وَلَا جَزَاءَ كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ

وأما ضربه بالمصا لذلك فلا يجوز ، والمصا والسواك وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه . وسادسها قطعه لإصطلاح الحوائط والبساتين فجملة المستنبتات سبعة . واقتصر المصنف على السنن لشدة الاحتياج إليه . ابن عبد السلام استثنى الأذخر في الحديث وزاد أهل المذهب السنن لشدة الحاجة إليه ورأوه من قياس الأخرى ، لأن حاجة الناس إليه في الأودية لكثرة وأشد من حاجة أهل مكة إلى الأذخر وهو أقرب من إجازة بعضهم إجتناء الكهنة . وإجازة الشافعي قطع المساويك .

زاد في المدونه وجائز الرعي في حرم مكة وحرم المدينة في الحشيش والشجر وأكره أن يحتش في الحرم حلال أو حرام خيفة قتل الدواب ، وكذلك الحرام في الحل إلا أن يسلم من قتل الدواب فلا شيء عليهم ، وأكره لهم ذلك ، ونهى النبي ﷺ عن الخبط وقال هشوا وارعوا ، قال مالك رضي الله تعالى عنه الهش تحريك الشجر بالجن ليقع ورقه ولا يخط ولا يعضد ولا يعضد الكسر ٥١ .

وشبه في الجواز المفاد بالاستثناء فقال (كما) أي الذي (يستنبت) جنسه كخنس وبقل وسلق وكراث وحنطة وبطيخ وقثاء وفقوس وكخوخ وعناب وعنب ونخل فيجوز قطعه إن استنبت بل (وإن لم يعالج) بأن نبت بنفسه اعتباراً بأصله بمثابة ما توحش من الإنسى (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لأنه قدر زائد على التحريم يحتاج لدليل ولا دليل فليس فيه إلا الاستغفار .

وشبه في الحرمة وعدم الجزاء فقال (كصيد) حرم (المدينة) الشريفة المنورة بأفوار خاتم النبيين وسيد المرسلين ﷺ عليه وعليهم أجمعين ، فيحرم . ولا جزاء فيه كاليمين القهوس الماضية ، لأن الحرم لحرم المدينة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام والحرم لحرم مكة سيدنا إبراهيم الخليل ﷺ ، ونبينا أعظم منه عليهما الصلاة والسلام . ولأن الكفارة لا تثبت بالقياس أفاده في التوضيح .

وقال ابن رشد في رسم الحج من سماع القرنيين ما نصه حرم رسول الله ﷺ ما بين

بَيْنَ الْحَرَارِ ، وَشَجَرِهَا بَرِيداً فِي بَرِيدٍ

لأبقي المدينة بريداً في بريد ، قال عليه الصلاة والسلام اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتيها . واختلف أهل العلم فيمن صاد فيها صيداً فمنهم من أوجب عليه فيه الجزاء كحرم مكة سواء وبذلك قال ابن نافع ، وإليه ذهب عبد الوهاب . وذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إلى أن الصيد في حرم المدينة أخف من الصيد في حرم مكة . فلم ير على من صاد فيه إلا الاستغفار والزجر من الإمام قيل له فهل يؤكل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وإني لأكرهه ، فراجع فيه فقال لا أدري وما أحب أن أسأل عنه .

وحرمها بالنسبة للصيد ما (بين الحرار) المحيطة بها جمع حرة أي أرض ذات حجارة سود لخرقة كأنها أحترقت بنار فالمدينة داخلة في حرم الصيد والجمع لما فوق الواحد إذ ليس ثم إلا حراران أو باعتبار أن لكل حرة طرفين وهما المراد بلا بتيها (و) كقطع (شجرها) أي المدينة (بريداً) طولاً من طرف بيوتها (في بريد) أي مع بريد آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضاً . قال بعض الشيوخ مسافة حرم المدينة بريد من كل ناحية منها من طرف دورها ففي معنى مع على حد قول الله عز وجل ﴿ ادخلوا في أمم ﴾ ٣٨ الأعراف ، أي مع أمم ، فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من الحرم وهو محيط بها من كل جهة بريد والمعتبر البيوت التي كانت في زمنه ﷺ ، وسورها الآن الداخل هو طرفها في زمنه عليه الصلاة والسلام ، فما بين سورها من حرم الشجر أيضاً . والمراد بالشجر ما ينبت بنفسه ، ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكة ولم يذكره المصنف اتكالا على القياس بالأول .

ابن حبيب تحريم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة إنما ذلك في الصيد ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريد ، وحكاة عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه . وفي المنتقى قال ابن نافع ما بين هذه الحرار من الدور كله محرم أن يصاد فيه صيد ، وحرم قطع الشجر منها بريد من كل شق حولها كلها هـ . وفي مختصرها لأبي محمد وحرم النبي ﷺ ما بين لابتي المدينة وهما حراران قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يصاد

وَالْجُزْءُ بِحُكْمِ حَدِيثَيْنِ

الجزء بها ولا بأس أن يطرد عن النخل - وقيل إن حرماً يريد في يريد من جوانبها كلها .

وفي الإكمال قال ابن حبيب تحريم النبي ﷺ ما بين لابني المدينة إذا ذلك في الصيد خاصة ، وأما في قطع الشجر فبريد في يريد من دور المدينة كلها أخبرني بذلك مطرف عن مالك رضي الله تعالى عنها ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب ، وقد ذكر مسلم في بعض طرقه إني أحرم ما بين جبلية . وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وجعل النبي عشر ميلاً حول المدينة حتى ، وهذا تفسير ما ذكره ابن وهب ورواه مطرف وعمر بن عبد العزيز .

(والجزء) سواء كان مثلاً من النعم بكسر الميم أو طعاماً أو صياماً مشروط (بحكم) رجلين (عدلين) عدالة شهادة فتتضمن الحرية والبلوغ والعلم بالحكم به ، ولو كان الصيد محرماً كخنزير . وتعتبر قيمته طعاماً على تقدير جواز بيعه ، فإن أخرج الجزء فلا حكم أعاده بعد الحكم ولا بد من لفظ الحكم ولا تكفي الفتوى ولا الإشارة ، لأن الحكم إنشاء فلا بد فيه من اللفظ . ولا يشترط فيه إذن الإمام . ولا بد من كونها غير المحكوم عليه أفاده ح . البناني قوله مثلاً بكسر الميم الغ هذا التعميم هو ظاهر كلام المصنف . الخط ما علت خلافاً في اشتراط الحكم في الأولين وأما الصوم فصرح ابن الحاجب باشتراطه فيه .

وذكر سند فيه خلافاً بعد أن قال لا يختلف أهل المذهب في ندبه قال الباجي الأظهر عندي استثناف الحكم في الصوم لأن تقدير الأيام بالأمداء موضع اجتهاد فقد خالف فيه بعض الكوفيين فقال صوم يوم يعدل مدين ، وبالحكم يتخلص من الخلاف ، وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه أنه لا يشترط فيه الحكم . الرماصي أطلق الخلاف فظاهره من غير تفصيل وليس كذلك فلا بد من بيان محله . الفاكهاني إن أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكما عليه فينظرا قيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم إلا بمعرفة قدر الطعام ، ولا يكون الطعام إلا بحكم .

فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ

وأما إن أُرَادَ الطعام فلما حَكَمَ عَلَيْهِ به أَرَادَ الصِيَامَ ، فهِئِنَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَكْمِهَا بِالصَّوْمِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ مِنَ الطَّعَامِ لَا مِنَ الصَّيْدِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ ١٥٠ الْمَائِدَةِ ، وَكَأَنَّهُ مُقَدِّرُ الطَّعَامِ بِتَقْدِيرِ الشَّرْعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْحُكْمِ اهـ ، فَيُنْزَلُ كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ تَبَعًا لِابْنِ شَاسٍ عَلَى الْأَوَّلِ وَنَحْوِهَا قَوْلُهَا وَالْمُحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرُ إِنْ شَاءَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِجَزَاءِ مَا أَصَابَ مِنَ النِّعَمِ أَوْ بِالصِّيَامِ أَوْ بِالطَّعَامِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ أَمْرُهُمَا بِالْحُكْمِ فَالْجَزَاءُ مِنَ النِّعَمِ ، فَحَكَمَا بِهِ وَأَصَابَا فَأَرَادَ بَعْدَ حَكْمِهَا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الصِّيَامِ أَوْ الطَّعَامِ بِحُكْمَانِ عَلَيْهِ بِهِمَا أَوْ غَيْرَهُمَا فَلِلَّذَلِكَ لَهُ اهـ .

وَكَلَامُ سُنْدٍ وَالبَاجِي وَابْنِ عَرَفَةَ عَلَى الثَّانِي ، وَظَاهِرُ قَوْلِهَا وَإِنْ أَصَابَ الْمُحْرَمُ الْيَبْرُوعَ وَالضَّبَّ وَالْأَرْنَبَ وَشَبَّهَ حُكْمَ فِيهِ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، وَخَيْرُ الْمُحْرَمِ فَإِذَا أُطْعِمَ لِكُلِّ مُسْكِينٍ مَدًّا أَوْ صَامَ لِكُلِّ مَدٍّ يَرْمَا عَدَمَ احْتِيَاجِ الصَّوْمِ لِلْحُكْمِ فِي الثَّانِي .

قَوْلُهُ وَلَا يَدُّ مِنْ لَفْظِ الْحُكْمِ عِبَارَةُ الْخُرُوشِيِّ لَا يَدُّ مِنْ لَفْظِ الْحُكْمِ وَالْأَمْرُ بِالْجَزَاءِ ، وَمِثْلُهَا فِي الْخَطِّ عَنْ سُنْدٍ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَمْرُ بِالْجَزَاءِ أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ يَأْمُرُهُمَا بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْجَزَاءِ ، أَيْ بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ لَا بِمُخْصَصٍ لَفْظِ الْجَزَاءِ . وَالَّذِي فِي تَتٍ قَالَ فِي الشَّامِلِ لَا يَدُّ مِنْ لَفْظِ الْحُكْمِ وَالْجَزَاءِ . طَلَى هَكَذَا فِي نَسْخَةِ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا ، وَعِبَارَةُ الشَّامِلِ لَا يَدُّ مِنْ لَفْظِ الْحُكْمِ وَالْأَمْرُ بِالْجَزَاءِ ، وَهَكَذَا عِبَارَةُ سُنْدٍ الَّتِي نَقَلْتُهَا الْخَطِّ وَهَجَّ ، وَهَذَا مِنَ الصَّوَابِ إِذَا لَا يَشْتَرُطُ أَنْ يُتْلَفَظَ بِالْجَزَاءِ بَلْ بِالْحُكْمِ ، فَفِي الْمَوْطَأِ قَالَ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِرَجُلٍ يَحْنِبُهُ تَعَالَى أَحْكُمُ أَنَا وَأَنْتَ ، فَحَكَمَا عَلَيْهِ وَفِيهِ أَيْضًا فَقَالَ عَمْرٌ لِكَمْبٍ تَعَالَى لِحُكْمِهِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَمْرُ بِالْجَزَاءِ أَنَّ يَأْمُرُهُمَا الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ لَا بِمُخْصَصٍ لَفْظِ الْجَزَاءِ فَفِيهَا فَإِنْ أَمْرُهُمَا بِالْحُكْمِ بِالْجَزَاءِ مِنَ النِّعَمِ فَحَكَمَا بِهِ وَأَصَابَا النِّعَمَ . وَقَالَ ابْنُ كَثَّانَةَ قَالَ عَمْرٌ لِعُمَّانٍ وَنَافِعِ بْنِ الْحَارِثِ أَحْكُمَا فَحَكَمَا عَلَيْهِ .

(فَقِيهَيْنِ) أَيِ عَالِمَيْنِ (بِذَلِكَ) أَيِ حُكْمِ جَزَاءِ الصَّيْدِ لَا بِمَجْمِيعِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ ، وَخَيْرُ

مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ أَوْ إِطْعَامُ بَقِيَّةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلْفِ بِمَحَلِّهِ .
وإِلَّا فَيَقْرَبُهُ ، وَلَا يُحْزِيهِ بغيره ، وَلَا زَائِدٌ عَلَى مَدِّ الْمَسْكِينِ ،
إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَعْرَهُ فَتَأْوِيلَانِ ،

الجزء (مثل) أي مقارب الصيد في القدر والصورة إن وجد وإلا كفى مقاربه في القدر
وبين المثل فقال (من النعم) أي الابل والبقر والغنم (أو طعام بقية الصيد) نفسه حياً
كبيراً ولا يقوم بدراهم ثم يشتري بها طعام ، لكن إن فعل أجراً ، ولا يقوم مثله من
النعم بل يقوم نفس الصيد وتعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم
التعدي ولا يوم الأكثر من طعام جل عيش ذلك المحل ، ويمتد كل من الإطعام والتقويم
(بمحله) أي التلف إن كانت له قيمة فيه ووجه به مساكين .

(وإلا) أي وإن لم يكن له قيمة بمحله أو لم يوجد فيه مساكين (ف) يقوم أو بطعم
(بقربه) أي محل التلف ، فإن لم يكن بقربه أيضاً فإذا رجع إلى بلده حكم اثنين
ووصف لها الصيد وذكر لها سعر الطعام بمحل التلف ، فإن تعذر عليها تقويمه بطعام
قوماء بدراهم واشترى بها طعاماً وبمئة إلى محل التلف أو قربه .

(ولا يحزىء) الإطعام (بغيره) أي محل التلف أو قربه مع الإمكان به . سند جملة
ذلك أنه إن أخرج الجزء هدباً اختص بالحرم أو صياماً فحيث شاء أو طعاماً اختصر
بمحل التقويم (ولا) يحزى (زائد على مد) من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه
(لمسكين) وله نزع إن بقي ، وبين ولا يحزىء ناقص عن مد إلا أن يكمل ، وهل إن
بقي تأويلان .

واستثنى من قوله ولا يحزى بغيره فقال (إلا أن يساوي سعره) أي الطعام في محل
الإطعام سعره في محل التلف (فتأويلان) بالجزاء وعدمه . قال في التوضيح تحصيل
هذه المسألة أنه يطلب ابتداء أن يخرج الطعام بمحل التقويم ، فإن أخرجه في غيره
فمذهب المدونة عدم الإجزاء . وقال ابن المواز إن أصاب صيداً بمصر وأطعم بالمدينة

أَوْ لِكُلِّ مَدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلَ لِكَسْرِهِ فَالْنَعَامَةُ بَدَنَةٌ ، وَالْفِيلُ

بِذَاتِ سِنَامَيْنِ ،

أجزاء لأن سعرها أغلى ، وإن أصابه بالمدينة وأطعم بمصر لم يجره إلا أن
يثفق سعرهما .

ابن عبد السلام اختلف الشيوخ في كلام ابن المواز فمنهم من جعله تفسيراً لها ومنهم من
جعله خلافاً لها وهو الذي اعتمده ابن الحاجب في قوله وفي مكانة أي الإطعام ثلاثة لابن
القاسم وأصبح ومحمد ، حيث يقوم أو قريباً منه إن لم يكن مستحق ، ويجزىء حيث
شاء إن أخرج على سعره ، ويجزىء إن تساوى السعران . وفي الموطأ يطعم
حيث أحب .

ابن عبد السلام الفرق بين كلام محمد وأصبح أن الذي شرطه محمد هو تساوي
السعرين والذي شرطه أصبح اعتبار سعر بلد التقويم لا بلد الإخراج سواء اتفق سعرهما
أو اختلف . والحاصل أن محمداً شرط مساواة السعرين وإن أصبح لم ينظر إلا إلى
قيمة الصيد ، فإن اشترى بها طعاماً على سعر بلد الإخراج أجزأ وهو قريب من كلام ابن
وهب لأنه قال إن اختلف السعران أخرج قيمة الطعام الذي حكم عليه به عيناً حيث
أصاب الصيد فيشتري بمثل تلك القيمة طعاماً حيث أحب أن يخرج به فيتصدق به غللاً
بتلك البلدة أو رخص فاعتبر قيمة الطعام ، واعتبر أصبح قيمة الصيد ويشترى بها طعاماً
في بلد الإخراج من غير نظر إلى مساواة الطعامين اهـ .

(أو) صيام أيام بعدد الأمداد (لكل مد صوم يوم) وإن جاوز ذلك شهرين وثلاثة
قاله فيها (وكمّل) بشد الميم اليوم أو المد (لكسره) أي المد وجوباً في الصوم وندباً في
المد قاله الباجي (فالنعامة) جزاؤها (بدنة) لمقاربتها لها في القدر والصورة (والفيل)
جزاؤه بدنة (بذات سنّامين) لقربها منه . ابن الحاجب لا نص في الفيل . ابن ميسر بدنة
خراسانية ذات سنّامين ، وقال القرويون القيمة . وقيل قدر وزنه لغلّاء عظمه . قال
بعضهم وصفة وزنه أن يجعل في مركب وينظر إلى حيث ينزل في الماء ثم يزال منه ويجعل

وَحِمَارُ الْوَحْشِ ، وَبَقَرُهُ بَقْرَةٌ ، وَالضَّبُعُ وَالتَّلْبُ : شَاةٌ

فيه طعام حتى ينزل ذلك في الماء . ابن راشد ويتوصل إلى وزنه بالقبان قيل الأولى حذف الباء أو ذات .

وأجيب بأن ذات صفة محذوف أي ببذنة ذات البدر قوله فالنعامة بذنة الخ أي إن أراد إخراج المثل إذ له أن يطعم أو يصوم . وكذا يقال فيما بعده حج فيه نظر إذ الذي يفيد النقل أنه يتعين في النعامة وما بعدها ما ذكره المصنف فقوله مثله من النعم الخ ، فيما يرد فيه النص على شيء بعينه وإطال في ذلك ، وتبعه عب . طلى ما قاله حج خطأ فاحش خرج به عن أقوال المالكية كلهم وإطال في ذلك بما تمجده الأسماع وتنفرد عنه الطبايع ، وما أهدى ابن هذا النقل الذي يفيد ما زعمه . والصواب ما ذكره شيخه البدر إذ كتب المالكية مصرحة بأن البذنة التي في النعامة والبقرة التي في حمار الوحش والعنز الذي في الظبي وغير ذلك مما حكمت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم بيان للمثل المذكور في الآية المخبر فيها ، ولولا الإطالة لجلينا من كلامهم ما يثلج له الصدر ولما ذكر الباجي ما في الموطأ أن عمر وعبد الرحمن بن هوف رضي الله تعالى عنها حكما على رجل أصاب ظيباً بمنز ، قال يريد أنه اختار المثل ولذا حكما عليه بمنز ، ومن تصفح كلام الأئمة ظهر له ما قلناه ﴿ قريكم أهل بمن هو أهدى سبيلاً ﴾ ٨٤ الإسراء .

(وحمار الوحش) ويقال له العير بفتح العين المهمة وسكون التعتية ولأنشاء حماره وأنان (وبقره) أي الوحش والأيل بكسر الهمزة فمشتاة تحتية مشددة قريب من البقر طويل العنق جزاء كل واحد منها (بقرة) بتاء الوحدة لا التأنيث فتشمل الذكر أيضاً وجمعها بقر وبقران وبقر يضمنين وهو غير بينها وبين الإطعام والصيام كما تقدم (والضبع) الجوهري الضبع معروفة ولا يقال ضبعة لأن الذكر ضبعان (والتعلب) معروف . الكسائي الأنتى ثملبة والذكر ثملبان في كل (شاة) أي واحدة من غنم ذكر وتؤنث ، وظاهره ولو خيف منهما ولا يندفعان إلا يقتلها فما الفرق بينهما وبين الطير الخوف منه إلا يقتله . وفرق بسهولة التعرّض منهما بصعوبة نخلة مثلاً بخلاف الطير . البناني يتعين حمل

كَحَمَامِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَيَمَامِيهَا بِلَا حُكْمٍ ،

كلام المصنف على غير الخوف منهما إلا بقتلها وإلا فلا جزاء صرح به القاضي في التلقين .

وشبه في الشاة فقال (كحمام مكة) أي المصيد فيها وإن كان طارئا عليها من الحل (والحرم) عطف عام على خاص الحاقا لغيرها منه بها عند مالك وأصبغ وعبد الملك رضي الله تعالى عنهم وهو المشهور ، ومذهب المدونة ، وقال ابن القاسم فيه حكومة كحمام الحل الذي صاده محرم (ويمامه) أي المصيد في الحرم ومنه مكة وإن لم يولد به ، والدبسي والفاخت والقمري بضم القاف وذات الأطواق كلها حمام قاله القرطبي وفيها أنها ملحقة به وتجب الشاة في حمام ويمام الحرم (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزء بحكم عدلين فكانه قال إلا حمام مكة فشاة بلا حكم لخروجه عن الاجتهاد لتقرر بالدليل .

ولا يخفى أن هذا جار في النعامة الخ ، فلو فرق بأنه لما كان بين الجزاء والصيد بون عظيم في القدر والصورة لم ينظر إلى تفاوت أفراد الصيد وبأن تفاوت أفراد الحمام يسير فلم يعتبر لكان حسنا ، وقد خالف حمام مكة والحرم ويمامهما سائر الصيد في أنه ليس فيه مثل ، وأنه لا يحتاج لحكم ، وأنه لا إطعام فيه خلافا لأصبغ ، فإن عجز عن الشاة صام عشرة أيام وكان فيه شاة لأنه يألف الناس فشده فيه لئلا يتسارع الناس إلى قتله ، فإن اصطاده حل في الحل ومات باصطياده أو ذكاه بعدد خارج الحرم فلا شيء عليه ، وإن قتله محرم في الحل فعليه قيمته طعاما أفاده عبق .

البنائي قوله لأنه من الديات التي تقررت بالدليل أي لتعينها وعدم التخيير فيها والحكم إنما يكون فيها فيه تحيير ، وهذا التوجيه ذكره الجزولي ، وقوله ولا يخفى أن هذا التعليل جار في النعامة ونحوها غير صحيح ، لأنها فيها التخيير كما تقدم فلم يتعين فيها شيء . وقوله فلو فرق بأنه لما كان الخ يقتضى أنه لم يقله أحد قبله وفيه نظر إذ هو نص ابن المواز ، قال لا بد من الحكم في كل جزاء حتى جزاء الجراد إلا حمام مكة ، لأن ما اتفق

وَاللَّحْلِ وَضَبٌ وَأَرْنبٌ وَيَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا ،
وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ ،

عليه من الشاة فيه ليس بمثل والحكم إنما يحتاج إليه لتحقيق المثل . قوله فإن اصطاده حل في حل الخ أي فيجوز اصطاده أبو الحسن . ظاهر الكتاب جواز اصطاده وإن كان له فراخ في الحرم . ابن تاجي إن كان له فراخ في الحرم فالصواب تحريم صيده لتعذيب فراخه حتى يموتوا .

(و) في الحمام (للحل) أي المصيد فيه وإن ولد بالحرم فاللام بمعنى في كقوله تعالى ﴿ لَا يَجْلِيهَا لَوْحُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ١٨٧ الأعراف . وقوله جل شأنه ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقَسَطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ٤٧ الأنبياء .

(و) في (ضب وأرنب واربوع وجميع الطير) المصيد في حل لحرم أو حرم مطلقاً ولو بمكة غير حمام الحرم وبعامة وغير ما ألحق بهما ، ولو قال وبقي كان أحسن (القيمة) معتبرة يوم الائتلاف (طعاماً) أو عدلها صياماً ، فإن الذي عليه أهل المذهب أن الصيد الذي لا مثل له لصفه يغير فيه بين الإطعام والصيام ، وما له مثل يغير فيه بين المثل والإطعام والصيام ولم يفصل فيما لا مثل له بين الطير وغيره ، قال فيها لا بأس بصيد حمام مكة في الحل للحلال . ابن يونس هذا يدل على أنه إن صاده الحرم في الحل فإنما عليه قيمته طعاماً أو عدل ذلك صياماً ، وإنما تكون فيه الشاة إذا صاده في الحرم ،

(والصغير) من الصيد فيما وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلاً عن الأمداد قلة وكثرة (والمريض) منه (والجميل) في صورته والائش والمعلم ولو منفعة شرعية (كغيره) من كبير وسليم وقبيح ، وذكر ما ليس بمعلم فتساوى المذكورات مقابلتها في الواجب كالديات ولم يقل والقبيح مع أنه المناسب لما قبله لاقتضائه خلاف المنصوص من أن الجميل يقوم على أنه قبيح لا العكس . القرافي الفراهة والجمال لا يعتد بهما في تقويم الصيد لأن تحريمه لأكله وإنما يؤكل اللحم فالمعيب عيباً لا يؤثر في اللحم كالسليم فيقوم ذات الصيد

وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا ، وَأَجْتَهَدَ ، وَإِنْ رُويَ فِيهِ فِيهِ ،

يقطع النظر عن ذكوره وأوثه ، ولا تقوم الانثى على أنها ذكر ولا الذكر على أنه أنثى .
ابن عبد السلام ولم يعتبر أهل المذهب تلك الصفات في الجزاء إذا كان مدياً فلما لم يعتبروها
في أحد أنواع الجزاء إذا كان مثلاً من النعم الحقوا به بقية أنواعه هذا في القيمة الواجبة
لحق الله تعالى .

(و) لو كان الصيد الموصوف بشيء مما ذكر مملوكاً لشخص بأن كان معلماً منفعة
شرعية أو صغيراً أو جميلاً أو مريضاً قوم لحق الله تعالى غير معتبر وصفه و (قوم لربه
(اعتبار) ذلك الوصف القائم به من التعلم أو الصغر أو الجمال أو المرض أو صدها
(معها) أي القيمة الواجبة لحق الله تعالى أي مع إخراجها فيعطى ربه قيمته على أنه معلم
مثلاً ويخرج قيمته أي جزاءه للفقراء على أنه غير معلم فتلزمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة
وقيمة مع اعتبارها .

(واجتهدا) أي الحكمان وجوباً (وإن روي) بضم فكسر (فيه) أي الصيد شيء
عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخصوصه كبذنة في نعامة وذات سنمين في فيل وصلة
اجتهدا (فيه) أي الجزاء الذي يحكمان به إن لم يرو فيه شيء عن الصحابة ، بل وإن
روي فيه شيء عنهم ففيه لف ونشر غير مرتب . ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان
من التنازع . ومضى اجتهداهما في المروي فيه شيء اجتهداهما في السمن والهمزال
والسن ، فمصب الرواية النوع ومصب الاجتهاد الصفات كالسمن والسن بأن يريا أن في
هذه النعامة بذنة سمينة أو هزيلة مثلاً لسمن النعامة أو هزالها وكان يريا أن في هذه
النعامة ذاقة سنين لصغرها ، وفي هذه النعامة ذاقة سنين لكبرها .

عبد الوهاب لم يكتف بحكم الصحابة لقوله تعالى ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذُوا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ أفاده عب .
الرماسي قوله واجتهدا الخ أمر للحكمين بالاجتهاد إن كانا من أهله لأن هذا الكلام للإمام
مالك رضي الله تعالى عنه وزمانه زمن اجتهاد ، قال فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما روي
وليستدنا الاجتهاد ولا يخرجنا باجتهادهما عن آثار من مضى اه ، ألا ترى أن عمر رضي الله

تعالى عنه قضى في الأرنب يعناق وفي اليربوع يجفرة وهي دون العناق وغزاله مالك رضي الله تعالى عنه محتجاً بأن الله تعالى قال ﴿ مدياً بالغ الكعبة ﴾ ٩٠ للمائدة ، فلا يصح أن يخرج ما ليس بهدي لصفره ، وهذا معنى قوله وإن روى فيه ونحوه قول ابن الحاجب فيحكيان عليه باجتهادهما لا بما روى ابن عبد السلام ، أي عن السلف .
وأما ما روى عن النبي ﷺ فلا يصح العدول عنه كما في الضبيع أنه قضى فيه بكبش .

فإن قلت تقرر في أصول الفقه أن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن قول الصحابي حجة فلم لا يكتفى الحكمان بما روى عن الصحابة في هذا الباب . قلت لم يخرج مالك رضي الله تعالى عنه عن أصله إذ معنى قوله فيحكيان عليه باجتهادهما لا بما روى إذا وقع بين الصحابة أو من بعدهم خلاف .

وأما إذا اتفقوا على شيء فلا يحل العدول عنه في هذا الباب ولا في غيره ، ألا ترى إلى قولها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليستدنا الإجتهد ولا يخرجسان عن أثر من مضى ، وكذا في الموازية والعنتية من رواية أشهب لا يكتفى في الجراد ولا في غيره أو النعامة أو البقرة فما دونها بالذي جاء في ذلك حق ياتفا الحكم فيه ولا يخرجسا عما مضى اهـ .

كلام ابن عبد السلام وبه تعلم أن اجتهدهما في الواجب لا في سمه ومزاله كما قال أبو الحسن إذ ظاهر كلامهم أنهما لا يتعرضان لذلك ، وإنما عليهما أن يأتيا بما يجزىء ضحية ، وهنا أمران أحدهما : الحكم لا بد منه حق في المروي فيه شيء عن النبي ﷺ أو الذي اتفق السلف عليه ، لأن الله تعالى قال ﴿ يحكم به ﴾ فأتى بالمضارع الدال على الحال والاستقبال ، ووقع في الآية جواب الشرط فخلصه للاستقبال .

ثانيهما : إذا حكما لا بد من الإجتهد في محله ، فقد قال الساجي في قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ لم أزل أسمع في النعامة إذا قتلها المحرم بدنة يريد أن ذلك شائع قديم تكرر حكم الأئمة به وفتوى العلماء به ، ومع ذلك فلا يجوز إخراجها إلا بعد الحكم

وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ ، إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ : فَتَأْوِيلَانِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا
 ابْتَدِئَ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ ، وَنَقُضَ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ ،
 وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ : عَشْرُ دِيَّةٍ الْأُمُّ وَلَوْ تَحْرُكٌ ،

بها وتكرر الإجهاد في ذلك . أقول حيث كان الإجهاد مشروطاً بعدم الخروج عما
 روي عن السلف لم يبق متعلق إلا الصفات من السن والسنن والمزال كما قال أبو الحسن
 وهو الظاهر ، ويؤيده مخالفة مالك عمر رضي الله تعالى عنهما في العناق والجفرة والله
 سبحانه وتعالى أعلم .

(وله) أي المحكوم عليه يجزأ صيد (أن ينتقل) عما حكما عليه به بأن يريد
 حكماً آخر منهما أو من غيرهما فليس المراد أن له الانتقال من غير حكم في كل حال (إلا
 أن يلتزم) ما حكما عليه به (فتأويلان) في جواز الانتقال عنه وعدمه ، المعتمد منهما
 الأول ، ومحلها إذا عرف ما حكما عليه به والتزمه كما في التوضيح لا إن التزمه من غير
 معرفة ، والتأويل بعدم الانتقال لابن الكاتب وابن محرز والتأويل بالانتقال للاكثر .

(وإن اختلفا) أي الحكمان في قدر ما حكما عليه به أو نوعه أو أصل الحكم
 (ابتدئ) بضم المثناة وكسر الدال المهمة أي الحكم منهما أو من غيرهما أو من أحدهما
 مع غير صاحبه (والأولى) بفتح الهمز (كونهما) أي الحكمين حين الحكم (بمجلس)
 واحد ليطلع كل منهما على رأي الآخر (ونقض) بضم فكسر أي حكمهما منهما أو من
 غيرهما (إن تبين الخطأ) تبيناً واضحاً كحكم بشاة فيما فيه بقرة أو بدنة أو ببقرة أو بغير
 فيما فيه شاة أو إطعام ، وظاهره ولو رضي المحكوم عليه بذلك .

(وفي) التسبب في إسقاط (الجنين) ميتاً وأمه حية من محرم مطلقاً أو حل في الحرم
 أي كل جنين لوحشية (و) في كل واحدة من (البيض) لغير أوز ودجاج غير المذر إذا
 كسرها محرم مطلقاً أو حل في الحرم سواء كان فيه فرخ وخرج ميتاً بعد كسره أو لم
 يكن فيه فرخ (عشر) بضم العين (دية) أي جزاء (الأم) للجنين أو البيض إن لم
 يتحرك الجنين أو الفرخ بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرخ عقب انفصاله حركة ضعيفة لا

وَدَيْتُهَا إِنْ أَسْتَهَلَ ، وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدُ مُرْتَبٌ

تدل على استقرار حياته ، فإن تحقق موت الجنين أو الفرخ قبل التسبب في إسقاطه فلا شيء فيه .

(و) في الجنين والبيض (ديتها) أي جزاء الأم (إن) مات بعد أن (استهل) الجنين أو الفرخ صارخاً عقب انفصاله عن أمه حية أو عن بيضته أي جزاء كجزاء أمه في كونه يجرى ضحية لقوله فيما مر والصغير كغيره ، ولذا قال ديتها ولم يقل ديتها ، ولما سبته لقوله عشر دية أمه والظاهر أن مثل استهلاله سائر ما تتحقق حياته به ككثرة وضاع فيما يرضع ، فإن استهل ومات ومات فجزآن ، فإن لم يستهل وماتت اندرج في جزائها فالصور أربع لأنه إما أن يستهل أو لا ، وفي كل إما أن يفصل عنها حية أو ميتة فإن استهل ومات فديتان ، وإن استهل ومات أحدهما فديته فقط كما إذا لم يستهل وماتت الأم ، فإن لم تمت ففيه العشر ولا شيء في المذر . وكذا المروق الذي اختلط صفاره ببياضه أو ما وجد فيه نقطة دم على الظاهر إذ لا يتخلق منهما فرخ .

وظاهر قوله والبيض ولو أثلف أكثر من واحدة في فور ولو وصل لعشر وهو قول أبي عمران ، لو كسر عشر بيضات لكان في كل بيضة عشر لا شاة عن مجموعها لأن الهدي لا يتبعض كمن قتل من اليرابيع ما يبلغ قدر شاة فلا تجمع فيها ، واستظهر ابن عرفة في البيض خلافه وأنه يؤدي في العشر بيضات شاة . وفرق بينها وبين اليرابيع بأن العشر بيضات أجزاء كل بخلاف اليرابيع ، فإنها جزئيات قائمة بنفسها .

وكذا يقال في الاجنة ، ويخير في الجنين أو البيض بين عشر قيمة أمه من الطعام وعد له صياماً يوماً مكان مد أو كسره إلا بيض حمام مكة والحرم ففيه عشر قيمة الشاة طعاماً فإن تمذر صام يوماً ، ولما كانت دماء الحج ثلاثة فدية وجزاء وهدي ، وقدم الكلام على الفدية والجزاء .

شرع في الكلام على الهدي فقال (وغير الفدية) الواجبة فيما يقره به أو يزيل أذى (و) غير جزاء (الصيد) وهو ما يجب لقران أو تمتع أو ترك واجب في حج أو عمرة أو غيرها (مرتب) مرتبتين لا ثالث لهما لا ينتقل عن أولهما إلا بعد عجزه عنها دم ثم

هَـذِي ، وَنَدِبَ إِبِلُ فَبَقَرٌ ، ثُمَّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَصَامَ أَيَّامَ مِنِّي

صيام عشرة أيام ويقال له (هدي) بفتح فسكون (ونذب) بضم فكسر مع القدرة على أنواع النعم (إبل) فهو أفضل الهدايا (فبقر) يلي الإبل في الفضل فضان فمعز فحذف مرتبة لها فزعان أولهما مقدم ندبا لأنها لا أفضلية لها إذ لا مرتبة بعدها .

(ثم) إن عجز عن الدم (صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (من إحرامه) بالحج إلى يوم العيد (و) إن فاتته صومها فيما بينهما (صام أيام مني) الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا يجوز تأخيرها إليها إلا لعذر ، ولعل هذا حكمه قوله وصام النخ ولم يقل ولو أيام مني كما قاله سابقا . وتردد ابن المولى وابن فرحون في صومها أيام مني هل هو أداء أو قضاء ولا مضافة بين منع تأخيرها إليها وكونه أداء ، إذ هو كالصلاة في الضروري قال فيه وأثم إلا لعذر والكل أداء أفاده عب .

طلق وهو قصور منهما ومن نقله عنهما ففي المنتقى ، قال أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم أن صيام أيام مني على وجه القضاء ، والأظهر من المذهب أنه على وجه الأداء وإن كان الصوم قبلها أفضل كوقت الصلاة الذي فيه سعة للأداء ، وإن كان أوله أفضل من آخره ونحوه للغمي ونحوه قول ابن رشد لا ينبغي له أن يؤخر وإن أبس من وجود الهدي قبل يوم النحر بثلاثة لا ينبغي تأخير صومه عنها ، فقول عب وعج يأثم بالتأخير لأيام مني لغير عذر غير ظاهر ، وإن نسباه لبعض شراح الرسالة لأنه غير معتمد عليه والمراد به أبو الحسن ولم يعزه لأحد .

وقال ابن عرفة الاستحباب كمال صومها قبل يوم عرفة ، وفي المدونة وله أن يصوم الثلاثة الأيام ما بينه وبين يوم النحر ، فإن لم يصمها قبل يوم النحر أفطروا يوم النحر وصام الأيام الثلاثة التي بعده اه ، فلو كان صومها قبل يوم النحر واجبا ويأثم بالتأخير ما قالت وله .

والعاصل أن الأظهر من المذهب كما قال الباجي أن صيامها قبل يوم النحر مفضل لا

بِنَقْصِ بِحَجٍّ

واجب والله أعلم . واختلف صومها مع ورود النهي عنه للضرورة . ابن رشد اختلف فيمن يجب عليه صيام ثلاثة في الحج هل هو القارن والمتمتع فقط أو هما ، ومن أفسد حجه أو فاته أو هم ومن وجب عليه الدم بترك شيء من حجه من يوم لإحرامه إلى حين وقوفه رابعها أو لترك ذلك ولو بعد وقوفه . وقائدة الخلاف وجوب صوم من لم يصم قبل يوم عرفة أيام منى ومنعه (١) اهـ ، ونقل ابن عرفة والمصنف في توضيحه وأقراه .

(ينقص بحج) تتأرجح فيه صيام وصام فأعمل الثاني في اللفظ لقربه الأول في خبره وحذفه ، لأنه فضة فمراده أن كون النقص قبل الوقوف بعرفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر . والثاني كونه إن فاته ذلك صام أيام منى ويحتمل تعلقه بصام فقط وذلك أنه لما قال وصيام ثلاثة من إحرامه فبين به المبدأ ، فكانه قيل له فإين الغاية فأجاب بقوله وصام أيام منى بنقص بحج إن تقدم على الوقوف . ويرجح هذا أن من نقص في يوم عرفة أو ما بعده يستعيل أن يصوم له قبله فلا يحتاج لذكره إلا أن قوله بحج يكون فيه على هذا قلبي .

واحتار به من العمرة وما أبين قول ابن الحاجب ، فإن كان عن نقص متقدم على الوقوف كالتمتع والقران والفساد والقوات وتعمدي الميقات صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم به إلى يوم النحر ، فإن أخرها إليه فأيام التشريق ثم قال وإن كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو مبيت منى أو وطء قبل الإفاضة أو

(قوله ومنعه) أي صوم أيام منى ، فعلى الأول من لم يصم قبل يوم عرفة يجب عليه صوم أيام منى إن كان قارناً أو متمتعاً ويحرم عليه صومها إن كان مفسداً أو لم يدرك الحج أو تاركاً لواجب قبل وقوفه أو حاله أو بعده . وعلى الثاني يجب على القارن والمتمتع والمفسد وغير المدرك ، ويحرم على غيرهم . وعلى الثالث يجب على القارن والمتمتع والمفسد وغير المدرك ومن ترك واجباً قبل عرفة ويحرم على غيرهم . وعلى الرابع يجب على كل من عليه هدي وفاته صومها قبل عرفة .

إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنًى وَلَمْ تُحْجَزْ
إِنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ :

الحلق صام متى شاء ، وكذلك صيام وهدى العمرة كذلك من مشى في نذر إلى مكة
فحج ، وإما اعتمد ابن الحاجب قوله فيها وإنما يصوم ثلاثة أيام في الحج كما ذكرنا المتمتع
والقارن ومن تعدى ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحج . وأما من لزمه ذلك لترك جرة
أو لترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء . وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمي جرة
العقبة وقبل الإفاضة لأنه إنما يصوم إذا اعتمر بعد أيام منى . ومن مشى في نذر إلى مكة
فحج فليصم متى شاء لأنه يقضى في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج .

أبو الحسن أي يقضى مشيه أما نحن ركوبه في غير إحرام قبل الميقات ، ويحتمل أن
يريد يقضى مشيه في عمرة إذا أهدى يمينه أو نذره كما نص عليه في كتاب المنذر اه ، وما
سلكه ابن الحاجب إحدى طرق ثلاثة وقد حصلها في التوضيح فتأملها فيه لعلك تستعين
بها على ما عقده هنا ، والله أعلم قاله ابن غازي .

(إن تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدى ميقات وترك
طواف قدوم (وسبعة) من الأيام مجرور عطف على ثلاثة أي على العاجز عن الدم صيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة (إذا رجع) ولو أخر صومها عن رجوعه (من منى) لم يقل
لمكة مع أنه المراد ، ولو لم يقم بها لئلا يتوهم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواف
الإفاضة وأنه يصوم أيام منى الثلاثة من جملة السبعة مع أنه لا يصومها إن كان قد صام
الثلاثة قبل أيام منى ، والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى ومن
أقام بها . ومفهوم الشرط أن النقص إن تأخر هو الوقوف كترك النزول بالمزدلفة أو ترك
رمي أو حلق أو كان وقته كهدي المار بعرفة الناي به الوقوف ، وكأزوال ابتداء وإمداؤه
حين وقوفه أو آخر الثلاثة حتى فأت أيام منى فإنه يصومها مع السبعة متى شاء .

(ولم تحجز) بضم فسكون لا تكفي السبعة (إن قدمت) بضم فكسر مثقلاً أي
السبعة أو شيء منها (على وقوفه) وكذا المقدم منها على رجوعه من منى قاله سند لقوله

كَصَوْمِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ ، أَوْ وَجَدَ مُسَلِّفًا لِمَالٍ يَبْلُدهُ ، وَنُدِبَ
الرُّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ ،

تعالى ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ولا يحتسب من السبعة التي صامها قبل وقوفه بثلاثة قاله قت مقتصرأ عليه . وقال عبيد بن ربيعة خلاف فان صام العشرة كلها قبل وقوفه فقال الخط الظاهر اكتفاؤه بثلاثة منها ، ولا يخالف ما تقدم عن تت لإختلاف موضوعها . ويندب تأخير صوم السبعة إلى أن يرجع إلى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ هل المعنى للأهل قاله غير مالك ، أو لمكة قاله مالك رضي الله تعالى عنه . فأن استوطن مكة صام بها اتفاقاً .

وشبه في عدم الإجزاء فقال (كصوم أيسر قبله) أي قبل شروعه فيه أو بعده وقبل كمال يوم فلا يجوزته فيلزمه الرجوع للدم ، لأنه صار واجده ويجب عليه تكميل صوم اليوم الذي أيسر فيه (أو وجد) من عليه الهدي (مسلفاً لمال) يهدي به وينظره بالقضاء من مال له (ببلده) لأنه صار موسراً حكماً ، فان لم يجد كذلك فيصوم ولا يؤخر حتى يرجع لبلده ولا لمال يرجوه بعد خروج أيام منى لأنه مخاطب بالصوم في الحج .

(وندب) بضم فكسر (الرجوع) من الصوم (له) أي الدم إن أيسر به (بعد) صوم (يومين) بأن أيسر في ليلة الثالث ، وكذا إن أيسر فيه ، وكذا في ليلة الثاني أو فيه خلافاً لما يوهمه كلامه من وجوب الرجوع فيها ، فالذي يجب رجوعه ولا يكفيه صومه هو الذي أيسر قبل إكماله يوم ، فتحصل أنه يندب الرجوع بعد إكمال يوم وقبل إكمال الثالث ، فان أيسر بعد إكماله فلا يرجع لأن الثلاثة قسيمة السبعة فكأنها نصف العشرة أفاده قت . وهو يقتضي عدم جواز الرجوع للدم بعد الثلاثة . وفي الخط عن ابن رشد بوجد الهدي بعد صوم الثلاثة لم يجب عليه إلا أن يشاء اه عب .

طفي قوله وندب الرجوع له بعد يومين ونحوه لابن الحاجب وابن شام بعد يوم أو يومين ، وأصل ذلك قول اللخمي استحباب مالك رضي الله تعالى عنه لمن وجد الهدي قبل أن يستكمل الأيام الثلاثة أن يرجع إليه ، قال وهذا يحسن فيمن قدم الصوم على

وَوُقُوفُهُ بِهِ الْمَوَاقِفُ ، وَالنَّحْرُ بِمَنَى

الوقت المضيق اه . وانظر هذا مع قولها في كتاب الظهار وإن صام ثلاثة أيام في الحج ثم وجد ثمن الهدي في اليوم الثالث فليمض على صومه ، وإن وجد ثمنه في أول يوم فإن شاء أهدي أو تقادى على صومه فأمره بعد يومين بالتأدي وخيره في أول يوم ، وكل هذا مخالف لما هنا اه البناني .

قد يقال يصح حمل ما ذكره المصنف ومتبوعاه على ما فيها بأن يراد باستحباب الرجوع بعد يومين أي وقبل الشروع في الثالث كما نقلت عن ابن ناجي خلافاً للخصي ، والمراد بالتخير الذي فيها عدم اللزوم فلا ينافي الاستحباب وبما ذكر تعلم أن قول ز بوجوب الرجوع للهدي قبل كمال اليوم غير صحيح .

(و) ندب (وقوفه) أي الهدي (به) أي الهدي (المواقف) كلها فالتدب منصب على المجموع فلا ينافي أن إيقافه بعرفة جزءاً من ليلة النحر شرط ، وهذا فيما ينحر بمنى ، وأما ما ينحر بمكة فشرطه الجمع بين الحل والحرم ويكفي وقوفه به في أي موضع من الحل في أي وقت ، وأراد بالمواقف عرفة والمشعر الحرام ومنى ، وعدت موقفاً لوقوفه بها عقب الجمرتين الأوليين ، ومزدلفة مبيت لا موقف قاله عب . البناني قوله منصب على المجموع نحوه في الخط وت ، وتعقبه ابن عاشر وطفى بأن كلام المصنف لا يحتاج لتأويل وهو على ظاهره من أن كل موقف مستحب ، لأن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل إنما هو شرط لنحره بمنى وليس شرطاً في نفس الهدي ، حتى لو ترك بطل كونه هدياً ولا منافاة بين ندب إيقافه بعرفة وكونه شرطاً في نحره بمنى ، والنحر بمنى غير واجب بل إن شاء وقف به بعرفة ونحره بمنى ، وإن شاء لم يقف به بعرفة ونحره بمكة قاله في المدونة .

(و) ندب (النحر) للهدي ومنه جزاء الصيد (بمنى) مع استيفاء الشروط الثلاثة الآتية ، ويشترط كونه نهراً فلا يجزيه ليلاً ، والفدية لا تختص بمكان . ولو عبر بذكاة كان أشمل وما قورناه من ندبه مع الشروط نحوه في الخط ، فإن ذكى بمكة معها أجزاء وخالف المندوب ، قال وهو الآتي على مذهب ابن القاسم وشهره المصنف في منسكه اه ،

إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ ، وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ ؛ كَهَوِّ
بِأَيَّامِهَا ، وَإِلَّا فَمَكَّةُ ،

وجعله لت معها واجبا ونحوه للشارح أيضا وعزيا عن عياض الوجوب لابن القاسم ،
واتفقوا على اجزائه بمكة معها أفاده عب . وصوب الرماصي الوجوب لتصريح عياض في
إكماله به . وما قاله الخط غير ظاهر ولا دليل له في قولها ومن وقف بهدي جزاء صيد
أو متعة أو غيره بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بها جاهلا أو ترك منى متعمدا أجزاءه ،
لأن الأجزاء لا يدل على الجواز .

وذكر شروط نحره بنى فقال (إن كان) الهدي سبق (في) إحرام (حج) فرض
أو مندور أو تطوع ، وشمل المسوق بحج ما كان عن نقص في عمرة (ووقف به) أي
الهدي (هو) أي الهدي ، فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر في وقف على حد
قوله تعالى ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ ٣٥ البقرة (أو نائبه) أي الهدي كذا جزؤه وهو ضال
من مهديه وقوفا (كهو) أي كوقوفه الركني في كونه بعرفة جزؤه من ليلة العيد ، فاحترز
بقوله أو نائبه عن وقوف التجار بنعمهم بعرفة جزؤه من ليلة العيد ، فإنه لا يكفي من
إشترائه منهم بمعنى لأنهم لم ينوبوا عنه فيه إلا أن يشتريه منهم بعرفة ويتركه هندم حتى
يأتوا به منى ، ويقولوه كهو عن وقوفه به بها نهرا فقط ونحر (بأيامها) أي منى هذا
ظاهر سياقه وقرره عليه الشارح وقت . وقال عج وأحمد المعتمد بأيام النحر فقط إذ اليوم
الرابع ليس وقتا لنحر ولا ذبيح فتجاوز في التعبير ، ولو قال بأيام النحر
لكان أولى .

(وإلا) أي وإن لم توجد هذه الشروط الثلاثة بأن انتفت كلها بأن ساقه في عمرة
نذرا أو جزاء صيد أو تطوعا أو لنقص في حج سبق أو عمرة كذلك أو ساقه لا في
إحرام كذلك أو شيء منها بأن فاته وقوف عرفة أو خرجت أيام النحر (فمكة) محل
وجوبا ولا يحزى بمعنى ولا يغيرها لقوله تعالى ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ ٩٥ المائدة . ابن
عطية ذكرت الكعبة لأنها أم الحرم وأسه .

وَأَجْزَاءُ إِنْ أَخْرَجَ لِحُلٍّ : كَانَ وَقَفَ بِهِ فَصَلَّ مُقْلَدًا ، وَنَحَرَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ

ولما كان شرط كل هدي الجمع فيه بين الحل والحرم وكان ما يذكي بمنى مجموعا فيه بين الحل والحرم إذ شرطه وقوفه بعرفة وهي من الحل بين المصنف أن هذا شرط في المذكي بمكة الذي من صورته ما فاتته الوقوف بعرفة فقال (وأجزاء) كل هدي يذكي بمكة (إن أخرج) بضم الهمز وكسر الراء (لحل) من أي جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة ، وسواء كان المخرج له حلا أو محرما ، وسواء أخرجه هو أو نائبه حلا أو محرما . قال سند والأحسن إذا كان الهدي مما يقلد ويشعر أن يؤخر إلى الحل فان قلده وأشعره بالحرم وأخرجه أجزاء ، والأحسن أن يبأسر ذلك بنفسه وأن يحرم إذا دخله قال فيها فان دخل به حلالا أو أرسله مع حلال أجزاء .

وشبه في الإجزاء فقال (كان وقف) رب الهدي (به) أي الهدي بعرفة جزءاً من ليلة العيد (فضل) الهدي من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقلداً) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة (ونحر) بضم فكسر أي الهدي ، أي نحره من وجد بمنى في أيام النحر ثم وجده ربه منحوراً فقد أجزاء ربه . ابن غازي أشار بهذا لقوله فيها ومن أوقف هديه بعرفة ثم ضل منه فوجده رجل فنحره بمنى لأنه رآه هدياً فوجده ربه منحوراً أجزاء . وذهب قوم قوله وقف به أنه إن لم يقف به بعرفة وضل مقلداً ثم وجده مذكي بمنى لم يحرمه إلا أن يقف به من وجده بعرفة ، كما إذا ضل قبل الجمع فيه بين الحل والحرم فوجده مذكي بمكة فإنه لا يجزىء فان لم يقف به بعرفة وصل مقلداً بعد جمعه فيه بين الحل والحرم ثم وجده مذكي بمكة فيجزىء فيها من قلده هديه وأشعره ثم ضل منه فأصابه رجل فأوقفه بعرفة ثم وجده ربه يوم النحر أو بعده أجزاء ذلك التوقيف لأنه وجب هدياً له ، ونحوه لابن الحاجب .

(و) الهدي المسوق (في) إحرام (العمرة) لنقص فيها كتعدي مبيقات وترك تلبية أو إصابة صيد أو في حج سابق أو في عمرة سابقة أو لنذر يذكي (بمكة) وصرح بهذا مع

بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ ، وَإِنْ أَرْدَفَ لَخَوْفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ ؛ أَجْزَاءُ التَّطَوُّعِ لِقِرَانِهِ :

دخوله في قوله سابقاً وإلا فمكة لقوله (بعد سعيها) أي العمرة فلا تجزئ تذكيتة قبله تنزيلاً له منزلة الوقوف في هدي الحج في أنه لا يذكي إلا بعده .

(ثم حلق) المتمتع رأسه أو قصر وحل من عمرته . الأبهري ولا يجوز أن يؤخر نحره أي عن الحلق فأتى بشم المرتبة ليفيد أن الحلق في العمرة بعد تذكية الهدي كالحج لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ١٩٦ البقرة ، والنهي محمول على الكراهة ، وكذا قول الأبهري . ولا يجوز أن يؤخر نحره فلا ينافي ما مر للمصنف من أن تقديم النحر على الحلق مندوب .

(وإن) أحرم شخص بعمرة وساق هدياً تطوعاً وقلاه وأشعره ثم (أردف) أصحاً عليها (لخوف فوات) للحج إن أخر إحرامه حتى يتمها لقرب وقت الوقوف فصار قارناً (أو) أردفت امرأة محرمة بعمرة الحج عليها ومعها هدي تطوع (لحيض) أو نفاس نزل بها فمنعها من إتمام عمرتها وخافت فوات الحج إن أخرت إحرامه إلى إتمامها بعد طهرها لقرب وقت وقوفه فصار قارناً (أجزأ) الهدي (التطوع) أي الذي لم يسق لشيء وجب أو يجب في الصورتين (لقرانه) أي المردف من الشخصين .

ابن غازي أشار بمسألة الحيض لقوله فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرأة دخلت مكة بعمرة ومعها هدي فعاضت بعد دخولها مكة قبل أن تطوف أنه لا ينحر هديها حتى تطهر ثم تطوف وتسمى وتنحره وتقصر ، وإن كانت ممن يريد الحج وخافت الفوات ولم تستطع الطواف بمحضها أهلت بالحج وسأقت هديها وأوقفته بعرفة ولا تنحره إلا بغيره وأجزأها لقرانها وسبيلها سبيل من قرن اهـ .

قال في المعونة يستحب للمردفة لحيض أن تعتمر بعد فراغها من القران كما فعلت عائشة رضي الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة والسلام ، ومفهوم لخوف فوات أو لحيض مفهوم موافقة فمن أحرم بعمرة وساق الهدي تطوع ثم أردف الحج عليها لغير عذر أجزأه

كَانَ سَاقَهُ فِيهَا ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ، وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً بِمَا إِذَا
سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ ، وَالْمُنْدُوبُ بِمَكَّةَ الْمُرَوَّةُ ،

هدي التطوع لقرائه ، وظاهره وإن قلده وأشعره للعمرة قبل الإرداف وهو ظاهر
إطلاقاتهم أيضاً خلافاً لقول البساطي الإجزاء ظاهر إذا لم يقلد ويشعر للعمرة .

وشبه في الإجزاء فقال (كان) أحرم بعمرة و (ساقه) أي الهدي لا بقيد كونه
تطوعاً (في) إحرام (ها) أي العمرة وأتمها في أشهر الحج وتحلل منها ولم يذكّر الهدي
الذي ساقه فيها (ثم حج من عامه) وصار متمتماً فيجزئ به الهدي الذي ساقه في العمرة
لتمتعه سواء ساقه له أولاً (وتوولت) بضم المثناة والهمز وكسر الواو مشددة أي فهت
المدونة (أيضاً) أي كما توولت بإجزائه مطلقاً سبق للتمتع أم لا (بما إذا سبق) الهدي
في العمرة (للتمتع) أي ليجعله هدياً عن تمتعه إلا أنه لما ساقه وقلده وأشعره قبل إحرامه
بالحج ساء تطوعاً لذلك فهو تطوع حكماً ، فلذا أجزأه عن تمتعه ، فإن لم يسقه له فلا
يجزئه له . والمذهب تأويل الإطلاق كما هو في اصطلاحه في قوله وتوولت أيضاً ، فسقط
قول بعضهم لو قال وهل يجزىء إن ساقه فيها ثم حج من عامه أو إلا إذا سبق للتمتع
تأويلان ، كان أجرى على غالب عادته في ذكر التأويلين .

فإن قيل لم أجزأ التطوع المحض عن القران ولم يجز عن التمتع على التأويل الثاني إذا لم
يسق له . قلت القران تندرج العمرة فيه في الحج فتعلقها به قوى فصار المسوق فيها
كالمسوق فيه والتمتع لا تندرج العمرة فيه في الحج فضعف تعلقها به فلم يكن المسوق فيها
كالمسوق فيه (والمندوب) فيما ينحر بمنى الثابت بالسنة عند جرة العقبة ومنى كلها منحر
ولا يجزىء النحر بعد جرة العقبة مما يلي مكة لأنه ليس من منى وفيما ينحر (بمكة المروءة)
لما في الموطأ وغيره أن رسول الله ﷺ قال بمنى هذا المنحر ، وكل منى منحر ، وفي
العمرة عند المروءة هذا المنحر ، وكل فجاج مكة وطرقها منحر . والمراد القرية نفسها فلا
يجوز النحر في طوى بل يدخل دور مكة كما قال ابن القاسم .

وهل قوله وكل فجاج النحر على أن قوله هذا المنحر أي المندوب كما قال المصنف

وَكُرَّةٌ تَحْرُ غَيْرُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ ، وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ ،

(وكرهه) بضم الكاف لمن له هدي (لحر غيره) أي استنابة غيره في لحر هديه إن كان ما ينحر أو ذبحه إن كان ما يذبح إن كان النائب مسلماً وإلا لم يحزه ، وعليه بدل قاله فيها ، فإن ذكاه غيره بغير استنابة فلا تنطبق الكرامة بربه .

وشبه في الكرامة فقال (كالأضحية) فتكره الاستنابة على ذكائها فالسنة توليها بنفسه تواضعاً في العبادة واقتداءً بسيد العالمين ﷺ .

(وإن مات) شخص (متمتع) عن غير هدي أو عن هدي غير مقلد (فالهدي) اتمتع به واجب على وارثه لإخراجها (من رأس) أي جملة (ماله) أي المتمتع الذي مات عنه ولو استغرقه أو لم يوص به كزكاة الحرث والماشية التي مات بعد وجوبها عليه ، بخلاف زكاة العين لاحتمال إخراجها سراً والهدي يقلد ويشعر ويساق من الحبل إلى الحرم فلا يخفى ، لكنه مؤخر عن الدين لأدومي (إن) مات المتمتع بعد أن (رمى العقبة) يوم العيد أو فوات وقت أداء رميها بغروب يوم العيد قاله ابن عرفة ، أو طاف للأضحية قبل رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فالهدي من رأس ماله لحصول معظم الأركان مع حصول أحد التحللين ، فقد أشرف على الفراغ . ومفهوم الشرط أنه إن مات قبل ذلك فلا يجب على الوارث شيء ، فإن كان قلده هدياً تعينت تذكئته ولو مات صاحبه قبل الوقوف . فإن انتفت الثلاثة فلا شيء عليه من رأس مال ولا من ثلث ، ولا يعارض ما هنا قوله المتقدم ودم التمتع يجب بإحرام الحج ، لأن معنساء الوجوب الموسع المعروض للسقوط ، وإنما يتعتم برمي جرة العقبة كما قال هنا . ونظيره ما يأتي في الظهور من وجوب كفارته بالعود وتجنبها بالوطء .

ومفهوم متمتع أنه إن مات قارن فالهدي من رأس ماله حيث أردف الحج على العمرة اردافاً صحيحاً ثم مات تقريره ، عب وفيه نظر فإن شرط دم القران الحج بإحرامه ومن مات قبل الوقوف لم يحج بإحرامه ، وأيضاً لم يكتفوا في تحتم هدي التمتع بالوقوف

وَسِنْ أَجْمِيعٍ وَعَيْبُهُ : كَالضَّحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ وَجُوبِهِ
وَتَقْلِيدِهِ ، فَلَا يُجْزَىءُ مُقْلَدٌ بِعَيْبٍ وَلَوْ سَلِمَ ، بِخِلَافٍ عَكْسِهِ

فكيف يكتفى في تحتم دم القران بمجرد الاراداف ، مع أنه مقيس على دم التمتع وأيضاً
تقدم قوله لا دم قران ومتعة للفائت .

(وسن) بكسر السين وشد الذون أي عمر (الجميع) أي جميع دماء الحج من هدي
وجزاء وفدية (وعيبه) أي الجميع المانع من إجزائه أو كماله (ك) سن وعيب
(الضحية و) الوقت (المعتبر) فيه السن والسلامة من العيوب المانعة من الاجزاء أو
الكمال (حين وجوبه) أي تعيين النعم وتمييزه عن غيره للاهداء به إن كان لا يقلد
كالغنم (و) حين (تقليده) إن كان مما يقلد كبذنة وبقرة فليس المراد بوجوبه كونه
واجباً ، وكلامه في مناسكه يفيد أن التعيين والتمييز للاهداء كاف فيما يقلد أيضاً .

البنائي ما في المناسك هو المراد هنا لقوله في التوضيح عقب عبارة ابن الحاجب التي
هي كمبارته هنا ما نصه المراد بالتقليد هنا تهية الهدى واخراجه إلى مكة . وقال سند
الهدى يتعين بالتقليد والاشعار وبسوقه وبندره وإن تأخر ذبحه .

وفرع على قوله والمعتبر الخ فقال (فلا يجزىء) هدي واجب لقران أو تمتع أو
لغيرهما أو لوفاء نذر مضمون (مقلد) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة حال كونه
متلبساً (بعيب) مانع من الاجزاء كشدة عرج أو صغيراً لم يبلغ سن الاجزاء إن استمر
معيباً أو صغيراً إلى حين تذكيته بل (ولو سلم) بفتح فكسر أي برىء من العيب أو بلغ
السن المجزىء قبل تذكيته بخلاف عيب لا يمنع الاجزاء كخفيف مرض ، فيجزىء معه أو
يمنعه في متطوع به أو مندور معين ، ويجب إنفاذ ما قلده معيباً أو صغيراً لوجوبه
بالتقليد ، وإن لم يجز سواء كان واجباً أولاً وسواء كان عيبه مانعاً أولاً .

(بخلاف حكمه) أي مقلد بعيب سلم وهو مقلد سليم عيب فيجزىء إن لم يتعد
عليه ولم يفرط فيه ، وإلا ضمنه قاله سند ولم يمنع التعيب بلوغ المحل فلو منعه كموته أو
سرقته ضمن يذله في الواجب والنذر المضمون .

إِنْ تَطَوَّعَ ، وَأَرَشُهُ وَثَمَنُهُ فِي هَدْيٍ إِنْ بَلَغَ ، وَإِلَّا تُصَدَّقَ
بِهِ ، وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَيْرِ ، وَسُنَّ إِشْعَارُ

(إن تطوع به) أورد عليه أن المعتمد إجزاؤه في الواجب أيضا . وأجيب بأن الكاتب حذف واو قبل إن وأبدل فاء بواو في قوله وأرشه ، والصواب وإن تطوع به فأرشه الخ ، فهو كلام مستأنف لا شرط في قوله بخلاف عكسه وبأن قوله إن تطوع به قدمه الكاتب عن محله ومحلّه عقب قوله تصدق به . فإن قيل ما معنى إجزاء التطوع . قيل معنى صحته وسقوط تعلق النذب به (وأرشه) أي عوض عيب هدي التطوع والنذر المعين ولو منع الأجزاء (وثمنه) إذا استحق الذي يرجع به المشتري على بائع الهدي يجعل (في هدي) آخر هدي به عوضا عن العيب والمستحق (إن بلغ) الأرش أو الثمن عن هدي (وإلا) أي وإن لم يبلغ الأرش أو الثمن ثمن هدي آخر (تصدق به) أي الأرش أو الثمن وجوبا . واستشكل وجوب التصديق بأرش أو ثمن هدي التطوع بأن من تصدق بمعين ثم استحق فليس عليه بدله ، وبأن من اشترى شيئا ووهبه فاستحق فثمنه لو أهبه . وأجاب اللخمي بأنه هنا نذر الثمن أو تطوع به ثم اشترى به هديا ولو كان تطوع بالهدي فلا يلزمه بدله . الغرياني هذا ظاهر فقها بعيد من لفظ الكتاب .

(و) أرشه وثمنه المأخوذ (في) عيب أو عين الهدي (الفرض) الأصلي أو المنذور المضمون (يستعين به في) هدي (غير) إن كان العيب مانعا للأجزاء ، وإلا فيجعله في هدي إن بلغ وإلا تصدق به ، وتحصل من كلامهم أربع صور ، لأن الهدي إما تطوع ومثله المنذور المعين ، وإما فرض ومثله المنذور المضمون ، وفي كل إمام أن يمنع العيب الأجزاء أولا ، ومحل التفصيل في كلام المصنف في العيب المانع المتقدم على التقليد ، وظاهر قوله يستعين به في غير كالمدة وجوبها . والذي لابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة يستعين في الهدي إن شاء .

(وسن) بضم السين في البدن بدليل ذكره البقر والفم بعد لمن يصح بجره (إشعار)

سَنَمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ

أي شق (سنمها) يضم السين والنون جمع سنام بفتح السين ان كان لها سنام ، وكذا ما لا سنام لها كما في المدونة . وروى محمد لا تشمر وشهر وهو ظاهر المصنف ، لأنه تعذيب شديد وخفيف في السنام فإن أشمر من لا يصح نحره لم تحصل السنة . وهل يعاد أو لا لأنه تعذيب شديد وما لها سنامان تشمر في أحدهما فقط ، وهذا ظاهر كلامهم أفاده عب . ابن عرقعة الأشعار شق يسيل دماء والسنم بضمين جمع سنام كقذال وقذال فلا يتمدى الأشعار السنام من العجز لجهة الرقبة وذلك هو العرض (من) الجنب (الأيسر) . الخط الظاهر أن من بمعنى في كقوله تعالى ﴿ من يوم الجمعة ﴾ ٩ الجمعة ، وقوله تعالى ﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾ ٤ الأحقاف . وقول ابن غازي للبيان بعيد وعلى أنها للبيان فالمعنى منها الذي هو الأيسر ، ووجه بعده أن البيان بعض المبين بالفتح قاله عب (للرقبة) اللام بمعنى من على المعتمد هنا ، والمعنى أنه يشق في السنام من جانبه الأيسر مبتدئاً من ناحية الرقبة إلى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر إلى المقدم ولا من المقدم إلى جهة ركبي البعير ، ولا بد في النذب أن يسيل منه الدم ولو شق قدر أنملة ، كما في ابن عرقعة ونحوه في منسك المصنف وذكر بعده ما نصه ، وقبل قدر أنملتين ، واقصرت عليه وابن الخط في مناسكه .

قال البدر وانظره مع أن المصنف حكاه بقليل وصدر بالقول بالاكْتفاء بمجرد الاسالة اه . البناني قوله ونحوه في منسك المصنف وذكر بعده الخ تحريف لكلام المناسك ولفظها ، والأشعار أن يشق من سنمها الأيسر ، وقيل الأيمن من نحو الرقبة إلى المؤخر ، وقيل طولاً قدر أنملتين أو نحو ذلك اه ، فليس فيها قدر أنملة وليس فيها قدر أنملتين مقابلاً لما قبله كما زعمه نزيلها ، وإنما قوله وقيل داخل على قوله طولاً مقابلاً لقوله إلى المؤخر ، وبه تعلم أن ما نقله عن البدر قصور غير صحيح والصواب ما لابن الخط وت . ابن عرقعة وفي أوليته أي الأشعار في الشق الأيمن أو الأيسر . ثالثاً أن السنة في الأيسر .

ورابعها هما سواء وفي النكت قال الأبهري إنما كان الأشعار في الجانب الأيسر لأنه

مُسَمِّياً ، وَتَقْلِيدٌ ،

يجب أن يستقبل بها القبلة ثم يشعرها ، فإذا فعل ذلك كان وجهه مقى أشعرها في شقها الأيسر ، وإذا أشعرها في اليمين لم يكن وجهه إلى القبلة وذلك مكروه اهـ . ولعل ابن عرفة لم يقف عليه إذ عزاه لمن دون الأبهري فقال وجه الباجي كونه في الأيسر بأنها توجه للقبلة ومشعرها كذلك فلا يليه منها إلا الأيسر . وابن رشد بأن السنة يكون المشعر مستقبلاً يشعر بيمينه وخطامها بشماله فإذا كان كذلك وقع في الأيسر ، ولا يكون في اليمين إلا أن يستدير القبلة أو يشعر بشماله أو يسلك له غيره . ابن عرفة إنطبع ما قالاً إن أرادوا توجيهها للقبلة كالذبج لا رأسها للقبلة اهـ ، فليست أم قاله ابن غازي أخذاً زمامها بيده اليسرى .

(مسمياً) ندباً كذا بطرة عن سيدي أحمد بابا عازياً له للإمام مالك رضي الله تعالى عنه أي قائلاً بسم الله والله أكبر . اللخمي قال مالك رضي الله تعالى عنه عرضاً وابن حبيب طولاً . ابن عرفة لم أجد لغويّاً إلا فسر الطول بضد العرض ولا العرض إلا بضد الطول . وقال البيضاوي في مختصره الكلامي الطول البعض المفروض أولاً قيل أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح والأخذ من رأس الإنسان لقدمه ومن ظهر ذات الأربع لأسفلها ، والعرض المفروض ثانياً ، والامتداد الأقصر ، والأخذ من بين الإنسان ليساره ، ومن رأس الحيوان لذنبه ، والطول والعرض كميّتان مأخوذتان مع إضافتين . ابن عرفة فلمل العرض عند مالك رضي الله تعالى عنه كتنقل البيضاوي وهو الطول عند ابن حبيب فيثقفان .

(و) سن (تقليد) أي جعل قلادة في رقة الهدى والأول تقديمه في الذكراً على الإشعار لأن السنة تقديمه عليه في الفعل خوفاً من نفاها بالإشعار لإيلاها فلا يتمكن من تقليدها . ولعله اتكل على قوله عند الإحرام وتقليد هدي ثم إشعاره ولم يكتف بما تقدم لإجماله وزمنها عند الإحرام إن سبق الهدى عنده . ابن عرفة عياض وابن رشد يستحب لسائقه فعلها من ميقاته ولباعته من حيث بعثه ، وفي كراهة فعلها بنفي الخليفة مؤخراً

وَنَدِبَ نَعْلَانِ بَنَاتِ الْأَرْضِ ، وَتَجْلِيلُهَا وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ وَقُلِدَتْ أَلْبَقَرُ فَقَطْ ؛ إِلَّا

إحرامه للجحفة نقلا للباجي سماع ابن القاسم مع رواية محمد ، ورواية داود بن سعيد لا بأس به وفضلها بكان واحد أحب إلي .

(وندب) في المقلد به (نعلان) ويكفي واحد (بنات الأرض) فلا يجعل من وتر ولا شعر ونحوهما مخافة أن يتعلق بنفس أو جبل فيخنفها ، ونبات الأرض يسهل قطعه .

وحكمة التقليد والاشعار إعلام المساكين أنه هدى فيتبعونه وواجده ضالاً فيرده ولم يكتف بالتقليد لأنه يصدد الزوال .

(و) ندب (تجليلها) أي البدن فقط قاله تـ والخط بأن يجعل عليها شيئاً من الثياب وأفضلها الأبيض ونحو ما للمصنف في البيان ، وفيها تجلل إن شاء الله ونحوه لابن العاجب (و) ندب (شقها) أي الجلال عن الأسنمة ليظهر الإشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط (إن لم ترتفع) قيمتها بأن كانت درهمين ، فإن ارتفعت بأن زادت عليهما استحب عدم شقها لأنه نقص على المساكين في البيان ، ويؤخر تجليلها حينئذ إلى حين الغدو من منى إلى عرفة .

قال مالك رضي الله تعالى عنه من أمر الناس أن يشق الجلال عن أسنمتها وذلك يحبس عن أن يسقط ، وما علمت أن أحداً كان يدع ذلك إلا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فإنه لم يكن يشق ولم يكن يجلل حتى يغدو من منى إلى عرفات فيجللها ، وذلك أنه كان يجلل الجلال المرتفعة والانماط المرتفعة ، قيل أو إنما كان يفعل ذلك استبقاء للثياب ، قال نعم فأحب إلي إذا كانت الجلال مرتفعة أن لا يشق منها شيئاً ، وإن كانت ثياباً دوناً فشقها أحب إلي . ابن يونس عن ابن المواز عن مالك رضي الله تعالى عنه أحب البنا شق الجلال عن الأسنمة إن كانت قليلة الثمن كدرهمين وأن لا يشق المرتفعة استبقاء لها .

(وقُلِدَتْ) بضم فكسر مثقلاً (البقر فقط) أي بدون إشعار في كل حال (إلا)

بِأَسْمَةِ لَا الْغَنَمُ ، وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذَرِ مَسَاكِينَ عَيْنٍ
مُطْلَقاً عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْفَنِيِّ وَالْقَرِيبِ ،
وَكُرْهٌ لِذِمِّيٍّ

حال كونها (بأسمة) فتشعر أيضاً وفيها تقلد البقر ولا تشعر إلا أن تكون لها أسمة
فتشعر . وفي المبسوط أنها لا تجلل . وقال المازري تجلل قهما قولان (لا) تقلد ولا تشعر
(الغنم) وأشعارها حرام لأنه تعذيب في غير ما ورد فيه النص بالترخيص ،
وتقليدها مكروه .

(ولم يؤكل) بضم المثناة وفتح الكاف أي يحرم على المهدي أن يأكل (من نذر) أي
منذور (مساكين عين) بضم فكسر مثقلاً لهم باللفظ كهذا نذر للمساكين أو بالنسبة
كهذا نذر ثوباً للمساكين فيمنع الأكل منه (مطلقاً) بلغ محله وهو منى يشروطها أو
مكة عند انتفاؤها أو لم يبلغه معينين أم لا . أما عدم أكله منه قبل الحمل فلأنه ليس عليه
بدله فيتم بتعطيه لبأكل منه ، وأما بعد الحمل فلأنه قد عين أكله وهم المساكين (عكس)
أي خلاف حكم (الجميع) أي جميع الهدايا متطوعاً بها أو واجبة ما تقدم ذكره من
واجب لنقص بحج أو عمرة أو فوات أو تعدي ميقات أو ترك وقوف بعرفة نهراً أو
نزول بمزدلفة ليلاً أو مبيت بمنى أو رمي جمار أو طواف قدوم أو تأخير حلق ، وكهدي
فساد على المشهور ، وما لم يتقدم ذكره كنذر غير معين لم يجعله للمساكين فله الأكل منها
مطلقاً بلغت محلها أم لا ، ويتزود قال الله تعالى « فكلوا منها وأطعموا الفقاع والمعر »
٣٦ الحج ، فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الفقاع بالسائل لمعطى للمعر عليه وهو
من يعرض بالسؤال ولا يسأل .

وإذا جاز له الأكل في الجميع (فله) أي المهدي (إطعام الفنى والقريب) وإن
لزمته نفقته وله التصديق بالكل والبعض بلا حد على المذهب قاله سنده (وكره) له
الإطعام منها (لذمي) أو التصديق عليه بشيء منها ، واستثنى من الجميع ما يؤكل في
حال دون آخر وتحته نوعان ما يؤكل منه قبل الحمل لا بعده وعكسه .

إِلَّا نَذْرًا لَمْ يُعَيَّنْ ، وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْحُلِّ ، وَهَدْيٌ
تَطَوُّعٌ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتَلَقَّى قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخَلَّى لِلنَّاسِ :

وأشار لأولهما بقوله (إلا نذراً) للمساكين (لم يعين) كالله علي هدي للمساكين ،
أوله علي هدي أو بدنة ثاوياً للمساكين ، فإن لم يحمله لهم بلفظ ولا نية فيجوز له الأكل
منه مطلقاً قبل الحل وبعده كما تقدم (و) إلا (الفدية) التي جعلت هدياً وإلا فيمنع
الأكل منها مطلقاً (و) إلا (الجزاء) لصيد فلا يأكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل)
وهي منى مع الشروط ومكة مع عدمها . وامتنع الأكل من نذر المساكين غير المعين
لوصوله لهم ، ومن الفدية لأنها بدل الترفه أو إزالة الأذى ، ومن الجزاء لأنه عوض الصيد
ومفهوم بعد الحل جواز الأكل منها إذا عطبت قبل حملها لوجوب بدلها عليه وبعثه إلى
الحل ، فلا يلزم الأكل مما وجب عليه .

وأشار لثانيهما بقوله (و) إلا (هدي تطوع) لم يجب بشيء ولم يحمله للمساكين بلفظ
ولا نية فلا يأكل منه (إن عطب قبل محله) لأنه ليس عليه عوضه إلا أن يمكنه تذكيتة
ويتركها حتى مات فيضمنه ، لأنه مأموم بها ومؤتمن عليه قاله سند . ومنع أكله منه قبله
لاتهامه على تعطيه . وقيل المنع تعبد فإن سماه أو نواه للمساكين فلا يأكل منه قبل ولا
بعد (فتلقى) بضم المثناة وفتح القاف أي تطرح (قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ) بعد نحره علامة كونه
هدياً فلا يؤكل ولا يباع (ويخلى) بضم ففتح مثقلاً أي يترك (للناس) مسلمهم وكافرهم
فقيرهم وغنيهم كما هو ظاهر عبارته ونحوها .

قوله ويخلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والموضح خلاف ما ذكره سند
من أن هدي التطوع يختص بالفقير ، ونقله الخط ، وأفاد قوله ويخلى للناس أمرين إجزاءه
مع قوم طلب ببذله ومنع أكله منه ، فإنه كالمباغة في أنه لا يتعلق بشيء منه . ومفهوم
الشرط جواز أكله منه بعده .

وحاصل ما ذكره هنا من الهدايا ثمانية وهي أقسام النذر الأربعة المعين والمضمون
وكل منها إما أن يحل للمساكين أولاً ، وهدي النقص والفدية والجزاء وهدي التطوع

كَرْسُولِهِ ، وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرُّسُولِ بِأَمْرِهِ ، بِأَخْذِ شَيْءٍ ،
كَأَكْلِهِ مِنْ مَصْنُوعٍ بَدَلَهُ ،

وهي باعتبار الأكل أربعة أقسام ما يمنع أكله منه مطلقاً ، وما يجوز أكله منه مطلقاً ،
وما يمنع أكله منه بعد محله ويجوز قبله وعكسه كما أفادها المصنف ، ونظمها ابن غازي
بإحكامها في نظائر الرسالة فقال :

كل هدي نقص والذي ضمنتنا	إن لم تكن سميت أو قصداً
ودع معيناً إذا فعلتاً	وقبل كل جزاء صيد نلتنا
وهدي فدية الأذى إن شئتنا	وما ضمنت قصداً وصرحتنا
وبعد كل طوعاً وما عينتاً	إن لم تكن سميت أو أخبرتنا

وشبه في تذكية هدي التطوع وإلقاء قلالته بدمه والتخليفة بينه وبين الناس فقال
(كرسوله) أي رب الهدي الذي أرسله يهدي تطوع فعطب منه قبل محله فيذكيه
ويطهر قلالته بدمه ويخليه للناس فلا يأكل منه . قال الشيخ سالم ويحتمل أنه تشبيه في
جميع ما تقدم من الأحكام والأفعال وهو الاظهر فيها والمبعوث معه الهدي يأكل منه إلا
من الجزاء أو الفدية أو نذر المساكين فلا يأكل منه شيئاً إلا أن يكون الرسول مسكيناً
فجائز أن يأكل منه . وقال في هدي التطوع وإن بعث بها مع رجل فعطبت فسييل
الرسول سييل صاحبها لو كان معها ولا يأكل منها الرسول .

(وضمن) رب الهدي (في غير) مسألة (الرسول ب) سبب (أمره) أي رب
الهدي شخصاً (يأخذ شيء) من هدي ممنوع أكله منه . وشبه في الضمان فقال (كأكله)
أي ربه (من) هدي (ممنوع) أكله منه ومفعول ضمن قوله (بدله) أي الهدي هدياً
كاملاً لا قدر أكله أو ما أخذه مأموره فقط ، سواء أمر مستحقاً أو غيره إن كان الهدي
تطوعاً كغيره إن أمر غير مستحق ، وإلا فلا شيء عليه . وأما الرسول فلا ضمان على
الهدي إن لم يأمره به لأنه أجنبي تعدي ، ولا على الرسول إن أكل أو أمر من يأكل أو
يأخذ شيئاً إن كان مستحقاً ومأموره مستحق ، وإلا ضمن قدر أكله وقدر ما أخذه .

وَمَلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عَيْنٍ ، فَقَدَرُ أَكْلِهِ ؟ خِلَافٌ ،
وَالْخَطَامُ وَالْجِلَالُ : كَاللَّحْمِ ، وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ
ذَبْحِهِ ، أَنْجَزًا ،

وإن أبدله رب الهدي صار حكم مبدله في منع الأكل منه وضمنان البدل إن
أكل منه .

(ومَلْ) على ربه البدل كاملاً في كل ممنوع كالأربع السابقة وغيرها . وشهره
صاحب الكافي أو (إلا نذر مساكين عين فقدر أكله) لحماً إن عرف وزنه وقيمته إن لم
يعرفه لأنه شبيه بالفاصب وشهره ابن الحاجب (خلاف) في التشهير والثاني هو المعتمد
لأنه قول ابن القاسم فيها . وأشعر قوله قدر أكله أن الخلاف غير جار فيما أمر بأخذه من
نذر المساكين المعين فلا يضمن هدياً كاملاً باتفاق قاله عج . قال البناني الذي يظهر من كلام
المصنف أنه يضمن هدياً كاملاً لدخوله في عموم ما قبل الاستثناء وإن كان ما ذكره ز هو
الظاهر من الفقه (والخطام) بكسر الخاء المعجمة أي الزمام للهدايا سمي به لوقوعه على
خطمه أي أنفه (والجلال) بكسر الجيم جميع جل بضمها (كاللحم) في المنع والإباحة
وهو تشبيه غير تام لأنه إن أخذ قطعة من هذين أو أحدهما أو أمر بأخذهما وإن حرم
عليه ذلك فإنما يضمن قيمة ما أخذ فقط للفقراء إن فانت وإلا رده .

في التوضيح والمطلوب أن لا يعطي الهدي إلا بعد نحره فإن دفعه حباً للمساكين
ونحره أجزاء وإلا فعليه بدله ولو تطوعاً . أما الواجب فظاهر لعدم برائة ذمته منه ،
وأما التطوع فقد أفسده بعد دخوله فيه فوجب عليه قضاؤه .

(وإن سرق) بضم فكسر أي الهدي الواجب كجزاء صيد وفدية ونذر مضبوط
لمساكين وما وجب للقران ونحوه من صاحبه (بعد ذبحه) أو نحره (أجزاء) فلا بدل
عليه ، لأنه بلغ محله ووقع التمدي على معض حق المساكين ، وله المطالبة بقيمته

لَا قَبْلَهُ ، وَحُمِلَ الْوَلَدُ عَلَى غَيْرِ ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا

وصرفها لهم لأنه كان تحت يده فيما ليس له الأكل منه كالثلاثة الأول^(١) ، وأما ما له الأكل منه فله المطالبة بها ويفعل بها ما يشاء قاله سند .

(لا) يجرئه أن سرق (قبله) أي الذبيح ، وأما التطوع والنذر المعين فلا يدل عليه إذا سرق قبله . البساطى لفظ أجزأ يدل على كلامه في الواجب ومثل السرقة الضلال والموت قبل نحره كما فيها ، فإن كان واجبا لم يجر ، وإن كان تطوعا أو مندورا معينا أجزأ .

(وحمل) بضم فكسر (الولد) الحاصل بعد التقليد والإشعار الهدى وجوبا إلى مكة وحمله (على غير) أى غير أمه ولو بأجرة إن لم يمكن سوقه كما يحصل رحله أفضل من حمله عليها ، فلا يخالف قوله وندب عدم ركوبها بلا عذر . وأما المولود قبل التقليد فيندب ذبحه ولا يجب حمله ، وهل يندب ويكون على غير الأم وهو الذي يقتضيه ما في الموازية ونصها قال مالك رضي الله تعالى عنه وأحب إلى أن ينحره معها إن نوى ذلك ، قال محمد يعني نوى بأمه الهدى (ثم) حمل (عليها) أي الأم إن لم يوجد غيرها ولها قوة على حمله وإن نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجه فعلية بدله هدى كبير تام كافي التوضيح (والا) أى وإن لم يمكن حمله على أمه لضعفها أو خوف هلاكها ولم يمكن حمله على غيرها بأجرة من مال صاحبه .

(١) (قوله كالثلاثة الأول) أي الفدية والجزاء ونذر المساكين فيها من سرق هديه الواجب بعدما ذبحه أجزأه . سند هذا بين لأنه إنما عليه هدى بالغ الكعبة وقد بلغ الهدى محله فإن كان جزاء صيد أو فدية أذى أو نذر المساكين فقد أجزأه ووقع التمدي في خالص حق المساكين ، وله المطالبة بقيمته وصرفها للمساكين لأنه كان تحت يده وكانت له قسمته إن شاء ، وإن كان غير ذلك فله المطالبة بها ويفعل بها ما يشاء كما يفعل بقيمة أضحيته إذا سرق ، واستحب له ابن القاسم ترك المطالبة بها لأنها تضارع البيع .

فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَرْكُهُ لِيَشْتَدَّ ، فَكَالْتَطَوُّعِ وَلَا يَشْرَبُ
مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ

(فإن لم يمكن تركه) لكونه بفلاة من الأرض ليس بها ثقة عند ثقة (ليستد) ثم يرسل الى محله (فكا) هدي (التطوع) الذي عطب قبل محله ، فإن كان في مستعتب أي أمن نعره بمحله وخلاه للناس ولا يأكل شيئا منه كانت أمه متطوعا بها أو عن واجب ، فإن أكل منه فعليه بدله ، وكذا ان أمر بأخذ شيء منه وان كان في محل غير مستعتب كطريق فيبدله بهدي كبير ولا يحزبه بقرة في نتاج بدنة ، فان لم يمكنه بدله ذكاة وتركه قاله عب . البناني ^(١) لم أر من ذكر هذا التفصيل ولا معنى له وقد تقدم في التطوع الذي عطب قبل محله أنه ينحر ويحلى للناس ولم يفصلوا فيه هذا التفصيل .

(ولا يشرب) المهدي بعد التقليد والإشعار لهدي يمنع الأكل منه (من اللبن) ان لم يفضل عن ري فصيلها بل (وان فضل) اللبن عن ري فصيلها أي يكره ان فضل عن ري فصيلها وام يضر شربه الأم أو الولد لأنه نوع من الرجوع في الصدقة ، وليتصدق بالفاضل

(١) (قوله البناني) لم أر من ذكر هذا التفصيل الخ . الخط سند وجلة ذلك ان حق الهدي يسري الى الولد كحق العتق في الاستيلاء والتبدير والكتابة ، فان ولدت ساقه مع أمه ان أمكن الى محل الهدي ، فان لم يمكنه ساقه فان كان له محل غير أمه محله عليه كما يحمل رحله فان لم يكن له معمل حمل على أمه كما يحمل عليها زاده عند الحاجة والضرورة ، فان لم يكن فيها ما يحمله فقال ابن القاسم يتكلف حمله يريد لأن عليه بلوغه بكل حيلة يقدر عليها . قال اشهب وعليه أن ينفق عليه حتى يبدله محملا ولا محل له دون البيت فان لم يجد الى ذلك سبيلا كان حكمه حكم الهدي اذا وقف منه . فان كان في محل مستعتب فانه ينعره بموضعه ويحلى بينه وبين الناس ولا يأكل منه كانت أمه تطوعا أو عن واجب ، فان أكل من الولد فقال ابن الماجشون عن ابن حبيب عليه بدله ثم قال أشهب ان نعره في الطريق أبدله بهدي كبير ولا يحزبه بقرة أراد في نتاج البدنة وهذا فيما ولد بعد التقليد .

وَعَرِمَ ، إِنْ أَضَرَ بِشْرِيهِ أَلَامٌ أَوْ الْوَلَدَ مُوجِبٌ فِعْلِيهِ ،
وُنَدِبَ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِسَلَا عَذْرِ ، وَلَا يَلْزَمُ النُّزُولُ بَعْدَ
الرَّاحَةِ وَنَحْرَهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَعْقُولَةٌ

عن فصيلها فان لم يفضل أو أضر أحدهما منع . وأما الجائز أكله فيجوز شرب لبنه
أخاه أحمد . وقال بعضهم يكره أيضا أفاده عب . البنائي هذا الثاني هو الموافق لإطلاق
أهل المذهب المدونة وغيرها ، وتعليهم النهي بخروج الهدي عن ملكه بتقليده وإشعاره
وبخروجه خرجت منافعه فشربه نوع من العود في الصدقة ، ولأنه يضعفها ويضعف ولدها
يدل على العموم قاله طفي .

(و) لا شيء عليه في الشرب الممنوع أو المكروه ان لم يحصل ضرر ، فان حصل
(غرم) بفتح الفين المبعجة وكسر الراء (ان أضر بشربه) أو حلبه وان لم يشربه أو
بقائه بضرعها (الأم أو الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أي مسبب
بفتح الباء (فعله) أي شربه أو حلبه أو إبقائه من نقص فيغرم الإرش أو تلف فعلية بدله
(ونذب عدم ركوبها) أي البدنة وعدم الحمل عليها (بلا عذر) فيكره كما في النقل وإن
احتمل كلامه أنه خلاف الأولى ، فإن كان لعذر فلا يكره وإن ركبها لعذر (فلا يلزم
النزول بعد الراحة) وينذب وإن نزل فلا يركبها ثانياً إلا لعذر كالأول وإن ركبها لغير
عذر وتلفت ضمنها . وإن ركبها لعذر وتلفت لم يضمنها إلا إن تعدى في هيئة ركوبها
قاله عب . البنائي فيه نظر لقول سند هذا مقيد بسلامتها ، فإن تلفت بركوبه ضمنها .

(و) نذب (لنحرها) أي البدنة حال كونها (قائمة) على قوائمها الأربع مقيدة أي
مقرونة بالدين بقيد بلا عقل (أو) قائمة (معقولة) أي مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها
فتبقى قائمة على ثلاث قوائم ، وظاهره التخيير ولجوء لابي الحاجب . واعترضه ابن عرفة
بأن النص نحرها قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فيعقلها ، فأو للتنوين
ويفيد الثاني بالعذر .

والأصل في الصفتين القراءتان في قوله تعالى ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ﴾ ٣٦

وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقْلَدًا ، وَلَوْ تَوَى عَنْ نَفْسِهِ إِنْ غَلِطَ ،
وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَدْيٍ ، وَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ تَحْرِيرِ بَدَلِهِ نُجْرًا ،
إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَ تَحْرِيرِ نُجْرٍ مَعًا ، إِنْ قُلِّدَ وَإِلَّا بَيْعَ وَاحِدٍ .

الحج ، وقرئ صوافن . ابن حبيب معنى صواف صفها يديها بقيد حين نحرهما . ابن
هشام رضي الله تعالى عنها صوافن مفعولة من كل بدنة يد واحدة فتقف على ثلاث قوائم
قاله ابن غازي . سند تنحر البقر قائمة أيضاً .

(وأجزأ) الهدى المقلد أو المشعر (إن ذبح) شخص مسلم (غيره) أي المهدي
(عنه) أي المهدي صلة أجزأ لا كافر ليس من أهل القرب وعلى صاحبه بدله ، وقوله
أجزأ يدل على أنه واجب ومفعول ذبح قوله (مقلداً) بضم الميم وفتح القاف واللام
مثقلاً لأنه أم لا إن نوى الذابح عن ربه بل (ولو نوى) الذابح الهدي (عن نفسه إن
غلط) الذابح في هدي غيره وظنه هديه ، فإن تعمد لم يحز عن المالك أنه أم لا ولا عن
الذابح أيضاً ولربه أخذ قيمته منه قاله سند بخلاف الضحية فتجزئ عن ربه ولو ذبحها
النائب عن نفسه عمداً بشرط إجابة ربه له فتخالف الهدى في هذين الأمرين .

(ولا يشترك) بضم المثناة وفتح الراء أي لا يجوز الاشتراك (في هدي) تطوع أو
واجب وأهل البيت والأجانب سواء كما فيها . ولو قال دم لشمل القدية لا في ذاته ولا في
أجره كظواهر المدونة والجواهر فهو مخالف في هذا أيضاً للضحية وإن اشترك في هدي لم
يجز عن واحد منها .

(وإن) ضل أو مرق هدي وأبدل ثم (وجد) بضم فكسر أي الهدى الضال أو
المسروق (بعد نحر بدله نحر) بضم فكسر الهدى الذي وجد بعد ضلاله أو سرقة
(إن) كان (قلد) بضم فكسر مثقلاً لتعينه هدياً بتقليده (و) إن وجد (قبل نحره)
أي البديل (نجرأ) بضم فكسر أي الهديان الأصل والبديل معاً (إن) كانا (قلدا) بضم
فكسر مثقلاً لتعنيهما للهدى بتقليدهما (وإلا) أي وإن لم يقلد واحد منهما بيع بكسر
الموحدة (واحد منها) أي الهديين غير المقلدين الذي وجد أو بدله إن شاء المهدي ، وإن

(فصل)

وإن منعه : عدو ، أو فتنة أو حبس : لا يحق : بحج
أو عمرة ، فله التحلل ؛

شاء نحرهما ، وإن شاء نحر أحدهما وأبقى الآخر ، وإن شاء نحر غيرهما وأبقاهما وإن
قلد أحدهما تعين نحره لتعينه للهدى بتقليده .

(فصل)



في موانع الحج والعمرة الطارئة بعد الاحرام

ويقال للمنوع محصر والمحصر ثلاثة أقسام حصر عن البيت وعرفة معاً ، وحصر عن
البيت فقط ، وحصر عن عرفة فقط وبدأ بالأول فقال (وإن منعه) أي المحرم بحج أو
عمرة (عدو) أي كافر (أو فتنة) بين المسلمين (أو حبس) بفتح فسكون مصدر
عطف على عدو أو بضم فكسر ماض مجهول عطف على منعه فأنبه ضمير المحرم (لا يحق)
بل ظلماً كحبس مدين ثابت العسر ومفهومه أن من حبس يحق لا يتحلل لقدرته على تخلص
نفسه بدفع الحق والخروج لتكميل حجه أو عمرته ، وظاهر كلام ابن رشد أن المعتبر في
كون الحبس يحق ظاهر الحال وإن لم يكن حقاً في نفس الأمر حق أنه ان حبس بتهمة
ظاهرة فلا يتحلل بالنية وإن كان علم براءة نفسه وهذا ظاهر المدونة والمعتبية ابن عبد
السلام وفيه عندي نظر ، وكان ينبغي أن يحال المرء على ما علمه من نفسه لأن الاحلال
والاحرام من الأحكام التي بين العبد وربّه وقبله في التوضيح . وظاهر الطراز يوافق
وتنازع منع وحبس (بحج) أي فيه عن البيت وعرفة معاً (أو عمرة) أي فيها
عن البيت .

وجواب ان منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق (فله) أي المنوع بما تقدم (التحلل)
بل هو أفضل في حقه من بقاءه على احرامه ولو دخل مكة في أشهر الحج كما هو ظاهر
اطلاقاتهم .

إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ فَوْتِهِ ، وَلَا دَمَ

وأفاد شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) المحرم حين أنشا احرامه (به) أي المانع من عدو وفتنة أو حبس ظلما ومفهومه أنه ان كان علمه حينه فليس له التحلل الا أن يظن أنه لا يمنعه فمنعه فله التحلل كما وقع للنبي ﷺ أنه أحرم عالما بالعدو بمكة ظانا أنه لا يمنعه فمنعه فلما منعه تحلل ففي المفهوم تفصيل .

وعطف على لم يعلم فقال (وأيس) الممنوع حين المنع علما أو ظنا قويا (من زواله) أي المنع (قبل فوته) أي الحج . وأشعر كلامه بأنه أحرم بوقت يدرك فيه الحج لولا المانع ، فان أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج وان لم يكن مانع فلا يتحلل لدخوله على بقائه على احرامه للعام القابل يحتمل أن يتعلق قوله قبل فوته بالتحلل ردأ لقول أشهب أنه لا يتحلل الا بعد فوته يوم النحر ، ويحتمل تعلقه بزواله وعليهما فظاهره أنه يتحلل اذا أيس من زواله قبل فوته ولو بقي من الوقت ما لو زال المانع أدرك الحج .

وهذا ظاهر أول كلامها والذي اختاره ابن يونس وسند ما في آخر كلامها وهو أنه لا يتحلل حتى يبقى زمن يخشى فيه فوات الحج ، وقالوا ان كلامها الثاني يفسر الأول . الخطاب اذا علم أن هذا هو الراجح فينبغي حمل كلام المصنف عليه ، فمعنى وأيس من زواله الخ أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكنه السير فيه الى عرفة لو زال المانع والله أعلم .

واعلم أن قوله وأيس من زواله الخ خاص بالحج ، وأما العمرة فقال في التوضيح قال ابن القاسم وليس للعمرة حد وان لم يخش الفوت لقضية الحديبية . وقال عبد الملك يقيم ما رجا ادراكها ما لم يضره ذلك .

(و) ان تحلل ف (لا دم) عليه لفوات الحج بحصر العدو على المشهور وأوجبه عليه أشهب لقوله تعالى ﴿ فان أحصرتم فما استيسر من الهدي ﴾ ١٩٦ البقرة ، وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض وردة اللخمي بنزول الآية في قضية الحديبية ، وكان حصرها بعدو وبقوله تعالى ﴿ فاذا أمنتم ﴾ ١٩٦ البقرة ، وهو انما يكون من عدو .

بَنَحْرٍ هَدِيَةٍ وَحَلْقَةٍ ،

وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل الحصر وإنما كان بعضهم ساقه تطوعاً فأمرُوا بتذكيرته ، واستضعف قول أشهب بقوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ ١٩٦ البقرة ، والمحصر بعدو يحلق أين كان كذا قالوا ، ولا يخفى عدم الرد بالآية الأخيرة على أشهب أفاده عب . البناني حاصل ما ذكره أن أشهب استدلل على وجوب الهدى بآية ﴿ فان أحصرتم ﴾ . وأجيب عن استدلاله بجوابين أحدهما للتونسي وابن يونس أن الهدى في الآية لم يكن لأجل الحصر إنما ساقه بعضهم تطوعاً فلا دليل فيها على الوجوب .

الثاني أن الإحصار في الآية بالمرض لا بالعدو وهذا لابن القاسم ، وهزاه ابن عطية لعقمة وعروة بن الزبير وغيرهما ، وقال والمشهور في اللغة أحصر بالمرض وحصر بالعدو ، وقال في قوله ﴿ فاذا أمنتم ﴾ قال عقمة وغيره المعنى فإذا برثتم من مرضكم . وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقتادة وغيرهما إذا أمنتم من خوفكم من العدو اهـ ، وكون الآية نزلت بالحديبية لا يرد هذا التأويل خلافاً للخصم ، بل يعزى تأويل ابن القاسم قوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رؤسكم ﴾ الآية ١٩٦ البقرة . وقوله ولا يخفى عدم الرد بالآية الأخيرة على أشهب الخ فيه نظر بل الرد بها عليه قوي ظاهر .

والتحلل يكون (بنحر هديه) أن كان معه هدي ساقه عن سبب مضى أو تطوعاً حيث كان أن لم يتيسر له إرساله لمكة غير مضمون فلا ضمان ، وإن كان مضموناً جرى على حكمه فإن قلنا يسقط الفرض عنه أجزأ والا فلا يسقط الهدى أيضاً (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التحلل بل هي كافية ، ففي الشامل وكفت نية التحلل على المشهور فإن نحر هديه وحلق رأسه ولم ينو التحلل لم يتحلل قالباء في قوله بنحر الخ بمعنى مع ، فيفيد كلامه أن التحلل بالنية مع الأمرين على سبيل الأكملية لا الشرطية ، وبهذا صرح في الطراز أيضاً ومثل من حصر عنهما من حصر عن عرفة وهو في محل بعيد في التحلل بالنية والنحر والحلق ، ابن عرفة أن حصر عن عرفة فقط وبعد عن مكة فقول للخصم حل مكانه صواب .

وَلَا دَمَ إِنْ أُخْرِيَ ، وَلَا يَلْزِمُهُ طَرِيقُ خَوْفٍ وَكُرْهِ إِبْقَاءِ ،
إِحْرَامِهِ ، إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا ، وَلَا يَتَحَلَّلُ ، إِنْ
دَخَلَ وَقْتَهُ ،

(ولا دم) على المحصر عنها (إن أخره) أي التحلل أو الحلق لبلده لأنه لما وقع في غير زمانه ومكانه لم يكن نسكاً بل لتحلل فقط (ولا يلزمه) أي المحصر مطلقاً (طريق مخوف) على نفس أو مال كثير أو يسير يكتك آخذوه وهو يدرك الحج لولا المخوف فليس خاصاً بالمحصر عنها معاً الذي الكلام فيه ، ومفهوم مخوف أنه يلزمه سلوك طريق مأمون وإن بعد إن اتسع الوقت لإدراك الحج ولم تعظم مشقتها ، وإلا لم يلزمه أيضاً . وقوله لا يلزمه أي لا يجب عليه وما وراء ذلك شيء آخر ، وينبغي الحرمة لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ١٩٥ البقرة . وقوله مخوف كذا في نسخ أي طريق يحصل فيه الخوف ، وأما الذي يخيف من نظره فيقال له يخيف فما في بعض النسخ من يخيف يصح بارتكاب مجاز في الإسناد من إسناد ما للحال للمحل .

(وكره) بضم فكسر لمن يتحلل بعمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بامر غير ما تقدم من العبدو والفتنة وحسبه ظمناً وثائب فاعل كره (إبقاء إحرامه) بالحج لعام قابل بلا تحلل بعمرة حتى يتم حجه فيه (إن قارب مكة أو دخلها) لأنه لا يأمن على نفسه من مقاربة نساء وصيد فتحلله أسلم فالمناسب تأخير هذا عن قوله أو فاته الوقوف بغير كمرض أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحل إلا بفعل عمرة . وأما من يتحلل بالنيسة والنحر والحلق وهو المحصر عنها الذي كلامه الآن فيه فتحلله أفضل مطلقاً ولو بعد عن مكة . ابن غازي زاد أو دخلها وإن كان أخرى لثلاث يتوهم تحريم إبقائه إن دخلها .

(ولا يتحلل) من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمرة (إن) بقي محرماً حتى (دخل وقته) أي الحج من العام الثاني ليساره الباقي من الزمان أي يكره تحلله وهو المناسب للقول الذي اقتصر المصنف عليه من مضي تحلله وصيرورته متمتعاً ، وللقول بفضيه ولا يصير متمتعاً والمناسب للقول بعدم مضي تحلله منه فهذا أيضاً فيمن يتحلل

وَالْأَقْوَالُهَا يَمْضِي وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ ،
وَلَمْ يَفْسُدْ بِوَطْءٍ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ الْبَقَاءَ ،

بعمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بغير ما تقدم من العدو والفتنة وجبسه ظمأ . وأما من يتحلل بالنية فظاهر ما تقدم أن له التحلل في أى وقت كمن فاته الحج بحجسه ظمأ (وإلا) أى وإن خالف وتحلل بعد دخول وقته بعمرة وأحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة ، أحدها يمضي تحلله ولا يصير متمتعا لأن المتمتع من تمتع بالعمرة إلى الحج ، وهذا تمتع من حج إلى حج لأن عمرته كلا عمرة لعدم إنشائه إحرامها ، وهذا على أن الدوام ليس كالاتداء ثانيها لا يمضي تحلله وهو باق على إحرامه بالحج بناء على أن الدوام كالاتداء .

(ثالثها) أى الأقوال (يمضي) تحلله (وهو متمتع) فعليه دم للتمتع ولم يختلف قوله فيها ثلاثا في مسألة إلا في هذه (ولا يسقط عنه) أى الممنوع من البيت وعرفة معا الذي يتحلل بالنية والهدي والعلق ، وكذا الممنوع من عرفة فقط وتتمكن من البيت الذى يتحلل بعمرة (الفرض) المتعلق بذمته من حجة إسلام أو نذر مضمون ولا عمرة الإسلام عند الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم . وأما التطوع من حج أو عمرة فلا يلزمه قضاؤه ومثله النذر المعين من حج أو عمرة لفوات وقته ، وسميت عمرته عليه السلام التي بعد عمرة الصد عمرة القضاء ، لأنه قاضي قرىشا فيها لا أنها قضاء عن عمرة الحصر الماضية . قال بعض ولو قلنا به لا يلزمنا لأنا نقول دل فعله عليه السلام على جواز القضاء لا على وجوبه ، لأن الذين صدوا معه عليه السلام كانوا ألفا وأربعمائة ولم يعتمر معه إلا نفر يسير ولم ينقل أنه أمر الباقيين بالقضاء ، ولو وجب لبينه لهم وأمرهم به قاله سند .

(و) من جاز له التحلل بالنية والنحر والعلق لصده عن البيت وعرفة معا (لم يفسد) حججه (بوطء) قبل تحلله (إن لم ينو البقاء) على إحرامه لعام قابل بأن نوى التحلل أو لم ينو شيئا هذا ظاهره ، ولكن المبتدأ أن من لم ينو شيئا كمن نوى البقاء على إحرامه لأنه محرم والأصل بقاء ما كان فالمناسب إن نوى التحلل ، ومفهومه أنه إن نوى البقاء فسد حججه .

وإن وقف وحصر عن البيت ، فحجته تم ولا يحل إلا
بالإفاضة ، وعليه للرمي ومبيت منى ومزدلفة : هدي
كنسيان الجميع ،

(وإن وقف) بعرفة ليلة النحر (وحصر) بضم فكسر (عن البيت) بمرض أو
عدو أو فتنة أو حبس بحق (فحجته تم) أي أمن من فواته لإدراكه الركن الذي يدرك
به فليس مراده حقيقة التام بقرينة قوله وحصر عن البيت وقوله (ولا يحل) من احرامه
التحلل الأكبر الذي تحل به النساء والصيد والطيب (إلا بـ) طواف (الإفاضة) فيبقى
محرمًا ولو أخره سنين . قال أحمد فإن مات قبلها فقد أدى ما عليه من فرض الحج ،
ويؤيده نقل المواق عن ابن يونس عن ابن القاسم فقد تم حجه ويجزئه عن
حجة الإسلام .

(وعليه) أي المحصر عن البيت بعد وقوفه بعرفة (أ) ترك (لرمي) للجمرات
المحصر عنه (و) لترك (مبيت) ليالي (منى و) نزول (مزدلفة هدي) واحد .
وشبه في اتحاد الهدي فقال (كنسيان الجميع) مما تقدم وكذا لا يتعدد إن تعدد ترك
الجميع عند ابن القاسم إلا أن هذا اثم . وأورد أن قوله وحصر عن البيت يفيد أنه لم
يحصر عما بعده ، وقوله عليه للرمي الخ يدل على أنه حصر عما بعده أيضا . وأجيب
بأن قوله وحصر عن البيت مراده به سواء حصر عما قبله أيضا مما بعد الوقوف كرمي
جرة العقبة أولا ، وقوله للرمي الخ معناه حيث منع من ذلك أيضا .

ابن غازي كنسيان الجميع كذا اختصر ابن الحاجب المدونة وسله في التوضيح ونقل
عقبه قول ابن راشد ، ولو قيل إذا انسى الرمي والنزول بمزدلفة بالتعدد ما بعد لتعدد
الموجبات كما في العمد وكانهم لاحظوا أن الموجب واحد لا سيما وهو معذور واختصرها
أبو سعيد كمن ترك رمي الجمار كلها فاسيا حتى زالت أيام منى ، واختصرها ابن يونس
وعليه لجميع ما فاتته من رمي الجمار والمبيت بالمزدلفة ومنى هدي كمن ترك ذلك فاسيا
حتى زالت أيام منى .

وَأَنْ حُصِرَ عَنِ الْإِقَاضَةِ ، أَوْ قَاتَهُ الْوُقُوفُ بِغَيْرِ : كَقَرَضٍ
 أَوْ خَطَأٍ عَدَدٍ ، أَوْ حَبْسٍ بِحَقٍّ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمَرَةِ بِلَا
 إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ ، وَحَبْسٌ هَدِيَهُ مَعَهُ ، إِنْ لَمْ يَخْفَ
 عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُجْزِهِ

(وان) تمكن من البيت و (حصر) بما سبق من أحد الأمور الثلاثة (عن الافاضة)
 أي عرفة وسميها افاضة لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ قاله ت ت أي فلما كانت
 مبدأ الافاضة من جهة أنها بعد عرفة سميت عرفة افاضة مجازاً من اطلاق اسم المسبب
 على السبب ، لأن طواف الافاضة تسبب عن الدفع من عرفة (أو قاته الوقوف) بعرفة
 جزءاً من ليلة العيد (بغير) أي غير عدو وفتنة وحبس لا يحق (كمرض أو خطأ عدد)
 ولو لجميع أهل الموسم بعاشر أو خفاء هلال لغير الجمل بعاشر (أو حبس بحق) ومنه
 حبس مدين لم يثبت عسره (لم يحل) في ذلك كله ان شاء التحلل (إلا بفعل عمرة
 بلا احرام) بالكيفية السابقة فلا ينافي أنه لا بد من نية التحلل بها ، وكان حقه أن
 يأتي هنا بقوله فيما مر وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها فان
 هذا محله .

(ولا يكفي قدومه) وسميه عقبه الذي فعله يوم دخوله مكة عن طواف المعصرة
 وسميها المطويين للتحلل بعد الفوات ، ولعل هذا مبني على أن احرامه لا ينقلب عمرة من
 أصل بل من وقت نية فعل العمرة ، وفي هذا خلاف .

(وحبس) المحصر بمرض أو حبس بحق (هديه معه إن لم يخف) بفتح المثناة والخاء
 المعجمة (عليه) أي الهدي المطب ، وأما المحصر بعدو فإن أمكنه إرساله أرسله وإلا
 ذكاه بأي محل كان ، ومفهوم إن لم يخف عليه أنه إن خاف عليه أرسله إن أمكن وإلا
 ذكاه بموضعه . قال بعضهم حبس الواجب معه واجب والتطوع مندوب ، وقال أحمد
 حبس التطوع واجب أيضاً (ولم يجره) أي هذا الهدي المحصر الذي قلده وأشعره قبل

عَنْ قَوَاتٍ ، وَخَرَجَ لِلْحِلِّ إِنْ أَحْرَمَ بِحَرَمٍ ، أَوْ أَرْدَفَ ،
وَأَخْرَجَ دَمَ الْقَوَاتِ لِلْقَضَاءِ ، وَأَجْزَأُ إِنْ قَدِيمٌ ، وَإِنْ أَفْسَدَ
ثُمَّ قَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ ،

الفوات سواء حبسه معه أو أرسله عن هدي ترتب (عن فوات) للحج ، لأن هذا أوجب
بالتقليد والاشعار لغير الفوات فيلزمه هدي الفوات مع حجة القضاء .

فإن قلت تقدم وإن أردف لحوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقرائه ، وظاهره
ولو كان قلده وأشعره قبل إردافه وتقدم أيضاً كأن ساقه فيها ثم حج من عامه ، وظاهره
ولو قلده وأشعره قبل إحرام الحج . أجيب بأن إحرام الحج والعمرة لما كانا مندرجين
تحت مطلق الإحرام لم يكن بينهما مخالفة كالتي بين الحج وفواته ، وبأن ما سبق في الحج
الفائت بمنزلة ما لم يسق في نسك ، بخلاف المسوق في عمرة .

(وخرج) وجوباً من فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدي للفوات وأراد التحلل
بعمرة (للحل) ليجمع في عمرة التحلل بين الحل والحرم ويلبي منه من غير إنشاء إحرام
بالصفة السابقة (إن) كان (أحرم) بالحج الذي فات (بحرم) أى فيه لإقامته به (أو)
كان (أردف) الحج في الحرم على عمرة أحرم بها في الحل ويقضى الحج الذى فات في
عام قابل ويهدى للفوات .

(وأخر) بفتحات مثقلاً (دم الفوات) أى الذى وجب عليه لأجله (ل) مام
(للقضاء) ليقترن الجابر النسكي والجابر المالي ولا يقدمه عام الفوات ولو خاف الموت وفهم
منه وجوب قضاء الفائت فرضاً كان أو تطوعاً وهو كذلك في نص التوادد والجلاب
وغيرهما لعموم قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ١٩٦ البقرة ، وجاءت
السنة أن لا قضاء للنفل في حصر العدو وبقي ما عداه على عموم الآية (وأجزأ) هدي
الفوات (إن قدم) بعضهم فكسر مثقلاً مع عمرة التحلل في عام الفوات مع الائتم (وإن
أفسد) الحج وتبادى عليه لانتامه (ثم فات) الحج المفسد بفوات وقوفه تحلل بعمرة
وجوباً وقضاء (أو) اجتمع الفوات والافساد (بالعكس) للترتيب المتقدم بأن فات

وإن بعمره التحلل تحلل وقضاه دونها ، وعليه هديان ، لا
 دم قرآن ومُتعة للفائت ، ولا يفيد لمرض أو غيره : نية
 التحلل بحصوله ، ولا يجوز دفع مال

الحج ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل .

بل (وإن) أفسده (بعمره التحلل) أي فيها (تحلل) وجوباً في صورتين فلا يجوز
 له البقاء على إحرامه لأنه تمادى على فاسد ، والمراد بقى على تحلله بالعمرة الصحيحة والتي
 فسدت بوطئه فيها فلا يبتدئها ويتم طوافها وسعيها وكفت في التحلل (وقضاه) أي
 الحج الذي فسد وفات (دونها) أي عمرة التحلل فلا يقضيها لأنها تحلل في الحقيقة لا
 عمرة (وعليه هديان) هدي للفساد وهدي للقوات إن قضاه مفرداً سواء كان ما أفسده
 مفرداً أو متمتعاً وأما إن أحرم متمتعاً وأفسده وفاته وقضاه متمتعاً أو سحان أحرم قارناً
 وأفسده وفاته وقضاه قارناً أو كان أحرم مفرداً وأفسده وفاته وقضى متمتعاً فعليه
 ثلاثة هدايا في كل واحدة من هذه الصور الثلاثة هدي للفساد وهدي للقوات وهدي للقرآن
 أو التمتع القضاء .

(لا) يلزمه (دم قرآن و) دم (متعة للفائت) أي للقرآن أو التمتع الذي فات
 لأنه آل أمره إلى عمرة قاله اللخمي ، وفي هذا تكرار مع قوله سابقاً وثلاثة إن أفسد
 قارناً ثم فاته وقضى (ولا يفيد لمرض) حاصل أو مترقب صلة التحلل (أو غيره) أي
 المرض من الموانع كحيض أو حصر عدو أو قننة وفاعل لا يفيد (نية التحلل) من الإحرام
 (ب) مجرد (حصوله) أي المانع يعنى إذا نوى حين إحرامه أنه إن حصل له مانع من
 إتمامه يصير متحللاً من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تنفعه نيته ،
 ولا بد من تحلله بعد المانع بما سبق لأنه شرط يخالف لسنة الإحرام ، وكذا شرطه
 باللفظ قبل وجوده بالفعل فهو عند وجوده باق على إحرامه حتى يحدث نية التحلل ولا
 تكفيه النية السابقة .

(ولا يجوز) أي يحرم عند ابن شاس وابن الحاجب ويكره عند سئد (دفع مال)

لِحَاصِرٍ إِنْ كَفَرَ ، وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا : تَرَدُّدٌ ،

قليل أو كثير (لحاصر) طلبه لأجل تخلية الطريق (إن كفر) أي كان الحاصر كافراً كتابياً أو محسباً لأنه ذلة ووهن للإسلام ، واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قائلاً وهن الرجوع بصدده أشد من وهن إعطائه الحط لا يسلم له بعثته . عج بل الظاهر ما استظهره ابن عرفة لأنه إذا اجتمع ضرران قدم أخفهما وفي هذا نظر إذ أخفهما هنا الرجوع ، لأن الحرب سجال فالرجوع لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتقوية للكافر وتسليط له على أموال المسلمين ، وقد رجع النبي ﷺ ولم يدفع مالا وقال الله تعالى ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ ٢١ الأحزاب ، ومفهوم الشرط عدم امتناع دفع مال لحاصر مسلم وهو كذلك ثم إن قل المال ولا ينكث وجب والا جاز .

(وفي جواز القتال) للحاصر غير البادي (مطلقاً) كافراً كان أو مسلماً بمكة أو بغيرها من الحرم ولو أهل مكة إذا بغوا على أهل العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم . ابن هارون وعليه أكثر الفقهاء لأن قتال البغاة حق لله تعالى وحفظ حقه في حرمه أولى من أن يضاح ومنه ، وهو نقل ابن الحاجب وابن شاس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين . ابن عرفة قتال الحاصر البادي به جهاد ولو مسلماً وفي قتاله غير باد نقلاً سند وابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب ، والاول الصواب إن كان الحاصر بغير مكة . وإن كان بها فالظاهر نقل ابن شاس لحديث إنما أحلت لي ساعة من نهار . وقول ابن هارون الصواب جواز قتال الحاصر وأظنني رأيته لبعض أصحابنا نصاً ، وقد قاتل ابن الزبير ومن معه من الصحابة الحجاج ، وقاتل أهل المدينة عقبة يرد بأن الحجاج وعقبة بدآبه وكانوا يطلبون النفس ، ونقله عن بعض أصحابنا لا أعرفه الا قول ابن العربي إن ثار أحد فيها واعتدى على الله قوتل لقواه تعالى ﴿حتى يقاتلوك فيه﴾ ١٩١ البقرة .

وفي المدونة إن ألقى المحرم لتقليد السيف فلا بأس به وحمل الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه أحاديث النهى عن القتال بمكة على القتال بما يعم كالمجنين إذا أمكن اصلاح الحال بدونه ، والا جاز . وفي الاكمال وخبر لا يحل لاحدكم أن يحمل السلاح بمكة محمول عند أهل العلم على حمله لغير ضرورة ولا حاجة والا جاز ، وهو قول مالك والشافعي

وَاللَّوْلِ مَنَعُ سَفِيهِ: كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحْلُلُ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ؛

وغيرهما رضي الله تعالى عنهم ، ويجوز دخولها بعده ﷺ لعرب في قتال جائز وبغير
احرام أيضاً ، وقوله في الخبر أحلت لي ساعة من نهار أى أحل القتال فيها لا الصيد
والساعة ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر كما في ابن حجر .

(واللوى) أى الاب أو وصيه أو مقدم القاضى أو نفس القاضى (منع) شخص
(سفيه) أى بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج ولو فرضاً . وشبه في المنع
فقال (كزوج) له منع زوجته (في تطوع) من حج أو عمرة لا في فرض ولو على أنه على
التراخي كادائها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان إذا كانت رشيدة والا فله منعها في
الفرض أيضاً ، فقوله في تطوع راجع للزوج فقط ، وأما ولي السفيه فله منعه حتى في
الفرض كما هو ظاهر عباراتهم . البناني لم يذكر هذا الفرع ابن الحاجب ، وذكره في
التوضيح عن سند ونصه قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يحج السفيه إلا بأذن وليه إن
رأى وليه ذلك نظراً أذن له والا فلا .

ابن عاشر هذا مشكل إذا لم يذكرها من شروط وجوبه . الرشد وكيف يصح منع
الولى منه إذا توفرت شروطه وأسبابه وانتفت موانعه . ابن جماعة الشافعى انتقلت الائمة
الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أن المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج عليه ،
لكنه لا يدفع له المال ، انظره قوله فإن كانت سفية فله المنع في الفرض غير صحيح ،
لأن السفية بمنها وليها لا زوجها نعم إن كان وليها زوجها فله ذلك من حيث الولاية لا من
حيث الزوجية .

(وإن) أحرم السفيه أو الزوجة و (لم يأذن الولي) للسفيه في الإحرام أو الزوج
للزوجة فيه (فله) أي الولي أو الزوج (التحلل) أي التحليل لها مما أحرمها به كتحليل
المحصن بالنية والخلق للسفيه والتقدير للزوجة ، فإن أذن له فليس له تحليله ولا يدفع له
المال بل يصحبه لينفق عليه بالمعروف أو يصحب له من ينفق عليه من مال السفيه قاله ابن
جماعة الشافعى في منسكه (و) إن حلل الزوج زوجته ف (عليها) أي الزوجة (القضاء)

كَعْبِدِ ، وَأَنْتُمْ مِنْ لَمْ يَقْبَلْ ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمِلَقَاتِ ،

لما حللها منه إذا أذن لها أو تأيت بخلاف السفية والصغير إذا حللها ولبيها فلا قضاء عليها كما قدمه أول الباب ، ومثل التطوع النذر المعين فنقضيه المرأة بعد حجة الإسلام والمضمون أول .

وشبه في التحليل والقضاء فقال (كالعبد) ولو بشائبة أو مكاتباً إن أضر إحرامه بنجوم كتابته إن أحرم بغير إذن سيده فله تحليله وعليه القضاء إن أذن له أو عتق . قال في التقريب على التهذيب لا يكون التحليل بالباسه المحيط لكن بالإشهاد على أنه حلله من هذا الاحرام فيتحلل بنيته وبهلاق رأسه ، فظاهره أن التحليل إنما يكون بهذين ، والظاهر أن الأشهاد كاف سواء امتنع العبد من التحلل أم لا كما أن تحليله بالنية والحلاق كاف من غير اشهاد والظاهر جريان ما ذكر في تحليل المرأة والسفيه ويقوم التقصير في حقها مقام الحلق في حق الذكر (وأنتم) بكسر المثناة أي عصي (من لم يقبل) ما أمر به من التحلل من سفيه وزوجة وعبد (وله) أي الزوج (مباشرتها) أي الزوجة إذا امتنعت من التحلل وإفساده عليها والاثم عليها دونه لتمديها على حقه ، والظاهر أنه إن نوى بذلك تحليلها كان كافياً وإلا فسد أفاده عب .

البناني مثله في الحرشي وفيه نظر وظاهر كلامهم أنها لا تكفى وأنه لا بد من نية المحرم ، ويدل على ذلك قوله كغيره وأنتم من لم يقبل . قال في التوضيح أي إن لم تقبل ما أمرها به من التحلل أثمت لمنعها حقه فهو صريح في أن التحلل إنما يكون من المحرم لا من غيره .

وشبه في جواز تحليلها فقال (ك) إحرامها بغير إذن زوجها (فريضة قبل الميقات) الزماني أو المكاني بعمد واحتاج إليها ولم يحرم وإلا لم يحللها ثم إن حللها بالشرطين الأولين فلا يلزمها غير حجة الفرض ، وأما إن أفسده فإنها تتبادى عليه وتقضيه أو تعج حجة الإسلام أفاده عب . البناني قوله وتقضيه وتعج حجة الإسلام يقتضى أن عليها حجتين أحدهما قضاء والأخرى حجة الإسلام وليس كذلك فليس عليها أن تقضى غير حجة

وإِلَّا قَلَا: إِنْ دَخَلَ ، وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ: رَدُّهُ لَا
تَحْلِيلُهُ ، وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ إِذْنُهُ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ ،
وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرُورَةٍ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ
فِي الْإِخْرَاجِ ،

الاسلام ، صرح به اللخمي ، ونقله المواق ونحوه في كلام ابن رشد (وإلا) بأن أذن
الولي للسفيه والسيد للعبد والزوج للزوجة في التطوع ثم أراد الرجوع (فلا) منع له
(إن دخل) كل واحد منهم في الاحرام أو في النذر المأذون فيه .

(و) من باع رقيقاً محرماً بحج أو عمرة ولم يبينه للمشتري (المشتري إن لم يعلم)
حين شرائه باحرامه (رده) لأنه عيب كتمه البائع ، وهذا حيث لم يقرب زمن الاحلال
وإلا فليس له رده ، والظاهر أن القرب ما لا ضرر فيه على المشتري (لا) يجوز للمشتري
(تحليله) أي الرقيق من الاحرام المتقدم على شرائه . وأشعر قوله للمشتري أن العبد
ليس له التحلل وهو الظاهر لكن إن تحلل فليس للمشتري رده ، وسواء كان احرام
الرقيق بإذن البائع أم لا ، وإن رده فللبائع تحليله إن لم يعلم به قبل بيعه ولو قرب زمن
إحلاله لوقوعه بغير إذنه .

(وإن أذن) السيد لرقيقه في الاحرام وأحرم (فأفسد) العبد مل أحرم به بمنحو
جماع (لم يلزمه) أي السيد (أذن) ثان (للقضاء) عند أشهب خلافاً لأصيح قائلًا لأنه
من آثار إذنه (على الأصح) عند محمد من قوليهما ، قال والاول أصوب وظاهر الموازية
أن القوات كالأفساد . سند وإن أراد ما فاتته أن يعتمر ليحل وأراد سيده منعه وإحلاله
مكانه ، فقال أشهب إن كان قريباً فلا يمنعه ، وإن كان بعيداً فله منعه . فإما إن يبقيه على
احرامه وإما أن يأذن له في فسخه في عمرة (وما لزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام
(عن خطأ) صدر منه كأن فاتته الحج خطأ عدد أو هلال أو طريق أو في قتل صيد (أو)
عن (ضرورة) كلبس أو تطيب للتداو (فان أذن له السيد في الإخراج) لما لزمه من

وَالْأَصَامُ بِلَا مَنَعٍ ، وَإِنْ تَعَمَّدَ : فَلَهُ مَنَعُهُ ، إِنْ أَضَرَ
بِهِ فِي عَمَلِهِ .

هــدي أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله فقد أفاد أبو الحسن على المدونة أن مال
المبد يحتاج في الإخراج لأذن سيده خلافاً لظاهر قولها لا يحتاج في ماله لأذن من سيده
في الإخراج .

(والا) أي وإن لم يأذن له سيده في الإخراج (صام بلا منع) من السيد أي ليس
له منعه من الصيام وإن أضرب به في عمله (وإن تعمد) الرقيق موجب الهدي أو الفدية
(فله) أي السيد (منعه) من الإخراج والصوم (إن أضرب) الصوم (به) أي السيد
(في عمله) أي الرقيق لسيدته لادخاله على نفسه ، وبقي من موانع الحج الدين الحال أو
الذي يحل في غيبته وهو موسر فيمنع من الخروج للحج إلا أن يוכל من يقضيه عند حلوله
فإن اتهمه بعدم عوده حلفه وليس له تحليله إن أحرم ولا له هو التحليل والابوة فلا يوين
المنع من التطوع ومن الفرض على إحدى روايتين قاله في الجواهر ، ولكن سيأتي في الجهاد
كوالدين في فرض كفاية وهو يفيد المنع من التطوع لا من حجة الاسلام .

★ ★ ★

﴿ باب ﴾

الذَّكَاءُ قَطْعُ مَمَيِّزٍ يُنَاكِحُ قَلَمَ الْحَلْقُومِ

(باب الذكاة)

لغة التتميم يقال ذكيت الذبيحة أتممت ذبيحتها والنار أتممت إبقاؤها وإنسان ذكي تام الفهم . وشرعاً السبب لإباحة أكل لحم حيوان غير محرم وأقسامها أربعة ذبح ونحر وعقر وما يموت به نحر الجراء فالذبح .

(قطع) جنس خرج عنه الخنق والنهش وإضافته لشخص (مميز) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي مدرك بحيث يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ، فصل مخرج قطع غير المميز لصفر أو عنه أو جنون أو اغماء أو نوم أو سكر أو نحوها (ينأكح) بضم المثناة وفتح الكاف أي يجوز للمسلم وطء الأنثى المتدينة بدينه بنكاح أو ملك ، فصل ثان مخرج قطع مميز مجوسي أو مرتدفاً لمفاعلة على غير بابها ، والنكاح بمعنى الوطء فشمّل قطع مميز مسلم أو كتابي حراً كان أو رقاً ذكراً كان أو أنثى . ومفعول قطع قوله (تمام) أي جميع (الحلقوم) بضم الحاء المهملة وسكون اللام ، أي القصبة البارزة أمام الرقبة التي يجرى فيها النفس ، فصل ثالث مخرج قطع مميز يجوز وطء انثاء ما فوق الحلقوم من اللحم الذي وصل الحلقوم بالراس وقطعه بعض الحلقوم ، فلا بد أن ينحاز إلى الرأس دائرة من الحلقوم ولو رقيقة .

فإن انحاز كله إلى البدن فلا يؤكل وهو مخلص بضم الميم وفتح النون المعجمة والصاذ المهملة ، هذا قول الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وهو المذهب . وقال ابن وهب يؤكل . ابن ناجي وبه الفتوى عندنا بتونس منذ مائة عام مع البيان عند البيع بعض الغرويين يأكلها الفقير دون الغني ، وبه أفق ابن عبد السلام وليس بسديد .

وَالْوَدَجَيْنِ مِنَ الْمَقْدَمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ ،

(و) قطع مميز توطأ أثناء جميع (الودجين) بفتح الواو والدال المهمة والجيم أي العرقين اللذين في جانبي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماغ ، فصل رابع يخرج قطع أحدهما أو بعضهما . وفهم من اقتضاه على الثلاثة أنه لا يطلب قطع غيرها كالرء بهمز آخره كأمير أو بشد الياء وهو عرق أحمر بين الحلقوم والرقبة متصل بالقم ورأس المعدة يجري منه الطعام والشراب ، ويسمى البلعوم أيضاً . هذا مذهب المدونة وهو المشهور .

وصلة قطع (من المقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال المهمة مشددة فصل خامس يخرج قطع ما ذكر من القفا أو من أحد جانبي العنق لأنه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبح سواء فعله عمداً أو غلبة في ضوء أو ظلام ، ويخرج أيضاً قطعهما من جهة الرقبة إلى خارج . سحنون لو قطع الحلقوم ولم تساعده السكين في مرها على الودجين لكونها غير حادة فأدخلها بين الرقبة والودجين وجعل حدها اليها وقطع الودجين بها من داخل إلى خارج ، فإنها لا تؤكل نقله المواق . زاد الشاذلي على المذهب وكذا لو أدخل السكين قبل قطع الحلقوم بين الرقبة والحلقوم والودجين وقطعها بها من داخل إلى خارج فلا تؤكل على المشهور، والخالفه كيفية الذبح الروية عن الشارع ، قال ناظم مقدمة ابن رشد :

والقطع من فوق العروق بنه وإن يكن من تحتها فميتة

قال شارحها أي صفة القطع أن يكون من فوق العروق ، فإن كان من تحتها بأن أدخل السكين من تحت العروق وقطعها فهي ميتة فلا تؤكل اه ، وبه بطل قول عج قوله من المقدم ولو حكماً ليدخل قطعها وفوق الرقبة بادخال السكين بينهما والقطع بها إلى خارج فتؤكل لعدم قطع النخاع قبل الذبح أفاده عب .

وصلة قطع أيضاً (بلا رفع) للسكين عن الحلقوم والودجين (قبل التمام) لقطعها ، فصل سادس يخرج قطع مميز توطأ أثناء جميع الحلقوم والودجين من المقدم مع الرفع قبل التمام وفيه تفصيل ، فإن رفع قبل إنفاذ المقتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فلأنها

وفي التحرر طعن بلبّة ،

تؤكل سواء عاد عن قرب أو بعد رفع اضطراراً أو اختياراً عاد الأول أو غيره ، لأن الثانية ذكاة مستقلة . وإن كانت لو تركت لا تميش لانفاذ مقتلها فإن عاد عن قرب أكلت سواء رفع اضطراراً أو اختياراً ، وما يأتي من أن منفوذ المقتل لا تعمل الذكاة فيه فهو في منفوذه بغير ذكاة أو بها مع البعد ، وإن عاد عن بعد فلا تؤكل رفع اضطراراً أو اختياراً ، والظاهر أن القرب معتبر بالعرف ، كالقرب فيمن سلم قبل إكمال الصلاة ساهياً كما يفيد كلام ابن سراج ونصه : والذي يترجح قول ابن حبيب إن رجع في فور الذبح وأجهز صحت الذكاة كمن سلم ساهياً ورجع بالقرب وأصلح ، فالأقسام ثمانية تؤكل في ستة منها دون اثنين ولا فرق بين كون الراجع هو الأول أو غيره ، ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد أو قرب ، وكان الثاني غير الأول وإلا لم يحتج لذلك .

واستفيد من هذا أنه لا يشترط في الذابح الاتحاد فيجوز وضع شخصين آلتين على الحلقوم والودجين وذبحهما معاً بنية وتسمية من كل منهما ، وكذا وضع شخص آلة على ودج وآخر آلة على الودج الآخر وقطعهما معاً الودجين والحلقوم ، وما تقدم في الرفع اختياراً مقيد بعدم تكراره وإلا فلا تؤكل لتلاعبه ، ومثل الرفع ابقاء السكين في المحل بلا قطع بها ويجري تفصيل الرفع في النحر والعقر أيضاً ، وقد يشير له في العقر بقوله بلا ظهور ترك وهذا قول ابن حبيب ، ورجحه ابن سراج ، فلذا حملنا عليه كلام المصنف . وقال سحنون لا تؤكل مطلقاً وهو ظاهر المصنف واقتصر عليه الخط ، وقيل تكرره ، وقيل إن رفع معتقده التمام فلا تؤكل وإن رفع مختبراً فتؤكل خامسها عكسه .

(و) الذكاة (في النحر طعن) من مميز قوطاً أثناء (بلبّة) بفتح اللام وشد الموحدة أي تر قوة ابن رشد لأنه محل تصل الآلة للقلب منه فيموت بسرعة ولو لم يقطع شيئاً من الحلقوم والودجين . ابن غازي اختلف هل يقتصر في النحر على اللبة دون ما عداها كما قال المصنف أم لا ، ويصح النحر فيما بين اللبة والمذبح والأول هو مذهب أكثر الشيوخ الباجي وابن رشد وغيرهما والثاني مذهب ابن لبابة واللخمي .

وشهر أيضاً ألاكتفاء بنصف الحلقوم ، والودجين ،

واحتج بقول مالك رضي الله تعالى عنه ما بين اللبة والمذبح مذبح ومنحر فان ذبح فيه فجايز ، وإن نحر فيه فجايز فاخذ منه أن النحر لا يختص باللبة . وقال ابن رشد معناه عند الضرورة كالواقع في مهواة إذا لم يقدر أن ينحره إلا في محل ذبحه نحره فيه ، وكذلك إن لم يقدر أن يذبحه إلا في موضع النحر ذبحه فيه ، وهو بين من قول المدونة . وصححه ابن عبد السلام واللبة محل القلادة من الصدر من كل شيء . اللخمي لم يشترطوا في النحر قطع الحلقوم والودجين . ثم أشار بعد إلى أنه لا بد من قطع الودجين جميعاً ، وظاهر ابن عبد السلام أنه اختلاف من قوله . وقال ابن عرفة إنما أراد اللخمي التفصيل ، فان كان بين اللبة والمذبح كفى قطع ودج واحد وإن كان في اللبة قطعها معاً لأنها تجمعهما .

(وشهر) بضم فكسر مثقلاً تشهيراً لا يساوي تشهيراً اشتراط قطع جميع الحلقوم والودجين المتقدم (أيضاً) أي كما شهر قولنا تمام الحلقوم والودجين (الاكتفاء) في الذبح (ب) قطع (نصف الحلقوم و) جميع (الودجين) فالودجتين عطف على نصف لا على الحلقوم ، والمراد الاكتفاء بنصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين . ابن حبيب إن قطع الودجين ونصف الحلقوم أكلت ، وإن قطع منه أقل فلا تؤكل ، وفي العتبية عن ابن القاسم في الدجاجة أو العصفور إذا أجهز على ودجيه ونصف حلقه أو ثلثيه فلا بأس بأكله .

وقال سحنون لا يحمل حتى يجهز على جميع الحلقوم والأوداج . ابن عبد السلام فابن القاسم وابن حبيب متفقان على اغتفار بقاء النصف وسحنون لم يفتقر بقاء شيء منه البتة وإلا كان المعنى ونصف الودجين ، وهذا وإن كان قولاً في المذهب إلا أنه لم يشهر كشهر قطع نصف الحلقوم وجميع الودجين وإن كان ضعيفاً أيضاً ، والمعتمد ما صدر به بقوله تمام للحلقوم والودجين فلو قطع أقل من نصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين لم يكف على هذا أيضاً ، وقوله بنصف الحلقوم أي أو أكثر ولم يبلغ التمام فما زاد على

النصف ولم يبلغ التمام لا يكفى على القول الأول الذي هو المشهور ، ولانحطاط تشهير الثاني عن تشهير الأول بل قال بعضهم لم أر من شهر هذا أي غير قول ابن عبد السلام الأقرب اغتفار ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكله لم يقل خلاف ، على أن بعضهم قال لا يلزم ابن القاسم الذي يعترف بقضاء نصف الحلقوم من الطير أن يقول مثله في غير الطير لما علم عادة من صعوبة استئصال قطع الحلقوم من الطير وسهولته من غيره أهاه عب .

البناني تبع ابن غازي في جعل الكلام مسألة واحدة ونقله عن المصنف أنه قال في توضيحه وهو المشهور ، وتبعه في هذا أيضاً طلي وغيره مع أن الخطاب اعترض عزوه للمصنف بأنه لم يقل هذا في هذا القول ، وإنما قاله فيما اقتضاه كلام الرسالة الذي صدر به المصنف ، ويظهر ذلك لمن تأمله اه .

ونص التوضيح بعد أن ذكر صورة نصف الحلقوم وصورة أحد الودجين وصورة بعض كل منهما ، قال ومقتضى الرسالة عدم الأكل في هذه المسائل كلها لقوله والذكاة قطع الحلقوم والادراج لا يجزئ أقل من ذلك ، قيل وهو المشهور اه فكلامة لا يفيد التشهير الذي ذكره هنا كما زعمه ابن غازي ومن تبعه نعم التشهير المذكور ذكره ابن بركة في شرح التلقين ، ونصه إذا قلنا بإشراط الحلقوم والودجين فقط فلا يخلو من ثلاث صور ، أما أن يقطعها الذابح كلها أو أكثرها أو لا يقطع منها شيئاً . فإن قطع جميعها فلا خلاف في المذهب أنها تؤكل ، وإن لم يقطع شيئاً منها أو قطع أقلها فلا خلاف أنها لا تؤكل ، وإن قطع نفسها أو أكثرها فهل تؤكل أم لا قولان في المذهب .

والمشهور أن قطع الكل لا يشترط ، ويكفي في ذلك قطع النصف فأكثر ، ومثله لصاحب المعين في شرح التلقين ، ونصه وإن قطع بعض الحلقوم وبعض الودجين فإن كان أقل من النصف فلا تؤكل ، وإن كان النصف فما فوق فقولان المشهور أنها تؤكل اه ، وهو يفيد التشهير في ثلاث صور في نصف الحلقوم فقط ، وفي نصف كل ورج وفي نصف كل من الثلاثة . وأما قطع أحد الودجين دون الآخر فلا يشملها كلامه وبه تعلم أن تقرير الشارح

وإن سامريًا ، أو مجوسيًا تنصر ، وذبح لنفسه مستحله

هو الصواب في جعله كلام المصنف مسألتي كما في الخط ، فقوله بنصف الحلقوم مسألة يعني مع تمام الودجين .

وقوله والودجين مسألة أخرى أي نصف الودجين يعني مع تمام الحلقوم ، وجعل في الكبير والوسط هذه محتملة لمعنيين أحدهما أن يقطع نصف كل ودج وفيها قولان الاجزاء لابن عمرز وعدمه لعبد الوهاب ، والثاني أن يقطع واحداً منهما دون الآخر وفيها روايتان ، قال الشارح تبعاً للتوضيح والأقرب عدم الاكل لعدم إنبار الدم إلا أن الصورة الأخيرة تقدم أن التشهير لم يتناولها فلا ينبغي إدخالها في كلام المصنف فتعين الاجتماع الأول في كلام الشارح واطه الموفق ، ويصح ذبح ولحرميز عوطاً أنشاء إن لم يكن سامرياً ولا مجوسياً تنصر .

بل (وإن) كان يهودياً (سامرياً) وهم قوم من بني يعقوب عليه السلام أنكروا نبوة ما عدا موسى وهارون ويشع بن لون من انبياء بني إسرائيل ، ويؤمنون أن بيدهم توراة فيها أمور بدلتها أخبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ، ويحرمون الخروج من جبال نابلس ، وينكرون الميعاد الجسماني قاله ت ت ، ومبالفته على السامري فقط تفيد أن الصابئي لا تصح تذكنته حتى يتنصر .

فإن قلت السامري أخذ ببعض اليهودية والصابئي ببعض النصرانية فما وجه الفرق بينهما . قلت هو أن مخالفة الصابئي للنصرانية أشد من مخالفة السامري لليهودية ، ذكره أبو اسحاق التونسي فلذا اشترط في الصابئي تنصره .

(أو) كان (مجوسياً) وهم قوم يعبدون النيران ، وقالوا إن للعالم الهين نوراً وظلمة فالنور إله الخير ، والظلمة إله الشر واعتقدوا تأثير النجوم وانها فعالة (تنصر) بفتحات متعاقبة أي انتقل المجوسي إلى دين النصرانية يعني أو تهود فيصح ذبحه ولحرقه لصيرورته كتابياً عوطاً أنشاء . وعطف على يناكح فقال (وذبح) الكتابي أصالة أو انتقالاً ولو رقيقاً (لنفسه) شرط أول ، احتز به عن ذبحه لمسلم ففيه قولان سيأتيان في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان . ومفعول ذبح قوله (مستحله) بضم الميم وفتح الحاء المهمة ، أي

وإن أكل الميتة ، إن لم يغب لا يصبي أرثاً ، وذبح لصنم

الذي يعتقد حله له شرط ثان إحترز به عن ذبحه ما يعتقد حرمة عليه كذي الظفر ، وبقي شرط ثالث وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى علم من قوله الآتي وذبح لصنم فيصح ذبحه ونعمره بهذه الشروط الثلاثة إن كان يعتقد حرمة الميتة .

بل (وإن أكل) أي استعمل الكتابي في اعتقاده أن يأكل (الميتة) بلا ذبح ولا نحر فيصح ذبحه ونعمره (إن لم يغب) على مذبحه أو منحوره بأن ذبحه أو نعمره بحضور مسلم عارف كيفية الدكاة الشرعية ثقة لا يتهم بموافقة على خلاف شريعة الاسلام ، وهذا صرح الباجي وصاحب الذخيرة . وقال ابن رشد القياس ان لا يؤكل على ما قاله الباجي في تعليل حرمة ما حرم على أهل الكتاب من أن الدكاة لا بد فيها من النية . وإذا استعمل الميتة فكيف ينوي الدكاة وإن ادعى انه نواها فكيف يصدق اهـ . ومثله لابن عرفة ونصه الشيخ روى محمد أن عرف أكل الكتابي الميتة فلا يؤكل ما غاب عليه .

قلت كذا نقلوه والاظهر عدم أكله مطلقاً لاحتمال عدم نية الدكاة . وأجيب بأن وجه المشهور الوقوف مع النص ، فإن الله تعالى أباح لنا ذبائحهم وهو عالم بما يفعلون من قصد الدكاة وعدمه ومفهوم إن لم يغب أن ما غاب عليه لا يؤكل لاحتمال قتله بغير الذبح والنحر الشرعيين وهو كذلك .

وذكر بعض مفهوم يناكح فقال (لا) يصح ذبح ولا نحر شخص (صبي) مميز (اوتد) عن دين الإسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين أو بنطقه بالشهادتين طائفاً لاعتبار رفته وإن لم يقتل إلا بعد بلوغه وأولى البالغ المرقد (و) لا يجوز أكل لحم (ذبح) بكسر الذال المعجمة أي مذبح (ل) معبود غير الله تبارك وتعالى ك (صنم) أي حجر مصور بصورة آدمي أو ملك أو صليب أو المسيح ، واللام للاستحقاق أي لا يؤكل ما ذبحه كتابي لصنم يستحقه دون غيره في زعمه ، لأنه مما أهل به لغير الله تعالى بأن قال باسم الصنم مثلاً بدل بسم الله ، فإن ذكر اسم الله تعالى أيضاً فيؤكل تغليبا لاسم الله تعالى ، لأنه يعاود لا يمل عليه مع انه يبعد قصده اختصاصه بالصنم مع ذكر اسم الله تعالى ، إذ لا يصدق عليه عند

ذكر اسم الله تعالى أنه ذبح للصنم ما يستحقه دون غيره في زعمه ، ولام التعليل لا تفيد الاستحقاق ولذا كانت لام لصليب الآتية تعليلية قاله عب .

الرماسي ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه فيه نظر ، فقد أجاز مالك «رض» في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة . ابن عرفة وفيها ذكروا عليه اسم المسيح الكراهة والإباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب ، وقوله قائلًا أباح الله تعالى لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون هـ ١ . وسيقول المصنف فيما يكره وذبح لصليب أو عيسى وليس تحريم المذبح للصنم لكونه ذكر عليه اسمه بل لكونه لم تقصد ذكاته ، وإلا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله التونسي .

وقال ابن عطية في قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ ١٢١ الأنعام ذبائح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشريع . وقال قوم نسخ من هذه الآية حل ذبح أهل الكتاب قاله عكرمة والحسن بن أبي الحسن ، وقال في قوله تعالى ﴿ وما أهل به لغير الله ﴾ ١٧٣ البقرة ، قال ابن عباس وغيره رضى الله تعالى عنهم المراد ما ذبح للأصنام والأوثان وأهل معناه صيح ومنه استهلال المولود، وجرت عادة العرب بالصياح باسم المقصود بالذبيحة وغلب في استعمالهم حق عبر به عن النية التي هي علة التحليل ، ثم قال والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك «رض» فيها الذي درج عليه المصنف في قوله وذبح لصليب أو عيسى وإنما هو مكروه فقط وعند ابن القاسم محرم هـ ١ .

البناني الظاهر أن المراد بالصنم كل ما عبد من دون الله تعالى بحيث يشمل الصليب والمسيح وغيرهما ، وأن هذا شرط ثالث في أكل ذبيحة الكتابي كما في قت وز وهو الذي ذكره أبو الحسن في شرح المدونة ، وصرح به ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب الذبائح ، ونصه كره مالك «رض» ما ذبحه أهل الكتاب لكنائسهم وأعيادهم ، لأنه رآه مضاهيا لقول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه إذ لم ير الآية متناولة له ،

أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ إِنْ ثَبِتَ بِشَرْعِنَا ،

وإنما رآها مضاهية له لأنها عنده وإنما معناها فيما ذبحوه لأهنتهم مما لا يأكلونه . قال وقد مضى هذا المعنى في سماع عبد الملك من كتاب الضحايا ، وقال في سماع عبد الملك من أشهب وسألته عما ذبح للكنائس قال لا بأس بأكله .

ابن رشد كره مالك درضه في المديونة أكل ما ذبحوه لأعيادهم وكنائسهم ، ووجه قول أشهب أن ما ذبحوه لكنائسهم لما كانوا يأكلونه وجب أن يكون حلالاً لنا ، لأن الله تبارك وتعالى قال ﴿ وَطَعِمَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلِّ لَكُمْ ﴾ المائدة وإنما أقول قول الله عز وجل أو فسقاً أهل لغير الله به فيما ذبحوه لأهنتهم مما يتقربون به إليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعاً هـ . فتبين أن ذبح أهل الكتاب إن قصدوا به التقرب لأهنتهم فلا يؤكل لأنهم لا يأكلونه فهو ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذلكه بإباحته وهذا هو المراد هنا . وأما ما يأتي من المكروه في ذبح لصليب الخ فالمراد به ما ذبحوه لأنفسهم وسموا عليه اسم آهنتهم فهذا يؤكل بكره لأنه من طعامهم . وفي ابن ناجي على الرسالة ما نصه . وأما ما ذبح للأصنام فإنه حرام باتفاق أهل المذهب . ابن هرون وكذا عندي ما ذبح للمسيح بخلاف ما سموا عليه المسيح يعني فلا يحرم هـ .

وقد غاب ما تقدم عن طفي فاعترض على قت ومن تبعه والكمال الله وحمل بعضهم ما هنا على ذبح الجوسي وما يأتي على ذبح أهل الكتاب لما ذكروه من أن الضم للمجوس والصليب للنصارى ، وهذا وإن كان صحيحاً في نفسه لكن الحمل الأول أولى لأن ذبح الجوسي يعني عنه قوله بنا كح ، ولأنه إن حمل عليه كلام المصنف فإنه ما تقدم من التفصيل المفيد للشرط الثالث في أكل ذبيحة أهل الكتاب والله أعلم .

وقوله بأن قال باسم الضم الخ غير صواب وكان حقه لو قال إن قصد به التقرب إليه كما تقدم . وأما مجرد ذكر الاسم عليه فلا يحرمه وهو المراد بما يأتي في ذكر اسمهم الله أم لا .

ولما كان في مفهوم مستحله تفصيل بينة بقوله (أو) ما ذبحه أو تحرمه الكتابي من كل حيوان (غير حل له) أي اليهودي في زعمه (إن ثبت) تحريمه عليه المستلزم (بشرعنا)

والأَكْرَه كَجِزَارَتِهِ ، وَيَبِيعُ ، وَإِجَارَةٌ لِعَبْدِهِ ، وَشِرَاءُ ذَبْحِهِ ،

وهو قوله تعالى ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ﴾ ١٤٦ الأنعام ، فيحرم علينا أن نأكل ما ذبحه من ذلك فلا اعتراض على إطلاق المصنف ، وكلام المصنف صريح في أن المراد شرعنا أخبر عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر. وهي الإبل ، وحمر الوحش والنعام والأوز لا الدجاج وكل ما ليس مشقوق الظلف ولا منفرج القوائم ، بخلاف مشقوقها كالبقر والغنم والظباء كما في ابن عرفة في قوله تعالى ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ﴾ أي حرمنا عليهم في شريعة نبيهم .

(وإلا) أي وان لم يثبت تحريم عليهم بشرعنا أي لم يخبر شرعنا بأنه حرم عليهم وإنما هم الذين أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كالطريقة وهي فاسدة الرثة أي ملتصقتها يظهر الحيوان (كره) لنا أكله وشراؤه فأخبار شرعنا له تأثير في حقنا في حرمة مذكاه علينا. وليس الدجاج من ذي الظفر لأنه مشقوق الأصابع فيباح لنا أكله بذيح اليهودي .

وشبه في الكراهة فقال (كجزارته) بكسر الجيم أي يكره للامام أن يقيم الكافر جزاء أي ذابحا للمسلمين ما يستحله يبيعه لعدم نصحه لهم ، والجزار الذابح واللحم بائع اللحم والقصاب كاسر العظم وينبغي أن يراد هنا ما يعم الجميع ، ولما ما يضم الجيم فأطراف الحيوان يداه ورجلاه ورأسه ، وسواء كانت جزارته في الأسواق أو البيوت بناء على صحة استنابته في الذبح ، ويكره بيعه في أسواق المسلمين والشراء منه وكونه صيرفيا لذلك .

(و) كره لمسلم (بيع) للكافر شيئا (وإجارة) للكافر شيئا (لعبيده) أي الكافر ونحوه مما يظهر به دينه (و) كره لمسلم (شراء ذبحه) أي الكافر لنفسه مستحله لا أكله لقوله تعالى ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ ه المائدة وجمهور المفسرين على تفسير الطعام بالذبيحة سواء كان يباح بشرعه ، أم يحرم إن كان بمجرد إخباره كالطريقة وأما ما ثبت أنه كان يحرم عليه بشرعنا كذي الظفر لليهودي فيحرم أكله وشراؤه ويفسخ.

وَتَسْلَفُ ثَمَنُ خَمْرٍ ، وَيَبِيعُ بِهِ ، لَا أَخْذُهُ قَضَاءً ، وَشَحْمُ يَهُودِيٍّ ،

(و) كره لمسلم (تسلف ثمن خمر) من كافر ذمي أو حر بي باعها الذمي أو حر بي أو مسلم لكن ثمنها من مسلم أشد كراهة لقول ابن القاسم إذا أسلم الكافر فيتصدق بثمان الخمر إن لم يقبضه ، فإن قبضه أي قبل إسلامه كان له وللعنون يتصدق به مطلقاً ومفهوم من كافر أنها لو كانت لمسلم فباعها فيحرم تسلفه لأنه لا يملكها إذ يجب عليه رد ثمنها واراقتها .

(و) كره لمسلم (بيع) لكافر شيئاً (به) أي ثمن الخمر (لا) يكره للمسلم (أخذه) أي ثمن الخمر من كافر (قضاء) عن دين عليه للمسلم أو عن جزية لتقدم سببه بخلاف البيع أشار له أبو الحسن ويكره قبول هبة والصدقة به . واختلف في المال المكتسب من حرام كرباً ومعاملة فاسدة إذا مات مكتسبه عنه فهل يحل للوارث وهو المعتمد أم لا ، وأما عين الحرام المعلوم مستحقه كالسروق والمغصوب فلا يحل له وسيأتي في النصب ، ووارثه إن علم كهو وقولهم الحرام لا يتعلق بذهمتين ليس مذهبننا .

(و) كره لمسلم أكل (شحم يهودي) من بقر أو غنم بشراء أو هبة لقوله تعالى ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهُمَا ﴾ ١٤٦ الانعام . فإن عزله كره لنا أكله بناء على أن الذكاة تتبعض ولم يحرم علينا مع ثبوت تحريمه بكتابنا أيضاً ، لأنه جزء مذكي والمذكي حلال لهم فقد ذبح مستحله ، لكن لحمة شحمه عليه كره لنا أكله وهو الشحم الخالص كاللحم بفتح المثلث والراء شحم رقيق يفشي الكرش والامعاء والقطنة بكسر الطاء كمعدة التي مع الكرش وهي ذات الأطباق التي تسميها العامة رمانة لا ما اختلط بمعظم أو لحم ولا الحوايا وهي الامعاء والمباعر بنات اللبن أفاده عب .

البناني قوله على أن الذكاة تتبعض هكذا بالاثبات فيما رأيت من النسخ والصواب لا تتبعض بالنفي ، ولما ذكر في البيان في شحوم اليهود ثلاثة أقوال الإجازة والكرهية والمنع وأنها ترجع إلى قولين المنع والإجازة لأن الكراهية من قبيل الإجازة . قال والاصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله تعالى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ ﴾ ه المائدة ، هل المراد بذلك ذبائحهم أو ما يأكلونه فمن ذهب

وَذَبِیحِ لِصَلِیبٍ ، أَوْ عِیْسَى وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ ،

إلى أن المراد به ذبائحهم أجاز أكل سحومهم لأنها من ذبائحهم ومحال أن تقع الذكاة على بعض الشاة مثلاً دون بعض . ومن قال المراد ما يأكلون لم يحزأ أكل سحومهم ، لأن الله تعالى حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به في القرآن فليست مما يأكلون .

قوله والقطنة بكسر الطاء أي وبالنون بعدها كما في القاموس . قوله والمباعر بنات اللبن هكذا في نسخ ثت وز من غير عطف فاللبن بسكون الباء بمعنى الأكل وبنات اللبن الإماء التي يستقر فيها الأكل وهي المباعر جمع مبعر موضع البعر ، وهو رجيع ذات الخف والظلف ، فإن ضبطنا بنات اللبن بفتح الباء وهي الإماء التي يكون منها اللبن تعين تقدير العاطف .

(و) كره (ذبح) بكسر الذال المعجمة أي مذبح (لصليب) أي التقرب له (أو) لأجل التقرب إلى (عيسى) عليه الصلاة والسلام فاللام للتعليل فيها فلا ينافي ذكر اسم الله تعالى فلذا كره أكلها بخلاف لام الاستحقاق في لصنم المفيدة للاختصاص ، فأنها منافية لذكر اسم الله تعالى ، فلذا منع أكلها كما تقدم ، فإن قصد بها الاستحقاق فكالذبیح لصنم في منع الأكل كعكسه ، ومثل ما ذبح لصليب أو عيسى ما ذبحوه لكنائسهم وأعيادهم ومن مضى من أخبارهم ولجبريل عليه السلام ، وعلّة الكراهة في الجميع قصدهم به تعظيم شركهم مع قصد الذكاة . ابن سراج ويلحق بهذا ما يفعله المحوم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان قاله عب . البناني قوله لأجل التقرب له غير صحيح بل المراد ما ذكر عليه اسم الصليب أو عيسى كما تقدم تحريره .

(و) كره لنا (قبول متصدق به) من الكافر (لذلك) المذكور من الصليب أو عيسى وكذا لأمواتهم ، لأن قبوله تعظيم لشركهم . تت وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم للمسلمين من رقاق وبيض . وكره مالك « رض » عنه جبن الجوس لما فيه من أنافع الميتة ٥١ . أي فإن تحقق وضعهم أنافعها فيه حرم قطعاً وإن تحقق عدم وضعها فيه أبيح قطعاً ، وإن شك كره لجرد الاشاعة ولا يحرم لأن الطعام لا يطرح بالشك ، ولأن

وَذَكَاةُ خُنْثَى ، وَخَصِي ، وَفَاسِقٍ ،

صنائع الكفار محمولة على الطهارة كنسبهم كما اختاره البساط وجماعة ، واختار ابن عرفة خلافه .

وذكر أبو اسحق التونسي ان جبن المحرم حرام لعدم توقيهم النجاسة قطعاً وجبن أهل الكتاب حلال ومثله عن مالك «رض» عنه . البنائي أفتح جمع أنفعة بكسر الهمزة وشد الحاء وقد تكسر الفاء شيء يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فيعصر في صوفه فيفلظ اللبن للجبن .

(و) كره (ذكاة) أي ذبح أو نحر شخص (خنثى) مشكل (وخصي) وأول محبوب (وفاسق) لنفسه أو غيره لضعف الأولين ونقص دين الثالث . وقال البساطي لنفور النفس من أفعالهم ، وأما تعليل الأولين بالضعف فنقص المرأة والثالث بالكفر قاله ت ، وقد يقال المرأة أقوى من الخصي لبقائها على خلقتها ، ومثل المرأة في عدم كراهة مذكائها الأغلف والجنب والحائض والنفساء والاخرس ، ويفرق بين الفاسق والكافر بأن للكافر ديناً يقر عليه بالحزبية ، بخلاف الفاسق كما عللوا به جواز الخطبة على الفاسق دون الكافر سالم ، ومقتضى هذا أن مذكي الكافر لنفسه لا يكره لنا أكله ، ويدل له أن المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين لا قد كينه لنفسه مستحلة . وشمل الفاسق تارك الصلاة وأهل البدع على القول بسلامهم ، ولا تكره من نصراني عربي أو عجمي أجاب للإسلام قبل بلوغه ولا من امرأة وصبي ولو لغير ضرورة على مذهب الدولة .

والذي حصله ابن رشد كما في التوضيح سنة لا تجوز ذكاتهم وستة تكره وستة يختلف فيهم ، فالسنة الذين لا تجوز ذكاتهم الصبي المذني لا يميز المجنون حال جنونه ، والسكران غير المميز والمجوسي والمرتد والزنديق . والسنة الذين تكره ذكاتهم الصبي المميز والمرأة والخنثى والخصي والأغلف والفاسق والخنثى فيهم تارك الصلاة والسكران يخطىء ويصيب ، والبدعي المختلف في كفره ، والعربي النصراني ، والنصراني يذبح للمسلم بأذنه والأعجمي يحجب للإسلام قبل بلوغه هـ . وإن كان المشهور في المرأة والصبي عدم الكراهة كما في التوضيح وغيره ونظمها بعضهم فقال :

وفي ذبَحِ كِتَابِيَّ لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ . وَجَرَحُ مُسْلِمٍ

وطفل ومرتد ومن قد تزندقا	ذكاة مجوسي ومنمى وطافح
خصياً وطفلاً عاقلاً وفويسقا	حرام وزاد أنثى وخنثى وأغلفا
بنشوان أو من كفره ما تحقفا	ولكنها مكروهة وتنازعوا
وفي عربي بالنصارى تعلقا	وفي كافر ذكي باذن لمسلم

(وفي) صفة كراهة أو إباحة (ذبَح) ونحر شخص (كتابي) يهودي أو نصراني (أ) شخص (مسلم) ما ملكه المسلم كله أو بعضه والباقي للكتابي ، ووكله على ذبحه أو نحره وعندها مع الحرمة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ، ومفهوم لمسلم أن ذبحه لكافر ليس فيه القولان المذكوران وهو كذلك ، وحكمه أنه إن ذبح ما لا يحل لكل منهما فاتفق على عدم صحة ذبحه وحرمة ، وإن ذبح ما يحل لكل منهما فاتفق على صحة ذبحه وإباحته ، وإن ذبح ما يحل لأحدهما فقط اعتبر الذابح . وعبرة ابن شاس في استباحة ما ذبحه لمسلم ومنعه قولان والتوضيح ، ففي جواز أكلها ومنعه قولان . وابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه باذنه وحرمتها ثالثاً فكرهه .

(و) الذكاة في العقر (جرح) بفتح الجيم أي إدماء جنس وإضافته لشخص (مسلم) ذكر أو أنثى بالغ أو صبي حر أو رق ، فصل مخرج جرح الكافر ولو في اذن سواء شق الجلد أم لا وخرج عنه شق الجلد بالآلة بدون إدماء في وحش صحيح فلا يكفي ، ويكفي في مريض ففي مفهومه تفصيل ، والمراد مسلم حال الإرسال فلا يؤكل بجرح كافر لقوله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهم مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ المائدة .

وافترق صيد الكتابي من ذبحه ونحره لأن في الصيد نوع تعبد ووقوفاً مع الإسناد إلى المؤمنين في الآية ولا يعارضه ﴿ وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم ﴾ كما استدل به اشهب وابن وهب وجماعة على عدم اشتراط الإسلام لتخصيصها بالآية الأخرى جمعاً بين

مُمَيِّزٌ وَحَشِيًّا ، وَإِنْ تَأَنَسَ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِعُسْرِ ، لَا نَعَمَ
شَرَدَ ، أَوْ تَرَدَّى بِكُوَّةٍ

الدليلين المذكورين ، والمراد يجرح الكافر ما مات يجرحه أو نفذ مقتله به فان جرح صيداً ولم ينفذ مقتله فيؤكل بذبحة كما في قت ، ويذبح مسلم أولى . البدر وتوم بعض أهل العصر عدم أكله في تلك الحالة فاسد .

قال بعض والظاهر كراهة صيد من تكره ذكاته (مميّز) لا صبي غير مميّز ولا ولا مجنون ولا سكران يخطئ ويصيب ، وادعى الصيد حال الافاقة ومفعول جرح المضاف لفاعله قوله حيواناً (وحشياً) إن لم يتأنس بل (وإن) كان (تأنس) ثم توحش و (عجز عنه) ولم يقدر عليه في حال (إلا بعسر) أي معه ومفهومه أن المقدور عليه بلا مشقة لا يؤكل بعقره وهو كذلك ، ففيها لملك «رض» من رمى صيداً فلنخذه حتى صار لا يقدر أن يفر ثم رماه آخر فقتله فلا يؤكل . ابن القاسم لأن هذا قد صار أسيراً كالشاة التي لا تؤكل إلا بذبحة ، ويضمن الرامي الثاني الذي قتله لأول قيمته مجروحاً (لا) جرح (نعم) أي حيوان أنسي ولو غير نعم كأوز ودجاج وحمام بيت (شرّد) وتوحش فلا يؤكل بعقره منظر الأصل كما نظر لأصل الوحشي الذي تأنس ثم توحش ولم يقدر عليه إلا بعسر .

وعلم من كلام المصنف أن لكل من الوحشي والأنسي الأصليين ثلاثة أقسام فالوحشي دائماً والمتأنس منه توحش يؤكلان بالجرح ، والمتأنس منه المستمر على تأنسه كالنعام في القرية لا يؤكل بالجرح . النوع الثاني الأنسي دائماً والمتوحش منه ثم تأنس والمتوحش منه المستمر على وحشيته لا يؤكل واحد منها بالجرح .

(أو) حيوان نعم أو وحش (تردى) بفتحات مثقلاً أي سقط (بكوة) بفتح الكاف وضمها مثقلاً أي طاقة في نحو حائط ولا معنى لها هنا ، لأن التردى السقوط من عال إلى سافل ، ولذا قال ابن غازي أو تردى بكهوة أي في هوة فالكاف للتمثيل والهوة بضم الهاء وتشديد الواو . قال الجوهرى الهوة الوعدة العميقة وجمعها هوى بالضم

بِسْلَاحٍ مُّحَدَّدٍ ،

قال شيخ شيوخنا أبو زيد المكودي في قصيدته :

وأنت يا نفس شغلت بالهوى حتى وقعت في قعور للهوى

وفي بعض النسخ بكحفرة والمعنى واحد . ابن المواز واصبغ ما اضطره الجارح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجله فكنتهم . ابن عرفة وما عجز عنه في مهواة جاز فيه ما أمكن من ذبح أو نحر ، فان تعذرا فالمشهور انه لا يحل بطعنه في غير محلها .

وفي التوضيح إذا شرد الأنسى فإن كان غير بقرة فلا يؤكل بالعقر اتفاقا وكذا البقرة على المشهور خلافا لابن حبيب ، قال لأن البقر لها أصل في الوحش ترجع إليه ثم قال والأزم اللخمي والتونسي . ابن حبيب أن يقول في الإبل والغنم إذا شردت أن تؤكل بالعقر من قوله في الشاة وغيرها إذا وقعت في مهواة أنها تطعن حيث أمكن ويكون ذلك ذكاة لها ، والجامع بينها العجز عن الوصول إلى الذكاة في المحليين ، وفرق صاحب المعلم وابن بشر بأن الواقع في مهواة يتحقق تلفه لو ترك ففعل ابن حبيب إباح ذلك صيانة للمال اهـ . فان حبيب فصل في النعم الشارد وأطلق في المتردى .

ويشترط كون الجرح (بسلاح محدد) بضم الميم وفتح الحاء المهمة والدال الأولى مشددة أي شيء له حد ولو كعجز حاد أوله حد وعرض وعلم أصابته الصيد مجده لا يعرضه فليس مراده به هذا خصوص الحديد لندبه كما يأتي ، واحتراز به عن غير المحدد كالعصى والبندق والشرك والشبة إذا قتل الحيوان أو أنفذ مقتله ، فإن عطله ولم ينفذ مقتله ذبح أو نحر بتسمية ونية . القرافي والخط ظاهر مذهبنا حرمة الرمي بالبندق وكل ما شأنه أن لا يجرح وهو ظاهر لأنه كاصطياد ما كول لابنية الذكاة ويمكن رجوع قوله بسلاح محدد لأنواع الذكاة الثلاثة على سبيل التنازع أفاده عب .

البناني قوله كالعصى والبندق الخ أي لأنه لا يجرح وإنما يرض ويكسر والمراد البندق المستعمل من الطين المحرق كما في المشارق زاد أبو الحسن الصغير وبغير طبخ عند بعضهم وأما الصيد بالبندق ومن الرصاص فلم يوجد فيه نص للمتقدمين ، واختلف فيه المتأخرون

وَحَيَوَانَ عُلْمٍ يَارْسَالٍ مِنْ يَدِهِ

من الفاسيين لحدوث الرمي به بحدوث البارود واستخراجه حكيم كان يستعمل الكيمياء ففرق له فاعاده فأعجبه ، فاستخرج منه هذا البارود في وسط المائة الثامنة وأفق فيه يحواز الأكل . أبو عبدالله القوري وابن غازي وعلي بن هرون والمنجور والعارف بالله تعالى عبد الرحمن الفاسي ، واختاره شيخ الشيوخ عبد القادر الفاسي لانهاره واجهازه بسرعة الذين شرعت الذكاة من أجله ، قال بل الإنهار به أبلغ وأسهل من كل آلة يقع الجرح بها . وكون الجرح المراد به الشق كما قيل وصف طردي غير مناسب لاثانة الحكم به إذ المراد مطلق الجرح سواء كان شقاً أو خرقاً كما في محدد المعراض ، وقياسه على البندقة الطينية غير صحيح لوجود الفارق بينها ، وهو وجود الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقاً وعدم ذلك في التبنقة الطينية ، وإنما شأنها الرخس والدمع والكسر . وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقود المحرم بنص القرآن العزيز ، مختصراً من خط عبد القادر الفاسي في جواب له طويل .

(أ) : (حَيَوَانَ عُلْمٍ) بضم فكسر مثقلاً ولو من نوع ما لا يقبل التعلم كأسد ونمر ونسر وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور وابن هرس وذئب ، ولو كان طبع المعلم بالفعل القدر كذب فإنه لا يمسك إلا لنفسه ، قال فيها والمعلم هو الذي إذا أرسل أطاع وإذا زجر انزجر ، أي إلا الباز فإنه لا ينزجر ، وعصيان المعلم مرة لا يخرج به عن كونه معلماً كما لا يكون غير المعلم معلماً بطاعته مرة بل المعتبر العرف في ذلك (يارسال من يده) مع نية وتسمية تعبداً فلو وجد مع جارحه صيداً لم يعلم به أو انبعث قبل رؤية ربه الصيد ولو أشلاه عليه اثنائه وهو بقربه ، أو رآه ولم يرسله ، أو أرسله ولم يكن بيده لا يؤكل في واحدة من هذا إلا بذكاة ، وهو غير منقوذ مقتل ، ولو كان لا يذهب إلا بأمره فالمراد باليد حقيقتها ، ومثلها إرساله من حزامه أو من تحت قدمه إلا القدرة عليه والملك ويد خادمه كيمده هذا قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجع له ، وقال قبله يؤكل إذا أرسله من غير يده وبه أخذ ابن القاسم وهما فيها ، واختار غير واحد كاللخمي ما أخذ به ابن القاسم فالأولى ذكره لقوته .

بِلَا ظُهُورٍ تَرَكَ ، وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ ، أَوْ أَكَلَ ، أَوْ لَمْ
يَرْبِقْ ، أَوْ غَيْضَةً ، أَوْ لَمْ يَظُنْ نَوْعَهُ مِنَ الْمَبَاحِ ، أَوْ
ظَهَرَ خِلَافُهُ لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا ،

(ب) شرط (لا) أي عدم (ظهور ترك) من الحيوان المعلم للصيد قبل قتله أي
يشترط في جواز أكل مصيده إذا قتله أو أنفذ مقتله انبعث إليه من حين إرساله إليه إلى
حين أخذه ، وأما السهم فيعتبر فيه ما يعتبر في رمي حصي الجار ، وتقدم أنه لا يضر
إصابته غيرها إن ذهبت إليها بقوة الرمي وليس اشتغاله بأفراد ما أرسل عليه تركاً
فيؤكل ما صاده مما أرسل عليه .

(ولو تعدد مصيده) ونوى الصائد الجميع فلو صاد شيئاً لم ينو الصائد فلا يؤكل ولو في
مسألة الفار والغبيضة لعدم النية . وأشار بولو إلى قول ابن المواز ، قال عج فان لم تكن له
نية فلا يأكل شيئاً . وقال جد عج يأكل الجميع في هذا أيضاً وأدخلها في تصوير المصنف ،
فلو نوى واحداً معيناً فلا يأكل غيره ، ولو نوى واحداً لا بعينه فيأكل الأول فقط
لصور أربع ، فإن شك في الأول فلا يأكل شيئاً قاله اللخمي (أو أكل) الجارح بعض
الصيد ولو أكثره (أو لم ير) بضم المثناة أي لم يعلم المصيد حال كونه (بفار) بفتح
ميمه أي بيت في الجبل (أو غيضة) بأعجام الفين والضاد أي شجر ملتف بعضه على
بعض ويسمى أجرة أيضاً وأولى إن علم ولم يبصر بشرط أن لا يكون لها منفذ آخر ،
وإلا فلا يؤكل لاحتمال أخذه غير ما نواه .

(أو لم يظن) المرسل (نوعه) أي المصيد أظهي أو بقر أو حمار وحشي مع علمه بأنه
(من المباح) فهو صفة محذوف حال من فاعل يظن ويحتمل من مفعوله (أو) أرسله على
معين ظنه ظلياً ثم (ظهر خلافه) وأنه نوع آخر مباح كبقر فيؤكل (لا) يؤكل (إن
ظنه) أي المرسل الوحشي حال إرساله أو رميه عليه (حراماً) كخنزير ، فإذا هو
حلال ميت أو منقوض المقتل وأولى إن تبين ذلك وكذا إن شك فيه أو قوم لعدم النية
أو جزمها أحد لو قال لا إن لم يتبين لإباحته لشملم متيقن الحرمة وظانها وشاكم

أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ ، أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمَيْسَحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِ كَلَامٍ ،

ومتوهمها ، ويحتمل أنه أطلق الظن على مطلق التردد ويؤيده أنهم أناطوا الإباحة بتحققها
والحرمة بعدمه فإن أدرك ما ظنه حراماً حياً غير منفوذ مقتل وذكاه بنية وتسمية معتقداً
أنه مباح فيؤكل ، فإن اعتقد حرمة وأنها تعمل فيه ثم ظهرت إباحته فلا يؤكل والمكروه
إن رماه بنية قتله أو بلا نية فلا يؤكل ، وإن نوى تذكيته فيؤكل ، وإن نوى تذكيته
جلده فقط فيؤكل لحمه على أن الذكاة لا تتبعض ولا يؤكل على أنها تتبعض ، وإن نواها
للحمة طهر جلده عليها لتبعيته للعم .

(أَوْ اخَذَ) الجارح أو أصاب السهم حيواناً وحشياً (غير مرسل) بفتح السين
أو مرمى (عليه) تحقيقاً أو ظناً أو شكاً إلا أن يرسله على معين وينوى ويسمي عليه
وعلى ما يأتي به معه مما لم يره كما في المدونة ، فيؤكل لأنه تابع للمعين الذي نواه فلا
يعارض قول المصنف الآتي أو قصد ما وجد ، فالمسائل ثلاثة الأولى أن يأخذ الجارح ما
لم يرسل عليه ولم يقصد فلا يؤكل . الثانية أن يقصد ما يجده ولم ير شيئاً فلا يؤكل .
الثالثة أن يرسله على معين وما معه إن كان فيؤكل ، وظاهرها ولو أتى بما معه دون ما
عينه وبه جزم بمضهم وهذه غير قوله ولو تعدد مصيده لأنه نية الجميع مع رؤيته .

(أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ) المذكي صائداً أو ذابحاً أو نحرراً السبب (الميسح) لأكل مذكاه
(فِي) أي بسبب (شركة) سبب (غير) أي للميسح في قتل الحيوان ، وإنفاذ مقتله من
الأمور التي تذكر أو غيرها فلا يؤكل مذكاه لدوران أمره بين الحل والحرمة والقاعدة
تغليب جانب الحرمة (ك) اجتماع ذكاة مع غفر ماء في صيد ، وأما لو وقعت بهيمة في
ماء ورفعت رأسها منه وذبحت أو نحررت ثم سالت في الماء أكلت قاله تت والشارح .
والمذهب أنها إن ذبحت أو نحررت ورأسها في الماء أكلت لحصول ذبحها أو نحررها مع
تحقق حياتها لكن يكره هذه الغير ضرورة قاله ابن رشد سواء كانت تعيش في
الماء أم لا .

أَوْ ضَرِبَ بِمَسْمُومٍ ، أَوْ كَلَبٍ مَجُوسِيٍّ ، أَوْ بَنَهَشٍ مَا قَدَرَ
عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ ،

(أو) شركة ثم اسهم بسبب (ضرب بـ) سهم (مسموم) ولم ينفذ السهم مقتله ولم تدرك ذكاته بعد اصابته حق مات فلا يؤكل لاحتمال موته من السم فإن أنفذ السهم مقتله أكل مع الكراهة أو الحرمة مخافة أذى السم ، وإن أدر كذا ذكاته ولم ينفذ السهم مقتله أكل لأنه ذكي وحياته محققة قاله ابن رشد . الخط وانظر ذبح الديكة عند خنقها بالمعجين أي بلعها المعجين هل هو من هذا أم عب حيث تحقق أن المعجين لم ينفذ مقتلها فإنها تؤكل لقوله وأكل المذكى وإن آيس من حياته .

(أو) شركة (كلب مجوسي) أي أرسله مجوسي سواء كان ملكه أو ملك مسلم كلباً أرسله مسلم سواء كان ملكه أو ملك مجوسي في قتل أو انفاذ مقتل صيد فلا يؤكل ومثل المجوسي الكتابي فالمعتبر في عدم الأكل مشاركة ما أرسله كافر سواء كان كلباً أو سهماً ملكاً له أو لمسلم مجوسياً كان أو كتابياً ، وشمل قوله كلب مجوسي اشتراكه مع كلب مسلم في قتل أو انفاذ مقتل الصيد وإمساكه أحدهما وقتله الآخر ولو كان القاتل كلب المسلم ، ومثل كلب المجوسي كلب مسلم غير معلم أو غير مؤسل من يد صاحبه وإن أرسل أو رمى مسلم ومجوسي كلباً أو سهماً واحداً كان ممسوكاً لهما معاً ونوى المسلم وسمى وقتل الصيد أو أنفذ مقتله فلا يؤكل لشركة المجوسي في الاصطباد .

ابن حبيب وكذا سهماهما إلا أن يوقن أن سهم المسلم هو الذي قتله دون سهم الكافر بأن يوجد سهم المسلم في مقتله وسهم المجوسي في بعض أطرافه فإنه يحصل ويقسم بينهما ولو أخذاه حياً قضى للمسلم بذبحه أو نحره وأخذ نصفه ، فإن قال المجوسي هو لا يأكل ذبيحة المسلم أو منحوره بيع وقسم ثمنه بينهما فإن كان بموضع لاثن له فيه مكن المسلم من ذبحه أو نحره إن شاء لخبر الاسلام يعلو ولا يعمل عليه .

(أو) لم يتحقق المبيع وهو الذكاة (بـ) سبب (نهش) أي الجارح (ما) أي صيداً حال ذبحه أو نحره (قدر) الصائد (على خلاصه) أي الصيد (منه) أي من الجارح

أَوْ أُغْرَى فِي الْوَسْطِ أَوْ تَرَاخَى فِي اتِّبَاعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ
أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ ، أَوْ تَحْمَلَ الْآلَةَ مَعَ غَيْرٍ أَوْ يُخْرِجَ ، أَوْ بَاتَ

وترك الجارح ينهشه وهو يذبحه أو ينحره ولم يتحقق أنه ذبحه أو نحره وهو يحقق الحياة غير منقوذة المقتل فلا يؤكل فيها ولو قدر على خلاصه منها فذاك وهو في أفواهها تنهشه فلا يؤكل ، إذ لعله من نهشها مات إلا أن يرقن أنه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل أن تغلظ مني مقاتله فيجوز أكله ، وبئس ما صنع .

(أو أغرى) أي حض وقوى الصائد الجارح بعد اتبعائه للصيد بنفسه من غير إرسال من يده (في الوسط) أي أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه فهو فصل ما من عطف على ظنه فهو خارج عن امثلة الشركة (أو تراخى) الصائد (في اتباعه) أي الجارح أو السهم بعد إرساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتاً فلا يؤكل لاحتمال أنه لو وجد لأدركه حياً غير منقوذة مقتل وذبحه أو نحره فيجب اتباعه بسرعة في كل حال (إلا أن يتحقق) الصائد حين الإرسال أو الرمي (أنه لا يلحق) أي الصائد الصيد حياً غير منقوذة مقتل ولو وجد في اتباعه فيؤكل ، وكذا لو تحقق لحوقه وتراخى في اتباعه ثم تبين أنه لو تبعه لا يلحقه فالعبرة في الأكل بتبين عدم لحاقه .

(أو حمل) الصائد (الآلة) للذبح أو النحر (مع) شخص (غير) وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير إلى الصيد وهو قسادر على حمله بنفسه وسبق الصائد إلى الصيد ، ووجده حياً غير منقوذة مقتل ، ولو كانت الآلة معه لذبحه أو نحره بها ومات الصيد حتف أنفه قبل إتيان من معه الآلة فلا يؤكل .

(أو) وضعها (بخرج) ونحوه مما يستدعي طولاً في إخراجها منه ومات الصيد ولو كانت الآلة في يده أو حزامه لأدرك ذكاته فلا يؤكل إلا أن يتحقق أنه لا يدرك ذكاته ولو كانت بيده لسرعة موته فيؤكل فيها (أو بات) الصيد ثم وحده من الفد ميتاً هذا ظاهر المصنف وليس بقيد ، والمراد أنه خفي عليه ليلة أو بعضها ولو وجد السهم في مقتله وقد أنقذه ولو وجد في اتباعه إلا أن يعين إنقاذ السهم مقتله قبل خفائه عليه فيؤكل اهـ .

أَوْ صَدَمَ ، أَوْ عَضَّ بِلَا جَرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ ، أَوْ أُرْسِلَ
ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكِ أَوَّلٍ ، وَقَتْلَ ،

البناني عللوا عدم أكله باحتمال كون موته من غير السهم أو الجارح فالأحسن تقديمه
وجعله من أفراد لو لم يتحقق المبيع ، وقوله ولو وجد السهم في مقتله الخ كذا في المدونة
والفظها عن مالك «رض» ، فان بات فلا يأكله وإن أنفذ مقتله جارحه أو سهمه وهو فيه
أهـ . لكن قال ابن المواز أما السهم فلا بأس بأكل ما أنفذ مقتله وإن بات وقاله أصبغ .
قال وقد أمن عليه مما يخاف الفقهاء أن يكون موته من غير السهم ولم نجد لرواية ابن
القاسم ، هذا عن مالك «رض» ، ذكرأ ولا رواها أحد من أصحابه ، ولم تشك ان ابن
القاسم وهم فيها ابن المواز وبه أقول . ابن يونس وهو الصواب . ابن رشد وهو اظهر
الاقوال وقاله سحنون وعليه جماعة اصحابنا فالاولى الإشارة لهذا القول لقوته .

(أو صدم) أي لطم الجارح الصيد بلا جرح فلا يؤكل (أو عض) الجارح الصيد
(بلا جرح) أي ادماء فلا يؤكل ولو كدمه أو نيبه عند ابن القاسم خلافاً لأشهب وابن وهب
إلا أن يكون الصيد مريضاً وشق جلده ولم ينزل منه دم فيكفي ويعلم كونه مريضاً بغير
ذلك ، والاول بلا جرحه ليفيد أن المتبر جرح المصيد به لا جرح الصيد من جريه مثلاً .
والكدم بالبدال المهمة العض بسهولة باطراف الأسنان .

(أو) ارسل الصائد الجارح على غير مرأى ولا بمكان محصور و (قصد) الصائد (ما)
أي الصيد الذي (وجد) . الجارح فلا يؤكل للشك في المبيع (أو) ارسل جارحاً أول
فمسك الصيد ثم (ارسل) جارحاً (ثانياً بعد مسك أول وقتل) الثاني الصيد وحده أو
قتلاه جميعاً فلا يؤكل لصيرورة الصيد مقدوراً عليه بلا عسر بمسكه الأول ، ومفهوم بعد
أنه لو ارسل ثانياً قبل مسك أول وقتله الثاني ، أو الأول أو قتلاه جميعاً يؤكل في الثلاث
صور . ويندرج في هذا ما لو ارسل ثانياً قبل مسك أول فمسكه الاول قبل وصول
الثاني ثم قتله الثاني فيؤكل ، نقله أحمد عن الجواهر لأن العبارة بحال الإرسال وهو
حينئذ غير مقدور عليه قاله عج ، ومفهوم مسك انه لو ارسل ثانياً بعد قتل أول يؤكل .

أَوْ اضْطَرْبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يُرَ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْمَضْطَرْبَ ،
وغيره : فتأويلان .

(أو اضطرب) الجارح على صيد رآه (فارسى) الصائد الجارح على ما اضطرب هو عليه (ولم ير) الصائد الصيد الذي اضطرب الجارح عليه وليس المكان محصوراً كقنار أو غيضة فلا يؤكل ما قتله أو أنقذ مقتله الجارح ، قال الإمام مالك « رضى » في العتبية لا أحب أكله لأنه قد يقصد صيداً أو يضطرب على صيد ، وبأخذ غيره إلا أن يتيقن أنه أخذ ما اضطرب عليه برؤية غيره له (إلا أن ينوى) الصائد (المضطرب) بفتح الراء أي عليه فحذف الجار ، وأوصل المفعول فاستتر الضمير على ما فيه فليس فيه حذف نائب الفاعل العمدة (وغيره) أي المضطرب عليه (ف) في الأكل وعدمه (تأويلان) أحدهما يؤكل فتزاد هذه على قولهم لا بد من رؤية الصيد إلا في غار وغيضة بأن يقال وإلا فيما اضطرب عليه الحيوان المعلم ونوى الصائد المضطرب عليه وغيره فيؤكل بناء على أن الغالب كالحق .

والثاني لا يؤكل على أن الغالب ليس كالحق قاله عب . البناني قوله لا أحب يحتمل الكراهة والتحريم قاله في الجواهر وكلام العتبية هذا الذي مشى عليه المصنف هو محل التأويلين كما ذكره ابن عرفة ، لأن ابن رشد حمله على نية المضطرب عليه فقط ، قال فإن نواه وغيره أكل لقول المدونة إن نوى جماعة وما وراءها مما لم يره أكل الجميع . ابن عرفة وحمله بعضهم على خلافها وبه تعلم أن التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف لأنهما ليسا على المدونة وإنما على قول العتبية لا أحب أكله هل هو على إطلاقه فيكون خلافاً لها أو مقيد ، فيكون وفقاً وقوله بناء على أن الغالب الخ غير صواب ، لأن هذا البناء ليس للتأويلين وإنما هو في الخلاف الذي في أصل المسألة قبل الاستثناء ، لأنه اختلف أولاً إذا اضطرب فارسى على قولين جواز الأكل وعدمه وهما لمالك « رضى » . والثاني اقتصر عليه المصنف وهو محل التأويلين .

قال في الجواهر ولو رأى الجارح يضطرب ولم ير الصائد شيئاً فأرسله عليه فأجازته

وَوَجِبَ نَيْتُهَا ، وَتَسْمِيَةُ أَنْ ذَكَرَ

مالك «رض» مرة وكرهه أخرى ، وقال لعله غير الذي اضطرب عليه الجارح ، قال الشيخ أبو الطاهر وقد بنى مالك «رض» أن هذه الصورة جائزة أو غير جائزة على أصل ثان هل يحكم بالغالب فيجوز أكله إذ الغالب أنه إنما أخذ ما اضطرب عليه أو لا يباح إلا مع اليقين اهـ . وقد علمت أن القولين والتأويلين لم يتواردا على محل واحد وأن التأويلين في القول بمعنهم الجواز الذي هو أحد القولين في أصل المسألة اهـ ، ونحوه للرماسي .

(ووجب) شرطاً في صحة الذكاة بأقسامها الأربعة (نيتها) أي الذكاة وإن لم يلاحظ كونها سبباً لحل أكل لحم الحيوان لعدم اشتراطها وجوباً مطلقاً فلو تركت عمداً تهاوناً أم لا أو جهلاً بالحكم أو نسياناً أو تأويلاً أو رمي سهماً أو أرسل جارحاً غير قاصد صيداً فاصاب صيداً أو ضرب حيواناً أنسياً بسيف أو سكين فذبحه أو نحره فلا يؤكل .

(و) وجب شرطاً فيها (تسمية) لله سبحانه وتعالى بأي اسم من اسمائه تعالى الحسنی عند الذبح والنحر والارسال في العقر وفعل ما يموت به نحو الجراد لا خصوص بسم الله . ابن حبيب إن قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحانه الله من غير تسمية أجزاء ولكن ما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر اهـ ، ولا يزيد الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي ﷺ فتكره . الباسجي لو سمي عند الرمي وقدر عليه حياً غير منفوذ مقتل سمي لذكاته أيضاً ولم أرقبه نصاً هذا هو المشهور .

وقال في البيان ليست التسمية بشرط في صحة الذكاة لأن قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ ١٢١ الأنعام ، معناه لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد إلى ذكاتها لأنها فسق ، ومعنى قاله تعالى ﴿ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ﴾ ١١٨ الأنعام كلوا مما قصدتم إلى ذكاته فكسب عز وجل عن التذكية بالتسمية كما كسب عن رمي الجارح ذكره تعالى حيث يقول ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ .

ومحل وجوب التسمية (إن ذكر) أي تذكر التسمية وقدر عليها فلا تجب على

وَنَحْرُ أَيْلٍ ، وَذَبْحُ غَيْرِهِ ، إِنْ قَدَرَ ، وَجَازَ لِلضَّرُورَةِ ، إِلَّا الْبَقَرَ فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ

ناس ولا مكروه على تركها ولا أخرس أو عاجز عن العربية فهو شرط في التسمية فقط .
فلو قال كتسمية إن ذكر يجري على قاعدته الاغلبية ، ومحل اشتراطهما إذا كان المذكي
مسلماً وإلا لم يشترط .

وقال بعض النية قسمان نية قرينة وشرطها الإسلام ، ونية فعل وتخيير ولا يشترط فيها
الإسلام ومعناها أن ينوي بالقطع أو الطعن أو الإرسال التذكية لا للقتل ، والثانية هي
الشرط وعلى هذا فقوله وجب نيتها أي من مسلم أو كتابي أفاده عب . البناني أما ما
ذكره في التسمية فصحيح لقول الزواوي لا تشترط تسمية الكتابي بإجماع ، وذكر القرطبي
في تفسيره خلافاً ونسب الكراهة لمالك «رض» ، أما ما ذكره في النية فليس بصحيح ، بل
لا بد منها في الكتابي أيضاً بدليل ما تقدم عند قوله وإن أكل الميتة وهي متأتية منه ، لأن
الواجب نية الفعل لا نية التقرب وقد رجع ز آخر إلى هذا .

(و) وجب شرطاً (نحر أيل) وقيل لأن ذبحه لا يمكن لالتصاق رأسه بسننه قاله
الباجي وزرافة قاله عبد الوهاب ونقله عنه أبو الحسن (و) وجب شرطاً (ذبح غيرها)
أي الإبل من غنم وطير ولو نعامه لأنها لا لبة لها ، ومحل وجوب نحر الإبل وذبح غيرها
(إن قدر) المذكي على نحر الإبل وذبح غيرها فلو ذبح الإبل أو نحر الغنم اختياراً ولو
سأهياً لا تؤكل (وجازاً) أي الذبح فيما ينحر والنحر فيما يذبح (للضرورة) كوقوع في
مهاوة وعدم آلة ذبح أو نحر أو جهل صفة لا نسيانها أو جهل حكمها ه عب .

البناني فيه نظر بل الظاهر أن لا فرق بين جهل الصفة ونسيانها ، وإنما الذي ذكر ابن
رشد أنه ليس بعذر هو عكس الأمرين نسياناً أي مع علمه الصفة كما يفيد ما في التوضيح
ونصه نص مالك «رض» على أنه لو نحر ما يذبح أو بالعكس ناسياً لا يعذر قال في البيان
وقيل إن عدم ما ينحر به ضرورة تبيح ذبحه ، وقد قيل إن الجهل بذلك ضرورة .

واستثنى من قوله وذبح غيرها فقال (إلا البقر فيندب) فيه (الذبح) لقوله تعالى

كَالْحَدِيدِ ، وَإِحْدَادُهُ ، وَقِيَامُ إِبْلِ ، وَضَجُّ ذَبْحٍ عَلَى أُيْسَرِ
وَتَوَجُّهُ ، وَابْصَاحُ الْمَحَلِّ ، وَفَرِيٌّ وَدَجِيٌّ صَيْدٌ أَنْفَذَ مَقْتَلُهُ ،
وَفِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ ٦٧ البقرة مع دليل آخر دل على عدم الرجوب في هذا الأمر ، ففي صحيح البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد أن البقر تذبح وتنعرج ، وفي ابن عبد سلام أن النبي ﷺ نحر عن أزواجه البقر . وروى ذببح عن أزواجه البقر ومنه الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه ، وانظر ما يشبه البقر من حمار الوحش والتيتل ونحوهما . الباجي الخيل على جملها كالبقر الطرطوشي ، وكذا البغال والحر الانسية على كراحتها .

وشبه في النذب فقال (كالحديد) فيندب في جميع انواع الذكاه حتى العقر وقد يتعين إذا لم يجد غيره (وإحداده) أي سنه لخبر وليحد أحدكم شفرته لسرعة قطعه فيكون أسهل على المذكي فتخرج روحه بسرعة فيرتاح (وقيل إبل) مقرونة بالدين بمقال فإن عجز عنها كذلك عقل يدها اليسرى كما تقدم في الهدي .

(و) ندب (ضجع) بفتح الضاد المعجمة وسكون الجيم أي ارقاد ذبح بكسر الدال المعجمة أي مذبح من بقر وغن وطير (على) شقه (الأيسر) لأنه أعون للذابح ، وكره الإمام مالك « رض » ذبحها على جانبها الأيمن . ابن القاسم ويضجعها الأيسر على الأيمن فإن كان أضبط جاز الوجهان وذبحه بيمنه أولى (و) ندب (توجهه) أي ما يذبح أو ينحر للقبلة (و) ندب (إيصاح) أي اظهار (المحل) للذبح أو النحر من الصوف وغيره حتى تتبين الجلدة . ابن المواز ولا تجعل رجلك على عنقها والنهي من السنة ، واعترض المصنف نسبته لها بخبر مسلم أنه ﷺ لما ضجى بكبشين وضع رجله على صفاحهما .

(و) ندب (فري) بفتح الفاء وسكون الراء أي قطع (ودجى صيد انفذ) يضم فسكون فكسر (مقتله) وأدرك حيا لراحته فان ترك حتى مات أكل ويلزم من فري الدوجين فري الحاقوم لبروزه عنهما (وفي جواز الذبح بالعظم) أي الظفر كما في بعض

والسِّنْ ، أَوْ إِنْ أَنْفَصَلَ ، أَوْ بِالْعَظْمِ ، وَمَنْعِيهَا ، خِلَافٌ ،
وَحَرْمٌ أَصْطِيَادُ مَا كُولٍ ، لَا بِنِيَّةِ الذَّكَاءِ ،

النسخ (والسن) متصلين أو منفصلين (أو) جوازه بها (إن انفصلا) أي العظم والسن
فإن اتصلا فلا يجوز بها (أو) جوازه (بالعظم) أي للظفر اتصل أو انفصل لا بالسن
اتصل أو انفصل ، أي يكره به على المنقول (أو منع) الذبيح (هما) أي العظم والسن
اتصلا أو انفصلا فلا يؤكل ما ذبح بأحدهما ، وفي المواق ما يقتضى كراهته (خلاف)
محلّه إذا وجدت آلة معهما غير الحديد ، فإن وجد الحديد تمين وإن لم توجد آلة غيرهما
تمين الذبيح بأحدهما ، وظاهره استواءهما ، وينبغي تقديم العظم لانفراده بالقول الثالث
في المصنف وإن خالف الواجب أساء وأجزأ حيث وجدت الذكاة الشرعية كما في المدونة
ومعنى أساء فوت نفسه ثواب ما طلب ولو ندباً اه عب .

البناني الاقوال الأربعة للإمام مالك رضى الله تعالى عنه اختار ابن القصار الأول
وابن رشد الثاني ، وشهر صاحب الاكمال الثالث ، وصحح البايع الرابع ، وقوله محلّه
حيث وجدت آلة الخ لم أر هذا التفصيل لغيره ، والمأخوذ من المدونة وغيرها أن محلّه
حيث لم يوجد الحديد . وفي التوضيح عند قول ابن الحاجب ويجوز بكل جارح من حبر
أو عظم أو غيرهما ما نصه وفي البيان مذهب المدونة الجواز بغير الحديد إذا لم يحمده ،
ونص الشيخ أبو محمد رحمه الله تعالى فيمن ذبح بغير حكين وهي معه على أساءته اه . فمن
قال بالجواز بالظفر والسن سواهما مع غيرهما عنده فقد الحديد والله أعلم .

(وحرم) بفتح فضم (اصطيد ما كول لا بنية الذكاة) بأن اصطاده بنية قتله
أو الفرجة عليه أو بلانية أو حبسه بقفص ولو لذكر الله تعالى كدرة وقمرى ، ومفهومه
جواز اصطيداه بنية ذكائه ، والحق بها نية قتيته لمنفعة شرعية كتعليمه الذهاب لبديكتاب
معلق يحتاجه أو التنبيه على ما يقع في البيت من مفسدة ، وقال لا لغرض شرعي بدل
لا بنية الذكاة لأفاد ذلك ، وانظر هل يمنع شراء درة أو قمرى معلنين ليجبهما لذكر الله
تعالى ، كالأصطياد لذلك أم لا ، وحينئذ يحرم عتقهما لأنه من السائبة المحرمة بالقرآن

الإلا بكخنزير ، فيجوز

والإجماع ، وانظر في الغراب الذي يقول الله حق ويتمتع به صاحبه ، والظاهر منسحب حبه لذلك لإمكان التمتع بغيره قاله عاب .

البنائي قوله أو حبه بقص الخ ، حاصل ما في الخط أن هذا لا نص فيه وأن أبا مهدي قال إن في كتاب اللقطة من المدونة ما يفيد جوازه وهو إذا حل رجل قفص طائر ضمن ونقل عن بعضهم أنه أخذ جوازه من حديث يا أبا عبد الله ما فعل النغير . ابن أبي قلث له ليس ذلك كلب الصبي ، لأنه لا بد من خلوصه منه بقرب وهذا يبقى سنين متطاولة فهو تعذيب فاستحسنه ، وذكر أن الشيوخ قيدوا الحديث بعدم التعذيب اهـ . وحكم شرائه لذلك كحكم اصطيداده ، إذ لا فرق بينهما والتنظير فيه غير ظاهر ، وأما حبه لتعليمه منفعة شرعية كالإجازة للاصطياد به فجائز ، أما لتعليمه تبليغ الكتاب من بلد لآخر فيحتاج جوازه إلى نص على تسليم إمكانه ، وقوله يحرم عتقهما لأنه من السائبة الخ فيه نظر لأن ما في القرآن وقع في النعم .

وأما في الصيد فيحتاج إلى نص وظاهر كلامهم جوازه وصرح به ابن عرفة في قوله وما صاده محرم أو صيد له ميتة ، عب تنمة يحرم الاصطياد أن ضيع صلاة وقتيه ويجب لأحياء نفسه أو غيره كمن لا يمكنه قوته وقوت عياله إلا بشئنه ، ويكره للهو ومن خشي وخشى وفاسق ، ويندب لتوسعة معتادة على عيال وسد خلة غير واجبه وكف وجهه وصدقة ، ويباح لتوسعة غير معتادة على نفسه أو عياله أو لشهوة مباحة كأكل تفاح ونكاح منعمة بزوج أو شراء وقصد اكتساب مال وتمتع به اختياراً أو انتفاع بشئنه فتعزيره الأحكام الخمسة . ابن عرفة وهو من حيث ذاته جائز إجماعاً .

(إلا) الاصطياد المتعلق (بكخنزير) من كل محرم (فيجوز) اصطيداده بنية قتله وليس من العتق وأما بنية الفرجة عليه فلا يجوز ، وأدخلت الكاف الفواسق التي أذن الشارع في قتلها والاستثناء منقطع أو يحمل على اصطيداده بنية ذكاته لمضطر ، فإنه تستحب ذكاته قاله في مختصر الوقار . ابن عرفة فيه نظر إذ الرخصة تعلقت به من حيث كونه ميتة لا من حيث ذاته وتذكية الميتة لغوا اهـ ، لا يقال ندب تذكيته لدفع ضرره .

فإن الذبح يزيل فضلات مؤذية . فلو قيل بوجوبه إن تحقق ضرر فضلاته أو ظن قياساً على قوله ووجب إن خاف ملاكاً لكان وجيباً لأننا نقول يرد هذا أمران ، أحدهما إيراد حل الميتة على هذا التعليل عند الضرورة ، الثاني أن ملحظ ابن عرفة من حيث حكمه ميتة كما قال فلم الرخصة وفازع في ندب الذبح مع أن الرخصة من حيث كونه ميتة . وذكر أحمد عن ابن عمر أن الخنزير يفتقر للذكاة وذكاته عقره وينوي به الذكاة . الفاكهاني يندب له تذكيته ولم أره منصوصاً .

قوله ذكاته عقره أي عند ندوده والعجز عنه ، وأما عند القدرة عليه فذكاته ذبحه والغرد يجوز اصطياً به بنية الذكاة على القول بإباحته قاله عب . البناني قوله ادخلت الكاف الفواسق أي المتقدمة في قوله إلا الفأرة والحية النخ ، فتثقل لأذيتها وإن كانت لا يمنع أكلها ، واحتيج لإدخالها لئلا يتوهم أنها لا تصطاد إلا بنية ذكاتها من قوله وحرم اصطياً بما كول النخ . ولو قال إلا الفواسق وحذف الخنزير لكان أحسن لأنه لم يدخل في المأكول بخلاف الفواسق ، وقوله تستحب ذكاته قاله الوقار النخ . هكذا نقل ابن عرفة عنه واعترض عليه كما في المعيار بأن الذي يفيد الوقار وجوب ذكاته لا نديها ونص مختصر الوقار :

وإذا أصاب المضطر ميتة أو خنزيراً أكل ما أحب ، فإن أحب الخنزير فلا يأكله إلا ذكياً . فظاهر قوله فلا يأكله إلا ذكياً تحتم ذكاته ، لكن صرح اللخمي والمازري بالاستحباب . واعترض أيضاً على ابن عرفة في استحلاله ذكاته بأن الخنزير حال الضرورة مباح فيقال حينئذ هو حيوان بري مباح وكل حيوان كذلك يجب ذكاته . وأيضاً عطفه في الآية على الميتة يفيد أن الرخصة تعلقت به من حيث ذاته لا من حيث كونه ميتة عكس ما قاله ابن عرفة ، قاله ابن مرزوق ، وقوله أحدهما إيراد الميتة النخ فيه نظر بل هذا لا يرد لأن ذكاة الميتة لا تمكن . وفرض المسألة في الخنزير الحي الذي تمكن ذكاته ، وقوله الثاني ملحظ ابن عرفة النخ لا ينزل على ما قبله ولا يلايه .

كَذَاكَ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ ، وَكَرِهَ ذَبْحُ بَدْوَرٍ
 حُفْرَةٍ ، وَتَلَخَّ أَوْ قَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ ، كَقَوْلِ مُضَحٍّ ،
 اَللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ ،

وشبه في الجولز فقال (كذا ما لا يؤكل) من الحيوان كخيل وبغل وحمار فتجاوز
 تذكيره بل تستحب إراحته له ، واستعملها بمعنى الفري لا بمعناها الشرعي إذ الفرض أنه
 غير مأكول (إن أيس) بضم فكسر (من) استمرار الحياة (ل) حقيقة المرض أو عي
 أو حكا كتمه بضمة لا علف فيها ولا يرجى أخذ أحد له ، وكذا بعير عجز في السفر
 ولا ينتفع بلحمه ينحره إلا أن يخاف على من يأكله قاله في الواضحة أي فلا ينحره إذا
 خاف على من يأكله من يمر عليه بعد نحره تقدماً لدفع الضرر عن الآدمي على دفعه عن
 غيره ، وقيل بعقر لئلا يتوهم إباحة أكله ، وقال ابن وهب يترك حتى يموت ثم ان وجدها
 صاحبها قد صحت عند الذي قام بها فسمع ابن القاسم أنه أحق بها بعد أن يدفع للذي قام
 بها ما أنفق عليها .

(وكره) بضم فكسر (ذبح) لحيوانات متعددة في وقت واحد (بدور حفرة)
 لعدم استقبال بعضها ولنظر بعضها بعضاً ، ولها الهام فهو تعذيب لها فيها بلغ مالكا رضى
 الله تعالى عنه أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها فيذبجون حولها فنهاهم عن ذلك
 وأمرهم بتوجيهها إلى القبلة .

(وكره) سلب (لجلد الحيوان عن لحمه قبل موته ، لأنه تعذيب (او قطع) لشيء
 من الحيوان أو حرق شيء منه بعد ذبحه أو نحره و (قبل الموت) لخبر النهي عنه وأن
 نترك حتى نبرأ أي نموت إلا السمك فيجوز القاءه في النار قبل موته عند ابن القاسم ، وفي
 الشيخ سالم فكره عرقبة البقر ثم تذبح والقاء الحوت في النار حياً .

وشبه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضح) عند تذكيره اضحيته (اللهم)
 أي يا الله هذا (من) فضلاً (لك) ونعمتك لا من حولي وقوتي (وإليك) التقرب به لا إلى
 غيرك ممن سواك ولا رياء ولا سمعة إذا قاله على أنه سنة ، فان قصد به مجرد الدعاء فلا

وَتَعْمَدُ إِبَانَةَ رَأْسٍ . وَتُؤَوَّلُ أَيْضاً عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ .
 إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا ،

يكبره ويؤجر إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا حمل ما ورد عن الإمام علي بن أبي طالب (رض) قاله ابن رشد ، واقتصر عليه الشارح ، وهو الظاهر ، ولا وجه لإبقاء المصنف على إطلاقه وجعله مخالفاً .

(و) كره (تعمد) بفتح المثناة والعين المهمة وضم الميم مشددة (إبانة) بكسر الهمزة أي فصل (رأس) عن بدن حال الذبح لأنه قطع قبل الموت وظاهره أن مجرد تعمد هبها مكروه ، وإن لم تحصل وهو خلاف ما فيها فلو قال وإبانة رأس عمداً لسلم من هذا ووافقها الكراهة والأكل على هذا سواء قصدها من أول التذكية أو في أثنائها أو بعد تمامها قبل الموت لأنه تعذيب (وتؤولت) بضم المثناة والهمزة أي حلت المدونة (أيضاً) أي كما تؤولت على الكراهة والأكل مطلقاً وهو الذي قدمه المصنف (على عدم الأكل) للحيوان الذي أبينت رأسه من جسده حال ذبحه (إن قصده) أي الذابح الإبانة وذكر ضميرها لأنها بمعنى الفصل وصلة قصده قوله (أولاً) بفتح الواو مشدداً ممنوناً أي ابتداء وإبانة بالفعل ، فإن قصد ابتداء ذبحه ، ولما أتته قصد الإبانة وإبانته فتؤكل على هذا التأويل .

وقوله أيضاً يفيد أنها تؤولت على الأول ، قال البدر ولم أر من تأولها عليه وفي أحد وقت ما يرد هذا . ولم يقل تأويلان لرجحان الأول عنده ، ومفهوم تعمد أنه لا كراهة في النسيان والجهل فيها للمالك رضى الله تعالى عنه ومن ذبح فترامت يده إلى أن أبان الرأس أكلت إذا لم يتعمد ذلك قال ابن القاسم ولو تعمد هذا وبدأ في قطعه بالودجين والحلقوم أكلت لإنخعه إياها بعد تمام الذبح . أبو الحسن قوله فترامت يده يدل على أنه لم يقصد قطع رأسها ابتداء ، وقوله إذا لم يتعمد قطع رأسها ابتداء ولم يرد إن يتعمد الترامي لأنه مغلوب عليه .

ابن حبيب قال مطرف وابن الماجشون إذا نخعها في ذبحه فتعمداً ممن غير حمل ولا

وَدُونَ نِصْفِ أَبِي نَيْتَةَ ، إِلَّا الرَّأْسَ ،

نسيان فلا تؤكل ، قوله قال ابن القاسم لو تعمد هذا الخ في الامهات سأل سحنون ابن القاسم عما إذا تعمد قطع رأسها ابتداء وهو مفهوم قول مالك «رض» إذا لم يتعمد فهل تؤكل في قول مالك «رض» أم لا فقال لم اسمع من مالك رضي الله تعالى عنه شيئاً ثم قال من رأيه وأرى إن أضجمها وسمى الله وأجهز على الحلقوم والودجين إن تؤكل وهو كرجل ذبج فقطع رأسها قبل أن ترهق نفسها .

واختلف الشيوخ في قول ابن القاسم هل هو وفاق لقول مالك رضي الله تعالى عنهما أم لا ، فبعضهم حمل قول ابن القاسم على الخلاف ، إذ مفهوم قول مالك «رض» إن تعمد قطع رأسها لا تؤكل كقول مطرف وابن الماجشون ، وقد نص ابن القاسم على أنها تؤكل وهو الظاهر ، وحمل بعضهم قول ابن القاسم على الوفاق ، ورد قول مالك لقول ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ، وجعل مفهوم قول مالك «رض» معطلا . وحكي عن أبي محمد صالح الوفاق بوجه آخر قال لعل ابن القاسم أراد إن تعمد قطع رأسها بعد الذكاة ولم يقصده ابتداء اه كلام أبي الحسن بن عبد السلام فتحصل في المذهب ثلاثة أقوال ، أكلها سواء تعمد ذلك ابتداء أو ترامت يده ، وهذا مذهب ابن القاسم وأصبغ وأحد التأويلات لقول مالك «رض» ، ومقابله لا تؤكل فيها ، وهو قول ابن تافع والتفصيل بين ترامي يده فتؤكل وتعمد ابتداء فلا تؤكل ، وهذا قول مطرف وابن الماجشون ، وأحد التأويلات لقول مالك «رض» وهو أقرب إلى الصواب .

(ودون نصف) كيد أو رجل أو جناح (أبين) بضم فكسر أي فصل من صيد يجارح أو سهم ولو حكماً بأن بقي معلقاً يجلد أو يسير لحم ولا يعود لهيشته ولم ينفذ به مقتله ، فإن بقي معلقاً به وعلم أنه يعود لهيشته أكل الصيد كله بإدماثة . وإن لم ينفذ به مقتله وخبر دون نصف (ميتة) فلا يؤكل ويؤكل ما سواه بذكاة إن كانت فيه حياة وبدونها إن لم تكن فيه ، فإن نفذ به مقتل أكل الجميع فلو قطع الجارح أو السهم الصيد نصفين أكل لا نفاذ مقتله بقطع نخاعه .

واستثنى من دون النصف فقال (إلا الرأس) وحده أو مع غيره أو نصف الرأس

وَمَلِكَ الصَّيْدِ الْمُبَادِرُ ، وَإِنْ تَنَازَعَ قَادِرُونَ فَبَيْنَهُمْ ، وَإِنْ
 نَدَّ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَانِي ، لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ ،
 وَأَشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي

كذلك فيؤكل الجميع لنفسه المقتل بقطع الذخاع والودجين ، وظاهر قوله ودون نصف
 أبين ميتة سواء كان الحيوان يعيش بعد المبان أم لا بلغ جوفه أم لا واعتمده في توضيحه
 (وملك الصيد) الذي لم يسبق عليه ملك الشخص (المبادر) بضم الميم وكسر الدال
 المهملة لوضع يده عليه وإن رآه غيره قبله وقال هو لي ولو حكماً بأن فعل به ما صار به
 بمنزلة ما هو في يده ككسر رجله أو قتل مطمورة أو سد حجرة عليه وذهب لبأتي بما
 يحل به ، فجاء آخر وفتح وأخذه فهو لمن سد عليه ، وكذا الواقع في حباله بغير طرد
 أحداً وفي قفة مرخاة في بحر أو شبكة .

(وإن تنازع) أي تدافع على الصيد أشخاص (قادرون) عليه (هو) مشترك (بينهم)
 بالسوية على عدد رؤوسهم سد أبواب الفتنة والقتال قاله سحنون ، فليس المراد التنازع
 بالقول فقط لأنه الآتي في قوله وإن ند الخ فالأولى التعبير بتدافع ، وقوله وملك الصيد
 المبادر في سبق بعضهم لحيازته (وإن) اصطاد شخص صيداً وأرسله باختياره وصاده
 آخر فهو للثاني اتفاقاً قاله اللخمي ، وإن (ند) بفتح النون والدال المهملة مشددة أي هرب
 الصيد من صائد بغير اختياره .

بل (ولو من) شخص (مشتر) الصيد من صائده وغيره فاصطاده آخر (فد) الصيد
 (لا) صائد (الثاني) إن لم يتأنس عند الأول (لا) يكون الصيد للثاني (إن) كان
 (تأنس) بفتنات مثقلاً عند الأول ثم ند منه (ولم يتوَحَّشْ) الصيد بعد ندوده فهو
 لأول وعليه للثاني أجرة تحصيله . وقيل إن تأنس عند الأول فله مطلقاً . وأشار بولو
 لقول ابن الكاتب إنه للمشتري ، وقوله للثاني أي دون ما عليه من حلي كقرط وقلادة
 فيرده لربه إن عرفه وإلا فللقطة .

(واشترك) في الصيد شخص (طارد) الصيد (مع) شخص (ذي) أي صاحب

حِبَالَةَ قَصْدَهَا ، وَلَوْلَاهُمَا لَمْ يَقْع ، بِحَسَبِ فِعْلَيْهِمَا ، وَإِنْ
لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلَرَبَّهَا ، وَعَلَى تَحْقِيقِ بَغِيرِهَا فَلَهُ كَالْدَارِ ،
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلَرَبَّهَا ،

(حِبَالَةَ) بكسر الحاء المهملة والموحدة شبكة أو فُخ أو شرك أو حفرة في الارض للصيد
(قَصْدَهَا) أي الطارد الحِبَالَةَ بطرده الصيد إليها لابقاعه فيها (ولولاهما) أي الطارد
والحِبَالَةَ موجودان معاً (لم يقع) الصيد في الحِبَالَةَ واشتركا فيها (بحسب) بفتح الحاء
والسين أي قدر (أجرة فعلهما) أي نصب الحِبَالَةَ وطرده الطارد التي يقولها أهل المعرفة ،
فإن كانت أجرة الطارد درهمن ، وأجرة الحِبَالَةَ درهماً فللطارِد الثلثان ولذي الحِبَالَةَ الثلث
أو فعل أحدهما يساوي درهماً والآخر ثلاثة فللأول الربع .

(وإن لم يقصد) الطارد إيقاعه في الحِبَالَةَ أو قصده (وأيس) الطارد (منه) أي
الصيد بأن أهياه وانقطع عنه وهرب حيث شاء فوقع في الحِبَالَةَ (فلربها) أي الحِبَالَةَ الصيد
ولا شيء عليه للطارد ويبعد مع اليأس قصد الحِبَالَةَ (وإن كان الطارد) على تحقيق (من
إمسالك الصيد) بغيرها (أي الحِبَالَةَ) (فله) أي الطارد الصيد خاصة دون ذي الحِبَالَةَ
وعليه أجرتها إن قصد إراحة نفسه بإيقاعه فيها .

وشبه في اختصاص الطارد فقال (كالدَّارِ) لإنسان طرد آخر صيداً إليها فدخلها فهو
لطارده ولو قصدها ، وسواء أمكنه أخذ بدونها أم لا ولا شيء عليه لربها فيما خفف به
على نفسه من التعب خلافاً لابن رشد ، لأنها لم تكن للصيد ولم يقصد بانها تحصيله بها في كل
حال (إلا أن لا يطرده) أي الطارد الصيد (لها) أي الدار (فلربها) أي الدار الصيد
إلا أن يتحقق الطارد اتخذ بغيرها فهو له كما فهم من قوله وعلى تحقيق بغيرها بالاولى إذا
كانت الدار مسكونة ، فإن كانت خالية أو خراباً فما فرخ فيها أو وجد بها من الصيد
فلو وجدته ، وكذا ما يوجد بالبساتين المملوكة لأنها لم يقصد بها ذلك ففي المجموعة عن ابن
كثانة في الرجل يمد النحل في شجرة فلا بأس أن ينزع عسلها إذا لم يعلم أنه لا أحد ولا يحل
له أن يأكل عسل جج نصبه غيره في مفازة أو عمران .

وَضَمِنَ مَا زُ أَمَكْنَتَ ذَكَاتُهُ ، وَتَرَكَ

واستدل به بعض شراح المدونة على أن صاحب الدار والخراب لا يستحق ما فيها من الصيد ، والمراد برب الدار مالك ذاتها ولو حكماً كالواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل فما يقع فيها من الصيد فهو للواقف أو الناظر بصرفه في مصالح الوقف لا لمن أُرصد عليه البيت قاله عجم ، وأولى غير المرصدة من موقوفة على مطلق مصالح الوقف اه عب . البنانة قوله واستدل به بعض شراح المدونة الخ بحث فيه بأنه لا دليل فيه على المدعى ، وقد قال ابن عرفة فيمن اكتري أرضاً وجر السيل الحرت إليها أنه لرب الأرض دون المكتري ؛ وتأمل قول المصنف في الموات وهل في أرض العنوة فقط الخ ، وحينئذ فلا فرق بين الدار المسكونة والخراب .

ابن غازي قوله إلا أن يطرده لها فلربها سقط لا في كثير من النسخ وهو إفساد ومخالف لما في المدونة إذ قال فيها ومن طرد صيداً حق دخل دار قوم فإن اضطره هو أو جارحه إليها فهو له ، وإن لم يضطره وكانوا قد بعدوا عنها فهو لرب الدار ، وفي بعض نسخ هذا المختصر إلا أن لا يضطره . كلفظ المدونة وهو أولى ، لأن الطرد يوم الاختصاص بما كان مقصوداً بخلاف الاضطراب بدليل نسبته فيها إلى الجارح .

(وضمن) بفتح فكسر مخففاً أي غرم قيمة الصيد مجروحاً على المنصوص شخص (مار) به غير منفوذ مقتل (أمكنته) أي المار (ذكاته) أي الصيد بوجود آلتها وعلمه بصفتها وهو ممن تصح ذكاته (وترك) المار ذكاته ومات الصيد قبل أن يدركه ربه لتفويته على ربه لتزيله منزلته ، ولو كان المار صيباً لأنه من خطاب الوضع ولا يؤكل وظاهره ولو أكله ربه معتقداً أنه مذكي ، وهو كذلك لأكله ميتة لا قيمة لها بخلاف كل المفصوب منه ماله المفصوب ضيافة فلا يضمه الغاصب لأكله متمولاً كما سيذكره المصنف في الغصب قاله عجم بحثاً . وبحث بعض شيوخ أحمد أن المار لا يضمن الصيد إذا أكله ربه أخذاً بما في الغصب ، قال ولا يقال لم يأكل حلالاً هنا بخلاف ما في الغصب لأننا نقول هو حلال في الظاهر وهو المعول عليه الذي ينبغي اعتاده ، والمراد إمكانها شرعاً وعادة ، فاحترز بالأول عن مرور من لا تصح ذكاته كمجوسي ومرتد ومستحل بينة فلا ضمان عليه ، بل لو ذكاه لضمنه .

كَتَرَكَ تَخْلِيصٍ مُسْتَهْلَكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ

ولثاني عن مرور من لا آلة معه والمار الكتابي كالمسلم ، لانه ذبح لا عقر ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم في ذبح كتابي لمسلم لانه هنا لحفظ مال الغير وهو واجب عليه اه عقب . قوله ولا يأتي فيه الخلاف الخ فيه نظر ، والظاهر أنه لا يكون كالمسلم إلا على القول بصحة ذكاته إذ لا يظهر حفظ مال الغير إلا حينئذ أفاده ابن الامير مراد عب أن الخلاف محله عند وجود غيره أما إن وجد هو فقط فالصحة متفق عليها نظر الواجب حفظ مال الغير ولا يجتمع وجوب وفساد نظير خلاف السن والظفر ، وأمثال ذلك فسقط ما نوقش به من أنه على القول بعدم الصحة يكون الكتابي بالنسبة للملك المسلم كالجوسي فلا يحفظ بتذكيته فلا ضمان عليه بتركها اه ، بتصرف وكلامه هنا في الصيد كما مر ، وأما المار على غيره وخاف موته فإن كان له فيه أمانة رعاية فسيقول ، وصدق إن ادعى خوف موت فنحصر أي أو ذبح ، وإن كانت أمانته بوديعة ضمنه بذبحه إلا لقريئة على صدقه وإن لم يكن له فيها أمانة ضمنه ، ولا يقبل منه أنه خاف موته إلا بدليل على صدقه أفاده عب .

البناني ابن الحاجب لو مر انسان بصيد وأمكنه الذكاة وتركها فالمنصوص لا يؤكل وفي ضمان المار قولان بناء على أن الترك كالفعل أولاً . ضيح أي المنصوص لابن الموال ، وأجبري ابن محرز وغيره من المتأخرين في تضمينه قولين من الخلاف في الترك هل هو كالفعل أو لا أي هل تركه كفعل التقويت أم لا ، قيل وعلى نفي الضمان فيما كله ربه ، واختار اللخمي نفي الضمان قال وان كان جهل وظن أنه ليس له أن يذكيه كان أبين في نفي ضمانه ، ولو مر بشاة وخشى موتها ولم يذبحها وماتت فلا يضمنها لانه يخشى أنه لا يصدق ربه في خوفه موتها ويضمنه وليست كالصيد لانه يراد لذبحه اه .

وشبه في الضمان فقال (كترك تخليص) شيء (مستهلك) بضم الميم وفتح اللام أي معرض للهلاك (من نفس أو مال) لغير تارك التخليص ، وسواء قدر على تخليصه (بيده) أي قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس العاقلة الحرة دية خطأ ولو ترك التخليص عمداً ذكره أحمد ، وفي الإرشاد ما يحتمل ضمان دية عمد في الترك عمداً والا

فدية خطأ ويضمن قيمة العبد والمال في ماله ، وإذا خلس بماله ضمنه رب المتاع ، وإذا هدم اتبع به ، أحد قوله بيده صلة تركه وبأوه سببية أو محذوف حال من تركه وعلى كل ففيه حذف مضاف أي بإمساك يده عن التخليص فيصح عطف أو بإمساك وثيقة على يده ، وأما جعله صلة تخليص كما فعل الشارح وقدمت نحوه في الحل فهو وإن كان صحيحاً في بيده لا يصح عطف بإمساك عليه ، إذ يصير التقدير التخليص بإمساك وثيقة والتخليص ، إنما هو بعدم إمساكها . وأدخلت الكاف قتل زوجة قبل بناء زوجها بها فيضمن له جميع صداقها لتكمله عليه بموتها ولم يدخل بها أفاده عب .

البنائي قوله فيضمن في النفس الماقلة دية خطأ أي في ماله إن تركه عمداً وعلى عاقبته إن تركه خطأ ولا يقتل به ولو تركه عمداً ، هذا مذهب المدونة ، وحكى عياض عن مالك «رحم» أنه يقتل به . الآبي ما زال الشيوع ينكرون حكايته عنه ويقولون إنه خلاف المدونة . قوله وأدخلت الكاف الخ فيه نظر لأن كاف التشبيه لا تدخل شيئاً ، ولأن هذا الفرع غير ملائم للفروع المذكورة ، لأن الضمان فيها بالترك وهذا بالفعل ، ولأن حزمته بالضمان فيه غير صحيح إذ الذي يفيد ابن عرفة إن قتلها كقتل شهيد الحق ، ونصه ولو قطعها أي الوثيقة فالضمان أبين . ابن بشر متفق عليه ، وقتل شاهدها أضعف لأنه تعد على سبب الشهادة لا عليها . قلت وقتل الزوجة قبل البناء في النكاح اه .

وفي التوضيح النص في قتل المرأة نفسها كراهة في زوجها لا يسقط صداقها ، وكذلك السيد إذا قتل أمته المأزوجة اه ، وهو يفيد عدم الضمان ، على أن قلنا بالضمان فلا يضمن إلا نصف الصداق لأنه الذي وقع فيه التفويت ، وأما النصف الآخر فإنه يرثه اه . الأمير قوله فيضمن له جميع صداقها هذا إن قلنا أنها لا تملك بالقد شيئاً فإن قلنا تملك به النصف ضمنه فقط ، وإن قلنا تملك الكل فكالمداخل بها لا ضمان لأنه إنما هو البضغ وليس متمولاً على أنه يأتي له في قتل شاهدي الحق ما يقوي القول بعدم الضمان أصلاً ، فإن قلنا لا يقصد بقتلها إتلاف الصداق . وقول بن فلا يضمن إلا نصف الصداق الخ فيه أن الإرث لا ينظر له هنا ، وإلا فقد يزيد ما يرثه من التركة على جميع الصداق ، وقد يكون هناك

أَوْ شَهِادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْ حَقٍّ ، قَرْدُودٍ ،

دين مستغرق للتركة أو يكون الزوج أو هي رقيقاً فلا إرث أصلاً أو لها ولد فلا يرث الزوج إلا الربع اهـ .

(أو بـ) ترك (شهادته) بعد طلبها منه أو علمه تركها يؤدي لضياح الحق والظاهر حله على عدم العلم وقال أحمد أي بأن رأى فاسعين يشهدان بقتل أو دين زوراً فترك التجريح (أو بإمساك وثيقة) بعفو عن دم أو بدم أو ببال ، وهذا صاقي بما إذا كان شاهداً لا يشهد إلا بها وبها إذا نسي الشاهد ما شهد به ، وكان قد يتذكره برويتها وكان لا يشهد بها فيها إلا على خط شاهدها (أو تقطيعها) أي الوثيقة فضاع الحق فيضمنه وثمن الوثيقة وهذا حيث لا سجل لها وإلا فلا يضمن إلا ما يغرمه على إخراجها منه .

طلق تقطيع الوثيقة وقتل شاهدي حق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك فعل يوجب الضمان أو لا وهو ظاهر ، فالأولى تأخيرهما كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يخلل بهما المسائل الجارية على القانون المذكور ، وقوله ويضمن ثمن الورقة فيه نظر ، إذ لا فائدة فيها إلا أخذ الحق بها وقد غرمه اهـ . ابن الأمير قوله وثمن الوثيقة أي إن كان للكاذب في حد ذاته قيمة يقطع النظر عن الحق لأنه قد ضمنه .

(وفي) ضمان مال فوته بسبب (قتل شاهدي) بفتح الدال المهمة مثني شاهد حذفته لونه لإضافته لـ (حق) ولو خطأ وعدمه لأنه قد لا يقصد بقتلها إبطال الحق بسبب للعداوة فهو إنما تعدى على السبب لا على الشهادة (تردد) في الحكم للمتأخرين لعدم نص المتقدمين لمحل حيث لا يقصد بقتلها إبطال الحق وإلا ضمنه اتفاقاً .

ابن وهبان ينبغي أن الرجح ضمان المال ولو قتلها خطأ لأن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء ، ومثل قتلها قتل من عليه الدين عند ابن عمر وقتل أحدهما حيث كان الحق يتوقف ثبوته على شاهدين ، ويعلم بكون المتعنتين شاهدي حق بإقرار القاتل به وبشهادة اثنين بأنها شاهدا حق حيث لم يشهد الإثنين به لعدم علمها بقدره أو نحو ذلك ،

وَتَرَكْ مُوَأَسَاةٍ وَجَبَتْ بِخَيْطٍ لِّجَانِفَةٍ ، وَفَضَلَ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرٍّ ،

ومن نظائر هذه المسائل من حل قيد عبد أو فتح على غير عاقل أو أخفى غريماً من غريمه أو لو أطلق السجان أو العون الغريم فيضمن ما عليه . قاله المذالي ، وأخذ ابن عرفة منها هجان من سقى دابة رجل واقفة على بشر فذهبت . المذالي وهو بين إن كانت لو لم تشرب لم تذهب ولم يخش موتها من العطش وإن خشي موتها من العطش ففي هجائه نظر .

(و) ضمن بسبب (ترك موأسة وجبت) عليه لغيره ولو (بخيط) مستغنى عنه حالاً ومالاً أو احتاج له لثوب أو جائفة دابة لا يموت هو بموتها (لجائفة) أي لحياطة جرح ، وأصل للجوف من آدمي أجني إن خاطه به سلم فلم يدفعه له ومات فإن احتاج له ربه لحياطة جائفة نفسه أو دابته التي يموت بموتها فلا يحب عليه دفعه لغيره ومثل الخيط الابرة وكل جرح يخشى منه الموت كالجائفة (وفضل) أي فاضل عما يملك الصعة لا عن عادته في الأكل والشرب من (طعام أو شراب لـ) شخص (مضطر) خيف موته بالجوع أو العطش فترك دفعه له ومات فيضمن دية خطأ إن تأول في منعه ، وإلا اقتصر منه كما يأتي في باب الجنائيات من قوله كخفق ومنع طعام فلا يخالف ما هنا على أنه إذا حل الضمان هنا بالنسبة للأدمي على ما يشمل القصاص وافق الآتي ، ولكن الفرق بالتقييد المتقدم حسن والمراد الفضل عما يضطر إليه ربه حالاً ومالاً إلى محل يوجد فيه طعام أو شراب ، وكما يعتبر الفضل من نفسه يعتبر الفضل عن تلزمه مؤنته ومن في عياله ومثل فضل الطعام والشراب فضل لباس وركوب .

وسئل الناصر عن طلقت ومعهما رضيع عمره سنة وشهر وفرض أبوه لرضاعه فرضاً فقطمته نحو عشرين يوماً ولم يشعر أبوه به فضعف الولد من يوم قطامه ومات بعد نحو عشرين يوماً فهل على أمه شيء أم لا ؟ فأجاب إن كان في الولد قوة على القطام في العرف والعادة في مثل هذا السن فلا شيء عليها ، وإن كان مثله يخاف موته منه في العرف والعادة فعليها الدية .

وَعُمْدٌ وَخَشَبٌ فَيَقَعُ الْجِدَارُ ، وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وَجِدَ وَأَكِلَ
الْمَذْكِي ، وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ بِتَحْرُكٍ قَوِيٍّ مُطْلَقًا ،

(و) ضمن بترك مواسة وجبت بدفع (عمد) بضم العين والميم جمع عمود (وخشب)
وجس ونحوه لاسناد كجدار مائل (فيقع) بالنصب لعطفه على اسم خالص وهو ترك
وفاعل يقع (الجدار) فيضمن بين قيمته مائلاً وقيمه مهوداً وما أكله الجدار من نفس
ومال بالشروط الآتية للمصنف في ضمان المالك وهي ميل الجدار وإنذار صاحبه عند
حياكم وإمكان تداركه لتزيله منزلة المالك هنا ، والظاهر أن إنذار رب الجدار
لرب العمدة كاف في ضمانه (و) لكن (له) أي المواسى بخيط أو فضل طعام أو شراب
أو عمد أو خشب (الثمن) أي القيمة لما واسى به وقت المواسة (ان وجد) بضم فكسر
مع المضطر حال اضطراره وإلا فلا يتبعه به ولو ملياً ببلده أو أسر بعدها وأراد بالثمن
ما يشمل أجرة العمدة والخشب (وأكل) بضم فكسر أي جاز أكل الحيوان البري
(المذكي) بفتح الكاف ذكاة شرعية بأي نوع من أنواعها إن كان صحيحاً أو مريضاً
مرجو طول الحياة أو مشكوكها .

بل (وإن أيسر) بضم فكسر (من) استمرار (حياته) بحيث لو لم يذك لمات بسبب
ضربه أو ترويه من شامق ولم ينفذ منه مقتله أو شدة مرضه أو أكله عشياً فانتفخ وصلة
أكل (بتحرك) كذا في نسخ بالباء وفي أخرى باللام ، وفي نسخة تت بخطه بالكاف
وهي بمعنى اللام كما في قوله تعالى ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ ١٩٨ البقرة أي لهدايتكم
إياكم أي للتمثيل لمقدر دل عليه المقام ، أي إن دل دليل على حياته كتحرك (قوي)
كخبط بيد أو رجل بشدة (مطلقاً) عن التقييد أي سواء سال معه دم أم لا كان
التحرك حال ذبحه أو بعده أو قبله متصلاً به صحيحاً كان الحيوان أو مريضاً ، وأما
التحرك غير القوي كحركة الإرتعاش ومد يد أو رجل ، أو قبضها فلا عبرة به ويعتبر
قبض مع مداه عاب .

البناني ما ذكره في التحرك وإن كان مثله للشارح واعتمده ابن غازي في نظمه .

وَسَبِيلِ دَمٍ ، إِنْ صَحَّتْ إِلَّا أَلْمَوْ قُوْدَةً ، وَمَا مَعَهَا أَلْمَفُوْدَةُ الْمَقَاتِلُ :

قال ابن رشد انه أضعف الأقوال فلا ينبغي حمل المصنف عليه . والثاني أن الحركة لا تراعى إلا إن وجدت بعد الذبح ، والثالث أنها تراعى وإن وجدت معه . وعطف على تحرك بواو بمعنى مع فقال (وسيل دم) بلا شغب ولا حركة إن اتفق ذلك كمنخوقة لا تعيش ولم ينفذ مقتلها فتوكل لقوله آنفاً وإن آيس من حياته ، وقوله الآتي أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينغمها ، وهذا (إن صححت) البهيمة المذكاة أي لم يضمنها المرض فإن كانت مريضة فسيل دمها وحده لغو ، وكذا مع حركة ضعيفة وأما شغبه من مريضة فدليل الحياة اه عب . البناني الظاهر أن المنخوقة التي لا تعيش مريضة ، وإنما وجه ذلك ما في العناية ونصها وسئل ابن القاسم وابن وهب رضى الله تعالى عنهما عن شاة وضعت للذبح فذبحت فلم يتحرك منها شيء هل تؤكل قالوا نعم إذا كانت حين تذبح حية ، فإن من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح فلا تتحرك ذبيحته وآخر يذبح فتقوم الذبيحة تمشى .

ابن رشد وهذا إذا سال دمها أو استفاض نفسها في حلقها استفاضة لا يشك معها في حياتها ، وهذا في الصحيحة بخلاف المريضة قوله أي لم يضمنها المرض ، لعل المراد بهذا ما في التوضيح من أن المريضة إذا كانت غير ميؤوس منها فهي كالصحيحة تؤكل بسيلان الدم أي وإن لم تتحرك وإذا كانت ميؤوساً منها ففيها خلاف ، ثم قال وعلى القول بأن الذكاة تعمل فيها فإن تحركت وسال دمها أكلت وإن كان السيلان فقط فلا تؤكل لأنه يسيل منها بعد موته .

واستثنى من الميؤوس من حياته فقال (إلا) البهيمة (الموقودة) بالذال المعجمة أي المضروبة بنحو حجر أو خشبة (وما) أي الذي ذكر (معها) في آية سورة المائدة متقدماً عليها كالمنخوقة بنحو جبل ومتأخراً عنها كاللتردية أي الساقطة من نحو شامق جبل أو في بشر أو حفرة ، النطيحة أي التي نطحتها بهيمة أخرى ، وما أكل السبع بعضها (المنفودة) جنس (المقاتل) فلا تؤكل بالذكاة لأنها ميتة حكماً والذكاة لا تليح الميتة ، فإن كانت غير منفودة مقتل بالذكاة وإن آيس منها والاستثناء في قوله

بِقَطْعِ نَحَّاعٍ ، وَنَثْرِ دِمَاحٍ ، وَحُشْوَةٍ ، وَفَرْيٍ وَدَجٍ ، وَتَقْبٍ مُضْرَانٍ ،

تعالى ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ يحتمل الاتصال ، ويحمل على غير منفوذ المقتل منها ، وبه قال
الامام مالك رضى الله تعالى عنه ، والانقطاع ويحمل على تذكية غيرها إن نفذ مقتلها
وعليه اقتصر ابن الحاجب ، وهذا التفصيل معقول المعنى موافق للفقهاء ع .

البناني قوله فإن كانت غير منفذة النخ أي اتفاقاً إن كانت مرجوة الحياة وعلى قول
ابن القاسم وروايته إن كانت ميؤوساً منها أو مشكوكاً فيها ، وقال ابن الماجشون وابن
عبد الحكم لا تعمل فيها الذكاة فالتشبه بعمل في المشكوك فيها دون الميؤوس منها وهو الذي
يقوم من العتبية ، وعلم من المصنف خمسة أقسام الميتة مفهوم المذكى مذكى غير ميؤوس من
حياته المذكى ميؤوس من حياته علماً من المبالغة موقوفة وما معها منفذة المقاتل
وغير منفوذتها .

وبين المقاتل بقوله (بقطع نخاع) مثلث النون أي مخ أبيض كخيط النواة سالك في
فقار بفتح الفاء جمع فقرة العنق والظهر مخ انقطع آيس من الحياة والروايات أن كسر
الصلب دون قطع نخاع ليس مقتلاً . وقال ابن كنانة مقتل (ونثر) بفتح النون وسكون
المثلثة أي خروج (دماغ) أي مخ حوته الجمجمة فشدخ الرأس دون نثر دماغ ليس مقتلاً
قاله عبد الحق ، ولا خرق خريطة أي جلدة سائرة للدماغ ولارض الأنثيين ، وكسر عظم
الصدر وغيرها من باقي المتالف (أو) نثر (حشوة) بضم الحاء المهملة وكسرهما وسكون
الشين المهملة أي ما سواه البطن من كبد وطحال ورثة وأمعاء وكلا وقلب ومصارين
أي زواجا عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردها إليها على وجه يعيش
معه الحيوان .

(وفري) بفتح الفاء وسكون الراء أي قطع (ودج) أي إبانة بعضه من بعض
(وتقب) أي خرق (مضران) بضم الميم جمع مصير كزغيف وزغفان وجمع الجمع
مصارين أي تحريقاً أو ظناً أو شكاً أو وهماً ، وكذا يقال في قطع نخاع ونحوه مما قد

وفي شقّ الودج : قولان ،

يخفى اه عب . البناني قوله أو شكاً أو وهماً فيه نظر ، والظاهر خلافه اه الأمير قوله أو وهماً لا يسلم وفاقاً . ابن نعم ربما يقال في الشك أنه وإن كان شكاً في المسانع سري لتحقق السبب المبيح فتدبر وأحرى قطعه وأطلق تبعاً للاكثر فشمّل خرقه من أعلاه وأسفله لأن الاول يمنع استحالة الطعام فيتعذر الخلف فيحصل الموت . والثاني يمنع المخرج من المخرج فيجتمع ما يمتنع أو يذاحم الامعاء .

وخصه ابن رشد بالاول قائلاً لأنه لا يعمش معه إلا ساعة من نهار ، وأما ثقبه من أسفله حيث الرجيع فليس بمقتل ، لأننا وجدنا كثيراً من الحيوان ومن بني آدم يخرق مصيره في مجرى الرجيع ، و يعمش معه زماناً يتصرف فيه ويقبل ويدبر ، وسلكه ابن عرفة ورجعه عياض ، واحتراز بثقبه عن شقه فليس بمقتل وبمصران عن ثقب الكرش فليس بمقتل فتؤكل كما أفق به ابن رزق شيخ ابن رشد في كرش بهيمة صحيحة وجد بعد ذبحها مثقوباً خلافاً لحكم ابن مكي القاضي . شيخ ابن رشد أيضاً بفتوى ابن حديد بطرحها بالوادي وغلبت العامة أعوان القاضي لعظمة قدر ابن رزق عندهم فأخذوها من أيديهم وأكلوها وصوبه ابن رشد .

ابن عرفة ويؤيده نقل عدد التواتر من كاسي البقر بأفريقية أنهم يثقبون كرش الثور لبعض الأدوية فيزول عنه به اه ، وحمدين بنون بخط تت اه عب . البناني قوله من أعلاه ابن لب المصير الأعلى هو المرئ الذي تحت الحلقوم المنتهى إلى رأس المعدة الناخذ فيه الطعام والشراب . ابن سراج هو المعدة وما قرب منها .

(وفي شق) بفتح الشين المعجمة (الودج) بلا قطع بعضه من بعض (قولان) عب لكن الخلاف إنما هو في شق الودجين ، وأما الواحد فغير مقتل . البناني غير صحيح بل الخلاف في الواحد أيضاً بدليل قول ابن لب الخلاف في شق الودج ، والمصير خلاف في حال قتل ولم يمد واجرح القلب معها ، وقد كان وقع فيه كلام ، وانفصل البحث فيه على أنه مقتل ، وإنه داخل في المعنى في فري الأوداج وقطع الحلقوم لأن ذلك في كلامهم عبارة عن قطع محل الذكاة ، وقد علم أن عملها أيضاً المنحر وما كان المنحر مقتلاً إلا

وَفِيهَا أَكْلٌ مَا دُقَّ عُنُقُهُ ، أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِنْ لَمْ
يَنْخَعَهَا . وَذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاةِ أُمِّهِ

لوصول آلة النحر منه إلى القلب فذلك والذبح سواء ، واكتفوا بالمعارة بالمذبح عن ذكر
النحر وهما سواء والكليتان والرثة في معنى القلب للاتصال به في الجوف .

(وفيها) أي المدونة (أكل) بفتح فسكون (ما) أي حيوان بري (دق) بضم
الذال المهملة وشد القاف أي كسر (عنقه) بترديه من شاق أو ضربه بنحو حجر ولم
ينفذ مقتله وهذا شاهد لقوله وأكل المذكي وأن أبس من حياته (أو ما) أي حيوان بري
(علم) بضم العين (أنه لا يعيش) بسبب ما أصابه من خنق أو وقد أو ترد أو نطح أو
أكل سبع بعضه (إن لم ينخعها) أي يقطع نخاعها قبل تذكيته ، وهذا شاهد لمفهوم قوله
المنفوعة المقاتل (وذكاة الجنين) الذي وجد ميتاً في بطن حيوان مباح بعد تذكيته
حاصلة (بذكاة أمه) أي الجنين فتؤكل لأنه مذكي لخبر ذكاة الجنين ذكاة أمه ، روي
برفع ذكاة في الموضعين : النووي . وهي الرواية المشهورة المعروفة ، تت من حصر المبتدأ
في الخبر ، النووي الأول خبر ، والثاني مبتدأ أي ذكاة أم الجنين ذكاة له لأن الخبر ما
تحصل الفائدة به وهي هنا لا تحصل إلا بذلك على حد : بنوا بنو أبنائنا .

ولأن المجهول هنا ذكاة الجنين وأما ذكاة أمه فمشاهدة ، والقاعدة أن الخبر هو المجهول ،
وروي بنصب الثانية والتقدير أن يذكي ذكاة مثل ذكاة أمه ، ورجعت الأولى لأنكار
الثانية ، وبأن فيها حذف الموصول وبعض الصلة وهما أن والفعل وهو ممتنع ، وبأن فيها
إضماراً كثيراً وهو خلاف الأصل ، وعلى فرض ثبوتها فلا شاهد فيها لاحتمال أن نصها
بنزع الخافض أي ذكاته في ذكاة أمه كما في قوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه سبعين ﴾
١٥٥ الأعراف ، وهو أولى لقلة الإضمار وجمعه بين الروایتين . وأشار المصنف لما هو
الأول بذكر الباء ، وعبر بذكاة ليشمل ما يذبح في بطن ما ينحر كشاة في بطن ناقه
وعكسه كعير في بطن شاة ، ولا يشمل مباحاً في بطن محرم كشاة في بطن خنزيرة ولا
عكسه كخنزير في بطن بقرة فلا يؤكل في الوجهين احتياطاً .

إِنْ تَمْ بِشَعْرٍ ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذَكًى ، إِلَّا أَنْ يُتَادِرَ فَيَفُوتُ ،

وشرط كون ذكاة أم الجنين ذكاة له (إن تم خلقه) أي الجنين الذي خلقه الله تعالى عليه ولو ناقص يد أو رجل مثلاً قاله الباجي (بشعر) أي مع نبات شعر جسده ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه ، فإن لم ينبت شعره فلا يؤكل إلا لعارض ، ولا بد من علم استمرار حياته لوقت ذكاة أمه وإلا فلا يؤكل ، ومن علامات استمرار حياته غالباً تمام خلقه ونبات شعره ، فإن علم موته بنحو ضرب قبل تذكيته فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره وإن شك في حياته وموته حين تذكيته أكل ، وذكر الحط في المشيمة أي وهاء الولد أكلها وعدمه وتبعيتها للجنين . الصائغ أنشأ الخصى تؤكل إذ لولا حياتها لنتنت ، وروى ابن حبيب استئصال أكل عشرة دون تحريم الأنثيان والعسيب والفدة والطحال والعروق والمرارة والكليتان والحشا والمثانة وأذا القلب .

(وإن خرج) الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره من بطن أمه بعد ذكاتها حال كونه (حياً) تحقيقاً أو شكاً أو وهماً (ذكياً) بضم فكسر مثلاً أي ذبح أو نحر الجنين ندباً في الثالث وجوباً في الأولين ، وما لم يتم خلقه وينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حياً وذكياً (إلا أن يبادر) بفتح الدال أي الخارج حياً تام الخلق ثابت الشعر ، وكسرها أي يسارع صاحبه إلى تذكيته (فيفوت) أي يموت قبلها بلا تقريط ، فيؤكل بذكاة أمه .

ابن رشد بعد الحديث وذلك إذا خرج ميتاً أو به رمق من الحياة غير أنه يستحب أنه يذبح إن خرج يتحرك ، فإن سبقهم بنفسه قبل أن يذبح أكل ، وسواء مات في بطن أمه بموتها أو ببطأ موته بعد موتها ما لم يخرج وفيه روح ترجى حياته أو يشك فيها فلا يؤكل إلا بذكاة ، وإن كان الذي فيه من الحياة رمق يعلم أنه لا يعيش ، فإنه يؤكل بغير ذكاة وإن كان الاستحباب أن يذكى عند مالك رضي الله تعالى عنه ، وروي عن يحيى بن سعيد أنه قال إنها تؤكل بغير ذكاة إن خرج ميتاً ، وأما إن بقر عليه فأخرج يتحرك فلا يؤكل إلا بذكاة وهو اختيار عيسى بن دينار في المبسوط اه ، فتبين منه أربع صور ، وإلى الثلاثة الأخيرة أشار بقوله وإن خرج حياً ذكياً أي وجوباً في المرجو

وَذُكِّيَ الْمَزْلُوقُ إِنَّ حَيِيَّ مِثْلُهُ ، وَافْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ لَهَا بِمَا
يَمُوتُ بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يُعَجَّلْ كَقَطْعِ جَنَاحِ .

والمشكوك واستحبابا في الميوس منه الذي يعلم أنه لا يعيش ، وقوله إلا أن يبادر خاص
بالميوس منه أي إلا أن يبادر بالموت قبل أن يذكي فيفوت استحباب ذكاته ويؤكل
بدونها ، وبهذا التقرير يوافق ما مر عن ابن رشد أفاده البناني .

(وذكى) بضم فكسر مثقلا الجنين (المزلق) بضم الميم وسكون الزاى وفتح
اللام آخره قال أي الذي القته أمه في حياتها قبل تمام مدة حمله لعارض كمطش ثم كثرة
شرب (ان حيمي) بفتح الحاء المهملة وكسر المثناة الأولى أي عاش (مثله) أي المزلق
تحقيقا أو ظنا لا شكاً أو وهماً وتم خلقه ونبت شعره ، واحتراز بحمي مثله مما لا يحيا
مثله فلا يؤكل ولو ذكى لاحتمال موته من الازلاق . ابن رشد ليس المزلق الذي لم تتحقق
حياته كمريض أيس من حياته لتقدم تقرر حياته دون المزلق .

(وافتقر) على المشهور (نحو الجراد) من كل بري مباح لا نفس له سائلة (لها) أي
الذكاة بنية وتسمية (بما) أي فعمل (يموت) نحو الجراد (به) أي الفعل المبر عنه بما
عاجلا اتفاقا كقطع رأس وإلقاء في نار أو ماء حار بل (ولو لم يعجل) أي للفعل الموت
بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل ، فإن تراخى الموت وبعد عنه فهو
كالمدم ويذكى مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو إلقاء في ماء بارد ولا يؤكل ما
قطع منه اه عب . البناني قوله لا بد من تعجيل الموت الخ فيه نظر إذا لم أر من ذكر هذا
القييد وظاهر كلامهم الإطلاق اه الأمير . قوله ولا يؤكل ما قطع منه فيه أن هذه ذكاته
وتقدم للسيد تخصيص . قوله ودون نصف الخ بما لا نفس له سائلة ، اه والله سبحانه
وتعالى اعلم .

﴿ باب ﴾

الْمَبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ ، وَالتَّحْرِيمُ وَإِنْ مَيْتًا ، وَطَيْرٌ وَلَوْ جَلَالَةً
وَذَا مَخْلَبٍ ، وَنَعَمٌ ، وَوَحْشٌ لَمْ يَفْتَرَسْ :

(باب)

(في المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة والاشربة)

(المباح) تناوله في الاختيار من غير الحيوان أكلاً أو شرباً (طعام طاهر) تقدم
بيانه أول الكتاب (و) المباح من الحيوان (البحري) أي المنسوب للبحر لحلقه وحياته
فيه إن أخذ منه حياً ، بل (ولو) أخذ منه حال كونه (ميتاً) عب لو زاد هنا وآدميه
وكلبه وخنزيره واسقط ما يذكره في الآخرين من الكراهة لوافق الراجح من إباحة جميع
ما ذكر (وطير) إن لم يكن جلاله .

بل (ولو) كان (جلاله) بفتح الجيم واللام مشددة وهي لفظة البقر التي تتبع
التجاسات ، ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها إن لم يكن ذا
مخلب بل (و) لو كان (ذا مخلب) كمتبر وهو للطائر والسبع كالظفر للانسان كاللباز
والرخم والغراب والحدأة إلا الوطواط فهو مكروه على المشهور ورجيعه نجس اه عب .
البناني الرخم بفتحيتين واحده رخمة طائر معزوف يأكل العذرة ويسمى الأنوق أيضاً
بفتح الهززة ولا يبيض إلا في محل لا يصل إليه أحد ، وفي المثل أعز من بيض الأنوق .
وقوله إلا الوطواط فهو مكروه على المشهور مخالف لما في التوضيح من أن القول بالتحريم
هو المشهور كما نقله المحط ، وذكر عن ابن رشد أنه استظهر التحريم أيضاً .

(و) المباح (نعم) إبل وبقر وغنم ولو جلاله ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند
اللحيمي واتفاقاً عند ابن رشد (ووحش لم يفترس) كغزال وبقر وحش وحمرة وضب

كَيْرَبُوع ، وَخُلْدٌ وَوَبَرٌ ، وَأَرْنبٌ وَقَنْفُذٌ ، وَضَرْبُوبٌ ، وَحِيَّةٌ أَمِنْ سَمَها ،

بخلاف المفترس لآدمى أو غيره فيكره ، وعبر به دون لم يعد لأن العداء خاص بالآدمى (كيربوع) بفتح المثناة وسكون الراء فموحدة آخره عين مهملة دابة قدر بنت عرس رجلا أطول من يديها عكس الزرافة تمثيل لغير المفترس (وخذ) مثلث الحاء المعجمة مع فتح اللام وسكونها ، فأر أعمى بالصحراء والأجنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما أغناه عن الإبصار ، وفار البيوت يكره أكله على المشهور إن تحقق أو ظن وصوله للنجاسة فإن شك فيه فلا يكره ورجيع المكروه نجس ، ورجيع المباح طاهر ، وأما بنت عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري يحرم أكلها لأنه يورث الفمى اه عب . البناني قوله يكره أكله على المشهور فيه نظر والذي في التوضيح أن القول بتحريمه هو المشهور ونقله العبط ، وذكر عن ابن رشد أنه استظهر التحريم أيضاً .

(ووبر) بفتح الواو فسكون الموحدة قاله الجوهرى ، وقال ابن عبد السلام بفتحها من دواب الحجاز فوق اليربوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياة لا ذنب لها توجد في البيوت جمعها وبر بضم فسكون كاسد وأسد ، ووبر بكسر الواو ، وطحلاء بالطاء المهملة أي لونها بين البياض والغبرة .

(وأرنب) فوق الهر ودون الثعلب في أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه ، وهو اسم جنس غير صفة كاسد فهو منصرف ، فإن استعمل صفة لرجل بمعنى ذليل صرف أيضاً لمروض وصفته .

(وقنفذ) بضم أوله وثالثه وفتح ه وإعجام ذاله أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه (وضربوب) بضم الضاد المعجمة وسكون الراء وموحدتين بينهما واو ساكنة كالقنفذ في الشوك ، إلا أنه قريب من خلقة الشاة .

(وحية) ذكيت بقطع حلقومها وودجها من المقدم فيباح أكلها إن (أمن) بضم فكسر (سمها) مثلث السين المهملة وفتحها أفصح واحتيج لا كلها رواه ابن القاسم فيها

وَحْشَاشُ أَرْضٍ ، وَعَصِيرٌ ، وَفُقَاعٌ

وله في غيرها وإن لم يحتج له وهو ظاهر المصنف ، ويعتبر أمن سمها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها بسمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وما مر من أن ذكاتها من المقدم لأبي الحسن على المدونة ، وهو مخالف لقول القراني صفة ذبحها أن يسك ذنبها ورأسها بغير عنف وتثنى على مسبار مضروب في لوح ، وتضرب بألة حادة رزينة في حد الرقيق من رقبتها وذنبها من الفليط الذي هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك في فور واحد ، إذ متى بقى جزء يسير متصل فسدت وسرى منه السم إلى وسطها فتقتل آكلها بسريان سمها من رأسها وذنبها إلى وسطها بسبب غضبها ، هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في موضع ذكاتها .

وقول شيخنا اللقاني لا مخالفة لأن ما للقراني لإباحة أكلها وما لأبي الحسن لطهارتها يردّه أن أبا الحسن قال ذلك بعد قولها إذا ذكيت في موضع ذكاتها فلا بأس بأكلها فالخالفه بينها ظاهرة ، وكتب اللقاني على قول القراني وتثنى على مسبار انظر هل تثنى على ظهرها وبطنها أعلى لتقع الذكاة في حلقها وودجها من المقدم فيثير غضبها أو على بطنها على هيئتها المعتادة في مشيها ، لكن يلزم عليه تذكيتها من القفا ، ثم رأيت بعضهم صرح بأن تذكيتها بمارستان مصر من القفا لا من المقدم ، وبمعضهم يربطها بخيط وقال إنه مانع من سريان سمها ، وفيه نظر . قلت لا يلزم من جعلها على ظهرها وجمع رأسها وذنبها برفق سريان سمها لتوهمها ملاعبتها وفعل ما تألفه بها .

(و) المباح (خشاش أرض) فهو مرفوع عطف على طعام لا مجرور عطف على يربوع إذ ليس من أمثلة الوحش كمقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب وغل ودود وسوس وحلم وأضيف للأرض لأنه لا يخرج منها إلا بمخرج ، ويبادر برجوعه إليها ودخل فيه الوزغ والسحلية وشحمة الأرض فإنها من المباح وإن كانت ميتتها نجسة لا تظهر إلا بذكاتها فقولهم فيها ليست من الخشاش إنما هو باعتبار نجاسة ميتتها وإن دخلت فيه باعتبار إباحتها بذكاة ، لكن ذكر الحط عن ابن عرفة أن الوزغ لا يؤكل ولعله لسمه .

(وعصير) أي ماء العنب المصصور أول عصره (وفقاع) كرمان شراب يتخذ من

وسريّا وعقيدٌ أمينٌ سُكره ، وللضرورة ما يسدُّ ،

قمح ونمر وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حتى المثل اليه (وسوبيا) شراب يتخذ من الارز يطبخه طبخاً شديداً حتى يذوب في الماء ويصفى بنحو منخل ويحلى بسكر أو عسل (وعقيد) أي ماء عنب يفل على النار حتى ينغقد ويذهب إسكره الذي حصل في ابتداء غليانه ويسمى الرب العصامت ، ولا يحد غليانه بذهاب ثلثيه مثلاً وإنما المعتبر زوال إسكره ، ولذا قال (أمن) بضم فكسر (سكره) أي المذكور من الثلاثة ، ولو قال سكرها كان أحسن لأن العطف بالواو وهو راجع لما عدا العصير ، إذ لا يتصور فيه إسكر إلا بإضافة شيء اليه .

(و) المباح أي المأذون فيه فلا ينافي انه واجب (للضرورة) أي خوف هلاك النفس علماً أو ظناً (ما) أي كل شيء (يسد) أي يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله إلى حال يشرف معه على الموت ، فإن الاكل فيه لا يبيد ومقتضى قوله يسد أنه لا يجوز له الشبع ، وهي رواية عبد الوهاب عن مالك رضي الله تعالى عنه ، وعزاه ابن زرقون لابن الماجشون وابن حبيب ، ونقله ابن ناجي عن ابن المواز ، والمعتمد جواز الشبع والتزود إلى أن يجد غيرها ، ونص الموطأ قال مالك رضي الله تعالى عنه من أحسن ما سمعت في الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها ، فإن وجد عنها غنى طرحها . وفي الرسالة ولا بأس المضطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود ، فإن استغنى عنها طرحها .

وأجيب بمحل يسد على سد الجوع لا الرق ، وأورد فيه أنه يبقى عليه تمام القول الراجح وهو التزود وإن تزود من خنزير لعدم غيره ثم وجد ميتة تقدم عليه عند اجتماعها طرحه وأخذها ، وتناول كلامه المتلبس بمعضية وهو مختار ابن يونس والقرافي وابن زرقون وابن جزى . ابن زرقون ووجه قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾ ٢٩ النساء ، والفرق بينه وبين القصر والفطر أن منعه يفضي إلى القتل وهو ليس عقوبة جنايته بخلافها ، لكن فيه أن المتلبس بمعضية الحاربة عقوبته القتل إلا أن يراد القتل على هذا الوجه أي بالجوع ومقابله لابن حبيب محتجاً بقوله تعالى ﴿ فمن اضطر

غير باغ ولا عاد ﴿ الآية ١٢ البقرة ﴾ ، قال وله سبيل إلى أن لا يقتل نفسه وذلك بأن يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته ، وهذا ظاهر القرآن ﴿ غير باغ ولا عاد غير متجانب لائم ﴾ ٣ المائدة ، والمشهور أن يقول غير باغ الخ أى في نفس الضرورة بأن يتجانب ويميل في الباطن لشهوته ويتمسك في الظاهر بالضرورة ، فكأنه قيل اضطراراً صادقاً كما قالوا كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر ولو عاصياً بسفره ، وكل رخصة تختص بالسفر لا يفعلها من عصى بسفره . وسر ذلك أن العدم شرعاً كالعدم حساً ، فإذا عصى بسفره كان السفر كالعدم فلا مبيح .

أما إذا كان المبيح غير السفر كالضرورة يحضر أو سفر فالعصيان في السفر خارج عن المعنى المبيح ، وكذا كل معصية في غير الضرورة خارجة عن السبب المبيح ، فإن عصى في نفس السبب المبيح كان كذب في الضرورة وبغى وتعدى فيها وتجانف للإثم كانت كالعدم وضر ، لكن ربما أيد هذا الاقتصار على سد الرمق ، وما ذكره من الإباحة عليه الأكثر ، وقيل يحرم ولكن لا إثم عليه اهـ .

المشذائي أكل المضطر الميتة هل هو من باب الإباحة أو من باب المغفو عنه ، ولعل فائدة ذلك أنها على الثاني باقية على النجاسة ، وإنما عفى عنها للأكل فيغسل فمه ويده للصلاة ، وعلى الأول لا يغسل لأنها صارت من مفردات قوله المباح طعام طاهر . البساطي اختلف في تناول المضطر الميتة هل هو مباح أولاً والأول قول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والاحاديث ، والثاني هو التحقيق لأن النجاسة صفة ذاتية للميتة فلا تنفك عنها وهي لا تنفك عن التحريم ، لكن هذا التحريم لا إثم فيه لإحياء النفس به اهـ عب وطفى وبن ، لكن فيه أنه لا تلازم بين الإباحة والطهارة ولا بين المنع والنجاسة ، بل المقرر أن بين المباح والطاهر العموم الوجهي فينفرد المباح عن الطاهر في نجس الميتة لمضطر فهي له مباحة مع نجاستها ، وقوله المباح طعام طاهر في حال الاختيار فما ذكر من أنها صارت من مفردات قوله المباح الخ ممنوع ، وكذا بين النجس والمحرم العموم الوجهي فينفرد النجس عن المحرم ويكون مباحاً في الميتة للمضطر فما ذكر من وهي لا تنفك عن التحريم ممنوع .

غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَمْرِ ، إِلَّا لِفُصَّةٍ ، وَقَدَّمَ الْمَيْتَ

الأمير قول المشدائي أو من باب المعفو عنه مقتضاه أنه ليس مباحاً على هذا ، ولعل مراده كالإباحة الأصلية وإلا فإني ما يقررونها من العموم الوجهي بين مباح وطاهر ونجس ومنوع ، ومحصل التنظير هل الترخيص يتعدى الأكل أم لا ، والانصب يحواز الشبع والتزود والتعمدي اه . وتدبره مع تصريح تب والبساطي بالتحريم على القول الثاني ، وقد نص القرافي في فروقه على أنه إن لم يغسل بطلت صلاته ونقله ابن فرحون في الغاذه ، وإذا أبيحت له للضرورة ساع له الأكل بعد ذلك منها وإن لم يضطر حتى يحذر غيرها مما يحل له ولو محرماً على غيره حال كون ما يسد .

(غير) مينة (آدمي) مسلم أو كافر هذا هو المشهور الذي صدر به في الجناز ثم ذكر مقابله ونصه والنص عدم جواز أكله المضطر ، وصحح أكله وهل حرمة تعبدية وهو المشهور أو معللة بإيدائه لما قيل أنه إذا جاف صار سماً (و) غير (خمر) في العتبية سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الخمر إذا اضطر إليها يشربها قال لا ولن تبيده إلا شراً . ابن رشد تعليل مالك رضي الله تعالى عنه بأنها لا تبيده إلا شراً يدل على أنه لو كان له في شربها منفعة لجاز له أن يشربها وإنه لا فرق عنده بين الميتة والخمر في إباحتها للمضطر (إلا لفصة) بطعام أو غيره فيجوز إزالتها بالخمر عند عدم ما يسبغها به غيرها بفتح الفين المعجمة أو ضمها ، ويصدق في أنه شربها لفصة إن كان مأموناً وأولى مع قرينة صدقه (وقدم) بفتحات مثقلاً المضطر وجوباً (الميت) غير الآدمي المجتمع مع خنزير حي أو مذبوح أو معقور ، لأن لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لو صفها وما حرم لذاته أشد مما حرم لو صفه ، وهذا قاصر على مينة المباح ، وعلة ابن العربي بأنها تحل بالكافة ولو على قول في المذهب أو غيره ، والخنزير لا يحل إجماعاً ، والمحرّم المختلف فيه أولى بالإرتكاب عند الضرورة من المحرم المجمع عليه كمن أكره على زناه باخته أو بأجنبية فإنه يزني بالأجنبية لأنها تحل له بالتزوج بها بخلاف اخته اه ، أي على مقابل قوله الآتي لا تقتل المسلم وقطعه وإن يزني اه عب .

الامير قوله أي على مقابل الخ . يأتي أن الذي لا يباح بالقتل الزنا بذات زوج أو سيد

عَلَى خَنْزِيرٍ ، وَصَيْدٍ لِمُحْرَمٍ ، لَا لَحْمِهِ ، وَطَعَامٍ غَيْرٍ ،

فَيَجْعَلُ مَا هُنَا عَلَى مَنْ لَا مَالِكَ لِبَعْضِهَا أَمْ .

وصلة قدم (على خنزير) حي أو ميت (و) قدم الميتة على (صيد لمحرم) أي صاده محرم حياً . الباجي من وجد ميتة وصيداً وهو محرم يأكل الميتة ولا يذكي الصيد لأنه بذكائه يصير ميتة . ابن عاشر المراد بالصيد هنا المصيد الحي بدليل قوله لا لحمه ، وأما الإصطياد فأجرى (لا) يقدم محرم مضطر ميتة على (لحمه) أي صيد المحرم الذي مات باصطياده أو صيد له قبل اضطراره ، بل يقدم لحمه على الميتة وتقديمه هو المراد وإن صدق كلام المصنف بتساويهما فلو قال عكس لحمه وطعام غير لاقاده صريحاً فالصور ثلاثة .

الأولى : الإصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الإصطياد وحرمة ذبح الصيد .

الثانية : الصيد الحي الذي صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة عليه أيضاً فلا يجوز له ذبحه لأنه إذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة في ارتكاب هذا المحرم .

الثالثة : إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرم وذبح قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمة عارضة لأنها خاصة بالاحرام ، بخلاف الميتة فحرمتها أصلية وهذه الصورة هي المشار إليها بقوله لا لحمه وهل تقديمه عليها مندوب وهو ظاهر الجواهر والموافق للموطأ في مسألة طعام الغير أو واجب وهو ظاهر التعليل .

(و) لا تقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم عليها ندباً ، ففي الجواهر لو وجد لحم الصيد فهو أولى من الميتة لأن تحريمه خاص . وفي التوضيح وأما الميتة مع ما صيد لأجل محرم فروى محمد عن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل للصيد ويؤدي جزاءه أحب إلينا . الباجي يريد لأن القائلين بأن هذا مذكي مباح ائمة مشهورون ، فكان أولى من أكل ما اتفق على أنه ميتة وكذا طعام الغير بشرطه ، ففي الموطأ مثل مالك رضي الله

إِنْ لَمْ يَخْفِ الْقَطْعُ

تعالى عنه عن الرجل يضطر الى الميتة أياكل منها وهو يجد ثمرأ أو زرعأ أو غنماً بكانه .

قال مالك رضي الله تعالى عنه إن ظن أن اهل ذلك الثمر أو الزرع أو الغنم يصدقونه لضرورته حتى لا يعمد سارقاً فتقطع يده رأيت أن يأكل من أى ذلك وجد ما يرد به جوعته ولا يحمل منه شيئاً وذلك احب إلي من أن يأكل الميتة ، وإن خشي أن لا يصدقوه وأن يعمدوه سارقاً إن أصاب من ذلك فأكل الميتة خير له عندي وله في اكلها على هذا الوجه سعة اه ، إلا ضالة الإبل للنهي عن التقاطها .

قال في الذخيرة وإذا أكل مال مسلم اقتصر على سد الرمق إلا أن يعلم طول طريقه فيقتود منه لوجوب مواساته إذا جاع . وفي المواق إذا اكل المضطر مسال غيره فقال ابن الجلاب يضمن ، وقال الأكثر لا ضمان عليه وظاهره وجد ميتة أم لا .

ومحل تقديم طعام الغير على الميتة (إن لم يخف) المضطر (القطع) ليده فيما في سرقة القطع كتمر الجربن وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقة كما في المواق ، فلو قال كالضرب والاذى فيما لا قطع فيه لشمّل ذلك ، فإن خاف القطع أو الضرب قدم الميتة وما سيأتي في السرقة من أن من سرق لجوع لا يقطع محمول على من ثبت أن سرقة لجوع ، وظاهره ولو وجد ميتة ، وما دل عليه المفهوم هنا محمول على ما إذا لم يثبت قتله عب . الباجي في شرح عبارة الموطأ السابقة وهذا كما قال إن من اضطر الى اكل الميتة فوجدتها ووجد ما لا يمكنه الوصول إليه فلا يخلو إما أن يكون مما لا قطع فيه كالتمر المعلق والزرع القائم ونحوه ، أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كاللؤلؤ في الحرز .

فإن كان مما لا قطع فيه فقال مالك رضي الله تعالى عنه في رواية محمد عنه إن خفى فليأخذ منه وإن وجد ثمرأ أو زرعأ أو غنماً لقوم فظن أن يصدقوه ولا يعمدوه سارقاً فليأكل من ذلك احب إلي من الميتة ، فشرط في الاولى وهي الثمر المعلق أن يخفى له

ذلك لأنه لا إثم عليه فيما بينه وبين الله تعالى ، وإنما يجب عليه أن يحتز في ذلك من الخلق لنفسه فربما أودى أو ضرب لو علم به ولم يعذر بما يدعيه من الضرورة ، وشرط في الأخرى أن يصدقوه وهو في الثمر الذي اواه إلى حرزه ، والزرع الذي حصده واوى إلى حرزه ، والغنم التي في حرزها وذلك أنه ربما تقطع يده إن لم يصدقوه ولم يشترط أن يخفى له ذلك ، لأن أخذه على وجه السر هو الذي يعاقب عليه بالقطع فيجب عليه أن يأخذه معلناً إن علم أنهم يصدقونه ، وإن لم يعلم ذلك فلا يتعرض لأخذه على وجه الاستسار لأنه يؤدي إلى قطع يده اه كلام الباجي .

على قوله فيجب عليه أن يأخذه معلناً الخ فيه نظر ، لأنه بعيد من لفظ الموطأ ورواية محمد لأنه إذا كان يجب عليه أن يأخذه معلناً إن علم أنهم يصدقونه فلا معنى لاشتراطهم التصديق ، وإن لا ينسبوه للسرقة لأن النسبة للسرقة المنفية بالتصديق فيها أخذه خفية فالمدار على التصديق ، فإن علمه فله أخذه خفية وجهاً ، وإن لم يعلمه فلا . أما الذي لا قطع فيه فله أخذه خفية كما روى محمد وكما يؤخذ من الموطأ ، وإن علم أنهم لا يصدقونه ويضربونه لأنه لا قطع فيه ، ولذا قال المؤلف إن لم يخف القطع أي وإن خاف الضرب . ومعنى إن لم يخف القطع أن يصدقوه ، فقول عج كلامه يقتضي أنه يأكل طعام الغير الذي في سرقته قطع ، وإن خاف بسرقته الضرب والإذابة ليس كذلك فتأمل . وغره كلام المواق لأنه نقل كلام الباجي على غير وجهه وتصرف فيه اه البناني .

قلت وأنت إذا تأملت ما نقله المواق وجدته موافقاً له في المعنى ، وحاصلها أن ما فيه القطع يشترط في أخذه أن يعلم أنهم يصدقونه مخافة أن يقطع إن لم يصدقوه ، ولا يشترط أن يخفى له ذلك لأن أخذه خفية هو محل القطع ، وأما ما لا قطع فيه فيشترط في أخذه أحد أمرين أن يعلم أنه يخفى له ذلك أو يعلم أنهم يصدقونه مخافة أن يضرب ويؤذى ، وإذا علمت هذا تبين لك أنه يجب عليه الاحتراز من الإذابة والضرب فيما لا

وَقَاتَلَ عَلَيْهِ . وَالْمُحَرَّمُ النَّجَسَ وَخِنْزِيرٌ ،

قطع فيه ، كما يجب عليه الاحتراز من القطع فيما فيه القطع ، وهذا عين ما قاله المواق وتبعه حج وز فالاعتراض عليهم في ذلك ساقط لا وجه له والله سبحانه وتعالى اعلم .

(و) إذا امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه للمضطر اليه (قاتل) المضطر ولو كافراً جوازاً صاحب الطعام (عليه) أي الطعام بعد أن يعلمه باضطراره وأنه إن لم يعطه مختاراً قاتله ، فإن قتل المضطر صاحب الطعام فهدر ، وإن قتل رب الطعام المضطر اقتص منه إن كان المقتول مكانياً له ، فإن كان كافراً مثلاً ورب الطعام مسلم فلا يقتل به ، وعمل مقاتلته عليه إذا لم يكن معه ميتة يستغنى بها عنه ويرشد له ما تقدم أنه إذا خاف الضرب بأخذه قدم الميتة .

(و) الطعام والشراب (المحرم) بضم الميم وفتح الحاء والراء مشددة في الاختيار (النجس) اصابة أو عروضاً من جامد أو مائع (وخنزير) بري (وبغل وفرس) ولو برذوناً (وحمار) أنسى اصابة بل (ولو) كان (وحشياً دجن) بفتح الدال المهمة والجيم أي تأنس ، فإن توحش صار مباحاً نظراً لرجوعه لأصله والإنسى إذا توحش لا يباح اتفاقاً نظراً لأصله ، أي من القاتلين بحرمته قبل توحشه إذ فيه قبل توحشه خلاف . ابن الحاجب في البقال والحير التحريم والكرامة ، وثالثها في الخيل الجواز ، وفي الحمار الوحشي بدجن ويحمل عليه قولان لابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنها .

التوضيح يرجع الأول بأنه لو كان تأنسه ناقلاً للزم في الحمار الإنسي إذا توحش أن ينتقل إلى الإباحة ، ولا خلاف أن ذلك لا ينتقله ، وفيه نظر لمراعاة الاحتياط والله أعلم . وحصل الخط في الكلب قولين التحريم والكرامة ، وصحح ابن عبد البر التحريم . الخط ولم أر في المذهب من نقل إباحة الكلاب والله أعلم ، لكن نقل قبله من الجواهر القول بالإباحة واعترضه .

(والمكروه سبع وضبع) شمل هنا الذكر والأنثى وإن كان في الأصل إسمالاً لأنثى خاصة كما في الرضى ، بفتح الضاد وضم الباء ، ولا يقال فيها ضبعانة ويثنى مؤنثه فيقال

وشراب خليطين ،

ضيمان ، ولا يشئ مفردة المذكر وهو ضيمان بكسر الضاد وسكون الباء الموحدة كسرحان لاتفاق لفظه مع لفظ المثنى ، ولا يقال في مفردة المذكر ضبيع ولكل منهما جمع غنص ومشارك ، فجمع المذكر المختص به ضباعين كسرحان وسراحين ، وجمع المؤنث المختص به ضبعانات والمشارك بينهما ضبايع .

ابن عرفة الباجي في كراهة ومنع أكل السباع ثالثها حرمة عاديها كالأسد والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالذب والثعلب والضبع والهر مطلقاً ، ودخل في السبع كل ما يعدو ويفترس ، وعطف عليه ما يفترس ولا يعدو والعداء خاص بالآدمي ، والافتراس عام فيه وفي غيره ، فالهر مفترس للفأر . والذي في القاموس أن الضبع يطلق على الذكر والأنثى ومثله في المصباح .

(وثعلب وذئب وهر) إن كان إنسياً بل (وإن) كان (وحشياً وفيل) تشبيه الكراهة في الفيل فيه نظر وقد ذكر فيه ابن الحاجب قولين الإباحة والتعريم ، وزاد في بعض النسخ الكراهة ، وصحح في التوضيح الإباحة فيه وفي كل ما قيل إنه مسموح كالقرد والضب ، ولذا قال الشارح لم أر من شهر الكراهة كما هو ظاهر كلامه هنا . وقال البساطي تشهير الكراهة في الفيل في عهدة المصنف ، وبقي من المكروه فهد ودب وقر ونمس . ابن شاس ما اختلف في مسخه كالفيل والذب والغنفذ والضب ، حكى اللخمي في جواز أكله وتحريمه خلافاً .

(و) المكروه (كلب ماء وخنزيره) عب هذا ضعيف والمذهب أنها من المباح . ابن غازي لعل عبارة المصنف وقيل و كلب ماء وخنزيره بالقاف من القول ، ويكون إشارة لتضعيفه ويفوت المصنف على هذه النسخة النص على حكم الفيل ، وإضافة كلب لماء أخرجت الكلب الإنسي وفيه قولان . قيل مكروه أيضاً على المذهب ، وقيل حرام ولم ير القول بإباحته . الشيخ داود شيخ تـت يؤدب من نسبها لملك «رض» .

(و) من المكروه شرب أو استعمال (شراب خليطين) خطأ عند النبذ أو الشرب

وَنَبَذَ بِكَدْبَاءٍ ، وَفِي كُرْهِ الْقِرَدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ : قَوْلَانِ .

كتمر وزبيب أو تين وزهو أو بسر مع رطب أو تمر وحنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عسل ، وأما طرح عسل في نبيذه أو تمر في نبيذه أو شيء غيرهما في نبيذه فجائز كما فيها ، وعمل الكرامة حيث يمكن الإسكار ولم يحصل بالفعل فإن حصل حرم وإن لم يكن لقصر الزمن فلا كرامة . ومثل قصر مدة التبد ما لا يمكن الإسكار منهما كخلط سم يمسك أقاده عب . البناني فيه نظر لما قدمه أن خلطهما عند الشرب هو المكروه وهو الصواب . ابن حبيب لا يجوز شراب الخليطين نبيذان ويخلطان عند الشرب نهى عنه مالك (رض) . ابن رشد ظاهر الموطأ أن النهي عنه تعبد لا لعله .

(و) كره (نبذ) بفتح فسكون أي بل لتمر ونحوه (بكدباء) بضم الدال وشد الموحدة والمد ويجوز قصره وهو القرع مطلقاً ، وقيل خاص بالمستدير أي يكره أن يحمل فيه ماء ويلقى فيه تمر أو زبيب أو تين ويترك حتى يتحلل في الماء ، ودخل بالكاف الحتم أي الفخار المطلي بالزجاج والنقير من جذع نخلة والمقير أي المطلي بالقار ، أي الزفت . وعلة الكرامة في الجميع خوف تعجيل الإسكار أفاده عب . وقال طفي الصواب قصر ما دخل بالكاف على المزفت فقط وهو المقير ، وعدم إدخال الحتم والنقير ليوافق مذهب المدونة والموطأ وادخالها يوجب إجراء كلام المصنف على غير المعتمد ، لأنه لا تعرف كراهتهما إلا من رواية ابن حبيب في النقير .

وفي المواق من المدونة لا ينبذ في الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفخار وغير من الظروف . قيل أليس نهى رسول الله ﷺ عن الظروف ثم وسع فيها قال قال مالك (رض) ، ثبت نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت فلا ينبذ فيهما ، وقد قرره الحارثي على الصواب .

(وفي كره) أكل (القرد والطين ومنعه) أي الأكل أو ما ذكر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وعلل منع أكل القرد بأنه ممسوخ وبأنه ليس من بهيمة الأنعام ، وكراهته بعموم قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَيَّ وَعَلَّلَ مَنَعَ أَكْلَ الطَّيْنِ

بإذابته ومثل القرد النسناس ومثل الطين الغراب ، وعلى إباحة القرد فالأكتساب به حلال وكذا ثمنه ويكره ذلك على كراهته ، ويجرم على حرمة ويرد لموضعه وقد جلب قرد من الشام إلى المدينة فأمر أمير المؤمنين برده إلى الموضع الذي جلب منه ، ويستثنى من الطين الطين الذي تشتاق الحامل له وتخاف على جنينها فيرخص لها قطعاً في أكله ، قاله ابن غلاب . وقوله ويخاف بالواو وأحدهما فيه قولان . وفي الإرشاد والنباتات كلها مباحة إلا ما فيه ضرر أو تفتيط عقل كالبنج ونحوه .



﴿ باب ﴾

سَنَ لِحَرٍّ غَيْرِ حَاجٍّ بِنِي ضَحِيَّةٍ لَا تُجَحِّفُ ،

(باب)

في الضحية والعقيقة

(سن) بضم السين وشد النون عيناً (ل) شخص (حر) ولو أنثى أو مسافراً فلا تسن لرقيق ولو بشاة (غير حاج) فلا تسن لحاج ، سواء كان بنى أو غيرها لأنه لا يخاطب بصلاة العيد فكذا الضحية ، ودخل في غير الحاج المعتمر فلتسن في حقه حال كون غير الحاج (بمنى) فأولى إن كان بغيرها ، سواء كان من بها من أهلها أو مقيماً بها . طمى كأنه حوم على قولها وهي على الناس كلهم الحاضر والمسافر إلا الحاج فليست عليه وإن كان من سكان منى اه ، فاقصر على البالغ عليه لأنه المتوهم فيهم أن الحاج من غير سكان منى من باب أولى ومن فاته الحج دخل في غير الحاج ، اه ، وعلى هذا فقوله بمنى نعت حاج و نائب فاعل سن (ضحية) ويقال أضحية بضم الهمز وكسره وأضحية وأضحي أي تضحية ولو حكماً كمشارك في الأجر بفتح الراء ، فنية إدخاله كفعل نفسه وإن تركها أهل بلد قوتلوا عليها لأنها من شعائر الإسلام عن نفسه وعن والده الفقيرين وولده الذي تلزمه نفقته لا عن زوجته ولا عن رقيقه . ابن حبيب يلزم الإنسان أن يضحي عن تلزمه نفقته من ولد أو والد عب لزومها الشخص عن ولده ووالده الذي تلزمه نفقته مشكل لأنها قربة كالصوم ، فكان القياس أن لا تؤدي عن ذكر كالزوجة اه ، وجوابه أن الصوم بدنية لا تقبل النيابة والضحية قربة مالية تقبلها .

ونعت ضحية بجملة (لا يجحف) أي تمتع ولا تصر التضحية الحر غير الحاج بأن لا يحتاج لثمنها لأمر ضروري في عامه ، فإن احتاج له فيه فلا تسن له . وهل يسن

وإنَّ يَتِيماً بِجَذَعِ ضَانٍ ، وَثْنِيٍّ مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَإِبِلٍ : ذِي سَنَةٍ ،
وَتَلَاثٍ ، وَخَمْسٍ ، بَلَا شَرِكٍ ، إِلَّا فِي الْأَجْرِ ؛

تسلف ثمنها لمن يرجو وفاءه وهو قول ابن رشد ، وجزم به ابن ناجي أولاً وهي
طريقة ابن بشير .

وظاهر كلام ابن الحاجب إن كان الحر غير الحاج غير يتيم بل (وإن) كان (يتيماً) أي
صغيراً مات أبوه ويخاطب وليه بفعلها عنه من مال اليتيم ولو عرض تجارة ويقبل قوله
إنه ضحى عنه ، وينبغي أن يرفع لقاض مالكي إن كان هناك حنفي بالأولى من الزكاة
وصلة ضحية أي تضحية (يجذع) بفتح الجيم والذال المعجمة (ضأن وثني) بفتح المثناة
وكسر النون وشد الياء (معز وبقر وإبل ذي) أي صاحب (سنة) بيان لجذع الضأن
وثني المعز وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه ، لكن يشترط في المعز دخوله في
السنة الثانية دخولاً بيناً كما تفيد الرسالة . والظاهر أن المراد به ما يلحق فيه أي تحمل
منه الأثني وحده بعضهم بكشهر .

(وذي) (ثلاث) بيان لثني البقر (وذي) (خمس) بيان لثني الإبل والمعتبر السنة
القمريّة ، ولو نقص بعض شهورها ويلغى يوم ولادته إن ولد بعد فجره ، فإن ولد الضأن
ليلة يوم عرفة صحت تضحيته يوم العيد من العام الذي يليه ، ويتم شهر ولادته الذي
ولد في أثنائه بالعدد ، والفرق بين الغنم وغيرها أن جذع الغنم يحمل وغيرها لا يحمل إلا
ثنيه حال كون الجذع والثني (بلا شرك) بكسر فسكون أي اشترك في ذاته فلا تصح
التضحية بمشارك في ذاته بشراء أو إرث أو إعطاء .

(إلا في الأجر) بفتح فسكون أي الثواب فيجوز التشريك فيه قبل التضحية بشروطه
الآتية ، وفائدة التشريك فيه سقوط طلبها عن المشترك بالفتح ولو غنياً وإن انتفى شيء
من الشروط فلا تجزئ عن واحد منها ، ولا يعتبر التشريك بعد التضحية ، ولا يمنع من
إجزاءها عن ربها ولحمها لربها لأنه إنما شرك في الأجر وهو صادق بصورتين ، الأولى : أن
يدخله معه في ضحيته . والثانية : أن يضحي عن اثنين أو أكثر ولا يدخل المضحي معهم

وإنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ ؛ إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقَرُبَ لَهُ ؛ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعاً . وَإِنْ جَاءَ

فيها . ويشترط في الصورة الأولى الشروط الآتية دون الثانية أفاده اللخمي ويدل عليه خبر .

اللهم : هذا عما شهد لي بالبلاغ وشهدت له بالتصديق إن كان المشرك في الأجر سبعة بل (وإن) كان المشرك في أجرهما (أكثر من سبعة) ويجوز التشريك في الأجر (وإن) كان المشرك بالفتح (سكن معه) أي المشرك بالكسر في بيت واحد ولو حكما بأن يغلق عليهما باب واحد عب . والخرشي هذا فيمن ينفق عليه تبرعاً ، فإن وجبت عليه فلا يشترط سكناه معه . البناني انظر من أين لها هذا التفصيل ولم أر من ذكره غير الطخيزي عن العوفي مستنداً بكلام ابن حبيب الذي في المواق ولا دليل له فيه أصلاً ، والظاهر من كلام المدونة والباجي واللخمي أن السكنى معه شرط مطلقاً .

(و) ان (قرب) المشرك بالفتح (له) أو المشرك بالكسر نسباً ولو حكماً كزوجة وأم ولد فله إدخالها معه في الأجر . ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب . ابن حبيب ذو الرق كأم الولد في صحة إدخالها ولم يذكر له مقابلاً . ومثله في التوضيح عن رواية محمد ، واقتصر عليه الباجي قائلًا الزوجية أكد من القرابة ونحوه لمازري ، وفي البيان ما نصه وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخلهم في أضحيتهم على مذهب مالك « رض » أزواجه ومن في عياله من ذوي رحمه كانوا ممن تلزمه نفقتهم أو ممن لا تلزمه نفقتهم ، غير أن من كان ممن تلزمه نفقته لزمه أن يضحى عنهم إن لم يدخلهم في أضحيتهم حاشا الزوجة .

(و) إن (أنفق) المشرك بالكسر (عليه) أي المشرك بالفتح وجوباً كأبويه الفقيرين وولده الذي لا مال له الصغير أو العاجز عن الكسب ، بل (وإن) أنفق عليه (تبرعاً) كأخيه وعمه وجدته وأبويه وأولاده الذين لهم مال إن كان جذع الفهم وثني البقر ذا قرنين بل (وإن) كانت الضحية (جاء) أي مخلوقة بلا قرن من نوع ماله قرن فتجزى

وَمُقَعْدَةً لِشَحْمٍ ، وَمَكْسُورَةً قَرْنٍ ، لَا إِنِّ أَدْمَى كَبِينٍ ؛
مَرَضٍ ، وَجَرَبٍ ، وَبَشْمٍ ، وَجُنُونٍ ، وَهُزَالٍ ، وَعَرَجٍ ،
وَعَوَرٍ ، وَقَانِتٍ جُزءٍ

اجماعا نقله ابن زرقون وغيره ، وأما ان كانت مستأصلة القرنين عروضاً ففيها قولان . ابن عرفة وفي أجزاء مستأصلة القرنين دون ادماء نقلها الشيخ عن كتاب محمد وابن حبيب . (ومقعدة) بضم الميم وسكوة القاف وفتح العين أي عاجزة عن القيام (ل) كثرة (شحم ومكسورة) جنس (قرن) من طرفه أو أصله واحد أو أكثر لأنه ليس نقصاً في خلقه ولا لحم ان برىء ولم يدم (لا) تجزئ مكسورته (ان أدمى) أي سال دمه لأنه مرض والمراد به عدم برئه لا خصوص السيلان ، فلو قال ان برىء كان أحسن . وشبه في عدم الاجزاء فقال (كبين) بكسر المثناة مثقلة أي ظاهر (مرض) من إضافة ما كان صفة وهو الذي لا تترف معه كتصرف السليمة ، لأنه يفسد اللحم ويضر من يأكله (و) بين (جرب و) بين (بشم) أي تحمة من أكل غير معتاد أو كثير والمرض الناشئ عنه لا ينفك عن كونه بيناً . وهذا ما لم يحصل لها اسهال . (و) بين (جنون) أي فقد الهام وأما الثولاء بالثلثة وهي التي تدور في موضعها ولا تتبع القدم فقال أبو عمر لا بأس بها ان كانت سميئة الخط الأولى ، ودائمه جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر قاله في التوضيح ، وأخذه من بين غير واضح . (و) بين (هزال) وهو معنى قوله ^{عرج} والمعجفاء التي لا تنقى قال أهل اللغة أي لا مخ في عظامها لشدة هزالها ، وقال ابن حبيب هي التي لا شحم فيها ، وفسرها ابن الجلاب وغيره بالوجهين .

(و) بين (عرج) هو الذي يمنعها من مسايرة أمثالها (و) بين (عور) أي ذهاب بصر احدي العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر بصر العين . الباجي اذا كان في عين الأضحية بياض على الناظر ، فان منعها الرؤية فهي العوراء وكذا عندي لو ذهب أكثر بصرها (وفانت) أي ذاهب وناقص (جزء) عطف على ما بين فالمعنى لا

غَيْرِ خُصْيَةٍ وَصَمْعَاءَ جِدًّا ، وَذِي أُمٍّ وَحْشِيَّةٍ ، وَبَثْرَاءَ ،
وَبَكْمَاءَ وَبَخْرَاءَ ، وَيَابِسَةَ ضَرْعٍ ،

يُجْزَىءُ فَائِتَ جِزْءٍ كَيْدٍ أَوْ رَجُلٍ بَقِطْعٍ أَوْ خَلْقَةٍ كَانِ الْجِزْءُ أَصْلِيًّا أَوْ زَائِدًا (غَيْرِ خُصْيَةٍ)
بِضْمِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكُسْرُهَا ، أَيْ بَيْضَةً ، وَأَمَّا تَاَقُصْ خُصْيَةً خَلْقَةً فَيُجْزَىءُ . وَكَذَا
بِخُصْيٍ إِنْ لَمْ يُمْرَضْ وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي النَّقْلِ ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرُ بَيْنٍ وَلَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِهِ ،
فَفِي مَفْهُومِهِ تَفْصِيلٌ ، وَدَلَّ قَوْلُهُ خُصْيَةً عَلَى أَنَّ مَا خُلِقَ بِهَا خُصْيَةً يُجْزَىءُ وَهُوَ كَذَلِكَ
كَمَا تَقْدِمُ ، وَلِذَا عُبِّرَ بِهَا وَلَمْ يُعْبَرْ بِخُصْيٍ لِاقْتِضَائِهِ قَصْرَ الْإِجْزَاءِ عَلَى مَا قُطِعَ مِنْهُ إِذَا مَا خُلِقَ
بِدُونِهَا لَا يُسَمَّى خُصْيًا عَرَفًا .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخُصْيِ هُنَا مَا يَشْمَلُ مَا لَيْسَ لَهُ أَتَشْيَانٌ كَمَا فِي كَلَامِ أَبِي عَمْرٍاءَ وَمَا
لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ وَمَا لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْخُصْيُ مَشْقُوقَ الْجِلْدَتَيْنِ بِإِخْرَاجِ
الْبَيْضَتَيْنِ مِنْهُنَّ أَوْ مَقْطُوعَ الْجِلْدَتَيْنِ ، وَاعْتَزَلَ نَقْصُ الْخُصْيَةِ لِعَوْدِهِ بِمَنْفَعَةٍ عَلَى النَّحْمِ .

(و) كَبِيْهَةٍ (صَمْعَاءُ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَعَ الْمَدِّ أَيْ صَفِيرَةُ الْأُذُنَيْنِ (جِدًّا) بِكَسْرِ
الْجِيمِ وَشَدِّ الدَّالِّ بِحَيْثُ تَصِيرُ كَأَنَّهَا بِلَا أَذُنَيْنِ فَلَا تُجْزَىءُ (وَذِي) أَيْ صَاحِبِ (أُمٍّ وَحْشِيَّةٍ)
أَيْ مَنْسُوبَةٍ لِلْوَحْشِ لِكُونِهَا مِنْهُ نَسَبَةٌ جِزْئِيٌّ لِكُلِّيٍّ وَأَبٌ مِنَ النَّحْمِ بِأَنْ ضَرَبَ فَحْلٌ
أَنْسَى فِي أَنْثَى وَحْشِيَّةً فَأَتَتْجَتُ فَلَا يُجْزَىءُ نَتَاجِهَا اتِّفَاقًا ، لِأَنَّ الْحَيَوَانَ غَيْرَ النَّبَاطِقِ إِنَّمَا
يَلْحَقُ بِأُمِّهِ وَمَا أُمُّهُ أَنْسِيَّةٌ وَأَبُوهُ وَحْشِيٌّ لَا يُجْزَىءُ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا فِي الشَّامِلِ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ
فَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ أُمٌّ .

(وَبَثْرَاءَ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَمْدُودًا أَيْ لَا ذَنْبَ لَهَا خَلْقَةً أَوْ طَرُودًا مِنْ جِنْسٍ مَا لَهُ ذَنْبٌ
لَا تُجْزَىءُ (وَبَكْمَاءَ) بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَمْدُودًا أَيْ فَاقِدَةً الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ عَادِيٍّ فَلَا تُجْزَىءُ ،
فَإِنْ كَانَ لِأَمْرٍ عَادِيٍّ كَالنَّاقَةِ إِذَا مَضَى لَهَا مِنْ حَمْلِهَا أَشْهُرُ تَبَكَّمَ وَلَا تَصَوَّتْ وَلَوْ قَطَعَتْ
فَلَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ .

(وَبَخْرَاءَ) بِفَتْحٍ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَيْ مَثْنَةً رَائِحَةً فَمَهَا فَلَا تُجْزَىءُ لِأَنَّهُ
نَقْصٌ ، وَيُغْيِرُ النَّحْمُ أَوْ بَعْضُهُ إِلَّا مَا كَانَ أَصْلِيًّا كَبَعْضِ الْإِبِلِ (وَيَابِسَةَ ضَرْعٍ) أَيْ جَمِيعَهُ ،

وَمَشْفُوقَةٌ أُذُنٌ ، وَمَكْسُورَةٌ سِنٌ ، لَغَيْرِ انْفَارٍ أَوْ كِبَرٍ ، وَذَاهِبَةٌ
ثَلَاثُ ذَنْبٍ ، لَا أُذُنٍ - مِنْ ذَبْحِ الْإِمَامِ لِأَخِيرِ الثَّلَاثِ - وَهَلْ
هُوَ الْعَبَّاسِيُّ . أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ ؟ قَوْلَانِ ،

وأما التي توضع ببعضه فتجزئ . والظاهر أن مثل يسه خروج دم ونحوه منه (ومشفوقة
إذن) أكثر من ثلثها ، فإن كان ثلثها أجزاء على المشهور وهو ظاهر لأجزائها مع ذهابه
فأولى مع شقه .

(ومكسورة) جنس (سن) اثنين فأكثر وأما كسر سن واحدة فصحيح في الشامل
الأجزاء معه ومقلوعها (لغير انفار أو كبر) بفتح الموحدة فهو صلة محذوف ومفهوم لغير
الخب أن ما قلعت أسنانه لأنفار أو كبر يجزئ وهو كذلك كما في الشامل ، وكذا لا يضرب
حفر الأسنان كما روى ابن القاسم .

(وذاهبة ثلاث ذنب) فلا تجزئ لأنه لحم وعظم (لا) ثلاث (إذن) فلا يمنع الأجزاء
لأنه جلد ، وابتداء وقتها في اليوم الأول لغير الإمام (من) تمام (ذبح الإمام) وللإمام
من فراغ خطبته بعد صلاة العيد أو مضى قدره إن لم يذبح كما أفاده ابن ناجي ، وتجري
هنا الصور التسع التي سبقت في تكبيرة الإحرام والسلام فعن ابتداء التزكية قبله أو معه
فلا تجزئ ضحية سواء ختم قبله أو معه أو بعده ، فهذه ست صور وإن ابتدأها بعده وإن
ختمها قبله لم تجز ، وإن ختمها معه أو بعده أجزاء ويستمر وقتها (لآخر) اليوم
(الثالث) ليوم العيد ويفوت بغروبه وإمام الطاعة إن صلى إماماً بالناس في صلاة العيد
فندكيته هي المعتبرة اتفاقاً .

(و) إلا ف (هل) الإمام المقتدى به في الذبح (هو) إمام الطاعة وهو (العباسي)
فيلزم تحري أهل بلاده كلها تذكيته (أو إمام الصلاة) أي العيد المستخلف عليها سواء
استخلف على غيرها أيضاً أم لا (قولان) لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما محلها حيث
لم يبرز العباسي أضحيتته إلى المصلي ، وإلا فهو المعتبر اتفاقاً ، ومن لا خليفة لهم المعتبر

وَلَا يُرَاعَى قَدْرُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ وَأَعَادَ سَابِقَهُ ، إِلَّا الْمُتَعَرِّى
أَقْرَبَ إِمَامٍ : كَانَ لَمْ يُبْرِزْهَا ، وَتَوَانَى بِلَا عُدْرٍ قَدْرُهُ ،
وَبِهِ أَنْتَظَرُ

إمام صلاتها اتفاقاً أفاده . طفى العباسي صوابه إمام الطاعة لأنه تبع في التعبير بالعباسي . اللخمي وابن الحاجب ومما عبرا به لأنها كانا في زمان ولاية بني العباس بخلاف المصنف ، وقد وهمت عبارته الشارح فقال في باب القضاء يستحب في الإمام الأعظم كونه عباسياً وتبعه عجم ، وقد خرجا بذلك عن أقوال المالكية .

البناني قول ز فيلزم تحري أهل بلاده . كأنها لذبحه فيه نظر وقصور بل على القول كل بلد يعتبر عاملها قول اللخمي المعتبر إمام الطاعة كالعباسي اليوم ، أو من أقامه لصلاة العيد ببلده أو عمله على بلد من بلدانه ، والخلاف جرى بين اللخمي وابن رشد . وعبرة الثاني المراغي الإمام الذي يصلي صلاة العيد بالناس إذا كان مستخلفاً عليها له ، فشرط في إمام الصلاة أن يكون مستخلفاً ولا شك أن إمام الصلاة المستخلف هو الامام أو من يقوم مقامه ، وهو الذي تقدم عن اللخمي فخلفها لفظي .

(ولا يراعى) بفتح العين (قدره) أي ذبح الإمام (في غير) اليوم (الأول) ولو أراد الامام الذبح في غير الأول لكونه لم يذبح في الأول (وأعاد) استأننا (سابقه) أي لإمام بالذبح في اليوم الأول وكذا مساويه كما قدمناه ، هذا في حق من لهم إمام له ضحية وأبرزها بدليل قوله (إلا) الشخص (المتعري أقرب إمام) لكونه لا إمام له ثم تبين له سبقه فتجزئه على المشهور .

وشبهه في الإجزاء فقال (كان) بفتح الحاء وسكون النون حرف مصدر صلتته (لم يبرزها) أي الإمام ضحيته للمصلي وأتم خطبتيه ورجع لبيته ليذبح أضحيته فيسه مرتكباً المكروه (وتوانى) الإمام في ذبح أضحيته (بلا عذر) وآخر غيره تضييعه (قدره) أي ذبح الامام وضحي ثم تبين أنه سبق الإمام فإنها تجزئه (و) إن تواني الإمام في التضحية (به) أي بسبب عذر كاشتغال بقتال عدو (انتظر) بضم المثناة

لِلزَّوَالِ . وَالتَّهَارُ شَرْطٌ ، وَنَدْبٌ لِإِبْرَازِهَا ، وَجَيْدٌ ، وَسَالِمٌ ،
وغيرُ خَرَقَاءَ وَشَرْقَاءَ ، وَمُقَابَلَةٌ ، وَمُدَابَرَةٌ ، وَسَمِينٌ ،
وَذَكَرٌ ، وَاقْرَنُ ، وَأَبْيَضُ ،

وكسر الظاء (ا) قرب (الزوال) بحيث يبقى إليه ما يسع الذبح ، فإن ذبح الامام قبل ذلك ذبحوا بعده وإلا ذبحوا قبل الزوال لئلا يفوتهم وقت الفضيلة في أول يوم .

(والنهار) من طلوع الفجر لغروب الشمس في غير اليوم الأول ، ويندب التأخير فيه لطلوع الشمس وحل النفل (شرط) في صحة التضحية ، وفي الكلام حذف مضاف أي وذبح النهار فلا تصح ليلاً .

(وندب) بضم فكسر للامام وغيره (إبرازها) أي التضحية للمصلي وبكرة عدمه للامام فقط (و) ندب (جيد) بفتح الجيم وكسر المثناة مشودة أي حسن الصورة من أعلى النعم وأكمله من مال طيب (و) ندب (سالم) من عيوب يحزى معها (و) ندب (غير خرقاء) وهي التي في أذنها خرق مستدير أو المقطوع بنص أذنها (و) ندب غير (شرقاء) وهي مشقوقة الأذن (و) ندب غير (مقابلة) بضم الميم وفتح الموحدة أي التي قطع من أذنها من جهة وجهها وترك معلقاً (و) ندب غير (مدابرة) بضم الميم وفتح الموحدة أي قطع من أذنها من خلفها وترك معلقاً .

(و) ندب نعم (سمين) وندب تسمينه على المشهور ، وكرهه ابن شعبان لأنه من سنة اليهود أفاده عب ، بن الذي في المواق والحط وابن عبد السلام عن عياض الجمهور على جواز تسميتها اه ، والظاهر وفاقاً للبدر أنه الإذن في مقابلة كراهة . ابن شعبان فلا يتناقى الندب سبب الوسيلة تعطي حكم مقصدها . السيد وسمين واحد أفضل ممن متعدد غيره اه أمير .

(و) ندب (ذكر و) ندب (أقرن) أي ذو قرنين (و) ندب (أبيض) لخبر مسلم ضحى عليه السلام بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد زاد النسائي ويأكل في سواد فأتى به ليضحي به فقال ، يا عائشة هلمي المدية تم قال استعديها بحجر

وَفَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَصِيُّ أَسْمَنَ ، وَضَانٌ مُطْلَقاً ثُمَّ مَعَزٌ ،
ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، أَوْ إِبِلٌ ؟ خِلَافٌ وَتَرَكَ حَلْقُ ،

ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش وأضجعه ، ثم قال لبسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به . وروى أن هذه صفة الكبش الذي فدى به ابن ابراهيم عليها الصلاة والسلام من الذبيح .

وروي دم عفراء أفضل عند الله من دم سوداوين ، والعفراء البيضاء وبها فسر الأملح في خبر الصحيحين ضحى بكبشين أقرنين أملحين . ابن العربي الأملح النقي البياض ، وقيل كلون الملع فيه شامات سود أو المغبر الشعر بالسواد والبياض كالشبهة أو الأسود الذي تعلوه حمرة أو خالط بياضه حمرة أو ما في خلال بياضه طبقات سود أقوال .

(و) ندب (فعل وإن لم يكن الخصي أسمن) فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين ، وهذا لا يفيد كلام المصنف لصدقه بتساويهما (و) ندب (ضان مطلقاً) فحله ثم خصيه ثم أنشأ معز (ثم) يليه في الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه في الفضل (بقر) كذلك على إبل (وهو الأظهر أو) يلي المعز في الفضل (إبل) كذلك على بقر فيه (خلاف) في التشهير . ابن غازي صوب ابن رشد في المقدمات تقديم البقر على الإبل ، وإليه أشار بالأظهر . ووجه عكسه في رسم مرض من سماع ابن القاسم بأن الإبل أعلى ثمناً وأكثر لحماً إلا أن تفضيل الغنم خرج بدليل السنة إثباتاً لفداء الذبيح ~~بذبيح~~ بذبج عظيم ، وصرح ابن عرفة بمشهورية الأول ولا أعلم من شهر الثاني اهـ .

ونقل عن خط المصنف بطرة نسخته شهر الر كراكي الاول وابن بريزة الثاني ، ونص ابن عرفة في فضل البقر على الابل وعكسه ثالثها لغير من يبنى ، الاول للشور مع رواية المختصر والقاسي ، والثاني لابن شعبان ، والثالث للشيخ عن أشهب عب وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحماً أو الابل .

(و) ندب (ترك حلق) لشعر من جميع البدن وقصه أو إزالته بنورة كذلك

وقلم : 'لِضَحَّ' : عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَضَحِيَّةٌ عَلَى صَدَقَةٍ .

(و) ترك (قلم) لظفر (لضح) أي مريد تضحية حيث يثاب عليها حقيقة أو حكماً فيشمل المدخل في الضحية بالشروط ، فيندب له ما يندب لمالكها من تركها (عشر ذي الحجة) ظرف للترك وغايته إلى أن يضحي أو يضحي عنه أو ينسب في الذبح ويفعل ، والتعبير بالعشر باعتبار الليالي أو من استعمال الكل في الجزء إذ المراد تسع فقط إن أراد التضحية في اليوم الأول من أيام العيد . وأما في الثاني فالعشر على حقيقته لا في الثالث وإن ندب ترك الحلق فيه أيضاً والقلم .

وحكمة الندب ما ورد في عدة أخبار أنه يفقر له بأول قطرة من دمها ذكره المناوي في خبر إذا دخل العشر أي عشر ذي الحجة ، وأراد أحدهم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا بشره شيئاً . وروى فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره شيئاً وحمل الثلاثة الإبقاء على الندب مع قول أبي حنيفة منهم بوجوب الضحية ، وحمله أحمد على الوجوب على ظاهر الحديث مع قوله بسنيتها اه ، وخبر خير أضحيتك أن يعق الله بكل جزء منها جزءاً من النار والشعر والظفر أجزاء فتترك حتى تدخل في العتق ، وأما في غير عشر ذي الحجة فيندب تنف إبطه من الجمعة إلى الجمعة إن احتيج له وغاية تركه كالمانعة أربعين يوماً .

(و) ندب أن تقدم (ضحية على صدقة) بشئها قال فيها ولا يدع أحد الأضحية ليتصدق بشئها ولا أحب تركها لمن قدر عليها . أبو الحسن لا حجة فيه لكونها مستحبة لاحتمال أنه أطلق المستحب على السنة كما يطلقه على الواجب . البساطي على استدعي مقدراً فأما أن يقدر ويندب تقديمها على كذا ، كما قرره الشارح أو يقدر وهي مقدمة على كذا ، والأول يساعده سياق الكلام . ويخالفه ظاهر الروايات ، والثاني يساعده ظاهر الروايات ويخالفه السياق .

طلق بحسب صواب لأن لفظ الشيوخ هي في أفضل من الصدقة وهذا لا يقتضي ندبية تقديمها على الصدقة كما يعطيه كلام المصنف ، ولا معنى لكونها سنة ، ولتقديمها عليها مندوب

وَعِثْقٍ ، وَذَبْحَهَا بِيَدِهِ ، وَلِلْوَارِثِ إِنْفَازُهَا ، وَجَمْعُ أَكْلِ
وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءٍ بِلَا حَدٍّ ، وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ ،

كما فعل المصنف ابن عبد السلام عقب ذكر الخلاف في أفضليتها على الصدقة وعكسه لعله
مبنى على الخلاف في أنها سنة أو فضيلة أم البناني ، وقد يقال تسامح المصنف باطلاق
الندب على السنية فوافق الروايات .

(و) على (عتق) لان إحياء السنن أفضل من التطوع وذكره ، وإن علم أن السنة
أفضل من المستحب لدفع قوم كونه هنا أفضل منها لأنها والمندوب قد يكونان أفضل من
الفرض كما قال :

الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه بأكثر
إلا التطهر قبل وقت وابتدا ، للسلام كذاك ابرا المعسر

(و) ندب (ذبحها) أي التضحية (بيده) أي المضحى إن أطاقه ولو امرأة أو
صبياً ، فإن لم يتد له إلا بعين فلا بأس أن يعان ولا بأس أن يمسك طرف الآلة ويهديه
الجزاز بأن يمسك رأس الحربة ويضعه على المنحر أو العكس لخبر أبي داود المفيد
لذلك ، فإن لم يحسن شيئاً استناب وندب حضوره مع نائبه وتكره الاستنابة مع
القدرة على المباشرة .

(و) ندب (للوارث إنفاذها) أي التحية بها إن كان عينها للتضحية بها قبل موته
بغير نذر وإلا وجب على الوارث إنفاذها بناء على وجوبها به (و) ندب (جمع أكل
وصدقة وإعطاء) من لحم التضحية (بلا حد) أي تحديد بثلاث أو غيره ظاهره أن جمع
الثلاثة أفضل من التصديق بجميعها مع أنه أشق على النفس ، والأولى إبدال إعطاء بأداء
(و) فضل (اليوم الأول) أي التضحية فيه كله من ذبح الإمام إلى غروبه على التضحية
في اليوم الثاني اتفاقاً فيما قبل زوال الأول ، وعلى المشهور فيما بعده ، ثم أول الثاني من
فجره إلى زواله (أفضل) من أول الثالث .

وفي أفضليته أول الثالث على آخر الثاني ، تردد ، وذبح ولد خرج قبل الذبح وبعده نجره ،

(وفي أفضلية أول الثالث) من فجره إلى زواله (على آخر الثاني) من زواله لغروبه
أو العكس أي أفضلية آخر الثاني على أول الثالث (تردد) هذا مراده وإن صدق كلامه
باستوائيهما في شق التردد المطوي ، فلو قال أو العكس كما قررنا لإستقام قاله الشارح ولم
يرجع أفضلية آخر الثاني على أول الثالث كما رجع أفضلية آخر الأول على أول الثاني
لحكاية ابن رشد الاتفاق على تفضيل أول الثالث على آخر الثاني :

وأشار بالتردد لاختلاف القابسي مع اللخمي وابن رشد في فهم الخلاف هل هو فيما بين
أول الثالث وآخر الثاني كما هو بين أول الثاني وآخر الأول أم لا فهو من تردد المتأخرين
في فهم كلام المتقدمين ، وذلك أنه قال في التوضيح بعد ذكر الخلاف في أفضلية أول الثاني
على آخر الأول وهو لما لك «رض» في الواضحة أو العكس وهو لابن المواز ، وأن الثاني
هو المعروف ما نصه ورأى القابسي واللخمي أن هذا الخلاف جار أيضاً فيما بين آخر
الثاني وأول الثالث . وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان أول اليوم الثالث على
آخر الثاني .

(و) ندب (ذبح) أو نحر (ولد خرج) من الضحية (قبل الذبح) أو النحر لها
ولو بعد نذرها على المعتمد وحكم لحمه جلده حكمها (و) الولد الخارج منها (بعده) أي
ذبح الضحية أو نحرها ميتاً (جزء) أي حكمه حكم أمه إن حل بتمام خلقه ونبات شعره
وإن خرج عقب ذبحها حياً حياة مستمرة وجب ذبحه أو نحوه لاستقلاله بحكم نفسه ، وندب
ذبح ما خرج قبل الذبح إحدى المعهات الأربع وذلك أن الإمام مالكاً «رض» قال
أولاً يندب ذبحه من غير تأكيد ثم أمر بمحوه وإثبات أن يتأكد ندب ذبحه وهو الراجح ،
ويأبى قلية المصنف عليه كون كلامه في المندوبات فقط ، والراجح المثبت أيضاً في المسألة
الثانية المعهات وهي إذا تزوج مريض قال أولاً يفسخ لو صح ثم أمر بمحوه وإثبات
صحته إذا صح ، والراجح المحو في الاثنتين الباقيتين .

وَكُرَّةٍ جَزُ صَوْفَهَا قَبْلَهُ ، اِنْ لَمْ يَنْبِتْ لِلذَّبْحِ ، وَلَمْ يَنْوِهِ
حِينَ أَخَذَهَا ، وَيَبْعُهُ ، وَشَرَبُ لَبَنِ ،

أحدهما : من حلف لا يكسو زوجته فافتك ثيابها المرهونة فقال أولا يحنث ثم أمر
بمحوه وإثبات أنه لا يحنث ، كذا في تن ، ورده أحمد قائلا النص عن ابن القاسم أنه
لما أمره بمحوه أبى أن يحبس ، وعمل ترجيح الحنث إن لم تكن له نية وأولى إن كان نوى
عدم نفعها ، فإن كان نوى خصوص الكسوة فلا يحنث بفك المرهون . الرابعة : من سرق
ولا يمتني له أو سلاه قال تقطع رجله اليسرى ثم أمر بمحوه وإثبات يده اليسرى ، والأمر
بالحو مبالغة في طرح الرجوع وتصويب المرجوع إليه وأبقوه مكتوباً وعليه صورة شطب
لاحتمال رجوعه إليه يوماً ما ، وهذا هو الواجب لتدوين الأقوال التي رجع المجتهد عنها
فيه عليه ابن عبد السلام .

(وكره) بضم فكسر (جز صوفها) أي الضحية (قبله) أي الذبح لأنه ينقص
جمالها (إن لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبح ولم ينوه) أي الجز (حين أخذها) أي
الضحية من يانعها أو شريكه أو من ميراث أو من عطية ، ومفهوم الشرط الأول عدم
الكراهة إن نبت مثله قبله أو قريب منه . وكذا إن تضررت به حر أو غيره ،
والأحسن قبل الذبح إن لم ينبت له . وظاهر منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت
مندورة أم لا ، وقيدتها بعضهم بغير المندورة قال وأما هي فيحرم جز صوفها ولو نواه
حين أخذها . ومفهوم الشرط الثاني جوازه إن نوى حين أخذها جزه قبل ذبحها ، فإن
نوى حينه جزه بعد ذبحها فإن كان مريداً بيعه مثلاً فلا يعمل بنيته لأنها مناقضة لحكمها
على أصل المذهب في الشرط المناقض للشروط قاله ابن عرفة ، فإن نوى حين أخذها
جزه بمضه ليتصرف فيه التصرف الجائز جاز ، وإن نوى حين أخذها جزه ولم يقيد
بقتل ولا ببيع فلا يكره .

(و) كره (بيعه) أي الصوف الذي يكره جزه ، أما المجزور بعد الذبح فلا يجوز
بيعه ولو نواه حين أخذها هذا هو الذي ارتضاه ابن عرفة (و) كره للمضحي (شرب

وَإِطْعَامُ كَافِرٍ ، وَهَلْ إِنْ بُعِثَ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ ؟ تَرَدُّدٌ ؛

(بن) لاضمحيتة نواه حين أخذها أم لا كان لها ولد أم لا أضر بشربه الأم أو الولد أم لا إن لم تكن مندورة وإلا جرى فيها نحو ما تقدم في الهدي ، من قوله وغرم إن أضر بشربه الأم أو الولد موجب فعله ، فإن لم يكن لها ولد وأضرها بقاؤه حلبه وتصدق به ، وكره له شربه لخروجها قربة وفي شربه عود فيها ..

(و) كره للمضحي (إطعام) شخص (كافر) من لحم الضحية كستاني أو مجوسي لأنها قربة وهو ليس من أهلها (وهل) محلها (إن بعث) المضحي (له) أي الكافر في بيته فإن أكل منها في بيت المضحي لكونه ضيفه أو خادمه مثلاً فلا يكره (أو) يكره إطعامه منها (ولو) كان الكافر (في عياله) أي المضحي كظئر وضعيف وأجير وقريب أو دخل عليهم وهم يأكلون وأكل معهم فيه (تردد) البناني اختلف الشراح في فهم هذا الترد ، وذلك أنه روى عن الإمام مالك « رض ، الإباحة ثم رجع عنها إلى الكراهة . ابن القاسم الأول أحب إلى ابن رشد اختلاف قولي مالك « رض » إذا لم يكن في عياله ، أما إن كان فيهم أو غشيمهم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف .

وقال ابن حبيب لا خلاف بين قولي مالك « رض » ، بل يكره البعث إليهم إذا لم يكونوا في عياله ويمحوز إطعامهم إذا كانوا في عياله ، هذا حاصل ما في البيان ، ونقله الحط بلفظه وما في التوضيح من أن الذي اختاره ابن القاسم هو الكراهة ، ولذا اعتمدها هنا مخالف لما في العتبية من أن الذي اختاره هو الإباحة المرجوع عنها كما تقدم ، وتبين بما تقدم أن ابن حبيب وابن رشد متفقان على الإباحة لمن في عياله . فقول طفي أشار بالتردد لطريقة ابن رشد وابن حبيب غير صحيح لأن عبارة المصنف تفيد أن محل التردد هو من في عياله ، وكذا عزوه للتوضيح لا يصح لأن ما في التوضيح نفس ما تقدم عن ابن رشد وابن حبيب ، وأيضاً ابن حبيب من المتقدمين ، فالإشارة بالتردد إليه خلاف اصطلاح المصنف .

والصواب أنه أشار بالتردد لطريقة ابن رشد المتقدمة وهي تقييدها بالخلاف بالبعث

والتغالي فيها ،

إليه وطريقة ابن الحاجب ، وهو إطلاقه كان في عياله أو بعث إليه حيث قال تكره للكافر على الأشهر ^(١) وقد أشارت إلى ذلك .

(و) كره (التغالي فيها) أي للضعفة بكثرة ثمنها على غالب شراء أهل البلد مع اتحادها ، وكون قيمتها ما بذله فيها لتأديته إلى المباهاة ، وكذا التغالي في عددها إن قصد مباهاة وإلا جاز فإن نوى فضيلة وزيادة ثواب بزيادة ثمنها أو عددها ندب كما في المدونة لخبر أفضل الرقاب أغلاها ثمنًا فلا منافاة بين هذا وبين قول اللخمي يستحب استقوارها كما عارض بينهما ابن عرفة لحل الكراهة على مجرد قصد المباهاة والمفاخرة لأقسام ثلاثة ، ولم يحرم مع قصد المباهاة لأنها هنا تعود بمنفعة طيب اللحم وكثرته ، وشأنها أن يتصدق منها ولأنها مطلوبة فلا يسقطها قصد المباهاة .

(١) (قوله على الأشهر) يحتمل فيمن في العيال وغيره فهي طريقة ثالثة . ويحتمل فيمن في العيال خاصة واتفاقاً في غيره ، فهي طريقة ابن حبيب ، ونص التوضيح القولان مالك في العينية في النصرانية تكون ظئراً والأشهر في اختيار ابن القاسم ، ووجهه أنها قرينة فلا يعان بها كافر . وعن مالك « رض » التخفيف في الذمي دون غيره كالمجوسي ، وأشار ابن حبيب إلى أن من أباح ذلك إنما أباحه لمن هو في عياله وأما البعث اليهم فلا يجوز قال كذا قسره مطرف وابن الماجشون وقاله أصبغ عن ابن القاسم ، وعكس ابن رشد فجعل الخلاف بالكراهة والإباحة إنما هو في البعث وأما من في عياله كغريبه ووصيفه فلا خلاف في إباحة إطعامهم ، فنحصل من الطريقتين ثلاثة أقوال . ابن المواز كره مالك أن يطعم من لحم أضعفته جاره النصراني والظئر النصرانية عنده . وسئل عن النصرانية تكون ظئراً للرجل فيضحى فتريد أن تأخذ فروة ضحية ابنها فقال لا بأس أن توهب لها الفروة وتطعم من اللحم . ابن القاسم رجع مالك فقال لا خير فيه والأول أحب إلي . ابن رشد اختلاف قول مالك إنما معناه إذا لم تكن في عياله وأما لو كانت في عياله أو غشيتهم وهم يأكلون لم يكن بأس أن تطعم منه دون خلاف .

وَفَعْلُهَا عَنْ مَيْتٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِبْدَالُهَا بِدُونٍ ،

ابن الجوزي عن بعض التابعين لا يماكس في ثمن الأضحية ولا في شيء مما يتقرب به إلى الله تعالى اه عب . البناني قوله لتأديته إلى المباحة بها علل ابن رشد الكراهة ومضاه أنه يخاف قصدتها فإن تحقق عدمه ندب له للحديث وإن تحققه حرم نظير ما تقدم في البناء على القبر ، و فرق « ز » بينها غير ظاهر لأن المادة المقصود بها الرياء حرام مطلقاً قاله المناوي وهو ظاهر ، فقوله يكره التغالي في عددها إن قصد المباحة صوابه إن خاف قصدتها .

(و) كره (فعلها) أو التضحية (عن) شخص (ميت) لم يشترطها في وقف والأوجب فعلها عنه لقوله واتبع شرطه إن جاز أي أو كره ولم يمينها قبل حوقه وإلا ندب إنفاذها . وشبه في الكراهة فقال (كعتيرة) بفتح العين المهمة وكسر الفوقية شاة كانت تذبح في رجب لأهتهم في الجاهلية وأول الإسلام ثم نسخت بالضحية . وفي الكرمان في المشر الأول ولم يقل لأهتهم . وفي نت ذبيحة لأول رجب ، والفرع كالعتيرة في الكراهة لخبر البخاري لا فرع ولا عتيرة . الكرمان الفرع بالفاء والراء المهمة المفتوحين يليها عين مهمة أول نتاج ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم رجاء البركة في أموالهم يأكلون منه ويطعمون .

ابن رشد اختلف في قول النبي ﷺ لا فرع ولا عتيرة فقل إن نهى عنها ، وقبل نسخ لوجوبها فلمل المصنف ترجع عنده النهي وحمله على التنزيه لأنه المحقق فعدّها في المكروهات ، ويؤيد كونه نهياً رواية النسائي والإسماعيلي بلفظ نهى رسول الله ﷺ عن الفرع والعتيرة .

(و) كره إذا لم يمينها (إبدالها) أي الضحية (بدون) منها أو مساو على الراجح إذا كانت بغير قرعة وإلا فلا يكره ، ولكن يندب له ذبح أخرى ويكره اقتضاره على الدون ، ومفهوم بدون أن إبدالها بغير منها لا يكره ، وفي توضيحه ينبغي كونه مستحباً . الخط إلا أن يقال لا يستحب رعياً للقول بتعيينها بشرائها ، وعمله إن لم يوجبها بالنذر وإلا فكالمهدي قاله ابن عبد السلام وغيره ، أي في امتناع الإبدال وجواز الأكل منها إن لم يسمها للمساكين وإلا منع اه عب .

وإن لا اختلاط قبل الذبح وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده على الأحسن

البناني قوله إذا لم يعينها هذا القيد صحيح لا بد منه ، وبه قيد ابن الحاجب ولا ينافيه أن المشهور إنها لا تتعين بالنذر لحمله على عدم الغاء العيب الطاريء وإلا فتعيينها بالنذر يمنع الإبدال والبيع كما يأتي . وقوله أو مساو على الراجح فيه نظر بل الذي في التوضيح أن إبدالها بمثلها جائز وإن كان لفظ الأم لا يبدلها إلا بخير منها إذا كان الإبدال لتغير اختلاط .

بل (وإن) كان (لا اختلاط) للضحية بغيرها فيكره ترك الأفضل لغيره وأخذ الدون لنفسه من غير حكم وصلة إبدال (قبل الذبح) فمعنى الإبدال في حال الاختلاط الأخذ (وجاز) لمالك ضحية (أخذ العوض) منها من غير جنسها كنقد وعرض (إن اختلطت) الضحية كلها أو بعضها بغيرها بأن استتاب رجلان رجلا على الذبح عنها فذبح واخطلتا (بعده) أي الذبح ولم يعرف كل ضحيته فيجوز أخذ العوض (على الأحسن) عند ابن عبد السلام ، وعلة بقوله لأن مثل هذا لا نقصد به المعاوضة ولأنها شركة ضرورية فأشبهت شركة الورثة في لحم ضحية مورثهم ، وقال بعضهم لا يقال أخذ القيمة عنها بيع لها وهو ممنوع لأننا نقول إنما هو بدل متلف كسائر المتلفات اهـ .

فإن كان العوض من الجنس فليس فيه قول بالجواز وفيه المنع والكراهة كما في توضيحه ، قال وقد يقال بمنعه من غير الجنس بالأولى مما إذا كان العوض من الجنس ، وتعقب بأنه قياس مع الفارق إذ يلزم على الإبدال بالجنس بيع لحم بلحم ، بخلاف إبداله بغير جنسه فإنه يبيع لحم بعرض وهو جائز ، فلذا جاز . وأذن كان العوض من الجنس لزمه التصديق به على الراجح ولا يفعل به ما يفعل بالضحية غير المختلطة وأجزائه ضحيته على كلا القولين ، وإن كان من غير الجنس صنع به ما شاء على الراجح .

وهل كجزئه ضحيته أم لا والأول مشكل إذ كيف يملك العوض مع إجزائها ، وإذا اختلطت ضحية شخص بضحية آخر بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد واحدة

بالقرع أو غيرها وأجزأته ضحيته ، وفيه الإشكال المتقدم ثم يجب عليه التصديق بها لأنه لما كان في أخذ عوضها من جنسها بيع لحم بلحم منع الشارع من أكلها ، أشار له ابن يونس اه عب .

البنائي إن حمل على العوض من الجنس فالاختلاط على حقيقته بأن اختلطت ضحية أحدهما بضحية الآخر فيأخذ كل واحد إحداها . ابن عرفة ولو اختلطت أضحيتا رجلين بعد ذبحهما أجزأتهما وفي وجوب صدقتهما بهما وجواز أكلهما إياهما قول يحيى بن عمر وتخريج اللخمي . ابن عبد السلام والجواز أقرب وإليه أشار بقوله على الأحسن فاستحسنه إنما هو في أخذ العوض من الجنس وهو الذي يطابق تعليله الذي نقله « ز » وجعله « ز » في أخذ العوض من غير الجنس ليس بصواب .

وإن حمل على العوض من غير الجنس فينبغي أن يكون الاختلاط على غير حقيقته بأن يراد به التلف بعداء أو سرقة وفيه أقوال ، قال ابن القاسم إذا سرقت الضحية واستهلكك يستحب أن لا يقرم السارق ، وقال عيسى تؤخذ القيمة ويتصدق بها . وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون وأصبغ تؤخذ ويصنع بها ربا ما يشاء ، واقتصر عليه سند في الهدى ، وعلى هذا الحمل فقد أتاب بالأحسن إلى هذا والله أعلم .

وأما أخذ أحدهما القيمة في الاختلاط الحقيقي عوضاً عن أضحيته وتركها للآخر فقال بعضهم لا أظن أحداً في المذهب أجازاه وإن توهم من بعض الظواهر ، وقوله فليس فيه قول بالجواز أي منصوص فلا ينافي تخريجه اللخمي ، وقوله يلزم على الإبدال بالجنس بيع لحم بلحم ، أقول يبيع لحم بلحم جائز لا ممنوع فلا معنى لهذا التفريق ، ثم إذا جهل الوزن كان مزبنة وما ذكره « ز » من أن العوض من الجنس يلزم التصديق به على الراجح فيه نظر لما تقدم أن جواز أكله استقر به ابن عبد السلام وجرى عليه المصنف .

ولا إشكال في الإجزاء مع أخذ العوض لأنه أمر جر إليه الحكم وقوله كما أشار له ابن يونس فيه نظر ، لأن ما علل به ابن يونس منع الأكل هو أن فيه بيع الأضحية بناء على أن أخذ العوض يبيع لا أن فيه بيع لحم بلحم ، وقد بنى ابن رشد ضمان العوض على القول بأن

وَصَحَّ إِنَابَةٌ بِلَفْظٍ إِنْ أَسْلَمَ ، وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ ،
 أَوْ بِعَادَةٍ : كَقَرِيبٍ ، وَإِلَّا فَتَرَدُّدٌ ؛

أخذ الموضع عن المستهلك ليس ببيع وعدم ضمانه على أنه بيع وهو ظاهر ، والحاصل أن
 في كلام « ز » تخليطاً كثيراً والتعريم ما تقدم والله أعلم .

(وصح إنابة) على تذكية الضحية (بلفظ) كاتبك أو وكلتك على تذكيتهما ويقبل
 الآخر وتكره لغير ضرورة كالهدي والفدية والمقيقة (إن أسلم) النائب (ولو لم يصل)
 يضم ففتح بناء على عدم كفر تارك الصلاة وتكره استنابته وتستحب إعادة التضحية فإن
 كان كافراً لم تجز ضحية اتفاقاً في المجوسي وعلى المشهور في الكتاني ، لأنها قرينة ويضمن إن
 غر بإسلامه ويعاقب ، وإن كان مجوسياً فلا تؤكل ، وإن كان كتابياً جرى فيه
 القولان المتقدمان .

(أو نوى) النائب تضحيتهما (عن نفسه) عمداً وأولى غلطاً وتجزئاً عن ربهما ، وقيل
 لا تجزئ المالك وتجزئ النائب ويضمن له قيمتهما كمن تعدى على أضحية شخص فذبحها
 عن نفسه . وقيل لا تجزئ عن واحد منها . وعطف على بلفظ فقال (أو بعادة كقريب)
 بإضافة عادة للكاف التي بمعنى مثل والمراد بمثل القريب الصديق الملائف (وإلا) أي
 وإن لم يكن قريباً عادته التصرف للمضحي بأن كان قريباً لاعادة له أو أجنباً له عادة
 (فترده) في صحة كونها ضحية عن مالكها وعدمها ، وأما أجني لا عادة له فلا تجزئ
 تضحيته قطعاً فلا يدخل في التردد وهو ظاهر معنى إذ وجه الصحة في القريب النظر
 لقربته وفي الأجني المعتاد النظر لعادته ، ولا وجه لها في الأجني الذي لا عادة له ويجزئ
 ربهما بين أن يغرمه قيمتها حية ويتركها له وأخذها وأرش نقصها بالذبح ويفعل بها
 ما يشاء اه عب .

البنائي قوله وإلا فتردد أي طريقتان إحداهما تحكى الاتفاق على الإجزاء في القريب
 والخلاف في غيره وهو مقتضى كلام ابن بشير ، والأخرى تحكى الاتفاق على عدم الإجزاء
 في غير القريب والخلاف في القريب ، ونقلها ابن عرفة عن اللخمي وغيره خلاف ما نقله

لَا إِنْ غَلَطَ ، فَلَا تُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،

عنه في التوضيح وقت . وذكر في التوضيح في الاستنابة بالعامة طريقتين آخرين إحداهما أن الخلاف في القريب وغيره وهي التي عزاها للحمي والأخرى للباجي أنه لا خلاف في المسألة لا في القريب ولا في غيره ، وأن مناط الحكم في القريب وغيره القيام بجميع أموره فمن كان قائماً بجميع الأمور أجزاء ذبحة قريباً كان أولاً ، ومن لم يكن قائماً بجميع الأمور لم يحز ذبحة مطلقاً قريباً أولاً ، والمصنف إنما أشار بالتردد إلى الطريقتين الأوليين ولا يصح أن يكون أشار به إلى جميع الطرق الأربع لجزمه بالإجزاء في القريب ، فلو أراد الإشارة به إلى الجميع لحكى التردد في الاستنابة بالعامة مطلقاً من غير تقييد بغير القريب والله أعلم .

(لا إن غلط) الذابح بأن ذبح أضحية غيره معتقداً أنها ضحيته من غير وكالة من ربها له على ذبحها فمراده بالغلط الخطأ في النعل كما عبر به ابن محرز لا المتعلق باللسان لصحتها فيما يظهر لقوله وإن تخالفاً فالمعقد (فلا تجزى) الضحية (عن واحد منها) أي مالكتها لعدم النية إن لم يأخذ قيمتها ، والذابح إن أخذها أو قيمتها المالك لعدم ملكها قبل الذبح فإن ذبحها غير مالكتها عن نفسه عمداً فقال ابن محرز عن ابن حبيب عن أصبغ أجزاءه (١) وضمن لربها قيمتها اه عب .

البناني قوله لا إن غلط ينبغي على التقرير المتقدم عوض لا إن غلط لا إن فقد اثم إن أخذ المالك قيمتها فقال ابن القاسم في سماع عيسى ليس للذابح في اللحم إلا الأكل أو الصدقة لأنه ذبحها على وجه الضحية ، وإن أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه

(١) . قوله أجزاءه وضمن لربها قيمتها) فيه أن علة عدم الإجزاء في ذبها غلطاً وهو عدم ملكها قبل ذبحها موجودة في ذبحها عن نفسه عمداً مع زيادة إثم الإقدام على التصرف في ملك غيره بغير إذنه ، فعدم الإجزاء في العمد أولى من عمدته في الخطأ والله أعلم . وفي النكت لو غصب شاة وذبحها وأخذ ربها قيمتها فقبل تجزئته لأنه ضمنها بالنفس ، وقيل لا لأنه ضمان عداء عبد الحق والأول أبين .

وَمَنْعَ الْبَيْعِ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ ، أَوْ تَعَيَّبَتْ حَالَةَ الذَّبْحِ ،
أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَهْلًا وَالْإِجَارَةَ ، وَالْبَدْلَ ،

كيف يشاء لأنه لم يذبحها هو على التوضيح .

(ومنع) بضم فكسر أي حرم (البيع) للأضحية أو شيء منها من لحم أو جلد أو صوف أو غيرها كخزرة بقرة ، ولذا لم يقل بيعها لثلاثين يوم قصره على بيع جملتها وكودك ولو بماعون ولا يمطي الجزار شيئاً منها في مقابلة جزارتها كلها أو بعضها إذا ذكيت وأجزأت بل (وإن) لم تجز كن ذبحها يوم التاسع يظنه العاشر أو (ذبحها) يوم العيد (قبل) ذبح (الإمام أو تعيبت حالة الذبح) بأن أضجمها فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينها ففقدتها وذبحها فيها فيحرم بيع شيء منها مع كونها لم تجز (أو) تعيبت (قبله) أي الذبح وذبحها ضحية فإن لم يذبحها فيأتي في قوله ولا تجزى إن تعيبت قبله وصنع بها ما شاء .

(أو ذبح معيباً) بعيب مانع من الإجزاء (جهلاً) بالعيب أو بمنعه الإجزاء بأن اعتقد أنه لا يمنعه فقوله جهلاً يشمل جهل تعييبه كذبحه معتقداً سلامته ، فتبين عيبه والجهل بحكمة كذبحه عالماً بعيبه معتقداً أنه لا يمنع الإجزاء فتبين أنه يمنعه اه عب . البناني قوله كخزرة بقرة نقل ابن ناجي منع بيعها عن فتوى الفهريني والبرزلي الشيخ ميارة والخزرة هي التي تسمى بالورس توجد في مراة البقرة على شكل أصغر البيض تباع بثمن غال قيل إنه يسمن عليه النساء .

(و) منعت (الإجارة) لها قبل ذبحها وجلدها وغيره بعده والذي لسحنون ، واقتصر عليه الصقلي وابن عرفة جواز إجارتها في حياتها وجلدها بعد ذبحها اه عب . البناني قوله لها قبل ذبحها لا يصح حل المصنف على هذه لأنها لا منع فيها وإنما مراده الأخرى وهي إجارة جلدتها بعد ذبحها ومنعها هو المذهب عند ابن شاس ، وجعل قول سحنون مقابلاً .

(و) منع (البديل) لها بعد ذبحها وكذا بدل شيء منها كجلدها بشي آخر ولو جئنا للبديل ، وما تقدم من كراهة إبدالها بدوت في إبدالها قبله فلا منافاة بينهما ،

إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ عَلَيْهِ ، وَفُسِّخَتْ ، وَتُصَدَّقُ بِالْعَوَضِ فِي الْقَوَاتِ ،
 إِنْ لَمْ يَقُولْ غَيْرُ بَلَا إِذَنْ ، وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ :

ومنع مالك « رضى » الحذاء أن يدهن شرك النعال التي يصنعها بدهن الأضحية لأنها
 بالدهن تحسن فيكون له حصة من الثمن (إلا لـ) شخص (متصدق) بفتح الدال مشددة
 (عليه) بالضحية كلها أو بعضها أو موهوب له كذلك فيجوز له بيع ما ملكه من لحمها
 وجلدها وإجارتها وبذله . وظاهره ولو علم المتصدق بالكسر أن المتصدق عليه بالفتح
 يبيع أو يؤاجر ويبدله وهو كذلك ، والهدية كالصدقة والهبة كما في التوضيح والخط .
 وقد عبر ابن عرفة بالمطية الشامة لها فلو قال إلا لمعطى لكان أحسن وهذا قول أصبغ
 وشهره ابن غلاب . وقال اللخمي هو أحسن ومقابلته المنع للإمام مالك « رضى » وشهره في
 التوضيح في باب السرقة .

(وفسخت) بضم فسح فكسر أي العقود المذكورة من بيع وإجارة منعها الذي مشى عليه
 المصنف وإبدال إن اطلع عليها قبل فوات المبيع والمبدل (و) إن لم يطلع عليها إلا بعد
 فوات المبيع أو المبدل (تصدق) بفتححات مثلاً أي المضحي وجوباً (بالعوض) أي
 نفس الثمن في البيع والبذل في الإبدال إن كان قائماً وعوضه إن فات (في القوات)
 للمبيع أو المبدل من الضحية (إن لم يتول) بفتححات مثلاً ، ومفعوله محذوف أي البيع
 أو الإبدال (غير) بالتنوين أي غير المضحي (بلا إذن) من المضحي في البيع أو الإبدال
 بأن تولاه المضحي أو غيره بآذنه .

(وصرف) هو مصدر عطف على معنى مدلول الباء وهو مجموع لا إذن وصلته محذوفة
 أي للثمن والواو بمعنى مع (فيما) أي شيء (لا يلزم) المضحي أي مع صرف الثمن فيما
 لا يلزم المضحي بأن كان الثمن باقياً بعينه أو صرفه الغير فيما يلزم المضحي فهذه ثمان
 صور هي منطوق كلام المصنف يلزم المضحي التصديق فيها بنفس الثمن إن كان باقياً
 وبعوضه إن فات ، ومفهومه صورة واحدة وهي قول غير بلا إذنه مع صرف الثمن فيما
 لا يلزم المضحي ، في هذه لا يلزم المضحي التصديق بشيء ويلزم المتولي التصديق ببذله هذا

كَأَرَشَ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالذَّنْبِ ، وَالذَّبْحِ ،
فَلَا تُجْزَىءُ إِنْ تَعَيَّبْتَ قَبْلَهُ ، وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ :

على نسخة فيما لا يلزم بإثبات لا ، أما على نسخة فيما يلزم بحذفها قالوا وبمعنى أو ، وصرف
فعل ماض عقب على لم يتول غير أي أو تولاه غير بلا إذن وصرفه فيما لا يلزم المضحي ، وأولى
إن بقي ولم يصرف ومفهوم فيما يلزم أنه إن تولاه غير بلا إذن وصرفه فيما لا يلزم لا يلزم
المضحي التصديق بشيء وعلى المتولي التصديق بعوضه وهي ترجع للأولى .

(كأرش عيب يمنع الإجزاء) يحذف لا هذا هو الذي في أكثر النسخ وعليه بهرام
والبساطي فلا يلزم المضحي التصديق به لأن عليه بدلها فهو تشبيه بمفهوم قوله إن لم يتول
غير الخ في عدم وجوب التصديق على المضحي . وفي نسخة ابن غازي لا يمنع الإجزاء بإثبات
لا فهو تشبيه بمنطوق قوله إن لم يتول غير الخ في وجوب التصديق وكلاهما صحيح ، لأن
المنقول عن ابن القاسم وهو المعتمد أن الأرش إن منع عيبه الإجزاء صنع به ما يشاء وإلا
تصدق به . وأما الضحية فإن لم يمنع عيبها الإجزاء فواضح ، وإن منعه فالمذهب عدم
جواز بيعها كما في التوضيح وتقدم أو تعيبت حالة الذبح أو قبله .

(وإنما تجب) الضحية وجوباً يلقي العيب الطاريء بعده (بالنذر والذبح) أي معه
هذا هو المشهور ، قال في المقدمات لا تجب الأضحية إلا بالذبح وهو المشهور في المذهب
إله ، وهذا باعتبار الوجوب الذي يلغي طرق العيب بعده قاله ابن رشد وابن عبد السلام ،
فإذا نذرهما ثم أصابها عيب قبل تذكيتهما فلا تجزىء . قال ابن عبد السلام لأن تعيين
المكلف والتزامه لا يسقط عنه ما طلب الشارع منه فعليه يوم الأضحية من تذكية نعم سليم
من العيب بخلاف طروء في الهدي بعد تقليده وإشماره فليس المراد عدم وجوب الضحية
بالنذر مطلقاً بل نذرهما يوجب ذبحها ومنع بيعها وإبدالها (فلا تجزىء) الضحية في
حصول سنة الضحية (إن تعيبت) عيباً يمنع الإجزاء ككسر رجلها أو فقء عينها (قبله)
أي الذبح سواء كانت منذورة أم لا (وصنع بها) أي الذات التي تعيبت قبل تذكيتهما
(ما شاء) من بيع وغيره إن لم تكن منذورة ، وهذا مفهوم قوله فيما تقدم أو تعيبت

كَحْسِبِهَا حَتَّى قَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آئِمٌ ، وَلِلْوَارِثِ الْقَسْمُ ،

حالة الذبح أو قبله لأن تلك قد ذهبت ضحية وما هنا لم تذبح .

وشبه في أنه يصنع بها ما يشاء فقال (كَحْسِبِهَا) أي تأخير تذكية الضحية (حق قات الوقت) للتضحية بغروب شمس اليوم الثالث فيصنع بها ما يشاء إن لم تكن منذورة فإن كانت منذورة فنقل ابن عرفة عن ابن الجلاب وجوب تذكيته ونقله طفي ، ويفيده ما تقدم به من أن نذرهما يمنع بيعها وإبدالها واستدرك على التشبيه لرفع إيهامه مساواة المشبه المشبه به في عدم الائم فقال (إلا أن هذا) أي الذي حسبها اختياراً حق قات الوقت (آئِم) بمد الهمز وكسر المثناة .

واستشكل بأن ترك السنة ليس إنمًا وأجيب بأن المراد بالإئم قوات ثواب السنة والكراهة الشديدة ، وبأن المراد أنه دليل على إثمه بفعل معصية لأن الله سبحانه وتعالى يعاقب المذنب بحرمانه من السنة ، وبأن التأثم والاستغفار في كلامهم ليس خاصاً بترك الواجب بل يستعملونه كثيراً في ترك السنة ، وربما أبطلوا الصلاة بتركها . ويأمرون بالاستغفار منه كالإقامة (وا) جنس (لوارث القسم) لضحية مورثه الذي مات بفد تذكيته أو قبلها وأنفذها الوارث بالقرعة لأنها تميز حق لا بالتراضي لأنها بيع ، رواه الأخوان عن الإمام مالك « ره » وعيسى عن ابن القاسم ، وظاهره قسمها على حسب الميراث وهو سماع عيسى وصوبه للضمي . وقيل على قدر الأكل فالذكر والأنثى والزوجة سواء اه عب .

البناني فيها ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد وخصها ابن عرفة فقال ابن رشد في أكلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته وإن لم يكونوا ورثة وقسمها ورثته على الميراث . ثالثاً يقسمونها على قدر ما يأكلون لسماع ابن القاسم وسماعه عيسى وظاهر الواضحة اه . والأول هو الذي استظهره ابن رشد . وقول « ز » وظاهره القسم على الميراث أي لأنه هو الظاهر من قسم الوارث ، لكن قال الخط الظاهر أن المصنف مشى على أنهم يقسمونها على الرؤوس لأنه قول ابن القاسم . وقال التونسي إنه أشبه القولين اه .

ولو ذُبَحَتْ ، لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ فِي دِينٍ ،

قال طفى هذا وهم لأن قول ابن القاسم الذي قال التونسي إنه الأشبه أكلها بلا قسم ونص التونسي بعد عزوه لابن القاسم أنها تؤكل ولا تقسم ، ولأشبه القسم . وقول ابن القاسم أشبه لأنها قد وجبت قرينة بالذبح واتفق على أنها لا تباع في الدين فأشبهت الحبس ينتفع الورثة بها غير أنهم جعلوا لجميع الورثة من زوجة وغيرها فيها حقاً للقصد الميت ذلك فلا يصح أن يزيد بعض الورثة في حظه على الانتفاع بها ، فيكون على هذا حفظ الأنثى كحفظ الذكر إذا تساوى في الأكل اه ، ونقله الموضح .

قلت إذا تأملت ذلك علمت ان الوهم من طفى من الخط وأن كلام التونسي شاهد عليه لا له لأن المقصود منه إنها هو نفى القسم على الميراث لا نفيه مطلقاً ، ولأن قوله جعلوا لجميع الورثة في ذلك حقاً مع قوله ويكون حفظ الأنثى كحفظ الذكر صريح في القسم على الرؤوس الذي عزاه له الخط ، وأيضاً لا معنى لأكلهم لها وانتفاعهم بها إلا قسمها على رؤوسهم ، وأيضاً لو كان المراد ما ذكره طفى من أكلها بلا قسم أصلاً لكان قولاً رابطاً وهذا ابن رشد حافظ المذهب ، وكذا ابن عرفة لم يحفظوا إلا الأقوال الثلاثة المتقدمة ، وناهيك بحفظها فلو وجد ما أغفله فتبين أن ما اختاره التونسي وعزاه لابن القاسم هو ثالث الأقوال الذي عزاه ابن رشد فيما تقدم لظاهر الواضحة ، وقد حمل عليه ابن رشد سماع ابن القاسم في رسم سن ونص السماع ولكن أرى في لحم الأضاحي أن يقسمه ورثته .

ابن رشد الأظهر إذ خص الورثة وأنزلهم فيه منزلة الميت أن لا يقسموه على الميراث وأن يقسموه على قدر ما يأكلون فيكونون كأنهم لم يقسموه إذ قد قيل إن القسمة بيع من البيوع اه .

وللورثة قسمها ان لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا) يجوز (بيع) للضحية أو بعضها (بعده) أي بعد الذبح (في دين) على المورث ، واستشكل بأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين . وأجيب بأنها لما كانت من قوته المأذون فيه مع أنها قرينة وتعينت بذبحها لم يقض منها دينه .

وَنَدِبَ ذَبِیحٌ وَاحِدَةٌ تُجْزَى ضَحِیَّةٌ فِي سَابِعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا ،
وَأَنْفَى يَوْمَهَا ، إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ ،

ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان أحكام العقيقة فقال (ونذب) بضم فكسر (ذبیح) أو نحر ذات (واحدة) من النعم ذكر أو أنثى (تجزىء ضحية) سنا وسلامة ، وقال ابن شعبان لا تكون إلا من الفهم لأنه الوارد في الأحاديث . وأجيب بحملها على التخفيف للأمة ، وصلة ذبیح (في سابع) يوم من يوم (الولادة) عقيقة عن المولود من مال الأب لا من مال المولود ، فالحاطب بها الأب لا غيره إلا الوصي فيخاطب بها من مال اليتيم إذا لم تجحف به ، ويرفع للملكي إن كان حنفي لا يراها عن يتيم ، وإلا السيد فيندب له أن يأذن لعبده في عقه عن ولده ولا يعق عنه بغير إذن سيده ولو أذن له في التجارة ، وسواء كان المولود ذكراً أو أنثى هذا هو المشهور لخبير الترمذي عن علي كرم الله تعالى وجهه عني عليه السلام عن الحسن بكبش ونحوه في البخاري ، وقياساً على الضحية ، وهذا مقدم على خبر الترمذي أيضاً وصححه أمر عليه السلام أن يعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة وهذا إن اتحد المولود ، فإن تعدد كتوأمين أو أكثر تعددت بتعددته وأولى تعدده من نساء في آن واحد . ولا تندب بعد السابع في سابع ثلث ولا ثالث على المشهور .

وشرطها استمرار حياة المولود ، فإن مات قبل السابع أو فيه قبل العق عنه فلا تندب . الطرطوشي ولا تندرج في ضحية بخلاف الوليمة فتندرج فيها عند القصد وشرطها ذبحها .

(نهاراً) من طلوع فجر اليوم السابع لغروبه ونذب كونه بعد طلوع الشمس ، وفي الرسالة وابن عرفة ضحوة (وألقى) بضم الهمز وكسر الفين المعجمة أي لا يحسب (يومها) أي الولادة (إن سبق) بضم فكسر أي اليوم بمعنى وقت الولادة أو المولود (ب) (طلوع) (الفجر) بأن طلع قبل الولادة ولو بزمان يسير جداً ، فإن ولد مع طلوع الفجر حسب يومها .

وَالْتَصَدَّقُ بِرِثَةِ شَعْرِهِ ، وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا ، وَكُرَّةَ عَمَلِهَا
وَلِيْمَةً ، وَلَطْخُهُ بِدَمِهَا ،

(و) نذوب حلق رأس المولود في اليوم السابع هـ (التصديق برثة شعره) ذهباً أو فضة عقي عنه أم لا قبل العقي عنه وإن لم يخلق تحرى وتصديق به ، ونسب أن يسبق إلى جوف المولود حلالة لفعله عليه السلام بعبد الله بن أبي طلحة من تحنيكه بتمرة مضغها عليه الصلاة والسلام صبيحة ولادته ودعائه له وتسميته .

(وجاز كسر عظمها) أي العقيقة ، وقيل يندب لأن فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من كسر عظامها مخافة ما يصيب المولود وتقطيعها من المفاصل ، فجاء الإسلام بخلاف ذلك . الفاكهاني يجب ترك شعار الكفر لأنه لا فائدة فيه إلا اتباع الباطل ولا يلتفت لقول من قال فائدته التفاؤل بسلامة الصبي وبقائه ، إذ لا أصل لذلك في كتاب ولا سنة ولا عمل . وقوله يجب ترك الخ أي يتأكد فلا ينافي قول المصنف وجاز وكانت العقيقة في الجاهلية واقرة بالإسلام .

(وكُرَّةَ عملها) أي العقيقة كلها أو بعضها (وليمة) لاجتماع الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والأغنياء والفقراء ، ويطعم الناس منها وهم في مواضعهم . الفاكهاني والإطعام منها كالإطعام من الأضحية بلا حد فياً كل منها ما يشاء ويتصدق منها بما يشاء ويطعم منها ما يشاء وهو أفضل من الدعوة إليها . ابن القاسم سئل مالك « ره » أبدع لحم العقيقة فقال شأن الناس أكلها وما بذلك بأس ، ومنع المعاوضة فيها ومنع غير واحد إعطاء القابلة منها لأنه إجارة . وأفهم قوله عملها إن عمل طعام غيرها وليمة مع ذبحها أو نحرها وضعها بها صنع العقيقة لا يكره . وهو كذلك لما روي عن الإمام مالك رحمه الله تعالى عقيقت عن ولدي وذبحت بالليل ما أريد أن أدعو إليه اخواني وغيرهم ، ثم ذبحت شاة لعقيقة فأهديت منها لجيراني فأكلوا وأكلنا فمن وجد سعة فليفعل مثل ذلك .

(و) كره (لطحه) أي المولود (بدمها) أي العقيقة لخبر البخاري مع الفلام عقيقته

وِخْتَانُهُ يَوْمَهَا .

فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى ، فسرره بعضهم بما كانت الجاهلية تفعله من تلطيطه رأيه بدمها وبعضهم بالخلق والتصدق بزنة الشعر . وفي الرسالة وإن خلق رأسه بخلق بدله من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به .

(و) حكره (ختانه) أي المولود (يومها) أي العقيقة وأخرى يوم ولادته مالك ورض ، عنه لأنه من فعل اليهود لا من عمل الناس ، ويندب زمن أمره بالصلاة . ابن عرفة ولا ينبغي أن يماز به عشر سنين إلا وهو غثون ، والراجح أن ختن الذكر سنة وخفض الانثى مستحب ، أي قطع جزء من الجلدة بأعلى الفرج ولا تستأصل لحسب أم عطية اخفضي ولا تهكي فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج ، أي لا تبالي وأسرى أي أشرق للون الوجه وأحظى أي ألد عند الجماع ، لأن الجلدة تشد مع الذكر مع كالحا فتقوى الشهوة لذلك .

(لكمة) : تسمية المولود حق أبيه ويندب تأخيرها للسابع إن أراد العنق عنه والاسماء في أي وقت ، ويحوز أن يختار له اسماً قبله ويسميه به فيه قبل العنق أو بعده أو معه . الباجي من أفضل الاسماء ذو العبودية لحديث أحب أسمائكم إلي عبداً لله وعبد الرحمن ، وقد سمي عليه السلام بحسن وحسين ، وينع بما قبح كعرب وحزن وما فيه تزكية ومنعها مالك ورض ، بالمهدي فليل له فالهادي قال هذا أقرب ، لأن الهادي هادي الطريق .

الباجي وتحرم بملك الأملاك لحديث هو اخضع الأسماء عند الله ، بخاء معجمة ساكنة فتون مفتوحة أي أذل الاسماء إذا سمي به مخلوق لأن ملك الأملاك إنما هو الله تعالى . عياض غير عليه الصلاة والسلام عزيزاً وحكياً لشبههما بأسماء صفاته تعالى ، وسمى بعلي ولم ينكر ، وفي سماع أشهب فكره ببس . ابن رشد للخلاف في كونه اسماً لله تعالى أو للقرآن . ابن عرفة ومقتضى هذا التحريم .

* * *

فهرس الجزء الثاني من منح الجليل

صفحة	صفحة
٣٠١ فصل في محرمات الاحرام	٣ باب في أحكام الزكاة
٣٩٢ فصل في موانع الحج والعمرة	٨٣ فصل فيمن تصرف الزكاة له
٤٠٦ باب الذكاة	١٠١ فصل في زكاة الفطر
٤٥٢ باب في المباح والمكروه والمحرم	١٠٨ باب في الصيام
٤٦٥ باب في الضحية والمقبقة	١٦٣ باب في الاعتكاف
	١٨٦ باب في الحج والعمرة

★ ★